عدد 44 — 6 ربيع الآخر 1439 (25 ديسمبر 2017)

ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2017 - 2018 : دورة أكتوبر 2017.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2017

صفحة

• محضر الجلسة السابعة والعشرين بعد المائة ليوم الجمعة 19 من ربيع الأول 1439 (8 ديسمبر 2017)..... 3650

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018:

1- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛

2- الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية.

• محضر الجلسة الثامنة والعشرين بعد المائة ليوم الجمعة 19 من ربيع الأول 1439 (8 ديسمبر 2017) 3667

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018:

صفحة

1- إستكمال المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية؛

2- رد السيد وزير الاقتصاد والمالية.

• محضر الجلسة التاسعة والعشرين بعد المائة ليوم الإثنين 22 من ربيع الأول 1439(11 ديسمبر 2017) 3698

جدول الأعمال: التصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018.

• محضر الجلسة الثلاثين بعد المائة ليوم الإثنين 22 من ربيع الأول 1439 (11 ديسمبر 2017)..... 3710

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع القانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018:

1- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية؛

2- التصويت على مواد الجزء الثاني؛

3- التصويت على مشروع القانون المالي برمته؛

4- تفسير التصويت.

محضر الجلسة السابعة والعشرين بعد المائة

التاريخ: الجمعة 19 ربيع الأول 1439 (8 ديسمبر 2017 ه).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة والعشرين صباحا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018:

1- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛

2-- الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الدستور، وبمقتضيات القانون التنظيمي للمالية، وكذلك بالنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين، وكذلك ندوة الرؤساء، نخصص هده الجلسة للشروع وبداية دراسة مشروع القانون المالية لسنة 2018.

وأود أن أذكركم أن مداولات مكتب المجلس وندوة الرؤساء خصصت لدراسة هذا المشروع أربع جلسات، جلستان غادي يكونوا اليوم الجلسة الصباحية وجلسة مسائية.

وسنخصص هذه الجلسة الصباحية لإعطاء الكلمة لمقرر وكذلك لرؤساء الفرق.

وأن الجلسة المسائية غادي نتموفيها متابعة النقاش للسادة رؤساء الفرق والمجموعات ووكذلك الرد ديال الحكومة.

وقررت كذلك ندوة الرؤساء مكتب مجلس المستشارين أننا سنخصص يوم الإثنين جلستين، جلسة صباحية وجلسة مسائية لمتابعة النقاش والتصويت وتفسير التصويت.

وطبعا، قبل أن نشرع في المناقشة أود باسمكم جميعا باش نشكر كافة الرؤساء ديال اللجان وأعضائها على المجهودات الجبارة اللي بذلوها في مختلف دراسة ومناقشة الميزانيات الفرعية، وكذلك ميزانيات ديال لجنة المالية.

كما أشكر كذلك كافة الوزراء وأطرهم الذين ساهموا في إغناء هذا المشروع.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة، أخبر المجلس الموقر أن البرلمان بمجلسيه سيعقد جلسة عمومية مشتركة يوم الاثنين 11 دجنبر 2017 على الساعة السادسة والنصف مساء بمقر البرلمان، وستخصص للتنديد واستنكار البرلمان المغربي لقرار اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة إسرائيل ونقل سفارتها إليها.

وبهذه المناسبة، نعرب عن إجماع كافة مكونات مجلس المستشارين ومن خلالها الشعب المغربي عن الرفض التام والمطلق لهذه الخطوة الخطيرة وغير المسبوقة التي أقدمت عليها الإدارة الأمريكية، ونعبر عن إدانتنا المطلقة لهذا القرار الغاشم الذي يتعارض مع قرارات الشرعية الدولية وحقوق الشعب الفلسطيني الغير قابل للتصرف.

والآن إلى ابغيتو غادي نعطيو الكلمة مباشرة للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم التقرير، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظاركم نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة انتهائها من دراسة وتعديل مشروع قانون المالية للسنة المالية 2018، المصادق عليه.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت في دراسة مشروع قانون المالية ابتداء من يوم الثلاثاء 21 نونبر 2017، وعقدت بشأنه 10 اجتماعات مطولة وفق التواريخ التالية: 30،29،27،23،22،21 نونبر، ويومي 6 و11 دجنبر 2017، حيث استغرقت الدراسة والنقاش والتداول ما مجموعه 37 ساعة.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد محمد بوسعيد وزير الإقتصاد والمالية وجميع مدراء وأطر وزارة الاقتصاد والمالية على ما تقدموا به من معطيات اقتصادية واجتماعية متنوعة، معززة بالعديد من الأرقام والتوضيحات والإحصائيات، مما ساهم وبشكل أساسي في تحسين ظروف مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة وقراءة مضامينه والوقوف على محتوياته، حيث ساد نوع من التوافق الإيجابي والتعاون المثمر أثناء مختلف مراحل دراسة هذا المشروع.

ولا تفوتني الفرصة لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد رحال المكاوي رئيس اللجنة على حسن تسييره وتدبيره لأشغالها،

وللسيدات والسادة المستشارين المحترمين الذين أسهموا في مناقشة مشروع القانون بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني والإكراهات الناتجة عن تعدد الوثائق وكثرة التقارير المصاحبة لهذا المشروع والتي يتطلب الإطلاع عليها مدة زمنية أطول، وإلى جانبهم أشكر كذلك جميع الطاقم الإداري للجنة الدائمة على المجهودات التي بذلوها ويبذلونها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين في مثل هذه المحطات.

وتجدر الإشارة إلى أن مناقشة مشروع قانون المالية أمام مجلسنا الموقر، تكتسي طابعا متميزا بالنظر إلى تركيبة المجلس المتنوعة التي تضم ذوي فئات مختلفة مهنية واقتصادية واجتماعية فضلا عن ممثلي أو منتخبي الغرف المهنية ومنتخبي الجماعات الترابية، الأمر الذي شكل ويشكل دائما قيمة مضافة حقيقية في مجال توجيه السياسات العمومية في مختلف ميادين التي يأتي بها قانون المالية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2018 المعروض على أنظارنا يستمد مرجعيته من التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابات جلالة الملك التي ألقاها بمناسبة الذكرى 18 لعيد العرش والذكرى 64 لثورة الملك والشعب وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، وكذا من البرنامج الحكومي المقدم أمام البرلمان بغرفتيه، فضلا عن مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية الذي يتم تنزيله سنة بعد سنة.

وبعد تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2018 أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 24 اكتوبر 2017، والمصادقة عليه من طرف مجلس النواب، تمت إحالته على مجلس المستشارين بتاريخ 20 نونبر 2017.

هذا، وفي اجتماع اللجنة المنعقد يوم الثلاثاء 21 نونبر 2017، قدم السيد وزير الاقتصاد والمالية عرضا أبرز من خلاله السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لهذه السنة بما في ذلك السياق الدولي الذي تميز باستمرار انتعاش الاقتصاد العالمي وانخفاض البطالة وتحسن الآفاق الاقتصادية، لكن كل ذلك في ظل استمرار بعض المخاطر والتي تمثلت أساسا في:

- التقلبات على مستوى الأسواق المالية وتضييق ظروف التمويل نتيجة تشديد السياسات النقدية الأمريكية؛

- مخاوف حول الميل نحو سياسات تجارية جديدة متجهة نحو الحمائية؛

- تزايد التوترات الجيوسياسية في بعض الجهات عبر العالم.

كما تميزت الظرفية الوطنية بتحسن نمو الاقتصاد الوطني، مستفيدا من التوجهات الايجابية بجل القطاعات باستثناء قطاع البناء والأشغال العمومية، استمرار دينامية صادرات المهن الجديدة للمغرب، ارتفاع صافي الاستثمارات الأجنبية وتراجع في عجز الميزانية.

✓ وبخصوص الفرضيات التي انبنى عليها مشروع القانون تتمثل في:

- نسبة النمو تقدر بـ 3,2%.

- نسبة عجز الميزانية المتوقعة في 3% من الناتج الداخلي الخام.

- متوسط سعر الغاز الطبيعي: 380 دولار للطن.

-معدل التضخم يصل إلى 1,5%.

-المحصول الزراعي: 70 مليون قنطار.

✓ أما فيما يتعلق بأولويات مشروع القانون المالي، فإنها تستند إلى أربع مرتكزات أساسية:

- دعم القطاعات الاجتماعية: التعليم والصحة والتشغيل؛

- تقليص الفوارق المجالية، مع إيلاء عناية خاصة بالعالم القروي.

هذا، وأكد السيد الوزير فيما يتعلق بالأولويات أنها تنصب حول؛

- تطوير التصنيع وتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- وترسيخ الجهوية المتقدمة، فضلا عن إصلاح الإدارة وتحسين الحكامة وتسريع تنزيل الإصلاحات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

شكلت المناقشة العامة لمضامين مشروع القانون المالي وكذا المرجعيات والفرضيات التي بني على أساسها، موضوع نقاشات مستفيضة من طرف السيدات والسادة المستشارين الذين أبدوا عدة ملاحظات واستفسارات واقتراحات وطلبات حول المقتضيات التي جاء بها هذا المشروع وتداعياته السياسية والإقتصادية والاجتماعية والمالية، نوردها مختصرة، فيما ستجدونها مفصلة في المحور المتعلق بالمناقشة العامة.

استعرض المتدخلون من السادة المستشارين والمستشارات مختلف السياقات التي تم خلالها إعداد مشروع القانون المالي، من سياق وطني يتميز بتحقيق الدبلوماسية الوطنية بتوجيهات من جلالة الملك، مكاسب سياسية هامة على المستوى القاري تمثلت في عودة المغرب لموقعه الطبيعي في أحضان الاتحاد الإفريقي، وآفاق انخراطه ضمن المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، رغم المحاولات اليائسة لأعداء الوحدة الترابية لبلادنا، مما يستدعي ضرورة تعبئة كل الجهود لنصرة قضيتنا الوطنية المصيرية وتحصين مناعة جبهتنا الداخلية، وتعزيز التكامل بين

الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية الموازية خاصة البرلمانية منها.

كما يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2018 بعد خطاب العرش لسنة 2017 الذي أكد فيه جلالة الملك على ضرورة تفعيل مبدأ المحاسبة واستبعاد الحسابات السياسوية الضيقة خدمة لقضايا المواطنين الأساسية، ثم خطاب افتتاح الدورة البرلمانية الذي أكد فيه على عدم قدرة النموذج التنموي الوطني على الاستجابة للحاجيات المتزايدة للمواطنين وعلى الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن تم أصبح من الضروري مراجعة هذا النموذج التنموي من خلال إشراك كل المؤسسات الوطنية في بلورته.

كما عبر المتدخلون عن تعازيهم الحارة لأسر ضحايا فاجعة سيدي بولعلام بمدينة الصويرة، وعن متابعتهم بقلق بالغ الحركات الاحتجاجية التي عرفتها بلادنا في الآونة الأخيرة، وهو ما يساءل بشكل مباشر نموذجنا التنموي الذي يعد أحد مظاهر فشله الصارخة عجزه عن ابتكار واعتماد آليات لتوزيع الثروة بشكل عادل يوفر الكرامة للمواطن المحتاج.

وفضلا عن ذلك، تم استحضار الظرفية الدولية المتميزة بانتعاش نمو الاقتصاد العالمي الذي حقق نسبة لا تزيد عن3.5% سنة 2017، ويتوقع أن تصل هذه النسبة الى3.7% سنة 2018، وقد حققت منطقة الأورو نسبة نمو بلغت 2.1 %سنة 2017 مقابل 1.9% سنة 2018.

وعن الفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية، إن على مستوى نسبة النمو، أو نسبة عجز الميزانية، أو نسبة التضخم أو متوسط سعر الغاز المتوقع ثمنه، اختلفت الرؤية بين اتجاه يعتبرها فرضيات مقبولة، وأن نسبة النمو المحددة في 3,2% هي نسبة واقعية في ظل الاوراش الكبرى التي تباشرها الحكومة على المستوى الوطني والجهوي، واعتماد المنهجية المتعلقة بنجاعة الأداء وفق مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، مما سيتيح تحسن وتيرة معدلات النمو الاقتصادي والرفع من قدرات الإنجاز، وبين اتجاه آخر، يرى أن هذه الفرضيات غير واقعية ومفرطة في التفاؤل أمام الواقع المرير الذي يعرفه المجتمع من تفشي مظاهر البطالة والفقر، بينما يرى اتجاه ثالث أن نسبة النمو المتوقعة جد ضعيفة لا تضمن التنمية المنشودة والقادرة على كسب رهان التشغيل، معتبرا أن هذه النسبة تعد دليلا على إفلاس النموذج التنموي المعتمد على اعتبار أنها لن تمكن المغرب من إقلاع اقتصادي.

وبخصوص نسبة عجز الميزانية المحددة في 3%، فقد تمت الإشارة أن هذه النسبة روعي فيها تحدي التوازنات الماكرواقتصادية على حسب الاستثمار والتشغيل.

أما فيما يتعلق بنسبة التضخم فقد اعتبرت توجها طموحا باعتبار أن الدرهم حقق استقرارا مقابل الاورو خلال التسعة ألأشهر من سنة 2017، وتبقى هذه الفرضية مرتبطة بشكل أساسي باستقرار مجموعة من العوامل.

هذا، وقد اعتبر أن تحديد سعر غاز البوطان في 380 دولار للطن، لا يمكن الجزم فيه، ذلك أن المحيط الدولي في الآونة الأخيرة خصوصا في منطقة الشرق الأوسط يعرف مجموعة من التقلبات والتوترات الجيوسياسية التي سوف تنعكس دون شك على الاقتصاد المغربي.

كما تمت الإشارة الى أن الحكومة لم تقم باعتماد فرضية سعر الصرف عند وضعها لفرضيات مشروع قانون المالية.

وفيما يتعلق بتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، فقد تم تسجيل التزام الحكومة بتنزيل مقتضيات هذا القانون، لاسيما عرض وزير الاقتصاد والمالية النصف سنوي في 31 يوليوز، وإيداع تقارير نجاعة الأداء باللجان البرلمانية، إلا أن استعراض هذه المعطيات لم يمنع من تقديم مجموعة من الملاحظات منها غياب تقارير مرفقة عن المؤسسات التي تم افتحاصها من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، عدم احترام المقتضيات المتعلقة بعرض قانون التصفية أمام البرلمان في السنة التي تلي سنة تنفيذ قانون المالية، وغياب تقرير يوضح توزيع الضريبة على الدخل على الجماعات الترابية .

وبخصوص محور الإصلاح الضريبي، أجمع المتدخلون على أهمية القيام بإصلاح ضريبي شمولي، من خلال تفعيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات التي انعقدت سنة 2013، بما يتلاءم مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها بلادنا، حيث بقيت العديد من الإجراءات والتدابير التي جاءت بها معلقة.

هذا، وقد تمت الإشادة بالمجهودات المبذولة على صعيد إدارة الضرائب في تبسيط مدونة الضرائب وتجويد نصوصها وتقديمها وتبويبها بما يضفي على المدونة مزيد من الوضوح والشفافية وتمكين المواطنين المخاطبين بها من استيعاب المقتضيات الضريبية.

كما تمت الإشارة الى أن الأجراء والموظفين يساهمون بنسبة 80% من حصيلة الضريبة على الدخل، وأن النسبة المعتمدة بشأنها تعرف ارتفاعا كبيرا مقارنة مع دول أخرى، مما يمس بمبدأ العدالة الجبائية.

وعلاوة على ذلك، لوحظ أن النفقات الجبائية سواء كانت إعفاءات جزئية أو كلية أو مؤقتة لمجموعة من القطاعات والهيئات والعمليات، لا زالت تشكل نزيفا لميزانية الدولة في غياب تقييم حقيقي حول مدى نجاعتها وتحقيق الأهداف التي اتخذت من أجلها في غياب دفتر للتحملات.

كما طرحت إشكالية عدم أداء الدولة للمتأخرات المستحقة للشركات برسم الضريبة على القيمة المضافة، وهو ما يؤدي بالعديد منها الى حافة الإفلاس.

وفيما يتعلق بالمحور المالي، فقد تمت الإشارة الى أن منطق الاستمرارية هي الميزة الأساسية التي طبعت مشروع القانون المالي لسنة 2018 من خلال تزايد النفقات مقابل تراجع على مستوى المداخيل،

الأمر الذي كان يقتضي من الحكومة الإبداع في البحث عن حلول ابتكارية لتنويع موارد الدولة، كما سجل أن الأرقام المتعلقة بحجم المديونية العمومية سواء الداخلية أو الخارجية وفوائد الدين، تبرز المستوى المقلق الذي وصلت إليه، الشيء الذي يرهن مستقبل الأجيال القادمة ويثير مخاوف مشروعة لدى المقاولات المغربية من لجوء الحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بدل ترشيدها للنفقات الى التضريب المجحف.

وقد لوحظ أن الحصول على القروض من البنوك والمؤسسات المالية لا زال يشكل عقبة رئيسية بالنسبة للمقاولات، إذ أن أنظمة الضمانات مقيدة، كما أن الأبناك تتحكم في السوق دون أي احترام لقواعد التنافسية الشفافة.

وفيما يخص المحور الاقتصادي، تمت الإشارة الى أن الإكراهات التي يعيشها الاقتصاد الوطني ناجمة عن غياب التوازن بين الاستثمارات المنتجة بشكل مباشروالاستثمارفي البنيات التحتية، وهوما يقتضي من الحكومة بلورة خطة محكمة لتجاوز أزمة عدم انتظام الاستراتيجيات القطاعية وفق تصور استراتيجي متكامل.

وفي هذا السياق، اقترح إرساء منظومة اقتصادية كفيلة بخلق نموذج تنموي يستجيب لتطلعات المجتمع، مراجعة اتفاقيات التبادل الحرفي اتجاه تحصين الاقتصاد الوطني، التسريع بإخراج ميثاق جديد للاستثمار، وإعادة النظرفي كيفية اشتغال المراكز الجهوية للاستثمار، وفرض آليات الحكامة، فضلا عن ضرورة وضع تدابيرجبائية وميزانياتية لوقف نزيف الإفلاس الذي تعرفه المقاولات.

هذا، وقد تم التنويه بالنجاح الذي حققه مخطط المغرب الأخضر بفضل المجهود الاستثماري، إلا أنه لازال يعاني إشكالية التسويق، فضلا عن مشكل محدودية الموارد المائية.

وقد تمت الإشارة الى أن أهم الإشكالات الكبرى التي يجسدها مشروع قانون المالية لسنة 2018 هوتدني مردودية الاستثمار العمومي، الشيء الذي يطرح سؤال مدى نجاعة كل هذه الاستثمارات والسياسات العمومية المتبعة، إذ أن المجهود الاستثماري للدولة على أهميته لا يساهم بشكل كبير في خلق الثروة اللازمة ولا يمكن من تعبئة الادخار الفردي والوطني وخلق مناصب شغل بشكل يتماشى مع تحديات البلاد.

كما تم تثمين الطفرة التي يعرفها القطاع الصناعي المحدث لبنية تحتية صناعية مركبة وواسعة، خصوصا ما يعرفه قطاع صناعة السيارات وصناعة الطيران، إلا أن هذا لا يمنع من مطالبة الحكومة بإيلاء مزيد من الاهتمام لباقي القطاعات الصناعية الأخرى ومنها قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية، وضرورة إعداد برامج مندمجة تتعلق بالتسويق والإنعاش في أفق إرساء قواعد صناعة سياحية قائمة بذاتها مع تنمية السياحة الداخلية.

وفي سياق آخر، تمت الإشارة الى أن إصلاح صندوق المقاصة والتحكم في نفقاته، يجب أن يتم دون إحداث خلل على مستوى القدرة الشرائية للمواطنين، ودون إحداث تأثير سلبي على مستوى القطاعات المنتجة، مما يستلزم تنظيم مناظرة وطنية قبل الإقدام على أي إجراء لرفع الدعم عن باقي المواد الأساسية خاصة غاز البوطان، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن يترتب عنه من انعكاسات اجتماعية سلبية خاصة على الفئات ذات الدخل المحدود أو منعدمي الدخل.

وفيما يخص المحور الاجتماعي، سجلت مجموعة من المداخلات بارتياح استمرار الحكومة في دعم القطاعات الاجتماعية خاصة ما يتعلق بفتح مناصب جديدة في قطاع التعليم، فيما اعتبرت مداخلات أخرى أن الارتفاع الذي عرفته القطاعات الاجتماعية على مستوى الموارد المالية المخصصة لها همت فقط ميزانيات التسيير أكثر مما هي موجهة للاستثمار ولمتطلبات التغيير الجذري لواقع هذه القطاعات الإجتماعية.

وتم التأكيد على أن الوضع الذي يعيشه قطاع التعليم يدعو الى التعجيل بمراجعة أسس النظام التعليمي، وإلى رد الاعتبار الى التكوين المهني، كما اعتبر أن نهج نظام التعاقد في التوظيف في قطاع التعليم لا يمكن أن يأتي بالنتائج المرجوة، بدون تأهيل بيداغوجي وبدون أن تحظى الموارد البشرية بعنصر الاستقرار النفسي والاجتماعي.

كما تمت الإشارة الى أن الشباب يحظى بعناية خاصة من طرف جلالة الملك، الذي ما فتئ يدعو الى ضرورة النهوض بأوضاعهم، باعتبارهم ثروة وطنية حقيقية، مما يستدعي ضرورة مضاعفة الجهود وتعبئة كل الموارد من أجل هده الفئة من المجتمع.

وفي ذات السياق، واعتبارا لكون قطاع الصحة بدوره قطاعا حيويا، أكد المتدخلون أنه رغم عدد مناصب الشغل المخصصة له والمجهودات الحكومية المبذولة، فإن هذا القطاع لا زال يعاني من العديد من الاختلالات منها أساسا الخصاص المسجل في الأطر الطبية وشبه الطبية والتمريضية في مختلف الجهات خاصة في العالم القروي والمناطق الجبلية، وتدني جودة الخدمات الصحية وقلة المستشفيات والتجهيزات والمعدات الضرورية في بعض المناطق، وضعف طاقتها الاستيعابية.

أما فيما يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد، فقد تم التساؤل عن مآل الإصلاح الشامل لهذه المنظومة الذي ينتظرأن يتم على أساسه إحداث قطبين للتقاعد، قطب عمومي وقطب خاص.

هذا، وقد تمت الإشارة الى أن الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف يعد آلية مؤسساتية لإرساء السلم الاجتماعي، وفي هذا الصدد تم تقديم مجموعة من الاقتراحات من قبيل تطويروتعميم الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية للعمل، ودعم جهاز مفتشية الشغل وتعزيز آليات المعالجة للحد من نزاعات الشغل.

وفيما يتعلق بالجهوية المتقدمة، باعتبارها ورشا استراتيجيا يرمي

الى إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والجهات في أفق تحقيق للعدالة المجالية، فقد سجل أن الحكومة حققت تقدما ملحوظا على مستوى استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية، فضلا عن الاستمرار في تعزيز الموارد المالية للجهات من خلال الرفع من الاعتمادات المخصصة لها.

وفي هذا السياق، تمت الدعوة الى أن يأخذ هذا التوزيع بعين الاعتبار الفوارق الجهوية حتى تتم مواجهة الاختلالات البنيوية التي تعرفها بعض الجهات من خلال سوء توزيع الاستثمارات العمومية.

وقد تم التأكيد على أن التنزيل الحقيقي للجهوية لن يتأتى إلا بالبدء في نقل الاختصاصات الى الجهات، ومصاحبتها بنقل الاعتمادات المرصودة لها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على مداخلات السادة المستشارين، أعرب السيد وزير الاقتصاد والمالية عن شكره الجزيل لهم على مداخلاتهم القيمة التي استغرقت ساعات طوال من النقاش الجاد والمثمر، وذلك بطرحهم لعدد من التساؤلات والملاحظات والاقتراحات الهامة.

وفي هذا الإطار، أكد السيد الوزير أن أهم التدابير التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2018 تتجلى في كونه مشروعا إراديا، ذو توجه اجتماعي واضح، وفيه:

أولا، إعطاء الأولوية للقطاعات الاجتماعية وخاصة التعليم، الصحة، السكن، التشغيل؛

تقديم الدعم للفئات الاجتماعية الهشة، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، فضلا عن مجموعة من التدابير الرامية لدعم تشغيل الشباب منها على الخصوص إحداث 19.315 منصبا ماليا، بالإضافة الى 20.000 في إطار التعاقد لفائدة قطاع التعليم، وتحسين شروط الاستفادة من الإعفاء للأجر الشهري الإجمالي من الضريبة على الدخل في حدود 10.000 درهم، ومن تحمل الدولة للاشتراكات الاجتماعية في إطار برنامج "تحفيز".

هذا، وقد جاء مشروع القانون المالي بمجموعة من التدابير الرامية لتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولة من خلال إحداث جدول تصاعدي للأسعار في مجال الضريبة على الشركات عوض جدول الأسعار النسبية.

كما اعتمد مشروع القانون تدابير تروم تسريع تنزيل الجهوية الموسعة عبر تقوية الموارد المالية للجهات من خلال رفع حصة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المرصودة للجهات من 3% إلى 4%، مع إضافة اعتمادات من الميزانية العامة (2,5 مليار درهم)، أي ما مجموعه 7 ملايير.

هذا، وقد عرفت دراسة مشروع قانون المالية بمجلس النواب إدخال مجموعة من التعديلات أهمها أضيفت على مشروع القانون المالي منها.

- منح الإعفاء من الضريبة على القيمة؛

- الإبقاء على رسم الاستيراد؛

- الإبقاء على سعر الضريبة على الخدمات في حدود 14%؛

- عدم الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المحروقات؛

- إضافة نقل ملكية العقارات والممتلكات بدون عوض؛

- توسيع نطاق الإعفاء من الذعائر والزيادات لتشمل الغرامات بما في ذلك تلك المتعلقة بكل الضرائب والواجبات والرسوم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

كما شدد السيد الوزير على ضرورة تحمل المسؤولية المشتركة بين جميع المؤسسات الفاعلة في هذا المجال قصد بلورة نموذج تنموي ناجع وفعال، قادر على تجاوز النقائص بناء على دراسة تقييمية دقيقة، تراعى فيها بدقة مجمل الاختلالات والاكراهات التي حالت دون تنزيل اوراش التنمية وفقا لما سطرله على ضوء الإمكانات والموارد المتاحة.

كما استحضر السيد الوزير ما تنعم به بلادنا من استقرار جيوسياسي ساهم في تكريس مقاومة الاقتصاد الوطني للصدمات المالية العالمية، داعيا إلى الأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول الرائدة في المجالات التنموية والتي جعلت التعليم في صلب التنمية باعتباره قاطرة نحو تنمية العنصر البشري وتأهيله وتقوية قدراته.

وبالنظر لضعف مساهمة الاستثمارات العمومية، فقد دعا السيد الوزير تشجيع وتحفيز الرأسمال الخاص لينخرط في تنزيل المشاريع الاستثمارية بهدف خلق فرص الشغل والمساهمة في التنمية عبر إنتاج الثروة، فضلا عن التركيز على تطوير وتنويع العرض التصديري في إطار التنافسية وحماية الاقتصاد الوطني ووقايته من مظاهر التهريب والإغراق.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب الإقتصادية والمالية والإجتماعية تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد مشروع قانون المالية تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات..

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

السيد المقرر، داز الوقت، التقرير موزع عليكم كاملين، راه في الفرق

موزع عليكم كاملين.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

مناقشة مواد مشروع قانون المالية تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت من طرف الحكومة ومختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والتي بلغ عددها 188 تعديل نوردها كما يلي:

• تقدمت الحكومة فيها بـ 12 تعديل؛

• فرق ومجموعة الأغلبية: 25 تعديل؛

• الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 35 تعديل؛

• فريق الأصالة والمعاصرة: 47 تعديل؛

• فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 33 تعديل؛

• فريق الاتحاد المغربي للشغل: 12 تعديل؛

• مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 24 تعديل.

وقد انصبت هذه التعديلات حول مجموعة من المواضيع، استأثرت المادتان 3 و7 المتعلقتان بمدونة الجمارك، والمادة 8 المتعلقة بمدونة الضرائب بالنصيب الأكبر منها.

هذا، وقد عقدت اللجنة يوم الاربعاء 6 دجنبر اجتماعا مطولا خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي.

وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة بعد رفضها من طرف الحكومة وتشبث أصحابها تعديلا واحدا، في حين بلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة والمقدمة من طرف الفرق والمجموعات البرلمانية 41 تعديلا.

هذا، وقد تم سحب عدة تعديلات من طرف مقدميها، في حين تم التصويت على مجموعة من المواد التي لم يرد بشأنها أي تعديل بالإجماع.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد المشروع وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

هذا، وعند عرض مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالى، وافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

الموافقون: 8؛

المعارضون: 1؛

الممتنعون: 3.

شكرا السيد الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المقرر، والآن غادي نفتحو باب المناقشة وسأعطي الكلمة لأول متدخل للسيد رئيس فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء؛

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين؛

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين ومن خلاله حزب الاستقلال، لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2018، والذي يكتسي أهمية كبرى باعتباره أول مشروع قانون المالية لهذه الحكومة، غير أنه من الواجب علينا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بما اخترناه من موقف مبدئي بغض النظر عن موقعنا في المعارضة أو الأغلبية، أن نكون صادقين في خطابنا لما يمليه علينا واجبنا الوطني من إسداء النصح والنقد الإيجابي المقرون باقتراح البدائل الكفيلة بإنارة الطريق وإيجاد الحلول التي من شأنها التخفيف من معاناة الاقتصاد الوطني من وطأة الخصاص الذي تعرفه مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، معتمدا في ذلك لما راكمه من تجارب في خدمة الشعب إلى جانب القوى الوطنية الحية لمواجهة كل المخاطر المحدقة بوطننا.

ومن هذا المنطلق، وبالرجوع إلى ما تعلمناه في المدرسة الاستقلالية ألا نبخس الناس أشياءهم كي لا نحبط العزائم والاجتهادات، إذ نسجل بكل موضوعية وطنية استقلالية النقط الإيجابية التي تضمنها مشروع، والتي تسير في اتجاه بلورة بعض الأهداف والواردة في مشروع الميزانية، حيث تجاوبت الحكومة إيجابيا مع بعض تعديلات الفريق الاستقلالي الهادفة إلى إغناء المشروع وتجويد بعض مقتضياته، كما سنبقى مترقبين كذلك لتعهداتها بتعميق الدراسة والاستنباط بخصوص بعض الملاحظات والتعديلات التي من شأنها تشجيع الاستثمار وحماية منتوجاتنا وتقوية منافستنا بين الدول.

السيد الرئيس،

نناقش مشروع قانون المالية اليوم وكلنا أمل أن يكون في مستوى التوجهات الملكية السامية ولانتظارات وتطلعات المغاربة وحاجياتهم المجتمعية.

كنا نأمل أن يكون المشروع في حجم الرهانات المطروحة وأن ينجح في رفع تحدي لاسترداد منسوب الثقة في قدرة هذه الحكومة على تنفيذ التزاماتها في التصريح الحكومي وتقديم ما يفيد بأن الأفاق مطمئنة.

كم كنا نأمل كذلك ألا يغلب هاجس التوازن المالي على المشروع على حساب العدل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. كنا نأمل أن يكون المشروع يحمل على الأقل بصيص الأمل يرى فيه الفلاح البسيط نفسه والعاطل والمعطل والطالب والفقيروالمهمش والمحروم والموظف وكل من يئن تحت وطأة الحاجة في مجتمع كثرت فيه الحاجيات وتشرئب فيه الأعين إلى الكماليات، الكمال لله.

لكن الأحداث والسياقات التي واكبت إعداد مشروع الحكومة، تبين أن الحكومة لازالت بحاجة إلى الكثير من التمارين وتوضيح الرؤيا، وأنها بعيدة عن توجهات الخطب الملكي في عدة مناسبات، حيث لم يرق المشروع إلى ما ينتظره الشعب المغربي، إذ لازلنا في حزب الاستقلال ننتظر اجتهادات إضافية للمواكبة الاختلالات المجتمعية للتخفيف منها أو الحد من تفاقمها.

ولي اليقين أن الحكومة بفضل اجتهادات والنية الحسن ستحظى بالأجرين.

السيد الرئيس،

إن مناقشة مشروع قانون المالية هي أيضا إحدى المحطات المناسبة لتطوير التواصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وللتذكير والنقاش الجاد والصريح حول الملفات الوطنية والقضايا الكبرى المطروحة علينا اليوم في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر منها بلادنا أمام المتغيرات التي يعرفها محيطنا الجغرافي والعربي والدولي، ومدى الانعكاسات الاقتصادية على الاستقرار الاجتماعي.

أولى هذه القضايا، قضية وحدتنا الترابية حيث نؤكد الموقف الثابت لحزب الاستقلال بخصوص وحدتنا الترابية، واختيار المغرب للحكم الذاتي كحل لا مشروط للنزاع المفتعل في الصحراء المغربية، الحل الذي نال موافقة جل دول العالم، وحتى من كانت بالأمس تعاكسه أصبحت تتراجع عن قرارها وسحب اعترافها بالأطروحة الخرافية للخصوم، يرجع ذلك لحنكة ومصداقية جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وما اللقاء الأخير في القمة الإفريقية الأوروبية في أبيدجان، العاصمة الاقتصادية للكوت ديفوار، لدليل ينضاف للنجاحات الباهرة للسياسة الرشيدة لجلالة الملك ومدى التقديرات الوازنة لجلالته بين رؤساء الدول الإفريقية والأوربية على حد سواء.

وإننا في حزب الاستقلال إذ نثمن ونبارك الخطوات الجبارة الثابتة لجلالته وشجاعته السياسية في الرسالة الموجهة مؤخرا إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إثر قراره الجائر والأرعن القاضي بنقل سفارة بلاده إلى القدس الشريف، واعتباره عاصمة لدولة إسرائيل.

ونغتنمها فرصة كذلك للتنديد بهذا السلوك العدواني على الحرمة العربية والمقدسات الإسلامية، وندعو الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الحقوقية وجمعيات المجتمع المدني للخروج في المسيرة المزمع تنظيمها بعد غد بكل كثافة وبكل وعي ومسؤولية للتعبير عن وحدة الصف المغربي والتزامنا وراء جلالة الملك رئيس لجنة القدس الشريف في الدفاع عن المقدسات الإسلامية والعربية.

كما لا تفوتنا المناسبة، دون أن نقف وقفة إجلال واعتزاز بقواتنا المسلحة الملكية بجميع تشكيلاتها البرية والبحرية والجوية وقوات الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة القائد الأعلى لأركان الحرب العامة والضامن لسيادة ووحدة البلاد، لنعبر لهم جميعا عن مدى امتنان المغاربة لهم جميعا بالمجهودات التي يبذلونها لينعم الوطن بالأمن والأمان والاستقرار.

السيد الرئيس،

إن واقع الحال يحبل بالكثير من المعضلات التي لم تعد تقبل التأجيل ولا الانتظارات والتي تتطلب تدابير سريعة يلمس المواطن نتائجها المرجوة.

فعلى الرغم من المجهود التي تبذلها بلدنا للتقليص من حدة الفقر والهشاشة بين المواطنين، فإن الإحصائيات الصادرة عن المؤسسات الدولية والوطنية الرسمية لا زالت ترسم صورة غير مرضية عن الأوضاع الاجتماعية ببلادنا، مؤكدة أنه على الرغم من مختلف الأوراش والمبادرات التي انطلقت في السنوات الأخيرة، فإن الوضع الاجتماعي في المغرب لا زال مقلقا.

ذلك أن الأزمة الاجتماعية التي تعيشها بلادنا تعد جد معقدة وبنيوية لدرجة كونها تهدد التماسك والاستقرار المجتمعي بفعل تفاقم الفقر والتهميش ومظاهر الحيف الاجتماعي الذي تعاني منه شرائح واسعة من شعبنا، سواء على المستوى المادي المتمثل في انعدام الدخل الكافي لتلبية الحاجيات الأساسية أو على المستوى المجالي المتمثل في مأساوية الوضع المعيشي وانسداد الآفاق في العالم القروي على وجه الخصوص اللذين تعتبر الهجرة المكثفة إحدى تجلياته.

وإن من تجليات الفقر والهشاشة وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية واسعة تتسم بالحرمان على مستوى الدخل (أو انعدامه) والغذاء والملبس والولوج إلى السكن اللائق والتعليم والصحة بصفة عامة، والولوج إلى الخدمات الاجتماعية، مما يجعل شرائح واسعة من مواطنينا خاصة في العالم القروي غير قادرين على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيى حياة كريمة.

ويعود الفقر والهشاشة الذين تعاني منهما ملايين الأسر المغربية، بوجه الخصوص إلى ضعف الاستثمار الجاد والنافع في الكفاءات البشرية والشروط الرديئة للسكن، وعدم تكافؤ الفرص، والإعاقات الجسدية والعقلية، وضعف التجهيزات الأساسية لاسيما في العالم القروي.

ويزداد الوضع استفحالا كذلك بشكل يشكل انشغالا سياسيا بالغا بالنظر إلى أهميته الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، إذ يغطي العالم القروي 90% من المساحة الإجمالية للمغرب، ويمثل 40% من ساكنة البلاد، ويضم 85% من الجماعات ب 1282 جماعة قروية من بين 1503 جماعات، كما تمثل الفلاحة ما يصل إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي.

ورغم حجمه والإقرار بتوالي وتعدد البرامج التي تستهدف تنمية العالم القروي منذ الاستقلال، إلا أن النتائج تظل جد محدودة، إذ أن آثار البرامج والمشاريع التنموية القروية تبقى دون مستوى تطلعات وحاجيات السكان، الشيء الذي يظهره استمرار التسجيل الضعف للبنيات التحتية وانتشار المناطق المعزولة وضعف الخدمات الأساسية وقلة البنيات التحتية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الانطباع الأول الذي يمكن أن يتكون لدى كل مطلع على هذا المشروع، سيكشف على أنه يكرس الاستمرارية ويقطع تماما مع السياسة القديمة في مجال التنمية، والتي في كثير من المناحي أفضت إلى آفاق غير مرضية.

فمشروع قانون المالية الحالي يظل وفيا للنهج والمقاربات القديمة التي سارت عليها الحكومات المتعاقبة، ولم يقدم تصورا واضحا للنموذج التنموي إذ يحرر الاقتصاد الوطني من اختلالاته.

وقبل أن اختتم مداخلتي هاته لأفسح المجال لزميلي الأخ ميارة النعم الذي سيتولى مناقشتكم في الشق الاقتصادي والاجتماعي، لا يفوتني أن أدعو الحكومة إلى إرساء برامج الحوار الاجتماعي المسؤول، حيث من الحوار تنجلي العيوب، ويمكننا أن نتغلب عليها آملين للحكومة النجاح الكبير، لأن في نجاحها تطور للمغرب وتنميته، وكل هذا مصداقا لقوله تعالى: "إن أريد إلا إصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب"صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم.

المستشار السيد النعم ميارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشرين المحترمين؛

اعتبارا لما سبق، كنا ننتظر من مشروع قانون المالية الذي نناقشه اليوم، أن يقطع مع توجهات ومنطلقات قوانين المالية السابقة، وأن يؤسس لمرحلة تنموية جديدة تضع على الأقل معالم النموذج التنموي الجديد، وذلك طبقا للتوجهات الملكية المتضمنة في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية، حيث أكد جلالته حين قال "أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية"، ويضيف جلالته: "إننا نتطلع لبلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج، كفيلة بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلالات، التي أبانت عنها التجربة" انتهى كلام جلالة الملك.

إن من بين التوجهات العامة لمشروع قانون مالية 2018 نجد ترسيخ الجهوية المتقدمة.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن التنزيل الحقيقي لهذا الورش لن يتم إلا بالبدء بنقل الاختصاصات إلى الجهات، ومصاحبتها بنقل الاعتمادات المرصودة في إطار الميزانية العامة إلى الجهات، وليس فقط برفع حصة الجهات من الضريبة على الشركات وعلى الدخل من 3 إلى 4%. فالقانون المتعلق بالجهوية المتقدمة يتأسس على ضرورة توسيع اختصاصات الجهات ونقل اختصاصات لها.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا المشروع ينطلق من فرضيات غير واقعية نناقشها كما يلي:

• التحسن الذي عرفه نمو الاقتصاد الوطني من 1.2% سنة 2016 إلى 4% سنة 2017 (بفضل سنة فلاحية جيدة)، غير أن هذا التحسن يتوقع تراجعه إلى 2.9% سنة 2018 (حسب المندوبية السامية للتخطيط)، بينما مشروع قانون المالية لسنة 2018 يفترض تحقيق نمو قدره 3.2%.

• انتعاش طفيف لوثيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية، لتنتقل من 2.2% سنة 2016 إلى 2.5% سنة 2017 ثم إلى 2.9% سنة 2018 (حسب المندوبية السامية للتخطيط دائما)، بينما مشروع قانون المالية لسنة 2018 يفترض تحقيق 3.6%.

• تراجع عجز الميزانية، منتقلا من4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 إلى 3.8% سنة 2017 ثم إلى3.5% سنة 2018 حسب المندوبية السامية للتخطيط، ويتوقع مشروع قانون المالية إلى حصره في 3%.

• مواصلة ارتفاع دين الخزينة: على الرغم من أن الحكومة تعلن قدرتها على التحكم في مديونة الخزينة واتخاذها التدابير الضرورية من أجل تقليص نسبة دين الخزينة من الناتج الداخلي الإجمالي، نسجل

أن دين الخزينة، سواء الداخلي أو الخارجي، يواصل ارتفاعه. وبالتالي نسجل ما يلي:

• ارتفاع دين الخزينة من 430.9 مليار درهم سنة 2011 الى 673.2 مليار درهم مع متم 6 أشهر الأولى من سنة 2017، وبارتفاع يقدر ب 56.2% ما بين 2011 و2017.

• نسبة ارتفاع دين الخزينة تفوق نسبة ارتفاع الناتج الإجمالي الداخلي، وبالتالي يصعب التأكد على أن نسبة دين الخزينة من الناتج الإجمالي الداخلي في طريقها للتقليص، علما أن هذه النسبة ترتفع من سنة إلى أخرى (58.2% في سنة 2012؛ 61.7% في سنة 2013؛ 64.7% في سنة 2016).

• من المرتقب أن تصل نسبة دين الخزينة 65.3% مع متم 2017، وذلك بالاعتماد على تطور الناتج الداخلي الإجمالي.

• تفاقم عجز الميزان التجاري في حدود18.8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2017 و2018 عوض18.2% سنة 2016.

• بناء على تطور السكان النشيطين وتراجع عدد مناصب الشغل الصافية، سيعرف معدل البطالة ارتفاعا لينتقل من 9.6% سنة 2016 إلى 10.7% سنة 2017، ومن المتوقع أن يصل إلى 10.2% سنة 2018. ارتفاع مستمر ومتزايد لعدد العاطلين والذي بلغ مليون و200 ألف عاطل عن العمل.

في الوقت الذي ننادي فيه بالتحكم في عجز الميزانية العامة عبر التقليص من نفقات التسيير، خاصة نفقات المعدات والنفقات المختلفة، نجد أن هذه النفقات ترتفع بحوالي 6 مليار درهم ما بين 2017 و2018 (لتنتقل من حوالي 35.5 مليار إلى 41 مليار درهم)، في الوقت الذي كان فيه متوسط ارتفاع نفقات المعدات والنفقات لا يتجاوز 2 مليار درهم.

وهنا لابد أن نسجل أن نسبة نفقات المعدات والنفقات المختلفة من الناتج الداخلي الإجمالي ارتفعت من 3.3% إلى 3.7%، في حين أن هذه النسبة كانت قد انخفضت من 3.4 سنة 2016 إلى 3.3 سنة 2017. على الحكومة السعي الجدي إلى التقليص من هذه النفقات.

من جهة أخرى، فإن الارتفاعات التي يتم التحدث عنها في القطاعات الاجتماعية همت فقط ميزانيات التسيير، نتيجة ارتفاع الأجور من جراء الارتفاع العادي والتوظيف بالتعاقد وميزانيات التسيير، بينما ميزانية الاستثمار التي من شأنها تحسين الولوج للصحة والتعليم على الخصوص لم تعرف زيادات مهمة:

ميزانية الاستثمار لوزارة الصحة انتقلت من 2.4 مليار إلى 2.5 مليار درهم (أي بزيادة فقط 100 مليون درهم)، أما ميزانية التسيير ارتفعت بأزيد من 400 مليون درهم (من 11.9 مليار درهم إلى 12.3 مليار درهم).

كيف يمكن أن نرفع من عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد" إلى أكثر من مليون مستفيد، دون الرفع من الاعتمادات المخصصة لذلك؟

ميزانية التسيير لوزارة الصحة أيضا ارتفعت من 4.8 مليار درهم إلى 5.8 مليار درهم (+ 1 مليار درهم)، في حين ارتفعت ميزانية التسيير من 49 إلى حوالي 53 مليار درهم (+ 4 مليار درهم)، وذلك راجع بالأساس إلى ارتفاع عدد الأساتذة المتعاقدين (20000 أستاذ متعاقد)

غياب تقييم حقيقي للنفقات الجبائية من أجل معرفة وقعها على النمو، وعلى دعم المقاولة بالخصوص، حيث يلاحظ الرجوع إلى وثيرة ارتفاعها، حيث ارتفعت بأزيد من 1.7 مليار ما بين 2015 و2017، حيث ناهزت حوالي 34 مليار درهم.

وهنا لابد من أن نسجل أن قطاع البناء مازال يستفيد من إعفاءات ضخمة تقدر ب 8.5 مليار درهم (أزيد من 25% من مجموع الإعفاءات) في حين أن قطاع الصناعات الغذائية يستفيد فقط من 2.3 مليار درهم (أي بنسبة 7%)، وقطاع السيارات يستفيد فقط من نسبة 1.6%، السياحة لا تستفيد إلا من نسبة 0.5%.

في إطار التوجه نحو وضع نموذج تنموي جديد، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك، يتعين إعادة النظر بشكل شامل في منظومة النفقات الجبائية من أجل جعلها تساير النموذج التنموي الذي نطمح إليه جميعا.

تخصيص الملك الخاص للدولة للاستثمارات بما لا يتماشى مع التوجهات العامة لقانون المالية من خلال استفادة قطاع البناء والسكن من 34% من مجموع المساحات المخصصة في سنة 2016، بينما تخصيص فقط 5.6% للقطاع الصناعي و0.64% لقطاع الصحة.

على مستوى التوزيع الجغرافي، نسجل كذلك أن هذا التوزيع غير منصف ولا يساهم في تحقيق تنمية متوازنة بين جهات المملكة.

حضرات السيدات والسادة،

حري بنا أن نتساءل اليوم عن مدى تنفيذ استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية بالنسبة للسنوات السابقة، حيث أن الأرقام المعلنة ضخمة، وما مدى وقعها على النمو وعلى إحداث فرص الشغل، حيث بلغت الاستثمارات العمومية ما يناهز 195 مليار درهم في سنة 2018 مقابل 190 مليار درهم في سنة 2017.

ونطلب من الحكومة أن تمدنا بحجم الاستثمارات المنجزة على أرض الواقع وكذا انعكاساتها على مستوى النمو والتشغيل خصوصا، لأنه أي استثمار للدولة يجب أن ينعكس على فرص الشغل التي يتيحها.

لكي نتمكن من تقييم حقيقي للاعتمادات التي تخصص سنويا للاستثمار، سواء المتعلق بالميزانية العامة أو المؤسسات أوالمقاولات العمومية. المبالغ المعلن عنها سنويا لا تتعدى كونها توقعات.

أولا، عدم انسجام التدابير الجبائية المقترحة مع التوجهات العامة المعلنة للمشروع؛

لا يسعنا في هذا الباب، وهذه إيجابية إلا أن نهئ إدارة الضرائب لانخراطها في تبسيط مدونة الضرائب وتجويد نصوصها وتقديمها وتبويبها بما يضفي على مدونة الضرائب المزيد من الوضوح والشفافية وتمكن المواطنين من التعرف بسلاسة على التزاماتهم الضريبية.

كما نهئ كذلك إدارة الضرائب على سعيها لتنفيذ مجموعة من التدابير، دأب الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على اقتراحها بخصوص كتطبيق مثلا مبدأ التصاعد فيما يتعلق بالضريبة على الشركات.

على الرغم من تطبيق مبدأ التصاعد فيما يتعلق بالضريبة على الشركات، إلا أن المعدلات المقترحة لا تراعي القدرات التمويلية للمقاولات المتوسطة. ويتعين إعادة النظر في:

أولا، المعدلات الضريبية بتخفيض المعدل الأقصى؛

ثانيا، إحداث معدل رابط بأشطر تراعي المقاولات المتوسطة؛

ثالثا، مراجعة الأشطر وتوسعها.

غالبية التدابير الجبائية المقترحة تهدف إلى تبسيط وتوضيح وملائمة المساطر الجبائية. وفي هذا الإطار، نحث إدارة الضرائب على تعميم إجبارية الإقرار الالكتروني والأداء الالكتروني للضرائب والرسوم.

يتعين وضع تدابير جبائية كذلك وميزانياتية لوقف نزيف إفلاس المقاولات (7216 مقاولة أعلنت إفلاسها في سنة 2016، ويرتقب كذلك بزيادة 21% عن سنة 2015، أزيد من 15 ألف مقاولة أعلنت إفلاسها في 2016).

إفلاس المقاولات أصبح يهدد الاقتصاد الوطني، وعلى الحكومة أن تتخذ إجراءات مستعجلة لتفادي أزمة اقتصادية وشيكة مثل:

أولا، الاحترام الصارم لآجالات الأداء، مع تطبيق غرامات تراعي مدة التأخير التي تصل إلى 10 أشهر في بعض الأحيان؛

ثانيا، تسريع أداء متأخرات الضريبة على القيمة المضافة التي تعد مشكل حقيقي بالنسبة للمقاولة.

إننا، في حزب الاستقلال، لا يسعنا في هذه الظرفية الانتقالية والدقيقة التي يمر منها الاقتصاد الوطني والاختلالات الاجتماعية المتراكمة، إلا أن نكون إيجابيين في كل المبادرات التي يمكن للحكومة أن تسنها في مشروع قانون المالية، والتي من شأنها أن تحرك عجلة النمو وتوفر فرص الشغل.

إن التوجه الحقيقي لخلق دينامية جديدة لن يكتمل في نظرنا إلا بخلق هيئة للحكامة الجيدة تتكفل بتتبع تنفيذ المشاريع لدى السيد رئيس الحكومة وليس لدى أجهزة أخرى.

وبالمناسبة لا يفوتنا إلا أن نسجل الموقف المتأرجح للحكومة في اتخاذ قرار إحداث هيئة دائمة للحكامة وتتبع البرامج والمشاريع قد تكون تحت سلطة السيد رئيس الحكومة.

حضرات السيدات والسادة:

إذا كانت كل المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي تبعث، حسب الحكومة، على الارتياح والتفاؤل، فإن توزيع خيراته وثماره ونموه يعاني من اختلالات صارخة، فالتقرير الذي أعد بأمر ملكي من طرف كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبنك المغرب ليجيب عن تساؤلات المغاربة، أين هي ثروة المغرب؟ أين هي ثروة المغاربة؟

توصل إلى أن الثروة الموجودة بالمغرب تقدر بما يناهز 13 مليار درهم، أي مليار و300 مليار أورو، 70% من هذه الثروة غير مادي، وأن هذه الثروة تضاعفت مرتين في عهد الملك محمد السادس خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2013. لكن توزيع ثمارها يعاني من غياب العدالة والإنصاف، فهناك نسبة 10% من أغنياء المغرب يستهلكون 33% من ثروته. ويعني ذلك أن حصيلة النمو لا تصل إلى كل المغاربة.

إن هذه الاختلالات الاجتماعية لن تساعد على إرساء سياسة تنموية متوازنة. والقراءة التقنوقراطية للوضع الاقتصادي في البلاد ستظل ناقصة، إذا لم تواكبها مقاربة سياسية وسوسيولوجية وثقافية للمشكل.

<u>إخفاقات المنظومة التعليمية</u>

فقطاع التعليم كمثال حي، يعتبر مفتاح صعود كثير من الاقتصاديات في آسيا مثلا، ويمكن أن يكون كذلك في بلادنا محفزا لمضاعفة الرأسمال اللامادي الذي سيرتفع حسب بعض المختصين بنسبة 80%، لكنه يعاني من التأخر والشلل وبالتالي ضعف مردوديته ومساهمته في تنمية البلاد.

فمجرد نظرة شكلية بسيطة لا تنفذ إلى عمق أمراضه المتمثلة في مناهجه وطرق تدبيره ومقارباته، تظهر لكل ملاحظين من هذه المشاكل. ولعل أهمها يكمن في تدبير الزمن المدرسي، وفي تجلياته الهدر والاكتظاظ وضعف التأطير، والمكررون في الأسلاك الذين يتجاوزون 400.000 تلميذ؛

- نسبة التخرج في الإجازة: 42%؛

- نسبة التخرج بعد 5 سنوات: 7.6%؛

- نسبة الطلبة الذين يحصلون على إجازة خلال ثلاث سنوات: 9%؛

ونسبة الانقطاع العالية في السلك الابتدائي في سلك الإعدادي وكذلك النسب المهولة لا للاكتظاظ لا في الإعدادي ولا في الثانوي، وفي بعض الكليات وكليات الحقوق مثلا 260 طالب لكل مائة مقعد.

وفي هذا الصدد، نذكر باستنتاجات آخر تقرير صادر عن المنتدى

الدولي الاقتصادي حول الأعمال والذي صنف المغرب في مجال التعليم والتكوين سنة 2017 في المرتبة 110 فيما يخص تنافسية القطاع و120 فيما يخص جودة التعليم.

إن هذا الوضع غير السوي يسائلنا جميعا، ونتمنى أن تثمر الجهود التي تبذلها الحكومة الحالية وجهود كل المسؤولين التربويين في إصلاحه.

فبرامج الوزارة المشرفة على قطاع التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي أكدت على تقليص نسبة الاكتظاظ في هذه السنة إلى 30 تلميذ في السنة الأولى ابتدائي وإلى 36 تلميذ في باقي السنوات.

الخدمات الصحية

يعتبر قطاع الصحة قطاعا حيويا في جميع الدول، فبدون صحة لن يكون هناك عقل سليم ولن يكون هناك مواطن منتج ومطمئن ذهنيا، غير أن هذا القطاع بدوره يعاني منذ عقود من اختلالات وأعطاب.

فالتقرير الذي أنجزته هيئات مستقلة قدم صورة قاتمة عن المستشفيات العمومية في خصاصها المهول في الأطر الطبية وشبه الطبية والموارد البشرية، وخصاصها الكبير فيما يخص البنيات التحتية والتي غالبية المستشفيات أصبحت غير صالحة للقيام بالمهام المنوطة بها.

إننا نستغرب كذلك لنسبة الوفيات في صفوف الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة، والذين يلجأون كرها لهذه المرافق، وكذا في صفوف النساء الحوامل والأطفال الرضع، ولا نستغرب كذلك لعودة أمراض الفقر في بلادنا كالسل والجذام واللشمانيا.

إن هذا الوضع يمس بحقوق المواطنين في ولوج الخدمات الصحية ويمس كذلك بحقوقهم الإنسانية والدستورية في المساواة والمواطنة.

والغريب في كل هذا، أن هذا الوضع ليس قدرا محتوما، فبقليل من الإرادة والعزيمة يمكن تغييره إلى ما هو أفضل. ولو كانت هناك إرادة وتصميم على المستوى الوطني والجهوي لتم إعادة تكوين الفائض من الموظفين وتعيينهم في هذه المرافق التي تعاني من الخصاص المذكور.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين،

لا يمكن الحديث عن مشروع ميزانية 2018 دون الحديث كذلك عن كيفية تطبيق هذه الميزانية دون الحديث كذلك عن الأمور التشاورية التشاركية، لابد للحكومة أن تقوم بها من أجل التطبيق السليم ومن أجل كذلك الوصول للأهداف.

وأهمها، السيدات والسادة، هو الحوار الاجتماعي، ولا يمكن الحديث عن الحوار الاجتماعي في ظل حكومة تواطأت مع نفسها لمدة 7 سنوات في إقصاء ممنهج لعقلية الحوار الاجتماعي وفي عدم رغبة حقيقية في الدخول في حوار اجتماعي قادر أولا على استدامة السلم الاجتماعي أولا، وقادر كذلك على مساعدة الحكومة في تجاوز مجموعة من الإشكالات.

إننا اليوم، وهنا أخاطب السيد رئيس الحكومة، نعيش فترة فراغ حقيقي بعد لقاء يتيم من الحوار الاجتماعي، والذي استبشرت فيه النقابات الأكثر تمثيلية خيرا، إلا أنها خرجت خاوية الوفاض، خرجت بدون أدنى أي شيء، لا في ميزانية 2018 ولا في التصور العام الذي تعطيه الحكومة للحوار الاجتماعي.

هل تجاوزنا فعلا مرحلة تأسيس الحوار الاجتماعي، نحن لا نطالب بمأسسة الحوار الاجتماعي، نحن نطالب فقط بأن تحقيق أشياء حقيقية وبسيطة لطبقة الشغيلة المغربية، وأولها، وهذا التزام حكومي هو تنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011 والتي إلتزمت حكومة عباس الفاسي بتطبيقه، وبقيت بعض البنود العالقة لم تستطع الحكومتين في ظرف 7 سنوات تطبيقه.

إجراءات لا تتحمل فيها خزينة الدولة ولو فلسا واحدا، ولم يتم تطبيقها، إجراءات أخرى يجب أن تكون للحكومة الجرأة على تطبيقها، لأنها تهم أيضا الرفع من القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة وكذلك الرفع من كرامة الطبقة الشغيلة، إلا أنه والحقيقة هذه على أن الحكومة تتماطل في إفقار الفقير وفي القضاء على طبقة متوسطة تم تشكيلها بتوافق الجميع، والتي كانت في كثير من الأحيان هي صمام للشعب المغربي، وأصبحت حاليا تنجر إلى طبقات فقيرة مما يهدد السلم الاجتماعي قاطبة.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في نهاية كلامي، أنا سأختم كلمتي هذه بمقولة حسانية، نقول في مثل حساني بسيط جدا، يقول على أنه: (اللي عشاك وعشاه في ماعون واحد إلى ميلو كفيه)، يعني من قوتك وقوته في إناء واحد إلى ميلو هو كبو أنت.

شكرا.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لأحد أعضاء فريق الاصالة والمعاصرة.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

لي الشرف أن اتناول الكلمة باسم فريق الاصالة والمعاصرة بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2018.

السيد الرئيس،

إن السياق العام الذي ينبغي أن يؤطر النقاش حول مشروع القانون المالي لسنة 2018 هو الرهانات الذي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب افتتاح الدورة التشريعية الخريفية حين دعا جلالته إلى بلورة رؤية مندمجة تؤسس لنموذج تنموي جديد وتسريع تنزيل ورش الجهوية، وبلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب.

واستحضار لهذه الرهانات سأتطرق إلى محورين، المحور الأول النموذج التنموي، والمحور الثاني الجهوية المتقدمة وسيتوقف فريقنا في الجزء الموالي عند الشق الاجتماعي بمختلف أبعاده.

السيد الرئيس،

إن واقع الاقتصاد الوطني لا يبشر بأننا على الدرب القويم لرفع التحديات، ومع ذلك فقد جيء بقانون المالية المعروض على أنظارنا اليوم يركز في مضامينه على المزيد من التحكم في التوازنات المالية ولكن من خلال اعتماد الآليات السهلة والتي تأتي على حساب القدرة الشرائية للمواطنين في غياب تام لإجراءات نوعية ذكية تستجيب لمتطلبات المغرب المعاصر الذي يتطلع إلى اللحاق بركب الدول الصاعدة.

وبالتالي فهو لا يعدو أن يكون استنساخا لقوانين المالية السابقة في بنيته وهيكلته وأولوياته، ولا يتضمن أي نفس جديد يعكس تمثل الحكومة للرهانات التي دعا إليها جلالة الملك.

فمنذ سنة 1990 إلى يومنا هذا والبنية الاقتصادية للاقتصاد الوطني تعرف جمودا مزمنا، لأن التركيبة الهيكلية للقطاعات المنتجة لم تعرف أي تحسن وبالتالي يصعب على بلادنا ولوج نادي الدول الصاعدة، بل نلاحظ أن هذه التركيبة الاقتصادية ازدادت سوءا مع مرور السنين الأخيرة.

السيد الرئيس،

هذه الوضعية الاقتصادية الصعبة، لا تساعد على تحقيق معدلات نمو مرضية، بحيث أن نسبة النمو إبان ولاية السيد إدريس جطو ناهزت في المعدل السنوي نسبة 5%، وانخفضت نسبيا مع حكومة السيد عباس الفاسي لتستقر في حدود 4.5% كمعدل سنوي لتنهار مع الحكومة السابقة وانخفضت إلى 3.2% كمعدل سنوي.

فالبنية والتركيبة الهيكلية للاقتصاد الوطني تتميز بمجموعة من السلبيات وضعف نجاعة النموذج التنموي المعتمد، ويتجلى ذلك بوضوح على سبيل المثال لا الحصر، في المؤشرات السلبية التالية:

1- أننا بمجهود استثماري ضخم يضاهي 36% من الناتج الداخلي الخام نحقق، بالكاد، نسب نمو تتراوح بين 2% و4% في الوقت الذي تحقق فيه دول أخرى نموا اقتصاديا سنويا أكبر بفضل مجهود استثماري أقل.

2- النمو الإقتصادي بالمغرب، لا يحدث الشغل في الحد الأدنى المطلوب.

3- النمو الاقتصادي بالمغرب يعمق الفوارق الاجتماعية.

4- النمو الاقتصادي بالمغرب يكرس الفوارق المجالية، ولا أدل على ذلك التفاوتات المسجلة على مستوى التوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية.

5- دعم الطلب الداخلي لم يواكبه، بالقدر المأمول، نمو وتطور على مستوى النسيج الاقتصادي الوطني، الذي ظلت إنتاجيته محدودة.

6- قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والخدمات، تبقى القطاعات الإنتاجية الأساسية للنمو الاقتصادي بالمغرب بمساهمة تقدر بحوالي 80% في القيمة المضافة الإجمالية، في الوقت الذي لا تتعدى فيه مساهمة قطاع الصناعة 14%، وذلك بسبب سياسة استثمارية تفتقر لمقومات النجاعة والفعالية، أهم تجلياتها عدم انتظام الاستراتيجيات القطاعية ضمن تصور استراتيجي متكامل ومتناغم؛

7- تنامي غير مسبوق للمديونية العمومية في عهد الحكومة السابقة، والذي لازال مستمرا في عهد هذه الحكومة.

8- إشكالية الحسابات الخصوصية، وهنا سأتوقف قليلا لنقرأ بعض المؤشرات السلبية حول هذه الحسابات.

السيد الرئيس المحترم،

لن ننكر أن للحسابات الخصوصية أهمية كبيرة جدا، إذ تعتبر من بين الآليات التي تعتمدها الحكومة في تفعيل السياسات العمومية، خاصة في مجالات ذات البعد الاجتماعي والتنموي.

لكن ما نسجله هو كثرة الصناديق، وما يشوب تدبيرها من اختلالات ونقائص كبيرة، بحيث أن هناك حسابات تضم مبالغ مالية لا يتم توظيفها أو يتم توظيف جزء ضعيف منها.

فمن غير المعقول أن يتم تجميد حوالي 127 مليار درهم كرصيد متراكم بهذه الصناديق، دون أن يتم توظيفها لصالح البرامج الاجتماعية والتنموية تعود بالنفع على المواطنين، في الوقت الذي تشتكي فيه جل القطاعات الوزارية من ضعف الإمكانيات المادية، فإما أن يتم استغلال المبالغ المالية الموجودة في هذه الصناديق، وإما إغلاقها وتحويل اعتماداتها إلى الميزانية العامة لأجل استثمارها على النحو الأمثل.

وقد كانت بعض هذه الصناديق نتيجة سوء تدبيرها، موضوع تقارير المجلس الأعلى للحسابات، آخرها تقرير المجلس لسنة 2015، والذي شخص وضعية أربع صناديق، هي صندوق التجهيز الجماعي، وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، وصندوق الخدمات الأساسية

للمواصلات، إضافة إلى الصندوق الخاص بالطرق، ينضاف إليها التقرير الأخير حول صندوق التماسك الاجتماعي الذي شخص صورة سوداء بخصوص هذا الصندوق.

وسأقتصر على تناول نموذجين من بين هذه الحسابات الخصوصية، لأبرز المفارقات الصارخة بين حجم الموارد المخصصة لها وضعف نفقاتها.

النموذج الأول، صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية:

فبالنسبة لهذا لصندوق، فقد أوضح تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015، أن نسبة استعمال صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، بلغت حوالي 50% كمعدل خلال الفترة المتراوحة ما بين 2008-2015، وبالرغم من الزيادة الملموسة التي عرفتها موارد الصندوق خلال هذه الفترة والتي بلغت أكثر من 2 مليار درهم، فإن توظيف هذه الموارد عرف انخفاضا ملموسا خاصة خلال السنوات المالية الموالية، حيث بلغت نسبة استعمال موارده سنة 2011، 37% لتنخفض بعد ذلك إلى 24% سنة 2012 ثم 12% سنة 2014 واستقرت في حدود 17% سنة 2015.

لماذا إذن الاستمرار في ضخ مبالغ مالية كل سنة بهذا صندوق؟ لماذا لا يتم بدل ذلك منحها لوزارة الفلاحة باعتبارها المشرفة على الصندوق، لتمويل المشاريع والمخططات التي أطلقتها؟

النموذج الثاني، صندوق دعم التماسك الاجتماعي:

فبالاطلاع على تطور المداخيل ونفقات صندوق دعم التماسك الاجتماعي خلال السنوات 2014، 2015، 2016، يتضح أن مداخليه ارتفعت بوثيرة عالية جدا، حيث انتقلت سنة 2014 من 7 مليار و237 مليون درهم إلى 11 مليار و566 مليون درهم سنة 2016، في الوقت الذي انتقلت نفقاته سنة 2014 من 1 مليار 839 مليون درهم لتبلغ سنة 2016، 2 مليار 620 مليون درهم فقط، مما يعني انه لا وجود لأي تناسب بتاتا بين تطور مداخيله ونفقاته.

الأمر الذي يجعلنا نتسائل باستغراب عن الجدوى من هذه الصناديق إن كان لا يتم توظيف الاعتمادات المرصودة بها؟ هذا في الوقت الذي نجد مظاهر الفقر والهشاشة تستشري في المجتمع المغربي ويعانون ويلاتها.

هذا الواقع الذي رصدناه بهذين الصندوقين، ينطبق على جل الصناديق إن لم نقل كلها، خاصة ذات البعد الإجتماعي، كصندوق النهوض بتشغيل الشباب، وصندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري، وصندوق تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة، وغيرها من الصناديق الأخرى.

لهذا، يحق لنا أن نتسائل مع الحكومة عن السر، وراء شبه التجميد الذي يطال أرصدة هذه الصناديق، فالأمر يتعلق بأموال دافعي الضرائب أموال المغاربة، ويحق لهم معرفة سبب عدم توظيفها في ما يخدم مصلحتهم.

السيد الرئيس،

من خلال كل ما سبق، يتبين لنا أن مشروع قانون المالية المعروض على أنظارنا لا يرقى إلى المستوى التعبير عن الإرادة السياسية للحكومة في التجاوب مع الخطاب الملكي الداعي إلى إعادة النظر في النموذج التنموي.

المحور الثاني، الجهوية المتقدمة:

نستشف من مشروع قانون المالية لسنة 2018، أن الحكومة لم تمتلك بعد الأبعاد المؤسساتية العميقة والمؤطرة لورش الجهوية المتقدمة، بما يمكنها من الانخراط الفاعل في هذا الورش والانسجام مع غايات المشرع الدستوري، على اعتبار أن الجهوية هي المدخل الجوهري والرافعة الصلبة التي تنصب فوقها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أبعادها المجالية والترابية.

فمن بين الأسئلة الملحة المطروحة اليوم، والتي تتطلب من الحكومة البحث عن إجابات واضحة وشافية لها ما يلي:

- هل فعلا استطاعت ترسانة النصوص القانونية المتعلقة بهذا الورش تقديم إجابات حقيقية لإنجاح الجهوية وتحقيق الإقلاع التنموي؟

- ألا يشكل تعثر إخراج ميثاق اللاتمركز تعطيلا للديمقراطية والتنمية المحلية في مختلف أبعادها؟ وهدرا لقيمة الزمن السياسي؟

- ما هي الآثار المترتبة عن تعثر سن هذا الميثاق على مشروع الجهوية المتقدمة؟

- أية وسائل وضعت رهن إشارة مختلف الجهات لتمكينها من خلق دينامية تنموية مستدامة قادرة على مجابهة مختلف التحديات؟

- هل لدى الحكومة إرادة حقيقية لتمكين الجهات الفقيرة من الفرص التنموية بشكل منصف وعادل؟

- ماذا تم إعداده في مجال التكوين والتكوين المستمر، للموارد البشرية والكفاءات القادرة على تدبير الشأن الجهوي، حتى لا تكون الجهات مجرد هياكل فارغة؟

- بشكل أدق، ماذا أنجزت الحكومة اليوم لإنجاح هذا الورش المؤسساتي الواعد؟ وهل استثمرت في كل الإمكانيات المتاحة لها لبناء سياق وأرضية قادرين على تقديم إجابات حقيقية لمختلف الانتظارات؟

مع كامل الأسف، وعلى الرغم من الترسانة القانونية المواكبة لورش الجهوية، والتوجيهات المتكررة لصاحب الجلالة، فإننا نسجل مع كامل الأسف أننا لازلنا نراوح مكاننا في هذا الورش البالغ الأهمية، مما يعكس غياب الإرادة الحقيقية للحكومة في تنزيل جهوية متقدمة طبقا لما هو منصوص عليه دستوريا.

كيف يمكن لجهة أن تتكلف بالاستثمار في إطار اختصاصاتها الذاتية، وهي أصلا ليست عضوا في اللجنة الجهوية واللجنة الوطنية للاستثمار؟ وكيف يمكن للجهة أن تكون مكلفة بالاستثمار وهي لا تحظى حتى باستشارة الحكومة في المجال؟ وكيف يمكن لجهة أن تمارس اختصاصاتها الذاتية وهي لحد الساعة على سبيل المثال لم تتمكن من نقل واستلام مهامها الخاصة بالمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الكفاءات؟ وكمثال آخر كيف لها أن تمارس اختصاصاتها الذاتية ووزارة التجهيز لا زالت تمانع في نقل اختصاصات الجهة كما ينص على ذلك القانون؟

لذلك نتوجه إليكم اليوم بالقول، الجهة اليوم تشتغل بإمكانيات أقل بكثير من الصيغة التي كانت عليها الجهة سابقا بفعل العرقلة الواضحة من طرف الحكومة ذاتها، إضافة إلى أن الجهة اليوم لا زالت تشتغل بتبويب الميزانية التي يعود إلى سنة 1992، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن الجهة اليوم مبنية على باطل وتعمل خارج الإطار القانوني المنظم للجهة اليوم، خاصة إذا ما إستحضرنا أن الجهة تهيئ ميزانيتها على مدى ثلاث سنوات، علما بأن الحكومة لا تتحدث ولا تستشير مع الجهات بالبات والمطلق، فأين نحن من المقاربة التشاركية التي تتغنى بها الحكومة في كل المناسبات؟

لم تقدموا بدوركم فيما يتعلق بجعل مختلف المسؤولين عن القطاعات الحكومية متملكين للأسس الجهوية ومتشبعين بمبادئها وقيمها ومطلعين بشكل دقيق على نطاق صلاحيتها وتميزها على صلاحيات باقي مؤسسات الدولة والجماعات الترابية الأخرى.

لم تبادروا إلى القيام بقيادات استراتيجية للجهوية بالتتبع وبالتقييم وصياغة تقارير سنوية لعرض خلاصتها ومقترحاتها وتتبع تطبيقها وتوصياتها، لم تقوموا بالتنسيق مع القطاعات الحكومية من أجل الدعم والمواكبة للإجراءات على المستوى المركزي والجهوي.

لم تقوموا بأية مبادرات من أجل دعم قدرات ونجاعة أطر وزارة الداخلية باعتبار دورها الريادي في تنشيط وتنظيم وضبط العلاقات بين المؤسسات والأطراف المعنية بتنزيل الجهوية.

لم تقوموا على تمكين الجهات بالموارد البشرية المؤهلة للاضطلاع بمهامها على الوجه الأمثل واستحضار التفاوتات المجالية بين الجهات، لم تصدروا ما تبقى من المراسيم خاصة المرسوم المتعلق بصندوق التأهيل الاجتماعي الذي سيمكن من تقليص العجز في مجالات حيوية، الماء الصالح للشرب، الكهرباء، السكن، الصحة، التعليم، الطرق إلخ، والرسوم المتعلقة بصندوق التضامن بين الجهات.

لم تخرجوا ميثاق اللاتمركز إلى حيز الوجود لحد الساعة والذي بدونه يستحيل تحقيق النموذج التنموي الذي يطمح إليه الشعب المغربي ودعا إليه جلالة الملك في خطابه الأخير،

السيد الرئيس،

وتبقى إحدى أكبر المعضلات الحقيقية التي تعاني منها الجهات ولا أعتقد السيد الوزير، وزير المالية والاقتصاد، أنكم ستخالفوننا إن قلنا أن ورش الجهوية المتقدمة برمته سيظل حبرا على ورق ومجرد متمنيات من الصعب إن لم نقل من المستحيل إدراكها في ظل ضعف الاعتمادات المالية المرصودة للجهات وضعف مواردها، بل نذرتها بالنسبة لبعض الجهات.

صحيح السيد الوزير المحترم، أنكم بذلتم مجهودا حيث أن مشروع قانون المالية الحالي قام بالرفع من النسبة التي ترصدها الدولة للجهات من حصص الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل إلى 4% بدل بعد أن كانت مستقرة في حدود 3% المطبقة حاليا، لكن لا أعتقد السيد الوزير المحترم أن هذا الإجراء على الرغم من أهميته يكفي لتجاوز إشكالية ضعف الموارد المالية خاصة بالنسبة لبعض الجهات الفقيرة.

أما فيما يخص التوزيع الجهوي للاستثمار فبالاطلاع على المذكرة المتعلقة به المرافقة لمشروع قانون المالية لسنة 2018، يتضح أن الحكومة لم تقم بأي محاولة لتجاوز الفوارق المجالية، بل تعمل على تكريسها وتعميقها، ومن خلال توزيع الغلاف الجهوي المخصص للاستثمار بشكل لا متكافئ، إذ نسجل أن جهة الدار البيضاء-سطات تأتي في صدارة الجهات المستفيدة بما مجموعه 29 مليار و 931 مليون درهم، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة بما مجموعه 24 مليار و 402 مليون درهم، ثم جهة مراكش-آسفي 11 مليار درهم، ثم جهة طنجة-تطوان-الحسيمة ب 10 مليون درهم، مما يعني أن 4 جهات تستحوذ على ما مجموعه 75 مليار درهم، من أصل 109 مليار درهم، أي بنسبة بلغت 68.9%.

هل وفق هذه المنهجية ستواجه حكومتكم معظلة التفاوتات المجالية؟

لا أعتقد السيد الوزير المحترم، بل على عكس ذلك تماما أعتقد أن قانون المالية يسير في اتجاه تكريس التفاوتات المجالية لا القطع معها، لذلك فأنتم مدعوون لبذل مجهود أكبر من أجل الإسراع بإنجاح هذا الورش، ونرى أن الجهات والجماعات الترابية لا زالت تحتاج إلى فاعل سياسي مدرك لأسس الجهوية ومشبع بمبادئها وقيمها.

لذا، فمسالة توفير أطر مؤهلة من بين الأمور الملحة الملقاة على عاتق الحكومة.

وفي الأخير، نتمنى أن تنخرط الحكومة في الدينامية التي أطلقها مجلس المستشارين بخصوص تفعيل الجيل الجديد من اختصاصاته، وأن تتفاعل بالشكل المطلوب مع التوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني الثاني للجهات المنعقد بمجلس المستشارين بتاريخ 16 نوفمبر 2017 الذي كان من بين مخرجاته تقديم مجموعة من التوصيات تدعو الحكومة إلى الإسراع في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيقها، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وبهذا التدخل..مقولتيش غادي نعطيه احنا مخبرتيناش، ياالاه تفضل ما تبقى لك من الوقت، تفضل الأخت.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا نريد في فريق الأصالة والمعاصرة أن نكون حالمين كثيرا، ونحن نناقش مشروع قانون مالية 2018، في بعده الاجتماعي، وسيكون طموحنا جد متواضع، تواضع أداء حكومتكم في علاقتها مع مأساة ومعاناة وآلام العديد من المغاربة خاصة مغاربة المناطق المهمشة والعالم القروي المحرومة من ثمار ثروة هذا الوطن، وسنكتفي فقط بإثارة بعض الأسئلة، التي استلهمنا أهمها من التوجيهات الملكية السامية التي دعا إليها جلالته في أكثر من مناسبة:

- فإلى أي حد استطاع مشروع قانون مالية 2018 في بعده الاجتماعي أن يُشكل رجع صدى، لانتظارات المغاربة وترجمة فعلية للتوجيهات الملكية، التي عَبَّر عنها بوضوح بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأخيرة؟

- ما هي التدابير المالية التي يقترحها مشروع قانون مالية 2018 للإجابة على التحديات الاجتماعية الملحة، والتي تزداد حرارتها وترتفع يوما بعد يوم، وتزيد من خطورة تداعياتها؟

- إلى أي حد استحضر هذا المشروع الإمكانيات البشرية والاجتماعية والمؤسساتية التي تُشكل أهم الرافعات الأساسية للثروة الاجتماعية لبلدنا، من أجل استثماره لبلوغ مَطْمَح" الصعود المجتمعي " الذي يعتبر مدخلا أساسيا لتمكين بلادنا من تحقيق تنمية متواصلة ومستدامة ومندمجة ذات وقع أفضل على رخاء المواطنين وتسريع وثيرة التنمية وضمان توزيع منصف لثمار النمو، كما تَحَدَّثَ عن ذلك "التقرير الأخير حول "الرأسمال غير المادي: عَامِلٌ لخلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف"؟

- كيف سيساهم هذا المشروع كذلك في تعزيز التماسك الاجتماعي وضمان فعلية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والإنصاف لجميع المواطنين؟

- أية مقاربة يعتمدها هذا المشروع لتحقيق تجانس السياسات العمومية الاجتماعية وإلتقائيتها ونجاعة المؤسسات المعنية بها؟

- هل يتوفر مشروع قانون مالية 2018 على التدابير الكفيلة بتدارك الفوارق وأشكال الحيف الاجتماعي المتراكمة، خاصة بالنسبة للفئات والمناطق والمجالات الفقيرة والهشة؟

- إلى أي حد سيساهم هذا المشروع في تحقيق تنمية متوازنة ومنصفة تضمن الكرامة للجميع، وتوفر الدخل وفرص الشغل خاصة للشباب؟

- إلى أي حد سيساهم هذا المشروع في تعزيز الاطمئنان والاستقرار واندماج المغاربة خاصة الشباب منهم في الحياة المهنية والعائلية والاجتماعية؟

السيد الوزير المحترم،

كنا نأمل في فريق الأصالة والمعاصرة أن نجد أجوبة عن هذه الأسئلة أو على الأقل ملامح أجوبة لما يكتسيه البعد الاجتماعي من أهمية، لكن للأسف الشديد، وجدنا قانون مالية 2018 غير مطمئن، ليس فقط في علاقاته مع انتظارات المغاربة الاجتماعية والاقتصادية الملحة، ولكن بالأساس مع التحديات الكبرى المطروحة على جدول أعمال بلدنا، والمرتبطة أساسا بالرؤية التنموية البديلة التي دعا إليها صاحب الجلالة في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأخيرة.

السيد الرئيس،

من خلال دراستنا لمشروع قانون مالية 2018، نكتشف منذ الوهلة الأولى ارتباك الحكومة وترددها على الانخراط في التغيير المنشود في مختلف أبعاده المجالية والتنموية الذي يتطلع إليه المغرب ملكا وشعبا، وأهم تجليات هذا الارتباك تتمثل في افتقاد هذا الأخير لرؤية واضحة في المجال الاجتماعي، بحيث يتم اختزال المسألة الاجتماعية فقط في تدابير وإجراءات شكلية معزولة من جهة عن الرهانات والتحديات التي رفعها الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2017، وافتتاح الدورة الخريفية للبرلمان الأخيرة، وبمناسبة كذلك ذكرى ثورة الملك والشعب والتي ركز فيهم جلالته على العديد من الأولويات، ومتجاهلة، من جهة أخرى، لواقع الاحتقان الاجتماعي وارتفاع وثيرة الاحتجاج والتظاهر المنتشر على امتداد خريطة البلد، والذي بات يهدد استقرارنا الاجتماعي.

السيد الرئيس

ما ورد في هذا المشروع في تقديرنا من آليات وأدوات هي مجرد روتوشات غير قادرة على بعث الأمل والثقة في نفوس المغاربة، وتبقى عاجزة عن تحقيق الأهداف المعلنة، لأنها غير متفاعلة بالشكل المطلوب مع متطلبات اللحظة الاجتماعية الموسومة بالجفاء والتوتر والاحتقان.

السيد الرئيس،

دعونا نتوقف معكم في هذا الصدد...

السيد رئيس الجلسة:

في التسيير؟ تفضل، سمحي لي الأخت.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس، غير في الحقيقة كان واحد التأخير وقع في البداية ديال الجلسة، تعطلنا ما ابديناش في الوقت اللي كان محدد، وبما أن الساعة الثانية عشرتم الاتفاق على أن البث ما غاديش يكون والاستاذة دابا كتلقي الكلمة ديالها والبث يحبس دابا نيت، فتنطلب تأجيل ديال المداخلة ديال الاستاذة من بعد المساء إن شاء الله ما تبقي من الوقت العشية إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

على أي الرئاسة كانت هنا في الساعة العاشرة تماما، السيد المستشار الرئاسة كانت في الساعة العاشرة تماما في القاعة، كملي.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

السيد الرئيس،

دعونا نتوقف معكم في هذا الصدد عند التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات بخصوص صندوق التماسك الاجتماعي، والذي يشكل إحدى أهم هذه الآليات التي أُحدثت سنة 2012، فقد أماط هذا التقرير اللثام عن العشوائية التي يتخبط فيها هذا الصندوق، والارتجالية التي وُضع بها والتي طالت التمويل والبرمجة والتنسيق بين القطاعات، وغيرها من الاختلالات، مما أدى إلى شبه عجز في أدائه وغياب تصور واضح حول مستقبله وكيفية تمويله وآفاق عمله ونجاعة أدواره.

وبذلك، يكون هذا التقرير قد كشف زَيْف الأرقام والإدعاءات التي يقدمها بعض أعضاء حكومتكم، واللذين يصرحون بأنه لا وجود للفقر في المغرب مع العلم أن ظاهرة التسول والتشرد وارتفاع عدد أطفال الشوارع تتسع دائرتها باستمرار.

لهذا، نتساءل معكم، السيد الوزير، عن ماذا تقدمون لحوالي 6 مليون مغربي يعيشون تحت عتبة الفقر المدقع؟

كما نتساءل معكم عن ماذا تقدمون من برامج تنموية واقتصادية لفائدة الفئات المعوزة والفقيرة، التي حَددت خريطتها المندوبية السامية للتخطيط في تقريرها الأخير الصادر في 16 ماي 2017؟

ومن جانب آخر، يعاب على مشروع قانون المالية 2018، مواصلة تكريس ظاهرة الفقر عوض العمل على الحد من الفوارق الاجتماعية وتقليص الهوة بين الفئات الميسورة والشرائح الاجتماعية المعوزة، فعلى سبيل المثال، وحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2017، استفادت الأسر الميسورة من 30% من دعم الدولة لغاز البوتان والمواد الغذائية في حين استفاد الفقراء من 13% من هذا الدعم العمومي فقط.

هذا التوزيع غير العادل للدعم العمومي يتفاقم أكثر بالنسبة للسكر، حيث استفاد الأغنياء من 40% من الدعم مقابل 12% من الدعم العمومي لفائدة الفقراء، يتفاقم أكثر بنسبة 20% من سكان المغرب المتواجدين في أسفل السلم حسب الدخل الفردي، أما بالنسبة لدقيق القمح فقد استحوذت 20% من الأسر ذات الدخل الأعلى على 32% من الدعم الحكومي مقابل 13% لفائدة 20% من الأسر في أسفل الترتيب.

وهكذا، يتبين أن كل برامج الدعم التي من المفروض أن تُوجه للفقراء يستفيد منها الأغنياء.

أما فيما يتعلق بواقع التشغيل في بلادنا، نود في هذا الصدد، مساءلتكم حول مدى تنزيل المقتضيات المتضمنة في برنامجكم الحكومي المتعلق بملف التشغيل؟ وأين هو مداها داخل مشروع قانون مالية 2018؟ وأين نحن كذلك من تخفيض نسبة البطالة إلى 8% وإعطاء الأسبقية لقطاع الصناعة الوطنية؟

فحسب تقرير والي بنك المغرب، عن واقع التشغيل بالمغرب، الذي قدمه أمام جلالة الملك محمد السادس خلال التقرير السنوي للبنك المركزي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية برسم سنة 2016، يتبين بالملموس، السيد الوزير المحترم، أن وضعية سوق الشغل عرفت تدهوراً كبيراً خلال العام الماضي، حيث بلغ العدد الصافي لمناصب الشغل التي فقدها الاقتصاد الوطني 37 ألف منصب، وهي الخسارة الأولى منذ سنة 2001، مسجلاً تراجعا على مستوى خلق مناصب الشغل بحدة في القطاع الفلاحي الذي فقد 119 ألف منصب شغل، وهو أعلى مستوى يُسجل على الإطلاق.

كما أفاد التقرير الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط بأن معدل البطالة في ازدياد، انتقل من 9.1 إلى 9.3% على المستوى الوطني بين الفصل الثاني من سنة 2016 والفصل الثاني من سنة 2017.

السيد الرئيس،

من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2018 يتضح أن الإمكانيات الاقتصادية المتعلقة بخلق مناصب الشغل لا زالت "جد هشة"، خصوصا أن معالجة معضلة اجتماعية كبرى كالتشغيل تتطلب إستراتيجية بنيوية وليس فقط عبر إطلاق مخططات مشتتة بين الفينة والأخرى، مع تصحيح الخلل الذي يطال الاستراتيجية الاستثمارية التي لا تنتج مناصب شغل مقارنة مع الاستراتيجية الاستثمارية لدول أخرى.

وفي هذا الصدد، نعتبر أن لجوء الحكومة إلى التعاقد بدل إحداث مناصب شغل قارة يعزز واقع الهشاشة والتفقير ببلادنا.

السيد الرئيس،

مفارقة أخرى وجدنا أنفسنا أمامها عند دراسة مشروع قانون مالية 2018، تتعلق بواقع الأشخاص في وضعية إعاقة، فبالرغم من انخراط المملكة في التوجيهات الدولية المتعلقة بهذه الفئة، والتقدم الكبير الذي

عرفه دستور 2011، فإنه بالمقابل نجد التدابير والاعتمادات المالية لا تستجيب لانتظاراتها، كما أنها لم ترق إلى مستوى غايات المشرع الدستوري، وغير متناغمة مع التوجهات الدولية.

لذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نلح على ضرورة الانكباب والانكباب على إعداد رؤية مندمجة قائمة على مقاربة تشاركية حقيقية، وتحيين الإطار التشريعي بالإضافة إلى تعزيز المنظومة المؤسساتية ذات العلاقة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وانطلاقا من مرجعيتنا الديمقراطية الحداثية، نغتنم فرصة مناقشة مشروع قانون مالية 2018، لنثير انتباه الحكومة إلى إحدى الملفات التي تسجل إخفاقا واضحا، ويتعلق الأمر بالإقصاء الاجتماعي الذي تعاني منه المرأة المغربية، وتهميش دورها، فضلا عن تنامي ظاهرة العنف في الآونة الأخيرة التي تتغذى من ضعف البيئة التشريعية واستمرار العديد من الأعراف الاجتماعية المُفَرْمِلَة، التي تعمق التمييز ضد المرأة وتشجع عدم تكافؤ الفرص وتحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين.

للأسف بالرغم من هذا الواقع الصادم الذي تعيشه المرأة المغربية، وجدنا مشروع قانون مالية 2018، لا يتضمن ما يكفي من التدابير المالية الكفيلة بانتشالها من هذا الواقع المُر.

السيد الرئيس،

إن كنا نعي جيدا على أن الأزمة البنيوية التي تتخبط فيها منظومة التربية والتكوين لا يمكن أن يجيب عليها مشروع قانون المالية لسنة واحدة، فإننا نسجل بالمقابل غياب أية إشارة في هذا المشروع تعبر عن وجود إرادة حقيقية تهدف إلى وقف نزيف أزمة هذا القطاع الحيوي، الذي يشهد تقهقرا غير مسبوق، وإذا كان الوقت لا يُسْعِفُنا لإثارة كل مظاهر أزمة هذا القطاع الحيوي، فإنه بالمقابل نسجل في إطار مساءلة وتشريح مضامين مشروع قانون مالية 2018، إصرار الحكومة تأجيل إن لم نقل تجاهل التفاعل المطلوب مع الدعوة الصريحة التي وجهها جلالة الملك في خطاب 20 غشت 2013 للحكومة ولمختلف المسؤولين والفاعلين والمتدخلين في قضايا التربية والتكوين للتعجيل بمعالجة الوضعية التي توجد عليها المنظومة التعليمية ببلادنا.

وهو نفس التجاهل الذي لقيته الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بدعوة من جلالة الملك بهدف وضع خارطة طريق كفيلة بإصلاح المدرسة العمومية والرفع من مردوديتها، بحيث لا نجد في المشروع ما يشير إلى تفعيل هذه الاستراتيجية.

ويزداد هذا التجاهل مع توصيات المجلس الأعلى للحسابات الذي توقف من جهته عند العديد من الأعطاب لا يتسع المجال لذكرها.

خلاصة القول في هذا الباب، أن مشروع قانون المالية لسنة 2018، هو تجسيد عملي لتواضع حكومتكم وفشلها في رسم معالم استراتيجية تربوية وتعليمية جديدة، تعيد الاعتبار للمدرسة العمومية كرافعة قوية لبناء مغرب اليوم والغد.

السيد الرئيس،

تبقى الإجراءات والتدابير المحتشمة الواردة في مشروع قانون المالية والمرتبطة بقطاع الصحة بعيدة عن تقديم الحلول التي ينتظرها الجميع للمشاكل التي يتخبط فيها القطاع منذ عقود، وتشهد على ذلك الميزانية الهزيلة جدا المخصصة له والعاجزة عن تجاوز الاختلالات التي يعيشها القطاع والمتمثلة في الأوضاع المزرية للمرضى داخل المستوصفات والمستشفيات. بالإضافة إلى الخصاص المهول في الموارد البشرية، والنقص الحاد على كل الأصعدة، وهو ما يهدد حق كل مغربي ومغربية في الحياة.

ويزداد الوضع الصحي قتامة في العالم القروي، حيث المستوصفات تبقى مجرد بنايات شبه مهجورة بدون أطر طبية ولا شبه طبية، ولا نتحدث عن العديد من التخصصات المنعدمة بشكل مطلق في مجموعة من المراكز الصحية.

السيد الرئيس،

بناء على ما سبق، نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أن مشروع قانون مالية 2018، بقدر ما جاء بعيدا عن كل التطلعات الاجتماعية للمغاربة، فإنه بالمقابل، كان قريبا من المقاربة التدبيرية للحكومة السابقة ووفيا لحصيلتها الكارثية على مختلف المستويات التي تدفع في اتجاه تهديد السلم الاجتماعي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

وبهذا التدخل نكون قد أنهينا الفصل الأول من المناقشة ديال مشروع قانون المالية، وسنستأنف أشغالنا إن شاء الله على الساعة الثالثة لهاذ المساء للإستماع إلى باقي المناقشات والتدخلات وكذلك إلى رد السيد وزير المالية، وشكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة الثامنة والعشرين بعد المائة

التاريخ: الجمعة 19 ربيع الأول 1439هـ (8 ديسمبر 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018:

1- إستكمال المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية؛

2- رد السيد وزير الاقتصاد والمالية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أعلن عن إفتتاح الجلسة المسائية.

سنخصص هذه الجلسة لمواصلة الدراسة والنقاش من لدن باقي الفرق والمجموعات البرلمانية، وكذلك للاستماع إلى رد وزير المالية.

وقبل الشروع في مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصل مكتب مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 45.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وأفريقيا 50 (أفريقيا 50 - تمويل المشاريع وأفريقيا 50–تنمية المشاريع) بشأن إنشاء المقر الاجتماعي لأفريقيا 50 فوق تراب المملكة المغربية، الموقع بالدار البيضاء في 29 يوليو 2015؛

2- مشروع قانون رقم 43.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي الموقعة بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر؛

3- مشروع قانون رقم 46.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، الموقعة بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة في المملكة المغربية ووزارة الطاقة والصناعة في دولة قطر؛

4- مشروع قانون رقم 28.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين، الموقعة بموسكو في 15 مارس 2016 بين المملكة المغربية وروسيا الاتحادية؛

5- مشروع قانون رقم 31.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون بشأن الأمن الداخلي، الموقع بلشبونة في 20 أبريل 2015 بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية؛

6- مشروع قانون رقم 18.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان البحث العلمي والتكنولوجي، الموقع بالرباط في 8 سبتمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية اليونانية؛

7- مشروع قانون رقم 44.17 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لأفريقيا 50 – تمويل المشاريع وأفريقيا 50– تنمية المشاريع، الموقع بالدار البيضاء في 29 يوليو 2015؛

8- مشروع قانون رقم 80.16 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع ببروكسيل في 14 يوليو 2016 بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة؛

9- مشروع قانون رقم 42.17 يوافق بموجبه على الاتفاق المنشئ للمركز الدولي لتطبيق الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، الموقع بباريس في 10 ديسمبر 2015؛

10- مشروع قانون رقم 16.17 يوافق بموجبه على الاتفاق في مجال النقل البحري، الموقع بالرباط في 8 سبتمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية اليونانية؛

11- مشروع قانون رقم 41.16 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بموسكو في 15 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن، سنستمر في مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2018 وغادي نعطي الكلمة لأول متدخل للسيد رئيس فريق العدالة والتنمية، تفضل مشكورا أو السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باسم فريق العدالة والتنمية، أتشرف بتناول الكلمة لمناقشة مشروع قانون المالية رقم 68.17 لسنة 2018، بعدما قدمته الحكومة أمام البرلمان، تفعيلا للفصل 68 من دستور المملكة، بعد المصادقة عليه في إطار القراءة الأولى بمجلس النواب، وهو أول مشروع خالص للحكومة الحالية على اعتبار أن قانون مالية 2017 جاء في ظرف خاص، حيث أعدته الحكومة السابقة وتبنته الحكومة الحالية في إطار الاستمرارية، لاستكمال الإصلاحات الكبرى ذات البعد الاجتماعي، وهو الأمر الذي نوهنا به في حينه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعيش القضية الفلسطينية اليوم مرحلة مفصيلة في إطار الصراع مع الكيان الصهيوني، فبعد 100 سنة (1917-2017) بالضبط على وعد بلفور المشؤوم، نجد أنفسنا اليوم أمام تنفيذ وعد آخر (وعد ترامب) بجعل مدينة القدس الشريف عاصمة لهذا الكيان.

واعتبارا لمركزية القضية الفلسطينية واستئثارها باهتمام وتضامن جميع المغاربة، واستحضارا للمكانة الدينية للقدس الشريف، كأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. واستحضارا أيضا للارتباط التاريخي الذي يجمع بين الشعبين المغربي والفلسطيني، والذي لازالت بعض المعالم التاريخية شاهدة عليه من مثل "باب المغاربة"، وإذ نعتز بالموقف الرسمي للدولة المغربية كما عبر عنه جلالة الملك والحكومة، وكذا مختلف المبادرات الرسمية ذات الصلة، وأيضا قرار البرلمان بمجلسين عقد جلسة عمومية يوم الاثنين المقبل للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وما عبر عنه الشعب المغربي بكافة قواه الحية، (إذ نعبر عن اعتزازنا بكل ما سبق) ندعو في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، إلى اتخاذ الإجراءات العملية التالية :

1- الإسراع في إتمام وتكريس الوحدة بين الفصائل الفلسطينية لمواجهة تحديات المرحلة؛

2- تقديم جميع أشكال الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني؛

3- سن تشريعات تجرم وتقطع مع كل أشكال التطبيع مع هذا الكيان الصهيوني.

السيد الوزير المحترم،

نود أيضا أن نثير الانتباه إلى المأساة الإنسانية التي تعيشها بعض الشعوب في ربوع العالم، ومنها قضية مسلمي الروهينغيا بميانمار، الأمر الذي يقتضي العمل على الساحة الدولية من أجل تعبئة الجهود لوقف كل أشكال الانتهاكات التي يتعرضون لها، والتي بلغت درجة الجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي، والإسهام في إيجاد حل دائم لقضيتهم.

وإذ نثمن مبادرة صاحب الجلالة إلى إرسال مساعدات إنسانية إلى البنغلاديش بغرض دعم جهود هذا البلد في مواجهة التدفق المكثف للاجئين الوافدين من ميانمار، فإننا نثمن كذلك تبني مقترح الشعبة البرلمانية المغربية من طرف الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ137 التي استضافتها روسيا ما بين 14 و18 من شهر أكتوبر الماضي، والذي يدعو إلى وضع حل نهائي لهذه الأزمة.

ولا يسعنا في فريق العدالة والتنمية ونحن نلمس في الآونة الأخيرة ما أصبحت عليه الدبلوماسية المغربية التي يقودها جلالة الملك من دينامية وحيوية، سواء على مستوى القارة الإفريقية أو المنطقة العربية أو الدولية، لا يسعنا إلا أن نثمن أيضا منطق الاستباقية والاستشراف في العمل الدبلوماسي ضد مناورات خصوم المملكة والمقاربة الحكيمة والرشيدة في التعامل مع الأزمات التي تعيشها عدد من المناطق في استقلالية تامة لقرارنا السيادي، ولعل المصداقية التي يتمتع بها المغرب اليوم تؤهله للعب دور إيجابي وفعال في المساهمة في إيجاد حلول لها.

وندعو في هذا الإطار إلى تعزيز التكامل بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية الموازية، خاصة البرلمانية منها، قصد استثمار ما تتوفر عليه من إمكانات يمكن توظيفها في اتجاه الدفاع عن القضايا العادلة للمملكة وعلى رأسها قضيتنا الأولى، قضية الوحدة الترابية.

ونغتنم هذه المناسبة لنوجه تحية تقدير واعتزاز لقواتنا المسلحة الملكية على ما تبذله من تضحيات جسام لحماية الحدود والذود عن وحدتنا الترابية، كما نوجه نفس التحية لكافة القوات الأمنية من رجال ونساء الأمن الوطني والدرك الملكي ومختلف الأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية التي تسهر على أمن وسلامة بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الارتباك الذي عرفه مشهدنا السياسي والحزبي خلال المرحلة الأخيرة، والمرتبط أساسا بالاختلالات والتراجعات التي أعقبت الاستحقاقات الانتخابية لسنتي 2015 و2016، بالإضافة إلى المقاربات القاصرة التي تم اعتمادها في التعامل مع الاحتجاجات الاجتماعية وعلى رأسها احتجاجات الحسيمة تفرض علينا جميعا استخلاص الدروس والعبر من أجل تصحيح المسار وصيانة الاختيار الديمقراطي والمسار الحقوقي ببلادنا، والذي يعد أهم مقومات التنمية والعدالة الاجتماعية، بما يقتضيه ذلك من ترسيخ مبادئ التعاون والتوافق والحوار والتفاعل

بين القوى السياسية والمدنية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، في إطار المشروعية الدستورية واحترام مقتضيات الاختيار الديمقراطي، والاتجاه نحو بلورة صيغ جماعية لتقوية مسيرة الإصلاح وإسناده سياسيا ومجتمعيا، والانضباط لقيم الشفافية والنزاهة، وربط المسؤولية بالمحاسبة والقطع مع منطق المزايدة والاستقواء بالسلطة.

منطق الصدام والصراع على المواقع خارج المنطق الديمقراطي لم ولن يجني منه المغرب سوى تأجيل ورش البناء الديمقراطي وتأخير قطار التنمية.

فباحترام قواعد الممارسة الديمقراطية ومبادئ الشفافية والنزاهة، سنساهم بكل تأكيد في استرجاع ثقة المواطن في العملية الديمقراطية وفي المؤسسات، وهذا هو الرهان الحقيقي الذي يجب أن نعمل جميعا على ترسيخه وتحقيقه باستمرار.

و في هذا السياق، ندعو في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين إلى مقاربة "أحداث الحسيمة" مقاربة وطنية يطبعها التبصر والحكمة، مع الاستمرار في مواصلة أوراش التنمية والاستجابة للمطالب الاجتماعية العادلة للساكنة، مؤكدين في هذا الإطار أن تجاوز وضعية الاحتقان التي لازالت سائدة في المنطقة، لا يمكن أن تتم–في تقديرنا–إلا من خلال إصدار عفو شامل عن المعتقلين على ذمة هذه الأحداث، وإطلاق مبادرة سياسية حقيقية تستجيب لتطلعات الساكنة، والمساهمة في طي صفحة الآلام والأخطاء، وحماية لما راكمته بلادنا من مكتسبات على المستوى الحقوقي، وتكريسا لدولة الحق والقانون والمؤسسات.

وأمام هذه الأحداث والتطورات الاجتماعية المتسارعة وبعض المآسي التي تعيشها ساكنة بعض المناطق من الوطن، على غرار ما وقع بزاكورة على خلفية أزمة شح المياه، وكذلك الفاجعة الأليمة التي وقعت بإقليم الصويرة والتي راح ضحيتها 15 امرأة، رحمهن الله، نتيجة التزاحم من أجل مساعدات اجتماعية إحسانية، لا تتجاوز قيمتها بضعة دراهم.

هذه الحادثة تسائل نجاعة عدد من المشاريع الاجتماعية التي تبنتها الدولة والحكومات المتعاقبة، وعلى رأسها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي انطلقت منذ 12 سنة، والتي كان من ضمن أهدافها الرئيسة التقليص والحد من مظاهر الهشاشة والإسهام في حفظ كرامة المواطنين، وفي هذا الإطار، لازلنا ننتظر إجراءات عملية ملموسة لتجاوز اختلالاتها.

إننا نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى، أمام هذه الأحداث والتطورات الاجتماعية المتسارعة، إلى تقديم الجواب الصريح والحقيقي والمستعجل عن سؤال محوري وحاسم، وهو: ما السبيل إلى أن ينال المواطن حظه من الثروة الوطنية بعدل وكرامة؟

لهذا ندعو أن يكون من بين مخرجات الجواب، التسريع بالدعم المباشر للفئات الهشة والفقيرة، والذي تمت عرقلته لحسابات سياسوية ضيقة على عهد حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في هذا الصدد، نثمن النقاش الدائر حول نموذجنا التنموي، باعتبار النموذج الحالي "أصبح اليوم غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة والحاجيات المتزايدة للمواطنين وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية". كما أكد على ذلك جلالة الملك في افتتاحه لهذه السنة التشريعية.

فإننا نرى في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، أن أهم المقومات والمستلزمات التي يتطلبها نجاح المغرب في بناء نموذجه التنموي ينبغي أن ترتكز على مايلي:

1- بناء ديمقراطي راسخ وقوي؛

2- بيئة سياسية واجتماعية يطبعها الاستقرار؛

3- الحكامة في التدبير، بالحرص على محاربة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية؛

4- حسن استثمار الرأسمال المادي واللامادي الذي تتوفر عليه بلادنا؛

5- تظافر الجهود من خلال الانخراط الجماعي والتعبئة الشاملة، كل من موقعه، دولة وحكومة وأحزابا ومؤسسات ومجتمع مدني.

واعتبارا لكون ورش الجهوية المتقدمة في صلب النموذج التنموي المزمع اعتماده، وإيمانا منا بأهمية وحيوية هذا الورش الذي انخرطت بلادنا في تفعيله منذ سنتين، واستحضارا للمقتضى الدستوري الذي يعتبر المسألة الترابية من أولويات عمل مجلسنا الموقر، وبعد الاطلاع على الإجراءات المبرمجة في مشروع قانون المالية لسنة 2018، ندعو إلى مواكبة ورش الجهوية المتقدمة بما يساهم بشكل فعال في تحسين تنافسية وجاذبية الجهات والتخفيف من الفوارق فيما بينها، تحقيقا للعدالة المجالية.

ولابد أن نذكر في هذا الإطار أن التقرير الاقتصادي والمالي المرفق بمشروع قانون المالية يبرز بجلاء وجود تفاوتات صارخة، سواء على مستوى دينامية الجهات والنمو الاقتصادي والعدالة في الولوج للحقوق الأساسية أو على مستوى التوزيع الجهوي للاستثمار.

إن ورش الجهوية المتقدمة المنشودة، كما أكد على ذلك جلالة الملك، "لا تنحصر في كونها مجرد إجراء تقني أو إداري بل توجها حاسما لتطوير وتحديث هياكل الدولة والنهوض بالتنمية المندمجة".

ومن أجل ذلك، لابد أن نقف وبكل صرامة على جميع الإشكالات التي ماتزال تعوق مسار تنزيل هذا الورش، نذكر من بينها:

1- غياب آلية للتشاور والتتبع والتنسيق في مسلسل تنزيل الجهوية المتقدمة؛

2- هيمنة الرؤيا القطاعية والمركزية بسيادة منطق التجزيء والفصل بين السياسات العمومية التي يتم وضعها، حيث تظل في أغلبها حبيسة رؤية قطاعية معزولة؛

3- ضعف الانخراط الفعال لمختلف القطاعات الوزارية المركزية في مسلسل تنزيل الجهوية مما يترك الجهة في مواجهة قطاع وزاري واحد مهيمن دون غيره (وزارة الداخلية)؛

4- عدم مسايرة اللاتركيز الإداري لمشروع الجهوية المتقدمة، حيث مازالت بعض الجهات لا تتوفر فيها مصالح لاممركزة لبعض القطاعات، مما يزكي تبعيتها لمصالح جهوية أخرى. في هذا الإطار ندعو إلى التسريع بإخراج ميثاق اللاتمركز الإداري.

5- ضعف الموارد الذاتية للجهات والجماعات الترابية، مما يقتضي في نظرنا التسريع بإصلاح النظام الجبائي المحلي كرافعة لتنمية هذه الموارد، مع ضمان الانسجام والتجانس مع النظام الضريبي الوطني، كما ندعو إلى إعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي، بما يتلاءم والاختصاصات الذاتية والمنقولة الجديدة التي تضطلع بها الجهات والجماعات الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن مناقشة قانون المالية لا يمكن أن تتم دون استحضار الظرفية الاقتصادية للمحيط الإقليمي لبلادنا، على أساس أنها متغيرات وعوامل تؤثر في النشاط الاقتصادي لبلادنا، ومن تم وجب أخذها بعين الاعتبار في التحليل للوقوف على التأثيرات المتوقعة والاحتمالات الممكنة دون إغفال نقط اليقظة الواجب الحذر منها.

وبإلقاء نظرة سريعة على المؤشرات الاقتصادية للمحيط الإقليمي والدولي نجد ما يلي:

1- النمو الاقتصادي العالمي سجل هذه السنة 3.6%، مع توقع نمو بنسبة 3.7% سنة 2018؛

2- منطقة اليورو سجلت سنة 2017، 2.1% مقابل توقع 1.9% سنة 2018؛

إن هذه المؤشرات عند شركائنا الاقتصاديين مكنت بلادنا من تحقيق تحسن ملحوظ لاقتصادنا حتى متم شهر غشت 2017، الشيء الذي سيفتح أمامه فرص جديدة لتقوية أدائه والرفع من تنافسيته وجاذبيته.

لكن بالمقابل، يجب الانتباه إلى مجموعة من المؤشرات السلبية التي تؤدي إلى تباطؤ معدل نمو اقتصادنا الوطني نذكر من بينها حسب التقرير الاقتصادي والمالي طبعا:

1- ارتفاع معدل البطالة من 10.4% إلى 10.7%؛

2- ارتفاع الدين الخارجي العمومي، وهو ما يبقي مشكل الاحتياطي من العملة الصعبة تحد قائم، نظرا لارتباط الأداء بالعملة الصعبة؛

3- تزايد عجز الميزان التجاري بنسبة 8.2% بسبب تسجيل زيادة على مستوى الواردات ب 7.3%، خاصة مواد الطاقة بنسبة 36.1%.

وفي إطار العمل بمقتضيات القانون التنظيمي، نسجل بإيجابية التزام الحكومة بتضمين العديد من الإجراءات في مشروع القانون المالي لسنة 2018، والتي من شأنها تحسين نجاعة النفقات العمومية، مما سيساهم في تعزيز الانضباط الميزانياتي العام وشفافية المالية العمومية، غير أننا نلفت الانتباه إلى الملاحظات التالية:

1- غياب تقارير مرفقة عن المؤسسات التي تم افتحاصها من طرف وزارة المالية؛

2- غياب تقرير يوضح توزيع الضريبة على الدخل على الجماعات الترابية، ومعايير وكيفيات توزيع هذه الحصص على الجماعات المستفيدة، ضمن التقارير المرفقة بقانون المالية؛

3- عدم توضيح المداخيل غير الجبائية؛ وتقسيمها وفق ما نص عليه القانون التنظيمي للمالية، وأساسا: حصيلة الغرامات–الأجور عن الخدمات المقدمة – مداخيل أملاك الدولة–حصيلة الاستغلالات والأتاوات وحصص الأرباح.

السيد الوزير المحترم،

في سبيل البحث عن فرص تجويد مشروع قانون المالية لسنة 2018 سنبدي مجموعة من الملاحظات التي تخص الفرضيات، سأحاول أن أقفز على بعض الأمور وأنتقل إلى الجانب الاجتماعي.

إن الاختصاصات الدستورية الموكولة لمجلس المستشارين تفرض علينا إيلاء اهتمام أكبر بالقضايا ذات الطابع الاجتماعي في مشروع قانون مالية 2018، خصوصا وقد لمسنا خلال تحليلنا للمعطيات المتضمنة في مشروع القانون الذي بين أيدينا التوجه الاجتماعي للحكومة كما سبق وأن التزمت أمامنا بمناسبة مناقشة البرنامج الحكومي، وقد سجلنا بكل ارتياح استمراركم في دعم القطاعات الاجتماعية، كالصحة والتعليم والشغل، بالإضافة إلى اعتماد عدة إجراءات لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، أبرزها الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، والصندوق الخاص لحصيلة الضرائب المرصودة للجهات، وحصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة، منوهين في هذا الإطار بالقرار الذي اتخذه المجلس الحكومي بخصوص توسيع صندوق التكافل الاجتماعي ليشمل الأمهات المهملات.

غير أننا في هذا الإطار وبهذه المناسبة، نجدد التأكيد على إعمال مبدأ الحكامة في صرف هذه الاعتمادات لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الصناديق.

كما ننوه بقرار الحكومة الشجاع التجاوب مع مقترح زملائنا البرلمانيين بمجلس النواب القاضي بالتراجع عن الرفع من الضريبة على المحروقات من 10% إلى 14%، مما كان سيكون له –في حال تفعيله– انعكاس سلبي على القدرة الشرائية، مع التأكيد على ضرورة مراقبة مدى احترام شركات ومحطات توزيع المواد النفطية لمقتضيات قانون المنافسة الضامنة لحقوق المستهلكين وعموم المواطنين.

أما على مستوى قطاع التربية الوطنية، فإنه لا تخفى عليكم الاختلالات البنيوية التي يتخبط فيها هذا القطاع رغم الموارد المالية والبشرية المهمة المعبئة له، والتي بلغت في مشروع قانون مالية الذي نحن بصدده 59 مليار درهم وإحداث أزيد من 20 ألف منصب شغل، وهي موارد تبقى كبيرة، مقارنة مع ما تنفقه دول أخرى على قطاع التعليم قياسا إلى ناتجها الداخلي الخام، إلا أن النتائج المسجلة تبقى مخيبة للآمال مع الأسف ودون تطلعاتنا وانتظاراتنا، حيث يحتل المغرب مرتبة جد متدنية في مؤشرات جودة التعليم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، الوقت انتهى.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

أستسمح.

بشكل عام، السيد الوزير المحترم، من طبيعة الحال، نؤكد في الجانب الاجتماعي على جانب الصحة أيضا، جانب الشغل، جانب الشباب، مجالات متعددة لا يسمح الوقت بإدراجها كاملة.

بشكل عام، السيد الوزير المحترم، نثمن في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بمكونيه مستشاري حزب العدالة والتنمية ومستشاري نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ما جاء في قانون مالية 2018 من إيجابيات وجب تحصينها، وننبه إلى جوانب القصور لاستدراكها.

"والله من وراء القصد وهو يهدي سواء السبيل."

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة، لأعرض على أنظاركم وجهة نظر الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، حول مضامين وتوجهات مشروع القانون المالي لسنة 2018، وكذا السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي المؤطر لأهدافه ومرجعياته.

واسمحوا لي في البداية، حضرات السيدات والسادة، أن أؤكد مرة أخرى أن مقاربتنا لهذا المشروع هي نابعة من قناعة سياسية راسخة، مستمدة من مرجعية حركية، علمتنا الثبات على المبادئ والمواقف بعيدا عن إغراء المواقع، علمتنا كذلك أن مصلحة الوطن فوق كل حساب، وأن المغرب أسمى من كل المناورات والمصالح الضيقة.

وكعهدنا دوما، وعلى مدى 60 سنة سنظل حصنا متينا ضد كل التيارات الهدامة، التي تريد شرا بهذا البلد الآمن والمستقر، منتصرين دائما لمغرب المؤسسات، مغرب يوفر الكرامة لكل أبنائه ويبني مستقبلا يتقاسمه الجميع.

بهذه المرجعيات والقناعات اخترنا التواجد في الأغلبية الحكومية لنساهم في دعم الخيار الديمقراطي، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية التي أسس لها الدستور، جاعلين نصب أعيننا أن المواقع لا تصنع المواقف، وأن من يريد خدمة الوطن لا يشترط موقعا لفعل ذلك.

السيد الرئيس المحترم،

بهذه الروح الوطنية الصادقة، لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نجدد اعتزازنا الكبير بالنجاحات الدبلوماسية لبلادنا، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مختلف المحافل القارية والدولية، وكان آخرها المشاركة النوعية لجلالته في القمة الإفريقية الأوروبية بأبيدجان، والتي رسخت ريادة بلادنا في مجال خدمة قضايا إفريقيا سياسيا واقتصاديا، وجعلتها شريكا أساسيا في صناعة القرارات في عالم مطبوع بالتحولات.

بنفس الفخر والاعتزاز، نسجل الدور الطلائعي لجلالة الملك نصره الله بصفته رئيسا للجنة القدس، ومواقف المملكة الراسخة في الدفاع عن الحق المشروع للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وإذ نسجل إدانتنا الشديدة لقرار الإدارة الأمريكية المنافي للشرعية الدولية، فإننا نتطلع إلى أن تنتصر الحكمة وإرادة السلام بغية إيجاد حل نهائي للنزاع في الشرق الأوسط، بما يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

السيد الرئيس،

نحن اليوم في مرحلة تحول استراتيجي يعزز المسار الديمقراطي لبلادنا، بفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي أسس لهذه النقلة النوعية بخطاباته التاريخية وتوجيهاته السامية بمناسبة عيد العرش الأخير، وفي افتتاح السنة التشريعية الحالية للبرلمان، هذه التوجيهات الهادفة إلى إرساء حكامة مؤسساتية ناجعة عنوانها ربط المسؤولية بالمحاسبة على جميع المستويات: حكومية وبرلمانية وإدارية وحزبية ومؤسسات عمومية وجماعات ترابية. وهو ما يجعلنا اليوم جميعا ملزمين، كل من موقعه، بترجمة هذا التحول بغية الارتقاء بمهام وأدوار المؤسسات التي هي المكان الطبيعي لكل إصلاح وليست حلبة للتراشق والمزايدات السياسوية.

السيد الرئيس،

بنفس روح المسؤولية نحن أيضا مدعوون اليوم قبل الغد إلى الشروع في استكمال بناء النموذج التنموي الجديد، نموذج يقوم على تقييم المنجزات وتقويم الاختلالات ورسم خريطة طريق واضحة المعالم تؤسس لمصالحة فعلية بين المواطن والمؤسسات، من خلال ملامسة انشغالاته والتجاوب مع تطلعاته، وترجمتها عبر إصلاحات عميقة تمنح للاقتصاد الوطني مناعته، وتعيد للسياسة نبلها، وللمؤسسات مصداقيتها وهيبتها.

نموذج تنموي يوفر آليات خلق الثروة بدل التنافس فقط في توزيعها، ويخلق التوازن المجالي والجهوي والاجتماعي بدل التمادي في توسيع الفوارق والإخلال بهذا التوازن المنشود، وهو ما يستدعي صياغة سياسات عمومية بديلة قائمة على الإبداع والنقد الذاتي والجرأة في صناعة القرار واتخاذه وجعل مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار، والاستثمار الأمثل لمؤهلات بلدنا بموارده البشرية والاقتصادية والطبيعية ورصيده التاريخي والحضاري، وبخياراته الثابتة المبنية على التعددية والتنوع في إطار الوحدة، وبرأسماله الرمزي الغني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

منطلق هذا النموذج التنموي المنشود يظل هو القانون المالي باعتباره محكا حقيقيا للسياسات العمومية ومقياسا للرؤية التنموية التي تشكل الخيط الرابط لكل الأوراش والبرامج المسطرة.

وعلى هذا الأساس يأتي هذا المشروع الذي نناقشه في سياق القانون التنظيمي للمالية المعتمد منذ ثلاث سنوات، مما يجعل التساؤل مشروعا حول مدى انعكاس مضامينه وقواعده وأحكامه على بنية وتوجهات مشروع الموازنة العامة المطروحة على أنظارنا، متطلعين إلى أن تعجل الحكومة بتقديم نموذج جديد للقانون المالي من أجل ميزانية تربط الإعتمادات بالأهداف، وتقوم على توطين المشاريع وتوزيعها بشكل محدد في الزمان والمكان، قطاعيا ومجاليا وجهويا، مما سيمكن المؤسسة التشريعية من أداء دورها الرقابي، ويسهل مقاربة الميزانية وتقييم السياسات العمومية كاختصاص دستوري جديد للبرلمان.

السيد الرئيس،

إننا، في الفريق الحركي، كنا ولازلنا نتطلع إلى توزيع منصف للإستثمار العمومي مجاليا واجتماعيا بغية خلق التوازن الجهوي المنشود وكذلك التوازن بين أقاليم نفس الجهة، وتأسيسا على ما سبق، فنحن اليوم على مسافة ما يقرب من ثلاث سنوات على الإطلاق الفعلي لورش الجهوية الموسعة، بما هو معروف طبعا عن مراحل التأسيس من تعثر خاصة في سياق هذا الورش الذي يهدف إلى تطوير بنية الدولة والمجتمع وإعادة توزيع آليات التنمية بين المركز والجهات، فتطلعنا اليوم أن تكون الميزانية العامة سبيلا لتفعيل هذا الخيار الجهوي، من خلال توزيع عادل ومنصف للثروة، وتمكين الفاعل الجهوي والمحلي من آليات قانونية وتنظيمية ليتفاعل مع الدينامية الإجتماعية والإقتصادية التي تعرفها الجهات، ونعتبر أن مدخل تحقيق هذا الهدف هو إقرار ميثاق اللاتركيز بغية نقل القرار الإداري إلى مستعمليه جهويا ومحليا، علما أن هذا الميثاق ليس غاية في حد ذاته، ورغم أهميته، فمفعوله سيظل محدودا ما لم تواكبه إرادة سياسية لدى الحكومة مركزيا، وقدرتها على التنازل عن ثقافة إدارة الشأن الجهوي والمحلي من المركز.

السيد الرئيس،

وفي هذا السياق كذلك، وإذ ننوه بمجهودات وزارة الداخلية في مواكبة الجماعات الترابية، وفي إخراج مجمل النصوص التطبيقية للقوانين التنظيمية المتعلقة بها، فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة مراجعة معايير تخصيص وتوزيع الميزانيات على المجالس الجهوية، من خلال اعتماد معايير التنمية البشرية ومؤشرات الخصاص التنموي بغية الارتقاء بالجهات التي لم تستفيد من فرص التنمية منذ عقود.

نسجل أيضا في هذا الإطار ضرورة التعجيل برصد الاعتمادات اللازمة لصندوق التضامن بين الجهات والتأهيل الاجتماعي وفق معايير موضوعية، مع مراعاة التنسيق والتكامل مع صندوق تنمية المناطق القروية والجبلية على مستوى التدخلات في برنامج الحد من الفوارق المجالية والإجتماعية.

وارتباطا بهذا المجال، واستحضارا لما يحضى به العالم القروي في برامج الحركة الشعبية من أولوية، نود التأكيد على ضرورة وضع مخطط متكامل لتنمية هذا الوسط الحيوي، يجمع شتات التدخلات القطاعية، بمقاربة تقوم على التميز الإيجابي لهذا العالم الذي يمثل المغرب العميق، ومصدرا أساسيا للثروة الوطنية، فحسب تقارير المجلس الاقتصادي والإجتماعي والبيئي، فهو يوفر بجباله 70% من الموارد المالية، و 62% من الغابات، ويغطي 65% من حاجة البلاد إلى الحبوب، و 96% من حاجيات الحليب وبالمقابل، وفي غياب رد التحية

بأحسن منها، فما مجموعه 29 ألف دوار تعاني نقصا في الخدمات الاجتماعية والبنيات الأساسية، وحوالي 80% من مجموع الفقراء قرويين، و64% منهم في وضع الهشاشة، و23% منهم فقط يستفيدون من التغطية الصحية، دون وجود بنيات صحية للقرب، هذا مجبناهش احنا السيد الوزير وإنما التقرير ديال...

كما أن الربط المنزلي للماء الصالح للشرب لا يتعدى 40%، و1.5 مليون نسمة من الساكنة القروية لا تستفيد من الربط الكهربائي، قس على ذلك حجم بطالة الشباب خريجي الجامعات، وهجرة أبناء القرى للفلاحة، وما يترتب عن ذلك من دينامية إجتماعية وسياسية تخترق هذا المغرب العميق، وتنامي الهجرة نحو المدن وهوامشها جراء ضعف السياسات العمومية الموجهة له. وهو ما يستوجب في منظورنا، ضرورة وضع ميثاق وطني تضامني لتنمية العالم القروي الذي يشكل أساسا للاستقرار.

السيد الرئيس،

لا يمكن إلا أن نثمن عزم الحكومة مواصلة تفعيل المحركات الأساسية للإقتصاد الوطني والمتمثلة أساسا في الإستثمار في البنيات التحتية والأشغال العمومية والمهن العالمية، ودعم المخططات القطاعية الكبرى من قبيل اليوتيس والإقلاع الصناعي، والمغرب الرقمي، ومخطط المغرب الأخضر الذي نتطلع إلى تعزيز دعامته الثانية الخاصة بالفلاحة التضامنية، وذلك بغية جعل الفلاح في قلب السياسة الفلاحية، كما نعتبر في فريقنا أن الحاجة ملحة اليوم لتقييم هذه المخططات بعد مرور عشر سنوات على إطلاقها وذلك بهدف تجويدها.

ومن جانب آخر ولأن المقاولة هي رافعة أساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، نسجل تركيز المشروع في أهدافه على دعمها بإجراءات تحفيزية، لكن من منظورنا فإن المجهودات المبذولة لإنعاش عالم المقاولات بمختلف أصنافها، يظل محدودا في ظل الضغط الضريبي المفروض عليها، وتعقد المساطر والقوانين المؤطرة للصفقات العمومية وصعوبة الولوج إلى التمويل، كما أن الحكومة والمؤسسات العمومية، مدعوة وباستعجال لأداء المتأخرات المتراكمة لفائدة المقاولات التي أنهت أشغالها وأوفت بكل التزاماتها، وذلك لتفادي الموت التدريجي للعديد منها، وإنقاذها من الإفلاس المحتوم، وكذلك الإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية المعطلة، والتعويض عن نزع الملكية.

السيد الرئيس،

من أجل خلق دينامية اقتصادية واجتماعية، أصبح من المفروض معالجة الإشكاليات العقارية التي تلعب دورا مهما في تقييم مناخ الأعمال، خاصة الأراضي السلالية وأراضي الجموع التي نقترح في شأنها ضرورة مراجعة القانون المنظم لها الذي يعود إلى سنة 1919، بشكل يضمن إدماجها في الدورة الإستثمارية، ويضمن أيضا مصالح ذوي الحقوق، إلى جانب مراجعة التشريعات الغابوية التي تعود إلى سنة 1917، وحل إشكالية التحديد الغابوي وما أدراك ما التحديد الغبوي ومشاكله.

وبخصوص مناخ الأعمال وإنعاش الإستثمار العمومي والأجنبي، وإذ نسجل أهمية الجهود المبذولة في هذا الإطار، وهو ما جعل بلادنا تحتل مكانة هامة في التقارير الدولية ذات الصلة، فإننا كذلك نسجل بعض الملاحظات والإقتراحات لتعزيز هذه الدينامية والمتمثلة في ضرورة إصلاح عميق للإدارة العمومية واستكمال ورش إصلاح القضاء، ومراجعة مدونة الضرائب وتحصيل الديون العمومية والجمارك بشكل شمولي وجوهري، بدل تصريف هذه التعديلات بشكل تدريجي بمناسبة كل قانون مالي.

السيد الرئيس،

في مجال السياسة الإجتماعية، لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نتفاعل إيجابيا مع الإجراءات الحكومية الرامية إلى تعزيز التكافل والتماسك الإجتماعيين، مع اقتراح ربط توزيع الإعتمادات المخصصة لمختلف البرامج الإجتماعية بدراسة دقيقة حول الفئات المستحقة، وتحديد خريطة واضحة المعالم للفقر والهشاشة، ضمانا لمبادئ الشفافية والإنصاف والعدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص، كما ننتظر من الحكومة إبداع سياسة عمومية متكاملة لا تكتفي بإجراءات قطاعية معزولة، وفي هذا الإطار نقترح إعادة النظر في البرامج الإجتماعية مثل الرميد وتيسير في أفق تعزيزها وتعميمها وإصلاحها وضمان نجاعتها.

إلى جانب ضرورة تقييم هذه البرامج الاجتماعية وغيرها حيث أثبت الواقع محدودية آثارها، بحجة ما كشفته فاجعة إقليم الصويرة الأليمة، وما تعيشه اليوم ساكنة المناطق القروية والجبلية في مواجهتها لموجات البرد، وكل طموحها هو الحصول على حطب التدفئة، وهي وضعية تقتضي مقاربة حكومية توفر الحلول البديلة بدل الإكتفاء ببرامج الدعم والمساعدة.

وبالنسبة لإصلاح صندوق المقاصة، نقترح تنظيم مناظرة وطنية موسعة، قبل الإقدام على اتخاذ إجراءات من حجم رفع الدعم عن باقي المواد الأساسية التي لا محالة انعكاسات ستنعكس سلبا على الفئات المعوزة والمحدودة الدخل، ونذكر منها على سبيل المثال القرعة ديال البوطة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لا بد كذلك من اتخاذ إجراءات واضحة لإدماج الأمازيغية إيجابيا في مختلف مناحي الحياة العامة عبر إخراج القانون التنظيمي للأمازيغية إلى حيز الوجود، مع رصد الإعتمادات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، إذ لم يعد مقبولا ولا معقولا أن تظل القوانين التنظيمية ذات الصلة في ذيل المخطط التشريعي للحكومة، مؤكدين على ضرورة فتح حوار موسع حولها داخل المؤسسة التشريعية قبل اعتمادها، حتى تخضع

للتجويد وتترجم أحكام الدستور بحق.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

ومسك الختام أغتنم هذه الفرصة لأجدد الإشادة والتنويه بالتضحيات الجسام والجهود الجبارة للقوات المسلحة الملكية، ورجال الدرك والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، ومختلف مكونات الإدارة الترابية، في سبيل الدفاع عن حوزة الوطن وسيادته وحفظ أمن وممتلكات المواطنين، داعين الحكومة إلى مزيد من العناية بأوضاعهم المهنية والاجتماعية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق الحركي.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، مشكورا.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحضور الكريم،

إنه لمن دواعي السرور والاعتزاز أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الجزء الأول من مشروع قانون المالية 2018، كما وافق عليه مجلس النواب، وهي مناسبة سنوية تجسد اليوم للحظة مفصلية من تاريخنا السياسي، لحظة سياسية تسائلنا جميعا وتفرض علينا التعبئة الجماعية كمغاربة، يدا في يد وراء جلالة الملك من أجل الانخراط معه في مشروعه الرائد الهادف إلى بناء مغرب جديد يسير في ركب الدول الصاعدة بتبني جيل جديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تمكننا من الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لشعبنا، والتوجه رأسا نحو معالجة أوضاع أولئك المواطنين والمواطنات الذين يعيشون في وضعية الهشاشة، وهو ما يفرض علينا الاهتمام أكثر بالتنمية البشرية وفق نموذج تنموي نعيد فيه ترتيب الأولويات.

السيد الرئيس،

قبل الشروع في مناقشة مضمون هذا المشروع، لا بد أن نستنكر في فريق التجمع الوطني للأحرار ما قامت به الإدارة الأمريكية التي اعترفت في تحد سافر للقوانين الدولية ومواثيق الأمم المتحدة، ومن جانب أحادي بالقدس كعاصمة لدولة إسرائيل، وإذ نندد بهذا السلوك الأرعن، نؤكد بأن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، القدس عاصمة للديانات الثلاث والقدس عاصمة للبشرية جمعاء، منوهين بالتفاعل السريع لجلالة الملك، رئيس لجنة القدس وبتحركاته الدبلوماسية من أجل احتواء هذه الأزمة، حيث طلبنا في فريقنا عقد جلسة عامة للبرلمان بمجلسيه للتضامن مع شعب فلسطين الأعزل ونصرة قضيته، التي كان المغرب الحضن الدافئ لها.

وبالعودة إلى مناقشة هذا المشروع لا بد أن نقف بدورنا كبرلمانيين عند الخطب الملكية السامية الأخيرة لعيد العرش المجيد وافتتاح السنة التشريعية وخطاب المسيرة الخضراء التي رسم فيها جلالته المعالم الكبرى للمرحلة، وأعطى فيها توجيهات صارمة لكل الفاعلين السياسيين، علينا جميعا الالتزام بها.

في هذا الإطار، لا بد أن ننوه بالدبلوماسية المبادرة والمقدامة لجلالة الملك وشجاعته في اختراقه للمحاور المعادية لمصالح المغرب في إفريقيا، جسدتها لقاءاته التاريخية في أبيدجان مع رئيس جمهورية جنوب إفريقيا ورئيس دولة أنغولا، الشيء الذي يعزز العودة القوية للمملكة في إفريقيا ويكرس نجاح منطق السياسة المغربية في هذه القارة، والمبني على مبدأ رابح رابح، حيث جعلت هذه البلدان ذات الحمولة السياسية والاقتصادية ترجع إلى جادة صوابها وتعترف بأهمية عودة المملكة إلى الحضن الإفريقي، من خلال المكانة المرموقة التي يحتلها ملك المغرب بين ملوك ورؤساء دول العالم وترافعه الدائم والمناصر للقضايا العادلة للقارة، الرافضة لكل أساليب التهميش الاقتصادي والمطالبة بضرورة رفع المعاناة عن المواطن الإفريقي وتكريس الديمقراطية والتحرر والابتعاد على المزيد من تمزيق القارة ومحاربة كل مظاهر الاستبداد الجاثمة على الأنظمة السياسية في إفريقيا.

السيد الرئيس،

لقد سجلت هذه الخطب الملكية السامية كذلك النواقص التي تعتري المشهد السياسي والاختلالات التي تعيشها الإدارة المغربية، والبطء الشديد الذي تسير به، مما جعلها لا تواكب طموحات جلالته في إنجاز المشاريع المبرمجة ولا تستجيب لمتطلبات الساكنة، الشيء الذي جعل الجالس على العرش يأمر الحكومة والبرلمان بتحمل مسؤوليتهما والاشتغال على إعادة صياغة نموذج تنموي جديد، يستطيع الاستجابة السريعة للحاجيات الملحة للمواطنات والمواطنين، ويجعل من مختلف السياسات العمومية آلية حقيقية لتحقيق هذه الحاجيات الملحة.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذه الرؤية الثاقبة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله تحصن مستقبل الوطن، وتجعلنا نفتخر بمؤسستنا الملكية التي تعيش نبض الشارع وتتفاعل مع قضاياه العادلة والمشروعة، ليبقى جلالة

الملك بالنسبة إلينا هو صمام أمان هذه الدولة، وضامن دوامها، يحترم الدستور ومؤسساته، ويفعل مقتضياته بتطبيقه للقانون عبر إصراره على تطبيق مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، حيث يؤكد جلالته على ضرورة الضرب على أيدي المفسدين وناهبي المال العام ومن يسيؤون التدبير ويعملون على عرقلة المشاريع وإنجازها.

إن هذا القرار يعتبر قرارا سياسيا حكيما يذهب في اتجاه تنفيذ السرعة النهائية للقطع مع الفساد والتماطل والاستهتار بمصالح الشعب والتأسيس لمغرب جديد يكرس المفهوم الحقيقي لربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

يواصل مشروع القانون المالي إمداد الجهات بتحويلات مالية من ميزانية الدولة بما مجموعه 7 ملايير درهم ومواكبة الاعتماد السريع لميثاق اللاتمركز الإداري والشروع في تفعيله، ومواكبة كذلك، للجماعات الترابية لبلوغ حكامة جيدة في تدبير شؤونها وممارسة اختصاصاتها.

لذلك فإن تقسيم الميزانية مستقبلا يجب أن ينبني أولا، على حسب حاجيات الساكنة، وثانيا، على اعتماد مبدأ النجاعة، إذ لا يمكن أن يكون هناك تدبير محكم وعقلاني في غياب النجاعة والاستهداف المباشر لحاجيات الساكنة.

لذلك، فمهما أعطيتم السيد وزير المالية من إمكانيات، فإنها لا تفي بالمطلوب ولن يصل أثرها إلى المواطن إذا لم تعيدوا النظر في طريقة التدبير، فعقود النجاعة ما بين الحكومة ومجالس الجهات تبقى في نظر فريقنا الآلية الضرورية لتسريع وتيرة إنجاز المشاريع في أفق الوصول إلى تنمية جهوية شاملة، مثمنين في هذا الإطار إلغاء وكالات التنمية بالشرق والجنوب والشمال التي أصبحت غير ذات جدوى مع تنزيل الجهوية ومخططاتها، مع العمل على تعزيز الجهات بالكفاءات لإنجاح هذه المخططات.

السيد الرئيس،

لا بد أن ننوه بعمل زملائنا في مجلس النواب الذين قدموا ما يزيد عن 215 تعديلا، قبلت الحكومة منها حوالي 77 تعديلا، كما نشكر كذلك كافة الفرق والمجموعات بمجلسنا الموقر على مجهوداتهم الجبارة لتجويد هذا المشروع وعلى مساهمتهم الإيجابية عبر إدخال 38 تعديلا من أصل 188 تعديلا مقدما.

ففي سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ مناقشة قوانين المالية، قبلت الحكومة أزيد من 115 تعديلا، وهو ما يفرض علينا واجب الاحترام والتقدير للسيد وزير المالية على التعاطي الإيجابي مع تعديلات البرلمان بشكل عام، تجسيدا لمقاربة تشاركية حقيقية، معتبرينه إنجازا تشريعيا غير مسبوق، فمن حقكم السيد الوزير أن تزهو بهذا المشروع وأن تفتخروا به لأنكم تشتغلون وتجدون من أجل إرجاع العافية للمالية العمومية وإعادة التوازنات المالية والماكرو اقتصادية، محافظين في نفس الوقت، على نفسه التصاعدي في دعم القطاعات الاجتماعية وخلق فرص الشغل وتعزيز الاستثمار.

فإذن، أليس من الشجاعة السياسية أن نقول بأن قانون المالية 2018 هو قانون إرادي يزرع الثقة ويعيد الأمل للدورة الاقتصادية الوطنية عبر مختلف الإجراءات والتدابير التي وصلت إلى 66 تدبيرا، وهي الإجراءات الجريئة ذات نفس اقتصادي اجتماعي إصلاحي، استجابت لكافة مطالب الفرقاء، تطرقنا لها في فريقنا بالتفصيل أثناء المناقشة العامة داخل اللجنة المختصة.

السيد الرئيس،

يواصل المشروع التنزيل التدريجي للقانون التنظيمي للمالية والذي نعتبره ثورة على طريق تحسين أداء المالية العمومية، عبر إقرار التبويب الجديد للميزانية واعتماد عقدة البرنامج ونجاعة الأداء وتحديد سقف الإعتمادات المرحلة في حدود 30% كسقف لا يمكن تجاوزه. وهو ما سيعمل على عزل القطاعات التي تعاني، كما سيواصل الرفع من القدرة التحصيلية للجماعات الترابية، وسيعمل على تحسين استغلالها للاختصاصات الجديدة المنوطة بها.

أما على مستوى الحسابات الخصوصية، فانه يتوجه بدوره إلى مراجعتها والتقليص منها، والعمل على الرفع من وثيرة إنجازها وتقييم أداء باقي الصناديق ذات المردودية الضعيفة في أفق إلغائها أو إعادة النظر في مجالات تدخلاتها.

كان هذا إذن هو السياق العام الذي تم على أساسه إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018، سنعتمد على مناقشته من خلال التطرق إلى المرتكزات الأربع التي بني عليها، وهي:

1. دعم القطاعات الاجتماعية؛

2. أداء المخططات الوطنية الاستراتيجية وتحفيز القطاع الخاص؛

3. ترسيخ الجهوية الموسعة؛

4. إصلاح الإدارة وتحسين الحكامة.

يتأسس هذا المشروع على تحقيق نمو بنسبة 3.2% وتقليص عجز الميزانية إلى 3% والتحكم في التضخم بنسبة 1.5%، وذلك في إطار محصول زراعي في حدود 70 مليون قنطار ومتوسط سعر النفط في حدود 60 دولارا أمريكيا، وهي فرضيات واقعية وحذرة في ظل نمو الطلب على المحروقات وارتهان الإنتاج الفلاحي للتقلبات المناخية، إلا أننا في التجمع الوطني للأحرار نأمل في ابتكار حلول للتحكم في عوامل النمو، وبإبقائه في معدلات ذات طابع مستدام، حتى نتمكن من الاستجابة للحاجيات المتنامية للمواطنين، وإتاحة فرصة أوسع للهوامش لتوظيفها فيما يخص الاقتصاد الوطني ورفاهية ساكنتنا.

إن نسبة النمو 3.2% يبقى دون ما نأمل إليه، على أن نسبة 2% من النمو يدخل في عداد النمو التلقائي لاقتصادنا، ويبقى من الضروري العمل على رفع هذه النسبة، ولأجل ذلك جاءت الدعوة إلى ضرورة استشراف نموذج تنموي جديد.

السيد الرئيس،

لنا الجرأة في فريق التجمع الوطني للأحرار أن نفتخر بهذا المشروع، لأنه واعد واستثنائي، وهو ما يجعلنا متفائلين بالمستقبل عبر الزيادات التي عرفتها جل الميزانيات القطاعية ذات الأولوية وذات البعد الاجتماعي وذات البرامج وذات الدور الاستراتيجي، فهي تواصل تعزيز هذه الاستراتيجيات، على سبيل المثال:

- التربية الوطنية والتعليم العالي: تخصيص 59,2 مليار بزيادة 9%؛

- قطاع الداخلية بمجالات تدخلها الواسعة التي تعزز القرب الحقيقي من المواطن 24,9 مليار درهم بزيادة 4,4%؛

- قطاع الصحة 14,7 مليار بزيادة 3,47%؛

- الفلاحة والصيد البحري والمياه الغابات والتنمية القروية 15,7 مليار درهم بزيادة 5,2%.

رغم كل ذلك يظل قطاع الصحة يعاني، فريق التجمع الوطني للأحرار له مقاربة تعتمد على معالجة واقع القطاع الراجع بالأساس إلى غياب الحكامة في التدبير وسيطرة اللوبيات، التي استطاعت أن تعيق كل إصلاح هادف.

نعم، إننا نقر بأن هناك خصاصا في القطاع بفعل التراكمات، فعلى مستوى الموارد البشرية، لأول مرة في تاريخ الميزانية يخصص هذا المشروع 4000 منصب مالي لتغطية هذا الخصاص، كما رفع من موارده إلى ثلاثة أضعاف، فمهما أعطيتم السيد وزير المالية من اعتمادات فإذا لم يتم اعتماد الحكامة في تدبير هذا القطاع، لن يتحقق حتى الحد الأدنى للولوج إلى هذا المرفق، لذلك نقترح اعتماد التوجهات التالية:

- الانفتاح على القطاع الخاص بالتعاقد المرن لسد الخصاص الكمي والنوعي المجالي وإشراكه في برنامج راميد لضمان دوامه ونجاحه؛

- تعزيز الخدمة الصحية المتنقلة، خصوصا في المناطق الجبلية والنائية، وهنا لابد من التنويه بمبادرة جلالة الملك في إقامة مستشفيات ميدانية في الجبال والمناطق النائية؛

- الرفع من مستوى حضور الضمير المهني الذي يبقى هو الحل الأساسي لتحسين أداء هذا المرفق العمومي.

السيد الرئيس،

إن منظومة التعليم مهترئة، وتعاني كثيرا رغم ضخامة الغلاف المخصص لها، الذي يقارب الغلاف المالي المخصص للاستثمار العمومي، ومع ذلك فإن المنظومة لا تؤدي دورها ولم تستطع إلى اليوم أن تلائم نتائجها مع سوق الشغل، ولم تستطع أن تنفتح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، وهي تواصل تفريخ العطالة.

لا نريد أن نزايد على بعضنا البعض في هذا الموضوع، عبر المغالاة في التشخيص، فأعتقد أنه معروف والمجلس الأعلى للتربية والتكوين أصدر تقريرا مفصلا على هذا الواقع المزري، وأعطى حلوله المقترحة، إلا أننا في فريقنا نطرح سؤالا عريضا، ماذا اقترح الفاعل السياسي من حلول عملية؟ لابد من تبني جرأة سياسية تتوجه نحو إصلاح عميق، مبرزين أن خطاب التشاؤم والتعاسة والبؤس خطاب المنابر المستهلك الذي أصبح متجاوزا، لا يجب أن يكون على حساب النقاش العمومي الهادف، والمتزن، والباحث عن الحلول الواقعية المبنية على رد الاعتبار لمنظومة القيم والأخلاق التي نفتقدها اليوم.

السيد الرئيس،

إن موضوع الشباب وإدماجه في المجتمع بات ورشا ملكيا بامتياز، وهو موضوع يسائلنا جميعا عن مدى قدرتنا للتجاوب معه دون تسييسه، فعلينا كفاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين، من أي المواقع التي نتواجد فيها، أن نساهم في إنجاح مشروع الاستراتيجية الوطنية المندمجة التي أعلن عنها السيد وزير الشباب والرياضة، استراتيجية كشفت لنا أرقاما صادمة ومفزعة، وهي مناسبة نشكر فيها السيد الوزير على صراحته، فلأول مرة في تاريخ هذه الوزارة يقدم لنا هذا التشخيص الدقيق والصريح والحقيقي، ويطرح هذه السياسة للنقاش العمومي من أجل أن يتحمل الجميع مسؤوليته في البحث عن الحلول، منوهين بعمله الذي استطاع في وقت وجيز أن يحرك فيه البرك الراكدة.

نعم هو قانون مالي إرادي، شجاع وطموح وتشاركي مع البرلمان، قانون مالي حافظ على نسبة الاستثمار العمومي ورفع منه بحوالي 5 ملايير درهم، قانون مالي يشجع المبادرة الحرة، ويعبئ العقار العمومي لدعم الاستثمار الخاص ويحاول معالجة البنية العقارية غير المتجانسة، خصوصا وأن 41% فقط من هذا العقار لا زال في طور التحفيظ.

السيد الرئيس،

إن إعادة الثقة للقطاع الخاص والمقاولة، وتشجيعا على الانخراط في الدينامية الاقتصادية، ما كان ليتأتى، لولا النجاحات التي حققتها المخططات الاستراتيجية الوطنية، كمخطط المغرب الأخضر، الذي استطاع أن يحقق أهدافه بنسبة عالية، ما أهله إلى تسريع وثيرة النمو والحد من مظاهر الفقر في الوسط القروي والرفع من الناتج الداخلي الخام، الذي انتقل من 65 مليار درهم سنة 2007 إلى أكثر من 116 مليار درهم سنة 2015، وسيصل إلى 120 مليار سنة 2020 إن شاء الله تعالى.

كما مكنت سياسة توسيع المساحات المسقية من المساهمة بشكل كبير، في تقوية مناعة الناتج الداخلي الخام تجاه ندرة التساقطات المطرية، ولتبيان أهمية هذا المخطط بالنسبة للفلاح للصغير

والمتوسط، فإن نسبة استفادته وتأطيره ناهزت 44%، كما أن أداء المقاولة المصدرة الغذائية، عرفت تحسنا بنسبة 34%، والفلاحة التضامنية ارتفعت نسبة استثماراتها إلى 7,4 مليار درهم، مما يفند القول بعدم استفادة الفلاح الصغير والمتوسط من هذا المخطط، كما حقق مخطط "أليوتيس" تقريبا كافة أهدافه، مما أعطى قيمة مضافة لثرواتنا البحرية.

كما تحققت الاستراتيجية السياحية المبنية على تطور العرض السياحي والاعتماد على الاستدامة وعلى الأصالة السوسيو- ثقافية أهدافا باتجاه جعل بلادنا في أفق 2020 ترتقي إلى مصاف العشرين وجهة سياحية الأولى في العالم، ويكفي الإقرار بأن مداخيل السياحة حققت ما بين شهر يناير وشهر غشت 2017 ما يناهز 46.8 مليار درهم بزيادة 5% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

إن الاستراتيجية الوطنية للتسريع الصناعي أخذت اتجاها تصاعديا، بوأت بلادنا مكانة مرموقة على صعيد قطاع صناعة السيارات والطائرات والنسيج والصناعات التحويلية، ومنحت قيمة مضافة لصادراتنا، بل وعززت مداخيل القطاعات غير الفلاحية، التي ستنمو في حدود 3.7% مقابل 3.2% سنة 2017.

وبنفس المنحى التصاعدي تواصل الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة أهدافها من رفع حصة القدرة الكهربائية من الطاقات المتجددة إلى 42% في أفق سنة 2020 و52% في أفق سنة 2030، الأمر الذي سيمنح بلادنا إشعاعا دوليا في مجال الطاقات المتجددة، واعترافا كبيرا بانخراطه في الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والحفاظ على مقومات البيئة.

وأخيرا، فريق التجمع الوطني للأحرار يقف وقفة إجلال وإكبار لقواتنا الملكية الباسلة ولحراس الحدود ولرجال الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة ولرجال الوقاية المدنية ومقاربتهم الاستباقية في التصدي للظاهرة الإرهابية ومحاربتهم لأوكار الجريمة والرذيلة واستتباب الأمن، مشيدين بعملهم الجبار في سيادة الطمأنينة على اعتبار أن الأمن والأمان هما مصدر تعزيز الثقة في كياننا، الثقة في مقوماتنا، الثقة في قدراتنا وكفاءاتنا كمغاربة قادرون على صنع المعجزات وتجاوز الصعاب.

شكرا لكم.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لرئيس فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب أو من ينوب عنه.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لابد في البداية أن نعبر في الاتحاد العام لمقاولات المغرب عن استنكارنا الشديد للقرار الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس المحتلة والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، وهو القرار الذي من شأنه تقويض فرص السلام بالمنطقة، كما ندعو للحفاظ على الوضع القانوني والسياسي للقدس وتفادي كل ما من شأنه تأجيج الصراعات والمس بالاستقرار في المنطقة.

وبالمناسبة نثمن عاليا التفاعل السريع والقوي لجلالة الملك حفظه الله رئيس لجنة القدس مع هذا الموضوع.

السيد الرئيس،

أَتشرف اليوم، بِتَناول الكلمة في هذه الجلسة العامة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل المُناقَشة، وإبْداء الرَّأي، في مشروع القانون رقم 68.17 برسم السنة المالية 2018، كما لا يخفى علينا جميعا، فإن هذا المشروع قانون، يتم عَرضه في سِياق خاص، يمكن تجسيد أهم ملامحه، في النقط التالية:

أولا: على الصعيد الإفريقي؛ نسجل العودة القوية للمغرب للحضن المؤسسي الافريقي، وآفاق انخراطه ضمن المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (سيداو).

وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يشيد، ويثمن، الزيارة المولوية المتميزة، إلى العاصمة الإيفوارية أبيدجان يومي 29 و30 نوفمبر 2017، وذلك على هامش مشاركة جلالته حفظه الله، في أشغال القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي-الاتحاد الأوروبي؛ حيث أضحى المغرب، من بين أكبر المستثمرين الأجانب في إفريقيا.

كما كانت الزيارة فرصة لاستقبال جلالة الملك حفظه الله، لكل من رئيسي جمهوريتي جنوب إفريقيا وأنغولا، وهي إشارة قوية، على نجاعة الدبلوماسية الملكية الناعمة والواسعة النطاق التي ينهجها جلالة الملك، بفضل رؤيته المتبصرة، لتعزيز موقع المغرب على مستوى منظمة الاتحاد الافريقي.

ثانيا: على الصعيد الوطني؛ الإشادة بالإرادة الملكية السامية التي عبر عنها جلالة الملك حفظه الله، بمناسبات الذكرى 18 لعيد العرش المجيد والذكرى 64 لثورة الملك والشعب، ولاسيما، خطاب افتتاح الدورة التشريعية الحالية، حيث أكد جلالته على ضرورة إعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد.

ثالثا: على الصعيد الدولي؛ فإن المؤسسات المالية الدولية تتابع تطور منظومة الاقتصاد الوطني، لتقييم مدى تنافسيته؛ حيث صنف البنك الدولي في تقريره السنوي برسم سنة 2018 حول مؤشر ممارسة الأعمال (دونغ بيزنس)، الصادر مؤخرا، المغرب في المرتبة 69 من ضمن 190 دولة، حيث استطاع الحفاظ على صدارة دول شمال إفريقيا، متقدما على تونس (المرتبة 88) ومصر (المرتبة 128) والجزائر في المرتبة 166 عالميا، والثالث افريقيا.

وعموما، فإذا كانت التقارير الدولية تصنف المغرب في مراتب متقدمة نسبيا فيما يتعلق بمؤشر تطور مناخ الأعمال، إلا أنه يصنفه على مستوى سوق الشغل متأخرا، وهذا دليل على محدودية نموذجنا التنموي المعتمد ببلادنا.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2018 هي مناسبة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتثمين عمل الحكومة بصفة عامة في شتى المجالات وتثمين العمل الجاد والوثيق لوزارة المالية من خلال مديرية الضرائب والجمارك، كما نثمن التجاوب والتفاعل الايجابي في إرساء عناصر الثقة بين الإدارة والملزمين؛ خصوصا المبادرات البناءة التي تقوم بها مديرية الضرائب ومكتب الصرف، كما لا يفوتنا الإشادة بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها وزارة المالية من أجل:

- مواصلة الإصلاح الضريبي؛

- تثمين الملامح الأولى لتنزيل القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 عبر دعم الحكامة الجيدة للاستثمار؛

- تبسيط المساطر من خلال تطوير النظم المعلوماتية.

وقد مكنت هذه الشراكة المتميزة من تنزيل العديد من الإصلاحات الضريبية؛ تخص:

- إحداث جدول تصاعدي للضريبة على الشركات لتحقيق عدالة ضريبية مثلى؛

- التقليص من المصدم؛

- التقليص أو الإعفاء من الضريبة على عمليات الرأسمال؛

- تفعيل الضريبة على القيمة المضافة على الهامش؛

- تفعيل الضريبة على القيمة المضافة غير الظاهرة؛

- التخفيض من الضريبة على إعادة تكوين المجموعات؛

- التخلي عن الرسوم الشبه ضريبية؛

- تأجيل التدبير المتعلق بوجوب الإدلاء ببيان للمبيعات عن كل زبون يتضمن رقم تعريفه الموحد للمقاولة إلى فاتح يناير 2019 لصعوبة تطبيق هذا الإجراء؛

- نظام الاستشارة المسبقة في الميدان الضريبي(Rescrit)؛

- إجراءات تعزيز جاذبية القطب المالي للدار البيضاء casa finance city وهيئات التوظيف الجماعي العقاري OPCI؛

- إعادة العمل بمنحة تجديد وتكسير المركبات المخصصة لخدمات النقل الطرقي.

وهو ما مكن من تحسين مداخيل الضرائب لفائدة الدولة ب 6 مليار درهم ما بين 2016 و2017.

كيف قلتي، السيد الوزير، في المناقشة العامة إن الله يحب العبد الملحاح.

ولهذا، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يسجل عزمه على مواصلة التفاعل الايجابي من أجل تطبيق الضريبة على الشركات على أربعة أشطر عوض ثلاثة، وللتذكير، فإن بعض شركاء المغرب الاقتصاديين، عرف فيها معدل الضريبة على الشركات تخفيضا هاما؛ إذ انتقل من 31% إلى 20%، كما تتجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى خفض معدل الضريبة على الشركات من 35% إلى 15%.

وكذلك، يبقى من أولويات الاتحاد العام لمقاولات المغرب في إطار هذه الشراكة البناءة :

- تعميم الضريبة على القيمة المضافة غير الظاهرة على جميع فروع الشركات التابعة لقطاع الصناعات الغذائية؛

- إلتقائية نسب الضريبة على القيمة المضافة من أجل إرساء الشفافية والانسجام؛

- تعميم استرجاع الضريبة على القيمة المضافة؛

- دعم إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- ودعم الاستثمار.

السيد الرئيس،

لا يختلف اثنان، حول محدودية النموذج التنموي الوطني الحالي في خلق مناصب شغل إضافية، وفي تحسين مؤشرات التنمية، إذ أن نسب النمو خلال العقدين الأخيرين لم تنعكس إيجابا على تقليص معدل العطالة، بسبب هيمنة حصة قطاع الخدمات من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يحول دون تحقيق بلادنا طموح ولوجها نادي الدول الصاعدة، مما يستلزم تسجيل انعطاف حاسم، من خلال تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، في أفق إعادة هندسة مختلف تكوينات الناتج الداخلي الخام، عبر التركيز على التصنيع والتصدير، وجعل الابتكار رافعة أساسية لتحسين إنتاجية المقاولات.

وعليه، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يدعو إلى نموذج تنموي اقتصادي قادر على خلق شروط تنافسية شاملة.

السيد الرئيس،

لابد من الإشادة، بإنجازات الحكومات السابقة في إعداد رؤية إستراتيجية لعدة قطاعات، والمجهودات الجبارة التي بذلت، والاستثمارات المهمة المبذولة، والخبرات المتراكمة.

ومع تنامي الحاجيات وتراكم الهشاشة، فإن نتائج تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية لم يمكن بلادنا من تحقيق نسب نمو كافية، قادرة على رفع التحديات المرتبطة بخلق الثروة وخلق مناصب شغل، علما أن المجهود الاستثماري الوطني يتجاوز نسبة 30% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة تصنف من بين النسب الأعلى عالميا، مما يسائلنا جميعا عن نجاعة السياسات العمومية.

وواقع الحال، أن غياب التجانس والرؤية الموحدة وسيادة النظرة القطاعية العمودية، وتعدد المتدخلين، واختلاف الأفق الزمني لكل مخطط، وغياب التنسيق بين مختلف القطاعات، سواء عند التخطيط أو التنفيذ في إعداد المخططات واستحضار بعدها الجهوي، مرده إلى غياب الالتقائية بين مختلف البرامج القطاعية، وهو ما يقتضي من الحكومة، التعجيل بإجراء تقييم موضوعي للسياسات العمومية القطاعية، وكذا السياسات الخاصة بدعم المقاولات ومبادرات التشغيل المتبعة، ومدى نجاعتها في خلق الثروة وتوفير فرص الشغل اللائق.

وهو ما يستدعي إعادة النظر في الحكامة الشاملة للسياسات العمومية، وكذا حكامة السياسات الاقتصادية القطاعية، بهدف تعزيز تكاملها وانسجامها وتنسيقها لتطويرها وتأمين جودتها في ظل غياب سياسة أفقية مندمجة.

وفي هذا الإطار، وتفعيلا لمقتضيات الفصل 101 من الدستور الذي يمنح للبرلمان اختصاص دستوري جديد في مجال الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نطمح إلى الارتقاء باللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية إلى لجنة برلمانية دائمة، مع العمل على توفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية، حتى يتسنى لمجلس المستشارين القيام بأدواره الدستورية كاملة.

السيد الرئيس،

يبقى أهم مدخل لتحسين مناخ الأعمال، تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي من خلال تحسين أداء وحكامة الهيئة الجهوية لتحسين مناخ الأعمال، من خلال التوطين الترابي للسياسات العمومية، مع مراعاة، المؤهلات وخصوصيات كل جهة على حدة، حيث يشكل كل من البرنامج الجهوي للتنمية والتصميم الجهوي لإعداد التراب بوصفهما وثيقتين للتخطيط الجهوي على المديين المتوسط والبعيد، فرصة لأجرأة الإستراتيجيات القطاعية على الصعيد الجهوي.

السيد الرئيس،

وعلاقة بتنزيل الجهوية المتقدمة، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يؤكد على مبدأ التشاور مع القطاع الخاص، وإشراكه فعليا في مسلسل إعداد البرامج التنموية الجهوية، كما تقضي بذلك مقتضيات المادة 83 من القانون التنظيمي للجهات.

لذا، فالحاجة أصبحت ملحة، لإعداد ميثاق للتعاون الاقتصادي والاجتماعي الجهوي، بين الجهة والقطاع الخاص وسائر الشركاء، وإحداث هيئة استشارية لدى المجالس الجهوية، لدعم الميثاق المذكور، في أفق خلق آلية أو هيئة عليا، على المستوى الوطني، للقيادة والتتبع والتقييم.

السيد الرئيس،

وجدير بالذكر، أنه علاوة على ضرورة توفير ضمانات تتعلق بشروط النزاهة والشفافية في الإجراءات الإدارية والقانونية المعمول بها في مجال الاستثمار، وكذا تعزيز الشفافية في الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية التي تتحكم في حركية الاستثمارات، فان نزاهة منظومة القضاء والعدل، تعد أيضا، من الشروط الأساسية التي يمكن أن تؤثر على عملية التنمية عموما، وعلى دينامية رؤوس الأموال على وجه الخصوص، والتي قد تساهم في تحديد توجهات هذه الاستثمارات، وشروط تموقعها ضمن هذا المجال الترابي أو ذاك.

السيد الرئيس،

تظل إشكالية التكوين الذي لا يساير متطلبات سوق الشغل، من أهم التحديات المطروحة، وهو ما يفرض إعداد وتأهيل كفاءات بمهارات تتناسب مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمقاولة، على ضوء التحولات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الوطني ودعم البحث العلمي والابتكار الذي بدونهما لا يمكن للمقاولة أن تتطور وأن تحافظ على تنافسيتها. كما يتعين في المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، أن يكون بمثابة ورش التقائي مندمج بين كل القطاعات الحكومية، مع تسريع إخراجه للنهوض بالشغل ووضع آليات تفعيله على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

ومع تثمين كل المجهودات المبذولة، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يطالب الحكومة بمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، من خلال وضع إطار قانوني خاص، يستجيب لرهاناتها في مبادرة واحدة عامة وشاملة، تأخذ بعين الاعتبار التعثرات، وتجميع الإمكانيات.

كما نحث الحكومة على ابتكار صيغة حكامة مشتركة بين القطاع الخاص والإدارة، مع تيسير عمليات الولوج إلى التمويل خصوصا بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، كذلك يفرض تجاوز إشكالية تعبئة الاقتراض التفكير في إحداث صناديق استثمار.

السيد الرئيس،

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يعتبر أن عدم تحقيق المغرب أهداف مخططاته السابقة في المجال الرقمي، يتمثل في غياب إستراتيجية وطنية موحدة في هذا المجال، وذلك على ضوء خلاصات

التقرير الصادر عن المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، حول موضوع: "التحوّل الرقمي ونضج المقاولات والإدارات المغربية"؛ ونحن نعتبر أن إحداث "وكالة التنمية الرقمية" ستساهم في خلق ظروف ملائمة لتطوير اقتصاد المعرفة وتحسين جاذبية الاستثمار من خلال إرساء الشفافية وتبسيط المساطر الإدارية، وهنا نستحضر نجاح تجربة اعتماد منصة (PortNet) لإنجاز مساطر التجارة الخارجية، والتي يجب العمل على تعميمها وتطوير التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، خصوصا أن مكونات بعض القطاعات بأكملها، ستعرف اندحارا إن لم تساير التطورات التكنولوجية، كما يجب أن يكون هذا القطاع منظومة لتحفيز الشباب على إحداث مقاولات مبتكرة، وتحسين التكوين والإرشاد لتوجيه الشباب إلى هذه القطاعات، كما هو الحال في الدول المتقدمة.

السيد الرئيس،

وفي الأخير، وفي إطار استكمال تنفيذ باقي مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، فإننا ننتظر اعتماد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات ابتداء من قانون المالية المقبل كمدخل حقيقي لمسايرة متطلبات إصلاح التدبير العمومي في سياقه الدولي، وتحديد أفق زمني موحد لمختلف الاستراتيجيات القطاعية، فيمكن مثلا تحديد أفق موحد في 2020 أو 2025 في انسجام وتقاطع تام مع مبادئ القانون التنظيمي للمالية، وهي مدة بأهداف مرسومة مرقمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي، تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يسعني، باسم الفريق الاشتراكي، ونحن نناقش مشروع القانون المالي لسنة 2018، إلا أن أعبر، السيد الرئيس المحترم، عن بالغ الحسرة وشديد الغضب إثر قرار الرئيس الأمريكي بتحويل سفارة الولايات المتحدة إلى مدينة القدس المحتلة.

وهو القرار الذي نعتبره انتكاسة حقيقية لمسلسل السلام، وضربة موجعة لكل القوى المؤمنة بالسلم والاستقرار وببناء مستقبل البشرية على أسس العدل والتعايش والاحترام.

ولقد كانت الرسالة الملكية السامية التي ننوه بها عاليا و الموجهة للرئاسة الأمريكية في هذا الشأن شافية من حيث التعبير باسم كافة المغاربة عن القلق و الغضب و الاستياء من هذا القرار الأخرق في مواجهة ديموقراطيي العالم و كل الشعوب المحبة للسلام، وضد قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، فهذا القرار بقدر ما سيفتح المنطقة على مزيد من التوتر والاحتقان واللاستقرار فانه سيمكن فكر التطرف من إيجاد حوافز جديدة لمواصلة ترويع الشعوب الآمنة وفي نفس الآن سيعري هذا القرار الواقع العربي الصعب والغارق في صراعات والحروب داخلية التي أنهكت مقومات الدولة في عدد من الأقطار العربية، وأرجعت وضعية شعوبها إلى الدرك الأسفل في سلم الإنسانية مما فتح المجال لأمريكا وإسرائيل للاستفراد بالشعب الفلسطيني والاستمرار في اغتصاب أرضه وتشريد أبنائه .

وإذ نتوجه إلى شعوب العالم المحبة للسلام والى القوة الدولية المؤثرة في القرار الدولي والى الأمم المتحدة من اجل وقف تفعيل هذا القرار الغير المحسوب ودعم العملية السلمية في الشرق الأوسط من اجل إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نناقش مشروع قانون المالية ضمن الأغلبية الحكومية كمكون، اختار بكل قناعة ومسؤولية المساهمة في النهوض بواقع بلادنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

مساندة الفريق الاشتراكي للحكومة اليوم ليست من باب الدفاع الأعمى، لكنها مساندة مبنية على أرضية واضحة حددناها بمعية فرقائنا السياسيين منذ مناقشتنا للتصريح الحكومي.

ولقد أكدنا منذ بداية هذه التجربة أننا سنساهم من موقع الدعم والمساندة، لكن انطلاقا أيضا من الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للشعب المغربي من أجل تحصين المكتسبات والانفتاح على تعزيز مكتسبات جديدة يتطلع إليها المواطن المغربي وينتظر منا تحقيقها.

كما نهنا في حينه إلى ضرورة تدارك التراجعات عن المكاسب الاجتماعية، والإضرار بالفئات الهشة والتراجع عن الحريات والمكاسب الديموقراطية التي سجلت في التجربة الحكومية السابقة، وهو ما لم نكن لنزكيه كحزب وطني ديموقراطي حداثي يؤمن بالعدالة الاجتماعية.

وعلية يحذونا اليوم أمر بالغ الأهمية من داخل هذه التجربة الحكومية ألا وهو الدفاع عن العناية بالوضع الاجتماعي للفئات المحرومة والمهمشة، وبإعادة النظر في المقاربة الإحسانية عبر مأسستها وتأطيرها قانونا تجنبا لكل ما لا يحمد عقباه كما وقع في فاجعة إقليم الصويرة.

إن هذه المعطيات السيد الرئيس المحترم وغيرها من العوامل المرتبطة بسياق دراستنا لمشروع القانون المالي لسنة 2018، تبرز أيضا أننا لم نتجاوز بعد إشكالية الحكامة في التدبير العمومي.

ولعل فشل النموذج التنموي الحالي المعتمد ببلادنا كما أعلنه جلالة

الملك، بدليل أن هذا الأمر كان وراء تفجير مجموعة من الاحتجاجات والاحتقانات الاجتماعية حتى تلاها ما تلاها من إعفاء لمسؤولين حكوميين وإداريين تنفيذا للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة.

إننا نناقش اليوم هذا المشروع في ظل وضع اقتصادي عالمي متأزم تجاوز العقد ولا زال يؤثر سلبا على اقتصادنا الوطني المنفتح على محيطه الدولي، الذي يعاني من ثقل الفلاحة البورية، المتأثرة بالتقلبات المناخية، على نمو الناتج الداخلي الخام لبلادنا، في الوقت الذي جرت الأزمة الاقتصادية العالمية الويلات على العديد من الدول ودفعت بأخرى إلى تغييرات جوهرية في منظومتها الاقتصادية تحسبا للقادم.

كما أننا ما زلنا نؤكد عدم وعي جيراننا بأهمية التجميع والتضامن الاقتصادي للتغلب على الظرفيات الإقليمية المتقلبة، بل إن تعنتهم بلغ حد الاستمرار في إغلاق الحدود ضدا على التوجه العالمي المبني على الانفتاح والاندماج والتكامل الاقتصادي.

كل هذا بسبب الإمعان في معاكسة الوحدة الترابية للمملكة المغربية وهي الحقيقة التاريخية والجغرافية والسياسية التي لا يمكن تغييرها أو المساس بها مهما تكاثرت المناورات والدسائس التي أضحى العالم اليوم يلمسها من خلال تصرفات المرتزقة وداعميهم من بقايا الحرب الباردة.

وإن ما يطمئننا في الفريق الاشتراكي اليوم هو الرؤية الاستباقية لجلالة الملك التي فتحت آفاقا جديدة للتعاون والتكامل والتفاعل مع الفضاء الإفريقي الواسع والغني منذ القرار التاريخي بعودة المملكة المغربية لبيتها الإفريقي لإنهاء الفراغ الذي استغله الخصوم ومتصيدي الفرص لعزل المغرب وطعنه في وحدته.

ولعل المشاركة المتميزة للمغرب في لقاء ابيدجان يومي 29 و30 نونبر الماضي والذي جمع الاتحاد الإفريقي–الاتحاد الأوربي حول قضايا الشباب والهجرة، مثال حي على خطئ حسابات أعداء وحدتنا الترابية وجعلهم خارج أي اهتمام دولي، بل وخارج التاريخ، وأظهر للعالم مدى صدقية المغرب وعدالة قضيته وسعيه الدائم إلى التعاون مع المنتظم الدولي من أجل إيجاد حل عادل ينبني على قاعدة الحكم الذاتي كحل واقعي نهائي لنزاع الصحراء المفتعل.

السيد الرئيس المحترم،

الكل يعرف أن وضع مشروع قانون للمالية ليس عملية تقنية فحسب، بل هي عملية تنزيل للتصورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر آلية تقنية ترتكز على الأرقام والتقديرات التي تتطلب حدا معينا من الانسجام والتطابق تحقيقا للبرنامج السياسي والاجتماعي الذي يجمع عليه مكونات الحكومة الحالية.

كما ينبغي للقانون المالي عموما أن يعكس الالتزامات التي وقع التعاقد عليها مع الشعب المغربي عبر الشرعية الانتخابية.

ومن هنا فإننا في الفريق الاشتراكي نؤكد على ضرورة وفاء بالالتزامات الواردة في التصريح الحكومي أثناء صياغته الحكومة لمشاريع القانون المالية خلال ولايتها، وكذا التركيز على الأولويات في التنفيذ من أجل تحقيق الإنصاف والكرامة والعدالة الاجتماعية. وهذا ما يتشبث به الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كمبدأ ثابت حتى تبقى للسياسة أخلاقها ويبقى للعمل السياسي والانتخابي مصداقيته.

السيد الرئيس المحترم،

اننا في الفريق الاشتراكي انطلاقا من التوجهات الأربع المؤطرة لمشروع القانون المالية، كما ورد في المذكرة التقديمية للسيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم، والتي لا يمكن لأي أحد أن يختلف معها مبدئيا، تفاعلنا ايجابيا مع كل اللجن الدائمة المختصة داخل مجلس المستشارين، من أجل الوصول إلى منتوج جيد يستجيب لإراداتنا الصادقة ويخدم المواطن المغربي في كل مناحي حياته اليومية.

ومن خلال هذه المشاركة الفعالة وقفنا عند قراءتنا لمشروع القانون المالي لسنة 2018، على فرضيات يبدو أن الظروف الحالية قد لا تسعف على تحققها، وهو ما كنا قد نبهنا له في القانون المالي لسنة 2017 ونؤكده اليوم، لأننا أمام تحدي كبير يتطلب منا الدقة والمصداقية.

فنحن اليوم أمام تحدي الجواب العملي على السؤال الكبير المتعلق بفشل النموذج التنموي، وحول عجز هذا النموذج عن الاستجابة للمطالب الملحة للمواطنين وعن تحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي.

وهو ما كان يتطلب منا جميعا الانكباب على تقييم هذا النموذج التنموي الحالي وإخضاعه للمساءلة السياسية والاقتصادية من خلال حوار وطني قصد بناء نموذج جديد ناجع وناجح وعملي يقوم على تقييم شامل للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والاستراتيجيات التنافسية المحلية والعالمية يكون في صلبها المواطن المغربي ولا شيء غير المواطن المغربي لأن الشعب هو عنصر من العناصر الأساسية لقيام أية دولة.

وهذا الحوار البناء ينبغي أن تساهم فيه المؤسسة التشريعية إلى جانب كل المؤسسات الدستورية والمؤسسات الوطنية وهيآت الحكامة من أجل مقاربة تشاركية في إعداد التصور الاستراتيجي البديل.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ومن خلال فريقه بمجلس المستشارين لا يمكننا إلا أن نثمن كل النوايا والإجراءات الهادفة إلى دعم القطاعات الاجتماعية والنهوض بها، لأنه يشكل ركنا جوهريا في وجودنا السياسي وفي قناعاتنا التاريخية، هذا من ناحية.

ومن جهة ثانية، فإننا نثمن التوجه الاجتماعي لمشروع القانون المالي لما خصصه من إعتمادات مالية للقطاعات ذات العلاقة والتي تصل إلى نصف الميزانية العامة للبلاد.

ومن هنا نؤكد قناعتنا بأن الاستثمار في الرأس المال البشري هو المدخل الحقيقي لتحسين مناخ الاستثماروفي تجسيد واقع الاستقرار، حيث تم تخصيص إعتمادات مالية لقطاع التعليم بلغت 59 مليار درهم أي بزيادة 5 ملايير درهم بالمقارنة مع السنة المنصرمة.

كما نشيد كذلك بالدعم المالي والبشري الذي تقترحه الحكومة في مشروعها المالي لفائدة قطاع الصحة.

هذا زيادة على كون الحكومة ستواصل تعميم التغطية الصحية بالنسبة للمستقلين وأصحاب المهن الحرة والطلبة، وآباء وأمهات المؤمنين، ووضع قاعدة بيانات ومعطيات موحدة خاصة بالفئات الفقيرة والهشة من أجل ضمان العدالة والفعالية، إلا أنه الغلاف المالي غير كافي لمسايرة كل هذه الطموحات.

ورغم الجهد المبذول في رفع ميزانية قطاع الصحة إلى 6% من الناتج الداخلي الخام، فإن هده النسبة تظل بعيدة عن حجم الخصاص وعن المعدل الذي تقدره المنظمة العالمية للصحة. علما أن قطاعنا الصحي السيد الوزير المحترم لا زال يشكو من خصاصات متعددة سواء فيما يتعلق بالعنصر البشري والبنيات الاستشفائية.

السيد الرئيس المحترم،

على الرغم من المجهودات التي قامت بها بلادنا فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة والخصاص الاجتماعي وتخصيص ما يناهز 12 حسابا خصوصيا للتنمية البشرية والاجتماعية، فلا زال الخصاص على المستوى الاجتماعي مهولا.

وبالتالي فإن مشروع قانون المالية، جاء أيضا من أجل التفعيل العملي والأمثل لورش الجهوية وهو ما يدعم المسار الذي سلكته بلادنا من أجل ترسيخ الجهوية المتقدمة.

فقد رصد مشروع القانون موارد مالية مهمة من أجل دعم الجهات في ممارسة اختصاصاتها، وذلك بالرفع من حصتها من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات.

لكن مع كل أسف فإن هذا المشروع مازال يكرس التفاوت المجالي والهشاشة ولم يخرج عن النمطية في توزيع الموارد.

ولهذه الأسباب فإننا ندعو الحكومة من هذا المنبر من أجل، تفعيل صندوق التأهيل والتضامن بين الجهات، ندعو الحكومة إلى تمتيع الجهات باستقلال مالي حقيقي مع تشديد الرقابة البعدية وليس القبلية، الجهة السيد وزير الإقتصاد والمالية بحاجة إلى كفاءات وأطر متخصصة، والجهة ينبغي أن تكون وحدة قائمة الذات تتولى تطبيق السياسات العمومية بشكل مندمج والتقائي في مختلف المجالات، وهذا الأمرلن يكتمل إلا بالإسراع بإخراج ميثاق اللاتمركز من طرف الحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

إن مواصلة الحكومة من خلال مشروع قانون المالية، دعم المقاولة المغربية خاصة عبر النفقات الجبائية، يفترض أن يكون هذا التوجه قادرا على خدمة الاقتصاد الوطني ودعم بنياته الصناعية وتوفير مناصب الشغل للفئات الشابة من المواطنين.

إننا، في الفريق الاشتراكي، إذ نعتبرمشروع القانون المالي 2018 بنفسه الاجتماعي، يجيب جزئيا على الأعطاب المتعددة التي تعتري المسالة الاجتماعية، ويعطي أفقا لمواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية، في أفق التحضير لمقاربات جديدة للنموذج التنموي الجديد.

ندعو الحكومة إلى الاشتغال منذ الآن على مشروع القانون المالي لسنة 2019 إن شاء الله والذي نتوخى منه أن يلتفت بالأساس إلى الفئات الاجتماعية الهشة والفئات ذات الدخل المحدود، ويعطي نفسا للقدرة الشرائية للمأجورين عبر حوار اجتماعي منتج، قادر على الوصول إلى تعاقد اجتماعي يضمن السلم الاجتماعي ويعزز قدرات الفعل النقابي الجاد والمسؤول ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لرئيسة الإتحاد المغربي للشغل، تفضلي.

<u>المستشارة السيدة أمال العمري:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن الإتحاد المغربي للشغل يشجب ويستنكر القرار الجائر للرئيس الأمريكي القاضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس الشريف، ويعلن تضامنه اللامشروط مع الشعب الفلسطيني في استرجاع حقه المشروع بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس،

تأتي مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2018 وفي إطار وطني حافل بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بلادنا، فقد جاء مشروع القانون بعد عدة أشهر من الانسداد السياسي بسبب فشل وتجميد مفاوضات تشكيل الحكومة مع ما خلفه ذلك من تأخير في إنجاز المشاريع التنموية الحيوية للمواطنين، ومتزامنا مع مظاهر الاحتقان الاجتماعي الذي تغديه الأحداث المأساوية التي تشهدها بلادنا بين الفينة والأخرى، ولعل آخرها الفاجعة التي ألمت بنساء سيدي بولعلام بالصويرة، والتي ستبقى وصمة عار على بلادنا، حيث أصبح من الضروري على الدولة أن تقوم اليوم بتصحيح الوضع الاجتماعي للفئات الشعبية والذي ينذر بأوخم العواقب.

كما أن مشروع قانون المالية هذا يأتي في أعقاب صدور التقرير الرسمي للبنك الدولي، والذي بالرغم من تقاسمنا معه لجزء من تشخيصات الخلل المتعارف عليها في القاموس الاقتصادي، فإننا نختلف مع مخرجاته، ونتساءل عن خلفيات تصنيفه الجديد الذي وضع المغرب في خانة تأخر، يصل إلى حوالي نصف قرن مقارنة مع أوروبا، مع ما يمثله ذلك الإعلان من زعزعة لثقة في السيادة التنموية ببلادنا، والحال أن هذه المؤسسة ظلت منذ 1964 تملي توجهاتها ووصفاتها على الحكومات المتعاقبة.

وإذا كنا قد تعودنا على عقيدة هذه المؤسسة (البنك الدولي) في لعبها على وتر التوازنات الماكرو اقتصادية ضدا على التوازنات الاجتماعية، فإن ما استوقفنا كثيرا في هذا التقرير هو ما تضمنه من توصيات تراجعية تستهدف التماسك الاجتماعي لبلادنا، عبر ضرب المكاسب الاجتماعية التاريخية للطبقة العاملة المغربية من خلال الترويج لمشروع قانون الإضراب، وترسيخ الهشاشة عبر المرونة المفرطة وتفكيك المنظومة الحمائية لمدونة الشغل، وما لذلك من انعكاس سلبي خطير على الشغيلة وعلى التماسك الاجتماعي، ومهما كانت التجاذبات حول هذا التقرير، فهنالك إقرار رسمي من أعلى هيأة في الدولة بفشل النموذج التنموي وضرورة السعي نحو تطويره وتجديده بشكل شمولي يستجيب للحاجيات الملحة والمتزايدة للمواطنين، ويحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

فهل استطاع مشروع قانون المالية أن يستجيب للمتطلبات الجديدة؟

في رأينا، المشروع لا يترجم تنزيل التوجهات الإستراتيجية للدولة:

إذ نسجل على أنه لا ينسجم مع التوجهات الخطب الملكية الأخيرة، وفي مقدمتها ضرورة إعادة النظر في النموذج التنموي ببلادنا، بما يُمَكِّن من معالجة الأعطاب الاقتصادية والاجتماعية، حيث جاءت منطلقات هذا المشروع محكومة بنفس المبادئ الاقتصادية التقليدية، مُحْبطة للتطلعات والأهداف المنشودة في تبني خيارات تنموية واقعية تستجيب للحاجيات الملحة للمواطنين.

بخصوص الحكامة الإدارية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، فالمشروع لم يتضمن بشكل صريح، الآليات والوسائل المادية والبشرية التي تناسب الوزن الحقيقي لتنزيله في إطار سياسات عمومية ذات الأثر الإيجابي على الواقع اليومي للمواطن، في إطار تدبير الشأن العام المحلي والجهوي الذي أصبح من أهم تحديات المغرب الحديث، للحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

المشروع كذلك لا يترجم البعد الاجتماعي لمضامين التصريح الحكومي:

فلقد جاءت منطلقاته غير منسجمة حتى مع المضامين المعلنة في التصريح الحكومي، فلم نسجل في الصدد تدابير شجاعة في مجال محاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية، بما يُمَكّن من بلوغ المؤشرات الاجتماعية المعلنة في هذا التصريح، بل إننا نعتبره غير منسجم حتى مع المذكرة التوجيهية لإعداده، والمُؤَطِرة بأولوية العناية بالقطاعات الاجتماعية وبالعالم القروي.

كذلك المشروع لا يستجيب لتطلعات الطبقة العاملة ولا يشجع على مأسسة حوار اجتماعي جدي.

إن فريق الاتحاد المغربي للشغل، يسجل بامتعاض كبير عدم استجابة هذا المشروع لمطالب الطبقة العاملة، التي بقيت مجمدة على مدى سبع سنوات عجاف، اكتوى فيها الأجراء بلهيب ارتفاع الأسعار، بما فيها أسعار المواد الأساسية نتيجة الرفع من الضريبة على القيمة المضافة لبعض المواد الاستهلاكية الأساسية وخدمات المرافق العمومية، كمثال على ذلك الشاي المواصلات في السنة السابقة، في الوقت الذي تم الرفع من مساهمات الموظفين في إطار ما سمي بالإصلاح المقياسي للصندوق المغربي للتقاعد، بدل إصلاح شمولي منصف لمنظومة التقاعد، إصلاح مقياسي اعتمدته الحكومة خارج أي حوار اجتماعي، وخلافا للمعايير الدولية والمبادئ التعاقدية ومبدأ صيانة الحقوق المكتسبة.

لم يأت هذا المشروع بأي مجهود جديد للرفع من أجور العمال، ودعم قدرتهم الشرائية عبر التخفيض من الضغط الضريبي على الأجور، كما ما فتئ الاتحاد المغربي للشغل يقترح ذلك كل سنة.

وكما أوصت المناظرة الوطنية للضرائب، ولم يتضمن أي إجراء بخصوص تنفيذ اتفاق 26 أبريل 2011، علما أن الحكومة منكبة على إصلاح إداري كان من المفروض أن يكون تتويجا للحوارات الوطنية والقطاعية على قاعدة النهوض والرقي بالعنصر البشري الذي يعتبر قطب الرحى في مسلسل الإصلاح.

بدل ذلك، فالمشروع يكرس لمنطق اللامساواة بين الموظفين، بعد إدخال الهشاشة لقطاع الوظيفة العمومية وتبني التشغيل بالعقدة في ضرب صارخ لنظام الترقي والتحفيز، وإضرار بجودة الخدمات العمومية، وفي مقدمتها التعليم الذي هو من أهم رهانات الأمم المتحضرة.

فكيف لمثل مشروع قانون المالية هذا أن يشجع على خلق أجواء الثقة لمأسسة حوار اجتماعي حقيقي؟

إن خلو المشروع من أي مؤشرات إيجابية تجاه الطبقة العاملة، رسالة سلبية مسبقة للحوار الاجتماعي، إذ لا معنى لحوار اجتماعي دون ترجمته في القانون المالي، وانعكاس نتائجه بشكل ملموس على الأوضاع المادية للأجراء وعموم المواطنين.

المشروع كذلك لا يستجيب لتطلعات الفئات الشعبية:

في الوقت الذي تزايدت فيه المطالب الاجتماعية بما لم يعد يقبل لغة الخشب أو التسويف جاء هذا المشروع مخيبا لآمال عموم الفئات

الشعبية، ومتضمنا لتدابير ترقيعية تبقى في معظمها معزولة عن إحداث تغيير جوهري في بنيته الاجتماعية بما يمكن من ملامسة استجابة حقيقية للانتظارات المُلحة للمواطنات والمواطنين، وبما يتماشى مع خارطة الطريق الاقتصادية والإدارية المعلنة من طرف الدولة.

فبخصوص التعليم، لم يأتي هذا المشروع بمؤشرات إصلاح شمولي يرقى بالمدرسة العمومية إلى مستوى الريادة في تربية وتكوين الأجيال القادرة على حمل مشعل التنمية والقيم ببلادنا، وخوض غمار العولمة، بل يؤسس لاستمرار نفس الاختلالات البنيوية والإدخال المنهج للهشاشة، بإحداث 700 منصب شغل قار عوض 7000 محدثة سنويا، والإعلان عن التوظيف بالعقدة ل 20.000 إطار تربوي، دون الأخذ بعين الاعتبار للاستقرار المهني والنفسي لمكوني الأجيال، والتكوين البيداغوجي الناجع، ما سينعكس لا محالة على أدائهم، بالإضافة إلى عدم التقريب الحقيقي للمدرسة العمومية من المواطن في إطار تكافؤ الفرص مجاليا واجتماعيا.

كل هذه مؤشرات تدل على عدم امتلاك الحكومة لرؤية شمولية مندمجة، لإنقاذ التعليم وتحصين هوية الاستاذ والمكون، والرقي بجودة التعليم.

أما على مستوى الشأن الصحي، فهذا المشروع لا يستجيب في جوهره للعدالة الصحية، أخذا بعين الاعتبار خصوصية القطاع كقطاع اجتماعي بامتياز، إذ لازال الخصاص في الأطر الطبية وشبه الطبية والصحية عموما المحدد في 30 ألف، يؤشر لضعف التغطية الصحية، فكيف يعقل أن يتم رفع عدد منخرطي نظام الرميد من 4 ملايين إلى 11 مليون مستفيد، مع الإبقاء على نفس الميزانية المحددة في مليار درهم؟ ماعدا إذا كان اللهم الهدف لا يتجاوز (Marketing) الاجتماعي لتأثيث الحصيلة الصحية، وكذلك في اتجاه المؤسسات الدولية، هذا مع العلم أن القطاع يعرف مشاكل لا تُعَد ولا تُحصى من إزدحامات الطوابير البشرية وطول الآجال وقلة الأدوية والمعدات، وعدم تأهيل البنيات التحتية الصحية.

وفيما يتعلق بالتشغيل، كنا نأمل من هذه الحكومة، أن تعطي دفعة قوية في هذا المشروع لتشغيل الشباب خاصة حاملي الشواهد العليا، للتخفيف من البطالة والفقر، لكن الملاحظ هو التقليص المستمر سنة بعد سنة لمناصب الشغل القارة بإيجاد فقط والنص على 19000 منصب شغل بدل 23.718 منصب سنة 2017، في مقابل شغور مناصب المتقاعدين تصل سنويا إلى 14 ألف منصب، ما يشكل ذرا للرماد في العيون في ظل تزايد فئة الشباب العاطلين عن العمل.

إن سياسة التشغيل ظلت دوما، وكما جاء في هذا المشروع، مجالا خصبا للمزايدات السياسية، وذريعة لمسلسل من الامتيازات الضريبية لفائدة اللوبيات الاقتصادية في غياب آليات التتبع والمواكبة وإعداد تقارير دورية وسنوية لتقييم الحصيلة التطبيقية، فكيف يمكن تفسير اجترار النفقات الجبائية بطريقة آلية وبنفس المبالغ تقريبا بالنسبة ل 2018، 34 مليار التي تشكل كلفة بالنسبة لمالية الدولة الممولة من جيوب المواطنين، دون تقييم حقيقي لوقعها على الاستثمار وعلى التشغيل، وغيرها من الآثار الإيجابية على عيش المواطنين.

وعلى مستوى القدرة الشرائية، فإن هذا المشروع يكرس الإقصاء الاجتماعي عبر الزيادة في تعريفة الرسوم الجمركية، كما هو وارد في المادتين 4 و5 المؤديتان حتما إلى غلاء المعيشة على اعتبار أن ثلثي الضريبة على القيمة المضافة متأتية من العائدات المستوردة، كما أن التحفيز الجبائي لفائدة الشركات الواردة في المادتين 6 و10، يكرس أيضا منطق الامتيازات والريع عبر إقرار نظام جبائي تفضيلي لهم، وإلغاء الدعائر والغرامات والزيادات وصوائر التحصيل.

فهل من باب العدالة الجبائية، كمدخل للعدالة الاجتماعية أن تساهم الأجور بنسبة 73% من مجموع الضريبة على الدخل، مقابل نسبة 27% تهم باقي الدخول بما فيها كبار المهنيين المستقلين وكبار التجار؟

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نعتبر أن منتوج الضريبة على الدخل بالمغرب المطبق على أجور العمال، شجرة تخفي غابة من الدخولات الأخرى الحقيقية، والامتيازات والثروات التي تقدر بملايير الدراهم، والتي يتم تهريبها بسبب عدم إقرار عدالة ضريبية، وعدم تفعيل القانون والنزاهة والشفافية وقضاء مستقل ومحترف يدشن لطابع الزجر الاقتصادي.

المشروع لا يستجيب لتحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار المنتج خاصة وأن في خضم تراجع نسبة مردود الإستثمارات ب 5%، مقارنة مع أواخر التسعينيات، وأنها لم تُحقق الأهداف المرجوة منها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بالنسبة كذلك لإستثمارات المؤسسات العمومية تظل في تدهور مستمر، بسبب السياسة الممنهجة في تفكيكها وخوصصتها الارتجالية، التي أبانت عن فشلها الذريع، كما هو حال بالنسبة للعديد من هذه المؤسسات.

المشروع لا يستجيب لمقومات البعد الديموقراطي والتشاركي والجهوية المتقدمة، وأهم ما نُسجله هو أنه لا يعكس تنسيقا بِنيويا، والتقائية حقيقية بين السياسات العمومية التي تدفع بالجهوية إلى مستوى تحقيق التنمية الشمولية، فعلى مستوى تأهيل ودعم الجهات، يخلو المشروع من تنزيل الاجراءات المالية والقانونية والتدبيرية لتجويد خدمة الشأن العام الجهوي، بحيث لم تتم الإشارة إلى صندوق التأهيل الاجتماعي المُصرح به في الدستور، وكذلك الأمر بالنسبة لصندوق التضامن بين الجهات، من أجل تقليص الفوارق ومحاربة الفقر.

وختاما، وكخلاصة نعتقد من وجهة نظرنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أننا أمام مشروع قانون مالية محافظ يكرس ما سبق، ولم ولن

يغير من الوضع شيئا، ويعاكس السياق والتوجه المعلن، ففي الوقت الذي تم الاعتراف الرسمي فيه بفشل النموذج التنموي المتبع منذ الاستقلال ونطالب بالتعبئة الشاملة لإبداع نموذج تنموي جديد، نرى تشبث الحكومة بنهج سابقاتها وتكرس نفس نموذج التبعية العمياء للمؤسسات المالية الدولية.

ونطالب بوقفة نقدية صادقة لاستشراف معالم الديموقراطية الحقيقية والقطع مع سلسلة المهازل الانتخابية، والسياسات العمومية الفاشلة وإشراك كل القوى الحية من أجل طبعا بما فيها الحركة النقابية وإشراك الإتحاد المغربي للشغل في إبداع نموذج تنموي يرقى إلى تطلعات الطبقة العاملة وكل فئات الشعب المغربي.

وشكرا السيد الرئيس

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الرئيسة.

الكلمة لفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة مشروع قانون المالية ل 2018، ونسجل الدور الطلائعي الذي يلعبه جلالة الملك بصفته رئيسا للجنة القدس، وندين ونستنكر قرار الإدارة الأمريكية المنافي للشرعية الدولية.

أما بخصوص مشروع قانون المالية الحالي، جاء في سياق خاص يتميز بعودة المغرب للمجتمع الإفريقي، وبفتح آفاق انخراطه ضمن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإعطاء الانطلاقة لمشاريع مهيكلة مع مجموعة من الدول الإفريقية، وهذا إنجاز ملكي كبير سيأتي بالخير للمغاربة عموما على المدى المتوسط أو البعيد.

ولاسيما أن الأبناك المغربية والتأمينات والمقاولات المغربية الكبرى، سواء في الإسمنت أو في اتصالات المغرب، وغيرها من الاستثمارات المتوسطة والكبيرة، ستجد المجال الواسع لتعزيز استثماراتها بالدول الإفريقية، وهذا ما سيستفيد منه الاقتصاد المغربي، بفتح هذه السواق التاريخية للمغرب من جديد أمام الاستثمار المغربي، بالمقابل وفي سياق منطق رابح- رابح سيعود بالخير أيضا على الشعوب الإفريقية.

وبالمناسبة، نتذكر معكم أولئك الذين كانو يعارضون هذا التوجه، حيث أثبت وسيثبت الزمن والوقائع أنهم لا يملكون رؤية مستقبلية لا على المدى المتوسط ولا على المدى البعيد، وأثبت وسيثبت الزمن أيضا أن التوجه الإفريقي هو عين البصيرة والحكمة، والتاريخ هو من سينصف أصحاب هذا التوجه.

بهذه المناسبة، نعبر عن اعتزازنا الكبير بالإنجازات الملكية الرائدة في هذا المجال وبالرؤية الحكيمة لجلالته في تدبير كل الملفات الكبرى المتعلقة بعلاقات المغرب الخارجية، سواء تعلق الأمر بجذوره الإفريقية أو العربية أو بامتداداته في أوربا وآسيا وأمريكا.

يندرج مشروع قانون المالية 2018 ضمن مناخ اجتماعي متوتر، حيث تعرف العديد من الأقاليم والجهات احتجاجات اجتماعية لو يسبق لها مثيل، نظرا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، احتجاجات الحسيمة وتنغير، ثم الحدث المأساوي الذي وقع بالصويرة وخلف ضحايا أبرياء، هذا المناخ الاجتماعي المتوتر وبرؤية الحكيم المتبصر دائما، شخص جلالة الملك نصره الله وأيده الوضع في خطاب العرش في يوليوز 2017، حيث ركز جلالته على التدابير والإجراءات التي يتعين تنفيذها، والتي يجب أن تشكل أساس تدبير الشأن العام، بهدف ضمان التنمية البشرية والاجتماعية والمساواة والعدالة الاجتماعية لفائدة عموم المغاربة وبمختلف ربوع المملكة.

تلكم هي المرتكزات الأساسية للنموذج المغربي التي تمده بقوة التماسك والإشعاع وقت الرخاء وبقوة الثبات وقت الشدة في ظل ثوابت الأمة ومقدساتها وفي ظل نظامها كملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية.

من باب المسؤولية الوطنية والحرص على مستقبل النموذج المغربي، يجب أن تعطى الأولوية للشباب، وأركز على أن تعطى الأولوية للشباب، السيد الوزير المحترم، فهم أبناؤنا وفلذات أكبادنا ومستقبل بلادنا، سواء حاملي الشهادات أو غيرهم، وخاصة من أبناء العالم القروي والأحياء الهامشية للمدن.

علينا أن نعلم وان نعي بأن هناك من أراد أن يستثمر في قطعة أرضية أو البناء أو شراء منزل، وهناك من فضل التضحية بالرأسمال المادي في مقابل تكوين أبنائه للحصول على شواهد عليا تمكنهم من العيش الكريم، فما هو ذنب هؤلاء الشباب؟

من رمى بنفسه في إلى الهجرة السرية ومواجهة موت في البحر؟ الشباب.

من غرر بهم وجندوا لمواجهة الموت بالإرهاب والتطرف؟ الشباب.

من هم ضحايا العنف والعنف المضاد والجريمة؟ إنهم الشباب.

دائما هناك جرائم ضد الأصول كثيرة ومتعددة كذلك أولئك المغلوبين على أمرهم الباعة المتجولون الذين يبيعون لتوفير لقمة

العيش؟

إن معظمهم الشباب.

أولئك الذين وجدوا ضالتهم ومتنفسهم، السيد الوزير، لتفريغ همومهم وإسماع صوتهم والتعبير عن طموحهم في الغد الأفضل في مواقع التواصل الاجتماعي؟ إنهم الشباب.

إن التطور العميق الذي عرفه المجتمع المغربي، خاصة بعد الربيع العربي هو ظهور ظواهر اجتماعية وسياسية لا يمكن التنبؤ بمخاطرها ونتائجها على المستوى السياسي والاجتماعي، خصوصا في أوساط الشباب الذين يشكلون أغلبية كبيرة في المجتمع المغربي سواء بالمدن أو بالقرى.

يجب علينا أن نقف وقفة تأمل لهذه الحقائق المرة، وأمام هذا الواقع القاسي، هناك سوء فهم متفشي وسط شبابنا لمفهوم الحرية والديمقراطية. هناك نظرة محتقرة للمؤسسات.

وهذا هو الورم الخطير الذي يهدم ويهدد وينخر مستقبل الشعب المغربي، وهذا ما لا يقبله أي عقل سليم متبصر مدرك للعواقب الوخيمة ومستفيد من العبر والدروس لما وقع من أحداث مؤلمة ومؤسفة في سوريا واليمن وليبيا وغيرها من الدول المتوترة.

والكل عليه أن يعلم أن هذه الفئة العزيزة علينا من واجبنا أن نحصنها ونحتضنها من الاستقطاب لفائدة الإرهاب والتطرف والاستغلال من طرف خصوم الوطن بالداخل والخارج.

فأبناؤنا اللذين هم مستقبل المغرب يعيش معظمهم في البطالة، سواء كان من الطبقة المتوسطة أو الفقيرة.

لا بد من إيجاد الحلول الفورية والعاجلة لمشاكل الشباب بالتأطير والتكوين والتشغيل.

فلا يمكن لأي أحد أن ينكر النتائج الإيجابية في التربية على المواطنة والتي كانت تتحقق عبر عملية التجنيد الإجباري العسكري، إن هذا التجنيد الإجباري كانت له مزايا كثيرة وكثيرة جدا في التربية على الانضباط وحب الوطن والشجاعة والعمل والإتقان والتفاني والصبر.

كم من الأسر سهرت على تربية أبنائها لكن نلاحظ أنه كم من الأسر ربت أبناءها والشارع بشكل أقوى يذهب بهم إلى الانحراف.

إن الأجيال الحالية تميل إلى الفوضى، كراهية الآخر بدون سبب، عامل نفسي لا غير، ليس له مبرر موضوعي مثل الملاعب، الوادي يعنف الرجاوي، الطلبة في الجامعات، تعنيف بين الفصائل، كما أن هذا الجو العام خلق حالة من عدم الانضباط للقانون وعدم الثقة في النظام العام وانتقال ذلك إلى السياسة والسياسيين، وكأننا في عهد السيبة.

حضرات السيدات والسادة،

حينما أكد جلالة الملك في خطاب العرش لهذه السنة أن بناء مشروع كبير مثل سد أو غيره ومشروع صغير بحي هامشي أو قرية، هما بالنسبة لجلالة الملك في نفس الأولوية وبنفس الأهمية.

هو ما نؤكد عليه اليوم، فعلى الحكومة تفعيل مضمون الخطاب السامي والعناية بالمشاريع، وإن كانت صغيرة، تستهدف الشباب في الأحياء الهامشية والفقيرة، وهنا أطلب من السيد وزير المالية المحترم أن لا تذهب السياسة الاقتصادية المغربية بوتيرتين:

- المشاريع الكبرى كالموانئ والمدن والطرق الكبرى و(TGV) مع أهميتها الكبرى؛

- ومغرب آخر نهمل فيه الفقير والمهمش والصحة والتعليم والبطالة المقنعة، وتسود فيه كل الظواهر السلبية.

إننا نريد التوازن، فبالقدر الذي ننهض فيه بالبنيات التحتية للمشاريع المهيكلة يجب أن نعطي الأهمية أكثر للإنسان المواطن، فالبنيات التحتية، السيد الوزير، مهمة يمكن استدراكها إذا لم نهمل الإنسان الذي هو هدف التنمية ومصدرها، والدليل التاريخي على هذه الحقيقة هو الدول التي هدمت بنياتها في الحرب العالمية، فقد استدركتها بقوة الإنسان.

إن سياسة الحكومة في تحسين المداخيل قد أنهكت الاستثمار والادخار بالمقاولات، ولاسيما بعض الإجراءات التي استهدفت الحجز على أموال الشركات، وطالبنا دائما بمصالحة ضريبية وإبراء ضريبي لاستخلاص المداخيل المتعثرة وإعطاء الفرصة للمقاولات لاستعادة توازناتها المالية وتعزيز مدخراتها عوض الحجز على الحسابات والضغط على مالية المقاولات.

وبالمناسبة، نثمن إيجابيا قرار الحكومة بإعفاء الملزمين من الذعائر وفوائد التأخير، وهو ما سيعزز.. ما بقا والو.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

غير زد، زد، عندك دقيقة ديال الحركة.

<u>المستشار السيد إدريس الراضي:</u>

الله غالب.

احنا كنطلبوكم باش تديروا الله يكثر خيركم شي حاجة اللي غتحمي المواطن، إما شي وزارة ولا شي مندوبية لأن كاين شركات كتدير ما بغات، ونعطيك بعض المغطيات أمعالي الوزير.

كاين شركة كتاخذ من عندها مثلا واحد الفاكتورة وواحد كياخذها بواحد 21 مليون وواحد ب 22 مليون وواحد ب 23 في نهار واحد. إذن إلى كانت واحد المندوبية لحماية المستهلك وحتى انتوما إلى زدتوا شي

شوية ديال الضرائب هاذي راكم حتى انتوما باش تتبقاوا عاوتاني حتى انتوما يكون عندكم ذاك (régulateur) أمعالي الوزير، إلى كانت هاذي غتكونو انتوما مرتاحين، والمواطن مرتاح وكلشي مرتاح.

أنا غادي.. نتمنى التوفيق للسيد الوزير لأن ما بقى والو؟

نحتم. لأن انتوما شفتوا خطاب الملك في افتتاح الدورة التشريعية الحالية ديال أكتوبر ديال الدعوة لكل النخب والمؤسسات والهيئات الحزبية والنقابية والحقوقية والجمعية لنقاش مجتمعي عن المغرب الممكن عن النموذج التنموي المغربي.

الهدف الأول والأخير فيه مستدامة تراعي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان المغربي والعيش الكريم في وطن آمن منذ اليوم على الحكومة أن تفكر في مشروع قانون للمالية ديال 2019 وبغيناكم تاخذوا بعين الاعتبار فهاذ القانون الشباب، لأن غنديرو 1500 ديال الطرق، معالي الوزير، يمكن لنا نديرو 600.

إلى سمحتي نص دقيقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، راه زدت لك دقيقة و30 ثانية. تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

إلى اسمحتي، معالي الوزير المحترم، لأن اليوم عندنا واحد المعضلة كبيرة في الشباب، ابغيناكم الله يكثر خيركم في المستقبل في البوادي وفي هوامش المدن مشاكل كبيرة ولكن انتوما إن شاء الله، أنا تنقول الأمل الأذن الصاغية عندكم نتمنى لكم التوفيق باش تمشيو فهاذ التوجه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون والمستشارات،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2018.

في البداية، لابد أن نقف عند حدث اعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، وعزمه نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في خرق واضح للقانون الدولي وتعدي سافر على حقوق الشعب الفلسطيني، اختيرلها الذكرى المئوية لوعد بلفور المشؤوم.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدين وتشجب بشدة هذا الإرجاء، وتطالب كل الدول العربية والإسلامية وكل المنتظم الدولي بتحمل كامل مسؤوليته في الدفاع عن الشرعية الدولية والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه وحضارته.

ونحن إذ نسجل بإيجابية رسالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس إلى الرئيس الأمريكي، وكذا استدعاء مجلس الأمن الدولي، فإننا نخبر الرأي العام أن المسيرة التي كانت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنوي تنظيمها بعد غد الأحد 10 ديسمبر 2017، للاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، قد تم تحويلها إلى مسيرة داعمة للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في السيادة على أراضيه التاريخية، تحت شعار "القدس أولا".

أيها السيدات والسادة،

إن مناقشة مشروع قانون المالية تعتبر بالنسبة لنا مناسبة للتعبير عن رأي الطبقة العاملة والشعب المغربي في الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي انتهجتها وتنهجها الدولة المغربية.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2018 جاء بعد إعلان رئيس الدولة لفشل النموذج التنموي، لكن الحكومة لم تُدخل أي تغيير عليه، حيث جاء كسابقيه، مكرسا للفقر والهشاشة والتهميش، خلافا لما روجتم له السيد الوزير، كونه مشروع مالية اجتماعي، فأين هو الجانب الاجتماعي في هذا المشروع؟ ولماذا رفضتم 24 تعديلا تقدمنا بها في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل جملة وتفصيلا. أذكر على سبيل المثال:

1- إعفاء الأدوية من الضريبة على القيمة المضافة؛

2- تخفيف العبء الضريبي على الأُجراء؛

3- احتفاظ قطاعي الصحة والتعليم بمناصبي متقاعديها وإعادة استعمالها؛

4- تحويل مناصب التعاقد إلى مناصب قارة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لقد جاء هذا المشروع مليئا بالإعفاءات لصالح الباطرونا والقطاع الخاص الذي راهنت عليه الدولة منذ الاستقلال لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقدمت له الامتيازات، ودعمته بكل الطرق، بتفويت الأراضي الفلاحية ومنح الامتيازات في الصيد في أعالي البحار وإعطاء الاحتكار في بعض القطاعات، وأغدقت عليه أيضا باقتصاد الريع، لكن النتيجة كانت هي تفقير الفقراء وإغناء الأغنياء.

ولو بذلتم، السيد الوزير، كل الجهود، ونمقتم كل التسميات وأوجدتم التبريرات، فالأحداث تفضح كل شيء، وما حادثة سيدي بولعلام واحتجاجات الريف وزاكورة وتازة، ومناطق أخرى إلا تمظهرات للاختيارات المذكورة، وقد واجهت الدولة مطالب اجتماعية واقتصادية بالقمع والاعتقال الذي لم يسلم منه حتى الأطفال.

إن سوء استغلال ثروات المغرب، وغياب التوزيع العادل لهذه الثروات، والمراهنة على التوازنات الماكرو اقتصادية على حساب التوازنات الاجتماعية لم يجن منه المغرب إلا الويلات، فكيف يمكن أن نفهم بأن مداخيل الضريبة على الاستهلاك على السجائر أهم من مداخيل أهم ثروة في المغرب، ألا وهي الفوسفاط، فالضريبة على الاستهلاك بالنسبة للسجائر تدر على الخزينة 9 ملايير درهم، في حين أن نصيب الخزينة من ثروة الفوسفاط هي فقط 3 ملايير درهم.

وما هو أثر الثروات البحرية على ميزانية الدولة؟ وأين هو حق المواطن المغربي من هذه الثروة السمكية؟ وما هو حجم الثروات المنجمية في المغرب؟ وأين تذهب هذه الثروات؟ وما هو نصيب المواطن منها؟

أيها السيدات والسادة،

إذا كان المواطن المغربي يؤدي الضرائب، فيجب أن يتلقى خدمات في المقابل. فما هو حال هذه الخدمات؟ وما حال القطاعات الاجتماعية؟

التعليم يعاني من عدة اختلالات، ولا يمكن إصلاحه بفرض الهشاشة، وتغييب الاستقرار لأبرز فاعل في القطاع، نساء ورجال التعليم.

فكيف يمكن أن نقبل أن توظيف 55 ألف منصب بالتعاقد في سنتين يندرج في إطار الإصلاح؟ والصحة مريضة في المغرب، ومن هو المغربي اليوم الذي لازال يتوجه إلى المستشفيات العمومية؟ إنهم فقراء المغرب ومعدموه الذين لا يجدون بديلا عليها، والذين يتزاحمون يوميا أمام أبواب المستشفيات، وفي النهاية يطلب منهم شراء كل المتطلبات.

وما هو أثر الإعفاءات الضريبية والتحفيزات على عالم الشغل؟ فاليوم لا تخلو أسرة من عاطل أو أكثر، يتحمل مسؤولية الإنفاق عليهم ذووهم في إطار خصلة التضامن التي يتميز بها الشعب المغربي، فلا أنتم شغلتم العاطلين، ولا أنتم خففتم التحملات الاجتماعية على أسرهم، ولا أنتم دعمتم القدرة الشرائية للمواطن المغربي الذي يعاني في صبر وأناة.

لكن لا يمكن أن تستمر الأمور على ما هي عليه إلى ما لانهاية، وقد أكثرتم اللغط السيد الوزير حول التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني والتوجه نحو التصنيع في السيارات والطائرات، لكن لازالت حفنة دقيق تزهق من أجلها أرواح النساء.

وبذلتم جهودا كبيرة لإقناعنا بجدوى الإعفاءات والتحفيزات، والحصيلة فقدان الخزينة جراء 418 إجراء حوالي 34 مليار درهم سنويا دون انعكاس على مجال التشغيل، وقد كاد الاتحاد الأوروبي أن يضع المغرب ضمن الملاذات الضريبية، وأدرجه في آخر لحظة في المنطقة الرمادية، واليوم 69% من الشركات تعلن أنها تراكم الخسارات لسنوات، دون أن يتم تفعيل قانون زجر الغش الضريبي، ناهيك عن التملص والتهرب الضريبي نحو الجنات الضريبية الموجودة.

أيها السيدات والسادة،

السيد الوزير،

إن القطاع الخاص الذي تراهن عليه يساهم اليوم فقط بثلث الاستثمارات، بما فيها الاستثمارات الأجنبية، ولازال الاستثمار العمومي يمثل الثلثين، فأين هي مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، والناتج الداخلي الخام؟ وبالتالي فعجز الميزانية أصبح هيكليا، والمديونية صارت تهدد بفقدان السيادة على القرار المالي، وما خط الائتمان إلا وجه جديد لسياسة التقويم الهيكلي سيئة الذكر.

ونحن نتحدث عن المديونية، لابد أن نذكر الحكومة أن للطبقة العاملة دينا عليها منذ 26 أبريل 2011، والحكومة التي تحرص أن تؤدي الدين وخدمة الدين لفائدة المؤسسات المالية الدولية، عليها أن تؤدي في المقابل دين أجرائها عليها.

وفي هذا الإطار، نطالب بحوار اجتماعي يكون شاملا، ممأسسا وجادا يفضي إلى تعاقد اجتماعي لما فيه مصلحة للبلاد.

والطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي لن يضل مكتوف الأيدي، وخذوا العبرة مما وقع في الريف، حيث انتفض الشعب احتجاجا على التهميش والإقصاء وعدم الاستفادة من ثروات البلاد.

وبهذه المناسبة أيضا نطالب بإطلاق سراح كافة معتقلي الاحتجاجات ومحاميهم، والمتعاطفين معهم، الذين أصبحوا يعتقلون بسبب تدوينات فيسبوكية.

السيد الوزير،

آن الأوان أن تعطوا الاهتمام للطبقة العاملة ولمسحوقي الشعب المغربي.

آن الأوان أن تغيروا طريقة إعدادكم لقوانين المالية.

آن الأوان لكي يتم تغيير النموذج التنموي، وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

آخر مداخلة في هذا الشق المتعلق بالمناقشة، الكلمة للسيد رئيس مجموعة العمل التقدمي.

<u>المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات،

بدوري أريد أن أقدم بعض الملاحظات وبعض الأفكار حول قانون المالية الذي تدارسناه معكم بعمق في مختلف اللجان باسم مجموعتنا، مجموعة العمل الديمقراطي التقدمي، من خلال رؤيتنا لهاته الميزانية والمجهود الذي بذلتموه لابد أن أحييكم وأن أقدر فيكم العمل المضني والجاد الذي قدمتموه وظهر من خلال المشاريع التي ظهرت بشكل أو بآخر من خلال القانون المالي.

كذلك لابد أن أشكركم على تفاعلكم الإيجابي مع عدد كبير من التعديلات وبالخصوص التي قدمت من طرف البرلمان وعلى الأخص مجلس المستشارين في علاقتها مع الإصلاح الاجتماعي، أذكر مثلا إعفاء الجبائي المتعلق بالآلات الكهربائية للمعاقين المستوردة، أذكر كذلك توسيع صندوق التكافل الاجتماعي، أذكر كذلك عدد كبير من هذا النوع من هذه التعديلات اللي غادي توصل بشكل مباشر إلى تحسين أو حماية القدرة الشرائية للمواطنين.

ولكن القانون المالي رغم ذلك نريده أن يكون مؤشرا قويا باتجاه تغيير هذا النموذج الذي أصبح يشتكي منه الجميع، فنريد أن يكون هناك مجهودا أكبر لأننا واثقون بأن المغرب يتوفر على طاقات كبرى وعلى إمكانيات بشرية هائلة قادرة على التغلب على كل الإكراهات، إذا ما تم استعمالها استعمالا رشيدا واستعمالا ديمقراطيا، واستعمالا بعيدا عن كل المحاسبات والمحسوبيات وكل ما يعيق هذا التطور.

أملنا إذا أن تبذلوا مجهود في المستقبل من أجل التغلب على ما هو الآن أصبح يهدد استقرار البلاد وأعز وأحسن ما نملكه علينا مسؤولية الحفاظ عليه والدفاع عن هذا الاستقرار، وأن نقوي هذا الترابط القوي وهذا الرضا الكبير الذي حصل بين الشرعية والقوى السياسية والمجتمع، هذا التقارب بين الدولة والمجتمع من أجل أن يعطي أكثر ويحقق أكثر من خلال التناغم ورفع المستوى وتحقيق العدالة الاجتماعية.

فنظن أن هذا ممكن إذا ما تمت مراجعة على الأقل في المنهجية لذلك حجم هذه المداخلة لن يسع لها الزمن الذي خصص لها، سأعطيها لكم كتابة، وسأقدم بعض ملاحظات مختصرة حول المنهاج فيما يخص هذا القانون المالي.

فعلى مستوى معالجة إشكالية الحكامة هذه هي في نظرنا الطامة الكبرى الكل يتحدث عن الحكامة ولكن لا نرى إلى حد الآن مشارف أو بداية مشروع إصلاحي على جعل الإدارة، وجعل كل مكونات الدولة تشتغل مشروعا مجتمعيا متكاملا يشرك فيه الجميع، بسبب توفر عدد كبير من العراقيل فكذلك ندعو إلى ضرورة إعادة النظر في تعريف القطاعات لا نريد أن نشتغل بشكل عام، نريد أن ندقق الأشياء من خلال، حتى نتمكن من محاسبة الحكومة، اعتماد مبدأ الصدقية في الحسابات وفي الالتزامات، كذلك هذا ناقص على مستوى قطاعات الإجتماعية نتحدث عن التعليم ولكن أؤكد على مركزية الشباب 51% من ساكنة المغرب يقل عمرها عن 25 سنة، مركزية قوية جدا، مدخل أساسي وإصلاح جدي للتعليم كذلك مرتبط بالأوضاع المتعلقة بالصحة لا يمكن أن تفجير الطاقة البشرية إذا لم تكن تتوفر على مقومات الصحة الكاملة عقلانيا وجسديا وخلقيا وتربويا وعلميا من خلال اكتساب المعرفة وهي ورش تعليمي قوي.

الاستثمارات وإنعاش الشغل، كذلك يمكن تشكيل اقتصاد المغرب من استيعاب عدد الوافدين، عدد الوافدين لا يمكن أن تستجيب له نسبة 6% لابد من التغلب على إشكالية وإعادة النظر في ميكانيزمات الدقيقة المتعلقة بالميكرو اقتصادي حتى نبقى عبيدين لنظام لا يستجيب لحاجياتنا الحقيقية.

العديد من التقارير الصادرة دوليا توجهنا نحو هذا التوجه لابد من الانتباه إليها، الحكومة لابد أن يكون لدينا مرصد وطني لتشغيل وإنشاء منظومة معلوماتية لم نتوفر عليها كيف تريدنا أن تعبئ الطاقات الوطنية التي لم تتوفر على إمكانية الاشتغال، الاستثمارات العمومية تبقى غير كافية في مجالها الحادي، التقيم والتقويم شيئان أساسيان في كل نهضة اقتصادي واجتماعية في خلال الدولة الحالية.

الآن نشتغل بشكل اعتباطي لا محاسبة ولا متابعة لأن ميكانيزمات التقييم والتقويم غير موجودة تماما، صعوبة تحديد الأولويات نتحدث اليوم عن الأولويات، غدا سنتحدث عن أوليات أخرى فما هو معيار الوضع الأوليات كيف سنلتزم بها، نحقق ماذا ستنتج لنا؟ الرأسمال الذي نستغله اليوم، تحديد الأولوية والتضحيات المجالية التي نقدمها، ما هي مآلها بالنسبة لما ستضيفه إلينا غدا أو بعد غدا، ليس لنا أدوات للتقييم.

إذن القانون المالي لا يمكن أن نبقى نستمر ونقدمه كأغلفة مالية ونوزعها على هذا القطاع أو ذاك أو على هذا الجهات أو تلك أو على.. إذا لم تكن لدينا سياسة مضبوطة في إطار شمولي قادر على تحكمها، أن الاستمرار اللاتوازن في توزيع الغلاف المالي خصوصا في المجال الجهوي 4 جهات 70% من استثمارات الدولة، التميز الإيجابي لصالح الجهات شيء مشروع لنا جهات فقيرة وفقيرة جدا لابد أن نلتفت إليها لابد أن يكون لدينا الشجاعة من اجل أن نقف بين أن نضع الحد للمغرب النافع والمغرب الغير نافع.

سيدي الوزير،

لا أريد أن .. كثيرا لأنه سأعطيكم وثيقة تدخل مكتوب، هذه بعض الملاحظات بخصوص مشروع قانون المالي نتوخى أن يكون مناسبة لانبثاق منظومة جديدة عقلية جديدة تتناسب مع الطموح شباب ومع طموح هذا الجيل الجديد الذي أنتم في قيادته اليوم لأن لديكم ولدى هذه الطاقة الشبابية، ما يمكن بها أن تقود بهاد البلد إلى مستوى أكثر

مما هو عليه إلى رفع التحدي الحقيقي للخروج من محيط الاقتصاد المتخلف وان تلعب دورها المطلوب من الأمم الراقية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

والآن الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية للرد على تدخلات السيدات والسادة ممثلي الفروق والمجموعات في المجلس، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

"لأجلك يا بهية المساكن، يا زهرة المدائن، يا قدس، يا مدينة الصلاة أصلي، عيوننا إليك ترحل كل يوم، كل يوم، وحين هوت مدينة القدس تراجع الحب وفي قلوب الدنيا استوطنت الحرب، حين هوت مدينة القدس تراجع الحب وفي قلوب الدنيا استوطنت الحرب".

في هذه اللحظة التي تمس فيها مشاعر المسلمين بالتطاول على رمز من رموز التسامح الديني القدس الشريف، مدينة الوحي الرباني وأرض الأنبياء وطريق الإسراء، مدينة المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين، لا يسعنا جميعا، وأضم صوتي لأصواتكم، إلا أن نستنكر القرارات الأخيرة التي تصب في دعم تهويد هذه المدينة من طرف الاستعمار الغاشم وتقويض كل الفرص والمبادرات للحل السلمي والتعايش وخطة السلام، التي يراهن عليها العالم من ذوي الحكمة وذوي الألباب وأصحاب النية الحسنة، حتى تنطفئ هذه الشرارة التي يحدثها هذا المشكل الكبير والعويص، هذه الشرارة التي تغذي الإرهاب والتطرف واللاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، بل ربما في العالم كله.

إن المغرب بقيادة جلالة الملك حفظه الله، رئيس لجنة القدس، كان دوما وفيا لمبادئه وقيمه، في نصرة إخواننا الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم في الحرية والاستقلال والعيش الكريم في وطنهم، دولة فلسطين وعاصمتها الأبدية القدس الشريف، ومن هنا فإن رسالة جلالة الملك حفظه الله، رسالتيه إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى رئيس الولايات المتحدة كانت كافية وشافية وتعبر عن لسان كل المغاربة، وإنني معكم أيضا أدعو إلى أن نخرج جميعا يوم الأحد، وهذا أقل ما يمكن أن نقوم به، لأن نستنكر وأن نرفض هذا القرار المستفز.

إخواني، أخواتي،

لقد استمعت إليكم بإمعان وعودة إلى مشروع قانون المالية، قد استمعت إليكم بإمعان وأود أن أتوجه إليكم بالشكر جميعا، مستشارين ومستشارات، أغلبية ومعارضة، على تعبئتكم في كل اللجان، وطبعا خاصة بلجنة المالية، وهذه فرصة لكي أشكر رئيسها المحترم، السيد رئيس اللجنة على ما بذله من جهد وبسعة صدر لتدبير هذا النقاش ومجرياته داخل هذه اللجنة، كما لا يفوتني أن أنوه عموما بالأجواء الإيجابية التي ميزت النقاش حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا بشكل عام، وحول مقتضيات قانون المالية لسنة 2018 بشكل خاص، وما من شك بأننا نتقاسم جميعا هاجس الحرص على تقديم ما هو أفضل لوطننا ولمواطنينا.

ومن هذا المنظور، فقد عملنا على التفاعل بكل إيجابية وبكل موضوعية وبكل هدوء وبكل، كما قلت، إيجابية ونفس إيجابي مع الملاحظات والتساؤلات والانتقادات، من خلال تقديم الأجوبة الشفوية داخل هذه اللجنة وأجوبة أيضا مكتوبة، ويحز في نفسي أن هاذ النقاشات التي كانت مثمرة وكبيرة وطويلة داخل اللجنة، مع كامل الأسف، لا يطلع عليها المواطنون، لأننا قضينا معكم وقضيت معكم ساعات طويلة من العمل لكي يبدي كل آراؤه، طبعا الآراء مختلفة، وهذا شيء طبيعي، ولكي تقوم الحكومة أيضا بإبداء وجهة نظرها حول الخيارات، الأولويات، حول الإجراءات وحول فلسفة وروح هاذ المشروع ديال القانون المالية الذي نعتبره على كل حال مشروع استثنائي في سياق استثنائي، ونتمنى أن يصيب في حلحلة وفي الوقوف على بعض الإجراءات التي تمس الإشكاليات التي تطرقت إليها، وسوف أتطرق إليها في هاذ الجواب.

كما حرصنا أيضا في نفس الوقت على التجاوب مع التعديلات بكل موضوعية وبكل أريحية، ليس من منطقية الأغلبية ولكن من منطق المعقولية في التعديلات، سواء كانت من الأغلبية أو من المعارضة، بما ينبغي من الجدية والموضوعية كما ذكرت، مع تقديم التبريرات والتوضيحات اللازمة، فمن بين 188 تعديل تم تقديمها في المجموع تم سحب 134 تعديل وقبول 41 تعديل، إذا أضفنا إلى 77 تعديل التي كانت في مجلس النواب، عندنا 118 تعديل.

أليس هذا كافيا بأن على الأقل نشهد بأن هاته الحكومة تتفاعل بالإيجابية اللازمة وبالعقلانية اللازمة وبالتواضع اللازم في العلاقات مع المؤسسة البرلمانية؟

أعتقد أن الجواب واضح، طبعا، هناك بعض التعديلات التي رفضناها وقدمنا التعديلات، وبعض التعديلات التزمنا أن نقوم بدراستها وبتعميقها وبالتمحيص فيها إن شاء الله لكي تكون هناك أجوبة في المستقبل.

ومن بين هذه ملي كنقولو 118 تعديل بين الغرفتين، 41 في هاذ الغرفة، لم تكن تعديلات شكلية، كانت تعديلات عميقة وتعديلات جوهرية، أنا نعطيكم غير التعديلات التي أدخلت على هذا المشروع في هذه الغرفة، ولكم أن تحكموا.

أولا، هناك تعديل هام فيما يتعلق، هذه بعض التعديلات الهامة، تعديل فيما يتعلق بالشركات التي تستفيد من عوائد الأسهم المتأتية من الأرباح الموزعة من طرف هيئات التوظيف العقاري، هذاك المشروع ديال (Organisme de placement collectif immobilier) (OPCI) اللي إن شاء الله غادي يكون أداة لتفعيل أو تشجيع الاستثمار في العقارات المهنية، أكانت مصانع أوفنادق، أعطينا واحد التفضيل واحد التشجيع في الخمس السنوات المقبلة بتخفيض 80% من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، و40% ابتداء من فاتح يناير 2013.

التنصيص على منح الإعفاء على رسم الاستيراد الذي تستفيد منه المشاريع الكبرى التي تكون موضوع اتفاقية مع الدولة 36 شهر، حددنا فوقاش كتبدا، كتبدا من أول الاستيراد، أول استيراد بالنسبة لهاذ الاستثمارات الكبرى.

ثالثا، توضيح الشروط المتعلقة بإعفاء التعاونيات والوداديات والجمعيات السكنية، بالتنصيص على بعض المقتضيات، حتى تكون هناك ليونة وتليين من أجل الاستفادة من هذه الإعفاءات الضريبية بالنسبة لهاته الجمعيات السكنية.

هناك أيضا تعديل يتعلق بإحداث منحة أوتجديد أوتمديد وتوسيع إحداث ذيك المنحة لتجديد وتكسير المركبات المخصصة للنقل العمومي الجماعي للمسافرين، كل شي كيعرف الكيران ديالنا والكاميونات ديالنا المهترئة، والتي تسبب في حوادث السير، هناك مجهود غادي تقوم به الدولة عبر هذا الإجراء باش تساعد في تجديد الحظيرة ديال هاذ المركبات المعطلة أو المصابة، يعني هاذ المركبات على كل حال القديمة، أكانت للمسافرين أم كانت لنقل البضائع، دخلنا فيها حتى ذاك سيارة التعليم والأجرة حتى هي غادي تستفد.

تمكين المدينين الذين تمت مباشرة مسطرة التحصيل الجبري في حقهم، للاستفادة من إلغاء الغرامات وفوائد التأخير، هذا مقتضى جاء في مشروع قانون المالية، حسناه وهنا كنقول دعوة إلى كل الملزمين أكانوا أشخاصا أوكانوا مقاولات، اللي عندومتأخرات ضريبية راه غنديرو هاذ المبادرات ابتداء من فاتح يناير السنة المقبلة على طول السنة، باش يخلصوا كل المتأخرات ديالهم، وهاذي تنقولها لهم وأمامكم هاذي أخر فرصة بالنسبة لهاذ الملزمين باش أنهم يسويوا الوضعية ديالهم مع مديرية الضرائب هذه مبادرة درناها 2013 جابت شي بركة وهاذ المرة آخرة مرة اللي غادي نديروها ولهذا تندعي جميع الملزمين باش أنهم يسويوا هذه الوضعية، باش يكونوا حتى هما أيضا يستغلوا الفرصة للتعاون في إطار الصفقات العمومية وعلى كل حال يخلصوا دينهم وتنطلبوا منهم يخلصوا غير الأصل من الدين.

تطبيق سعر 20% خلال 10 سنوات بالنسبة للأجراء العاملين بالشركات المكتسبة لصفة القطب المالي عوض 5 سنوات، الإعفاء عند الاستيراد لفائدة الأدوية المضادة، السؤال تتقولوا لنا أودي هاذ قانون المالية آش جاب للمواطنين من كل الفئات؟ يمكن لنا نصنفو دبا هاذوك الناس اللي مراض أمراض مزمنة عندهم إعفاء من بعض الأدوية تتعرفوها، داء السرطان، السيدا، الربو، إلى آخره، دبا زدنا كل المرضى اللي عندهم التهاب السحايا حتى هما غادي يكون عندهم إعفاء فيما يتعلق بالأدوية المتعلقة بهم.

الإبقاء على رسم الاستيراد في حدود 25% المطبق على السلع والمنتجات المستوردة بدل ما جاء في المشروع اللي كان يهدف إلى رفع الفائدة إلى 30%، تخفيض مقدار رسم الاستيراد من 17.5% إلى 2.5% على الأدوات الحديدية للخطوط الكهربائية المستعملة كمدخلات في صناعة العازلات الكهربائية، وهذه أيضا سياسة اشتغلت عليها الحكومة السابقة وسوف نزيد في الاشتغال عليها أنه لتشجيع الصناعة ولتشجيع فرص الشغل، ولتشجيع الاستثمار، كل المدخلات كننقصوا من رسم الاستيراد، وكل المنتجات إذا أمكن ذلك لأنه كاينة اتفاقية التبادل الحر كما تعلمون، أننا كنرفعو من رسم الاستيراد باش نشجعو التصنيع في بلادنا ونشجعو كما قلت الاستثمار الخاص وفرص العمل، إذن هبطنا هاذ سعر رسم الضريبة أو رسم الاستيراد على هذه المواد.

تمكين التعاونيات من الاستفادة من برنامج تحفيز بالإضافة إلى المقاولات والجمعيات، وهذا أيضا مبادرة كبيرة في هذا المشروع أنه ابتداء، هو في الحقيقة ابتداء من فاتح يناير 2015 كل مقاولة أنشئت عندها الحق تدخل 10 ديال الأجراء وعندها إعفاء في حدود 10000 درهم كأجر شهري من الضريبة على الدخل، وأيضا أداء التحملات الاجتماعية، هذا كفيل بتشجيع التشغيل وكفيل بدفع الشباب، ودفع المستثمرين إلى خلق شركات جديدة ومقاولات جديدة، لأنه هذه غادي نرجعو لها من أولويات هذا المشروع.

تمكين الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين من القيام بإجراءات التسجيل بالطريقة الإلكترونية، هذه بعض التعديلات كما قلت مهمة اللي دخلت فهذا المشروع وكان فيها التفاعل تفاعلا إيجابيا كبيرا وإلى أقصى المستويات.

طبعا في النقاش جاء أكثر من مرة، موضوع النموذج التنموي، وأسئلة هل هذا القانون يجيب على النموذج التنموي الجديد، ما هو هذا النموذج التنموي الذي نهدف إليه؟ يعني هذا النموذج التنموي جاء في العديد من المرات، أولا خاصنا نعرفو علاش تنهدرو؟

النموذج التنموي الذي دعا جلالة الملك حفظه الله في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية إلى إعادة النظر فيه هو النموذج التنموي بمفهومه الشامل، (modèle de développement) مـاشي (modèle de croissance) نموذج النمو،(modèle de développement) هو بمفهومه الشامل إذن يحيل على الجانب الاقتصادي، على الجانب الاجتماعي، على الجانب الثقافي، على الجانب الهوياتي، يحيل على الإنسان، هذا يحيل على بناء الإنسان، وبناء

الإنسان أو خلق مجتمع متماسك ما كيكونش فيه فقط الجانب ديال خلق الثروة، وإن كان هذا جانب من هذا النموذج، كيف تحفيز لخلق الثورة؟ يحيل أيضا على توزيع هذه الثورة، هنا هذا هو الهدف، لأنه السؤال الذي نتساءل كاملين عليه هو كيف يمكن لكل المواطنين في بلادنا أن يستفيدوا من ثمار النمو أينما كانوا، واش في القرى أو لا في المدن؟ واش أغنياء ولا فقراء؟ واش كبار ولا صغار؟ واش معاقين ولا أصحاء؟ هذا هو كيف يمكن للجميع أن يستفيد من ثمار النمو هو مشكلة التوزيع، وقلناها داخل اللجنة وأؤكدها أن من إحدى المفاتيح لتوزيع العادل للثروة هو أن يكون هناك مرفق اجتماعي ذو جودة في جميع مناطق بلادنا، المرفق الاجتماعي أشنو هو؟ هو الصحة والتعليم والتشغيل، هاذو هما الأولويات لأن بعض المرات تنضيعو تنمشيو تنهدرو في النقاش ولا تيصبح كل شي أولوية في بلادنا، نعتقد الآن أن أولى الأولويات، وقد ذكرتم بعض المطالب الملحة في بعض الجهات هي أن يتوفر هناك منظومة للتعليم بالجودة الكافية، تعليم لائق، تعليم يمكن من الارتقاء الاجتماعي، تعليم يمكن شبابنا من أن يكون لهم نفس الفرص في الإدماج داخل سوق الشغل، هذا لأنه إذا لم يكن كذلك، فأنتم وأنا معكم نتأسف أن يعني في مواجهة هذه المنظومة، مع كامل الأسف، الفاشلة في التعليم لم يبقللأسر من حيلة إلا أن تضع أطفالها وأبناءها في التعليم الخاص، وهذا مكلف.

ثانيا، وقلتما أيضا وأنا متفق معكم، كيف نجود من قطاع الصحة؟ كيف يكون هناك ولوج إلى العلاجات الاستشفائية بالجودة الكافية وأن يكون هناك أطباء وممرضين وأن يكون هناك طبعا أدوية، هذا ملي تنحلوا هاذ المشكلتين ماذا يقع؟

أولا، تنقويو صحيح من التماسك الاجتماعي؛

ثانيا، تيكون هناك تعديل وإن كانت هاذي مسؤولية الدولة، هذان القطاعين صحيح، مسؤولية الدولة تنقويو أيضا كيف ما قلت التوزيع العادل للثروة.

ثالثا، تنخففو من التكاليف ديال الأسر، تنهضر على القدرة الشرائية، القدرة الشرائية إما تتزيد في الأجور أو كتخفف من الضريبة أو كتخفف بعض الأعباء، راه هاذ السيد اللي تيمشيو هو للطبيب الخاص والمصحة الخاصة وتيخلص الأثمنة وذاك الشي بالثمن، راه واخا تعطيه اللي تعطيه ربما ما يكفيهش، ولكن إلى كان هناك منطق ديال أنه يكون منظومة ديال الصحة بالجودة الكافية، هذا ما اشتغلنا عليه في هذا المشروع.

بداية الأجوبة، لأنه منظومة التعليم ومنظومة الصحة، فيها صحيح إمكانيات اللي خاصها توظف، ما يمكنش تدير تعليم بجودة إلى كان عندك 60 ديال التلاميذ في القسم، ما يمكنش، قولنا أودي كاين خصاص، وكنتم أيضا تشتكون منه في نقاشاتكم السابقة، جينا هاذ السنة بدينا في 2017 وغادي نكملو في 2018 بتوظيف 55000 مدرس، غادي نرجعو هاذ العقود إلى آخره، واش العقود ولا ماشي العقود، غادي نرجعوا لو، وأنا غير متفق معكم، هاذي ما فيها لا هشاشة ولا والو، بعدا نحلوهاذ المشكل.

وأيضا بالنسبة لقطاع الصحة، هناك خصاص في الأطر الطبية وشبه الطبية، لأن ما يمكنلكش، هاذو بعدا هاذو جوج ديال القطاعات اللي ما يمكن لكش، خاصك بنادم، خاصك الإنسان، ما يمكنش تدير (ordinateur) اللي غادي يداوي عباد الله ولا (ordinateur) خاصك الإنسان، إذن هناك إرادة وتحملنا داخل هذا المشروع بقرار جريء أننا فتحنا 55000 منصب في قطاع التعليم في سنتين، و4000 زائد 1500 السنة الماضية بالنسبة لقطاع الصحة وزدنا في الإمكانيات تبقى واش هذا كافي وضامن لأن تكون لنا الجودة؟ الجواب لا.

الجواب هو ما قاله أحد المستشارين المحترمين يجب أيضا أن يكون هناك حكامة جيدة داخلنا، راه ماشي الإمكانيات بلادنا في تقدم، راه ما ابقاتش الإمكانيات العائق، الحمد لله كنستطعو وإن كانت إمكانيتنا محدودة، ولكن تنلقاو يعني حلول من أجل إيجاد الإمكانيات المادية، الآن اللي خاصنا اشوية ديال المعقول واشوية ديال الجدية واشوية ديال الروح الوطنية واشوية ديال الصدق في العمل، باش هاذ الإمكانيات التي نوفر أن تكون هناك تدبير لها تدبير لائق، هذا هو إذن، راه وخا تعطي الإمكانيات، لأن إلى اخدينا التعليم ماشي أول مرة، راه كانت محاولات في الماضي وكانت مكلفة وتيخلصها الشعب المغربي من الضرائب، ولكن ما وصلناش للهدف.

أنا أتمنى، إن شاء الله، معكم كاملين وداخل المجتمع المغربي أن نلتف، لأن إلى كان شي أولوية بعد القضية الوطنية هي التعليم، هاذ التعليم هو المفتاح ديال النموذج التنموي مستقبلا، لأنك إلى ابنيتي مواطن صالح وعندو الأدوات وعندو الإمكانيات وعندو الروح والقيم وعندو المواطنة راه هو غادي يحل لك من بعض المشاكل، هذا هو الأساس، إذن هذا هو اللي ابدينا فيه.

ملي تنقولو هاذ المشروع آش جاب؟ جاب بعدا على الأقل أن يكون هناك واحد الحماس من أجل إصلاح هذا القطاع اللي هو حيوي، وأنا نقول لكم مرة أخرى راه بالنسبة لبلادنا محدودية النمو (la seule limite de développement) هو التعليم، إلى ما طورناهش راه احنا غادي نوصلو دغية للمستوى اللي يمكن لنا نوصلو لو، إلى طورنا التعليم وخلقنا الموارد البشرية الكفأة اللي غادي تكون أيضا في خدمة إنتاج الثروة، راه يمكن إن شاء الله نموذج النمو ديالنا غادي يزيد، إن شاء الله، للقدام.

أعتقد أن هذا هما الأولويات اللي جاو في هاذ، الله يخليكم النقاشات واش العقود ليست هشاشة، العقود درناها، لأنه 280000 مدرس ما يمكنلوش يدبر من الرباط، واش أعباد الله كاين شي شركة، إلى اخذينا شركة كتدبر 280000 موظف من واحد المركز لا يمكن،

ياك ابغينا نمشيو للجهوية، إذن خلقنا الأكاديميات، وكان في الإصلاح، في فكرة الإصلاح ديال ذاك الميثاق الوطني أن هاذيك الأكاديميات الجهوية هي اللي غادي تدبر الحاجيات، ياك قلنا الجهوية إيوا ننخرطو في الجهوية، الجهوية ننخرطو فيها عبر تمكين هذه الأكاديميات من إحصاء الحاجيات فيما يتعلق بالموارد البشرية في قطاع التعليم وهي التي سوف تدبرها، تدبر التوظيف، وتدبير (le congé) وتدبر هاذيك (l'affectation)، ياك كل سنة تنوحلو غير في مشكل، وأنتما تتعرفوه، غير هاذيك (les mutations) تيجي شي واحد كتدخلو من.. تتقول لو وا سير خدم في الراشيدية، تيقول لك لا أنا عندي التحاق بالزوجة، وعندو حق، ابغيت نمشي للرباط، إيو كلشي غيخدم في هاذ الرباط والدار البيضاء، وهاذ المواطنين اللي في الراشيدية، وهاذ المواطنين اللي في تنغير، وهاذ المواطنين اللي في فكيك إلى أخره ما عندهومش الحق حتى هما في الصحة والتعليم.

إلى اخذينا هاذ الجهوية وهاذ التوظيف داخل هذه الجهة، بعدا على الأقل تنقصو من هذاك الضغط فيما يتعلق بهاذ (les mutations) وهاذ التحويلات، أنا أعتقد هاذي مبادرة أولا احتفظنا على الحقوق الكاملة لكل المتعاقدين، ابحالهم بحال إخوانهم في الوظيفة العمومية، ولكن خاص هاذ المتعاقدين يعرفوا أنهم راه ما ابقاش الوظيفة العمومية غادي تدخل باش تنعس لي، الوظيفة العمومية تدخل باش تخدم، حقك، ولكن باش أيضا يعني تدير الواجبات ديالك وتاخذ حقك، هاذ المنطق ما فيهش هشاشة، هاذ المنطق فيه الروح ديال المسؤولية، لأنه كما قلت، هاذو راهم فلوس ديال المواطنين وخاص الناس اللي تيتخلصوا بالفلوس المواطنين أنهم يقوموا بمسؤوليتهم كاملة.

على كل حال هذا موضوع نتمنى أن نزيد في دعمه، لأنه ربما يكون أيضا من بين المفاتيح ومن بين الآليات لحل هذه الإشكاليات الكبيرة.

إذن إذا كانت الاختيارات الاقتصادية التي مكنت بلادنا من تجنيب أخطار الأزمة العالمية، فإن ما حققته من مكاسب هامة في مسار البناء الديمقراطي تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك حفظه الله، وما واكب ذلك من مسار للمصالحة التاريخية مرورا بإخراج مدونة الأسرة إلى دستور 2011 وما تلاه من استحقاقات انتخابية شفافة، هو الذي جنب بلادنا اليوم والحمد لله المنزلقات الخطيرة التي وقعت فيها العديد من الدول، ولا يمكن أن نقدر قيمة ما تحقق إلا من خلال المقارنة مع الماضي ومع باقي الدول.

أتفهم أن يكون لكل وجهة نظرها، بحال هاذ الكأس د الماء، دابا ملي تنجيو في النقاش معكم كاين اللي كيشوف ذاك النصف اللي خاوي، وكاين اللي كيشوف هذاك النصف اللي عامر، خاصنا نشوفوهم بجوج، ما يمكنش نقولو حتى حاجة ما خدامة ونبخس كل شيء، أنا جاتني واحد الفكرة ولكن ما غاديش نقولها لكم، راه واحد مسؤول في بلد (غني) وقف قال لهم راه في نوفمبر ما غاديش تخلصوا السادة البرلمانيين ما عندناش الفلوس، آه.

الحمد لله بلدنا يتطور ويتقوى، هذه السنة واش حلينا الإشكاليات كلها؟ لا، واش غادي نحققو الطموح لجميع المواطنين؟ لا، ولكن هناك تقدم، وهناك رأس مال كبير يجب أن نحافظ عليه، وهو ما قاله السيد المستشار قبايلة، هو نعمة الاستقرار ونعمة أمن بلادنا، وهذه النعمة ديال التماسك، الأمور الحمد لله كتمشي، يمكن لنا نحسنو؟ صحيح يمكن لنا نحسنو، يمكن لنا نطورو؟ صحيح يمكن لنا نطورو، يمكن لنا نعدلو؟ صحيح يمكن لنا نعدلو، ولكن ما نقولوش أنه حتى حاجة ما كاينة وأنه كلشي خايب، وأنه، على كل حال هذا في النقاش دائما حيث واحد استفزني في النقاش، قال لك أسيدي أنت جيتي تتقول لنا كلشي مزيان، وتزهو بقانون المالية، وكاين اللي قال، من منكم يجرأ أن يقول أن الاقتصاد بخير، الاقتصاد الحمد لله راه مزيان، قلنا لنا واش يمكن لنا نحسنوه؟ ممكن طبعا نحسنوه ولكن هذه مبادرة أيضا كما قلت ديال الجميع، في قدر الإمكان، ننسى.

وأنا ابغيت نقول لكم ما قاله جلالة الملك حفظه الله في خطابه الأخير، لأن هذه مهمة بزاف، جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش هذه السنة قال، صحيح أن الإمكانات التي تتوفر عليها بلادنا محدودة، وصحيح أيضا أن العديد من المناطق تحتاج إلى المزيد من الخدمات الأساسية الاجتماعية، إلا أن المغرب والحمد لله يتطور باستمرار وهذا التقدم واضح وملموس، إمكانياتنا محدودة، خاصنا كيفاش نستعملوها في أحسن، بطريقة معقلنة، وأن يكون هناك استهداف للأولويات حتى لا تضيع جهودنا سدى.

هذا لا يعني أننا نقول بأن كل شيء على ما يرام، وأننا بلغنا المراد، بل الهدف هو أن نبين بأن استشراف المستقبل وبلورة نموذج تنموي يجيب على التحديات المطروحة على بلادنا، على مستوى تقليص الفوارق وتحسين الخدمات الاجتماعية وتوفير الشغل الكريم لشبابنا يقتضي أن نشخص وضعية نموذجنا الحالي بكل موضوعية وأن نعرف أين مكامن القوة وأين هي مكامن الضعف.

فبلادنا حققت مكاسب ومنجزات يجب الحفاظ عليها وتثمينها، ويجب علينا أيضا أخذها كمنطلق لتطوير نموذجنا التنموي وتقوية قدرته على إدماج كل فئات ومناطق المجتمع من خلال خلق وتوزيع الثورة، ولعل من أهم مكتسبات بلادنا هو هذا الإجماع والتعبئة الوطنية الجماعية حول الوحدة الترابية لبلادنا ومغربية صحرائنا، والتي ينبغي مواصلتها بالتصدي بكل حزم لكل المتربصين والحاقدين الذين يعادون المغرب في وحدته الترابية، ولكن كذلك الذين يحاولون المس بمصالحه الاقتصادية وتبخيس النجاحات التي حققها بفضل القيادة النيرة والحكيمة لجلالة الملك حفظه الله.

ولابد هنا من التنويه بالجهود والتضحيات التي تبذلها كل القوة الأمنية بمختلف تشكيلاتها وبتجندها الدائم تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن وصيانة أمنه واستقراره، ولعل خير جواب على كل هاته المناورات الخائبة

لخصوم وحدتنا الترابية، هي الدبلوماسية الإستباقية والجريئة لجلالة الملك حفظه الله من خلال انفتاحه على كل البلدان الإفريقية بما فيها تلك التي تدعم الأطروحة المضللة والمضللة لأعداء وحدتنا الترابية عبر فتح جسور الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي الذي يخدم القضايا المشتركة لقارة يعتبر أساس قوتها واندماجها ووحدة مواقفها وإرادة بلدنا للاندماج في هذه القارة وفي الاندماج في المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا.

الحصول كيظهر أن هؤلاء الذين هم من وراء الجدار ما بقات ليهم غير شي حاجة وحدة اللي خاصهم يديروا، خاصهم يرجعوا لأرض الوطن، لأن يستفيدوا من نموه وتنميته ومن يعني الاستقرار به.

وما الاهتمام الكبير الذي حظيت به مشاركة جلالة الملك حفظه الله في القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والرسالة التي وجهها جلالته لهذه القمة، إلا دليل من جهة على المكانة التي أضحى يحظى بها المغرب بفضل السياسة الحكيمة والمتبصرة لجلالة الملك حفظه الله، ومن جهة أخرى على اندحار خصوم وحدتنا الترابية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا اليوم أمام تحدي تحصين مكتسبات نموذجنا التنموي وتشخيص التحديات الكبرى والملحة التي تساءل هذا النموذج، وقدرته على خلق الثروة وإدماج مختلف الفئات والأجيال والجهات في الدورة التنموية، هذا السؤال اللي طبعا خطاب جلالة الملك جاء في 13 أكتوبر، تقدم مشروع قانون المالية في 20 أكتوبر، وفي خطاب جلالة الملك دعا الحكومة والبرلمان والخبراء وكل القوى الحية من مجتمع مدني ونقابات، لأن ننكب جميعا على التفكير في هذا النموذج، راه النموذج راه ماشي شي حاجة تنتج بين عشية وضحاها، يجب أن يكون هناك تشارك بين.

طبعا قلنا في مشروع قانون المالية هذا الذي سوف تصادقون عليه إن شاء الله، أن هناك بعض الأجوبة أو بداية الأجوبة لما يمكن أن يكون أن هناك يعني للتساؤلات أو للتطلعات أو للحاجيات ديال المواطنين، هي دعم القطاعات الاجتماعية ودعم المنظومة الاجتماعية كاملة، لأن ما فيهش غير القطاعات الاجتماعية في المنظومة الاجتماعية من حماية اجتماعية طبعا من تعزيز القدرة الشرائية، هذا هو المفتاح للتماسك الاجتماعي ولتطوير النموذج التنموي الذي تطمح إليه بلادنا.

لكن في المقابل ما لا يمكن أن نتفق عليه هو تبخيس المجهود الاستثنائي وغير مسبوق الذي قامت به الحكومة على مستوى المناصب المالية والاعتمادات المخصصة لهذه القطاعات الاجتماعية، خاصة قطاع التعليم، وكما ذكرت نجاحنا مستقبلا هو نجاحنا في إصلاح المدرسة العمومية الوطنية المغربية.

ثانيا، كما قلت نجاحنا في قطاع الصحة هو توفير الولوج المتساوي للعلاجات الاستشفائية بشكل جيد.

الإخوان هضروا على الراميد، راه ذاك، صحيح الراميد وصلنا ل11 مليون مستفيد، وصحيح أن ميزانية ديال الراميد انتقلت من مليار إلى مليار و200 مليون درهم، ولكن الميزانية ديال الراميد راه هي الميزانية ديال قطاع الصحة كلو، الميزانية ديال الراميد ماشي هي ذاك مليار و200 مليون درهم فقط ديال الأدوية، ولكن الميزانية ديال الراميد هو ما تم دعمه في قطاع الصحة كلو، لأن أشنو هو الراميد؟ هو الولوج إلى الاستشفاء وإلى العلاج، إذن ما تقارنوش ارتفاع العدد ديال المستفيدين من الراميد مع فقط الميزانية المخصصة لجزء بسيط، وخا هو مهم بالنسبة لقطاع الصحة اللي هو الأدوية، إذن خاصنا نقارنو هاذ الارتفاع ديال المستفيدين مع ارتفاع الاعتمادات الموجهة لهذا القطاع، لقطاع الصحة.

وثالث الأولويات وليس أقلها أهمية هو قطاع التشغيل، ذكرتم الشباب، ذكرتم العيش الكريم، ذكرتم تكافؤ الفرص، راه هاذ الأولوية ديال تشغيل الشباب هي التي سوف تمكننا من تحقيق كل هذه الأهداف.

ولكن دبا الآن غير باش نتفقو، من يخلق فرص الشغل؟ أنا بغيت هنا وأمام الكاميرات نذكر واحد الأخ مستشار قال واحد الشهادة لحياته هو الشخصية، قال أنه كان في الصحراء وجاب 100 درهم، ياك تتعقلوا على هاذ الأخ الكريم وخلق شركة ودبا الآن كيخدم تقريبا 2000 ديال الناس، هاذ السيد هذا هو اللي عندو الأجر الكبير، لأنه خدم وأنه خذا، يعني (il a risqué) ومخدم 2000 ديال الناس، لأن اللي مخدم 2000 ديال الناس ربما عندو 8000 ديال الناس اللي كيعيشو، هذا النوع من المواطنين هو الذي تحتاجهم البلد، الذي يشتغل ويشغل عوض الذي يتكلم ولا تكون لكلامه نتيجة، أنا أشكر هذا المواطن، هاذ الأخ المستشار.

اعلاش قلت لكم هاذ الكلام لأنه اللي كيخدم عباد الله هو اللي غادي يساعدنا في التشغيل، واللي كيخدم ماشي القطاع العام، صحيح حلينا 100000 منصب مالي في سنيتين، وصحيح أن 100000 منصب مالي هو ما فتحته الحكومتين يعني ماشي هاذي اللي قبل، هاذوك 2 الجوج اللي قبل منها، صحيح، ولكن راه ما عمرو ما غادي يحل مشكل الشغل ومشكل البطالة، اللي غادي يحل مشكل البطالة هو القطاع الخاص، وهذا راه في العالم كلو، ما يمكنش نعاود نرجعو اللور، العالم القطاع الخاص، القطاع الخاص باش يستثمر خاصو بزاف ديال الحوايج، أولا خاصو الثقة، هذه وحدة حيدناها، ثانيا خاصو تحل لو المشاكل ديالو مع الإدارة، تحل لو المشاكل ديالو مع الرشوة، تحل لو المشاكل ديالو مع الضرائب، تحل لو المشاكل ديالو مع البنيات التحتية باش يكون الكلفة أقل، باش يكون هناك تنافسية.

هنا احنا جبنا واحد الجانب في هذا المشروع اللي لا يمكن أن ينكره أحد، وأنا ضد أننا نقولوا أننا وزعنا هدايا ضريبية، ما كاينش هدايا ضريبية، هناك إجراءات جبائية موجهة للمستثمرين، لأنه باش

نساعدوهم أن يكون هناك، أن تستعيد المقاولة قدرتها في التشغيل لو كان قدينا نزيدو، ياك شفتو أمريكا أشنو دارت، صافي، ياك أمريكا راه هبطات النسبة ديال الضريبة على الشركات من 30% ل 20%، احنا ما عايشين بوحدنا في هذا الكون، خاصنا نشوفوا أشنو كيديرو الناس الآخرين لأن في تنافس معهم، إذا قدينا، لأن ماشي ديما تنقدوا، لأن خاصنا عاود ثاني أيضا ندبرو إمكانياتنا بالطريقة التي يمكن أن تداربها.

القطاع الخاص هو المشغل، وخاصنا القطاع الخاص الناجح المواطن، نشجعوه وندعموه، ونكونوا كلنا صوته في الدفاع عنه، لأنه راه ما كندافعوش ذيك الساعات على شخص كندافعو على مجموعة ديال الناس تشتغل وكتعيش وكتاكل وكتشرب بفضل هذاك المستثمر وبفضل قدرته على خلق المقاولة وعلى تدبيرها.

فمرة أخرى باش ما نضيعوش، هاذ المشروع ديال قانون المالية له إرادة قوية في حلحلة وإيجاد بعض الإجابات على المشاكل الاجتماعية في القطاعات الاجتماعية، وأيضا له توجه بأن نشجع الاستثمار الخاص وأن نشجع المقاولة، وخا ذاك العام 7000 مقاولة صحيح أفلست، ولكن هاذ المرة دائما تتقولوا لي هذا الرقم تنجيبوا لكم رقم آخر أنه كان 24000 مقاولة التي أنشئت في السنة الماضية، ما نخافوش إلى شي مقاولة فلست غير نعرفوا كما قلت علاش فلست، واش فلست لأسباب تخصها هي أو لا أفلست لأسباب خارجة عن إرادتها وتهم جوانب أخرى، ولكن راه فلست 7000 مقاولة صحيح في السنة الماضية، ولكن تخلقت 24000 مقاولة.

وأنا نبغي نقول لكم لأن كان اهضرتو على التقارير ديال ممارسة العمل، أن هناك تقرير خرج في هاذي بضعة أسابيع، اللي هو تقرير تديروا ذاك (Global Entrepreneurship Index) اللي المغرب تم تحقيق تقدم في تصنيفه بخمس مراتب وترتبنا في المرتبة 65 عوض المرتبة 70 في السنة الماضية، هذا اللي تيعطي من غير ممارسة العمل، تيعطي ما هي قدرة المبادرة المقاولاتية داخل بلادنا، هناك، الحمد لله، طاقات، وهناك شباب، درنا هاذ المبادرة كما قلت ديال التشغيل، ولكن هناك مبادرات من أجل مواكبة هاذ المقاولات الناشئة (Les Startups) هناك مبادرات اللي غادي نجيبوها، إن شاء الله في القريب العاجل من أجل تأدية المتأخرات اللي على الدولة فيما يتعلق بالقيمة المضافة، همنا إلى بغينا، شوف، كل ما هو في صالح المقاولة الوطنية المواطنة هو في صالح الاقتصاد الوطني وهو في صالح البلاد، باش هاذ الموضوع ننساوه.

إذن قلت المستشغل مرتبط بالمقاولة والاستثمار الخاص، وجات هنا إجراءات متعددة في دفع هذه المقاولة وجات أيضا إجراءات مواكبة في دعم الاستثمار العمومي، تنهضرو على هاذ المشروع، ودبا قولوا ليا بالله عليكم، هاذ المشروع اللي جاب 11 مليار درهم في الزيادة في النفقات منها 5 د المليار زيادة في الاستثمار العمومي، وفيها 6 د المليار ديال النفقات الاجتماعية، وزاد من دعم الجهات، حولنا 7 د الملايير للجهات، وزاد في التكلفة ديال أو الأخذ بعين الاعتبار التكلفة الإصلاحات، خصوصا الإصلاح ديال التقاعد اللي غادي يكلف 4 المليار بالنسبة للدولة، وغادي يكون نقص في المنح وذاك الشي ديال المنح ديال دول الخليج، وخدينا وبقينا ملائمين مع التوجه ديالنا في أن يكون هناك توازنات مالية.

أنا تيظهر اللي هاذ المعادلة ديال الزيادة في النفقات وهناك مخاطر حول المداخل، ولكن في نفس الوقت كتحافظ على العجز، أنا تنعتقد أن هذه المعادلة الصعبة ألقى هاذ المشروع للقانون المالية ألقى لها الجواب، لأنه جاء باش يجيب على كل هذه الإكراهات وكل هذه التساؤلات.

أهم التحديات أيضا التي تواجه نموذجنا التنموي هو قدرته على إدماج كل الفئات وكل المناطق في خلق الثروة والاستفادة المتوازنة من آثرها، طبعا هذا يحيلنا على أكبر عائق في بلادنا اللي هو من بعد الصحة والتعليم والشغل، اللي هو التقليص من الفوارق الاجتماعية، وهاذ التقليص من الفوارق الاجتماعية هو التقليص من الفوارق بين العالم القروي والعالم الحضري بصفة عامة أو بين هوامش المدن والعالم الحضري، وهاذ التقليص تيجي باستهداف عبر برامج لاستهداف هاته المناطق الهشة وهاته المناطق الفقيرة والاستهداف عبر الدعم المباشر.

الدعم المباشر كانت هناك مبادرات، وهنا سؤال باش نجاوب على هذاك الصندوق ديال التماسك الاجتماعي، كانت هناك مبادرات عبر دعم الأرامل، دبا 77000 أرملة وما يزيد على مليار درهم أنفقت في هذه الدعم، البارح كان هناك مشروع لمرسوم لتوسيع الاستفادة من هذا الصندوق التكافل العائلي من أجل أن تستفيد منه النساء (المهملات) وأنا كنت لا أحب هذا الكلام، أو النساء اللواتي هن في طور الطلاق والمعوزات واللاتي أهملن من طرف أزواجهن، والحاضنات والكافلات لأبناء هذا النوع من المنظومة ديال، زائد لأن ما يمكناش نحلو المشاكل الاجتماعية فقط عبر الدعم المباشر، خاصنا نحلوا المشاكل الاجتماعية عبر سياسة اجتماعية عندها الديمومة، وهاذ السياسة الاجتماعية خاصها تكون عبر برامج، والبرامج هناك السنة المقبلة طبعا خصص 3.5 مليار اعتمادات الأداء بالنسبة لهذاك البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية ديال برنامج 50 مليار زائد حوالي 5 مليار ديال اعتمادات الالتزام.

أعتقد وتعتقد الحكومة أن هذا البرنامج هو اللي غادي يجيب الإجابة الصحيحة للتسريع من تقليص الفوارق المجالية لأن فعوض ما نبقاو نمشيو للعالم القروي وكل قطاع يدير شغالو ولكن ما كاينش تنسيق بين القطاعات، الآن هناك واحد الآلية اللي هي هذا الصندوق ديال التنمية القروية اللي كل شي كيتكب فيه وملي كيمشيو لواحد الرقعة أرضية أو واحد الدوار الكل يشتغل في نفس الوقت من أجل إخراج البرامج المتعلقة بالطرق، بالماء الصالح للشرب، بالكهربة، بالصحة، بالتعليم في نفس الوقت ويكون له أثر إيجابي طبعا على التنمية بهاته المناطق.

الجهوية هناك طبعا دعم من العديد من الجوانب، أولا دعم فيما

يتعلق بإخراج كل النصوص التطبيقية وهذا قد تم، دعم فيما يتعلق باحترام ما اتفقنا عليه في التحويلات المالية كل سنة باش نوصلو إن شاء الله في أفق 2021 إلى 10 ملايير درهم، هذا يتم تدريجيا وغادي نوصلو لهذا الهدف، ولكن لازم يكون هناك نقاش، أولا خاص هذه الجهات أيضا تنمي الموارد ديالها الخاصة، ما تبقاش معتمدة على الميزانية، دبا ملي غادي نوصلو ل 10 مليار إذا بقات الجهات عندهم مليار درهم كعائدات ذاتية اللي طبعا مهام ذاتي، لأنه الاختصاصات ذاتية هذا غير كافي، وما غاديش نمشيو بعيد، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، أننا نفكر وهذا جاء في خاطب جلالة الملك حفظه الله في المرحلة المقبلة نقل الاختصاصات الجديدة مع نقل الموارد، باش هاذ الجهات اللي الآن هي في البداية ديالها واللي الآن تتوفر على كل الآليات من أجل الاشتغال بكل فعالية يكون عندها الأدوات والإمكانيات لإنجاحها، وكلنا طبعا معبؤون لكي تنجح هذه التجربة، لأنها سوف تمكن بلادنا في إطار هذه الجهوية وعبر الصناديق، لا الصندوق ديال التضامن بين الجهات والذي تم تفعيله أو سيتم تفعيله ابتداء من فاتح يناير ولا الصندوق ديال التأهيل الاجتماعي أن يكون هناك فعل تضامن حقيقي بين الجهات الغنية والجهات الفقيرة، وسوف يمكن من سد هذه التفاوتات والتي جاءت في تدخلاتكم، التفاوتات في الاستثمارات العمومية بين الجهات، لأن صحيح أربع جهات هي التي تستأثر بالقسط الأكبر في هذه الاستثمارات.

النفقات ديال الحسابات الخصوصية الله يخليكم آلإخوان، هذاك الرصيد 127 مليار خاصكم ملي ذكروه خاصكم تقولوا أشنو هو الالتزامات اللي عندو؟ إذا كان هناك رصيد ب 127 مليار هناك التزامات توافق هذا الرصيد، لأن أشنو هو الحساب الخصوصي ماشي بحال الميزانية في آخر السنة ما كطيحش الاعتمادات، تتبقى السنة المقبلة، ولكن خاصنا ما نشوفوش غير الرصيد نشوفوا دبا إذا خذينا يعني بلا ما ندخلوا بعض الأمثلة، راه كل هذه الحسابات اللي فيها الأرصدة ديالها خاصنا نشوفوا ما هي التزامات، إما التي التزمت بها هذه الصناديق أو التي هي في طور الالتزام، ولكن هنا لابد أن أذكر بعض الملاحظات التي أثيرت بخصوص صندوق التماسك الاجتماعي، لأؤكد أولا أن إحداث صندوق التماسك الاجتماعي ليس من أجل تنفيذ إستراتجية معينة، لأنه ربما في بعض الملاحظات كيقولوا خاص إستراتيجية لصندوق التماسك الاجتماعي، صندوق التماسك الاجتماعي ما عندو إستراتجية هو آلية للتمويل، الإستراتجية كديرها الحكومة، إستراتجية معينة أو وضع إستراتجية اجتماعية مسبقة، وإنما تم إحداثه كآلية لتوفير تمويلات إضافية لمجموعة من الإجراءات تشكل اللبنة الأساسية للإستراتجية الاجتماعية التي يقودها صاحب الجلالة حفظه الله، وتعمل الحكومة على ترجمتها ضمن برامجها السنوية.

ثانيا، فيما يخص رصيد هذا الحساب الذي بلغ 8 مليار درهم شهر أكتوبر 2017، فلابد أن أؤكد بأن ارتفاع هذا الرصيد راجع من جهة إلى أنه باستثناء الاعتمادات المخصصة لبرنامج المساعدة الطبية "راميد" و برنامج "تيسير" والتي كانت تمول سابقا في إطار الميزانية، فإن باقي البرامج الأخرى كبرنامج "دعم الأرامل والأشخاص في وضعية إعاقة" لم تنطلق سوى سنة 2015، ومن جهة أخرى إلى أن التدابير الاستثنائية والهامة التي قامت بها الحكومة من أجل توفير المداخيل لهاذ الصندوق الذي استفاد من المساهمة التضامنية برسم الضريبة على الدخل وبرسم الضريبة على الشركات والمساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج والرسم الجوي للتضامن.

المشكل اليوم ماشي هو في الرصيد، المشكل أن هاذ الصندوق أصبح اليوم يسجل رصيدا سنويا سالبا فإلى غاية أكتوبر 2017، لم تبلغ مداخيل الصندوق سوى مليار و240 مليون درهم، في حين بلغت نفقاته 2.8 مليار درهم وهذا يسائلنا جميعا حول كيفية ضرورة استدامة موارد هذا الصندوق.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

واقيلة إلى طولت اشوي عليكم، ولكن غادي نقول غير بعض النقيطات.

النقطة الأولى فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي، الحكومة صحيح جاءت بتعديلات متعددة، ولكن الحكومة جادة في فتح الحوار الاجتماعي، وهاذ الجدية إن شاء الله غادي نشوفوها إن شاء الله في المراحل المقبلة، لكي يكون حوارا اجتماعيا شاملا وليس مجزئا وأن يكون هناك تفاعل بين الحكومة وبين طبعا شركائنا الاجتماعيين لما يعود بالنفع على طبعا المواطنين الأجراء، سواء كانوا في القطاع الخاص أو القطاع العام، ولكن في نفس الوقت الله يخليكم خاصكم تستحضروا واحد القضية معايا، راه الأولوية صحيح خاصنا ذاك الأجير والموظف، ولكن الأولوية خاصها تكون لهذاك اللي ما عندوش الخدمة، هذاك نقلبو لو كيفاش يخدم، غير باش نكونو اللي عندو الخدمة خاصنا نحفظو لو الكرامة ديالو باش يكون هناك قدرة، باش القدرة الشرائية ديالو، وهاذ القضية ديال القدرة الشرائية دائما كتجي، أنا كنعطيكم دائما هاذ نفس الجواب، بلدنا فهاذ السنة غادي دير نسبة ديال التضخم اللي هي المؤشر الذي اللي مقياس للأسعار، باختصار 0.6% هو نسبة التضخم في بلادنا، هذا من بين الأشياء الأساسية التي تساهم في الحفاظ على القدرة الشرائية، لهذا كما قلت الحوار الاجتماعي اللي الحكومة جادة طبعا في إخراجه في مخرجاته.

نرجع لواحد النقطة اللي تقالت، لأن واحد الأخ قال خاص من دابا نبداو نديرو نوجدو الميزانية ديال 2019، هاذ السنة راه عاد سالينا بعدا واحد قانون المالية سالييناه في ماي، ودابا عاود ثاني (le mois décembre) كنديرو قانون المالية الجديد، إن شاء الله السنة المقبلة غادي نبداو في أقرب وقت، ودوزنا في مجلس الحكومة البارح واحد المرسوم المتعلق بهاذيك البرمجة الثلاثية في إطار التنزيل السليم ديال

القانون التنظيمي لقوانين المالية، وغادي نبداو بكري، إلى كان خاصنا لأن كانت دعوة من طرف بعض الإخوان أن يكون هناك إعادة النظر في إعداد قانون المالية.

حتى أنا ابغيت نقول لكم أودي خاصنا إعادة النظر في مناقشته، حتى هو في مناقشته حتى هو نعيدو فيه النظر اشوي باش يكون هناك نوع من الإيجابية.

لا داعي لإعادة فتح النقاش في الفرضيات، الفرضيات تبقى فرضيات، والفرضيات لا تنزل في مشروع قانون المالية اعتباطا، ويعني غير على حسب كانتنا، لا، ملي تناخدو الفرضيات المتعلقة بسعر البرميل أو الفرضيات المتعلقة بسعر البوتان أو الفرضيات المتعلقة بسعر الصرف، هاذي كلها تتكون منبثقة ومبنية على تقارير علمية من ذوي الاختصاص.

فيما يتعلق بنسبة النمو ونسبة العجز، نسبة النمو تتبقى أيضا فرضية متعلقة بفرضيات أخرى، اللي مهم وأساسي أن إن شاء الله 3.2% ديال السنة المقبلة مبنية على محصول المتوسط ديال 70 مليون قنطار، وهاذي فرصة لكي ندعو الله سبحانه وتعالى باش يغيثنا بالأمطار، ومبنية على تطور إيجابي فيما يتعلق بالناتج الداخلي أو تطور الناتج الداخلي غير الفلاحي، لأن هاذي هي اللي مهمة، إن شاء الله، السنة المقبلة 2018 من المنتظر أن يتطور نسبة النمو ديال الناتج الداخلي الغير الفلاحي ب 3.7% واللي هي غادي تعطي النتيجة ديال نسبة النمو ديال 3.2 في السنة المقبلة.

السيدات والسادة،

لقد حرصنا جميعا حكومة وأغلبية ومعارضة على أن تمر ظروف مناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية 2018 في أجواء إيجابية من خلال النقاش الجاد والصريح والمسؤول حول كل جوانبه ومضامينه، وكلنا أمل أن تنعكس هذه الأجواء على كل القضايا الكبرى المطروحة علينا في هذه الظرفية الدقيقة من تاريخ بلادنا.

فما ينتظرنا جميعا من رهانات كبرى حددها جلالة الملك حفظه الله في بلورة نموذج تنموي جديد وسياسة مندمجة للشباب وجهوية فعالة، يتطلب منا تغليب منطق العمل المشترك والقيم الوطنية الصادقة والوفاء لمقدسات الأمة والتضحية في سبيل الوطن، وكسب هذه الرهانات ينطلق من تثمين وتحصين التراكمات التي حققتها بلادنا تحت القيادة المتبصرة والحكيمة لجلالة الملك حفظه الله والعمل على تطويرها بما يمكنها من الاستجابة للانتظارات الملحة للمواطنين وتوفير سبل اندماج شبابنا في المسيرة التنموية لوطنهم.

وأختم بقوله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وقبل رفع الجلسة، ابغيت نذكر المجلس المحترم على أنه يوم الاثنين نحن على موعد مع جلستين، جلسة صباحية ستبتدئ في الساعة العاشرة صباحا لدراسة ومناقشة المشروع القانون المالي والتصويت عليه على الجزء الأول، وفي المساء على الساعة الثالثة غادي يكون الدراسة ديال الجزء الثاني والتصويت عليه والتصويت على القانون المالي برمته.

رفعت الجلسة، وشكرا للجميع.

محضر الجلسة التاسعة والعشرين بعد المائة

التاريخ: الإثنين 22 ربيع الأول 1439هـ (11 ديسمبر 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وسبع دقائق، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: التصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

بناء على طلب الحكومة الرامي إلى تأجيل الجلسة الصباحية إلى هذه الجلسة المسائية، وذلك لارتباط السيد وزير الاقتصاد والمالية بنشاط ملكي في هذا الصباح، إلا أن السيد وزير الاقتصاد والمالية مازال إلى حد الساعة مرتبط بنشاط ملكي.

وبما أن الأجل الدستوري ينتهي هذا اليوم للتصويت على مشروع القانون المالي، لذا فنحن مضطرين لعقد هذه الجلسة في غياب السيد وزير الاقتصاد والمالية، والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حاضر معنا لينوب عن السيد وزير الاقتصاد والمالية في إطار التضامن الحكومي.

وبناء على هذا الطارئ، اجتمع مكتب مجلس المستشارين ثم ندوة الرؤساء صبيحة هذا اليوم، وتداولا في كيفية ترتيب الوقت الزمني لهذه الجلسة، وقد توصل المكتب وندوة الرؤساء إلى مقترحين، المجلس اللي غادي يختار أحد من هاذين المقترحين:

المقترح الأول، إمكانية الدراسة والتصويت وتفسير التصويت في جلسة واحدة من الآن حتى الساعة السادسة والنصف، وذلك إعطاء للجزء الأول ساعة ونصف ثم نرفعو الجلسة باش نعطيو الفرصة للجان الدائمة باش يصوتوا على الميزانيات الفرعية في حدود نصف ساعة، ثم نلتحقو هنا في الساعة الخامسة بالضبط للدراسة والتصويت على الجزء الثاني.

وأعتقد–وهذا رأي ديال المكتب وكذلك ندوة الرؤساء–أن ساعة ونصف كافية للدراسة والتصويت، فكذلك اتفقت ندوة الرؤساء على أن تفسير التصويت، الأغلبية غادي ينوب عليهم واحد المنسق ديال الأغلبية هو الوحيد الذي سيتكلم ربحا للوقت؛

أما إلى ما درناش هاذ السيناريو وما درناش الاقتصاد في الوقت، فسنكون مضطرين لعقد جلستين، جلسة دبا ونرفعوها في السادسة والنصف، كاين جلسة مشتركة بيننا وبين مجلس النواب، حتى تنتهي الجلسة ديال مجلس النواب نرجعو مرة أخرى لعقد جلسة ليلية، وللمجلس الموقر له كامل الصلاحية للاختيار بين هذا الاقتراح والاقتراح الثاني.

وإلى امشينا اقتصدنا في الوقت ربحا للوقت فإننا سنكتفي بجلسة واحدة، اللي غادي نكملها في الساعة السادسة والربع، إن شاء الله.

إذن، نستأنف عملنا في هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018:

الجزء الأول: المعطيات العامة للتوازن المالي.

الباب الأول: الأحكام المتعلقة قبل الموارد العمومية.

المادة 1، ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقبل الشروع في مناقشة التعديل، أذكر بقرار المكتب واتفاق ندوة الرؤساء على تخصيص دقيقتين كحد أقصى لتقديم كل تعديل في هذا مشروع القانون المالي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل، تفضل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل يروم إلى أن تشرك الحكومة البرلمان في كل ما يتعلق بالمالية، أي أنه يتم إخبار البرلمان، لجنتي المالية في كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين، بإقدامها على الاستدانة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للحكومة.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول، غادي نعرض هاذ التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 19؛

المعارضون للتعديل= 40؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن، التعديل مرفوض.

أنا الأول، أنا اللي درت هكذاك الأول، إذن التعديل مرفوض.

غادي نعرض **المادة الأولى** للتصويت:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 19؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 2، ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في نفس الاتجاه إشراك لجنتي البرلمان بكل الإجراءات اللي كتقوم بها الحكومة، لأنه البرلمان يجب أن تكون له الكلمة فيما يتعلق بالتسيير المالي للدولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من التعديل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

الموافقون على التعديل= 19؛

المعارضون للتعديل= 41؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن، المجلس يعارض التعديل.

غادي نعرض المادة 2 للتصويت.

الموافقون: لا، أكثر من 41، الاستقلال كيصوت.

الموافقون= 40؛

المعارضون= 19؛

الممتنعون = لا أحد.

المادة 3، كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4، كما عدلتها ووافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5، كما جاءت ووافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6، كما وافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7، كما وافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8، غادي نعرض للتصويت مواد المدونة العامة للضرائب المضمنة بالمادة 8 في مشروع القانون المالي والتعديلات الواردة عليها حسب البنود الثلاثة التي تتألف منها، في هذه المادة كاين بزاف ديال التعديلات، غادي نبداو، **بالأول روماني**، والذي يتضمن المواد التالية:

المادة II روماني، من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون:

المادة 8 ولكن فيها.. إيه كما عدلتها اللجنة، إيه الأول روماني فيه **II روماني** وفيه **III رماني**، غادي نبداو بالأول روماني:

المادة 4- II روماني من المدونة الضرائب:

الموافقون: أنا كنقول لك المادة II-4 روماني، راه عندكم المحاضر، عندكم القانون المالي، عندكم مشروع القانون المالي:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7 كما وافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8 كما عما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19 ورد بشأنها تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الكلمة لأحد أعضاء الفريق.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

المادة 19 تعديل يروم إلى الإبقاء على المادة كما هي حاليا في مدونة الضرائب، وذلك بالأسعار النسبية عوض الأسعار التصاعدية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

الآن غادي نعرض التعديل على المجلس للتصويت:

الموافقون على التعديل= 22؛

المعارضون للتعديل=44؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن، التعديل مرفوض.

المادة 20 من المدونة العامة للضرائب كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة III-28 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31 كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 47 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 56 من المدونة العامة للضرائب ورد بشأنها تعديل من فريق الإتحاد المغربي للشغل، الكلمة لأحد أعضاء الفريق لتقديم التعديل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل يخص المادة ديال المعاشات. نظرا لضعف المعاشات وحفاظا على القدرة الشرائية للمتقاعدين، نطلب حذف المعاشات من تحديد الأجور والدخل المعتبرة في حكمها.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

غير مقبول لأن الاشتراكات المدفوعة لصناديق التقاعد لم تكن تخضع للضريبة على الدخل خلال فترة مزاولة الملزم لحياته المهنية، المعاش الخاضع للضريبي يستفيد من خصم 40% أو 55% قبل فرض الضريبة عليه، والمعاشات تخضع للضريبة على الدخل في جميع الأنظمة الجبائية الدولية.

التعليل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن استمعتم إلى موقف الحكومة من هذا التعديل، غادي نعرض الآن التعديل على المجلس للتصويت:

الموافقون على التعديل= 29؛

المعارضون= 32؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن المجلس يعارض التعديل، لا يوافق على التعديل.

المادة 57 من المدونة العامة للضرائب ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق، فليتفضل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا.

تعديل المادة 57 يدخل في إطار الإعفاءات في ظل ارتفاع أثمنة المواد الغذائية، نطلب رفع الحد الأدنى من 20 درهم إلى 50 درهم للإعفاء في ما يخص كل المأجورين أو القفة عن كل يوم عمل.

السيد رئيس الجلسة:

إذن هذا التعديل الأول، غادي نعرضو، أولا غادي نسمع رأي الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول.

غاديين على رد التعديل الأول هذا–لأن عندهم جوج تعديلات– التعديل الأول للتصويت:

الموافقون على التعديل:

احنا دخلنا. حتى نكملو التصويت عاد نعطيك نقطة نظام. لا، لا شوف نكملو التصويت ونعطيك التعديل. نقطة نظام ما نعطهاش لك حتى نكملو التصويت على هاذ المادة:

الموافقون= 31؛

المعارضون للتعديل= 35؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن التعديل ترفض، غير مقبول.

دابا الآن نقطة نظام.

المستشار السيد عز الدين زكري:

المادة 57 عندنا فيها جوج تعديلات: تعديل يخص المعاشات وتعديل يخص منحة القفة.

السيد رئيس الجلسة:

وهذاك الشي اللي قلت، قلت التعديل الأول، ودابا نعطيكم الكلمة للتعديل الثاني، ذاك الشي اللي قلت في البداية.

إذن غادي نستمعو إلى تقديم التعديل، تفضل السيد المستشار المحترم، تقديم التعديل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

هذا تعديل أيضا يخص المعاشات، في إطار المساواة بين المعاشات المدنية والعسكرية وحفاظا على القدرة الشرائية للمتقاعدين، نطالب بالمساواة في معاشات العجزبين المعاشات المدنية والمعاشات العسكرية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض التعديل هذا للتصويت:

الموافقون على التعديل=31؛

المعارضون= 35؛

الممتنعون: لأحد.

إذن كذلك التعديل مرفوض.

المادة 62 كما جاءت ووافقت عليها اللجنة.

الموافقون: بالإجماع.

المادة III-63 كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة II-65 كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 66 كما جاءت في اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 67 كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 68 من المدونة العامة للضرائب كما جاءت ووافقت عليها اللجنة.

الموافقون: بالإجماع.

المادة 69 كما جاءت ووافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 73 ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، الكلمة لكم لتقديم التعديل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

التعديل يهدف إلى تخفيض سعر الضريبة على الدخل بنقطتين بالنسبة لكل شريحة، وأيضا الرفع من 30.000 إلى 36.000 درهم وذلك من أجل عدالة جبائية بين الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وبالخصوص بأن الموظفين والأجراء تقتطع لهم هذه الضريبة من المنبع، وبما أن الأجور ظلت جامدة سيساعد هذا التخفيض الضريبي ولو بنسبة ضئيلة للحفاظ على القدرة الشرائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غير هناك تعديل.. السيد الوزير مازال، غير كاين تعديل ديال اللجنة. من ناحية النظام الداخلي هو عندو الأولوية قبل، إذن غادي نعرض التعديل ديال اللجنة هو الأول وعاد نمشيو للتعديل ديال اللجنة.

كاين التعديل الذي أدخلته اللجنة، في هذا السيد المستشار، أنا الملف عندي هنا وحافظو بجوج، حافظو، التعديل هنا.

غادي نعرض التعديل الذي وافقت عليه اللجنة.

المادة 73:

الموافقون: بالإجماع على التعديل الذي درسته وصادقت عليه بالإجماع اللجنة.

شوف، الله يرضي عليك كاين التعديل ديال اللجنة، وكاين التعديل ديالكم.

التعديل 73 اللي بتت فيه اللجنة.. شوف الله يرضي عليك، أنا اللي تنسير وتعرف أشنو تنقول.

أولا المادة 73 وقع فيها تعديل من طرف اللجنة. شوف الله يرضي عليك، راه عندك كلشي الوثائق، كاين تعديل أدخلته اللجنة، هاذ التعديل غادي نعرضو للتصويت، التعديل ديال اللجنة، راه عندكم.

الكلمة لرئيس اللجنة والمقرر، 73.

المستشار السيد رحال المكاوي:

عندنا التعديل ديال.. ماشي.. خاص نشوفو واش 73 ولا 74.

السيد رئيس الجلسة:

73.

المستشار السيد رحال المكاوي:

هاذيك الضريبة اللي كانت على اللي تيشتغلوا في البورصة الشركات اللي تشتغل في البورصة كان تعديل اللي مدة 5 سنوات يتعفاوا من الضريبة على الدخل، زادت فيها الحكومة طلبت باش تمر إلى 10 سنوات، غير هو التعديل واش في 74 أنا ما عنديش قدامي الأوراق.

السيد رئيس الجلسة:

لا 73.

المستشار السيد رحال المكاوي:

إلى كان في 73 راه هو هذاك التعديل اللي اتفقنا عليه كاملين في اللجنة وزدناه، هو هذاك.

السيد رئيس الجلسة:

إذن هاذ التعديل الذي وافقت عليه اللجنة هو اللي تنعرض، ثم غادي يأتي التعديل ديالكم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

السيد الرئيس،

المستشار المحترم قدم التعديل، التعديل في المادة 73 خاصنا نكملو المسطرة بالنسبة لهاذ التعديل، أما التعديل اللي تتكلموا عليه في 73، المادة 73 ما جاتش كاع من ضمن قانون المالية ديال 2018، اللي جا فيها هو تعديلات الفرق، والتعديل الوحيد الذي قدم في هذه المادة هو تعديل الاتحاد المغربي للشغل، بمعنى أننا نستكملو بعدا المسطرة ونصوتو على التعديل ديال الاتحاد المغربي للشغل، وآنذاك نشوفو التعديل اللي عندكم السيد الرئيس، أما 73 راه ما كيناش في قانون المالية.

السيد رئيس الجلسة:

شوف، شوف، شوف، أنا قلت لكم في البداية السيد المستشار المحترم لما دخلنا باش ندرسو المادة 73 بدلا نسبقو بالتعديل ديال اللجنة، أنا أعطيت الكلمة وسهوا أعطيت الكلمة للتعديل ديال الفريق، فتراجعت وقلت لكم بأنه التعديل اللي كاين ديال اللجنة، نعرفو الموقف ديال المجلس وعاد نمشيو للتعديل.

إذن هذا التعديل كما وافقت عليه الجنة:

الموافقون: بالإجماع.

الآن إذا بغيتي تكرر التعديل ديالك وراك قلتيه، دبا بغيتي تكرر التعديل ديالك ولا نعطيو الكلمة للحكومة.

السيد الوزير، لك الكلمة للرد على التعديل، موقف الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غير مقبول. غادي نعرض هاذ التعديل ديال الاتحاد المغربي للشغل للتصويت:

الموافقون= 32؛

المعارضون للتعديل= 38؛

الممتنعون: أعتقد لا أحد.

إذن التعديل رفض، غير مقبول.

المادة 82 من المدونة العامة للضرائب كما جاءت بها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 90 كما جاءت وعدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 91 كما جاءت بها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 92 كما وافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 96 كما وافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

أما **المادة 98** ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، الكلمة لكم لتقديم التعديل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل تيخص السعر العادي على الضريبة على القيمة المضافة، نطلب الرفع من 20% إلى 25% فيما يخص الكماليات ذات الترف الفاحش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غير مقبول، دابا غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على هذا التعديل: نفس العدد؛

الموافقون على هذا التعديل= 23؛

المعارضون للتعديل= 40؛

الممتنعون= 12.

إذن، المجلس غير موافق على التعديل.

المادة 99 كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: الإجماع.

المادة 103:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 105 ما فيهاش تعديل كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 106 ما فيهاش تعديل كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: الإجماع.

المادة 123 ما فيهاش تعديل كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 124، كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 125 ما فيهاش تعديل كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: الإجماع.

المادة 129 ما فيهاش تعديل كما جاءت من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 130 المادة كما جاءت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 131: بالإجماع.

المادة 133، كما جاءت من طرف اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 135 كما جاءت بها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 136 كما جاءت بها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 138 كما جاءت بها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 139 كما جاءت بها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة -144 -1 جيم: من المدونة العامة للضريبة كيف جات من طرف اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 145 كيف جات من طرف اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149 كيف جات من طرف اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 150-II، من المدونة العامة للضريبة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 153 كيف جات:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 155 كيف جات من طرف اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 159 كيف جاءت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 161 المكررة-II، من المدونة العامة للضريبة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 162 المكررة-II، من المدونة العامة للضرائب كيف جات:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 164:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 166:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 169:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 171:

الموافقون: بالإجماع.

كل هذه مواد جات باللجنة كما صادقت هذه اللجنة، احنا نصادق عليها.

المادة 172 كما جاءت من طرف اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 173:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 174:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 175:

الموافقون: كذلك بالإجماع.

المادة 177:

الموافقون: كذلك بالإجماع.

المادة 179:

الموافقون: كذلك بالإجماع.

المادة 180:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 183:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 185:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 192:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 210 كذلك كما جاءت بها اللجنة وعدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 211 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 212 عدلتها اللجنة وكما جاءت في اللجنة وصادقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 213:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 214:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 219:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 220:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 221:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 222:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 232:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 247:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 249:

الموافقون: بالإجماع.

المادة VI-250:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 251:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 252 ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

تعديل المجموعة يرمي لإبقاء على 300 درهم كرسوم بالنسبة لجواز السفر، الحكومة جابت بالزيادة 200 درهم في التنبر على جوازات السفر، ومجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقترح الإبقاء على 300 درهم على اعتبار أن هناك بعض الأسر المتوسطة اللي فيها 4، 5 ديال الأفراد ويبغيوا يديروا جوازات السفر وهي فوق الطاقة ديالهم، لذلك نقترح في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الإبقاء على 300 عوض 500 درهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غير هذا التعديل وقع سهو.. حتى نكمل التصويت عاد نعطيك الكلمة السيد الرئيس.

يالاه، تفضل.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

لأن تنتساءل كاين واحد السيدة تتصور هنا بكاميرة فيديو غير نسولو واش عندها اعتماد صحفي مرحبا. إلى ما عندهاش اعتماد صحفي خاصنا نعرفو، غير من باب المعرفة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

مخزني، شوف هاذيك السيدة. آه؟

شكرا السيد الرئيس، السي الحلوطي، شكرا على الملاحظة، في محلها.

السيد المستشار، وقع للرئاسة سهو نفس السهو الذي وقع مع الاتحاد المغربي للشغل، بدلا أن نبت في تعديل اللجنة هو الأول وعاد نشوفو التعديل ديالكم، هذا خطأ ديالي غتسمحوا لي. شكرا، شكرا.

إذن **المادة 252** عدلتها اللجنة، غادي نعرض التعديل ديال اللجنة للتصويت.

الموافقون: بالإجماع.

الآن التعديل، اسمعتو التعديل ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، رأي الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

واجب التنبر المحدد في 300 درهم المطبق حاليا لم يطرأ عليه أي تغيير منذ قانون المالية لسنة 1984 أي ما يناهز 33 سنة، والرفع من هذا الواجب يقابله من جهة أخرى التخلي عن بعض واجبات التنبر بالنظر لارتفاع كلفة تسييرها، ولهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، سمعتم لرأي الحكومة.

الآن غادي نعرض التعديل ديال الكونفدرالية للتصويت:

الموافقون على التعديل= 37؛

المعارضون للتعديل= 42؛

الممتنعون= لا أحد.

إذن التعديل غير مقبول.

غادي ندوزو للمادة 254 من المدونة العامة للضرائب، كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 260 كما جاءت بها اللجنة ووافقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع.

المادة 262 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

غادي ننتقلو، طبعا احنا في المادة الثامنة، غادي ننتقل إلى البند الثاني روماني.

المادة 14 كما جاءت ووافقت وصادقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 113 المكررة والممتدة للمدونة العامة المتممة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 150 كما وافقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 169:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 191 المكررة المتممة للمدونة العامة للضريبة كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 198 المكررة مرتين والمتممة للمدونة العامة للضريبة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 230 مكررة ثلاث مرات والمتممة للمدونة العامة للضرائب كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 234 مكررة ثلاث مرات المتممة للمدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

البند الثالث روماني، من المادة 8 من مشروع قانون المالية كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نصوتو على المادة 8 برمتها بهذه التعديلات اللي وقعت:

الموافقون= 42؛

المعارضون لهذه المادة = 24؛

الممتنعون= 13.

إذن المجلس يصادق بالأغلبية على المادة 8 من مشروع قانون المالية.

الآن غادي ننتقلو إلى **المادة 9** من مشروع قانون المالية كما وردت علينا وصادقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: كذلك بالإجماع،

المادة 10 مكررة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11 مكررة، ولكن هذه المادة أضافتها اللجنة وصادقت عليها اللجنة، غادي نعرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12، هذه عدلتها اللجنة وصادقت عليها اللجنة وأعرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12 مكررة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13 من القانون كما جاءت من طرف اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17 مكرر:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17 مكررة مرتين كما جاءت بها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20 مكررة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20 مكررة مرتين:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20 مكررة 3 مرات:

الموافقون: بالإجماع.

الباب الأول من الجزء الأول للتصويت، غادي نصوتو على الجزء الأول كامل للتصويت:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 24؛

الممتنعون= 13.

إذن، **وافق المجلس بالأغلبية على الباب الأول من الجزء الأول**.

دابا **الباب الثاني، أحكام تتعلق بالتكاليف**.

المادة 21 من مشروع قانون المالية، كما جاءت بها وصادقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22 من مشروع قانون المالية ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الذي جاءت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يروم إدراج المناصب المبرمجة بالعقود إلى مناصب قارة ضمن المناصب المالية، وإضافة 20 ألف منصب للمناصب المحدثة برسم سنة 2018.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

كلمة أخيرة للمجلس، وغادي نعرض هاذ التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 37؛

المعارضون للتعديل= 42؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن التعديل مرفوض من طرف..

الآن غادي نعرض المادة 22 من مدونة قانون المالية للتصويت:

الموافقون على المادة ككل، ماشي على التعديل، على المادة، ربما يصوتوا المجلس كله= 37.

إذن وافقت اللجنة على المادة 22.

المادة 23 ورد بشأنها تعديل.. الأمين كيقول لي وأنا كنقول للمجلس، ربما أنت ما اسمعتيش، آه؟ لا، لا، لا، لا.

الموافقون= 42، المعارضون= 37، وسولني السيد الرئيس السيد المستشار على تعديل العكس. الموافقون سولني 37 موافق على التعديل، 42 معارض للتعديل، وقلت بأن المجلس عارض التعديل، وهذا مسجل.

إذن المادة 23 من مشروع قانون المالية ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لكم السيد الرئيس لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل يروم إلى تمتيع وزارة التربية الوطنية ووزارة الصحة بمناصب متقاعديها، وأن يسمح لهم باستعمال هذه المناصب أسوة بالدفاع الوطني وبوزارة العدل وبوزارة الداخلية والمديرية العامة ل.. بمعنى أنه قطاعي الصحة والتعليم، نظرا لأهميتهما يحتفظوا بالمناصب ديال المتقاعدين ديالها ويعاودوا يستعملوهم في السنة المقبلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الحكومة في هاذ التعديل الذي قدمته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في المادة 23.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول.

غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 36؛

أنا أكرر الكلام ديال الأمين.

الموافقون على التعديل= 22؛

المعارضون للتعديل= 39؛

الممتنعون= 13.

إذن، المجلس عارض هذا التعديل.

غادي نعرض **المادة 23** من مشروع قانون المالية:

الموافقون= 44؛

المعارضون لهذه المادة= 23؛

الممتنعون= 13.

إذن صادق المجلس على المادة 23 بالأغلبية.

غادي نعرض **المادة 24** من مشروع قانون المالية كما جاءت بها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 34:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 35:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 36:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39:

الموافقون: بالإجماع.

الآن، غادي نعرض الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 23؛

الممتنعون=13.

إذن، وافق المجلس على الباب الثاني من الجزء الأول بالأغلبية.

الباب الثالث: أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة:

المادة 40 وضمنها الجدول (أ) غادي نعرض هذه المادة للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض للتصويت **موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:**

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض للتصويت الآن **موارد الحسابات الخصوصية**

للخزينة:

1- **موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية:**

الموافقون: بالإجماع.

2- **موارد حسابات الانخراط في الهيئات الدولية**، إيوا كيقول لي الأمين أسيدي، ما فيش تعديل وكما جاءت:

الموافقون: بالإجماع.

3- **موارد حسابات العمليات النقدية**، كما جاءت بها اللجنة ووافقت عليه اللجنة وصادقت عليه اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

4- **موارد حسابات التمويل**، كما جاءت به اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

5- **موارد حسابات النفقات من المخصصات:**

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض الآن **المادة 40** برمتها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41 كما جاءت من طرف اللجنة وصادقت عليها:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43:

الموافقون: بالإجماع.

الباب الثالث من الجزء الأول للتصويت، كما جاءت به اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض الباب الثالث، ما كاينش تعديل.

غادي نعاود مرة أخرى نقرا الباب ونسول المجلس، الباب الثالث من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون.. ما فيه حتى تعديل ولكن ما عندك ما تدير.

الموافقون= 57؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 23.

إذن **المجلس صادق على الباب الثالث من الجزء الأول بالأغلبية.**

الآن غادي نعرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018، غادي نعرضو للتصويت، الجزء الأول:

الموافقون= 45؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 19.

إذن **وافق المجلس على الجزء الأول من مشروع القانون المالي 2018 بالأغلبية.**

إذن، وافق مجلس المستشارين على الجزء الأول.

الآن راه ربحنا تقريبا نصف ساعة اللي ربحنا، غادي ناخذو نصف ساعة للذهاب إلى اللجن الدائمة للتصويت على الميزانيات الفرعية، وراه تتعرفوا اللائحة فين كل لجنة فين غادي تمشي.

نقطة نظام الله يرضي عليكم قبل رفع الجلسة.

<u>المستشار السيد العربي المحرشي:</u>

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الرئيس،

غير في الحقيقة احنا دابا هاذ الشي درناه (Cocotte minute) اعلاش؟ لأن كان من المفروض نبداو مع 10 وكان في العلم ديالنا بأن السيد وزير المالية عندو نشاط ملكي، يعني العذر معقول ومقبول، وكان من المفروض أن السيد وزير العلاقات مع البرلمان يواكب هذه الجلسة في العاشرة صباحا، وتأجلت هاذ الجلسة حتى ل 3 باش نديروها بهاذ الشكل وبهاذ الطريقة اللي هي باهتة وتتسيء لهاذ المجلس، مع العلم أن أي وزير من الوزراء اللي في هذه الحكومة كان ممكن نبداو في ساعات من قبل باش

يمكن يكون نقاش وما نمشيوش في هاذ الاتجاه اللي اتفق عليه المكتب واتفقت عليه ندوة الرؤساء واتفق عليه الجميع.

هذا يسمى العبث في هاذ العملية كلها اللي درنا اليوم، تتسجل في الجبين ديال هاذ المؤسسة بأنها وصمة عار في الجبين ديالنا كاملين، لأن حتى الطريقة والأجوبة ديال الحكومة والنقاش بان ما عمرو كان في هاذ المؤسسة.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

غير السيد الرئيس، راه في بداية الجلسة قلنا هاذ الشي، وزير المالية كان يعتقد أنه في الساعة الثالثة غادي يكون حاضر، إلا أن النشاط الملكي مازال ما كملش في ذيك الساعة، دابا مازال راه.. وبالتالي المجلس أحيط علما بهذه الحيثيات.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة الثلاثين بعد المائة

التاريخ: الإثنين 22 ربيع الأول 1439هـ (11 ديسمبر 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وإحدى عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السابعة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع القانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018:

1- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية؛

2- التصويت على مواد الجزء الثاني؛

3- التصويت على مشروع القانون المالي برمته؛

4- تفسير التصويت.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة المسائية.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الله يرضي عليكم، السيد الرئيس المحترم.

غادي نخصص هذه الجلسة لدراسة ومناقشة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018.

كان من اللازم غادي نبداو بالمناقشة، ولكن كيف تتعرفوا جميعا أن في ندوة الرؤساء اتفق رؤساء الفرق والمجموعات على أن يسلموا مداخلاتهم للرئاسة قصد إدماجها في محضر الجلسة، فإذا كان كذلك الإخوان الرؤساء يعطيونا المداخلات ديالهم. خذ عليهم المداخلات.

وإذا لم يكن هنالك متدخل كذلك الحكومة ما غادي نعطيهاش الكلمة للرد على مداخلات السادة المستشارين، إذن غادي ندخلو مباشرة للجزء الثاني.

وقبل ما ندخلوا للتصويت للجزء الثاني بغيت نذكر المجلس المحترم أن مشروع قانون المالية 68.17، يمكن قانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 يمكن نصوتو جملة وتفصيلا على مجموعة من الوزارات أو على مجموعة من الفصول والمواد دفعة واحدة.

إذن هذا كمبدأ، أعطيها، أذكر المجلس المحترم فقط ليكون على علم لأننا سنصوت في أثناء دراستنا لهذا المشروع على عدة وزارات دفعة واحدة.

الجزء الثاني، وسائل المصالح:

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة:

- الميزانية العامة -

المادة 44:

الجدول "ب"

نستهل للتصويت على الجزء الثاني بالتصويت على الفصول المتعلقة بمشروع ميزانية جلالة الملك والبلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني من الجدول "ب" المتعلقة بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2018:

الموافقون: بالإجماع.

وننتقل الآن للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لكل من: مجلس النواب، مجلس المستشارين، المحاكم المالية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للسلطة القضائية من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2018، هاذو دفعة واحدة:

الموافقون: بالإجماع.

ننتقل الآن للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة للقطاعات الحكومية المختلفة بالنسبة للفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة، ويتعلق الأمر بالوزارات التالية:

1- رئيس الحكومة؛

2- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان؛

3- وزارة العدل؛

4- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي؛

5- وزارة الداخلية؛

6- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛

7- وزارة الصحة؛

8- وزارة الاقتصاد والمالية؛

9- وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي؛

10- الأمانة العامة للحكومة؛

11- وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء؛

12- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

13- وزارة الشباب والرياضة؛

14- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

15- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة؛

16- وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة؛

17- وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي؛

18- وزارة الثقافة والاتصال؛

19- وزارة الشغل والإدماج المهني؛

20- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني؛

21- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية؛

22- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة؛

23- وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية؛

غادي نعرض هذه الوزارات دفعة واحدة للتصويت كما ينص عليها القانون التنظيمي للمالية:

الموافقون= 45؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 20.

إذن، وافق المجلس بالأغلبية على ميزانية هذه الوزارة.

غادي نعرض للتصويت الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة والفصل المتعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية من الجدول "باء" المتعلقة بنفقات التسيير الخاصة بمشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية. نفس العدد.

الموافقون= 45؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 20.

شكرا.

الآن أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من الجدول "باء" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2018، كنعرضها كذلك دفعة واحدة:

الموافقون: الإجماع.

غادي نعرض للتصويت الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، المندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدراة السجون وإعادة الإدماج من الجدول "باء" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة، طبعا لهذه السنة.

الموافقون: بالإجماع.

الأمين السي العربي كيقول لك لا.

الموافقون..

المستشار السيد العربي المحرشي:

في التصويت لأن هاذ الخلطة اللي درتو خلطات كلشي، احنا ما مصوتينش على كلشي، مصوتين على بعض الوزارات اللي درتي وما مصوتينش على وحدة المندوبيات.

أنتم جمعتو لنا وخلقتو واحد في الحقيقة يصاعب الحال باش... يعاود القطاعات، السيد الرئيس، وغنصوتو مع اللي مصوتين معها وغادي نصوتو ضد مع اللي مقتنعين نصوت ضد منها.

السيد رئيس الجلسة:

لا، غير السي العربي ابغيت نذكرك بأن مكتب المجلس قرر، إيوا اسمح لي غير بلاتي، مكتب المجلس قرر غادي يكون هناك تصويت لبعض القطاعات دفعة واحدة، تماشيا مع القانون التنظيمي للمالية، اللي كينص على هذا واللي كيسمح بهاذ الشي وتعرض على ندوة الرؤساء، وندوة الرؤساء وافقت على هاذ الشي ودابا تعطات لنا الوزارات اللي... وأنا ما علي إلا أن أطبق هاذ الشي، وكنعرض هاذ المندوبيات التي.. نعم؟

المستشار السيد العربي المحرشي:

المندوبية ديال المقاومة والتخطيط. لا، راه كاين ثلاثة تماك.

السيد رئيس الجلسة:

دابا الرئاسة درتيها في واحد الإحراج، نقسم هاذ الشي؟ وخا.

غادي نعرض أسيدي للتصويت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

الموافقون: هاذو بالإجماع.

المندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون: حتى هي بالإجماع.

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، التصويت:

الموافقون على المندوبية العامة لإدارة السجون= 60؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 10.

إذن وافق المجلس على هذه المندوبيات وكذلك على المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، بالأغلبية.

سادسا، غادي نعرض للتصويت الفصل المتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية من الجدول" باء" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2018:

الموافقون، هذا كيف جاء من اللجنة: بالإجماع.

غادي نعرض الجدول "باء" برمته للتصويت كما جاء من اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

نصوتو يالاه.

الموافقون= 60؛

المعارضون..

ما اسمعتوش، الجدول "باء" اللي درسنا برمته، اللي فيه هاذ الوزارات وهاذ الشي اللي قلت، وعادة السيد الرئيس..

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 21.

إذن وافق المجلس على الجدول "باء" بالأغلبية.

الآن غادي نعرض المادة 44 للتصويت كما جاءت من طرف اللجنة التي صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

أنا كنسمع الإجماع، قلت الإجماع، يالاه أسيدي.

الموافقون= 45؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 21.

إذن وافق المجلس على المادة 44 بالأغلبية، 45 راه سمعتوها و17 معارض و21 ممتنع، واحنا ما قلناش مطلقة ولا نسبية.

الجدول "ج" المادة 45.

والآن غادي ننتقلو للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات.

غادي نعرض للتصويت الفصول المتعلقة بالبلاط الملكي، ميزانية الدفاع الوطني، من الجدول "جيم" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لـ 2018:

الموافقون: أنا سمعت بالإجماع ودرت بالإجماع.

والآن غادي نعرض للتصويت الفصل المتعلق بمشاريع ميزانية مجلس النواب ومجلس المستشارين والمحاكم المالية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، من جدول "جيم" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2018.

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي ندخلو في التصويت في الفصول المتعلقة بالقطاعات الوزارية من الجدول "جيم" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2018:

رئيس الحكومة، وزارة التربية المكلفة بحقوق الإنسان، وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وزارة الداخلية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الأمانة العامة للحكومة، وزارة التجهيز النقل واللوجيستيك والماء، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وزارة الشباب الرياضة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وزارة الثقافة والاتصال، وزارة الشغل والإدماج المهني، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

هاذو غادي نصوتو عليهم كذلك دفعة واحدة.

الموافقون= 46؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 21.

إذن وافق المجلس بأغلبية 46، 16 معارض، 21 ممتنع.

غادي ننتقلو الآن للتصويت على الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة من جدول "جيم"المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2018.

الموافقون: نفس العدد 46؛

المعارضون=16؛

الممتنعون= 21.

إذن وافق المجلس بالأغلبية على التكاليف المشتركة من الجدول "جيم".

الآن غادي نعرض للتصويت الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعداد الإدماج.

بغيتوا بحال الأول ولا نفصلهم ولا نجمعهم، نفصلهم.

إذن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

الموافقون: بالإجماع.

هذا في نفقات الاستثمار، الأولى ديال التسيير هذه في نفقات الاستثمار بالإجماع:

ثانيا، المندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون: بالإجماع.

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون: نفس العدد الأول؟ خاصني نرجع، لا كان:

الموافقون= 60.

المعارضون= 12

الممتنعون= 10

هاذ الشي اللي كان.

أنا تنحرص باش يكون هذا بالتدقيق لأنه في المحاضر وفي الجريدة الرسمية وتتعرفوا هاذ الشي كلشي.

إذن وافق المجلس على حسب هاذ الشي اللي راه مسجل.

غادي نعرض الآن الجدول"ج" برمته.

الموافقون= 46؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 21.

إذن وافق المجلس بالأغلبية 46، معارض 16، ممتنع 21على الجدول "جيم".

غادي نعرض الآن المادة 45 للتصويت كما جاءت من اللجنة:

الموافقون= 46؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 22.

إذن المجلس يوافق على المادة 45 بالأغلبية، 45، ضد 16، وممتنع 22.

المادة 46:

الجدول "د"

غادي نعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي من الميزانية العامة لسنة 2018، وهاذ المادة 46 تضم:

الفصل الأول المتعلق "بفوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي"، وكذلك الفصل المتعلق باستهلاك الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل، إذن غادي نعرض هاذ المادة للتصويت:

الموافقون= 62؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 6.

إذن وافق المجلس بالأغلبية 62، ضد 16، ممتنع 6.

الآن غادي نعرض المادة 46 للتصويت كما جاءت من اللجنة:

الموافقون= 62؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 6.

إذن وافق المجلس بالأغلبية 62، ضد 16، ممتنع 6.

المادة 47:

جدول "هـ"

غادي نعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تابعة لإدارة الدفاع الوطني لسنة 2018:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2018، التابعة للقطاعات الوزارية التالية، غادي نقرا عليكم عاوثاني 20 وزارة:

رئيس الحكومة، وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وزارة الداخلية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الأمانة العامة للحكومة، وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة

والاقتصاد الرقمي، وزارة الثقافة والاتصال، وزارة الشغل والإدماج المهني، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

غادي نعرض للتصويت جملة واحدة على المجلس.

الموافقون: يقول الأمين 47؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون=22.

إذن وافق المجلس بالأغلبية: 47، ضد 16، وممتنع 22.

وغادي نعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2018 التابعة للمندوبية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، غادي نفرقهم؟ نفرقهم.

مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون: بالإجماع. متفقين الإخوان ديال CDT.

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون=62؛

المعارضون=12؛

الممتنعون=10.

إذن المجلس صادق على نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة سواء للمندوبية السامية وكذلك للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون بالأغلبية.

الآن غادي نعرض الجدول "هاء" برمته للتصويت.

الموافقون: راه عندي جوج تصويتات، 47؛

المعارضون=16؛

الممتنعون=22.

إذنا صادق المجلس على الجدول"هاء" بالأغلبية 47، ضد 16معارضون، ممتنع: 22.

الآن غادي نعرض المادة 47 للتصويت برمتها:

الموافقون: نفس العدد هي 47؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 22.

إذن صادق كذلك المجلس بالأغلبية على المادة 47 ب، 47 موافق، 16 معارض، 22 ممتنع.

المادة 48

الجدول "و"

غادي نعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني.

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض الآن للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لباقي القطاعات الوزارية التالية، وغادي نقرا عليكم كاملين الوزارات:

رئيس الحكومة، وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وزارة الداخلية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الأمانة العامة للحكومة، وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة الطاقة والمعادن والماء والتنمية المستدامة، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وزارة الثقافة والاتصال، وزارة الشغل والإدماج المهني، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

غادي نعرض هاذ الوزارات دفعة واحدة للتصويت:

الموافقون= 47؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 22.

إذن، وافق المجلس بالأغلبية 47 موافق، ضد 16 معارض، ممتنع 22.

الآن غادي نعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط وللمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج. السيد الرئيس غادي نفرق هاذ الشي كلشي عاود، مرة أخرى، بالاه.

بالنسبة للمندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون: الإجماع.

المندوبية السامية لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون= 47؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 22.

إذن وافق المجلس سواء على نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط، وكذلك المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بالأغلبية.

الأولى بالإجماع والثانية بالأغلبية.47 ضد 16.

غادي نعرض الجدول "و"برمته:

الموافقون= 47؛

المعارضون=16؛

الممتنعون= 22.

إذن، وافق المجلس بالأغلبية 47 ضد 16 معارض و22 ممتنع، على الجدول "واو".

غادي نعرض المادة 48 للتصويت:

الموافقون: نفس العدد 47؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 22.

إذن، وافق المجلس بالأغلبية 47 ضد 16، ممتنع 22، يعني بالأغلبية.

المادة 49:

الجدول "ز"

غادي نعرض للتصويت نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة العامة لسنة 2018 والتي تضم:

- نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية؛

- ثانيا، نفقات حسابات الانخراط في الهيآت الدولية؛

- ثالثا، نفقات حسابات العمليات النقدية؛

- رابعا، نفقات حسابات التمويل؛

- خامسا، نفقات حسابات من المخصصات.

غادي نعرض هذه النفقات جملة وتفصيلا على التصويت:

الموافقون 47؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 22.

إذن وافق المجلس بالأغلبية 47، ضد 16، ممتنع 22 على الجدول "زاي".

أنا غادي نعرض جدول "زاى" برمته:

الموافقون 47؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 22.

إذن وافق المجلس بالأغلبية 47، ضد 16، ممتنع 22، على الفصل برمته.

غادي نعرض المادة 49 كاملة:

الموافقون 47؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 22.

إذن وفق المجلس بالأغلبية 47، ضد 16 ممتنع 12على المادة 49.

الآن غادي نعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018:

الموافقون 47؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 22.

إذن، **وافق المجلس بالتصويت بالأغلبية على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018**.

الآن غادي نعرض مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018 نعرضه برمته:

الموافقون= 47؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 16.

إذن وافق المجلس بالأغلبية 47، ضد 22 معارض، 16 ممتنع، على مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018.

غادي نعاود أسيدي العملية، لأن كل شي كيتسجل.

وافق المجلس بأغلبية 47، ضد 22، ممتنع 16 على مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون المالية.

الآن غادي نفتحو الباب أمام الإخوان الراغبين لتفسير التصويت، ولقد اتفق في ندوة الرؤساء على أن الفرق ديال الأغلبية غادي يتدخل واحد فقط اللي هو السيد رئيس الفريق الحركي، واتفقنا ربحا للوقت كذلك المداخلات غادي يكونوا من المقاعد باش ما نضيعوش الوقت امشي وجي، امشي وجي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الأغلبية بمجلسنا الموقر المشكلة من، فريق العدالة والتنمية، الفريق الحركي وفريق التجمع الوطني للأحرار والفريق الاشتراكي والفريق الدستوري الديمقراطي ومجموعة العمل التقدمي، لأعرض على أنظاركم دوافع ومبررات تفاعل إيجابي مع مضامين وتوجيهات قانون المالي لسنة 2018.

موقف أسسناه على ما لمسناه من تجاوب فعال للحكومة في شخص السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم مع ملاحظات وتعديلات مختلف مكونات المجلس على مستوى الدراسة والمناقشة للمشروع في إطار اللجنة، وهو ما توج بالتوافق مع 41 تعديل من شأنها تجويد المشروع وإغناء مضامينه.

السيد الرئيس،

تفاعل ايجابي كذلك مع هذا القانون نابع من قناعتنا بأهمية الإجراءات التي حملها لصالح المقاولة الوطنية ولتعزيز التوازنات الماكرو اقتصادية ودعم الاستثمار المشغل والمخططات القطاعية الكبرى، فضلا على مواصلة القانون لتعزيز ورش الجهوية المتقدمة، من خلال الرفع التدريجي للإعتمادات المخصصة للجهات لتصل إلى 7 ملايير درهم برسم سنة 2018، متطلعين إلى أن يواكب هذا المجهود المالي تعجيل الحكومة بإخراج ميثاق اللاتركيز.

مساندتنا كذلك لهذا القانون تستند إلى طبيعته الاجتماعية المتمثلة في عدة مقتضيات تهم التكافل والتماسك الاجتماعي، إضافة إلى ما حمله من تدابير لتنمية العالم القروي من خلال صندوق تنمية المناطق القروية والجبلية وبرنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

على هذا الأساس، واعتبارا لترجمة هذا القانون مثل سابقه للالتزامات البرنامج الحكومي كتعاقد بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية، فإنه من الطبيعي أن نؤكد مساندتنا لهذا القانون ودعمنا للتجربة الحكومية الحالية بالمواكبة والنقد البناء، كلما اقتضى الحال ذلك، وهدفنا الأسمى هو خدمة المصالح العليا للوطن.

وختاما أتقدم بالشكر الجزيل لكافة مكونات المجلس، رئيسا ومكتبا وفرقا ومجموعات ولجان وأطر، وكذا السيدات والسادة الوزراء، على التعبئة الجماعية التي توجت بالمصادقة على هذا القانون الهام في الآجال القانونية المحددة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين المحترمين،

الأخوات المستشارات،

إخواني المستشارين،

فعلا تابع أعضاء الفريق الاستقلالي بكل جدية وحماس مشروع القانون في مختلف اللجان، وأبدى رأيه انطلاقا من غيرته الوطنية، مراعيا في ذلك المصلحة العليا للوطن، وفعلا تجاوب- مشكورة– الحكومة مع بعض المقتضيات وبعض التعديلات، الشيء الذي تجاوبنا معه إيجابا في تصويتنا، غير أننا لازلنا نطالب الحكومة بالاجتهادات أكثر نظرا لأن المجتمع المغربي تتخلله عدة مطالب، يجب أن نجتهد جميعا في إرضاء مختلف الشرائح التي لازالت تئن تحت وطأة معاناة البرد القارس، والحمد لله على هاذ الشتاء.

كذلك العزلة القروية، البطالة ضاربة أطنابها، المقاولات تعاني الأمرين مع ارتفاع الضريبة وتسريح العمال ومطالب الحكومة باسترداد بعض الديون الخاصة بالضريبة على الشركات.

كل هذا جعلنا نتحفظ لكي لا نصوت إيجابا وامتنعنا عن التصويت، إيمانا منا بأن الحكومة ستراعي هذا التدخل وهذا التصويت لتزيد في حماسها وفي اجتهاداتها، لأن نجاحها يعتبر نجاحا للمغرب ككل، نجاح هذه الحكومة هو نجاحنا جميعا، لأن في ذلك خيرا لوطننا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد رئيس الجلسة.

السيد الرئيس،

واخا، على أي، كنا اتفقنا كل شي ياخذ الكلمة من هناك، ما عليش، ما عليش، ما عليش، ما عليش، ما عليش.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين المحترمين،

نحن في حزب الأصالة والمعاصرة صوتنا ضد هذا المشروع قانون المالية، لماذا؟

لأنه في نظرنا لم يلب الانتظارات الكبيرة للمواطنين في الشغل، في الصحة وكذلك لم يلب انتظارات الجهات فيما يخص التوازنات المجالية اللي هي أساسية، هذا النقطة الأولى اللي جعلتنا نصوت ضده.

كذلك هاذ القانون ديال المالية ارتكز على–ماشي عيب–ارتكز على ضمان التوازنات الماكرو اقتصادية، هاذي مسألة مزيانة ضمان العمل على التوازنات الاقتصادية، ولكن اللي ما مزيانش هو أنه نعمل على هاذ التوازنات على حساب المواطن الضعيف، على حساب الزيادة في عدد كبير جدا من المواد الاستهلاكية، إذن فهاذ المحافظة على التوازنات يأتي على حساب الطبقات الضعيفة من المغاربة.

كذلك هاذ مشروع قانون المالية لم يلب ما جاء به جلالة الملك فيما يخص النموذج التنموي لبلادنا، لأن النموذج الآن أن هاذ الميزانية لها نفس البنية اللي في الميزانيات الأخرى المرتكزة أساسا على دعم الاستهلاك لجعل العجلة الاقتصادية تدور، ولكن هاذ النموذج الاقتصادي الذي زاولناه منذ الاستقلال وصل مداه، وبالتالي لا بد–كما جاء في خطاب جلالة الملك–أن نعيد النظر في هاذ النموذج الاقتصادي الذي، هاذ قانون المالية لم يعطنا إشارات على أن هناك فعلا توجه في اتجاه أن نعطي وأن نعمل على خلق وعلى بلورة هاذ النموذج التنموي الخاص، هاذي نقطة أساسية لا بد أن تعمل الحكومة على التدارك.

كذلك هاذ الآليات المعتمدة كذلك في الجهوية الموسعة، الجهوية الموسعة كإطار كتدبير إداري جديد في المملكة، اتفقنا عليه وهناك إرادة سياسية لجلالة الملك، وهناك إرادة ديال الأحزاب وهناك إرادة البرلمان، إذن هذا متفقين عليه على أن هنا المستقبل ديال المغرب، وهاذ الجهوية الموسعة، ولكن ما ننتظر من الحكومة أن تعطي الإمكانيات اللازمة لما أعطت القانون 111.14 القانون التنظيمي الذي أعطى اختصاصات كبيرة جدا، منها المحولة ومنها الذاتية ومنها المشتركة بين الحكومة، أعطى اختصاصات كبيرة جدا لهاذ الجهات، ولكن لم نر في هذا القانون ما يعطي إشارة على أن الحكومة ماضية في تطوير الجهوية وإعطاء الإمكانيات اللازمة لهذه الجهات لكي تقوم بمهامها الأساسية، لأن الجهات هي التي تقوم بهذا العمل الأساسي ديال القرب على مشكل الجهات.

حل مشكل التشغيل لا يمكن أن يكون حله على المستوى المركزي، يجب أن يكون حله على المستوى الجهوي، وما تعطاوش الإمكانيات اللازمة للجهات لكي تشتغل في هذا الموضوع ديال التشغيل.

في موضوع الاستثمار كذلك، الاستثمارات يجب أن تكون على الجهات، ما تعطاوش الآليات المادية والآليات القانونية كذلك لإعطاء هذا الزخم الذي نريده جميعا أن يكون أن نعطيه لهاذ الجهوية التي أردناها وأرادها جلالة الملك أن تكون نظاما أساسيا في بلورة كذلك.

كذلك فيما يخص البنية، البنية ديال هاذ الميزانية، بنية الميزانية فيها الاستمرارية، أي إذا قارنا هاذ الميزانية ببنيات الميزانيات السابقة فنفس الشكل تعتمد نفس المسائل وتعتمد على التوازنات الماكرو اقتصادية وتعتمد على الضرائب المباشرة التي تصل إلى المواطنين الكبار، إلى عامة المواطنين.

إذن نفس البنية ولو أننا المغرب خدم ووصلنا في واحد المرحلة أساسية على أنه صوتنا على قانون تنظيمي للمالية جديد، هاذ القانون التنظيمي للمالية الجديد اللي هو تيجي باقتراحات ومضامين جديدة تمكن من مقروئية أكبر ومقروئية أساسية بالنسبة للميزانية، لم نر داخل هاذ الميزانية إشارات توضح على أن الحكومة أرادت فعلا أن تمشي في إطار تطبيق المواد التي أتى بها، مثلا تتخدموا على برامج في المخططات الحكومية غير واضحة فيما يخص القانون ديال المالية.

كذلك الميزانية على 3 سنوات أصبحت غير واضحة، إذن هناك إشكاليات كبيرة جدا لكي نكون نتوازى مع المضامين الجديدة التي أتى بها القانون التنظيمي للمالية.

لكل هذه المسائل، السيد الرئيس، السادة الوزراء، فإننا كحزب الأصالة والمعاصرة سوف نصوت ضد هذه الميزانية.

كذلك صوتنا، رأيتم أننا صوتنا ضد الميزانية المرصودة للمندوبية العامة لإدارة للسجون، لماذا صوتنا؟ لأن داخل اللجنة لاحظنا أن هناك إجماع على أن الإمكانيات التي رصدتها الحكومة لهذه الإدارة إمكانيات بسيطة جدا، وكان المأمول على أن الحكومة أن تمد هذه المندوبية بالإمكانات اللازمة حتى تصبح سجوننا تمتاز بالإنسية تمتاز، نعطي للمساجين فضاء يمكن أن نسميه في الواقع سجون، بالتالي فصوتنا ضد هذه الميزانية لهذا السبب.

وشكرا الرئيس، وأعتذر إن أطلت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار على مداخلتكم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد يوسف محيي:

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد انخرط فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب منذ تاريخ إحالة مشروع قانون المالية برسم السنة 2018 بجدية وبكل مسؤولية في مناقشة الميزانيات الفرعية في المناقشات العامة لمشروع القانون الحالي، كما تم الإنصات بإمعان وتبصر لعرض وأجوبة ودفوعات السيد وزير الاقتصاد والمالية، كما اغتنمت الحكومة هذه الفرصة لإرسال رسائل طمأنة للمقاولة المغربية باعتبارها الخلية الأساسية لإنتاج الشغل والثروة.

وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يثمن عمل الحكومة بصفة عامة في شتى المجالات، ويثمن العمل الجاد والوثيق لوزارة المالية من خلال مديرية الضرائب والجمارك، كما نثمن التجاوب والتفاعل الإيجابي في إرساء عناصر الثقة بين الإدارة والملزمين، خصوصا المبادرات البناءة التي تقوم بها المديرية العامة للضرائب مكتب الصرف.

وقد مكنت هذه الشراكة المتميزة من تنزيل العديد من الإصلاحات الضريبية، من أبرزها:

- إحداث جدول تصاعدي للضريبة على الشركات لتحقيق عدالة ضريبية مثلى؛

- تفعيل الضريبة على القيمة المضافة غير الظاهرة؛

- التقليص من المصدم؛

- التخلي عن الرسوم شبه الضريبية؛

- تأجيل التدبير المتعلق بوجوب الإدلاء ببيان للمبيعات عن كل زبون يتضمن رقم تعريفه الموحد للمقاولة إلى فاتح يناير 2019 لصعوبة تطبيق هذا الإجراء؛

- نظام الاستشارة المسبقة في الميدان الضريبي Le rescrit؛

- إجراءات تعزيز جاذبية القطب المالي للدار البيضاء(Casablanca finance city) وهيئات التوظيف الجماعي العقاري(OPCI)؛

- إعادة العمل بمنحة تجديد وتكسير المركبات المخصصة لخدمات النقل الطرقي.

وهو ما مكن من تحسين مداخيل الضرائب لفائدة الدولة ب 6 ملايير درهم ما بين 2016-2017.

ونحن إذ نستحضر تجاوب الحكومة والتفاعل الإيجابي والبناء لوزارة الاقتصاد والمالية والمديرية العامة للضرائب ومديرية الجمارك ومكتب الصرف، فإننا نثمن قبول الحكومة ل 7 تعديلات هامة، بعضها بصيغة اللجنة تقدم بها فريقنا على مستوى لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية من أصل 33 مقترح تعديل، وكذا أخذها الوقت لتعميق الدراسة حول مجموعة أخرى من التعديلات التي لا تقل أهمية على أن يتم إدراجها في مشروع القانون المالي لسنة 2019، من بينها على سبيل المثال لا الحصر مقترح تعديل يرمي إلى حصر الحجز من المنبع على الفوائد برسم الحاصلات من التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت بالنسبة للمستفيدين من الإعفاء من الضريبة على الشركات والأشخاص الذاتيين، دون الشركات الخاضعة للضريبة.

وكذلك آخر يتعلق بإعفاء المنشآت المنجمية المصدرة من الضريبة مدة 5 سنوات وفرض الضريبة بالسعر المنخفض فيما بعد، إضافة إلى مقترح تعديل يتعلق بتوسيع دائرة إرجاع الضريبة على القيمة المضافة غير الظاهرة ليشمل اللحوم ومنتجات الصيد غير المحولة، خاصة وأننا ممثلي الاتحاد العام لمقاولات المغرب داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية كنا خير سند للحكومة خلال مختلف أطوار عملية التصويت على مختلف التعديلات المقترح إدخالها على مشروع قانون المالية لسنة 2018.

فإننا ارتأينا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بأن نصوت بالإيجاب على مشروع قانون المالية برسم سنة 2018، دعما للإصلاحات التي تعتزم الحكومة مباشرتها والالتزامات التي تعهدت بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة رئيسة الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع احنا تنعرفو بأن هامش مجلس المستشارين هو هامش ضئيل بالنسبة للإمكانية ديال تغيير مقتضيات قانون المالية وبأن إضافة إلى الأغلبية العددية كتبقى بأن الهامش تيكون ضئيل جدا، ثم مجلس النواب هو اللي عندو الكلمة الأخيرة، إذن هذا بالنسبة للهامش اللي عندنا.

التصويت احنا ضد مشروع قانون المالية هو تصويت سياسي بالتالي، لأننا نعتبر بأن هاذ القانون الحكومة من خلاله ما التقطاتش الإشارة اللي جات على يد أعلى سلطة دستورية في البلاد اللي هي سلطة الملك، ما التقطاتش الإشارة فيما يتعلق بضرورة مراجعة النموذج التنموي للبلاد.

وبالتالي كنا تنتظرو باش غادي تكون قفزة نوعية في هذا المجال وبأن يكون توجه صريح نحو الربط مع العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية، واحنا تنعرفو بأن من المداخل الأساسية ديال العدالة الاجتماعية هي العدالة الجبائية، في حين أن المشروع يكرس ما سبق، يعني ما كاين حتى شي تغيير تماما على الهيكلة ديال قانون المالية في مجال الضرائب، تيبقى الضغط الجبائي على الطبقات المستضعفة طبعا عبر ((TVA

المستهلك هو اللي تيأدي في نهاية المطاف الضرائب الغير مباشرة.

ثم بالنسبة للضرائب المباشرة تيبقى الضغط الضريبي على الأجراء، على الأجراء 73% ويمكن أكثر حسب الإحصائيات الرسمية من الضريبة على الدخل تيأديوها المأجورين، في حين أن واحد العدد ديال الدخول ديال كبار المهنين المستقلين دايرين لهم إما (Le forfait) وإما.. وكاين التهرب و(Le système déclaratif) التصريح بالدخول ديالهم، وبالتالي هذا بالنسبة للدخول.

كاين مسائل مقتضيات جديدة اللي جات في هاذ القانون ديال المالية وهي ترسيخ الهشاشة بمقتضيات دخيلة على الوظيفة العمومية، من حيث مناصب الشغل المحدثة، يعني كل مناصب الشغل اللي 20.000 مثلابالنسبة لقطاع التعليم هي مناصب غير قارة بالعقدة، وكذلك مناصب أخرى في الوظيفة العمومية بصفة عامة، وكنعتبرو هذا شأن دخيل وغادي يزيد من هشاشة المأجورين ومن هشاشة الموظفين وسيقر اللامساواة بين الموظفين.

كذلك بالنسبة للجحافل ديال البطالة ومنهم على رأسهم (Les diplômés chômeurs)، ما شفناش حتى شي إجراء اللي يمكن لنا نقولو بأن هنالك راه احنا في السكة الصحيحة، وغادي يمكن لنا ندمجو هاذ الجحافل ديال المعطلين.

كذلك بالنسبة لواحد العدد ديال ما يسمى ب"النفقات الجبائية" كل عام تتجرها الحكومة، هاذ السنة 34 مليار بدون تقييم، كيقولوا غادي يكون عندها آثار على الاستثمار وآثار ما تيكون حتى شي تقييم، وبالتالي دائما وهي كلها وفي غالبها هبات لرأس المال على حساب طبعا التوازنات المجتمعية والتوازنات الاجتماعية.

إذن بالنسبة لنا هذا قانون هو يكرس الاستمارية، قانون مجحف تجاه الطبقات الشعبية وتجاه المأجورين، قانون ما فيه حتى شي حاجة اللي هي جديدة، وفوق من هاذ الشي كله ما فيه حتى شي مؤشر على الحوار الاجتماعي، ما كاين حتى شي حاجة تجاه..

طالبنا مثلا باش ينقصوا الضغط الضريبي على الأجور مثلا، ما كاين حتى شي حاجة ليس هنالك استجابة، ليس هنالك مؤشر إيجابي اتجاه الطبقة العاملة وعبر الحوارات القطاعية أولا عبر الحوار الاجتماعي الوطني، ومن تم هذوا كلهم أسباب تتجعلنا كتصويت سياسي ديال الاتحاد المغربي للشغل، فنحن صوتنا ضد هذا القانون، لأنه نعتبره أنه لا يستجيب لتطلعات الفئات الشعبية في مجال العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية، وكذلك لا يستجيب لتطلعات الطبقة العاملة اللي هي طبعا جزء لا يتجزأ من الفئات الشعبية فيما يخص لا الأجور ولا (Le statut) ولا الوضعية المهنية والوضعية المعنوية ديال الموظفين و ديال الأجراء، كما أنه لا يبشر بحوار اجتماعي مسؤول وبناء واللي غادي يستاجب للحد الأدنى من المطالب ديالنا، وبالتالي صوتنا ضد هاذ قانون المالية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

آخر متدخل، الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السيدة الرئيسة أو من ينوب عليها.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

السيدين الوزيرين،

في الحقيقة نحن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، مجموعة الكونفدرالية نهئ جميع المستشارين والمستشارات، لأنهم صوتوا في رقم قياسي، درسوا وناقشوا وصوتوا في رقم قياسي على ميزانية 2018.

أولا، هناك عيب في طريقة تقديم هذه الميزانية، والذي يجب أن نتداركه، لأنه لا يمكننا نحن كمستشارين نمثل لا بالنسبة لنا الطبقة العاملة وبالنسبة اللذين يمثلون ممثلو الأمة، أن يناقشوا بهذه الطريقة الغير معقولة الميزانية، كيجيوا الوزراء دفعة واحدة كل واحد فيهم كيعطينا واحد المجموعة ديال الكتب، الشيء الذي يعني أنه ليس هناك معقول وهناك عمل اللي يمكن لنا نعتمدو عليه بالنسبة لتقييم الميزانية وبالنسبة لنقاشها وكذلك بالنسبة للتصويت عليها، ولهذا نحن نطالب بأنه يجب أن نغير هاته الطريقة.

بالنسبة لنا كذلك هاته الميزانية فهي جاءت تكرس التوجهات الليبرالية للحكومة الحالية، وبالنسبة لنا في الوقت اللي كنقولوا التوجهات الليبرالية فهي جاءت لتضرب كل الحقوق الاجتماعية وكل القطاعات الاجتماعية التي هي المدخل الأساسي–كما سلف وقيل– للعدالة الاجتماعية.

فكيف يمكننا عندما نراهن على التنمية في هذا الوطن وفي هذا البلاد، ونحن لا نعطي ميزانية كافية للتعليم؟ أين نحن من أهداف 2030، ونحن لا نكرس ميزانية للصحة؟ وكل المؤشرات الدولية عارفة بأنه لحد الآن بالنسبة للمغرب هناك مجموعة من المعضلات بالنسبة للصحة وعلى رأسها الوفيات عند الولادة بالنسبة للنساء.

كيف يمكننا أن نتكلم عن العدالة الاجتماعية وعن الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة ونحن لا نوفر العمل اللائق للموظفين؟ ولكن نكرس الهشاشة عبر العمل بالعقدة الذي لا يضمن الاستقرار بالنسبة لهم.

وهناك كذلك تسريحات، تسريحات للعمال لسبب بسيط هو لأنهم

يمارسون حقهم في التنظيم النقابي، ويمارسون حقهم كذلك بالنسبة للحريات، ليس هناك حريات نقابية.

بالنسبة لنا كذلك، بالنسبة لنا لم نرولن نلمس في هذا القانون فك العزلة عن العالم القروي وكذلك الاستمرار بالنسبة للفقر والهشاشة، ونحن بالنسبة لنا السيد الرئيس والسادة الوزراء ليس هناك أي إجراء بالنسبة لتطبيق اتفاق 26 أبريل 2011، و"وعد الحر دين عليه"، فما حد هاذ الوعد ما لباتوش الحكومة سنصوت ب"لا" على ميزانية الحكومة.

بلا ما تتقلق السي البكوري، ساليت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيدين الوزيرين،

وشكرا للأخوات والإخوان المستشارين.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن مشروع القانون المالي رقم 68.17 للسنة المالية 2018.

أولا: مداخلات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

I- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

- الميزانية الفرعية لوزارة العدل والميزانية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية،

- الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان؛

- الميزانية الفرعية للمحاكم المالية؛

- الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛

- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني؛

- الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية؛

- الميزانية الفرعية للوزارة للأمانة العامة للحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، برسم السنة المالية 2018، وذلك لإبداء وجهة نظر الفريق بخصوص التوجهات والاختيارات التي رسمتها الحكومة بخصوص القطاعات الحكومية المعنية من خلال ميزانياتها الفرعية، على اعتبار أنها قطاعات تلتقي في كونها تهم بناء دولة الحق والقانون والحريات، ومحاربة الفساد، ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتثبيت وترسيخ أسس الحكامة الجيدة والديمقراطية التشاركية.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل والميزانية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، تحيلنا إلى الحديث عن مفهوم القضاء الذي لم يعد يرتبط بدوره التقليدي المتمثل في الحسم في النزاعات الناشئة بين الأشخاص فقط، بل أصبح في المجتمعات المعاصرة يضطلع بأدوار جديدة، تتجسد في ترسيخ الديمقراطية وصون حقوق الإنسان، وفي تحقيق العدالة والأمن القضائي واستقرار المعاملات، كما أنه يعد ضمانة للتشجيع على الاستثمار، ودعامة أساسية لتعزيز المكانة الحقوقية للدول على الصعيد العالمي.

ومن هذا المنطلق، فإننا في الفريق الاستقلالي، نؤكد دائما على أن الإصلاح العميق لمنظومة العدالة كان يتصدر برامج حزب الاستقلال، باعتباره الضمانة الفعلية والحقيقية لتدعيم أسس دولة الحق والقانون، وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وتحقيق الأمن القضائي، ناهيك عن كونها تعد محورا مهما في مجال التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي في إطار تعزيز السياسة الأوروبية للجوار وحصول المغرب على وضع متقدم في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي.

إلا أن السؤال الذي يواجهنا ونحن بصدد مناقشة ميزانية وزارة العدل حول مدى التزام توجهات هذه الأخيرة مع مضامين البرنامج الحكومي، ضمن المسار العام للخط الإصلاحي ببلادنا، ومع مراعاة لمقتضيات الدستور الجديد، التي تنص على استقلال القضاء كسلطة قائمة الذات عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية كمؤسسة دستورية، ونقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، بصفته رئيسا للنيابة العامة بطريقة سلسة وضمانات قوية.

ولعل تفعيل هذه المقتضيات من شأنه تدعيم استقلال السلطة القضائية، وترسيخ مقومات المنظومة القضائية الوطنية لحماية حقوق الأشخاص والجماعات، بما يعزز احترام الحريات الأساسية، وتحقيق الأمن القانوني والقضائي.

وإننا بالمناسبة لا بد أن نسجل بأن هذا القطاع قد فتح عدة أوراش كبرى لإصلاح قطاع العدل ولا يسعنا إلا ننوه بهذه المبادرة والتي تروم بالأساس تحديث الإدارة القضائية على جميع المستويات، بيد أن ذلك لا يمنع من إثارة بعض الإشكاليات المرتبطة بالتأخير والارتباك الحاصل

اليوم في تنفيذ أغلب برامج إصلاح منظومة العدالة، واستمرار وجود بعض الاختلالات التي تعوق تحقيقها من قبيل:

- عدم مواكبة الخريطة القضائية للمملكة للتحولات المجالية والاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المغرب في ظل تنزيل الجهوية الموسعة ببلادنا؛

- غياب الحكامة في تدبير الموارد البشرية للقطاع، يستلزم إعادة انتشار الموارد البشرية؛

- التأخر في تنفيذ الأحكام القضائية ضد الدولة والجماعات المحلية.

وعليه، فإننا في الفريق الاستقلالي ومن منطلق إيماننا العميق بحاجة بلادنا إلى سلطة قضائية مستقلة، سلطة تحمي الحقوق وتصون الحريات الفردية والجماعية. سلطة تقيم العدل في المجتمع في ظل المساواة وسيادة القانون، فإننا ندعو الحكومة إلى:

- العمل على تسريع تنفيذ بعض الأوراش المفتوحة والإسراع باتخاذ التدابير الكفيلة بالتنزيل الحقيقي لمضامين الدستور من قبيل القانون الجنائي، قانون المسطرة الجنائية، قانون المسطرة المدنية بالإضافة إلى القانون المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين الذي هو قيد الدرس بمجلسنا؛

- ترجمة توصيات الحوار الوطني لهيئة إصلاح منظومة العدالة على مستوى المنظومة القانونية؛

- إعادة النظر في القوانين المنظمة للمهن القانونية، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في إقرار قضاء قوي ومؤهل لفض النزاعات، قضاء يعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم القضائية؛

- الاهتمام بالتكوين من خلال مراجعة المناهج والمواد المعتمدة في برامج التكوين بالمعهد العالي للقضاء، والاهتمام بالتطور الذي يعرفه الحقل المعلوماتي، الذي يستلزم المواكبة المستمرة نظرا لوتيرة التطور السريعة في هذا المجال؛

- مراجعة الأوضاع المادية للعاملين في كتابة الضبط، وكذا النهوض بقطاع الأعمال الاجتماعية للموظفين والمستخدمين بما يخدم هذه الفئة ويوفر لها مختلف حوافز العمل من اصطياف وسكن ونقل في المستوى المطلوب؛

- تفعيل اللاتمركز الإداري والمالي لضمان فعالية الإدارة القضائية على الصعيد الجهوي؛

- اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية والعملية والإدارية للتعجيل بتنفيذ الأحكام القضائية حتى لا تبقى مجرد قرارات وتضيع بالتالي حقوق المتقاضين؛

- العمل على معالجة الاكتظاظ في السجون من خلال التخفيف من الاعتقال الاحتياطي (الذي يقارب 42% من ساكنة السجون) الذي يعرف اختلالات متعددة الجوانب في غياب تفعيل مقتضيات المراقبة القضائية، وإقرار عقوبات بديلة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، مادام يثقل كاهل الدولة بالمصاريف الزائدة، ويسهم في الرفع من مستوى تكدس السجناء وما يترتب عنه من مشاكل؛

- معالجة الخصاص المهول من الأطباء المتخصصين في الطب الشرعي؛

- ايلاء العناية بالمحاكم التي توجد بنايتها في وضعية مزرية عن طريق تجديدها وتوسعة فضاءاتها واقتناء العقارات اللازمة لها؛

- الاهتمام بمجال إجراءات التبليغ في القضايا المعروضة أما المحاكم، نظرا لما تعرفه من بطء مما يؤثر على آجال البت في القضايا؛

- إعادة النظر في موضوع صندوق التكافل العائلي، عن طريق توسيع نطاق الاستفادة منه ليشمل فئات أخرى تعيش في نفس الظروف وتحتاج للحماية القانونية؛

- ضرورة الانفتاح على البرلمان وعلى كل الفاعلين وإشراكهم في إعداد القوانين خاصة القانون الجنائي وقانون المسطرتين الجنائية والمدنية؛

- ضرورة جمع النصوص المتفرقة على شكل مدونات لتسهيل عملية البحث والدراسة على المختصين؛

- الإسراع بتنزيل النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة.

السيد الرئيس المحترم،

إن دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، هي مناسبة لطرح موضوع حقوق الإنسان ببلادنا، وهو موضوع تتنازعه العديد من المؤسسات في إعداده وإقراره وتدبيره.

في البداية، لا بد أن نؤكد أن موضوع حقوق الإنسان لا يمكن أن يكون سياسة عمومية بل هو مجموعة قيم كونية تعمل المجتمعات والدول بكل مكوناتها على تكريسها وحمايتها والدفاع عنها.

ومن هذا المنطلق، فإننا في الفريق الاستقلالي نعبر عن اعتزازنا بالأشواط المهمة التي قطعتها بلادنا في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحماية الحريات الفردية والجماعية، كما هي متعارف عليها دوليا، سواء تعلق الأمر منها بالحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثمنين التطور الملموس المسجل على صعيد إدماج ثقافة حقوق الإنسان ضمن المنظومة التعليمية كمادة أساسية في المؤسسات التعليمية والجامعات والمعاهد العليا.

كما نستشف عبر استقراء مراحل التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والوساطة، أنها تجربة متميزة وتستخلص منها التجارب لممارسات ناجعة ومؤثرة في السياسات

العمومية، إن توفرت إرادة سياسية قوية وشروط تفتح باب قنوات التفاعل بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع.

بيد أننا نود إثارة بعض الملاحظات في الشأن الحقوقي ببلادنا، وبالمناسبة فإننا نؤكد على أهمية الإطار المؤسساتي الجديد والارتقاء بالمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان إلى وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان آملين أن يسهم في المزيد من تكريس وحماية الحقوق لا أن يكون مجرد تحول سياسي ليس إلا.

وفي نفس السياق، نؤكد على ضرورة مواصلة بذل الجهود للعمل على تحقيق المساواة للجميع وضمان حقوقهم وكرامتهم مع إيلاء المزيد من العناية والاهتمام بحقوق المرأة والطفل وذلك بتجريم تشغيل الأطفال والاعتداء الجنسي والجسدي، طبقا للمواثيق الدولية.

إن التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بدون شك، هي تجربة متميزة وتستخلص منها تجارب للممارسات الفضلى، ذات أهمية ونجاعة التأثير في السياسات العمومية شريطة توفر إرادة سياسة وشروط تفتح باب قنوات التفاعل بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع، وفي هذا الاتجاه نود العمل على توفير الآليات اللازمة لمد الجسور للمزيد من التعاون البناء بين السلطة التشريعية والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، لتطوير العمل الحقوقي وتكريس مبادئ وثقافة حقوق الإنسان.

في إطار القطع مع ممارسات الماضي، وبما يضمن تعزيز وتثبيت الأمن القانوني والقضائي، لابد أن نشدد في هذا السياق على الخطوات الجبارة التي قطعتها بلادنا بإحداث المصالحة الوطنية، من خلال خلق هيأة الإنصاف والمصالحة، وجبر الضرر، وهو إقدام جريء نال ثقة المجتمع الدولي بمختلف منظماته وهيئاته، سيما الحقوقية منها.

وفي هذا السياق لا بد أن نثمن مواقف الدول 92 من بين 105 التي أشادت بالإنجازات المهمة التي حققها المغرب على المستوى الحقوقي ضمن الاستعراض الدوري الشامل بتاريخ 2 ماي 2017 بجنيف.

لا شك أن ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان يتطلب عامة انخراط الجميع من مؤسسات الدولة والمجتمع بمختلف تشكلات القوى الحية السياسية منها والاجتماعية، لبذل الجهود لرصد وتتبع مختلف الخروقات المرتبطة بمجالات حقوق الإنسان، كيفما كان نوعها ومصدرها، وذلك عن طريق ربط جسور التعاون مع الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومختلف الفعاليات الحقوقية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، نود التأكيد على ضرورة الدعوة لحوار وطني بشأن "الحكامة الأمنية" تشارك فيه مختلف الفعاليات وتتمخض عنه توصيات تصب في إطار تحصين المكتسبات في مجال حقوق الإنسان، وتبرز فيه نجاعة وحكامة المنظومة الحقوقية وتحدد فيه المسؤوليات.

وبالمناسبة ونحن بصدد مناقشة ميزانية وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان فإننا في الفريق الاستقلالي وفي نفس السياق، نود الاستمرار في سياسة التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان مع التأكيد على ضرورة إشراك المؤسسة البرلمانية في هذه المبادرات الدبلوماسية الفاعلة لدعم مكتسبات المغرب، والانخراط في منظومة حقوق الإنسان على مستوى القارة الإفريقية، خاصة بعد عودة بلادنا إلى المنظمة الإفريقية تأكيدا لروابطه وجذوره الإفريقية.

السيد الرئيس المحترم،

ولا تفوتني هذه المناسبة، دون أن أسجل باسم الفريق الاستقلالي بكل فخر واعتزاز، المجهودات التي يبذلها المجلس الأعلى للحسابات، وكذا المجالس الجهوية للحسابات، كما نتوجه بالشكر والتقدير للسيد الرئيس الأول وقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم النبيلة، في الفحص والتدقيق والدراسة.

كما أود بهذه المناسبة التنويه بالدور الذي يضطلع به المجلس الأعلى للحسابات كمؤسسة دستورية يأتي في إطار تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بربط المسؤولية بالمحاسبة على اعتبار أن الدستور الجديد قد أفرد حيزا هاما لهذه المؤسسة التي تعتبر هيئة عليا للرقابة على المال العام، وخصها بمقتضيات تمنحها اختصاصات ذات طبيعة رقابية وقضائية حقيقية (الفصول من 147 إلى 150 من دستور 2011) وضمن استقلاليته وخوله مهام جسيمة تتعلق أساسا بمراقبة تنفيذ الميزانية وبكيفية تدبير المالية العمومية في مجالاتها المتعددة، خاصة المتعلقة بإعداد وتنفيذ السياسات العمومية ذات الأثر المالي والميزانياتي.

ولا بد أن نسجل أن هذه المؤسسة أصبحت تكتسي أهمية بالغة على اعتبار أن المحاكم المالية هي هيآت عليا للرقابة على المال العام تناط بها مهام مراقبة تنفيذ الميزانية العامة وميزانيات الجماعات المحلية بمراحلها المختلفة وأجهزتها المتعددة، على الرغم من الإشكالات التي تطبع عملها ومهامها، من غموض الوضعية القانونية ومحدودية الإمكانات المادية والبشرية.

فهل استطاعت فعلا هذه المؤسسة محاربة الجرائم المالية وردع العبث بالسياسات العمومية؟

وهل تملك من الآليات القانونية والعملية لحماية المال العام؟ مادام أن حماية المال العام تعتبر اليوم في صلب التدبير العمومي وأحد الركائز الأساسية في سياق إقرار مبادئ الحكامة السياسية والمالية والتدبيرية.

وعلى هذا الأساس فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نؤكد وكما سبق وأن أثرناه في عدة مناسبات، أن البعد الدستوري الذي يتسم به المجلس الأعلى للحسابات يجب أن يعطي مدلوله الحقيقي من خلال التقارير الصادرة عنه، التي يجب أن تكون متسمة بالموضوعية والحيادية بما يضمن تخليق الحياة العامة، كما يتطلب الأمر من كافة

الفرقاء التجاوب والتعاون مع كل مبادرات المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات حتى تتمكن هذه المؤسسة من القيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه، والعمل على تفعيل التقارير التي يصدرها المجلس، لتتم إحالتها على القضاء، مادام الأمر يتعلق بمراقبة وتقييم تدبير الشأن العام وحمايته وتحصينه من أي تلاعب.

وفي هذا الإطار نورد بعض الملاحظات التي نود من إثارتها إغناء النقاش والتي تنصب أساسا حول:

- ضرورة توسيع مجالات تدخل المجلس وتمكينه من آليات الاشتغال الضرورية بالنظر إلى كونه أحد أهم آليات الرصد والمساءلة في ما يتعلق بأوجه صرف المال العام ومحاربة الفساد، والتفاعل مع تقاريره بالشكل المطلوب؛

- ضرورة نشر المجلس لكل التقارير والقرارات القضائية التي يصدرها طبقا للفصل 248 من الدستور، وكذا البرنامج السنوي لأشغال الرقابة التي يتولاها أو التي يعتزم القيام بها؛

- ضرورة تفاعل المؤسسات العمومية، البرلمان والمؤسسات الحكومية، بالشكل المطلوب، مع التقارير التي يصدرها المجلس وتعزيز موارده البشرية والمالية، مع التأكيد على فتح نقاش قانوني وطني حول إمكانية تحويل المجلس الأعلى للحسابات إلى قضاء متخصص في الجرائم المالية مع منحه جميع صلاحيات السلطة القضائية؛

- التأكيد على ضرورة دراسة التوصيات التي يسهر المجلس على تضمينها في تقاريره عن طريق عمليات المراقبة التي يقوم بها لمجموعة من المرافق الإدارية والمؤسسات العمومية من طرف رئاسة الحكومة، وذلك قصد متابعة تطبيقها من طرف الهيئات المعنية، باعتبار أن تلك التوصيات تهم في جانب مهم منها ترشيد النفقات وعقلنة البرامج والصفقات، وتوزيع الموارد البشرية والاختصاصات، وحسن تدبير الأملاك العمومية والجماعية، فكل هذا العمل الجبار لا يمكن أن يبقى رهين الإدارات المعنية، بل يجب مراقبة تتبع تنفيذه من رئاسة الحكومة وإنشاء خلية خاصة بها؛

- ضرورة الاهتمام بقطاع التعليم ضمن عمليات الافتحاص نظرا لما يعرفه هذا القطاع من إشكالات كبيرة وفي هذا الصدد نورد ما جاء في آخر تقرير صادر عن المنتدى الدولي الاقتصادي (WEF) حول الأعمال والذي صنف المغرب في مجال التعليم والتكوين سنة 2017 في المرتبة 110 فيما يخص تنافسية القطاع و120 فيما يخص جودة التعليم، بالرغم مما تتوفر عليه بلادنا من خبرة وكفاءة؛

- وفي نفس السياق نتساءل عن مصير عملية الافتحاص المرتبطة بالبرنامج الاستعجالي الذي جاء من اجل معالجة منظومة التعليم وتفعيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين؛

- نتساءل عن المعايير التي يعتمدها المجلس للقيام بعمليات الافتحاص لمالية القطاعات والمؤسسات؛

- ضرورة تدعيم المجلس الأعلى للحسابات في مهامه الرقابية الجبارة والتي تتطلب موارد بشرية ومالية كافية للقيام بمهامه بشكل فعال لضمان الشفافية والحكامة الجيدة، في هذه المرحلة الدقيقة التي تعرفها بلادنا، ومن هذا المنبر نطالب بالرفع من قيمة الميزانية المرصودة له في السنة المالية المقبلة، على اعتبار أنها غير كافية برسم هذه السنة 2018.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أنه في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، نسجل في الفريق الاستقلالي أن قطاع السجون عرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وهو ورش إصلاحي أعطت انطلاقته الحكومات السابقة، عملا بالتوجيهات الملكية السامية المضمنة في خطابه بمناسبة افتتاح السنة القضائية بتاريخ 29 يناير 2003: "إن ما نوليه من رعاية شاملة للبعد الاجتماعي في مجال العدالة، لا يستكمل إلا بما نوفره من الكرامة الإنسانية للمواطنين السجناء التي لا تجردهم منها الأحكام القضائية السالبة للحرية".

ومن هذا المنطلق، فإننا ننوه بالمجهودات التي بذلت خلال السنوات الأخيرة في اتجاه الارتقاء بمستوى المؤسسة السجنية، وبغرض الاستجابة للمعايير الدولية في جعلها فضاء لإصلاح وتهذيب السجناء وتقويم سلوكهم، والسهر على تأهيلهم مهنيا واجتماعيا، مساهمة منها في إعادة إدماجهم داخل المجتمع، عبر التربية والتكوين واكتساب مهارات في المهن ذات الصلة بسوق الشغل، عوض الاستمرار في اعتماد المقاربة الأمنية، القائمة على العقوبات الزجرية وسلب حرية الأشخاص وإيداعهم الحبس. فإلى أي حد استطاعت هذه المؤسسة الاضطلاع بدورها وتحقيق الأهداف المرجوة؟

إلا أن هذا المخطط لا زال يعرف بعض التعثرات، حيث نستشف ذلك من خلال التقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد زيارته لسجون المملكة، والذي تضمن في طياته عدة اختلالات، مؤكدا أن أهم المعيقات التي تعرفها المؤسسة السجنية هو الاكتظاظ، حيث يتعدى في بعض السجون طاقاتها الاستيعابية بكثير وتختلف نسبة الاكتظاظ من سجن إلى آخر.

تشكل ظاهرة الاكتظاظ، داخل السجون المغربية، معضلة حقيقية تطرح أكثر من إشكال قانوني وحقوقي؛ نظرا لتداعياته الخطيرة على المعتقلين، وعلى وظائف المؤسسات السجنية بشكل عام؛ فهو يؤدي إلى خلق ظروف اعتقال من شأنها إضعاف قدرة المنظومة السجنية على الاستجابة لحاجيات الأشخاص النزلاء؛ سواء فيما يتعلق بالعناية الطبية، والتغذية والإيواء، والتكوين والترفيه.

وغير خاف على الجميع أن هذا الاكتظاظ هو نتاج طبيعي للمقاربة الأمنية التي تعمل بها المؤسسة القضائية ومختلف المؤسسات المعنية مع

الظاهرة الإجرامية. حيث تشير المعطيات الإحصائية إلى أن السجناء، في إطار الاعتقال الاحتياطي، يشكِّلون نسبة ما بين 40 و60% من مجموع المعتقلين.

رغم المبررات التي تُطرح بصدد الاعتقال الاحتياطي، من حيث حفظ أمن المجتمع، وضمان سير التحقيقات، وتنفيذ الأحكام، ومنع المتهم من العودة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي، فإن الحكومة مدعوة إلى التسريع بتنزيل النصوص القانونية المرتبطة بالمسطرة الجنائية، بما يسمح باللجوء إلى التدابير والعقوبات البديلة للحد نسبيا من ظاهرة الاكتظاظ في تدارك إعمال مسطرة الاعتقال الاحتياطي خاصة في الحالات العادية.

ولعل هذه المعضلة أصبحت تتفرع عنها عدة ظواهر سلبية ومشاكل، فالمؤسسات السجنية وما تعرفه من أحداث شغب وتمرد وهروب جماعي، واعتداء على الموظفين تصل لحد القتل (كما وقع في سجن تولال بمكناس) ومختلف مظاهر العنف واليأس والإحباط والعود، كل هذه العوامل ساهمت في تحويلها إلى أماكن تفرخ المنحرفين وتسهم في ارتفاع نسبة الجريمة وتطورها، وتكشف عن فشل السياسة العقابية التي أفقدتها دورها الإصلاحي. إذ يعاني السجين من ظروف اعتقال مهينة ولا إنسانية على مستويات متعددة كالحرمان من المرافق الأساسية وسوء التغذية وانتفاء شروط النظافة والاستطباب، مما يؤثر سلبا على سلوكه وطباعه، ويحوله إلى شخص عدواني، مع العلم أن المؤسسة أخذت تستفيد بكل ما يلزم من وسائل بشرية ولوجستيكية وبرامج ومشاريع واعتمادات مالية، تصرفها مؤسسة محمد السادس في محاولة إعادة إدماج السجناء وتأهيلهم أخلاقيا ومعرفيا ومهنيا، وتيسير سبل التكيف مع المجتمع بعد إطلاق سراحهم، وفي هذا الصدد نتساءل عن مدى تعاون هذه المؤسسة مع المندوبية العامة لإدارة السجون باعتبارها تجربة نموذجية في مجال الرعاية اللاحقة ومواكبة السجناء السابقين.

كل هذه المشاكل يتوقف حلها على توفير ميزانية كافية لتدبير وتفعيل البرامج والتدابير والآليات الكفيلة لتحسين أوضاع النزلاء وكذا المؤسسات السجنية، إذ نسجل في هذا الصدد أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع برسم هذه السنة غير كافية.

وفي نفس السياق، نود الاستفسار عن جدوى البرامج والمشاريع التي ترصد لإعادة إدماج وتأهيل السجناء في ظل الارتفاع المضطرد لحالات العود، ولعل هذه الظاهرة توضح بعض القصور في الإصلاح وإعادة الإدماج فهي تخلق مع المدة مخلوقا سجنيا لا يعرف إلا العيش بين الجدران، غير قادر على العيش والتواصل مع الآخرين داخل مجتمع واحد، ناهيك عن مهانة بالسجن ومهانة تنتظر خارج السجن...

من هذا المنطلق، لا بد من بذل المزيد من الجهود من طرف كل المعنيين وحتى المجتمع المدني من أجل خلق منظومة سجنية ذات شمولية عامة، وذات أبعاد نموذجية مستشعرة بإنسانية النزلاء، مع تفعيل روح الإصلاح والتهذيب والإدماج في حقهم. فالكل مدعو إلى توحيد الرؤى في خضم الحوارات الوطنية من أجل تخليق الشفافية لتدبير معضلة السجون، والذي يمكن تفعيله على أرض الواقع وفق المقاربات التشاورية والتشاركية في إطار:

- تعزيز الرقابة القضائية على المؤسسات السجنية؛

- الحد من العقوبات القصيرة واستبدالها بالموقوفة أو الغرامة؛

- ترشيد الاعتقال الاحتياطي؛

- تنفيذ وتتبع العقوبات؛

- تفعيل الرقابة التي تقوم بها اللجان الإقليمية لتحسين أوضاع النزلاء؛

- توسيع المجالات التي يمكن أن تشتغل عليها منظمات المجتمع المدني وتقوية أدائه من داخل أسوار السجون وتسهيل المأمورية له لأجل ولوج المؤسسة وتوسيع الشراكة معهم؛

- تنظيم دورات تكوينية لأطر وموظفي المؤسسة في الميادين التي هي حساسة وقريبة من السجين؛

- توفير التطبيب والأدوية والتغذية الصحية والنظافة اللازمة.

وفي إطار الحديث عن التغذية، نقف عند القرار الذي اتخذته المندوبية العامة بمنع "القفة" وقد أكدنا غير ما مرة على ضرورة منعها على اعتبار أنها تعد مصدرا رئيسيا لدخول الممنوعات المؤسسات السجنية، كما أن عملية تفتيشها وتتطلب وقتا وجهدا من الموارد البشرية.

وفي هذا الإطار نتساءل عن الإجراءات البديلة التي اتخذتموها لتغطية النقص الذي يمكن أن يحدثه هذا المنع؟ كما نود توضيحا حول عملية تفويت تغذية السجناء إلى شركات خاصة، وعن ظروف وملابسات هذه العملية؟ وما هي نسبة الاعتمادات المرصودة لها ضمن الميزانية المخصصة للمندوبية العامة؟

كل هذا يبقى من أهم الآليات التي من شأنها تحسين وضعية المؤسسة السجنية في إطار أنسنتها وإدماج السجناء في محيطهم السوي الذين كانوا يعيشون فيه من قبل.

ومما سبق نستشف أن المؤسسة السجنية تعلب دورًا جوهريا في المجتمع، فهي بالغة الأهمية بالنسبة للأمن الإنساني والعام، لذلك فإن بناء السجون يجب أن تراعي فيه مبادئ العدالة والإنسانية والفعالية.

كما أن الوظيفة الردعية التي تباشرها هذه المؤسسات كآليات لتنفيذ العقوبات التي يصدرها القضاء، وجعل المجرم مترددًا قبل اقتراف جريمته، يجب أن تتناغم مع الجانب الوقائي بشكل أساسي، وتستهدف تقويم سلوك الجناة وإدماجهم داخل المجتمع وترسيخ تنشئة

اجتماعية تدعم تحصينهم من السقوط في براثن الجريمة من جديد.

السيد الرئيس المحترم،

إن الدور الهام الذي تضطلع به الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني يتمثل أساسا في فتح جسور التواصل مع البرلمان بمجلسيه من أجل تطوير العمل البرلماني على مستوى التشريع والمراقبة في أفق إقامة علاقة تعاون مثمروبناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

فإلى أي حد تلتزم الوزارة بهذه الاختصاصات مع السلطة التشريعية؟ وما هو مستوى تعاون هذه الوزارة مع البرلمان وتنسيقها مع الحكومة، في إطار المساءلة الرقابية سواء تعلق الأمر بالأسئلة الشفوية أم الكتابية أو بالسياسات العمومية؟

ومن هذا المنطلق، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نؤكد على أن هذا التعاون يجب أن يتأسس على:

- ضرورة تبني الحكومة لمقاربة ايجابية في تعاطيها مع مقترحات القوانين المقدمة لإغناء العمل التشريعي؛

- احترام القطاعات الوزارية للآجال المحددة في الإجابة عن كافة الأسئلة الكتابية للسادة المستشارين، حتى لا تفقد راهنيتها وذلك من أجل تقوية الرقابة البرلمانية، كما أن طبيعة الأجوبة عليها ومضامينها غالبا ما تكون أجوبة من أجل الإجابة ليس إلا، ولا تتضمن أية إجراءات عملية؛

- تعزيز دور المستشار البرلماني من خلال الاستجابة لطلبات اجتماعات اللجان النيابية الدائمة لتدارس القضايا الطارئة التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني؛

- التساؤل عن مآل الكثير من المقترحات القوانين التي تتقدم بها المؤسسة البرلمانية وتمر مدة على وضعها دون اتخاذ اي إجراء بشأنها؛

- الاستفسار عن التباين الحاصل في إطار المدة الزمنية التي تتطلبها دراسة المشاريع قوانين التي تأخذ وقتا طويلا قبل وصولها إلى المؤسسة التشريعية في حين أن دراستها ومناقشتها لدى البرلمان لا تأخذ وقتا كافيا، مما يؤثر على جودة هذه النصوص.

المجتمع المدني، ثروة وطنية هائلة وقوة اقتراحية فاعلة، بالرغم من التغيير الذي حصل على المستوى المؤسساتي من خلال الوثيقة الدستورية التي مفادها جعل من المجتمع المدني كشريك مساهم في التنمية البشرية والتنشئة الاجتماعية، إلا أن سياسة الحكومة في هذا الإطار جد محدودة ويغلب عليه طابع الانتماء الحزبي.

أما فيما يتعلق بالمجتمع المدني، فإنه قطاع بحاجة ماسة للحكامة والتأهيل إجمالا نظرا لكونه مجال غير واضح، وتتقاطع عنده عدة مقاربات، فيما يتعلق بتأسيس الجمعيات.

كما نلاحظ تنامي عدد الجمعيات بشكل كبير أكثر من 130.000 جمعية (حسب احصائيات 2015) مما يثير العديد من التخوفات ونقاط الاستفهام حول جدية العمل ضمن النسيج الجمعوي كمكون أساس للمجتمع المدني أم أن الأمر يتعلق فقط بالجمعيات.

وفي هذا السياق، نؤكد على أن الدعم الذي يمنح للجمعيات يجب أن يكون على أساس تعاقدي مع توضيح كيفية تلقيه وإرساء مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل مساطر مراقبة الجمعيات التي تتلقى الدعم العمومي.

ونظرا للمكانة الهامة التي أصبح يتمتع بها قطاع المجتمع المدني بعد دستور 2011، فإن الحكومة مدعوة إلى الاهتمام به أكثروتشديد عملية التدقيق والافتحاص في طرق صرف الاعتمادات الممنوحة للجمعيات حتى تحقق مختلف البرامج أهدافها المرجوة.

السيد الرئيس المحترم،

ففي إطار مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية لهذه السنة، لا بد أن نشيد بالاستراتيجية الجديدة للوزارة الهادفة إلى إصلاح الإدارة وتحديثها وإرساء مبادئ وقيم الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة في التدبير العمومي، حتى تكون في خدمة المواطنين وانتظاراتهم وفي خدمة المقاولة المغربية وتقوية تنافسيتها.

لقد كان خطاب جلالة الملك نصره الله في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة للبرلمان 14 أكتوبر 2016، خطابا قويا معلنا في طياته عن "ثورة إصلاحية كبرى " على مستوى إحدى أهم القطاعات الإستراتيجية المعول عليها للوصول إلى مدارج الدول الصاعدة، ألا وهو القطاع الإداري، والذي ما فتئت منظومته تعاني من اختلالات جمة، جعلته قطاعا "معطوبا" ومهددا بالسكتة القلبية في كل وقت وحين، بالنظر إلى كونها اختلالات عميقة تقف عقبة أمام التنمية في شتى تجلياتها وتمس في الصميم وتحول دون تفعيل الإجراءات التحديثية للبنيات الإدارية القائمة؛ مما استوجب بالضرورة لتجاوزها القيام بإصلاحات جوهرية وهيكلية. وذلك من منظور، كما يؤكد خطاب جلالة الملك نصره الله "أن النجاعة الإدارية معيارلتقدم الأمم". الشيء الذي يفرض التفكير الملي في تبني نمط جديد للتدبير الإداري، نمط يجعل من الإدارة رافعة حقيقية للتنمية الشاملة والمستدامة.

إن جوهر الخطاب الملكي التاريخي هو الدعوة الصريحة إلى بناء صرح الحكامة الإدارية وضمان انتقالها السلس من حكامة إدارية "سيئة" إلى حكامة إدارية "جيدة".

ومن هذا المنطلق، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نؤكد على أن مطلب إصلاح الإدارة العمومية المغربية أصبح ملحا في ظل الظروف الحالية التي يعيشها العالم من تطور ملحوظ، وفي ظل المبادئ

الجديدة المنصوص عليها في دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الناظم لتدبير الشأن الإداري، والتي من أهمها مبدأ الحكامة الجيدة، بحيث تصبح الإدارة في ظل هذه المقاربة الجديدة، إدارة استراتيجية ومبادرة وفعالة، وإدارة مشاركة وفاعلة في رسم السياسات وتصميم البرامج، وإدارة مرنة ومتعاونة بين كل من القطاع العام والخاص.

إن إصلاح الشأن الإداري، يستوجب تعزيز قيم الشفافية، وترسيخ الحكامة الإدارية وتخليق المرفق العمومي، وفي هذا الإطار فإننا في الفريق الاستقلالي ندعو الحكومة إلى الرجوع لطاولة الحوار والنقاش المسؤول، وتفعيل مأسسة الحوار الاجتماعي، من خلال الانكباب على دراسة الملفات المطلبية لمختلف هيئات الموظفين والأجراء، بما يضمن اعتماد الأجر المتساوي من أجل العمل ذي القيمة المتساوية، وإقرار المساواة بين تعويضات أطر الدولة من نفس التكوين ونفس المؤهلات، وإحداث نظام ترقي منصف للموظفين ورد الاعتبار إليهم.

تعتبر الموارد البشرية الرأسمال لا مادي أهم محرك للإنتاج والعامل الأساس في تطوير وتحديث الإدارة المغربية، وعلى هذا الأساس، فإن إشكالية تدبير هاته الموارد من الأمور التي تشكل حاجزا أمام تحقيق حكامة جيدة، فحسن التدبير لا يمكن أن يتم إلا إذا وكلت إدارة أقسام ومصالح الموارد البشرية لمن لهم رصيد مهم من التجارب ولهم دراية وتكوين في هذا التخصص.

لذا فإن الإدارة ملزمة بإشراك موظفيها في أي تحديث تريد القيام به، وذلك عن طريق التواصل، التعبئة والتكوين والتكوين المستمر، وأيضا ملزمة بتأهيل هذا العنصر البشري على مستوى تكنولوجيا المعلوميات لاستخدامها في علاقته بالمواطنين.

إلا أن واقع حال القطاع العام بالمغرب لا يزال بعيدا عن التدبير الجيد للموارد البشرية، والسبب يعود بالأساس إلى أن القانون الأساسي للوظيفة العمومية الذي يجب مراجعته لا يتماشى مع المستجدات الدستورية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية، بالإضافة إلى معيقات أخرى داخلية من قبيل طرق التوظيف والترقيات وكذا نظام تقييم أداء الموظفين، إضافة إلى غياب التوازن بين الإدارات والمرافق العمومية فيما يخص عدد الموظفين، فالبعض منها يعاني من نقص في الموارد البشرية في حين أن البعض الآخر، عدد موظفيها يفوق عدد الكراسي الموجودة بالمكاتب. ودون أن نغفل مسألة التكوين، فأغلب الجامعات المغربية تفتقر إلى تخصص الموارد البشرية.

في هذا السياق يرى الخطاب الملكي أمام البرلمان لـ 14 أكتوبر 2016 ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم لحكامة الموارد البشرية، "**فالوضع الحالي يتطلب إعطاء عناية خاصة لتكوين وتأهيل الموظفين، الحلقة الأساسية في علاقة المواطن بالإدارة، وتمكينهم من فضاء ملائم للعمل، مع استعمال آليات التحفيز والمحاسبة والعقاب**". انتهى كلام جلالة الملك.

كما نؤكد في الفريق الاستقلالي على الالتزام بشرط " التخصص " في ما يتعلق بالتوظيف في الإدارات العمومية، نظرا لسوء توزيع الموظفات والموظفين واشتغال الكثير منهم في مناصب لا تتناسب وشواهدهم العلمية والتكوينية، مما يطرح عدة إشكالات على مستوى العمل والإنتاج.

وعلاقة بما سبق، نود أن نثير موضوعا غاية في الأهمية وهو ملف التوظيف عن طريق التعاقد الذي نتساءل عن مدى تلبيته لحاجيات بعض القطاعات التي تعاني من خصاص كبير في الموارد البشرية كما نتساءل عن مدى نجاعة هذه المنظومة الجديدة ومدى تمكين المتعاقدين من تكوين أساسي وتكوين مستمر من أجل الولوج إلى الوظائف؟

ففي قطاع التعليم يعتبر التشغيل بالتعاقد، آفة خطيرة تهدد المدرسة العمومية، وتمس في العمق المجتمع المغربي بصفة عامة، عندما يضرب تكوين الأجيال القادمة، ويجعل المدرسة العمومية تفرخ جيل التعاقد جيل الأمية، الجيل التائه بين المتعلم والشبه متعلم والأمي.

ولا يفوتني وفي نفس السياق أن أشير إلى مسألة غاية في الأهمية تتعلق بوضعية الموظفين في إطار مرسوم إعادة الانتشار وما يترتب عنه من تداعيات وأثار على مستوى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، فالمرجو مراعاة هذه الاعتبارات عند تنفيذه دون إغفال متطلبات الجهوية المتقدمة.

كما أن ورش إصلاح الإدارة المغربية يفرض السهر على تجويد التدبير العمومي، والعمل على تطبيق البوابات السبع التي لم تطبق لحد الآن وهي منبثقة عن المناظرة الوطنية الأولى حول الإصلاح الإداري، المنعقدة بتاريخ 7-8 ماي 2002، والتي كان من بين توصياتها:

- دعم اللاتركيز الإداري وإعادة تحديد مهام الإدارة؛
- دعم الأخلاقيات بالمرفق العام؛
- تأهيل الموارد البشرية وتطوير أساليب تدبيرها؛
- إصلاح منظومة الأجور في الوظيفة العمومية؛
- تحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها؛
- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- تنمية استعمال تكنولوجيا المعلوميات والاتصال.

كما نؤكد على أن إصلاح الإدارة يجب أن يتماشى بشكل متناسق مع اللاتمركز الإداري على اعتبار أنه أحد الرهانات الكبرى وأحد الخيارات الاستراتيجية لتأهيل بلادنا لمواجهة التحديات التي تفرضها إكراهات الظرفية الاقتصادية والاجتماعية، والاستجابة لمتطلبات وتطلعات المواطنات والمواطنين، لذا نتساءل متى سيتم إخراج ميثاق اللاتمركز

الإداري إلى حيز الوجود؟ لكي يعطي دفعة قوية للجهوية الموسعة التي يسعى المغرب لتفعيلها. لذلك سيكون على الاطراف الوزارية المعنية على المستوى الجهوي العمل على تجميع عدد من المصالح الوزارية في إطار مديرية جهوية تماشيا مع مبادئ الحكامة الجيدة والتدبير المعقلن وتبيسط وتسهيل المساطر الإدارية أمام المرتفقين والمستثمرين بهدف تطوير التنمية الشاملة، والارتقاء الاقتصادي، عبر جلب الاستثمارات الأجنبية، تحسين مناخ الأعمال، وإرساء علاقة ثقة بين الجهاز الإداري والمواطنين وتخليق الحياة العامة.

ففي عصرٍ يتميز بعولمة الأسواق، والتنافس الحاد بين الدول والمؤسسات الاقتصادية، وانتشار وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات، وضرورة السرعة في اتخاذ القرار، وتحدي المخاطر، تمثل الإدارة ركيزةً أساسيةً في دفع عجلة التنمية من خلال محاربة الريع والفساد، ضمان النزاهة والشفافية وتحقيق العدالة الاجتماعية، عبر سيادة القانون وربط المسؤولية بالمحاسبة، ومن هذا المنطلق فإننا نسائل الحكومة عن ميثاق المرافق العمومية الذي نص عليه دستور 2011 باعتباره آلية فعالة لتحديد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية، متى سيرى النور هذا المشروع؟ وهل يتقاطع مع باقي المواثيق الموجودة كالميثاق الوطني لإعداد التراب، والميثاق الاجتماعي، وهل سيتكامل مع ميثاق اللاتمركز المنتظر إعداده قريبا مواكبة لتفعيل أسس الجهوية المتقدمة؟

وفي نفس السياق، نؤكد في الفريق الاستقلالي وتأسيسا على ما سبق ذكره على مطلبنا القاضي بضرورة تفعيل الدستور فيما يخص الولوج إلى المرافق العمومية والاستفادة من خدماتها على أساس المساواة والشفافية والنزاهة واحترام القانون بعيدا عن ممارسات الماضي المتمثلة في تفشي الزبونية والمحسوبية وتجاوز المعيقات التي تعرقل السير العادي والمنتظم للإدارة العمومية، وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة عمل الوزارة على تبسيط المساطر الإدارية للمواطنين.

كما نؤكد على التطبيق السليم للقانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، وكذا الالتزام بمعايير الكفاءة لأن تلك التعيينات اتسمت في بعض الأحيان بالانتقائية ولا ترقى إلى مستوى طموحات دستور 2011.

لقد تضمن المخطط التشريعي عدة مشاريع قوانين ضمن جدولة زمنية محددة، ونتساءل اليوم وكما وسبق وأن أثرناه في عدة مناسبات، عن تأخر صدور مشروع قانون بتغيير النظام الأساسي للوظيفة العمومية، ومشروع القانون التنظيمي بتحديد شروط كيفية ممارسة حق الإضراب، بالإضافة إلى القانون المتعلق بالنقابات.

وفي الأخير، نختم أن تحديث الإدارة المغربية يحتاج فعلا إلى جرأة سياسية أكبر، فالخطاب الرسمي ودستور المملكة يؤكدان على أن إصلاح الإدارة أصبح ضرورة لا محيد عنها، إلا أن الانتقال إلى الفعل لازال يعاني من مجموعة من المعيقات وهذا الأمر لن يتحقق إلا إذا تضافرت جهود كل الفاعلين، بدءًا بالمواطن، الموظف، المنتخب، هيئات المجتمع المدني الحقيقي، الأحزاب السياسية.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن الدور الكبير الذي تضطلع به الأمانة العامة للحكومة يستحق كل التنويه والإشادة، يتميز بالخبرة والدقة في مجال صناعة التشريع عبر صياغة القوانين وتجويدها ومراجعة الترسانة القانونية الوطنية. كما يتميز بالدينامية أساسا في تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة والعمل على مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية التي تعمل الحكومة على إعدادها وتنفيذها في ظل الدستور الجديد.

فبالإضافة إلى هذه المهام الكبيرة التي تقوم بها الأمانة العام للحكومة، فإننا نثمن انخراطها في مشروع التحيين والتحديث الكلي للمنظومة القانونية لبلادنا والتي أضحت متجاوزة لا تتلاءم مع الدستور الجديد ومستجدات المجتمع المغربي ومضامين الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، في إطار اللجنة العليا لتدوين وتحيين التشريع.

كما ننوه بإعداد الأمانة العامة للحكومة لمشروع مرسوم يتعلق بدراسة أثر بعض النصوص التشريعية، والذي كان من بين ما أوصينا به في عدة مناسبات، على اعتبار أن ضمان التنفيذ السليم للقوانين يفرض تفعيل آلية الدراسة القبلية للأثر والجدوى، حيث إن بعض النصوص القانونية تعرف بعض الصعوبات عند تنفيذها على مستوى جودة التشريع وهو أمر يمكن التغلب عليه عبر تتبع الأثر الفعلي لهذه النصوص ومدى استيفائها للغاية التي شرعت من أجلها.

إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نشيد بالإنجازات التي حققتها الأمانة العامة خلال هذه السنوات والتي تتجلى أساسا في رقمنة الجريدة الرسمية وإحداث البوابة الإلكترونية على اعتبار أن هذه المبادرة تشكل قيمة مضافة للمشرعين والباحثين والمهتمين، مع التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود للحماية من الاختراقات، غير أنها لازالت مطالبة اليوم بمزيد من بذل الجهود لتحسين آليات التواصل مع المواطنين من خلال وضع جميع مشاريع القوانين في موقعها الإلكتروني بشكل مبسط وسهل الولوج حتى تصبح في متناول جميع المواطنين انسجاما مع ما نص عليه الفصل 27 من الدستور فيما يتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومة.

وفي نفس السياق، نؤكد مرة أخرى على كون الأمانة العامة للحكومة غير منفتحة بالقدر الكافي على محيطها السياسي وعلى الجامعات لكي تتمكن من تشكيل نخب كفيلة بالصناعة التشريعية، وفي هذا الاتجاه نود أن تضع نظاما معلوماتيا يجمع ما بينها وبين مختلف القطاعات الوزارية المعنية، وباقي المؤسسات الدستورية مع توسيع المشاركة

العمومية بطريقة إلكترونية في إطار الانفتاح على المواطنين وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

كما نؤكد على ضرورة اشتغال الأمانة العامة على رأب الهوة الحاصلة بينها وبين البرلمان بالتواصل والتعاون وأحقيته في المبادرة التشريعية، مع التساؤل عن مآل الكثير من المقترحات القوانين التي تتقدم بها المؤسسة البرلمانية التي تمر مدة على وضعها دون اتخاذ أي إجراء بشأنها.

كما نطرح تساؤلا هل هناك تصور محدد لتنفيذ المخطط التشريعي وبلوغ الأهداف المسطرة له، في ظل الضغوطات والإكراهات الزمنية والدستورية ومدى تلاؤمها مع وتيرة عمل الأمانة العامة للحكومة؟

وفي نفس المجال نستفسر عن التباين الحاصل في إطار المدة الزمنية التي تتطلبها دراسة المشاريع قوانين التي تأخذ وقتا طويلا قبل وصولها إلى المؤسسة التشريعية في حين أن دراستها ومناقشتها لدى البرلمان لا تأخذ وقتا كافيا.

كما نستفسر عن كيفية تدبير إشكال ملاءمة القوانين مع الاتفاقيات الدولية، لأن عمل الأمانة العامة يجب أن يكون استباقيا فيما يخص دستورية القوانين قبل أن تعرض على المحكمة الدستورية.

وفي مجال النشر لابد أن ننوه بعمل الأمانة العامة في إصدار سلسلة من الوثائق القانونية تستهدف الحفاظ على القاعدة القانونية من التحريفات التي تتعرض لها النصوص القانونية.

وفي نفس السياق نود من الأمانة العامة للحكومة:

- العمل على إصدار الدلائل المرجعية والتأطير القانوني للإدارات العمومية وذلك لنشر الثقافة القانونية وتطوير وتأهيل العمل التشريعي عامة؛

- العمل على تجميع النصوص المتفرقة وذات وحدة الموضوع على شكل مدونات؛

- وضع دليل للمراسيم الصادرة في كل ولاية تشريعية؛

- التسريع بإصدار النصوص التطبيقية لبعض القوانين الضرورية لتنفيذها حتى لا تفرغ هذه النصوص من محتواها وتبقى المبادرة التشريعية بدون جدوى.

وبالمناسبة أود التطرق إلى موضوع الإحسان العمومي فإننا نتساءل عن القانون المنظم للجمعيات الخيرية، على اعتبار أنه أصبح متجاوزا ويتطلب إعادة النظر في منظومة الإحسان العمومي إجمالا، مما يفرض إصدار قانونا جديدا عملا بالأوامر الملكية السامية على إثر فاجعة الصويرة وتداعياتها الإنسانية ويجب أن يراعي تطورات المجتمع المغربي. كما أن هذا المجال أصبح مصدر استرزاق لبعض الناس مما يفرض وضع إطار قانوني ينظم مجال الترخيص بالتماس الإحسان العمومي.

وختاما، إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ننوه بالتطور الذي تعرفه الأمانة العامة في مجال اختصاصها على الرغم من الإكراهات والخصاص في الموارد المالية والبشرية، وتحقيقها لبعض الأهداف في مجال التشريع والاستشارة ومد القطاعات الحكومية بأطر مؤهلة في المساعدة القانونية، بالإضافة إلى تطوير الجريدة الرسمية عن طريق استعمال وسائل حديثة مما أكسب بلادنا أوضاعا متقدمة في هذا المجال آملين أن تعمل الحكومة مستقبلا على دعم هذا القطاع.

II- لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل في إطار لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمناسبة مناقشة قانون المالية لسنة 2018. الذي نعتبره خارطة طريق الحكومة في هذه القطاعات ومعبرا أساسيا عن تجاوبها مع انتظارات المواطنين، ومدى التزامها بالتصريح الحكومي. هذا الأخير الذي فتح الآمال في الخدمات الاجتماعية في السكن والصحة والتعليم ومحاربة الفقر والهشاشة ودعم السياحة وما يرتبط بها من قطاعات، وفي إعمال صارم لمقتضيات الدستور، وبالأساس ربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس المحترم.

اعتبارا لما سبق ذكره، كنا ننتظر من هذا المشروع الذي نناقشه اليوم، أن يقطع مع توجهات ومنطلقات القوانين السابقة، وأن يؤسس لمرحلة تنموية جديدة تضع على الأقل معالم النموذج التنموي الجديد.

وذلك طبقا للتوجهات الملكية التي تضمنها الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية حيث أكد جلالته:" أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين. وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية..

إننا نتطلع لبلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج، كفيلة بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلالات التي أبانت عنها التجربة" انتهى كلام جلالة الملك.

السيد الرئيس،

لقد أكد جلالة الملك نصره الله في خطاباته سواء ليلة عيد العرش المجيد لهذه السنة أو في افتتاح جلالته للبرلمان.

عن عدم رضاه عن مردودية العمل الحكومي، منتقدا البرنامج

التنموي الذي حسب تعبير جلالته أصبح متجاوزا، وسجل تعثرا في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن هذا المشروع الذي من المفترض أن يشكل منطلقا لتجسيد الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي الذي طبع الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ببلادنا خلال هذه السنة.

فمن الناحية السياسية تعلمون جيدا الظروف التي عرفت فيها هذه الحكومة النور والمخاض العسير الذي عرفته قبل ميلادها والذي لا داعي للتذكير بتفاصيله مرة أخرى.

السيد الرئيس،

إن من أهم أهداف المخطط الأخضر رفع الإنتاجية والمردودية والتصدير وتحسين دخل الفلاحين والرفع من القدرة الشرائية لساكنة العالم القروي وتحسين مستوى عيش المواطنين به.

وإذا كنا نسجل في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن الهدف الأول من المخطط والمتمثل في توسع المساحات المزروعة والتحول نحو زراعات ذات مردودية أعلى قد قطعنا فيه أشواط مهمة. فإننا نسجل أن ما تبقى من أهداف المخطط لازالت تراوح مكانها وتبقى صعبة التحقق، وأن الفلاحين خاصة الصغار والمتوسطين لم يشعروا بانعكاس نتائج هذه السياسة على معيشهم اليومي مع سوء تنظيم السوق الداخلي وسيطرة الوسطاء ناهيك عن صعوبات التصدير.

ومن أهم تجليات ذلك ما يعانيه السكان القرويون من عزلة وفقر وتهميش ناتج عن غياب عدالة مجالية تحد من الواقع المزري الذي تعيشه الساكنة القروية.

السيد الرئيس،

إن ارتهان الفلاحة الوطنية للتساقطات المطرية وانتظامها، والتي واعدت الحكومة في غير ما مناسبة بالتخلص منها تدريجيا باعتماد أساليب متطورة في السقي وترشيد الإمكانيات المائية. ردا على أسئلة فريقنا في هذا الصدد نعتبره أبرز المعوقات التي تحد من تحقيق أهداف المخطط. رغم كل المجهودات المبذولة كتوسيع المناطق السقوية والاستثمار في الأشجار المثمرة... إلا أن ذلك يبقى محدودا وغير قادر على تقديم إجابات كافية على التحدي البيئي والمناخي الذي تقتضيه السرعة في إدخال التكنولوجيا الحديثة المرتبطة بالمجال وتشجيع البحث العلمي في هذا الإطار والإستفاذة من التجارب الدولية المتميزة في المجال الفلاحي. وقد نبهنا في فريقنا لإشكالية الأمن المائي في ارتباطه بتحقيق الأمن الغذائي وترشيد استغلاله بمعالجة المياه العادمة وتحلية مياه البحر واستغلالها في الزراعات المحلية والتقليدية مما سيسهم في الحد من الهجرة ومحاربة التصحر وعدم هدر الثروة المائية.

السيد الرئيس،

نعتبر في فريقنا أن عدم انكباب الحكومة على حل الإشكاليات العقارية المرتبطة بالفلاحة يعتبر أكبر عائق بنيوي تواجهه الفلاحة المغربية.

ذلك أن نظامنا العقاري لازال يرتهن لأنظمة تقليدية من قبيل أراضي الجموع وأراضي الأحباس وأراضي الكيش والأراضي العرشية... والتي تقدر بملايين الهكتارات جلها محط نزاعات أمام المحاكم المغربية مما يستدعي إعادة النظر في القوانين المؤطرة لها بما يسهم في التنمية المستدامة ببلادنا.

وإن غياب تصور لوزارة الفلاحة في تبني سياسات تعمير مندمجة تراعي التوازن البيئي وتعقلن التوسع العمراني للمدن مع الحفاظ على الأراضي الصالحة للزراعة حيث زحف الإسمنت في العشر سنوات الأخيرة من الأراضي المسقية على حوالي 30 هكتار إضافة لخمس هكتارات من الأراضي البورية سنويا. وعدم اتخاذ الحكومة لمبادرات عملية حماية للرصيد العقاري الفلاحي من التقلص.

السيد الرئيس،

رغم تقديم الحكومة العديد من الالتزامات كتوسيع المجالات المسقية وتأهيل الفلاح الصغير نسجل بكل أسف عدم اهتمام الحكومة بخلق جيل جديد من الفلاحين قادرين على رفع التحدي من خلال التكوين المستمر والتطوير بأساليب وتكنولوجيات حديثة. وبذلك تكون الحكومة رغم كل المجهودات المبذولة قد أخفقت في إقرار فلاحة تضامنية وأن واقع الفلاح الصغير لا يزال يعبر بشكل جلي عن فشل المخطط الأخضر في دعامة الفلاحة التضامنية.

السيد الرئيس،

وهنا لابد أن ننبه الحكومة إلى العمل على توضيح أهداف مخطط المغرب الأخضر خاصة في صفوف الفلاحين الصغار حيث أن 60% منهم يجهلون أهدافه وبالتالي هم غير منخرطين فيه، وتجويد طرق التمويل التي تجعل الفلاح الصغير عاجز عن الولوج لهذه الخدمة خاصة أن بنك واحد يعمل على مواكبة المخطط دون المؤسسات البنكية الأخرى، كما ننبه الحكومة للتأخر الكبير في تأطير الفلاحين خاصة أن 80% من الفلاحين أميون ويستغلون 76% من الأراضي الصالحة للزراعة، وإذا كان نجاح مخطط المغرب الأخضر مرتبط ارتباطا وثيقا بتوفير الموارد المائية الكبيرة فلابد من التسريع بإعادة استعمال المياه العادمة ومعالجتها وتحلية مياه البحر.

كما ننبه الحكومة بأن سيطرة الوسطاء على السوق الفلاحية المغربية والمضاربة والاحتكار في المنتجات الزراعية وعدم تنظيم السوق الداخلي تعتبر أكبر عائق أمام تحقيق أهداف دعامة الفلاحة التضامنية والتي جاءت لتحد من الفقر والهشاشة المسيطرة على جل الساكنة القروية بلادنا.

السيد الرئيس،

يحتل المغرب موقعا جغرافيا متميزا بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط ويمتلك العشرات من الموانئ ومئات الشركات المتخصصة في تحويل الأسماك ويعيش على هذا القطاع ملايين المغاربة.

والمفارقة أنه رغم هذه الإمكانيات فمساهمة قطاع الصيد البحري في الناتج الخام تظل دون المستوى المطلوب مما يفوت على بلادنا العديد من فرص النمو وخلق مناصب الشغل...

وإذا كانت العديد من الدول التي راهنت على الاستثمار في استزراع السمك البحري، فإن الحكومة لم تولي هذا الموضوع ما يستحق ذلك أن إنتاج 2000 إلى 3000 طن سنويا يظل دون التطلعات حيث يشكل 0.2% من حجم الإنتاج السمكي الإجمالي ببلادنا.

إذا ما أضفنا إلى ذلك وضعية المصايد وأسواق الجملة ووضعية الأسواق المركزية بالمدن وشاحنات نقل الأسماك وطرق التفريغ والبيع والتسويق فإننا سنقر أن أهداف مخطط أليوتيس لازالت بعيدة المنال مما يستدعي تقييم هذا المخطط وتحيينه لبلوغ الأهداف المسطرة، وهنا يحق لنا التساؤل:

- إلى أي حد ساهم مخطط أليوتيس في تحسين الناتج الداخلي الخام. وأين نحن من تحقيق 13.6 مليار درهم في أفق 2020؟

- إلى أي حد ساهم المخطط في التخفيف من انتشار القطاع غير المهيكل؟

- إلى أي حد ساهم المخطط في رفع قيمة صادراتنا من موارد البحر وتحقيق 3.1 مليار دولار في أفق 2020؟

- إلى إلى حد ساهم المخطط في التشغيل المباشر؟ وأين نحن من هدف 115.000 منصب شغل في أفق 2020؟

- إلى أي حد استطاع المخطط الحفاظ على الثروة السمكية وضمان استدامتها؟

- هل ساهم المخطط في تطوير البنيات الأساسية للموانئ البحرية؟ وحل مشاكل الاكتظاظ والتلوث وبناء مراكز مجهزة للتخزين؟

- هل ساهم المخطط في تجديد الأسطول المتهالك العتيق؟

السيد الرئيس،

إن تطوير المقاولات المرتبطة بالصناعات البحرية، وتثمين الثروة السمكية من شأنه أن يشكل دعامة أساسية وقيمة مضافة تدعم الإنتاجية في هذا القطاع وهنا لابد من التأكيد على أن الحكومة لم تستطع إيجاد مقاربة ملائمة تروم الرفع من المستوى الاجتماعي والمادي للعاملين بقطاع الصيد البحري (التقاعد–التعويضات العائلية..)

السيد الرئيس،

إن واقع البادية المغربية يبرز بشكل جلي ما تعانيه هذه الأخيرة من تهميش وهشاشة وفقر إضافة لصعوبة الولوج للخدمات العمومية من تعليم وصحة وثقافة...يندر بأن تأثير ووقع السياسات المرتبطة بالتنمية القروية يظل محدودا ولم يستجب لطموحات شريحة كبيرة من المواطنين، وقد أكد ذلك تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول " تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق "، والذي أوضح أن نسبة الفقر بالعالم القروي في تصاعد وأن حوالي 65% في وضعية هشاشة وربع الساكنة القروية تجد صعوبة في الولوج للخدمة الصحية، وأكد التقرير إلى غياب استراتيجية تنموية فعلية للوسط القروي والذي يشكل سكانه 40% من الساكنة الإجمالية وقد أشار التقرير إلى انعدام التوازن في إنجاز البرامج العمومية ما بين الوسطين الحضري والقروي حيث أن الحواضر تستحوذ على الجزء الأكبر من مجهود التنمية.

وهنا نتساءل عن مدى تجاوب الحكومة المغربية مع هذا التقرير؟

السيد الرئيس،

رغم كل المجهودات المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة لازلنا نسجل التأخر الكبير في تطوير قدرات الإنتاج والتحكم في الاستهلاك ناهيك عن معاناة المواطنين من تأثير تقلبات أسعار المواد الطاقية والاعتماد الشبه الكلي على الخارج لتلبية الحاجيات الوطنية، والنقص الكبير في البحث العلمي في المجال الطاقي والتنقيب المعدني وعدم ترشيد الاستغلال ومعالجة الخدمات المعدنية.

إن المشروع المالي لا يقدم إجابات واضحة حول إشكالية العدالة المجالية في المجال الطاقي على الخصوص الطاقات المتجددة رغم توفر عدد من جهات المملكة على مؤهلات مهمة تجعلها مرشحة لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات. ولا يعطي كذلك خارطة طريق واضحة للرفع من مستوى الاستثمار في هذا المجال بما يحقق قفزة قوية تحقق تنمية مهمة لكل المناطق المستهدفة، وتتماشى مع حجم الموارد الطبيعية التي تزخر بها بلادنا. وهنا لابد من التنبيه إلى دعم الشركات الصغرى والمتوسطة المستثمرة في هذا المجال لتحقيق الأهداف، خاصة فيما يتصل بالتشغيل وخفض استيراد الطاقة.

كما ندعو الحكومة إلى الانفتاح على التجارب الناجحة في هذا المجال والاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة في المجال الطاقي، والتسريع ببرنامج النجاعة الطاقية انطلاقا من الإدارات العمومية والجماعات الترابية وصولا إلى تعميمها على المواطنين ومواكبة عمل الجماعات الترابية خاصة في مجال الكهربة بالطاقة الشمسية.

السيد الرئيس،

غير خاف عنكم الدور الذي تلعبه المعادن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخلق فرص الشغل ودعم الصادرات، إلا أن بلادنا رغم

كل إمكانياتها وتنوعها الجيولوجي الذي يوفر احتياطا هاما من المعادن لازلنا بعيدين عن تحقيق الأهداف المرجوة، وتحقيق فرص الشغل والإسهام ورفع معدل النمو، فإذا ما استثنينا الصناعات المرتبطة بالفوسفاط التي تمثل 90% من الإنتاج المعدني، فإننا ندرك التأخر الكبير الحاصل في مجال البحث والتنقيب على معادن أخرى، مما يضيع على بلادنا عددا من فرص النمو والتقدم.

وهنا لابد أن نثير اهتمام الحكومة إلى:

- ضرورة تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحكامة في تسيير القطاع؛

- الاهتمام بالصناعات المنجمية وخلق مصانع لتثمين المنتجات بما يوفر مناصب الشغل؛

- نهج العدالة المجالية في إعداد وإنجاز المشاريع بما يتلاءم مع الرفع من مستوى عيش المواطنين؛

- التسريع بإنجاز برامج النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة وإنجاز دراسة الأثر الطاقي وإصدار نصوص تنظيمية المتعلقة بذلك؛

- العمل على تنسيق برامج الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مع البعد الاقتصادي والاجتماعي؛

- العمل على استقطاب الاستثمارات والتكنولوجيا لدعم مشاريع في هذا القطاع؛

- إبرام اتفاقيات مع جهات المملكة في مجال الطاقة والتنمية المستدامة؛

- مواكبة عمل الجماعات الترابية خاصة في مجال الكهربة للطاقة الشمسية وإعداد المطارح العمومية الحديثة.

السيد الرئيس،

إن إشكاليات البيئة أضحت أكثر من أي وقت مضى تؤرق كل دول العالم فازدياد الحرارة والتصحر والتلوث بكل أنواعه إلى غير ذلك من المشاكل المرتبطة بالتصنيع والتي تهدد الأجيال المقبلة مما جعل الدول تنظم قمة الأطراف لتنسيق الجهود من أجل التخفيف من هذه الآفة.

ونحمد الله أن بلادنا منذ مدة جعلت من حماية البيئة وترسيخ مبادئ التنمية المستدامة أولوية وطنية وقد تجلى ذلك من خلال التوجيهات السامية لصاحب الجلالة في العديد من المناسبات المرتبطة بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية للبلاد وحماية البيئة، وتم تعزيز هذا التوجه بانخراط والتزام كل القوى الحية بالبلاد.

- وقد حقق المغرب نقلة مهمة على مستوى تعزيز الإطار المؤسساتي والقانوني تجلى كذلك بإحداث دستور 2011 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يجمع العديد من المتدخلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين والمهنيين ويعد الإطار الأنسب للتداول في هذا المجال.

- إلا أننا لازلنا لم نحقق الأهداف المسطرة في عديد من المجالات ذات الصلة فمثلا قدمت الحكومة السابقة التزاما من خلال البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية بالوصول إلى 100% بحلول 2020. وتأهيل جميع المطارح العمومية وتطويرها.

- كما نسجل النقص الحاصل في التربية البيئية على مستوى مناهجنا التعليمية في جميع الأسلاك وعدم تشجيع البحث العلمي في هذا المجال.

السيد الرئيس،

رغم كل المجهودات التي بذلتها الدولة في تحسين صورة المغرب وجعله قاعدة تصدير نحو أوربا وإفريقيا والشرق الأوسط بإطلاقها مخطط التسريع الصناعي في قطاع السيارات الذي لازال يستأثر باهتمام العديد من المستثمرين، وهذا يرجع بالأساس للسياسة المتبصرة لصاحب الجلالة، حيث صنفت بلادنا في مقدمة الدول الأكثر استقطابا للاستثمارات في القارة الإفريقية.

فبإطلالة سريعة على معظم الدول الصاعدة التي تحقق معدلات نمو مرتفعة فإننا نجدها توجهت نحو الاستثمار في مختلف الصناعات والتي ساهمت بشكل مباشر في تحقيق إقلاع اقتصادي وتنموي بها.

لقد اعتبرنا في الفريق الاستقلالي أن مخطط التسريع الصناعي 2020/2014 رافعة أساسية من شأنه أن يساهم في جلب الاستثمارات في القطاعات الصناعية الجديدة، والمساهمة في خلق فرص الشغل وتحسين اختلالات وعجز الميزان التجاري.

وهنا لابد من التنبيه إلى أن:

- الأرقام المهمة في مجال الاستثمار لا توازيها سرعة معدل النمو مقارنة مع بعض الدول المنافسة؛

- التأخر الحاصل في اعتماد صناعات مرتبطة بالطاقات المتجددة، وصناعة الألواح الشمسية الحرارية وآليات تحلية مياه البحر والمعدات الفلاحية؛

- غياب عدالة مجالية والتقصير في دعم الصناعات الغذائية؛

- ترحيل المناطق الصناعية التي أصبحت وسط المدن؛

- دعم الصناعات المرتبطة بالثروة السمكية؛

- تعزيز التوجه الإفريقي والحرص على إنجاح الاتفاقيات التي يوقعها المغرب في هذا المجال؛

- تحسين الولوج للعقار المعد للاستثمار الصناعي؛

- خلق مناطق صناعية موجهة للكراء؛

- تبسيط مساطر منح القروض البنكية الموجهة للمقاولات خاصة

الصغيرة منها والمتوسطة؛

- تنويع الصناعات الوطنية والابتكار في صناعات أخرى (الإلكترونية – الكهربائية...)

- إشكالية القطاع غير المهيكل ومواكبته ودمجه في القطاع المهيكل.

فبالرغم من كل المجهودات، إلا أن بلادنا لم تصل بعد إلى توازن صناعي يعزز تنافسيته الدولية، بالنظر إلى ضعف مناخ الاستثمار والنظام الضريبي مما يجعلنا لا نحقق الأهداف المرجوة، إضافة إلى أن المقاولات الصغرى والمتوسطة والتي تشكل دعامة أساسية تؤمن البلوغ إلى تنافسية كبرى تعاني من إشكاليات التأطير والتمويل وأن أسعار الفائدة مرتفعة جدا بالمقارنة مع جل الدول المنافسة.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع التجارة لازالت الحكومة عاجزة عن توفير الشروط الضرورية للإقلاع بما يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، مما يستدعي تقييم جل المبادرات الحكومية كمخطط (رواج رؤية 2020) وهنا نتساءل هل حقق هذا المخطط الأهداف المتوخاة منه؟

وأين نحن من 8% من معدل النمو في القطاع التجاري؟ وماهو مصير صندوق تطوير التجارة؟

وهنا لابد أن نثير انتباه الحكومة لغياب التخطيط في المجال التجاري وغياب العدالة المجالية في هذا الصدد، وأنها لحد الآن لم تقدم الأجوبة الأساسية لتحديات القطاع وعن خلق التوازن بين المساحات الكبرى وتجار التقسيط وعن الظروف الاجتماعية لمهني التجارة.

السيد الرئيس،

إن مجهودات المغرب الاستثمارية في القارة الإفريقية وتدفق الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يجعلنا نغض الطرف عن جملة المعوقات التي يواجهها المستثمرون ببلادنا وتبقى أبرزها التعقيدات الإدارية إضافة للرشوة، ناهيك عن تعدد المتدخلين ومشكل الترخيص وضعف البنية التحتية والمضاربات العقارية التي تعرفها المناطق الصناعية، زد على ذلك مساطر الجمركة والضرائب وصعوبة التصدير والولوج للخدمات البنكية وضعف بنيات الاستقبال (موانئ ومطارات..)

السيد الرئيس،

إذا ما انطلقنا من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم 2016 حول " التحول الرقمي في خدمة المواطن من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة" فإننا نجد أن إستراتيجية هذا المخطط سجلت تأخرا في مجال تنفيذ مجموع العمليات والمشاريع المبرمجة، الذي اتسم بانعدام مقاربة تشاركية، إضافة لعملية الحكامة والقيادة التي اعتبرها التقرير ضعيفة. وقد أكد التقرير على أن مختلف المبادرات التي قامت بها بعض المؤسسات والإدارات العمومية والترابية في رقمنة خدمتها هي مبادرات جيدة يتعين تعميمها ومضاعفتها.

السيد الرئيس،

منحت الحكومات السابقة أولوية كبرى ومركزية للقطاع السياحي اعتبارا للدور الهام الذي تلعبه السياحة في المسيرة التنموية ببلادنا والذي ينعكس إيجابا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال جلب العملة الصعبة وتوفير فرص الشغل، وقد سجلنا في هذا الصدد ارتياحا لدمج قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والنقل الجوي بقطاع السياحة لما لهذه القطاعات من ارتباط من شأنه أن يشكل رافعة أساسية للتنمية المستدامة.

ورغم كل ذلك تظل الحكومة عاجزة عن تثمين الموارد السياحية الوطنية ولم تستطع استغلال الموقع الاستراتيجي لبلادنا واستقطاب ومضاعفة عدد السياح وتنويع المنتوج السياحي إضافة لعدم إيلاء السياحة الداخلية ما تستحق، واعتبارها رافدا أساسيا ودعما للاقتصاد الوطني، وهنا لابد من تسجيل أن نقص الجودة في العديد من مؤسساتنا السياحية يجعلنا نتأخر في الوصول للأهداف المرجوة وأن منتوجنا لن يتنافس في محيطه الإقليمي خاصة على مستوى البحر الأبيض المتوسط رغم أن رؤية 2020 أكدت على الاهتمام بدور الجودة في إنجاح مخططات السياحة المغربية وجعلها في مستوى المنافسة في السوق السياحية الدولية. كما ركز على إنشاء جهاز للمراقبة يهتم بالجودة. لذلك نطالب الحكومة بتفعيل جيد للمقتضيات المتعلقة بالجودة والمراقبة للوصول للتنافسية المنشودة والتركيز على جودة التدبير الإداري والمالي لهذا القطاع حتى يستطيع أن يثمن التعابير الثقافية الوطنية والقدرات الطبيعية التي تزخر بها بلادنا وإبراز المؤسسات السياحية المغربية.

وهنا نتساءل عن قدرة الحكومة عن الانفتاح على أسواق جديدة "آسيا أمريكا اللاتينية" وعدم الاكتفاء بالأسواق التقليدية وهل ستظل سياحتنا مرتهنة للمثلث الذهبي (مراكش- أكادير- ورزازات)؟ وهل تراهن الحكومة على خلق أقطاب سياحية جديدة تبرز التنوع الثقافي والحضاري لمملكتنا؟ وما مآل المخطط الأزرق؟

يحق لنا كذلك التساؤل عن مآل توصيات المجلس الأعلى للحسابات حول مراقبة وتقييم أداء المكتب الوطني المغربي للسياحة؟

وهنا لابد من إبداء عدد من الملاحظات:

- تحسين مستوى الخدمات السياحية وتنويعها بشكل أفضل يستجيب للطلب السياحي الدولي الوطني؛

- دعم الاستثمار من أجل بناء وترميم الفنادق وتجهيز المركبات والمنتجات السياحية؛

- إبراز الهوية الثقافية المغربية وتثمين التراث المادي واللامادي ببلادنا؛

- إعادة النظر في مخطط بلادي بما يدعم السياحة الداخلية والتي من شأنها أن تشكل رافعة أساسية للقطاع؛

- مراعاة البعد الاجتماعي والبيئي في الجهود المبذولة من أجل تحقيق سياحة مستدامة ومسؤولة تحترم المحيط البيئي وتضمن استمراريته؛

- الاعتناء بالموارد البشرية بتوفير التكوين وإعادة التكوين بشكل يتوافق وتطلعات سوق الشغل وفق مناهج دولية في الميدان السياحي؛

- تبسيط مساطر التمويل البنكي للاستثمار في القطاع السياحي؛

- إقرار نموذج للحكامة في القطاع السياحي عبر إصلاح المكتب الوطني للسياحة، المجلس الأعلى للسياحة، اللجنة الوزارية للسياحة، اللجنة المشتركة بين القطاعين العام والخاص، اللجنة الإدارية للسياحة والمجالس الجهوية للسياحة؛

السيد الرئيس،

يعتبر النقل الجوي دعامة أساسية في تطوير القطاع السياحي، إلا أنه ليس بالقوة التي تجعله يحقق أهداف السياحة الوطنية، ذلك أن غلاء تذاكر شركة الخطوط الملكية المغربية مقارنة مع نظيرتها الأجنبية تشكل عائقا أمام التنقل على متنها سواء بالخارج أو الداخل. وهذا يجعلنا نتساءل عن مآل مخطط النقل الجوي؟

إن وضع نظام للجودة لتحسين خدمات المطارات والنقل الجوي أصبح أمرا ملحا من خلال دعم البنيات وإقرار مخطط للحكامة.

السيد الرئيس،

إن قطاع الصناعة التقليدية يحمل أهمية كبرى تتجلى في إبراز الحضارة المغربية ويعبر عن مختلف التعبيرات الثقافية ناهيك عن الدور الاقتصادي الذي يلعبه حيث يعيش عليه الملايين من المغاربة وفي هذا الصدد نسجل عدد من الملاحظات والاقتراحات:

- عدم وجود إستراتيجية لتسويق المنتجات؛

- ضرورة إعادة الاعتبار للصناع التقليديين ودعم الفرادى منهم بالوسطين القروي والحضري على مستوى الإنتاج والتسويق؛

- العمل على تحسين ظروف عمل الصناع التقليديين بما يتلاءم مع مبدأ السلامة والوقاية المهنية؛

- وضع معايير جودة منتجات الصناعة التقليدية (شارات الجودة)؛

- العمل على الحفاظ على الحرف المهددة بالانقراض؛

- تبسيط شروط الولوج للخدمات البنكية للاستثمار في القطاع.

وهنا ندعو الحكومة لإيلاء هذا القطاع ما يستحق من عناية ليتسنى له المساهمة بشكل وافر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

بالرجوع لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2013 حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مندمج"، فإننا نسجل أن الحكومة لم تعره أي اهتمام لا فيما يتعلق بالحكامة حيث تعاني معظم التعاونيات من نقص في مستوى الموارد البشرية أو فيما يخص تحسين تنافسية التعاونيات من خلال تعزيز وتقويم البنيات الموجودة أو خلق تجمعات جديدة تدمج البعدين القطاعي والجغرافي، واعتماد نظام ضريبي ملائم يحقق عدالة ضريبية تأخذ بعين الاعتبار دخل أعضاء التعاونيات وتحسين الولوج إلى التمويل البنكي على اعتبار أن القطاع التعاوني يتطلب أنظمة مالية ملائمة إضافة لتطوير أسواق جديدة عبر تحسين العرض الحالي للتعاونيات وتطوير منتجات وخدمات جديدة كالطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات وحماية البيئة... وولوج الأسواق الدولية وإرساء منظومة للرعاية الاجتماعية لفائدة منخرطي التعاونيات.

- هذه مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي تنبع من قناعتنا الراسخة بإقرار الديمقراطية وبناء النموذج التنموي المنشود؛

- وانطلاقا من موقع الحزب وانسجاما مع مواقفنا الثابتة فإننا نتحفظ في التصويت على الميزانية الفرعية للجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية والتي نعتبرها لم تجب بشكل كاف عن تحديات وإكراهات المرحلة بشكل يقنعنا بالتصويت لها.

III- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة ميزانية قطاعي التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وقطاع التشغيل الأسلحة البيضاء اليوم داخل مؤسساتنا التعليمية، بعض التلاميذ استسهلوا الأساتذة، وبعض الأساتذة ابتعدوا عن رسالتهم النبيلة التي من المفروض أن يبلغوه، فساهموا في نزع صفة الوقار والاحترام عنهم، لذلك، فنحن اليوم في حاجة إلى نظام تقييم المعلمين على أساس معايير محددة، بمكافأة الجيدين منهم وتقديم الدعم لذوي الأداء المنخفض، واستبعاد ذوي الأداء المتدني الذين لا يبدون استعدادا لتطويره، نظام من أجل رد الاعتبار للمدرسة العمومية، التي تراجعت في مجملها لصالح التعليم الخصوصي، الذي أصبح في غالبيته يبحث عن الربح السريع، ويتنافس في رفع الأسعار والنفط وإثقال كاهل الآباء بالمصاريف والتلاميذ بالبرامج المتراكمة التي لا تترك مجالا للوقت الثالث، جعلنا من تعليمنا مختبر تجارب لكل الوصفات الاستعجالية منها والعشرية، وبما أننا نحذو حذو بعض الدول الغربية التي تعد بالنسبة لنا مثال يحتذى به في الكثير من

الأشياء، فلا يجب أن ننسى أن مجمل هذه الدول،إن لم تكن كلها لا تستثمر في التعليم الابتدائي والإعدادي، لأنها بكل بساطة، لا تجازف بقطاع حيوي، قطاع لا يقبل المغامرة على أية حال.

السيد الرئيس،

الجامعات القوية والمتميزة علميًا هي التي تصنع النهضة والتقدم وليس العكس، ولطالما كانت الجامعة المغربية منذ الاستقلال ملاذًا للطلبة لتحصيل العلم، وتخرج الأطر العليا، ورجالات الدولة للمساهمة في تنمية البلاد اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، والعمل على تقدمها العلمي والتقني بين الأمم والدول، إلا أنها تعيش اليوم، تعثرا في برامج الإصلاحات السابقة بسبب التخطيط غير المعقلن، وأسلوب التجربة والخطأ الذي اتبعته السلطة الحكومية الوصية على القطاع، ناهيكم عن الاكتظاظ الذي عانت ولازالت تعاني منه بعض الجامعات المغربية خصوصًا المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح للمواسم الدراسية كل سنة جامعية؛ بسبب العدد الهائل من الطلبة الذين يتخرجون من البكالوريا، هذا بالإضافة إلى الطلبة القدامى، وغياب، إن لم نقل، انعدام البنيات التحتية، والتجهيزات الأساسية، والمرافق الكافية للمؤسسات الجامعية، مع العلم أننا نعيش أزمة نقص التأطير البيداغوجي، فغياب التأطير الكافي للعدد المتزايد من الطلبة الجدد خلق إشكالية كبيرة في ما يتعلق بالتدريس خصوصاً على مستوى المؤسسات الجامعية، التي تضطر إلى الاستعانة بأطر مهنية من خارج قطاع التعليم العالي، في حين يبقى دكاترة الوظيفة العمومية الأولى بالإدماج داخل الجامعات من غيرهم، لذلك فالأمر يتطلب إحداث مناصب لتوظيف أساتذة جامعيين جدد لسد الخصاص الهائل.

إن المشاكل التي تعيشها الجامعة اليوم مرده الى غياب الاستقلال الكامل في التسيير وضعف الميزانيات المرصودة لها، والقرارات التي لازالت تتخذ مركزيا، فأي اجتهاد أو هفوة أو خطأ مرفقي أو شخصي من مسؤول في إدارات الجامعات قد يكلفه منصبه.

أما مشاكل الموظف بالتعليم العالي الضامن الأول لاستمرار الجامعة كمرفق عمومي فكثيرة ومتعددة، تنضاف إلى كتلة مشاكل الجامعات، منها الحق في الترقي بالشهادات الجامعية لفائدة موظفي التعليم العالي الحاصلين على الإجازة أو ما يعادلها والماستر أو ما يعادله، والحد من التضييق على الحريات النقابية والتصرفات السلطوية التي أصبحت تتخذ شكل عرف في التسيير داخل المؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية.

إننا في الفريق الاستقلالي نعي جيدا أن البحث العلمي يعد أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها الشعوب في تحقيق التقدم ونيل مكانة وتقدير بين مختلف دول العالم، وتقيس أغلب المنظمات العلمية المعنية بتقييم المؤسسات العلمية والدول بعدد الأبحاث العلمية التي تقوم تلك المؤسسات برعايتها، ومدى دعم الدولة لأنشطة البحث العلمي المختلفة، وكلّما زادت الأبحاث العلمية القيمة، كلما كانت في مصلحة الباحث والمؤسسة الراعية والدولة ذاتها، فجامعاتنا لا زالت تصنف في آخر السلم، ومراكز الأبحاث شبه منعدمة أو ذات أهداف ربحية.

لكن ذلك لا ينفي وجود بعض المبادرات الفردية داخل الوطن التي يتخذها بعض الأساتذة الأجلاء الذين نوجه لهم الشكر الجزيل والذين يحتاجون إلى الدعم الحقيقي.

السيد الرئيس،

يشكل التكوين المهني اليوم رهاناً لاكتساب الخبرة العملية والكفاءات الضرورية لممارسة النشاط المهني أو التكيّف معه، غايته الأولى تحسين القابلية للتشغيل لدى طالبه وتحسين كفاءات المؤسسات، ووفق هذا التصوّر يجد التكوين المهني سبيل تطبيقه ضمن علاقاته بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسياسات العمومية، فمقاربة العلاقة بين التكوين والتشغيل تقتضي القيام بتحليل لبنيات التشغيل وحاجيات سوق الشغل، بسبب أنها تشكل عائقاً حقيقياً للتنمية، فقد أخفقت الحكومة لحد الآن في خلق ما يكفي من فرص العمل والكفاءة، وفرض توزيع متوازن للطلبة في مختلف الميادين العلمية، فسوق الشغل في غاية من الجمود، ويميل إلى الإعاقة بدل تيسير إدماج القادمين الجدد إلى سوق العمل. وعلى الرغم من الطريقة التي تمت بها هيكلة التكوين المهني لتحسين حظوظ الشباب في ولوج سوق العمل، فإن الآفاق ليست مشجعة، إذ تبقى بطالة الطلاب الذين يتلقون التكوين المهني عالية جدا، وغير بعيدة عن تلك التي تصيب طلاب التعليم العالي.

السيد الرئيس،

يعتبر العمل المصدر الرئيسي لقوت ورزق الإنسان، وهو أمر أساسي لتأمين الحياة الكريمة وأحد ركائز العيش باستقرار وأمان، فالعمل يساعد الفرد في تحسين مستواه المعيشي والاقتصادي، وينمي لديه الحس الثقافي والاندماج الاجتماعي الإيجابي مع المجتمع، وهذا ما يدعونا جميعا الى إيجاد حلول عاجلة لمعضلة البطالة، عبر ملائمة الشواهد والتكوينات المرتبطة بها مع متطلبات سوق الشغل، فالتكوين الحقيقي لم يعد يقتصر فقط على التثمين والتأهيل فحسب، بل يتعداه إلى الرفع من فرص الإدماج وكذا مواكبة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، مع ضمان تعزيز التكوينات المهنية والانفتاح على حاجيات المقاولات في مختلف القطاعات الجديدة التي ظهرت أخيرا ورصد تطور سوق الشغل والحرص على احداث شعب جديدة تواكب الاستراتيجيات القطاعية في مهن جديدة، إلى جانب الاختصاصات التقليدية المعروفة، مع تقديم خدمات التوجيه والمواكبة بما يلائم حاجيات الشباب المحلي للإدماج المهني فضعف تكوين اليد العاملة له انعكاسات سلبية، فمن الناحية الفردية يؤدي إلى ضعف إنتاجية العمل، وضعف تنافسية المقاولة المشغلة وبالتالي ضعف دخل الأفراد من العمل. وهو ما يؤدي على المستوى الماكرو اقتصادي إلى تراجع الاستهلاك الوطني والادخار على حد سواء ثم يترجم إلى تراجع في الاستثمار، فضعف النمو الاقتصادي،

مما يقلص فرص الشغل ومن ثم تفاقم البطالة من جديد.

إن الاعتماد على القطاع الفلاحي في التشغيل يجعل هذا الأخير رهينا بالتقلبات المناخية حيث أن الإنتاج الفلاحي في المغرب بصفة عامة مرتبط بحجم وانتظام التساقطات المطرية وهذا ما يؤدي إلى التذبذب في عدد مناصب الشغل التي يوفرها القطاع الفلاحي من سنة إلى أخرى، بالإضافة إلى أنه يعرف أكبر عدد من مناصب الشغل الموسمية وغير القارة، وعلى الرغم من كونه أصبح يفقد مكانته تدريجيا لصالح قطاع التجارة والخدمات، بسبب الهجرة القروية، وتوسيع هوامش المدن، كما أن هذا التراجع مرتبط بنتائج مخطط المغرب الأخضر، الذي استفاد منه على الخصوص الفلاحون الكبار أصحاب الزراعات الموجهة للتصدير بينما لم تستفد منه الفلاحة القروية والفلاحون الصغار بالشكل الذي كان مخطط له وكما هو معلوم فإن أغلب الضيعات الفلاحية الكبرى ممكننة بشكل شبه كلي، وبالتالي فإن الاستثمارات المرصودة في هذا الباب لم تترجم بإحداث مناصب شغل مناسبة.

أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فكل التوقعات والدراسات الاستشرافية حول النمو الديمغرافي في المغرب تذهب إلى أننا نسير في اتجاه الاستقرار الديمغرافي وبالتالي استقرار الطلب على السكن وهذا ما يعني أن القطاع سيعرف حتما حالة من الركود أكبر من التي يعرفها خلال الخمس سنوات الماضية وبالتالي لا يمكن أن نراهن على قطاع البناء في خلق مناصب شغل جديدة كافية، نفس العقبات يعرفها قطاع التجارة والخدمات، فرغم أنه يعتبر القطاع الأكثر تشغيلا لليد العاملة فإنه بالمقابل يتميز بكونه القطاع الذي يمارس فيه المشتغلين في التجارة أو الخدمات الفردية أعمالهم في إطار غير مهيكل وبالتالي يكثر فيه الشغل الهش، الشغل الموسمي أو الشغل الناقص.

إن قطاع الصناعة الذي يعول عليه المغرب لامتصاص البطالة لا يزال يعاني من ضعف التنافسية على مستوى العلاقات التجارية الخارجية، وخصوصا أن الاقتصاد الوطني كان الخاسر الأكبر في جل اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمها مع الاتحاد الأوروبي وأمريكا ثم تركيا وهو ما نلاحظه بشكل ملموس على شكل إغراق للسوق الوطنية بالمنتوجات الصناعية المستوردة. على هذا الأساس ولأسباب أخرى يصعب الإيمان بأن الصناعة الوطنية قادرة على إحداث حوالي 72.000 منصب شغل جديد سنويا من هنا إلى سنة 2020.

إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نعتقد أن البطالة بالمغرب ظاهرة هيكلية وليست ظرفية إلا في جزء قليل منها، فهي مرتبطة أساسا بالمشاكل البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ومن أهمها أنه اقتصاد احتكاري وريعي بامتياز، وغير مهيكل بشكل كبير وغير تنافسي على المستوى الدولي وخصوصا مقارنة مع الشركاء الرئيسيين بل أنه لم يحترم في تطوره المسار النموذجي: فلاحة، صناعة، تجارة ثم خدمات.

إن معضلة البطالة بالمغرب لا يمكن حلها من دون إحداث تغييرات جذرية على النموذج الاقتصادي الوطني في اتجاه اقتصاد حر وتنافسي يخضع قولا وفعلا لمبادئ الليبرالية الاقتصادية مع ضرورة تدخل الدولة، قد تنجح المخططات الحكومية المتفرقة والإجراءات التحفيزية لصالح المشغلين والبرامج التحفيزية من أجل التشغيل الذاتي للشباب أصحاب الشواهد، في خلق مناصب شغل إضافية لكنها بالتأكيد لن تحل المشكلة ولن تمنع اندثار مناصب شغل أخرى في قطاعات قد تعاني في أية لحظة من تداعيات الاختلالات البنيوية التي تحدثنا عنها. فهل أخذت الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025 هذه الأمور بعين الاعتبار أم أن وضع الاستراتيجية كان بالنسبة للحكومة هدفا في حد ذاته؟

السيد الرئيس،

الملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها عن الوضع الثقافي المغربي هي أن هذه الثقافة بدأت تعود مكرهة إلى الخلف، ولم يعد لها التأثير المطلوب، وأن المثقفين بسبب هذه الوضعية، انعزل بعضهم عنها وأصبح البعض الآخر يشعر بلا جدوى اتجاهها، فعلى ما يبدو أن الحكومة لا تملك تصورا استراتيجيا متكاملا للتغيير الثقافي، يأخذ بعين الاعتبار التقلبات التي حدثت في القيم الثقافية ببلادنا بعيدا عن الأماني الحالمة وعن الشعارات الجوفاء.

الحكومة لا يمكنها في منظورنا أن تتعامل مع الثقافة سياسيا أو استراتيجيا، إذا لم تجعل منها فضاء للابتكار والإبداع تسنده قيم الحرية مع جعل الثقافة إسهاما يوميا لتمكين المواطن من تحصيل المعرفة والتربية والذوق والإحساس الجمالي.

إن قطاع الثقافة ببلادنا يسائلنا جميعا، فرغم الدعم، لا زال مجال النشر والكتاب مثلا، يعاني من إختلالات بنيوية تتمثّل في غياب شبه كلي لناشرين محترفين، وغياب عقود مهنية مع المؤلّفين والمترجمين، وغياب سوق للكتاب، وشحّ القرّاء، ما يؤدّي بهذا الدعم إلى أن يصبح مجرّد ريع ثقافي، وهذا ما ينطبق على أب الفنون، المسرح، الذي تراجع شكلا ومضمونا، في غياب الدعم المقنن والمصاحبة للفرق المسرحية والجمعيات المهتمة، بتشجيع المتميزة منها.

إن الميزانية المرصودة للقطاع رغم ارتفاعها الطفيف لن تتمكن من التأثير في القصور الثقافي ببلادنا، وكيف يتأتى لها ذلك بعدد مناصب لا يتعدى 30 منصبا ماليا؟ مع العلم أن قطاع الثقافة في أمس الحاجة الى موارده البشرية التي تسائل الحكومة من أجل تحسين وضعيتها لعطاء أفضل.

السيد الرئيس،

لا يمكن أن نتحدث عن الثقافة في بلادنا ما دامت دور الثقافة تعرف قصورا في التواصل، يقرب خدماتها من المغاربة، وما دمنا نفتقر لمراكز ثقافية بدول المهجر لتعليم لغاتنا وحفظ هويتنا المغربية، ومادام

الفنان المغربي يعاني الهشاشة والفقر، ومادامت مهرجاناتنا في اغلبها لا تحترم الخصوصية المغربية ولم تسعى للتطور حتى لا تصبح مرتعا للمسترزقين وعائلات المشرفين عليها عوض أن تكون محطات للرقي بالتراث والفن المغربي لا يمكن أن نتحدث عن الثقافة مادام أغلب شبابنا لا يعلم عن تاريخ بلاده سوى ما يمتحن فيه داخل فضاءه التعليمي، حتى كدنا نعيش أمية تاريخنا، فعلى الوزارة، وهذا دورها أن تجعل المغاربة يتصالحون مع تاريخهم.

وكما هو الشأن في قطاع الثقافة، فقطاع الاتصال يعيش بدوره ركودا لا يحسد عليه في غياب تنزيل مقتضيات مدونة الصحافة والنشر لاسيما قانون المجلس الوطني للصحافة باعتباره وسيلة هدفها تنظيم هذا القطاع، الذي يتخبط في مشاكل عديدة، فإعلامنا السمعي البصري يعاني من ضعف الحكامة ويتجلى ذلك في الوضعية المالية والإدارية للقناة الثانية، فأجواء العمل بها أصبحت شبه منعدمة، بسبب تفاقم العجز المالي، وبرامج هذه القناة وبعض قنوات القطب العمومي أصبحت متجاوزة، أغلبها برامج ترفيهية تافهة، في غياب برامج ثقافية توجيهية تربي على المواطنة والبناء المجتمعي، فلا زالت المسلسلات المدبلجة الرخيصة البعيدة عن قيمنا، تجد موقع قدم لها داخل قنواتنا، ولا زالت تساهم في هدم المقومات المغربية وتكسر الحواجز.

ومن هذا المنبر، ندعو الحكومة الى تقديم الدعم الكبير للقنوات الجهوية وعلى رأسها قناة العيون نظيرا العمل الجبار التي تقوم به رغم محدودية مواردها البشرية والمالية خدمة لقضيتنا الوطنية.

الصحافة الورقية، السيد الرئيس، تعيش أوقات عصيبة كمقاولة مغربية في غياب أرقام مبيعات تضمن لها الاستمرارية، في ظل تنامي خروقات أخلاقيات المهنة التي لا ترتبط دائما بالصحافي، بل تكون في غالب الأحيان صادرة عن المؤسسات الإعلامية، ولا يمكن هنا ان نغفل الدور الهام الذي أصبحت تحتله الصحافة الالكترونية، هناك تجارب رائدة اكتسبت احترام جمهور واسع من متصفحيها، لكن المشكل الذي تعاني منه الصحافة الإلكترونية، هو المحتوى المتكرر المعتمد على علمية قص ولصق التي جعلت المحتوى الإلكتروني للمواقع الإخبارية محط تساؤل، حول مدى جودة هذا المحتوى، وهل الوزارة الوصية سوف تقوم بتوزيع حصص الدعم من المال العمومي الهادفة إلى تشجيع هذا النوع من الصحافة أصبح يعرف بمصطلحات قدحية التي لا تقوم على أي مجهود صحفي وتقتات على ما هو مطروح في الساحة، وهذا ما يحيلنا

هذا الأمر يحيلنا على مشكل آخر، وهو الوضعية القانونية لهذه المواقع، خصوصا وأن معظم المشتغلين في هذا القطاع بعيدين كل البعد تكوينا واشتغالا عن الميدان، لعدم وجود مقاولة صحفية، تستطيع تحمل تكاليف إنتاج المادة الصحفية والتكوين لكي ينتقل المنبر الإلكتروني من الهواية إلى الاحتراف الصحفي.

السيد الرئيس،

لا تفوتني الفرصة اليوم، ونحن نناقش ميزانية قطاع الشباب والرياضة أن نهنئ أنفسنا بتأهل المنتخب المغربي لكأس العالم، رغم أن القرعة لم تنصفنا، لكننا واثقون أننا سنكون في الموعد انشاء الله.

السيد الرئيس،

إن للشباب دورا كبيرا ومهما في تنمية المجتمعات وبنائها بناء قويا؛ كون طاقة الشباب الهائلة هي التي تحركها وترفعها، لذلك فالشباب ركائز أي أمة، وأساس الإنماء والتطور فيها، من هذا المنطلق أكد جلالة الملك حفظه الله في خطابه امام برلماني الأمة في افتتاح الدورة الحالية حين قال: "فتأهيل الشباب المغربي وانخراطه الايجابي والفعال في الحياة الوطنية يعد من اهم التحديات التي يتعين رفعها وقد أكدنا أكثر من مرة ولاسيما في خطاب 20 غشت 2012 بأن الشباب هو ثروتنا الحقيقية ويجب اعتباره كمحرك للتنمية وليس عائق أمام تحقيقها" انتهى النطق الملكي.

من هنا يتضح أهمية العناية الملكية السامية للشباب، والتي على القطاع الوصي رغم ضعف الميزانية المرصودة، أن يترجمها على أرض الواقع عبر برامج ومشاريع مندمجة تجعل الشباب في صلب اهتماماتها.

السيد الرئيس،

تعدّ المخيمات الصيفية ملاذ الأطفال الفقراء والمنحدرين من أوساط اجتماعية شعبية، تقدم من خلالها خدمة عمومية تسهم في إكسابهم معارف ومهارات جديدة، وتصقل شخصياتهم المستقبلية، وتحصنهم من الوقوع في آفة الإدمان، ومن أجل انجاح هذا البرنامج الوطني، لا بد للحكومة العمل على تأهيل الجمعيات المنخرطة في هذا المشروع وتحسيسها بأهميته، أبعاد الجمعيات التي تسترزق من التخييم، عبر قانون صارم ومنظم لمجال التخييم، تأهيل الموارد البشرية للوزارة وتمتيعها بحقوقها، وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية الهادفة لتجويد منتوج التخييم، تحيين البرامج التربوية المقدمة في المخيمات وفق الفئات المستفيدة وتماشيا مع التطور التكنولوجي والمعلوماتي والتواصلي، تعديل برامج التكوين الخاصة بالأطر التربوية، والرفع من السن الخاصة بهذه الفئة لتحمل المسؤولية داخل المخيمات، مع الحرص على اعتماد سجلهم العدلي لهذه المهمة، ودعم الجامعة الوطنية للتخييم واعتبارها المخاطب الرئيسي، في هذا المجال.

السيد الرئيس،

يمكننا جميعا السيد الرئيس، أن نصبر على الجوع وقد نصبر على العطش، لكننا لا نصبر على الألم، فإذا كان الحق في الصحة مدخلا رئيسيا لحقوق الإنسان وللعدالة الاجتماعية، فإننا نؤكد أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة ومن ضمنها تخفيض ثمن بعض الأدوية، إلا أننا نأسف لكون القطاع لازال بعيدا عن انتظارات المواطنين فهناك تأخر كبير للمغرب على مستوى الخدمة الصحية، التي يقدمها لمواطنيه

فنحن نرتب في الرتبة 78 من أصل 115، في ما يخص عدد المرضى لكل طبيب، تسجل المستشفيات المغربية غيابها في قائمة المستشفيات العربية الجيدة، بسبب نقص شديد في الأجهزة الطبية والأطر الصحية، وقد سبق للحكومة أن أقرت بوجود مركز صحي واحد فقط لكل 42 ألف مغربي وأقل من سرير لألف مواطن، كما نسجل نقصا شديدا في الخدمات الصحية في المناطق النائية فـ75%، من وفيات الأطفال الرضع بالمغرب، يموتون بهذه المناطق، مثلما يسجل المغرب نسبة مرتفعة في وفيات الحوامل في المساحات القروية، حيث تصل الى وفاة أم كل عشر ساعات، ما يثير بين الفينة والأخرى احتجاجات شعبية أمام غياب دور الدولة الصحي في تلك المناطق، التي يقطنها أكثر من 13 مليون مواطن وسط كومة من الإشكالات المتراكمة بين العزلة والتهميش التي يعاني منها أكثر من 12 مليون مغربي يعانون الهشاشة لم يستطع معها "نظام رميد" تغطيتها بسبب تعثر وغياب التمويل والوسائل اللوجستيكية والطبية اللازمة، لتقديم الخدمات الصحية، فيما لم يتجاوز تخفيض الأثمنة، الذي اقتصر على 59% فقط من الأدوية المهمة أي ما يصل إلى 3140 دواء، 10 دراهم، بل هناك أدوية عرفت تخفيضا بـ درهم واحد فقط، مما يضطر معه البعض إلى دفع تكلفة علاج "سرطان الرئة"، بأكثر من 35 ألف درهم، وعلاج "سرطان القولون" بمبلغ 31 ألف درهم، ثم "سلطان عنق الرحم والحنجرة" وصل إلى 50 ألف درهم، و"سرطان الثدي" وصل إلى 30 ألف درهم، فلمن يلجأ المواطن المغلوب على أمره ليغطي به هذه التكاليف؟ إذا ما علمنا أن تمويل العلاجات يعتمد بالدرجة الأولى على الأداء المباشر للأسر، فحصة المصاريف الصحية التي تتحملها الأسر بطريقة مباشرة تبلغ 64% باحتساب مصاريف التنقل والإقامة، لا تستفيد المستشفيات العمومية منها إلا بنسبة 4.4% والباقي يذهب إلى المصحات الخاصة.

لذلك، فإننا نحمل الدولة المسؤولية الأكبر فيما آل إليه الوضع الصحي بالمغرب، باعتبارها تملك الإرادة السياسية ووسائل التغيير، إلا أنها تفتقر الى رؤية واضحة لتبني تصور مجتمعي سليم للصحة، كحق لكل مواطن بدون استثناء، كل هذا قاد إلى تدني مستوى الخدمة الصحية بالمستشفيات العمومية المغربية.

السيد الرئيس،

لا ننكر أن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، قد قامت بمجهودات مهمة من أجل تحقيق التوازن بين مختلف المجالات التي تتحمل مسؤوليتها، وهذه المجهودات يجب أن تواكبها ميزانية قد لا تكفي نسبة رفعها ب 33% من تحقيق طموح القائمين عليها،

وإننا، في الفريق الاستقلالي، إذ نثمن مجهودات الحكومة للاهتمام فإننا نؤكد أن الاهتمام بوضعية الفئات التي تدخل في اختصاص القطاع الوصي يستدعي منا حوارا حقيقيا بل حوارا استراتيجيا، فالحوار هو المدخل الأساسي لإيجاد مساحات مشتركة بين جميع المعنيين من مجتمع مدني وجمعيات معنية بقضايا المجتمع، فبناء الأسرة رهين بالاهتمام بالمرأة ورد الاعتبار لها كأم وعاملة بل وكمربية بالدرجة الأولى، وحمايتها من شتى أصناف التمييز التي تعانيه في مجتمعنا، وقس على ذلك المرأة الأرملة والمطلقة التي تعاني أغلبهن من الفقر خصوصا في العالم القروي.

فالعناية بها تقتضي تجسيد مبدأ المناصفة وإعادة النظر في الخطة الحكومية للمساواة التي لم تستطع تغيير وضعية المرأة اجتماعيا، لذلك نرى أنه من الضرورة البحث عن جذور التمييز بين الجنسين والهيمنة الذكورية، وتدقيق مسؤوليات الدولة والمجتمع والتنظيمات والأفراد.

السيد الرئيس،

أن صندوق التماسك الاجتماعي، الذي أحدث سنة 2012، يفتقد لاستراتيجية مندمجة لتفعيل برامج للدعم الاجتماعي تمكن من تحديد الأهداف المتوخاة والفئات المستهدفة ومصادر التمويل، التي يمكن على أساسها وضع برمجة متعددة السنوات لتخصيص مداخيل الصندوق، الذي اتسم تدبيره بتعدد المتدخلين والبرامج التي يمولها والتي تستهدف فئات اجتماعية مختلفة في مجمل تراب المملكة، في غياب استراتيجية لتنزيل برامج دعم التماسك الاجتماعي منذ إحداث الصندوق وعدم توفر برمجة متكاملة لموارد الصندوق ونفقاته على المدى المتوسط.

كانت هذه لمحة من تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول هذا الصندوق، الذي يستوجب من الحكومة إعداد إجراءات عملية ومستعجلة من أجل تفعيله التفعيل السليم خدمة للأهداف التي أنشئ لأجلها.

السيد الرئيس،

لأول مرة ينص دستور المملكة على الاهتمام بفئة المعاقين من خلال إعداد برامج مندمجة، فتداخل مجال الإعاقة بعدة قطاعات حكومية أثر سلبا على تدبير ملف الأشخاص المعاقين، في غياب نظرة شمولية لملفهم، فملف المعاقين تكلفت به مديرية التعاون الوطني التي أصبحت تشتغل مع الجمعيات منفردة، دون التنسيق مع القطاعات الأخرى، أضف إلى ذلك أن الحكومة لم تستطع إخراج بطاقة المعاق التي توضح من هو المعاق ودرجة إعاقته، علما بأن هذه البطاقة تعطي الحق للمعاق في الاستفادة من بعض الامتيازات والأسبقية للولوج إلى المرافق الإدارية، ونسجل هنا غياب انخراط القطاع الخاص في توظيف المعاقين مع تحفيز الحكومة للشركات المواطنة، مثل إعفائها من بعض الرسوم والضرائب الخاصة بتوظيف معاق. كما أن المعاقين بالقرى محرومون من أبسط الحقوق (التمدرس، والعلاج، والترويض الطبي)، بل محرومون في أكبر المدن من الولوجيات بالمرافق العمومية والخاصة.

وفي مجال الأشخاص المسنين نسجل في الفريق الاستقلالي بإيجابية الاهتمام الذي أصبحت الحكومة الحالية توليه لهذه الشريحة العمرية من المجتمع، إلا أننا ننبه إلى ضرورة العناية بهم من باب الحق وليس من باب الشفقة. فالمسنون لديهم حق على الدولة كباقي فئات المجتمع

الاخرى وعلينا أن نعمل بكل الوسائل من أجل الحفاظ على كرامتهم واستفادتهم من كافة حقوقهم الدستورية والتي يضمنها القانون، ولما لا دعم أسرهم أسوة بالأرامل والمطلقات، فذات ضيق العيش هي من ترمى بهم إلى الشارع وفي أحسن الأحوال إلى مؤسسات للرعاية الاجتماعية على علاتها.

IV- لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة.

1- ميزانية وزارة الخارجية والتعاون الدولي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

من المعلوم أن بلادنا اليوم تعيش عهدا حافلا بالتحولات العميقة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفي مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية والبيئية.

وهذه التحولات المستمرة والسريعة تعتبر تحديات جسيمة، تستدعي إعادة النظر والاستعداد التام للانخراط بقوة في المنظومة العالمية.

إذا كان بلدنا قد تبنى منذ عقود نهج التعددية السياسية، والانفتاح الاقتصادي وحرية المبادرة، فإن النتائج المكتسبة برهنت على صواب النهج وحسن الاختيار، وبالتالي فبلادنا مدعوة اليوم في محيط دولي تسوده العولمة والمنافسة القوية، لتعبئة كل طاقاتها للقيام بأعمال جبارة على كل الواجهات، فسواء تعلق الأمر برفع التحديات الداخلة كتأهيل الاقتصاد الوطني واستقطاب رؤوس الأموال لإنعاش الاستثمار، أو بتقوية دور المغرب على الساحة الدولية والدفاع عن وحدته الترابية، لأن التعاون الدولي الذي يعني أساسا تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول، أضحى عنصرا فعالا في مسار التنمية الاقتصادية وتوجها لا محيد عنه للسياسات الخارجية للدول.

ونظرا للدور الهام الموكول إلى هذا القطاع والمتمثل بالأساس في تسويق وضمان إشعاع جيد لصورة بلادنا بالخارج ورعاية مصالحها الحيوية، بالإضافة إلى القضايا الكبرى الهامة الموكولة إليه، واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز لأهم التحديات والمتمثلة بالأساس في:

• قضية وحدتنا الترابية:

تعتبر الثوابت الأساسية والتي تحظى بإجماع وطني وتستدعي تجنيد كل طاقاتنا لتأكيد حقوقنا على أقاليمنا الجنوبية في إطار الالتزام بالشرعية الدولية، وذلك سيرا على النهج الحكيم والمتبصر الذي خطه المغفور له الحسن الثاني طيب الهر ثراه وسار عليه وارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، فبفضل السياسة الملكية السامية المتبصرة تمكنت بلادنا من إفشال مخططات خصوم وحدتنا الترابية الرامية للتشويش والتشكيك في تعامل بلادنا مع متغيرات محيطه الإقليمي والدولي.

وفي هذا الاتجاه، فإن بلادنا عازمة على طي ملف أقاليمنا الجنوبية نهائيا في نطاق احترام السيادة الوطنية، وذلك بإقرار الحل السياسي المتمثل في الحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية، الذي لقي تجاوبا واسعا لدى المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، نذكر بضرورة تضافر الجهود الدبلوماسية الرسمية والموازية لمواجهة كل مناورات خصوم وحدتنا الترابية، لأن الواجب المقدس يدعونا بكل مسؤولية وطنية لتعبئة كل جهودنا واتصالاتنا لنصرة قضيتنا وتحصين مناعة جبهتنا الداخلية وإجهاض كل أشكال التآمر والخيانة والعمل على:

• تأهيل جهازنا الدبلوماسي:

لأن وضع بلادنا يتطلب توطيد الحوار حول مختلف المجالات والملفات الديبلوماسية المغربية بكل أشكالها وخاصة الرسمية منها، والارتكاز بالأساس وفي المقام الأول على المنظور الملكي المتبصر الهادف إلى التأهيل المحكم لجهازنا الدبلوماسي ضمن الامتداد الإستراتيجي للتأهيل الوطني الشامل، وذلك انطلاقا من اختياراتنا والتزاماتنا الدولية ومبادئ وثوابت وقيم هذه الدبلوماسية، المتمثلة بالأساس في الدفاع عن الشرعية واحترام سيادة الدول واستقلالها وتكريس قواعد حسن الجوار وخدمة التضامن الدولي واعتماد أسلوب متزن ومعتدل ومنفتح.

فعلى هدي التوجيهات الملكية السامية، فإننا في الفريق الاستقلالي سنواصل بروح عالية تتسم باليقظة والحزم، والتعبئة الكاملة حكومة وبرلمانا وكل القوى الحية الفاعلة في بلادنا، لإفشال كل المناورات التآمرية وصيانة وحدتنا الترابية وسيادتنا الوطنية، وذلك من خلال تكريس الدور الريادي لبلادنا حول القضايا الأمنية وخاصة قضايا نزع السلاح ومنع انتشاره ومكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة وغيرها.

وإن هذا الأمر يستلزم الحضور المتواصل وبذل المزيد من الجهود من أجل إقناع الدول التي مازالت تعترف أو جمدت اعترافها بالجمهورية الوهمية، والتصدي لكل المناورات الجزائرية في المحافل الدولية، وتحريك كل آليات التعاون الثنائي سواء في نطاق مجموعات التقييم أو اللجان المشتركة، وعلى مستوى التضامن الإنساني والتعاون الجهوي الإفريقي واستغلال كل فرص التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والخبرة البيئية، ومواصلة العمل على تعزيز روابط التعاون داخل الدائرة العربية الإسلامية، بما يدعم حضور بلادنا سياسيا واقتصاديا وثقافيا ويخدم المصالح الوطنية، وتفعيل كل آليات التعاون القائمة

مع الدول العربية والبحث عن أساليب جديدة والانفتاح على فاعلين جدد لمواكبة التطورات واستشراف آفاق أخرى لتطوير منظومة العمل العربي المشترك، من خلال إرساء إستراتيجية متكاملة ومتعددة الأبعاد بين بلادنا ومجلس التعاون الخليجي وغيره من الدول.

• بالنسبة للدول الإفريقية.

العمل على تقوية الشراكة المتعددة الأبعاد مع هذه الدول الشقيقة والصديقة وفتح المزيد من المكاتب الدبلوماسية في كل العواصم الإفريقية ومساعدة ومواكبة هذه الأخيرة لفتح سفارات لها مقيمة بالرباط، والعمل على تعزيز العلاقات مع كل دول ومناطق القارة الإفريقية، سواء على الصعيد الثنائي وعلى مستوى المؤسسات القارية والتجمعات الإقليمية وخصوصا المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية وتقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما بلدان الساحل والصحراء، وإعداد تصور إفريقي موحد لرهانات الهجرة وتحدياتها وجعل الهجرة مصدر تنوع وعطاء عوض اعتبارها إكراها معيقا للتنمية وتهديدا لاستقرار الدول وتوازنها الاجتماعي والبشري.

• بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي:

العمل على تعزيز موقع بلادنا في محيطه الأورومتوسطي وتعميق كل آلية التعاون الجهوي المتعدد الأطراف مع دول الجوار في كل القطاعات ذات الاهتمام المشترك.

والعمل كذلك على تقوية العلاقات الثنائية مع شركائنا التقليديين بدول أوربا والانفتاح على بلدان أوربية أخرى، ولاسيما دول البلقان والبلطيق ودول أوربا الشمالية والشرقية، وتطوير العلاقات مع الدول الأوربية الوازنة والواعدة بالنسبة للمغرب كألمانيا، بولونيا وروسيا وإيطاليا وتركيا لأنها من أهم التحديات المطروحة علينا، مع تنويع الشراكات لضمان انخراط بلادنا في مسلسل العولمة وتحسين فرص الاستثمار.

كل ذلك لأن الانخراط في الإطار المتعدد الأطراف سيسهل على بلادنا مواصلة سياسة تدبير القضايا الشمولية الكبرى المطروحة على المجتمع الدولي، كقضايا حقوق الإنسان والتنوع الثقافي والتغييرات المناخية وغيرها من القضايا.

أما بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية، فقد أضحت رقما أساسيا في معادلة السياسة الخارجية، وذلك بفضل التطور الذي يعرفه العالم وتحديات العولمة وتشابك المشاكل الدولية وتعقدها، وبالتالي يجب تفعيلها والتعامل بنفس الروح والالتزام المعمول بهما في المجالين السياسي والأمني، للتصدي للحملات العدائية التي تستهدف المنتوجات الاقتصادية المغربية.

ويقتضي الأمر تنظيم زيارات اقتصادية منتظمة لمواكبة الدينامية الاقتصادية والأوراش المفتوحة ببلادنا خاصة لصالح الدول الأسيوية، مع تقوية العلاقات مع شركائنا التقليديين وكذا شركائنا بدول أمريكا اللاتينية وإفريقيا.

هذا بالإضافة إلى فتح الباب أمام شركائنا دولا ومقاولات عالمية للاستفادة من فرص الاستثمار بأقاليمنا الجنوبية بفضل المشاريع التنموية الكبرى التي أعلن على إطلاقها جلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد المسيرة الخضراء المظفرة، وتنظيم المنتديات الاقتصادية وتشجيع التواصل والتبادل المعرفي بين المجتمعات المدنية مع التأكيد على تفعيل الدبلوماسية الثقافية للتعريف بالمنتوج الثقافي الوطني وخاصة المنتوج الثقافي لأقاليمنا الجنوبية عبر العام، وذلك من خلال إبرام الشراكة مع مجالس جهات الجنوب ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، وتقديم المساعدة والدعم اللازمين للفنانين الشباب المغاربة من أجل التعريف بثقافتنا وإبراز العمق الثقافي المتنوع الذي تزخر به بلادنا.

• تطوير الأداء القنصلي في دول الاستقبال ومواكبة التطورات الحقوقية ببلادنا:

إن ترسيخ سياسة القرب القنصلي وتحسين بنيات الاستقبال في بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية، سيساهم لا محالة في صون حقوق ومكاسب أفراد جاليتنا وتدعيم الروابط الوطنية الروحية والثقافية مع الأجيال الصاعدة.

ولن يتأتى ذلك إلا بتأهيل الموارد والكفاءات البشرية باعتماد نظام جديد للتدبير المندمج لتسهيل المعالجة المعلوماتية لضمان التتبع المتواصل والآني مع المصالح المختصة.

الرفع من مستوى التواصل والتعامل مع المغاربة أفراد الجالية وتخصيص الموارد البشرية التي تتوفر فيها الكفاءة والمسؤولية، ومواصلة إصلاح فضاءات العمل بتأهيل المراكز القنصلية من خلال ترميم وتحديث المباني القنصلية، وربط الاتصال مع وزارة العدل ووزارة الداخلية لحل مشاكل المغاربة أبناء الجالية المقيمين بالخارج، وتسريع وثيرة بناء الأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية، الذي سبق للحكومة أن التزمت به عند تقديمها لأول مشروع قانوني مالي، وعيا بأن تكوين العنصر البشري مهم جدا في كل المجالات وخاصة في هذا المجال.

• دعم الدبلوماسية البرلمانية والموازية:

إن الدستور الحالي يهدف إلى تأسيس ثقافة الحكامة الجيدة ودمقرطة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية خاصة والسياسات العمومية بصفة عامة، كما وسع من نطاق الاتفاقيات والمعاهدات، والتي تتطلب مشاركة المؤسسة التشريعية لتشمل كل معاهدات السلم أو الاتحاد أو التي تهم رسم الحدود ومعاهدات التجارة أو تلك التي يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية أو تلك التي تمس بحقوق

وحريات المواطنين العامة والخاصة، حيث لا يمكن توقيعها إلا بعد الموافقة عليها بقانون.

وبالتالي، فإن هذه التجربة المغربية الديمقراطية لابد من إبرازها وضمان انفتاحها على التجارب الدولية ودعمها كنموذج ريادي في المنطقة ودعم التنسيق بين الوزارة ومجلسي البرلمان ونظيرهما ببرلمانات العالم، للتمكن من المشاركة في المحافل الدولية واستقطاب قوى ضغط حليفة في بلدان العالم، وذلك عبر تقوية مجموعات التعاون والصداقة في برلمانات العالم وعبر الشعب والمنظمات الدولية وتزويدها بالمعلومات الكافية لضمان الانسجام في المواقف والآراء بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية البرلمانية، لتكون دبلوماسية معقلنة، مؤثرة ومؤطرة متكيفة مع المتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة.

ختاما:

واعتبارا لطبيعة عمل الوزارة فإن المجهودات لا تقاس بمستوى الميزانية المرصودة للوزارة، لأن تحقيق الأهداف المنشودة متوقفة على مدى دينامية الجهاز الدبلوماسي وبتظافر مختلف جهود التحولات الحية للأمة والمؤسسات الوطنية للمساهمة في تقوية حضور المغرب على الصعيدين الجهوي والدولي.

كما أن تطوير العمل الدبلوماسي لمسايرة تحولات المناخ الدولي وأساليب التعامل بين الدول في إطار العولمة والتكتلات الجهوية، يفرض اعتماد مقاربة جديدة للقضايا السياسية والاقتصادية والتجارية ومواجهة التحديات التي تعترض سير المغرب نحو تحقيق طموحاته.

2. ميزانية إدارة الدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن ميزانية إدارة الدفاع الوطني، لا تجد من الفريق الاستقلالي إلا التأييد المطلق، ومهما يكن الرقم المخصص لهذا القطاع يبقى ضئيلا ولا يرقى إلى مستوى تطلعاتنا، نظرا للدور الكبير الذي تقوم به قواتنا المسلحة الملكية وعلى رأسها القائد الأعلى جلالة الملك نصره الله وأيده، في الحفاظ على وحدة التراب المغربي، وإننا في الفريق الاستقلالي، لا يسعنا إلا أن نؤكد افتخارنا بهذه المؤسسة الوطنية التي تستعيد أمجاد المغرب الذي حافظ دائما على استقلاله ووحدته طيلة فترات التاريخ، اعتزازنا بمستوى التكوين والتجهيز الذي تتوفر عليه القوات المسلحة الملكية في خدمة الأمن والسلام في بلادنا، ومنع كل من تسول له نفسه أن يقتحم وحدتنا ويعكر صفو السلام في المنطقة.

كما أننا في الفريق الاستقلالي، نثمن عاليا الدور الأساسي الذي تبذله القوات المسلحة الملكية تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، وعلى التفاني والشجاعة وروح التضحية والإقدام التي أبانت عنه في الدفاع المستميت عن الوحدة الترابية، والذود عن أمن البلاد وسلامتها وتأمين استقرارها، ومواجهة كل التهديدات والمخاطر الناتجة عن تنامي عمليات الإرهاب والهجرة السرية والتهريب، وفي المكافحة الفعالة لظاهرة الاتجار العابر للحدود من أسلحة ومخدرات.

فتحية إكبار لهذه القوات الساهرة على أمننا وسلامتنا، ودعواتنا من هذا المنبر إلى العلي القدير، أن يتغمد برحمته الواسعة أرواح شهدائنا الأبرار الذين وهبوا حياتهم فداءا للوطن ودفاعا عن وحدته الترابية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

وأما بالنسبة لميزانية المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير.

في إطار إيلاء العناية والإحاطة بحقول الذاكرة التاريخية الوطنية، واعتبار لدورها الأساسي والطلائعي في تثبيت وصيانة الموروث التاريخي واللامادي بجميع روافده من الاندثار ومن آفة النسيان، وللتعريف به وتلقين هذا الإرث وتضحيات السلف الصالح في سبيل الحرية والكرامة والاستقلال، وإذكاء الروح الوطنية الحقة، والمواطنة الإيجابية في أفق استشراف المستقبل بكل ثقة وعزم وإيمان للأجيال المتعاقبة ولمد جسور التواصل بينها وبين المستقبل.

فإننا، في الفريق الاستقلالي، نثمن عاليا كل المجهودات المبذولة في هذا القطاع الهام، وهنا لابد من استحضار الخطابات الملكية السامية لما تتضمنه في كل مناسبة من إشارات قوية عرفانا بتضحياتهم في سبيل الوطن والحرية، ولذا نطالب بالرفع من التعويضات التي تمنح للمقامين وأراملهم وخاصة الذين هم في حالة عسر مادي واجتماعي، والعمل على تسوية كل الملفات العالقة، وبحث كل السبل الكفيلة لإعالتهن بما يضمن شروط وظروف متطلبات العيش الكريم واللائق، والنظر في إمكانية استفادتهن من منحة التعويض الإجمالي، و إيلاء العناية كذلك لذوي الاحتياجات الخاصة منهم وذوي الدخل المحدود، وكذا التسريع بتحسين وضعيتهم المادية والصحية، سيما وأن جل المقاومين أضحوا في حاجة ماسة إلى مساعدة تضمن العيش الكريم.

كما ندعو إلى حفظ الذاكرة الوطنية المشتركة، وذلك عن طريق دعم الأفلام التاريخية وحفظ الأرشيف وتدوين تاريخ المقاومة وعقد لقاءات مع المقاومين، مع إعطاء الأهمية للفضاءات التربوية وتعميمها في جميع المؤسسات وكذا التفكير في الذاكرة المشتركة، وإقامة معالم تذكارية ببعض المواقع التي شهدت أحداث تاريخية إبان فترة الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال واستكمال الوحدة الترابية.

ووفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه الأمة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3. ميزانية الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن التحولات المتسارعة التي تعرفها دول الإقامة والتغيرات التي طبعت التركيبة السوسيو ديمغرافية للمغاربة المقيمين بالخارج والبيئة المجتمعية لبلدان الإقامة وظهور جاحيات وانتظارات جديدة لهذه الفئة العريضة من المواطنين، وخاصة الشباب منهم، زيادة على أن تدفقات المهاجرين واللاجئين والذي أبرز رؤية جديدة للسياسات حول الهجرة والمهاجرين.

كما يجب الأخذ في الحسبان مستقبل علاقات الجالية المغربية بالخارج مع بلدها الأصلي، والذي يعتبر مسالة ذات أهمية كبرى تكتسي أبعادا اجتماعية وثقافية واقتصادية، فضلا عن بعدها السياسي، ولأنها تمتاز عن غيرها بتشبثها بهويتها وارتباطها القوي ببلادها.

وحفاظا على استمرار هذا الارتباط والتواصل، فإن الوزارة مدعوة إلى توطيد هذه العلاقات ومساعدة المغاربة المقيمين بالخارج على التمسك بهويتهم، والاستغناء عن الاندماج داخل البلدان المستقبلية، كما أن وزارة الوصية مطالبة بالحفاظ على حقوقهم المكتسبة، والدفاع عن مصالحهم وتقوية علاقاتهم مع الوطن والتصدي لكل دواعي الانفصام، وبالتالي فالمحافظة على الهوية المغربية لمغاربة العالم تقتضي:

- الحرص على تعليم الأطفال أبناء الجالية اللغة العربية والرسمية والثقافة المغربية، ودعم مواكبة مشاريع الجمعيات الخاصة بالدعم المدرسي لفائدة التلاميذ المغاربة؛

- السهر على حماية حقوق ومصالح مغاربة العالم، وذلك بمراجعة اتفاقيات الحماية الاجتماعية الموقعة بين المملكة المغربية وبلدان إقامة مغاربة العالم، مع وضع تصور للتغطية الصحية لهذه الفئة وتقديم المساعدة الضرورية للذين هم في وضعية هشاشة أو صعبة؛

- تدبير ومعالجة شكايات مغاربة العالم، وذلك بتنسيق مع الوزارات والإدارات والجماعات الترابية وإحداث شباك خاص لتسهيل ولوجهم إلى المرافق العمومية خلال مقامهم الصيفي، مع توعيتهم بقضاياهم الإدارية والقانونية عبر وسائل الإعلام، وتحسين ظروف استقبالهم أثناء العودة إلى أرض الوطن وخاصة خلال الفترة الصيفية؛

- تفعيل آلية المواكبة القانونية، وذلك بتوقيع تعاقدات مع المحامين لتقديم الاستشارات والتوجيه الضروريين وذلك عبر التنسيق مع سفارات وقنصليات المملكة المغربية بالخارج؛

- ووضع آلية لليقظة والرصد والتتبع القانونية، لتعزيز وتطوير قاعدة البيانات المتعلقة بالمقتضيات التشريعية الوطنية والأجنبية ذات الصلة بمغاربة العالم؛

- مساهمة مغاربة العالم في تنمية المغرب، وذلك عن طريق صندوق الاستمارات الخاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وفق مقاربة أكثر مرونة، ومواكبة حاملي المشاريع خلال جميع مراحل خلق المقاولة، ووضع قاعدة بيانات تمكن المستثمرين المغاربة من الاستعلام عن الفرص المتاحة لهم لتحفيزهم على الاستثمار بوطنهم الأم، وتقوية الحكامة والتنسيق مع مختلف المتدخلين في مجال الشراكة، وتنظيم حملات تحسيسية داخل الوطن وخارج أرض الوطن بشراكة مع صندوق الضمان المركزي والأبناك من أجل تشجيع مغاربة العالم على خلق المقاولات؛

- تطوير الشراكة مع المجتمع المدني، وذلك لتعزيز قدرات الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم ببلدان الإقامة في مجال إعداد مشاريع خاصة بالدعم المدرسي، ومواكبة الشباب والأشخاص المسنين والنساء بالخارج، وكذا الجمعيات التي تسهر على تنظيم أنشطة ثقافية للتعريف ودعم الإبداع الثقافي والفني.

تدبير قضايا الهجرة:

- السعي إلى الإطلاع على أوضاع المغاربة المقيمين بالخارج، أو الذين يعتزمون العودة إلى المغرب، الشيء الذي يقتضي معرفة وتتبع هذه الأوضاع بوجود مرصد للهجرة مجهز بشبكة لتجميع وبحث ونقل ونشر المعلومات حول الهجرة ودراسة تطور العوامل ذات التأثير عليها؛

- الحرص على مشاركتهم في كل المهرجانات والندوات الدولية والجهوية التي تتدارس المسائل المتعلقة بالهجرة للجالية المغربية القاطنة بالخارج؛

- التسريع بتفعيل القانون رقم 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، وذلك بتعزيز قدرات الجمعيات الفاعلة في هذا المجال ومواكبتها بالتأطير والعلم بالمستجدات.

الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والتربوية والدينية لأبناء الجالية:

تشجيع الأنشطة التي تقوي ارتباط الجالية المغربية، وذلك بإعداد برامج وأنشطة توفر ظروفا تساعد أبناء الجالية وخاصة الجيل الثاني والثالث على التعريف على الإرث الحضاري لبلدهم الأصلي.

الاهتمام بالقضايا الاقتصادية لأبناء الجالية:

- تشجيع المساعدة والتأطير الفعال وحث أبناء الجالية الميسورين على استثمار أموالهم في مشاريع تنموية ببلدهم الأم، واقتراح كل الإجراءات التي من شأنها تشجيع الاستثمار بالمغرب من طرف أبناء

الجالية المغربية وتحويل توفيراتهم نحو المغرب، وذلك بتنسيق مع المصالح المعنية؛

- العمل على تشجيع أفراد الجالية على المساهمة في إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهات التي ينتمون إليها بالمغرب للتخفيف من ضغط الهجرة القروية؛

- إنجاز دراسات حول الإدماج الاقتصادي للمهاجرين في وضعية قانونية من خلال التشغيل الذاتي وخلق المقاولات، والعمل على مراجعة مسطرة تأشير العقود من أجل ضمان حقوق العمال المهاجرين وتيسير اندماجهم في الحياة المهنية.

وختاما، لقد تعمدنا عدم الدخول في مناقشة الأرقام، لأنه مهما رصد لهذه الوزارة من ميزانية يبقى ضعيفا مقارنة مع تطلعاتنا وانتظاراتنا، لكن يبقى أملنا في الحكامة وحسن التدبير.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه الأمة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4. ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يعتبر الإسلام من مكونات الشخصية المغربية منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، ويمثل القيم المقدسة التي تقوم عليها أمتنا، وهو مكون قوي وثابت لهويتنا، كما، وكل هذه المقومات ستظل مصدر إشعاع حضاري للأمة المغربية، ومعبرا أكيدا لبلوغ مكانة متميزة بين شعوب وحضارات العالم.

وبالتالي فإن استراتيجية الوزارة المستلهمة من التوجيهات والخطابات الملكية السامية، والمركزة بالأساس على الحفاظ على سلامة العقيدة الإسلامية وتقوية القيم الدينية ووحدة المذهب المالكي، والعناية بأبناء الجالية المقيمين بالخارج، وتجديد الروابط الدينية والتاريخية والثقافية التي تجمع المغرب بإفريقيا، والذي يعكس التوجه الإفريقي للسياسة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، المستمدة من الأواصر الجغرافية والروابط التاريخية والإنسانية والتي تشترك مع عدد مهم من الدول الإفريقية في الثوابت الدينية والعقيدية المذهبية.

كل هذا وطبقا للتوجيهات الملكية السامية لإعادة تأهيل الحقل الديني والذي ينطلق من فكرة دمج الإسلام في مسلسل بناء مجتمع حداثي، والذي يهدف بالأساس إلى الحفاظ على الخطاب الديني من المغالطات التاريخية التي علقت به لأغراض لا تمت إلى سماحته بصلة، ودفعا للتفاوتات والتفككات، ومحاربة السلوكات الاجتماعية والمواقف التي تتعارض أو لا تنسجم مع الاختيارات الأساسية للبلاد يحتاج دائما وبإلحاح إلى:

• التوعية الدينية:

فبالرغم من المجهودات التي تبذلها الوزارة في هذا المجال إلا أنه تبقى نسبية مقارنة مع سرعة التطورات والتحولات التي يعرفها العالم، وبالتالي فالوزارة دائما مطالبة ببذل المزيد من الجهد لتوسيع مجال التوعية الدينية وإشاعة القيم الإسلامية المثلى بين مختلف أنحاء البلاد، وتحصين أبنائنا وبلادنا من التيارات الفكرية والعقائدية المتطرفة وذلك بالتنسيق المستمر مع المجالس العلمية المحلية، وتنمية مهارات الخطباء والنهوض بالخطبة المنبرية شكلا ومضمونا، مع الالتزام بمبادئ الوسطية والاعتدال ومواكبة كل المناسبات الدينية والوطنية والعالمية.

فإحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، رسالة واضحة لتقوية التدبير المغربي للشأن الديني ببلادنا ومسؤولية كبيرة من أجل التعريف بالتجربة المغربية المتميزة وتقاسم الخبرات العلمية مع الأشقاء الأفارقة، وهذه سنة محمودة وهادفة لتوحيد وتنسيق جهود العلماء المسلمين بكل من بلادنا وباقي الدول الإفريقية للتعريف بقيم الإسلام السمحة ونشرها وترسيخها، وإحياء التراث الثقافي الإفريقي الإسلامي المشترك من خلال التعريف به ونشره والعمل على حفظه وصيانته.

• التأطير الديني لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج:

يعتبر مسؤولية كبيرة بالنسبة لبلادنا وخاصة الوزارة الوصية وبالأخص المؤطرين الدينيين، لصيانة أبناء الجالية من الخطابات المنحرفة وتحصينها من الغلو والتطرف، وربطها بالأصول والثوابت المغربية المتجلية في مذهبنا المالكي، والعقيدة الأشعرية والتصوف السني، وترسيخ قيم المواطنة الحقة، لابد من تنظيم بعثات علمية بشكل منتظم طيلة السنة، وخاصة خلال شهر رمضان الفضيل لإمداد جاليتنا بكل ما تحتاجه في حياتها الدينية من مقومات روحية مؤسسة على قيم التسامح الحقة التي نادى بها الإسلام.

وإننا في فريقنا الاستقلالي نثمن عاليا كل الاتفاقيات سواء ثنائية من أجل التعاون الإسلامي أو المتعددة الأطراف، وندعو إلى تتبعها ومواكبتها لتفي بالغرض الذي أبرمت من أجله.

• تأطير وتوعية الحجاج:

بالإضافة إلى الكتيبات التي تطبعها الوزارة مشكورة لتنوير الحجاج بكل ما يتعلق بمناسك الحج، فقها وسلوكا وأخلاقا، فإن المغاربة بالخارج يحتاجون للمزيد من الشرح والتوعية حتى لا تختلط عليهم الأمور وخاصة الشباب منهم.

• إحياء التراث الإسلامي:

تقديم الدعم والإعانات لبعض الجمعيات والمؤسسات وخاصة الناشطة في المجال الإحساني والاجتماعي والعمل على تأطيرها وتنمية التعاون بين البلدان العربية والإسلامية.

• الارتقاء بالمساجد وتحسين وضعية الخطباء والمؤذنين والقيمين الدينيين والأئمة في إطار خطة العلماء:

إن الفريق الاستقلالي يثمن عاليا الجهودات المبذولة من قبل الوزارة فيما يخص التأطير الديني ويطالب بتخصيص اعتمادات كافية لبناء وإصلاح وترميم المساجد المغلقة وإعادة فتحها للقيام بدورها، وكذلك بناء المساجد الكافية بالعالم القروي، وبالأحياء الهامشية للقطع وبشكل نهائي مع أداء الصلاة بالأماكن غير اللائقة للعبادة والتي تمس بقدسية ديننا الحنيف.

كما يطالب ببذل المزيد من العناية بالنسبة للأئمة والخطباء والمؤذنين والقيمين الدينيين، وتخصيص منح سنوية لتشجيعهم على القيام بدورهم وتأطير وأداء رسالتهم في صيانة الثوابت الدينية والاستجابة لما ينتظره الناس من الإمام من أدوار توجيهية وإصلاحية، والعمل على تحفيزهم من أجل الاجتهاد وذلك في إطار التنسيق مع المجلس العلمي الأعلى ومجموع المجالس العلمية المحلية في إطار برنامج خطة ميثاق العلماء للرقي بالشأن الديني، وتتبع الأنشطة المنظمة من طرفهم أو بمساهمة منهم وتدبير ملفاتهم الصحية وكذا الخطباء والمؤذنين ومتفقدي المساجد.

• إصلاح قطاع التعليم العتيق:

إن العناية التي تولى للقرآن الكريم ووعيا بأهمية البحث التربوي والتوثيق السمعي البصري في خدمة العلوم القرآنية، تقتضي تكوين المربين والمربيات وتمكينهم من الاطلاع على التوجيهات التربوية والأسس البيداغوجية، بالإضافة إلى تقويم ومراجعة البرامج الدراسية الخاصة بالطور الابتدائي والثانوي العتيق وذلك تماشيا مع المستجدات التي يعرفها قطاع التربية والتكوين وإصلاح الوضعية الإدارية والمالية للعاملين بهذا القطاع الهام.

• تدبير المنازعات الوقفية:

هناك مجهود في هذا الباب لا يمكن نكرانه إلا أن الملفات والقضايا المتعلقة بالمنازعات الوقفية والرائجة أمام العديد من المحاكم على اختلاف درجاتها، تحتاج لبذل المزيد من الجهد للتغلب عليها وفضها داخل أجل معقول بدل طول المساطر وطول الوقت، بالإضافة إلى ضرورة توحيد المساطر والإجراءات الواجب اتخاذها في أغلب دعاوى المنازعات الوقفية، وبذل المزيد من العناية لترميم التراث الإسلامي وتنشيط الحركة الفكرية والتعريف بالكتاب الإسلامي وترميم المخطوطات ببعض خزانات الحبسية، الاهتمام بكافة الموارد البشرية للارتقاء بمستوى التدبير الإداري، وبحث السبل في تنفيذ الأوامر الاستعجالية المشمولة بالنفاذ المعجل، وهذا بدوره متوقف على تنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي وأطر المنازعات الوقفية في مواكبة جميع المستجدات القانونية والقضائية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أخواتي المستشارات إخواني المستشارين،

لقد تعمدنا في الفريق الاستقلالي في هذا القطاع بالذات عدم مناقشة الأرقام لان الميزانية المرصدة له مهما كانت تبقى ضئيلة، بالمقارنة مع المسؤوليات الضخمة الملقاة على عاتقها، وبالتالي فهي مدعوة لترشيد النفقات حتى يمكنها أن توازي بين ما تتطلبه المسؤولية وبين الإرضاء والاستجابة إلى التطلعات التي ينتظرها المواطنون.

في ختام تدخلي، أتمنى باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن تعمل الحكومة على تجاوز الانتظارية التي تعرفها في بعض المجالات والتي تحتاج منا دائما، تكثيف كافة الجهود لخدمة المصلحة العليا لبلادنا.

ووفقكم الله جميعا لما فيه المصلحة العامة لبلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

V- لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

1- ميزانية وزارة الداخلية.

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين لمناقشة ميزانيات الداخلية، والنقل والتجهيز واللوجيستيك، والإسكان وسياسة المدينة.

إن قطاع الداخلية، يعتبر من القطاعات المهمة نظرا لارتباطه بالحياة اليومية للمواطنين، زيادة على ارتباطه بأمن وطمأنينة الأفراد والجماعات والساهر على حياتهم، فهذا القطاع يواكب المواطن المغربي من المهد إلى اللحد، أي منذ حصوله على عقد الازدياد، بتسجيل ولادته إلى حصول ذويه على شهادة الوفاة، لهذا فهو القطاع الحكومي الأكثر التصاقا بالمواطنين بامتياز، كما يعتبر المشرف على العمليات الانتخابية ابتداءا من التسجيل في اللوائح الانتخابية إلى غاية الإعلان عن النتائج، وذلك باعتباره الوصي الأول والأخير على تدبير وتسيير الشأن اليومي المحلي للمواطنين بالجماعات المحلية، وبالتالي فهذا القطاع الهام مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى برفع التحدي والتطور الذي تفرضه خصوصية المرحلة السياسية التي تجتازها بلادنا، فالتغيير والتطور المطلوب يجب أن يشمل إلى جانب المؤسسات العقليات لضمان مسيرة النهضة السياسية والإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، في إطار ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات الدستورية، على أسس

سليمة ونزيهة وذات مصداقية تحظى بثقة المجتمع بكل مكوناته، وذلك لبناء مغرب قوي بأفكاره ومبادئه، وبمؤسساته التمثيلية على الصعيد الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي، مجتمع قوي بديمقراطيته التي تجعله يسير في طريق السمو بالحياة السياسية المبنية على ثقافة الإنصاف وصون الحريات الفردية والجماعية، واحترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، حتى تتمكن بلادنا من رفع تحدياتها.

كما أسلفت في البداية، فإن قطاع الداخلية قطاع متعدد الاختصاصات حيث يطال جميع مناحي الحياة سياسيا، اقتصاديا، أمنيا واجتماعيا...

وتبقى الوظيفة الأمنية والوقائية من أهم الاختصاصات المنوطة بوزارة الداخلية، تمارسها عن طريق العديد من الأجهزة التي ننوه بالمجهودات الجبارة التي تضطلع بها على اختلاف مستوياتها ودرجاتها، على الرغم من قلة الإمكانيات المتوفرة لها، والتي نطالب بضرورة العناية بها وتحسين وضعيتها حيث أضحت (هذه الأجهزة) نموذجا يحتذى به، في العمليات الإستباقية في تفكيك مجموعة من الجماعات الإرهابية التي كانت تروم زعزعة أمن واستقرار البلاد. وإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وهو ينوه بهذه المجهودات، ويقظة رجال الأمن على اختلاف مسؤولياتهم وتخصصاتهم، ننبه إلى أنه أصبح من الضروري إعادة الهبة والمكانة الخاصة لهؤلاء الساهرين على أمننا.

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم أن الانتخابات هي عصب العملية السياسية، الشيء الذي يدفعنا إلى إبداء جملة من الملاحظات:

1. اللوائح الانتخابية تشوبها شوائب عديدة.

2. التدخل المباشر لبعض رجال وأعوان السلطة في بعض الدوائر الانتخابية، مما يجعل نزاهة نتائج الانتخابات محط شكوك ومما يؤكد رجاحة الطرح الذي جاء به حزب الاستقلال بخلق لجنة وطنية مستقلة لتتبع والإشراف على سير العمليات الانتخابية.

3. التقطيع الانتخابي الذي يطرح أكثر من علامة استفهام.

4. تشتيت الناخبين ووضع عراقيل أمامهم للحيلولة دون القيام بواجبهم الوطني رغم المجهودات التي لم تكن كافية وناجعة في إبانها.

هناك ملاحظة السيد الوزير، لابد من الإشارة إليها تتعلق بالجواز البيوميتري، ذلك أنه غير مقروء داخل مجموعة من الدول الأوروبية الأمر الذي يستدعي تجويده.

السيد الوزير،

كما سبق أن أسلفت تبقى الوظيفة الأمنية أهم وظيفة بالنسبة للوزارة إلا أن التنمية المحلية لا تقل أهمية عنها، بل إنها عامل مساعد على الاستقرار والأمن، غير أن الملاحظة، التي يمكن إبداؤها هي غياب العدالة المجالية، بحيث نجد منطقة تنمو على حساب أخرى، إذ أن اعتماد معيار عدد السكان لتوزيع حصة الجهات من ضرائب الدولة لم يحقق الهدف المتوخى منه. لذا نطالب بخلق وسيلة لتحقيق العدالة المجالية بين الجهات.

السيد الوزير،

لا يخفى على الجميع أن الضريبة على القيمة المضافة (TVA) تساهم مساهمة فعالة في تنمية الجماعات بل تعد موردا أساسيا للكثير منها، الأمر الذي يحتم إعادة النظر في معايير توزيعها بعد مرور 30 سنة على اعتمادها.

صندوق التجهيز الجماعي.

غير خاف عنكم السيد الوزير لما لهذا الصندوق من أهمية كبيرة وأساسية في مساعدة الجماعات الترابية على تحقيق بعض مشاريعها، غير أن فائدة القروض الممنوحة مبالغ فيها، لذا ندعو إلى ضرورة تحفيظ نسبة فائدة القروض الممنوحة لها.

الإدارة الجماعية.

السيد الوزير،

إننا لسنا في حاجة إلى التنبيه على أهمية العنصر البشري في تحقيق أية تنمية مرجوة، حيث يلاحظ غياب غطار قانوني للوظيفة العمومية الترابية تراعي فيه خصوصية هذه المؤسسات الدستورية، ذلك أن التدبير الجيد يحتاج إلى الكفاءات البشرية المؤهلة، علما أن تدبير الشأن المحلي في إطار الجماعات المحلية يعرف خصاصا كبيرا على مستوى الكفاءات والأطر الضرورية لتحقيق الطموحات المنتظرة، ناهيك عن غياب التحفيز والتشجيع، وغياب المنظام الإداري الخاص بالموارد البشرية للجماعات المحلية يراعي الهيكلة الإدارية بالجماعات الترابية الحضرية والقروية والإقليمية والجهوية، بل يلاحظ مع الأسف الشديد، اجتهادات هنا وهناك تخضع إلى الميزاجية في غياب إطار قانوني منظم للوظيفة العمومية الترابية تراعى فيه خصوصية هذه المؤسسات الدستورية اللهم فقط ما تضمنه مرسوم 1977، ففي الوقت الذي عرف الميثاق الجماعي تعديلات تشريعية إلا انه مع الأسف الشديد لم يواكبها على مستوى الهيكلة الإدارية وتطورات لتعزيز مكانة الموارد البشرية وإيلائها العناية التي تستحقها.

السيد الوزير،

من بين المواضيع التي تثار دائما بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية للوزارة: مشكل الأراضي السلالية، التي تعرف خللا في التدبير لذا ندعو إلى إعادة النظر في طريقة تسييرها.

السيد الرئيس،

إن حجم المسؤوليات والمهام المنوطة بوزارة الداخلية تجعلها تسمو وتفوق مستوى مناقشة أو دراسة الأرقام أو الاعتمادات المرصودة، باعتبارها العمود الفقري والأساسي لعمل الدولة بكاملها فهي المركز

والمحيط، إنها الوزارة الأكثر التصاقا بهموم وانشغالات المواطنين، ولذلك فإن حجم هذه الميزانية يبقى محدودا ومتواضعا بالمقارنة مع حجم المهام وتطلعات وطموحات وانتظارات الشعب المغربي وكذا الأوراش الهيكلية والمشاريع التحديثية المنتظرة.

ثانيا: مداخلات فريق الأصالة والمعاصرة:

I- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

1) حول ميزانية الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني برسم السنة المالية 2018.

نتأسف في فريق الأصالة والمعاصرة على عرقلة الحكومة لعمل المعارضة والسلطة التشريعية ككل. رغم أن الفصل 10 من دستور المملكة يضمن للمعارضة البرلمانية مكانة تخولها حقوقا، من شأنها تمكينها من النهوض بمهامها، على الوجه الأكمل، في العمل البرلماني والحياة السياسية..

- كما أنها تعرقل مسار مقترحات القوانين المقترحة من طرف السيدات والسادة المستشارين.

- وتتهرب من الإجابة على أسئلة السلطة التشريعية عبر الغياب الدائم لعدد من الوزراء. بالإضافة إلى أننا نسجل باستغراب كبير تهرب الحكومة من تفعيل المبدأ الدستوري المنصوص عليه في الفصل 93 من الدستور والذي ينص على أنه: "الوزراء مسؤولون عن تنفيذ السياسة الحكومية كل في القطاع المكلف به، وفي إطار التضامن". وعندما تريد تفعيل هذا المبدأ الدستوري نجد أن الأجوبة عامة وغامضة وتفتقد للأرقام والإحصائيات المضبوطة وكأنها في خلاف سياسي بين المكونات السياسية لها.

- كما نسجل عدم تفاعلها المقتضيات الدستورية المتعلقة بتفعيل الدور البرلمان في مراقبة عمل الحكومة، وذلك يتجسد في أنها لم تتفاعل مع أسئلة فريقنا الكتابية والشفوي والتي بلغت بين دورتي أبريل وأكتوبر حوالي 1017 بينما لم تجيب الحكومة سوى على 97 منها، والباقي لازال معلقا لحدود اليوم، ضاربة عرض الحائط أحد أهم المبادئ الدستورية المتمثلة في ربط المسؤولية بالمحاسبة.

2) حول مناقشة مشروع ميزانية وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2018.

- وعيا منا في فريق الأصالة والمعاصرة بالدور الذي قامت به هيئة الإنصاف والمصالحة والتوصيات الصادرة عنها والتفاعل الإيجابي لعاهل البلاد معها من خلال العمل على دسترتها، في ظل غياب سياسة حكومية لتفعيل وتنزيل مقتضياتها نود أن نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول مآل مشروع خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2011 – 2016.

- كما أننا سجلنا في فريق الأصالة والمعاصرة الانتهاكات الحقوقية التي تعرضت لها ساكنة الحسيمة على إثر الاحتجاجات السلمية من أجل المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، عبر تنفيذ مضامين برنامج الحسيمة منارة المتوسط، والتي التحقيقات التي أمر بها صاحب الجلالة بشأن الموضوع إلى إعفاء مجموعة من الوزراء والمسؤولين الإداريين والمركزيين والترابيين. وكذلك ما حصل بزاكورة من قمع وتعنيف في حق المحتجين سلميا من مطالبة الحكومة بتوفير الماء الصالح للشرب للساكنة.

- كما أننا نسجل أن وضعية المرأة والطفل الحقوقية على أرض الواقع، لازلت مزرية وبإجماع التقارير الوطنية والدولية المعنية بحقوق الإنسان. ولا أدل على ذلك من استمراروتفشي ظاهرة تزويج القاصرات، وظاهرة الزواج غير الموثق خاصة في المناطق النائية، وتهميش مكانة النساء في مواقع المسؤولية وفي القرار السياسي، رغم تنصيص الوثيقة الدستورية على مبدأ المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- كما نتأسف للتأخر غير المبرر في تنزيل خطة عمل الرباط المتعلقة بمناهضة الحث على الكراهية الوطنية أو العرقية أو الدينية والتي تشكل تحريضا على العدوانية والعنف"، المصاغة على إثر الورشة الدولية التي احتضنتها بلادنا، بالتعاون بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية، يومي 4 و5 أكتوبر 2012، والمعتمدة من طرف مجلس حقوق الإنسان في فبراير 2013.

- كما أننا لم نجد لديكم أية إستراتيجية ترمي للتفاعل القوي والاستعجالي مع متطلبات انخراط المغرب ضمن الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها كما هو الشأن بالنسبة لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الإفريقي..

- بالإضافة إننا نسجل بشكل سلبي مسألة التحفظ الحكومي في مجال الممارسة الاتفاقية الدولية والبروتوكلات الملحقة بها؟

- إضافة إلى عدم إدماج الحكومة لمقاربة النوع في جميع القضايا المتعلقة بالصحة العقلية والنفسية وكذا على مستوى الارتقاء بالمؤسسات السجنية؟

- كما أننا نرى مسؤولية الحكومية ثابتة بخصوص تنفيذ التوجهات الملكية في مجال حقوق الإنسان لا سيما في ما يتعلق بصيانة حقوق المهاجرين واللاجئين، ومنع الاتجار في البشر؟

- وأخيرا ندعو لتوحيد مرجعيات تقييم وقياس مدى احترام حقوق الإنسان والنهوض بقدرات مختلف المؤسسات والفعاليات المدنية والحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان؟

3) حول مناقشة مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة برسم القانون المالي لسنة 2018.

لقد ألقى جلالة الملك نصره خطابا ساميا مرجعيا بمناسبة افتتاح

الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة، يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017، والذي وقف فيه جلالته على أعطاب الإدارة المغربية، والذي شخص فيه جلالته بشكل دقيق أعطاب الإدارة العمومية، وقف فيه على الصعوبات، التي تواجه تطور النموذج التنموي، وعلى الاختلالات، سواء في ما يخص الإدارة، بكل مستوياتها، أو في ما يتعلق بالمجالس المنتخبة والجماعات الترابية.

كما أكد جلالته على أن الوضع اليوم، أصبح يفرض المزيد من الصرامة، للقطع مع التهاون والتلاعب بمصالح المواطنين، من أجل الارتقاء بالإدارة إلى طموحات جلالة الملك والمواطنين. من أجل تحقيق النجاعة الإدارية التي اعتبرها جلالته معيار لتقدم الأمم، وما دامت علاقة الإدارة بالمواطن لم تتحسن، فإن تصنيف المغرب في هذا الميدان، سيبقى ضمن دول العالم الثالث، إن لم أقل الرابع أو الخامس، وبعلاقة المواطن بالإدارة، سواء تعلق الأمر بالمصالح المركزية، والإدارة الترابية، أو بالمجالس المنتخبة، والمصالح الجهوية للقطاعات الوزارية؟

4) حول مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2018.

تعرف ظاهرة الجريمة ارتفاعا ملحوظا ببلادنا، خصوصا في ظل الثورة التكنولوجية والتقنية في العصر الحاضر، حيث أخذت ظاهرة الإجرام بعدا دوليا وأصبحت عابرة للقارات والدول، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في الوسائل التقليدية لآليات العدالة الجنائية وفي القواعد المنظمة للتجريم والعقاب باعتبارها الأدوات الهامة للسياسة الجنائية.

من هنا تساءلنا معكم السيد الوزير، حول مبررات التباطؤ غير المفهوم في دعم مراجعة السياسة الجنائية والعمل تحديثها بما يساهم في الحد من الجريمة؟

كما نتساءل معكم، السيد الوزير، عن سبب التأخر غير المبرر في التنزيل الفعلي والعملي لمشروعي القانونين الجنائي والمسطرة الجنائية، اللذان يعتبران من الدعامات الأساسية لمنظومة العدالة الجنائية؟ بعدما تم الالتزام بهم في الولاية الحكومية السابقة حسب توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة والتزامات الحكومة.

5) مناقشة الميزانية القطاعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم مشروع القانون المالي لسنة 2018.

إن فكرة حقوق الإنسان لم تعد مقتصرة على المواطن الحر، بل تجاوزته لتشمل السجناء، وتدافع عما تبقى لهم من حقوق في المؤسسات السجنية، هذا ما يجعلنا نتساءل حول إمكانية تغيير الفكرة السائدة في المجتمع حول السجن باعتباره فضاء للعقاب، عبر احترام حقوق الإنسان الاعتماد على مبدأ المساواة الفعلي بين السجناء.

لذا، نرى في فريق الأصالة والمعاصرة تخصيص 350 منصب مالي للمندوبية العامة للسجون بهذا القانون المالي غير كافية تماما، خصوصا في ظل افتتاح المؤسسات الجديدة خلال السنوات الماضية، كما أنكم ستقومون بفتح مؤسسات أخرى في بوجدور، الداخلة، تولال، بسيدي بنور، طانطان.

بناء على الإجماع الحاصل بين مختلف مكونات الأغلبية والمعارضة داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان على عدم كفاية المناصب المالية المخصصة للمندوبية العامة للسجون، فقد اقترحنا في فريق الأصالة والمعاصرة تقديم ملتمس جماعي إلى السيد وزير المالية من أجل الرفع من عدد المناصب المالية المخصصة لهذه المندوبية نظرا للمهام والتحديات الكبرى التي تشتغل عليها من أجل تأهيل وإدماج السجناء وفق المعايير الدولية التي تخدم المجتمع في أخر المطاف.

6) مناقشة الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018.

ونحن نتدارس مشروع الميزانية الفرعية لمؤسستكم نود أن نتوقف على العمل الأخير الذي أشرفتم عليه، ويتعلق الأمر بالتقرير الخاص بفحص برنامج التنمية المجالية لإقليم الحسيمة "منارة المتوسط"، والذي أنجزه المجلس الأعلى للحسابات تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والمادة 109 من مدونة المحاكم المالية. والذي أفضى إلى محاسبة المسؤولين عن تلك الإختلالات، وذلك إعمالا للمبدأ الدستوري القائم على وربط المسؤولية بالمحاسبة.

فمن خلال تقريركم هذا، وما أحدثه من وقع إيجابي لدى عموم المغاربة، ومختلف الفاعلين، فضلا عن انعكاساته على مبتغى الفعالية والنجاعة المطلوبة في إعداد وتنفيذ المشاريع والبرامج العمومية.

كنا دائما نتساءل مع السيد الرئيس الأول حول إحدى الصعوبات التي لازلت تنتصب أمام مآل التقارير والتوصيات الصادرة عن مؤسستكم، والمتعلقة بوجود اختلالات وفساد مالي في تدبير المال العام؟

7) مناقشة مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة برسم مشروع القانون المالي لسنة 2018.

فبعد المرحلة التأسيسية المتعلقة بتنزيل المقتضيات التنظيمية لدستور 201، خصوصا الفصل 86 من الدستور، والذي ألزم الحكومة بعرض القوانين التنظيمية على البرلمان خلال الولاية التشريعية الأولى بعد صدور الدستور، أي خلال الولاية السابقة، لذا نسجل في فريقنا التأخير غير المبرر الذي عرفه إصدار تلك النصوص التنظيمية داخل الآجال الدستورية المحددة سلفا.

كما لاحظنا لدى السيد الأمين العام التأخير كبير في إعداد القوانين المتعلقة بالمؤسسات المنصوص عليها دستوريا وهو ما أخر إخراجها إلى حيز الوجود، كالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، وهيئة المناصفة ومكافحة أشكال التميز التي تمت المصادقة على القانون المحدث لها... وغيرها.

II- لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

فيما يتعلق بداية بالقطاع الفلاحي لا بد من التذكير بالأهداف التي سعى مخطط المغرب الأخضر لبلوغها والتي تتمثل في رفع الإنتاجية والمردودية والتصدير وتحسين دخل المزارعين والرفع من مداخيل ساكنة العالم القروي وتحسين مستوى عيشها، وإذا كنا نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة أن الهدف الأول هو الهدف الوحيد الذي يقترب المخطط من تحقيقه خاصة في ظل النتائج المهمة التي تم الوصول إليها في مجال توسيع المساحات المزروعة والتحول نحو الزراعات ذات المردودية العالية كالأشجار المثمرة، فإننا نؤكد أن باقي الأهداف لازالت بعيدة المنال، لأن واقع الحال يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الحكومة عاجزة عن جعل ارتفاع الإنتاج ينعكس بشكل مباشر على مردودية الفلاحين في ظل عدم تنظيم السوق الداخلي وطغيان الوسطاء وتعدد مسالك التوزيع، فضلا عن صعوبات التصدير، ونحيلكم هنا على ما وقع لمنتجي الحوامض والخسائر الفادحة التي تكبدوها جراء الانخفاض الحاد في سعر المنتوج السنة الماضية.

كما أن الحكومة فشلت فشلا واضحا في تحسين مداخيل المزارعين الصغار وعجزت عن الرفع من مداخيل ساكنة العالم القروي وتحسين مستوى عيشها، والكل يعرف اليوم الواقع المزري الذي تعيش فيه ساكنة العالم القروي المعتمدة بشكل شبه كلي على الفلاحة، والتي تعاني من تبعات الفقر والعزلة والتهميش ومحدودية الخدمات الاجتماعية.

السيد الرئيس،

لقد سبق أن نبهنا في فريقنا إلى أن إشكالية ارتهان القطاع الفلاحي بالظروف المناخية لازالت تمثل هاجسا حقيقيا وتشكل العامل الحاسم في نجاح أي موسم فلاحي، على اعتبار أن التساقطات المطرية وانتظامها هي السبب الرئيسي في إنجاح الموسم الفلاحي، إن الفلاحين اليوم يعتبرون في حالة انتظار وعطالة لأن التساقطات تأخرت عن موعدها وبوادر الجفاف تلوح في الأفق خاصة وأن 15% من المساحات المزروعة من الأراضي الفلاحية هي سقوية والباقي أراضي بورية تعتمد على التساقطات المطرية، وحتى المناطق السقوية تبقى بدورها تحت رحمة نسب الملء التي تعرفها حقينة السدود.

للأسف على الرغم من أن الحكومة ما فتئت تتحدث عن خروج الفلاحة تدريجيا من وضعية الارتهان بالتساقطات المطرية بفعل اعتماد الأساليب الجديدة في السقي، فإن الظرفية التي يعيشها الموسم الفلاحي اليوم تثبت بشكل قاطع أن هذه الحكومة والحكومات السابقة لم تستطع لحد الساعة أن تجد حلولا جذرية للارتباط الوثيق بين الفلاحة الوطنية والتساقطات المطرية. صحيح أن إجراءات من قبيل التوجه نحو الاستثمار الفلاحي المرتبط بالأشجار المثمرة وتوسيع المناطق السقوية وغيرها كفيلة بالتخفيف نسبيا من هذا الوضع، إلا أنها تبقى غير كافية للإجابة على التحدي المناخي الذي يقتضي بالأساس تطوير وتكثيف البحث العلمي والتقني لمواجهة ظاهرة الجفاف الذي أصبح بنيويا يتعين التعامل معه على هذا الأساس.

ولقد سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن طالبنا الحكومة بالاستفادة من التجارب الدولية الرائدة بعد أن نجحت مجموعة من الدول في تطوير العديد من التجارب على أنواع جديدة من المحاصيل والسلالات النباتية، القادرة على تحمل الظروف المناخية القاسية.

في هذا الإطار، نعبر عن استغرابنا من عدم اتخاذ الحكومة برامج ومبادرات عاجلة تروم التوجه نحو دعم وتطوير هذا النوع من الزراعة لفائدتها الكبرى في مجال استغلال الأراضي القاحلة وشبه القاحلة، التي تتوفر في كثير من الأحيان على كميات وفيرة من المياه غير العذبة أو المياه مرتفعة الملوحة التي لا تصلح للزراعة التقليدية، حيث يمكن من خلال تطبيق تقنيات الزراعة الملحية استخدام هذه المياه في زراعة بعض أنواع المحاصيل الملحية المناسبة وزيادة الإنتاج الزراعي، مما يساعد على تحقيق الأمن الغذائي.

فضلا عن ذلك، يمكن أن تسهم الزراعة الملحية في زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية، من خلال الحفاظ على كميات المياه العذبة الصالحة للشرب أو للزراعة التقليدية، مما يساعد بدوره على تحقيق الأمن المائي والحد من الهجرة الناتجة عن عدم توافر المياه والجفاف وزحف التصحر.

إلى جانب ذلك نتساءل ما الذي يمنع الوزارة الوصية من تشجيع ودعم الفلاحين على استعمال الزراعة المائية والتي أثبتت فعاليتها في إنتاج مزروعات نظيفة ومحافظة على الثروة المائية وكحل أثبت فاعليته في مواجهة مشاكل صغر المساحة.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالإشكالية العقارية، فقد بدا واضحا أن المعالجة العقارية ليست أولوية في اختيارات الحكومة على الرغم من الإجماع الحاصل على أنها من العوائق البنيوية التي تواجه التنمية الفلاحية وأن معالجة النظام العقاري يشكل رهانا حقيقيا لتأهيل الفلاحة الوطنية.

في هذا الإطار، أغلبية الاستغلاليات مساحتها تقل عن خمسة هكتارات وتمثل 70% من مجموع الاستغلاليات. أما الاستغلاليات الكبرى والتي تفوق مساحتها خمسين هكتارا فإنها تمثل نسبة 11% من مجموع الاستغلاليات وتستغل 15,4% من الأراضي الصالحة للزراعة.

كما أن النظام العقاري مازالت تتحكم فيه مجموعة من الأنظمة التقليدية. فبجانب الملك الخاص للدولة وأراضي الجموع، هناك أيضا الملك الخاص وأراضي الأحباس والكيش. وهذا يعني أن السمة البارزة التي تميز النسيج العقاري مازالت تتحكم فيها أنظمة عتيقة وقوانين أصبحت متجاوزة.

هذا فضلا عن أن 15 مليون هكتار من الأراضي مازالت تحت نظام الجموع كثير منها رعوية أو غابوية كلها مستعصية على الاستغلال الأمثل لأن وضعها القانوني يحول دون تجهيزها أو الاستثمار فيها بشكل مستدام. نفس الوضع ينطبق على آلاف الهكتارات من أراضي الأحباس الفلاحية وآلاف الهكتارات من الأراضي المتنازع عليها، ورغم أن بعضها يوجد في أكثر المناطق الفلاحية خصوبة ببلادنا وأجودها، إلا أنها تبقى خارج الاستغلال ولا تصلها برامج الدعم أو التمويل أو الاستثمار.

إلى جانب ذلك، يشكل الزحف العمراني كابوسا حقيقيا يأتي على الأراضي الزراعية، في ظل تغييب وزارة الفلاحة في وضع سياسات التعمير، خاصة وأن المملكة فقدت 28 ألف هكتار من الأراضي الزراعية السقوية في عشرة أعوام بسبب زحف البناء، الذي لا يلتهم الأراضي المسقية فقط، بل شمل حتى الأراضي التي تعتمد على التساقطات المطرية، حيث يأتي سنوياً على حوالي 5 آلاف هكتار.

نتأسف السيد الوزير من عدم مبادرة الحكومة لاتخاذ إجراءات عملية وواقعية لحماية الرصيد العقاري الفلاحي من الاستنزاف، كنا نتمنى أن تفي الوزارة بتعهداتها في مجال توسيع الأراضي السقوية من خلال تجهيز 20 ألف هكتار سنويا في سافلة السدود المشيدة أو في إطار التشييد، وهو ما فوت على بلادنا فرص مهمة لإدخال أراضي جديدة داخل دائرة الإنتاج الفلاحي، كما كرس الإهمال الذي تعاني منه المناطق الموجودة في سافلة السدود.

نسجل أيضا في فريق الأصالة والمعاصرة أن الحكومة لازالت عاجزة عن إيجاد الحلول للعديد من المشاكل البنيوية التي تعيق تنزيل الاستراتيجيات بشكل سليم وأبرزها:

- توفير الموارد المائية، فمخطط المغرب الأخضر يحتاج إلى موارد مائية كبيرة، والتقارير الدولية الأخيرة تصنف المغرب ضمن الدول المهددة بالجفاف، وبالتالي من ندرة المياه. وفي هذا الإطار يبقى الهاجس الأكبر والذي للأسف لا تعيره الحكومة الاهتمام الذي يستحقه، هو الاتجاه نحو الموارد المائية غير التقليدية كإعادة استعمال المياه وتحلية مياه البحر وخلق زراعات بديلة تعتمد على مرتكزين اثنين البحث على الأمن الغذائي، والربح بأقل تكلفة مائية لأن الماء سيكون العملة النادرة مستقبلا؛

- إشكالية التمويل، والتي تجعل عددا كبيرا من الفلاحين الصغار عاجزين على الولوج إلى خدمات التمويل، رغم أن مجموعة من الأبناك وقعت على اتفاقيات قطاعية تتعهد فيها بتوفير التمويل اللازم لبرامج مخطط المغرب الأخضر، إلا أن القرض الفلاحي وحده مازال يتحمل عبء التمويل الفلاحي في بلادنا؛

- 60% من الفلاحين يجهلون برامج مخطط المغرب الأخضر وهذا في حد ذاته مؤشر دال على عدم قدرتهم على الانخراط في مشاريع الدعامة الثانية؛

- الفشل في تأهيل وتأطير الفلاحين وجعلهم قادرين على رفع التحديات التي تواجه الفلاحة المغربية، ذلك أن 81% من الفلاحين هم أميون ويستغلون 76% من الأراضي الصالحة للزراعة، والأغلبية الساحقة من الفلاحين مستوياتهم التعليمية لا تسمح لهم بفهم متطلبات السوق فبالأحرى التكيف مع تحديات العولمة، كما تشكل عائقا كبيرا أمام تعامل الفلاحين مع التكنولوجيات الحديثة للقطاع وما تتطلّبه المنافسة الدولية من قدرة على المواكبة والتكيّف السريع مع تقنيات الإنتاج الحديثة.

السيد الرئيس،

على الرغم من أن الحكومة التزمت بتطوير الفلاحة المغربية وخاصة في الدوائر المسقية حتى تكون قادرة على الاستجابة للانتظارات، إلا أننا في فريق الأصالة والمعاصرة نؤكد أن مخطط المغرب الأخضر لم يجعل من تأهيل الفلاح المغربي خاصة الفلاح الصغير أولوية قصوى. بحيث ركز مع الأسف الشديد على تنمية مجموعة من سلاسل الإنتاج في محاولة للاندماج في السوق العالمية، ولم يهتم بخلق جيل جديد من الفلاحين لهم من المؤهلات والقدرات ما يسمح لهم بالتكيف مع التحولات التي يفرضها القطاع واستيعاب وفهم التحديات التي أصبحت تفرضها سياسة الانفتاح التي نهجتها بلادنا.

في هذا الإطار، وعلى الرغم من أن الحكومة تحاول رسم صورة إيجابية لواقع الفلاحة التضامنية، إلا أن الواقع يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن مخطط المغرب في دعامة الفلاحة التضامنية لم يستطع أن يغير شيئا من وضعية صغار الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية. فلم يستطع تحقيق نتائج مشجعة في مجال رفع مداخيل الفلاحين الصغار، الذين عانوا كثيرا بسبب مشاكل بنيوية، مرتبطة بطبيعة الأرض، والتقلبات المناخية، وضعف القدرات الاستثمارية والإنتاجية، ما جعلهم يعيشون في فقر مدقع.

السؤال المطروح اليوم: هل تم بذل ما يكفي من المجهود للقضاء على هذه المشاكل؟ للأسف الواقع يثبت عكس ذلك، لأن الواقع اليومي لآلاف الفلاحين الصغار ببوادي ومداشر هذا الوطن يكرس وضع الفلاحة التقليدية التي تعرف العديد من الصعوبات والإكراهات.

إن مشاريع الدعامة الثانية السيد الوزير لم تغير شيئا ملموسا من وضعية صغار الفلاحين، في ظل توجيه الجزء الأكبر من الدعم والاستثمارات بالأساس إلى كبار الفلاحين الذين ينشطون في مجال التصدير، في حين ظل الفلاح الصغير معزولا لا يتوفر على الإمكانات

المادية أو اللوجستيكية للرفع من إنتاجيته وهامش ربحه ليتحول إلى الاستثمار أو التصدير، فلا يمكنه الولوج إلى السوق المالي للحصول على قروض كبيرة لتطوير منتوجاته.

السيد الوزير، عن أي فلاحة تضامنية نتحدث والعديد من التعاونيات لم تنجح في الاستمرار أو تحقيق هامش ربح مقبول، في ظل معاناتها من الكثير من المشاكل والصعوبات بحيث لم تجد عونا أو مساعدة لتصل إلى عموم مناطق المغرب، فهي لا زالت تعاني على مستوى التسويق داخليا، ناهيك عن التسويق الخارجي.

دعامة الفلاحة التضامنية ستفشل ما دام السوق لا زال يعرف تدخل الوسطاء في المضاربة بأسعار المنتوجات، وعجز الحكومة على توفير هياكل تضمن تسويقا جيدا، مما يؤثر على الفلاح الصغير والمستهلك، وهذا من بين الأسباب المباشرة لبقاء نسبة الفقر مرتفعة في العالم القروي، والتي تؤكدها التقارير الوطنية والدولية تؤكد أن العديد من الفلاحين الصغار يعيشون تحت عتبة الفقر، ونحيلكم هنا على تقرير المندوبية السامية للتخطيط، الذي اعتبر الفقر ظاهرة قروية بامتياز.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع الصيد البحري، يتوفر المغرب على واجهتين بحريتين و3500 كلم من الساحل، وموقع جغرافي متميز وظروف مناخية ملائمة لتكاثر الثروات السمكية، كما يمتلك المغرب 22 ميناء صيد وما يقارب 400 شركة مرتبطة بتحويل الأسماك. ويعيش من قطاع الصيد البحري ما يفوق من 8 مليون مغربي يسكنون السواحل ويعد موردا للرزق لأزيد من000 500 فرد بطرق مباشرة وغير مباشرة.

كما أن المياه المغربية تحتوي على قدرة إنتاجية إجمالية متجددة تتعدى مليون ونصف المليون طن متري سنويا، بل إذا أخذنا بعين الاعتبار التقديرات الأخيرة لمخزون السمك السطحي فإن القدرة الإنتاجية المتجددة تتجاوز مليونين ونصف المليون طن متري سنويا.

إن رصد واقع المصايد البحرية بالمغرب يفضي إلى أن هناك اختلافا في درجة استغلالها، لكن بصفة إجمالية وباستثناء مصايد السردين الأطلسية الجنوبية والمصايد الجديدة، يمكن اعتبار معظم المصايد في وضعية الاستغلال الكامل بل حتى الجائر.

وعلى الرغم من الإمكانات المتاحة، فإن مساهمة قطاع الصيد البحري في الناتج الوطني الخام تبقى دون الانتظارات مما يسائل الحكومة عن أسباب العجز في الدفع بعجلة هذا القطاع والاستجابة للانتظارات الملحة لمختلف المتدخلين وأيضا المواطنين المغاربة الذين يتساءلون عن مصير الثروة السمكية والأسباب التي تقف عائقا أمام استفادتهم من مختلف أنواع الأسماك وبأثمنة مناسبة.

كما أنه بالرغم من هذه الإمكانيات، إلا أن الحكومة لم تولي الاهتمام الكافي بالاستزراع السمكي الساحلي والبحري، بحيث يتراوح حجم الإنتاج ما بين 1000 و3000 طن سنويا. ويعود ذلك على الأرجح إلى أنشطة الصيد التي ضلت ولا تزال تجتذب كل الاهتمام في الوقت الذي لا تتجاوز فيه نسبة الإنتاج الاستزراعي 0.2% من حجم الإنتاج السمكي الإجمالي.

من جانب آخر لا زالت الحكومة عاجزة على مواجهة المعوقات التي يعاني منها قطاع الصيد البحري بما فيها تدبير الموارد والتسويق، مرورا بالصيد والتفريغ والبيع الأول والتحويل.

ولأن مخطط أليوتيس يقترب من نهايته فإن الأمر يستدعي وقفة للتأمل والتقييم لمعرفة أين نحن من الأهداف التي تم تسطيرها:

- هل ساهم المخطط في ضمان استدامة ثروات سمكية للأجيال المقبلة عن طريق الرفع من نسبة الأصناف التي يتم تدبيرها عن طريق مخططات تهيئة المصايد بالانتقال من نسبة 5% إلى 95% في أفق سنة 2020.

- وهل التدابير التي جاء بها مخطط أليوتيس ساعدت فعلا في تحسين الناتج الداخلي الخام والذي أكد المخطط أنه سيبلغ 13,6 مليار درهم في أفق سنة 2020؛

- هل تمكن المخطط من التخفيض من حصة القطاع غير المهيكل في الصيد من 30 إلى 15%، عن طريق تنمية تربية الأحياء البحرية بوضع نظام للمراقبة والتتبع طوال سلسلة القيم والإنتاج.

- هل سيتمكن المخطط مضاعفة قيمة الصادرات من مواد الصيد البحري بنسبة 2,6 مقارنة مع سنة 2007، والانتقال من 1,2 مليار دولار إلى 3,1 مليار دولار في أفق سنة 2020، وتحسين حصة المغرب من السوق الدولي بالانتقال من نسبة 3,3% إلى 5,4% أفق سنة 2020 كذلك.

- وهل استطاع مخطط أليوتيس تحسين نسبة الاستهلاك الداخلي من السمك بالانتقال من 10 كيلوغرام للفرد الواحد إلى 16 كيلوغرام للفرد الواحد وخلال السنة بفضل الطريقة الجديدة لتدبير وتطوير مسالك تسويق منتجات الأسماك.

- هل المخطط قادر على مضاعفة حجم التشغيل المباشر في القطاع بنسبة 1,8 من أجل الوصول إلى تحقيق 115.000 منصب شغل في أفق سنة 2020 وتحسين التشغيل غير المباشر بتأمين 21.500 منصب شغل جديد؛

نشك في ذلك، السيد الرئيس، بالنظر لما يعانيه القطاع من أزمات متكررة، تنعكس بشكل مباشر الإنتاجية، وعلى المقاولة البحرية واليد العاملة، هذه المشاكل والأزمات نجملها في ما يلي:

- سوء التدبير: جل السياسات المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة، لم تفلح في إخراج هذا القطاع من الأزمات التي يعاني منها، فسوء التدبير انعكس سلبا على مردودية وتنافسية الإنتاج، ولا زال

هذا القطاع يعيش حالات عدم وضوح الرؤية في تدبير معظم القضايا العالقة.

- إشكالية الاستغلال غير العقلاني للثروة السمكية، والذي أصبح به مستقبل الثروة السمكية الوطنية في خطر محدق، ويرجع ذلك أساسا إلى الاستغلال العشوائي من طرف الأساطيل الوطنية والأجنبية على حد سواء، وما تستعمله هذه الأساطيل من أدوات صيد (شباك سرطانية، شباك جارفة، خراطيم، مفرقعات، وأضواء كاشفة...) مدمرة للثروة السمكية.

إن الحفاظ على الثروة السمكية وضمان استدامتها، يقتضي تعزيز المراقبة التي تبقى عاجزة عن التتبع وذلك من خلال باعتماد وسائل تقنية متطورة لتعزيز الرصد والتتبع، وتفعيل التدابير الزجرية في حق المخالفين ضمانا للحفاظ على الثروة السمكية من الاستنزاف باعتبارها ملكا لنا وللأجيال القادمة.

- الموانئ البحرية وضعف بنياتها والتي تعاني جملة من المشاكل أبرزها إشكالية الاكتظاظ وضيق المساحات وتلوث الأرصفة والأحواض، وافتقارها إلى المرافق الضرورية من قبيل مراكز التخزين والتبريد والمداومة الأمنية وأقسام العلاج والإسعافات الأولية وسيارات الإسعاف وغيرها؛

- ضعف وعتاقة الأسطول البحري: رغم المجهودات المبذولة في تحديثه فإن الأسطول البحري يعاني من ضعف وعتاقة بنياته الإنتاجية، وتقادم معظم وحداته وضآلة أعدادها مقارنة مع أساطيل الدول التي تربطها والمغرب اتفاقيات ثنائية في مجال الصيد البحري. فالأسطول البحري هو الدعامة الأساسية لقطاع الصيد البحري، وبدونه لا يمكن رسم السياسة البحرية الوطنية؛

- إشكالية تطور المقاولة الصناعية البحرية، والتي تعتبر أداة فعالة لتحويل وتثمين الثروة السمكية، وعاملا أساسيا لخلق القيمة المضافة المدعمة لإنتاجية هذا القطاع الحيوي. لكنها بالمقابل تعاني كباقي مكونات القطاع البحري من عدة عوائق بنيوية، كشكل التموين وما يخلفه من انعكاسات سلبية على استمرارية هذا النسيج الصناعي، والمشاكل الإدارية والتسييرية؛

- الملف الاجتماعي وانعكاساته على اليد العاملة في قطاع الصيد البحري: يشكل الملف الاجتماعي أساس أزمة القطاع البحري، رغم كل القوانين والمشاريع المتعاقبة التي تبنتها الوزارة الوصية في هذا الشأن، ولعل آخرها مشروع الضمان البحري، إلا أنه لم يلق إقبالا من طرف غالبية رجال البحر؛

ومن أبرز الإشكاليات الاجتماعية للمهنيين:

- الطريقة السلبية في احتساب تقاعد البحارة، بحيث يعتمدون على مداخيل ثمان سنوات الأخيرة، علما أن بحارة الصيد الساحلي ليسوا بأجراء، ولا يرتقون إلى سلالم إدارية أكبر تزيد من دخلهم ككافة الأجراء، بل يشتغلون بالحصص، يكون دخلهم متذبذب حسب الظروف ولا يحافظون على نفس الدخل ونفس الوتيرة في العمل، مع التقدم في السن والظروف القاسية للاشتغال، لتجد البحار اشتغل لثلاثين سنة حصل على تقاعد بمبلغ 1000 درهم لكل ثلاثة شهور، ثم التصريح بأن البحارة يشتغلون 26 يوما في الشهر في الوقت الذي يشتغلون فيه 30 يوما، مع اعتبار أن سن التقاعد بالنسبة للبحار هي سن الوفاة؛

- التعويضات العائلية في صندوق الضمان الاجتماعي، بحيث إذا اشتغل البحار لعشرة شهور متتالية وبعدها لم يشتغل شهرين فلن يحصل على التعويضات العائلية ولن يتمكن من الاستفادة من تعويضات العلاجات والدواء، أضف إليها التماطل في معالجة ملفات الاستشفاء والتطبيب التي تكون تكلفتها أكبر.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالتنمية القروية، فإن كل المؤشرات تؤكد بأن العالم القروي لا يزال في وضعية تخلف عميق، وهو ما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن جميع الشعارات التي روجتها الحكومات المتعاقبة بالاهتمام بالعالم القروي لم تكن في حقيقتها غير شعارات ظرفية حكمتها خلفية مكاسب سياسية لحظية، إن بلادنا للأسف لا تتوفر على سياسة عمومية مندمجة أثبتت نجاعتها في مجال التنمية القروية، في ظل غياب التنسيق والتكامل والانسجام في البرامج الموجهة للعالم القروي، فواقع البادية المغربية يغني عن التأكيد بأن الهشاشة والتهميش وصعوبة الولوج إلى الخدمات السمة الأبرز التي تطغى على هذه المناطق وأن البرامج والمشاريع العمومية التي قالت السلطات العمومية في وقت من الأوقات إنها ستحقق التنمية القروية، اتضح أن تأثيراتها كانت جد محدودة ولم تستجب إلى الحدود الدنيا من حاجيات سكان العالم القروي.

ونذكركم هنا بالتقرير الصادم الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول "تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق " والذي أكد أن نسبة الفقر ترتفع في العالم القروي في بلادنا تصل إلى 79%، وأن 64% منهم يوجدون في وضعية هشاشة، وأن 24% منهم يجدون صعوبات في الولوج إلى الخدمات الصحية، بل وأن 75% من وفيات الأمهات المغربيات أثناء الولادة هي من نصيب النساء القرويات لأسباب كثيرة ترتبط بالشبكة الطرقية وسوء توزيع الخريطة الصحية، وأن 97% من هؤلاء المواطنين المغاربة لا يرتبطون بشبكات الصرف الصحي، وأن 60% منهم لا يرتبطون مباشرة بشبكات الماء الشروب، وأن 1,3 مليون قروي وقروية لا يستفيدون من شبكات الربط بالكهرباء.

ونبه التقرير إلى غياب استراتيجية تنموية فعلية للوسط القروي والذي يشكل سكانه 40% من الساكنة الإجمالية، مستدلا على ذلك بتأكيده أن "أثر برامج ومشاريع التنمية القروية يظل دون مستوى

تطلعات وحاجيات السكان"، مضيفا أن القطاع الصحي من أكبر القطاعات المتدهورة، وهو ما يتسبب في ارتفاع وفيات الأمهات بنسبة تصل إلى 75%، وكذا الأطفال دون سن الخامسة، وهم يعدون الفئات الأكثر فقرا، ومعرضون ثلاث مرات أكثر من الفئات الأخرى، للوفاة بسبب الإصابات القابلة للعلاج، أو بسبب أمراض الطفولة التي يمكن علاجها في غالب الأحيان بسهولة.

وأشار التقرير إلى أن الأشخاص الذين يسكنون في المدن يعيشون في المتوسط خمس سنوات أطول من أولئك الذين يعيشون في العالم القروي. كما نبه إلى غياب الأمن الوظيفي، الذي يمنح للساكنة القدرة على توفير الحاجيات اليومية للأسر، خاصة أن هذه المناطق تشهد موجات من الجفاف.

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أشار أيضا إلى عدم تحقيق الأهداف المتوخاة من بعض البرامج الاجتماعية خصوصا في قطاع الصحة، حيث أكد مثلا على إغلاق عشرات المستوصفات هناك رغم الحاجة الملحة إليها بسبب عدم وجودها في بنية تحتية تسمح لها بأن تحقق الأهداف المتوخاة منها.

إلى جانب ذلك، أشار التقرير إلى انعدام التوازن في إنجاز البرامج العمومية ما بين العالمين الحضري والقروي، حيث أن المدينة لا تزال تستحوذ على الجزء الأكبر من مجهودات التنمية، وأن القرية المغربية رغم حاجاتها الملحة إلى شروط تنمية حقيقية لا تزال تكتفي بالجزء اليسير مما تبقى من مجهودات التنمية، مما يعني استمرار اتساع هوة الفوارق ما بين الحاضرة والبادية، وأنه بقدر ما يتم تغييب القرية عن التنمية بقدر ما تزداد هوة الفوارق.

هذه مناسبة لنتساءل ما الذي قامت به الحكومة للتجاوب مع ملاحظات هذا التقرير الصادم الذي عرى واقع العالم القروي وأظهر بشكل واضح محدودية أثر البرامج الموجهة للعالم القروي؟

السيد الرئيس،

بالنظر للدور الهام الذي أصبحت تضطلع به الصناعة في الوقت الحاضر، فقد بنت عليها الدول الصناعية اقتصادها على اعتبار أن كل الدول المتقدمة هي دول صناعية، كما أن الدول الصاعدة بدورها اعتمدت على الصناعة للوصول إلى ما وصلت إليه من تقدم وازدهار اقتصادي.

في هذا الإطار، كنا في فريق الأصالة والمعاصرة قد نبهنا إلى ضرورة اعتماد نموذج تنموي جديد لأن النموذج المعتمد منذ سنوات والمبني على دعم الطلب الداخلي، لأنه إضافة إلى أنه لم يعد قادرا على الاستجابة للحاجيات المتزايدة للاقتصاد الوطني بالنظر للعديد من السلبيات والأخطار التي تكتنفه، من قبيل تكريس العجز في الميزان التجاري بسبب مساهمته في الزيادة في الواردات وإضعاف المنتوج الوطني، وما يستتبع ذلك من صعوبات وأخطار تواجه المقاولة الوطنية. وطالبنا في هذا الإطار بضرورة التوجه نحو تصنيع البلاد، إيمانا منا بأن التصنيع وحده كفيل بمساعدة المغرب على قطع خطوات كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

إننا نعتبر أن مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 قادر في حالة تنزيله تنزيلا سليما على تحسين تنافسية الاقتصاد المغربي وزيادة صادراته عبر التركيز على قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، كما أنه سيساهم في تحسين جاذبية سوق الشغل للشباب عبر إيجاد آلاف المناصب في القطاعات الصناعية الجديدة، ومعالجة خلل الميزان التجاري الذي يعاني عجزاً كبيرا ينعكس سلبا على الميزانية العامة.

إلا أننا نؤكد بالرغم من ذلك أن الصناعة الوطنية لا زالت تعاني من عدة إشكالات وتحديات كبرى، يتعين تجاوزها وفي مقدمتها:

- التوزيع غير المتكافئ للمشاريع الاستثمارية: الذي يبقى توزيعا غير معقلن، فالفضاءات الصناعية موزعة بشكل غير متوازن عبر التراب الوطني؛

- صعوبة إدماج الفاعلين الصغار في المجال الصناعي، وضعف انخراط الفاعلين المحليين وغياب التكامل والتعاون بينهم؛

- غياب الاندماج والتكامل في بنية المنظومة الصناعية الوطنية؛

- الفضاءات الصناعية لازالت لم تصل بعد إلى المستوى الذي يضمن بشكل فاعل للمستثمرين التجهيزات الأساسية الضرورية؛

- إشكالية القطاع غير المهيكل: الذي يبقى أبرز مشكل يعاني منه الاقتصاد الوطني ككل باعتباره يشكل مجالا معقدا ومتشابكا ويعتبر العائق الأساسي لقوة وفعالية القطاع المنظم؛

- ضعف تسويق العرض المغربي في مجال الاستثمار: وعجز الحكومة عن جلب رؤوس الأموال على الرغم من الظروف التي تعيشها الدول المنافسة؛

- بطء وتعقد المساطر الإدارية: والتي تجعل الحكومة مطالبة باتخاذ التدابير العملية الكفيلة بتسريع وثيرة الإصلاح الإداري، بتطوير ثقافة الفعالية وجودة الخدمات، خاصة في العلاقة مع المقاولات وتبسيط المساطر الإدارية لتحسين ظروف الاستثمار في المجالين الصناعي والتجاري، وتدليل الصعاب أمام تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية عن طريق اتخاذ بعض التدابير كالتحفيز الجبائي وضمان حرية تنقل رؤوس الأموال وتطوير النقل الجوي وخلق خطوط جديدة للنقل البحري.

السيد الرئيس،

بالرغم من أن المغرب أطلق العديد من الاستثمارات في المجال الصناعي بالعديد من المناطق، إلا أنه لم يؤسس بعد لقطاع صناعي

تنافسي، لأن النسيج الصناعي بالمغرب مازال لم يرق إلى مستوى الدول المنافسة والتي لها نفس المستوى الاقتصادي، بالنظر لضعف مناخ الاستثمار والتنافسية الضعيفة للمقاولات المغربية والثقل الضريبي وهي العوامل التي تساهم في جعل الصناعة لا ترقى إلى مستوى الانتظارات.

كما أن القطاع الصناعي بالمغرب يعرف إشكالية اللوجيستيك وضعف مناخ الاستثمار، إلى جانب ذلك فالمغرب لم يستطع ربح رهان التنافسية على الرغم من اعتماده على الصناعة التصديرية والمناولة بسبب عامل ضعف التكوين الذي لم يرق إلى المستوى المطلوب، وغياب العقلية المقاولاتية لدى العديد من أرباب العمل الذين استثمروا في القطاع رغم عدم معرفتهم به.

كما أن المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعتبر صمام أمان لأي اقتصاد تعرف صعوبات كبيرة ليس أقلها على المستوى التمويلي حيث تفرض عليها الأبناك سعر فائدة مرتفع.

في ما يتعلق بتطوير الصناعة المحلية نلاحظ أن هذه الأخيرة لا زالت معزولة عن الصناعة التصديرية التي تقوم بها شركات أجنبية، في حين أن الشراكة بينهما يمكن أن تعطي نتائج كبيرة، على غرار التجربة الكورية حيث يتم إدخال رأس مال وطني في شراكة مع رأسمال شركات المناولة.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع التجارة والتوزيع، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع الذي يشغل 1.2 مليون مواطن ويساهم بحوالي 11% من الناتج الداخلي الإجمالي، وعلى الرغم من الفرص الكبرى التي تتيحها التجارة الداخلية، إلا أن الحكومة لا زالت تفتقد إلى البوصلة في تدبير هذا القطاع الهام والحيوي.

فتدبير الحكومة لهذا القطاع يطبعه التخبط، بحيث زالت الحكومة كسابقاتها عاجزة عن توفير الشروط الضرورية لإقلاع حقيقي للتجارة الداخلية والتي باستطاعتها أن تساهم بشكل أكبر بكثير مما هي عليه اليوم في الاقتصاد الوطني، إن تمكنت الحكومة من إيجاد الحلول الكفيلة بإخراج القطاع من الوضع الذي يعاني منه.

في هذا الصدد نسجل غياب أي تقييم حقيقي للبرامج التي تم إطلاقها في مجال التجارة الداخلية كمخطط رواج رؤية 2020، خاصة وأن عملية التقييم ستساهم لا محالة في تجاوز المشاكل والتحديات والإكراهات التي واجهت تنزيل المخططات كما تعتبر مناسبة للتقويم واستثمار المؤهلات التي يزخر بها القطاع والدفع به قدما نحو التطور والتأهيل والتحديث.

وهنا نتساءل عن مآل الأهداف التي تم الالتزام بتحقيقها في إطار مخطط رواج، هل فعلا نحن على مشارف الوصول إلى 98 مليار درهم كناتج داخلي إجمالي للتجارة؟

ما هو مآل الالتزام بجعل المغرب موقع شراء بامتياز يقدم العرض الملائم لحاجات مل المستهلكين؟

وماذا تحقق في مجال رفع نمو القطاع إلى 8% سنويا؟

بل ما هو مآل صندوق تطوير التجارة والذي كان الهدف منه تشجيع التجار على الانخراط في خطة التحديث؟

الأكيد أننا بعيدون كل البعد عن الوصول لهذه الأهداف خاصة في ظل العجز الواضح في إدخال التجار خاصة الصغار منهم في برامج المواكبة والتأهيل والتحديث.

من جانب آخر تشكل المساحات الكبرى منافسا كبيرا للتجار الصغار وتعتبر هاجسا كبيرا للتجار في ظل اختلال الموازين وعدم تكافؤ.

كنا نتمنى ونحن نتصفح الميزانية الفرعية للقطاع أن نجد بين طياته تدابير وحلول لغياب التخطيط التجاري وطغيان عدم الانسجام في التوزيع الجغرافي للأنشطة التجارية، كنا نتمنى أن نرى إجراءات تحد من تعدد المتدخلين وتداخل الاختصاصات.

لا شك أن الحكومة أخلفت الموعد ولم تكلف نفسها عناء الإجابة عن تحديات وإشكالات القطاع وفي مقدمتها غياب التكوين والتكوين المستمر لخلق موارد بشرية مؤهلة.

وفي هذا الإطار، نتساءل عن مآل المخطط التوجيهي للتكوين في مهن التجارة والتوزيع.

الظروف الاجتماعية للتجار لا زالت دون الانتظارات على الرغم من النوايا المعبر عنها لتحسين الظروف الاجتماعية للمهنيين.

السيد الرئيس،

في مجال الاستثمار، وفي الوقت الذي تتنافس بلدان القارة الإفريقية على جذب أكبر نسبة من الاستثمارات الأجنبية، أصبح المغرب أحد أهم الوجهات للاستثمار في القارة، حيث أضحى يمتاز بحصة الأسد في هذا المجال، فبلادنا تعد الدولة صاحبة الأداء الأفضل في السنوات الثلاث الأخيرة.

كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مكتب الصرف ارتفعت بنسبة 16.9% خلال فترة الرصد من عام 2017، لتبلغ قيمتها الإجمالية 21.02 مليار درهم، مقابل 17.98 مليار درهم في نفس الفترة من 2016.

لكن هذه الأرقام لا ينبغي أن تحجب عنا إشكالات استمرار العراقيل الكثيرة التي يواجهها المستثمرون الأجانب في المغرب، ولاسيما على مستوى غياب الخطاب الموحَّد للإدارة المغربية مع المستثمرين.

ولعل أبرز الإشكالات التي يثيرها الاستثمار ببلادنا التباطؤ والتعقيدات الإدارية التي تصل في بعض الأحيان إلى الابتزاز وتفشي ظاهرة الرشوة، فضلا على كثرة المتدخلين في العملية الاستثمارية، وفي

مقدمتها مشاكل التراخيص الإدارية وغياب البنيات التحتية لإقامة المشاريع، وخاصة المناطق الصناعية والمضاربات العقارية التي تعرفها عمليات بيع الأراضي لإقامة المشاريع.

وإضافة إلى هذه العراقيل، يعاني المستثمرون الأجانب من تعقيدات إدارة الجمارك والضرائب وتعقيدات مرتبطة بصعوبة الولوج إلى القروض، إلى جانب اصطدام المستثمرين الأجانب بضعف بنيات الاستقبال الأساسية، وفي مقدمتها وضعية المطارات والموانئ ووسائل التنقل، والتي تتطلب تحرك الحكومة وجميع القائمين عليها، لكونها من المؤشرات القوية والمؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري في بلادنا.

السيد الوزير،

في مجال الاقتصاد الرقمي ولأن التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2016 حول موضوع "التحول الرقمي في خدمة المواطن من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة" أكد أن مخطط المغرب الرقمي 2013، لم يحقق أهدافه المنشودة، وهو الذي كان يحرك طموح المغرب للتموقع ضمن البلدان الصاعدة النشيطة على مستوى تكنولوجيات الاتصال.

وأشار التقرير أن المغرب يحتل الرتبة 64 في تصنيف البلدان اعتمادا على أثر تكنولوجيات الإعلام والاتصال على الصعيد الاجتماعي ويحتل الرتبة 120 على الصعيد الاقتصادي، والرتبة 83 من حيث الأثر العام لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وقد دعا المجلس إلى اعتماد مقاربة وطنية ومتجانسة من أجل تحقيق الأثر القوي المنشود.

ألم يؤكد التقرير أن إستراتيجية هذا المخطط سجلت تأخرا في مجال تنفيذ مجموع العمليات والمشاريع المبرمجة، وعلى الخصوص في مستوى إعداد هذا المخطط، الذي اتسم بانعدام مقاربة تشاركية حقيقية مع مختلف المتدخلين والفاعلين وفي مستوى تحديد الأولويات والوضوح حول مشاريع مهيكلة، وأيضا في مستوى محدودية عمليتي الحكامة والقيادة، التي اعتبرها التقرير حكامة ضعيفة ساهمت في تكريس الفصل بين المشاريع الإدارية في غياب أي تجانس أو التقائية.

كيف تفاعلت الحكومة مع الملاحظة التي سجلها التقرير والمرتبطة بالخدمات التي تقدمها الإدارة والجماعات المحلية، والتي تدخل في صلب مهامها الأساسية، كالمصادقة على التوقيع وشهادات الحياة وتحصيل الرسوم، فضلا عن عمليات إدارية أخرى تشكل عبئا على المرتفقين وعلى الإدارة، هي "خدمات يمكن أن تكون أفضل على مستوى الفعالية وسرعة الإنجاز والاستثمار الأمثل للوسائل، إذا تم توسيع نظام تقديمها في أقرب الآجال لتشمل مقدمي خدمات موثوق بهم (كمكاتب البريد والبنوك والموثقين والمحامين المقبولين لدى محكمة النقض، وغيرهم).

ألم يؤكد التقرير أن مختلف المبادرات التي قامت بها بعض المؤسسات والإدارات العمومية في سبيل رقمنة أداء خدماتها، هي مبادرات محمودة ويتعين مضاعفتها، إلا أن أثرها على حياة المواطنين لا يزال محدودا بسبب تشتتها واقتصارها في كثير من الأحيان على خدمات إدارة واحدة.

كما شدد التقرير على أن التجارب الناجحة في هذا الشأن تبين أن توسيع تغطية الخدمات للجمهور الواسع يشمل متعهدي خدمات موثوق بهم، مع الحفاظ في الوقت نفسه على القنوات التقليدية للمواطنين الذين يرغبون في ذلك، سيحقق مكاسب حقيقية، دون أن يؤثر ذلك سلبا على جودة الخدمات أو يمس بحقوق المواطنين.

السيد الرئيس،

تبرز أهمية القطاع السياحي في الدور الكبير الذي يضطلع به في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير مناصب الشغل، وجلب العملة الصعبة.

ولست في حاجة للتذكير بأن بلادنا لازالت لم يستفد بالشكل المطلوب من إمكاناتها السياحية على الرغم من المجهودات التي تم بذلها في هذا القطاع، فالحكومة عاجزة عن تثمين جل الموارد السياحية الوطنية التي تعتبر أبرز نقاط القوة لسياحتنا، إذ تشير الإحصائيات أن المغرب لا يستغل إلا ربع إمكانياته السياحية، فمن أصل 1450 مورد سياحي تتوفر عليه بلادنا يتم استغلال 350 موردا فقط.

كما أن الحكومة والحكومات السابقة للأسف لم تستطع لحد الآن استغلال الموقع الاستراتيجي المتميز لبلادنا وثرائها الطبيعي والحضاري والثقافي وخصوصيات المدن المغربية من أجل تحقيق نقلة نوعية، للقطاع السياحي واستقطاب أعداد أكثر بكثير من السياح الذين يزورون بلادنا لحد الآن، من خلال تنويع حقيقي للمنتوج السياحي الوطني، تنويع يأخذ بعين الاعتبار تحقيق نوع من التوازن بين مختلف المنتوجات، إذ الملاحظ أن المنتوج الشاطئي يأخذ حصة الأسد في الاستثمارات الموجهة للقطاع.

السيد الرئيس المحترم،

لقد سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن طالبنا بضرورة نهج سياسة سياحية تأخذ بعين الاعتبار الرفع من القدرة التنافسية للسياحة المغربية من خلال صياغة منتوج سياحي يتسم بمزايا تفضيلية وبجودة عالية وكلفة تنافسية وبمقاييس جاذبية، وبحرفية أكبر في آليات وأدوات التدبير طالما أن النشاط السياحي يتطلب تقنيات حديثة للتدبير العقلاني والحكامة الجيدة.

للأسف منتوجنا السياحي يفتقد للجودة والتي تعني خلق تكامل بين جميع العناصر التي تؤثر على جودة المنتوج السياحي أو الخدمة السياحية التي تقدمها المنشأة السياحية، فكثير من الموردين ومقدمي الخدمات يرغبون في تحقيق الجودة ويبذلون جهودا كبيرة للوصول إلى ذلك الهدف، ولكن معظم هذه الجهود تركز على أنشطة التقييم وإصلاح العيوب في نهاية العمليات، وهذا وحده لا يمكن أن يضمن جودة المنتج،

فالجودة يجب أن تصمم وتبنى في المنتوج منذ البدايات الأولى، والوعي بالجودة يجب أن يبدأ في مراحل ما قبل بدء العملية وفي أثناء تحديد متطلبات العمل على أن يستمر ذلك خلال المراحل المختلفة للعملية السياحية وحتى ما بعد تقديم المنتوج للسائح عن طريق الحصول على الرأي الواضح والاتصال المستمر معه لتحقيق الرضا بهذا المنتوج.

ونحيلكم هنا على الاتفاق الذي وقع بين الحكومة وأرباب المقاولات في إطار تفعيل رؤية 2020 والذي يبرز الاهتمام بدور الجودة في إنجاح الفعل السياحي المغربي وجعله في مستوى تطلعات الفاعلين وقدرته على المنافسة في سوق السياحة العالمي، حيث يركز على ضرورة تعميم مستوى معين من الجودة في كل الإنتاجات المتعلقة بالميدان (البند 15)، والعمل على إنشاء جهاز للمراقبة على الصعيد الوطني يهتم بالجودة ومتعلقاتها.

نتساءل هل تم تفعيل هذه الالتزامات أم بقيت حبرا على ورق؟

إن جودة المنتوج السياحي تتأسس على مستويات ثلاثة يلزم إدراجها في الاعتبار والإحاطة بها في كل محاولات النهوض بالقطاع. فلا يكفي إنشاء مؤسسات فندقية خاضعة لأحدث المواصفات الدولية، كما لا يبقى التحدي محصورا في عدد الأسرة المتوفرة على امتداد الأقطاب السياحية المعروفة أو المستحدثة، بل من الواجب العمل على النهوض بمستوى الجودة في: التكوين والعرض والتدبير.

ففي مجال التكوين، نتساءل معكم السيد الوزير:

- ما نوع المقررات الدراسية التي تلقن لطلبة المعاهد السياحية؟

- ما قيمة المناهج الدراسية المعمول بها في مؤسسات التكوين السياحي بيداغوجيا وتربويا؟

- من هم الطلبة الذين يتم قبولهم داخل فضاء الفندقة والسياحة؟ وما هي معايير الولوج؟

- ما نوع النظام التربوي والإداري الذي تسير من خلاله معاهد الفندقة؟

كل هذه الأسئلة تفرض علينا مراجعات عديدة لمستوى التعليم السياحي: إداريا وتربويا ومنهجيا، حيث ينبغي إخضاع العملية التربوية بأكملها لمجهر المراقبة والمراجعة حتى يتم الوفاء بمقتضيات الجودة.

أما فيما يتعلق بجودة العرض تبرز جودة المنتوج في أشكال عرضه وتقديمه للزبناء، فإذا علمنا أن القطاع السياحي، يتميز باعتماده الأساسي على الجانب الخدماتي. حيث تشكل فيه آليات العرض وأشكاله وطرق التقديم أهم مكوناته، بل هي الجانب الذي يصادف في كل فعل سياحي. فعند ولوجنا لأية مؤسسة سياحية أو فندقية يصادفنا الشكل الذي تقدم به المنتوجات، على اختلاف أنواعها، مما يعطينا الانطباع المبدئي الذي نؤسس عليه أحكامنا وتعاملنا مع الفضاء الذي نقتحمه. فبدء بهندسة المكان، ومرورا بطرق الاستقبال، وبنيات الإيواء، وتنظيم الغرف، وقوائم الأكلات وطرق عرضها، وصولا إلى برامج التنشيط الاستجمامية والثقافية... تحدد الجودة قيمة الإنتاج السياحي في مجمله.

ولا داعي، في هذا المجال، أن نعطي نماذج مما تعيشه المؤسسات السياحية الوطنية من ضعف بَيِن لثقافة الجودة عرضا وبنية حيث نشهد الأوضاع المتردية التي تعيش عليها جل المؤسسات الفندقية من حيث النظافة والتجهيز

أما جودة التدبير فتتمثل في أشكال التدبير الإداري والمالي للقطاع السياحي، مشاكل مالية وتنظيمية جعلته لا يعبر بوضوح عن القدرات الطبيعية والثقافية التي تتميز بها بلادنا، فقد عانى القطاع منذ مدة طويلة من التدبير الارتجالي لملف السياحية، وتغييب أصحاب الاختصاص من الميدان فيكفي أن نزور أية مؤسسة فندقية ونسأل جهازها الإداري عن عدد خريجي المعاهد السياحية الذين يعملون فيها، لنكتشف السبب الرئيسي وراء ضعف الأداء الخدماتي وعدم جودته، إذ أن مواقع التسيير السياحي تسند في غالب الأحيان إلى أناس لا علاقة لهم بقطاع السياحة والفندقة، مما يؤدي حتما إلى غياب الجودة وبطالة خريجي المعاهد الفندقية كما يبدو إشكال التدبير في غياب المراقبة المؤسسة من طرف الوزارة الوصية، وسيادة المقاولات العائلية وطغيان النظرة القصيرة المدى على أصحاب الشأن المالي وتعدد الجبايات والضرائب التي ترهق كاهل المستثمرين.

السيد الرئيس،

بالرجوع لمشروع الميزانية الفرعية للقطاع نسجل في فريقنا أنه على الرغم من التحسن الطفيف الذي عرفه القطاع السياحي في 8 أشهر الأولى من 2017 إذ أفادت إحصاءات رسمية أصدرتها وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية بأن عدد زوار المغرب، الأجانب وغير المقيمين، تجاوز 6.5 مليون شخص، فإن هذا الرقم وعلى أهميته يبقى بعيدا كل البعد عن الأهداف التي تم وضعها.

ولا بد هنا من إثارة رقم له دلالة قوية وهو أهمية الأسواق الصاعدة في المجال السياحي إذ أكدت إحصائيات حكومية صينية أن تدفق الصينيين خارج بلادهم كان الأكبر في العالم سنة 2016، حيث غادر 122 مليون صيني بلدهم بغرض السياحة أنفقوا خلال رحلاتهم 109 مليار دولار، وهذا يدفعنا إلى التساؤل ما الذي أعدته الحكومة للاستفادة من هذه الإمكانيات السياحية الهائلة؟ فإذا كانت مبادرة صاحب الجلالة بإلغاء التأشيرة عن المواطنين الصينيين لزيارة المغرب ساهمت في تضاعف نسبة السياح الصينيين الذين زاروا المغرب والتي عرفت زيادة بلغت 600%، إلا أن الحكومة من جانبها لم تبادر إلى اتخاذ إجراءات فعالة لتشجيع الصينيين على زيارة المغرب في ظل غياب دراسة للسوق الصينية لمعرفة متطلبات السائح الصيني وضعف العرض السياحي الذي يلائم هذا النوع من السياح، وكذا ضعف تسويق المنتوج

السياحي الوطني بهذا البلد.

إن المقومات السياحية بالمغرب كثيرة ومتنوعة ووجود بيئة أمنية مستقرة ببلادنا يعتبر، إلا أن الحكومة لم تستثمر بالشكل المطلوب في عوامل الجذب السياحي، في ظل العجز الواضح في تسويق الصورة الحقيقية للمغرب صورة البلد الآمن والمستقر، لأن الخلط واضح لدى العديد من السياح الذين ينظرون إلى المغرب باعتباره جزءا من العالم العربي يعاني هو أيضا من تبعات الإرهاب وانتشار الجريمة.

من جانب آخر سبق لنا في العديد من المناسبات أن أكدنا أن أبرز الصعوبات التي تؤثر على أداء القطاع السياحي استمرار تمركزه على المثلث الذهبي (مراكش، أكادير، ورزازات)، هل تفكر وزارتكم في ربط السياحة الوطنية بجهات أخرى؟ خاصة وأن القطاع عانى ولمدة طويلة من التركيز الواضح والمبالغ فيه أحيانا على مناطق بعينها في برمجة المشاريع السياحية وإقصاء العديد من المناطق الواعدة والتي تزخر بمقومات طبيعية وثقافية كفيلة بجعلها قبلة مفضلة للسياح.

كما أن من بين أعطاب هذا القطاع استمرار الاشتغال بأساليب تقليدية تفتقد للإبداع والاجتهاد سواء على مستوى الرؤية أو على المستوى التدبيري.

في مجال الحكامة نتساءل عن جدوى الدراسة التي أمر بها وزير السياحة السابق وعهد بإنجازها إلى مكتب الدراسات الدولي "بوسطن كونسلتينغ غروب"، بلغت كلفتها 700 مليون سنتيم (سبعة ملايين درهم)، والتي لم تحمل معطيات مهمة لأنها خلصت إلى ملاحظات تم التنصيص عليها سلفا، خلال المناظرات والاجتماعات المختلفة حول الإستراتيجية الوطنية للسياحة "رؤية 2020".

كما نتساءل عن عجز الحكومة على تجاوز إشكال ضعف حكامة القطاع والذي يظهر من خلال غموض رؤية تدبيرية للإستراتيجية الوطنية "رؤية 2020"، وغياب التواصل وارتفاع منسوب الاختلاف بين الفاعلين في القطاع.

نتساءل أيضا عن مآل مشاريع مهيكلة كبرى في القطاع السياحي تمت المراهنة عليها ولا زالت دون مستوى التطلعات، ويتعلق الأمر ببرنامج المخطط الأزرق 2020، وبرنامج التراث الذي يرمي إلى تعزيز إشعاع الهوية الثقافية المغربية، وبرنامج التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى تثمين فضاءات طبيعية محمية، إضافة إلى برنامج التنشيط والترفيه الذي يستهدف إغناء العرض السياحي الفندقي وجعله أكثر تنافسية، وبرنامج المآوي السياحية ذات القيمة المضافة العالية، وبرنامج بلادي الذي يعد أحد أولويات رؤية 2020.

السيد الرئيس،

لا بد ونحن نناقش ميزانية القطاع أن نتساءل عن مآل توصيات المجلس الأعلى للحسابات حول مراقبة وتقييم أداء المكتب الوطني المغربي للسياحة خاصة وأننا أمام مجموعة من التوصيات على درجة كبيرة من الأهمية نريد أن نعرف السيد الوزير ما الذي قمتم به لتفعيلها والتعاطي الإيجابي معها؟ وخاصة:

- إعطاء الأولوية اللازمة للأنشطة المتعلقة بدراسة الأسواق من طرف المكتب الوطني المغربي للسياحة، حتى تكون في مستوى رهانات رؤية 2020، مع إضفاء الطابع الرسمي على مسلك صنع القرار قصد إرساء مبادئ المساءلة؛

- تجاوز التأخير الذي يطبع إصدار مجموع الوثائق الاستراتيجية المتعلقة بتفعيل رؤية 2020، خاصة مخططات العمل التسويقي؛

- الاستمرار في الحفاظ على مكتسبات السياحة المغربية بالأسواق التقليدية، مع اغتنام فرص الأسواق الناشئة لتحديد تموقع المغرب فيها؛

- تطوير قطاعات أخرى من السوق السياحية، كالمغاربة المقيمين بالخارج والسياحة الداخلية وسياحة الاجتماعات والأعمال والسياحة الثقافية؛

- تطوير العلامة التجارية للوجهات، وتعزيز مقوماتها واستكشاف السبل لتثمين العلامة التجارية للمغرب كوجهة سياحية، مع ضمان تموقع ثابت على مستوى مختلف الأسواق على المدى المتوسط، بالاستناد إلى دراسات تسويقية، والسهر على ضمان احترام الاختيارات المبرمجة بالوسائل المتاحة والتتبع والتقييم؛

- إعادة النظر في توزيع شبكة فروع المكتب بالخارج، لتحقيق فعالية أكبر وترشيد أفضل للموارد المتاحة؛

- إعادة التوازن لقنوات الترويج وتدارك التأخير في مجال التسويق، عن طريق وسائط التواصل عن بعد؛

- اعتبار النفقات المؤسساتية لإنعاش السياحة بمثابة استثمارات حقيقية مع مراعاة عائد الاستثمار لنفقات الإنعاش السياحي والعمل على تتبعه بواسطة مؤشرات أداء مناسبة، وتوسيع مؤشرات الأداء لتشمل جانب التدفقات على الحدود، لضمان تتبع أمثل للأهداف المسطرة، والسهر على التحكم في الدراسات الخارجية المتعلقة بالتسويق بسبب كلفتها الباهظة وتداعياتها الإستراتيجية والمالية، مع وجوب أن يشمل هذا التحكم مراحل إعداد الشروط المرجعية والعقود وآجال التنفيذ ليمتد إلى مرحلة معالجة وتطبيق التوصيات؛

- تطهير الوعاء العقاري للوحدات الفندقية التابعة للمكتب واستكشاف السبل البديلة لتدبير الضريبة على المنتجات السياحية.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالسياحة الداخلية والتي أصبحت رقما مهما في المعادلة داخل المنظومة السياحية لمختلف دول العالم باعتبارها جوابا صريحا

للمشاكل التي تعرفها البلدان السياحية بسبب تقلص عدد الوافدين، وبالرغم من أننا نسجل التطور الذي عرفه هذا النوع من السياحة الذي يستهدف المغاربة ببلادنا والجهود الحثيثة التي بذلت لتشجيع السياحة الداخلية خاصة في إطار عملية كنوز بلادي والمحطات الجديدة التي تم إنشاؤها والتي ساهمت في زيادة عدد ليالي المبيت الوطنية في مؤسسات الإيواء المصنفة، إلا أننا نسجل أن الأثمنة لازالت لا تستجيب لتطلعات السياح المحليين ولا تراعي القدرة الشرائية للمواطن المغربي العادي، كما أنها تصادف فترات العطل والتي تعتبر بالنسبة للمؤسسات الفندقية فترة توافد السياح الأجانب.

وفيما يتعلق بالسياحة القروية نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة أن السياسة الحكومية تجاه العالم القروي لا ترقى إلى المستوى المطلوب، نظرا إلى الهشاشة التي ما زالت تعاني منها العديد من القرى المغربية خاصة على مستوى البنيات التحتية والمرافق الضرورية، وهذا يطرح سؤالا جوهريا حول ماذا اعددنا للسياح في العالم القروي؟ وكيف يمكن تسويق المنتوج السياحي القروي وهذا الفضاء يفتقر لأدنى شروط ومقومات التنمية؟

فواقع السياحة العالمية اليوم يفرض علينا المواكبة من خلال خلق مشاريع تنموية في القطاع السياحي القروي، ومحاولة إنعاش هذا القطاع الحيوي، والوقوف على المشاكل البنيوية التي يعاني منها القطاع السياحي بالعالم القروي، والاستغلال الجيد للمقومات السياحية التي تمتاز بها معظم القرى المغربية. بالإضافة إلى ضرورة إعادة تأهيل الساكنة بالعالم القروي، قصد إدماجها كفاعل أساسي وإيجابي في بناء البدائل من خلال البرامج التنموية التي تتماشى مع خصوصيات الساكنة في العالم القروي الذي يمتلك من المقومات والإمكانيات ما يؤهله ليكون فضاء سياحيا بامتياز. مناطق جبلية، صحراوية، ومناطق ساحلية ناهيك عن الموروث الثقافي.

من جانب آخر نسجل عجز الحكومة على الاهتمام بالبنيات التحتية الأساسية في أفق تأهيلها وتطويرها لتسهيل الولوج إلى الموارد السياحية خاصة القروية والإيكولوجية، لأن أوضاع هذه البنيات من طرق وقناطر في حالة سيئة نهنا إليها في أكثر من مناسبة، فوضعية الطرق لها بالغ التأثير على نظرة السياح لبلادنا ونوعية الصورة التي سيسوقونها للمغرب بعد عودتهم إلى بلدانهم.

بالنسبة للسياحة الداخلية يجب أن نعترف بأهمية المجهودات التي تبذل لتوفير المحطات السياحية التي تتوجه للمستهلك المغربي، غير أنه بالمقابل يجب التأكيد على ضرورة العمل على توفير منتوج سياحي في متناول الأسر المغربية وتسريع إنشاء المحطات السياحية التي تستجيب لانتظارات هذا النوع من السياح، واتخاذ تدابير تحفيزية لمساعدة السائح المغربي على السفر وقضاء عطلته في اكتشاف الكنوز التي تزخر بها بلادنا.

فيما يتعلق بقطاع النقل الجوي والذي يعتبر محركا جوهريا للقطاع السياحي، فلا زال للأسف يتخبط في العديد من المشاكل جعلته لا يساير حجم الانتظارات المعقودة عليه لتطوير السياحة الوطنية بنوعيها الداخلية والخارجية، خاصة في ظل موجة عدم الرضى التي يعبر عنها العديد من المواطنين من غلاء التذاكر وتردي الخدمات المقدمة من طرف شركة الخطوط الملكية المغربية، وحتى بنية الاستقبال في المطارات فهي تتطلب مجهودات أكبر لتطويرها وتجاوز سلبياتها حتى يسهم هذا القطاع في تطوير السياحة والنهوض بها.

وهنا نثير الأسئلة الجوهرية حول مآل مخطط تطوير النقل الجوي بالمغرب خاصة وأنه تعهد بإحداث تحولات كبرى بعد تحرير الأجواء ودخول مجموعة من الفاعلين الجدد في قطاع الطيران واحتدام المنافسة بين الشركات.

السيد الوزير،

هل من نتائج لاستراتيجية تطوير قطاع النقل الجوي بالمغرب والتي جاءت لتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف المناطق والأسواق المستهدفة والتزمت الحكومة من خلالها بإنشاء آلية لإحداث خطوط جديدة تتماشى جنبا إلى جنب مع مخططات تسويق العرض المغربي وتواكب الحاجيات المختلفة للاقتصاد الوطني.

نتساءل اليوم ونحن نعاين حجم المشاكل والمعاناة التي يتعرض لها المسافرون عبر المطارات الوطنية هل استطاعت هذه الاستراتيجية فعلا تطوير تدابير تعزيز القوانين التنظيمية في مجال خدمات النقل الجوي والسلامة الجوية، وهل استطاعت تحسين جودة الخدمات الجوية؟

من جانب آخر تم الالتزام منذ 2008 بوضع المواطن في قلب تحسين نظام النقل. وتعهدت الحكومة آنذاك بإجراء دراسات للوقوف على مدى رضا الزبناء تهم الركاب وشركات الطيران والفاعلين في خدمة المطارات، أين وصلت هذه الالتزامات؟

إن واقع النقل الجوي اليوم يفرض ضرورة الاشتغال على مجال الجودة من خلال دراسة موسعة تهدف الى تشخيص نوعية الخدمات الجوية في المغرب وموقف الزبناء في علاقته بما يقدمه المنافسون، وتكوين نظرة شاملة عن مدى نجاعة شبكة الخطوط الجوية الحالية ومدى ملاءمتها لحاجيات المستخدمين، وأخيرا وضع نظام للجودة يسهم في تحسين خدمات المطارات والنقل الجوي وفقا لمتطلبات المستخدمين بل أصبح من الضروري خلق آلية لتطوير مراقبة الجودة في مجال صناعة الطيران ومختلف الخدمات المرتبطة بالقطاع..

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع الصناعة التقليدية، وبالرغم من الحمولة الاقتصادية والثقافية المتميزة للصناعة التقليدية الوطنية، فلازال القطاع بالمغرب يعاني من عدة إكراهات تحول دون إبراز الصناعة التقليدية كصناعة قائمة الذات وأهمها:

1) ضعف تسويق المنتوج، بحيث السوق الداخلي يستوعب 92% من منتوجات الصناعة التقليدية في حين حصة السوق الخارجية لا تمثل فيها هذه المنتوجات إلا 8% على الرغم من أن الحكومة السابقة وضعت تحقيق 7 ملايير درهم كصادرات من الصناعة التقليدية كهدف استراتيجي؛

2) الخصاص الحاصل في المواد الأولية وارتفاع أثمنتها مما يساهم بشكل كبير في ارتفاع تكاليف الإنتاج في ظل ارتفاع الرسوم الجمركية على هذه المواد الضرورية والأساسية بالنسبة للصانع التقليدي؛

3) النقص الحاصل في مجال مواكبة الصناع التقليديين من خلال الدعم المباشر وتسهيل استعمال مواد الصناعة التقليدية في المؤسسات والبنايات الحكومية والمشاريع التي تم إطلاقها خاصة في مجالات السكن والسياحة وغيرها تشجيعا للصناعة التقليدية الوطنية وإسهاما في إحياء بعض الحرف التي تتعرض للانقراض؛

4) المنافسة الشرسة التي يعاني منها المنتوج التقليدي الوطني وانتشار آفة التقليد التي تنعكس بشكل سلبي على الصناعة التقليدية الوطنية؛

5) انتشار الأمية الوظيفية في القطاع وصعوبة نقل خبرات "المعلمين" وتجاربهم للأجيال التي تليهم بفعل عوامل كثيرة ومتعددة، مما يجعل العديد من الحرف التقليدية تندثر بموت ممارسيها؛

6) إشكالية التمويل فلازالت الأبناك وكعادتها تفرض شروطا ونسب فائدة لا يستطيع أغلب الصناع التقليديين الاستجابة لها، خاصة الصناع الفرادى والذين يساهمون ب 85% من التشغيل في القطاع، فصعوبة الولوج إلى التمويل تعد إشكالية حقيقية تعاني منها الصناعة التقليدية الوطنية فالصناع التقليديون لا يستطيعون الاستفادة من القروض البنكية بسبب الشروط التي تضعها الأبناك والتي تفوق في الغالب قدرات الصناع التقليديين وخاصة الصناع الفرادى.

هذه الوضعية تؤثر بشكل سلبي على القطاع وتجعله غير قادر على القيام بدوره كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل الحكومة مدعوة اليوم للتفكير بشكل جدي في حل كل هذه الإشكاليات والقيام بكل التدابير الكفيلة بتسهيل ولوج الصناع التقليديين للتمويلات البنكية وبشروط تفضيلية.

السيد الرئيس،

ارتباطا بالاقتصاد الاجتماعي نسجل مع كامل الأسف أن مشروع القانون المالي لم يترجم الاقتراحات والتوصيات الهامة التي أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال رأيه المعنون "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مندمج" الصادر سنة 2013، والذي أوصى بما يلي:

- تحسين الحكامة خاصة وأن معظم التعاونيات تعاني من نقص في الحكامة بالنظر لمستوى الموارد البشرية المكلفة بالتدبير وذلك عبر اعتماد تكوينات أساسية لفائدة مسيري التعاونيات المستحدثة وتكوينات مستمرة لفائدة المسيرين الدائمين للتعاونيات؛

- تحسين تنافسية التعاونيات من خلال تعزيز وتقويم البنيات الموجودة وإقامة تجمعات من الدرجة الثانية تدمج البعدين القطاعي والجغرافي، وأيضا من خلال الشروع في هيكلة جهوية كفيلة بالاستجابة لانتظارات النمو المدمج على صعيد الجهة، وإعطاء الانطلاقة للإدماج الموسع لباقي الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- الإدماج العمودي للتعاونيات عبر تطوير علاقات تعاون واندماج مع المونين والمنتجين والموزعين، وتطوير القدرة التنافسية للنسيج التعاوني عن طريق دمج قطاعات الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والرفع من القيمة المضافة للقطاعات التي تستثمر فيها التعاونيات؛

- تعزيز القدرة التنافسية للقطاع من خلال إدخال تكنولوجيا المعلوميات والاتصال؛

- كما أوصى المجلس باعتماد منظومة ضريبية أكثر ملاءمة وتحقيق العدالة الضريبية تأخذ بعين الاعتبار دخل أعضاء التعاونيات وليس فقط رقم معاملاتها وإقرار تحفيزات ضريبية؛

- تحسين الولوج إلى التمويل على اعتبار أن القطاع التعاوني يتطلب أنظمة مالية ملائمة ومندمجة تتناسب مع كل مرحلة من مراحل تطوير التعاونيات (التأسيس والنمو والتوسع)؛

- تطوير أسواق وقطاعات جديدة عبر تحسين العرض الحالي للتعاونيات وتطوير منتوجات وخدمات جديدة كما هو الشأن بالنسبة للطاقات المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والمحاسباتية وحماية البيئة، فضلا عن تطوير الولوج إلى منصات التسويق عبر الأنترنيت وتخفيف شروط الولوج إلى الواجهات الكبرى؛

- وعلى الصعيد الدولي البحث عن أسواق جديدة وتسهيل الولوج إلى منصات التصدير وتمكين التعاونيات من أنظمة اليقظة في الأسواق العمومية ومن شهادات الولوج إلى الأسواق الدولية؛

- إحداث علامة تجارية لمنتوجات التعاونيات عبر مساعدة التعاونيات على تحسين أسلوب تثمينها للمنتوج تحت علامة "منتوج متضامن" تتمتع بالحماية التجارية في مجال الجودة والمصدر؛

- كما أوصى المجلس بإرساء منظومة للرعاية الاجتماعية لفائدة منخرطي التعاونيات والمساعدين العائليين.

كنا نتمنى في فريق الأصالة والمعاصرة أن تجد هذه التوصيات صداها في مشروع القانون المالي وأن يتم تنزيلها وتنزيلا واقعيا عبر سياسات عمومية تترجمها توجهات واضحة خلال مشروع القانون المالي لإعطاء القطاع التعاوني المكانة التي يستحقها خاصة وأنه يعول

عليه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في المناطق القروية والنائية.

السيد الرئيس،

لا بد من التأكيد أن بلادنا اختارت الرهان على الطاقات المتجددة والطاقات النظيفة عبر الانخراط في عدة مشاريع تهدف إلى جعل الطاقات المتجددة من قبيل الشمسية والريحية مصدرا حقيقيا للإنتاج الطاقي وبديلا يستطيع المغرب المراهنة عليه لضمان النجاعة الطاقية والتنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، أعطى صاحب الجلالة الانطلاقة للعديد من المشاريع الطموحة في مجال الطاقات المتجددة والتي تسعى إلى ضمان تنويع الباقة الطاقية والتخفيف من التبعية الطاقية والاعتماد على طاقات نظيفة ومتجددة بناء على مقاربة قوامها التنمية المستدامة والحفاظ على أسعار تنافسية مع التحكم في الطلب، وهو ما وضع المغرب ضمن لائحة الدول الرائدة في مجال الطاقات المتجددة.

هذا التوجه أملته إلى جانب ما ذكرنا وضعية التبعية الطاقية المكلفة والمرهقة التي عانت ولا زالت تعاني منها بلادنا، والتي كانت تشكل أزيد من 98% في السنوات الماضية وأصبحت اليوم 93% بفضل برامج تنويع الباقة الطاقية، أوهو ما يعادل 52 مليار درهم كفاتورة طاقية وهو رقم كبير جدا، يرهق الميزانية العامة ويؤثر بشكل سلبي على المجهودات التنموية لبلادنا، على اعتبار أن قطاعات أخرى في حاجة إلى هذا المبلغ أو على الأقل جزء منه.

في هذا الإطار حرص جلالة الملك على إعطاء تعليماته للحكومة قصد التسريع في وتيرة الانتقال إلى الطاقات المتجددة وذلك لبلوغ هدف 52% من الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة في أفق 2030.

السيد الرئيس،

على الرغم من أن الطاقات المتجددة والطاقات النظيفة أصبحت تعرف اهتماما متزايدا من قبل دول العالم، وبلادنا تراهن عليها من أجل مواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الطاقي والمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة، إلا أننا نسجل أن مشروع القانون المالي الذي نحن بصدد دراسته لا يقدم إجابات واضحة لإشكالات التوزيع غير العادل لمشاريع الطاقات المتجددة خاصة وأن بعض المناطق لديها من المؤهلات ما يجعلها مرشحة بقوة لاستقبال هذا النوع من المشاريع التي من المنتظر أن تساهم بدورها في خلق تنمية حقيقية لهذه المناطق.

كما نؤكد بأن المجهودات التي تم بذلها للرفع من حجم الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة في المغرب تبقى مجهودات مهمة لكنها تحتاج إلى دفعات استثمارية قوية تتماشى مع حجم الموارد الطبيعية المهمة التي تملكها البلاد.

إلى جانب ذلك فمجهودات الحكومة في هذا المجال أغفلت للأسف الدور الكبير الذي يمكن أن تضطلع به الشركات المتوسطة والصغرى، لزيادة الاستثمارات في هذا القطاع، وهنا ندعو الحكومة إلى عدم التركيز على الشركات الكبرى فقط، بل الانفتاح أيضا على المشاريع ذات طاقات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لتحقيق أهداف استراتيجية تتمثل في تخفيف استيراد الطاقة، إضافة إلى تشغيل الشباب والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

الحكومة مدعوة أيضا للتسريع في امتلاك بنية صناعية وتكنولوجية قوية في مجال الطاقات الشمسية والريحية، لتخفيف الضغط على الاستثمار في المجال خاصة وأن الأجهزة المرتبطة بالطاقات المتجددة تبقى أثمنتها مرتفعة وتشكل عبئا إضافيا على الاستثمار في هذا المجال وكذا على المواطنين الذين يتطلعون للاستفادة من الطاقات المتجددة خاصة الألواح الشمسية.

من جانب آخر نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة أن الحكومة متأخرة في مجال تفعيل النجاعة الطاقية وهي التي التزمت بتخفيض هذا الاستهلاك عبر القيام بسياسة تحسيسية وتدابير عملية من قبيل توزيع المصابيح الاقتصادية وتشجيع استعمال المصادر الأخرى للطاقة.

وهنا ينبغي التأكيد أن برنامج النجاعة الطاقية في الإدارات العمومية يعرف تعثرا كبيرا بسبب عدم التزام العديد من الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بالتخفيف من استهلاك الطاقة، فإذا كانت الحكومة تطالب المواطنين بعقلنة استعمال الطاقة فقد كان من باب أولى أن تكون مضرب المثل في الترشيد والعقلنة.

بالموازاة مع ذلك ورغم تعهد الحكومة بتشجيع الاستعمال الفردي للطاقات المتجددة، فإنها لم تلتزم بذلك في كثير من المجالات وهنا نتساءل عن مآل برنامج ضخ مياه السقي عبر الطاقة الشمسية التي وعدت الحكومة السابقة بالشروع فيه يناير 2014 وكذا عن مآل برنامج تقوية النجاعة الطاقية في مجال الإنارة العمومية، والتعثر الذي يعرفه البرنامج الوطني لسخانات الماء الشمسية ومآل التعهدات بإدماج تقنيات النجاعة الطاقية في البنايات العمومية والنقل والإنارة العمومية

مناقشة الميزانية الفرعية فرصة لنا في فريق الأصالة والمعاصرة لمعرفة مآل التوصيات التي أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المجال الطاقي.

ألم يوصي المجلس بضرورة تفعيل مبدأ النجاعة الطاقية في كل السياسات العمومية؟

ما الذي قمتم به في مجال التوصية المرتبطة بتبني برامج عمل في مجال النجاعة الطاقية معززة بوسائل التتبع والتقييم، توفر رؤية واضحة عن القطاع لفائدة الفاعلين مع تحفيزات ضرورية لتشجيعهم على الاستثمار في المجال؟

ما الذي قامت به الحكومة في مجال تشجيع استعمال تجهيزات ناجعة وإقرار تحفيزات مالية والقيام بحملات تحسيسية لفائدة الفاعلين، وفي مجال تقنين استهلاك الطاقة ذات المصدر الأحفوري في الصناعة، باعتبارها من أبرز التوصيات التي أوردها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره؟

فيما يتعلق بالكهربة القروية أيضا، السيد الوزير، وعلى الرغم من المجهودات التي قامت بها بلادنا والتي حققت نتائج مشجعة، فإن بعض القرى والمداشر لازالت لا تستفيد من حقها في امتلاك هذا النوع من الطاقة بسبب مجموعة من العوامل يتعين الانكباب على إيجاد حلول لتجاوزها.

السيد الرئيس،

يضطلع القطاع المعدني في بلادنا بدور أساسي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر لمساهمته الكبرى في الناتج الداخلي الخام، وفي دعم الصادرات وخلق فرص الشغل.

غير أن بلادنا لا زالت للأسف لا تستغل جزءا كبيرا جدا من احتياطاتها المعدنية، خاصة وأن بلادنا تتميز بموقع جغرافي متميز، وبتنوع جيولوجي ينبئ بوجود احتياطات مهمة من المعادن لم يتم لحد الآن استكشاف إلا جزء يسير منها،

وعلى الرغم من حجم الصادرات التي يحققها القطاع إلا أننا في فريق الأصالة والمعاصرة نؤكد أن هذه النسب يمكن تجاوزها بشكل كبير لو استطاعت الحكومة استغلال الفرص والإمكانيات التي يوفرها هذا القطاع في البلاد، في ظل التأخر الحاصل في مجال الإستكشاف المعدني والتخريط الجيولوجي.

إلى جانب ذلك نسجل طغيان الصناعة الفوسفاطية على القطاع المعدني الوطني والتي تمثل أكثر من 90% من الإنتاج المعدني ببلادنا، وهو ما يسائل الحكومة عن أسباب عدم قدرتها على توجيه الاستثمارات للاكتشاف والتنقيب على المعادن الأخرى خاصة التي لها قيمة تسويقية عالية، والتي من شأنها إعطاء دفعة قوية للصادرات الوطنية وتخفيف العجز الذي يعاني منه الميزان التجاري، ومواجهة التحديات المستقبلية المتمثلة في ظهور فاعلين جدد في مجال الفوسفاط سيزاحمون الإنتاج الوطني في السوق الدولية.

نتساءل بهذه المناسبة وبعد تعديل القوانين المرتبطة بالقطاع المعدني عن حصيلة البرنامج الوطني لتنمية الإستغلالات المنجمية الباطنية والسطحية، خاصة وأن هذا البرنامج تحدث عن الاستغلالات المنجمية الصغرى التي وعد البرنامج بتأهيلها والارتقاء بها إلى مستوى المناجم الصغرى المهيكلة، كما وعد بتحقيق أهداف أخرى من بينها:

- زيادة الفرص في استكشاف مكامن قابلة للاستغلال الصناعي؛
- إحداث مناصب شغل بمختلف الجهات لخلق الثروات على المستوى المحلي؛
- تقليص حدة الفقر بمختلف الجهات لخلق الثروات على المستوى المحلي.

في هذا الإطار، وبالرغم من أن المغرب يتوفر على موارد منجمية مهمة، إذ يعتبر ثالث أهم بلد منتج ومصدر للفوسفاط في العالم، بالإضافة إلى ثروة معدنية متنوعة وذات قيمة عالية، فإن هذه الثروات لا تنعكس بشكل مباشر على أوضاع المناطق المنجمية وساكنتها، أخذا بعين الاعتبار غنى هذه المناطق من حيث الثروة المعدنية باعتبارها خزانا معدنيا مهما لا يقابله للأسف غناها على مستوى التنمية بسبب ضعف وشح الخدمات الاجتماعية خاصة الصحة والتعليم فتكون النتيجة الحتمية لهذا الوضع مآسي إنسانية متعددة تمس كل الفئات العمرية.

وقد كشفت دراسة للمرصد الوطني للتنمية البشرية ONDH صادرة الشهر الماضي عن خريطة التنمية في مختلف الجهات بالمغرب، واعتمدت الدراسة في ذلك على مؤشرات مستوحاة من نتائج الإحصاء العام للسكان لسنة 2014 على مستوى الجماعات والأقاليم والجهات. مستحضرة عوامل متعددة الأبعاد أخذا بعين الاعتبار العوامل غير المالية: التعليم، الصحة، الشغل، السكن، الولوج إلى الخدمات الاجتماعية.

وجاءت النتائج حسب الدراسة بوجود جهات بعيدة عن مؤشر التنمية الوطنية وجهات تجاوزت هذا المعدل فيما جهات أخرى استقرت في مجال هذا المعدل. فأحصت الدراسة ثلاث نماذج لهذه الجهات، فبالنسبة للجهات الفقيرة يوجد في المقدمة درعة تفيلالت، بني ملال خنيفرة، مراكش آسفي، طنجة تطوان الحسيمة.. وجهات تجاوزت بقليل المعدل الوطني ويتعلق الأمر بسوس ماسة، الجهة الشرقية. علما أن هذه الدراسة تستحضر التفاوت الكبير بين أقاليم الجهات نفسها وبين الحواضر والقرى.

كما أكدت دراسة للمندوبية السامية للتخطيط حول خريطة الفقر متعدد الأبعاد، أن نصف الجهات بالمغرب تسجل معدلا للفقر يتجاوز المتوسط الوطني بـ 8.2% وأبرزت المندوبية، أن جهة بني-ملال-خنيفرة تعد الأكثر فقرا ب 13.4%، تليها جهة مراكش آسفي بـ 11.3%، ودرعة تافيلالت بـ 10%، ثم فاس مكناس ب 9.6%، والجهة الشرقية بـ 9.5%، وطنجة تطوان الحسيمة بـ 9.5%.

هذا الوضع ساهم في إنتاج عوامل الانفجارات الاجتماعية بسبب تدني المستوى الاجتماعي. بحيث اندلعت توترات اجتماعية في المدن المغربية الواقعة بالأحواض المنجمية (خريبكة واليوسفية وايمضر ولبليدة..) وهو ما يتطلب تدخلات استباقية لإيجاد حلول لتدبير هذا الاحتقان الاجتماعي بتعاون مكثف من طرف كل المتدخلين. كما المؤسسات المستثمرة في القطاع المنجمي عليها أن تبادر إلى رسم سياسة اجتماعية واضحة وشفافة تبتعد عن الطابع الخيري والإحساني

وتنخرط في تنمية اجتماعية للمحيط المنجمي وساكنته انطلاقا من الحقوق التي تخولها لها المواثيق الدولية، وفي مقدمتها الحق في التنمية.

وفي هذا الإطار، نقترح ما يلي:

- فتح نقاش عميق وموسع حول بناء استراتيجية مندمجة وشمولية لتنمية مستدامة في المناطق المنجمية ومحيطها، يهدف إعادة الاعتبار لهذه المناطق وجعلها تستفيد من ثمار التنمية ومن مداخيل الموارد الطبيعية التي توجد بها. يشارك في بلورة هذه الاستراتيجية وتنفيذها برؤية مواطنة الحكومة، إلى جانب المؤسسات المستثمرة وكل الأطراف المحلية ببعد شمولي ومندمج، ولتشخيص الوضعية بالمناطق المنجمية ومحيطها، وتحديد المحاور الاستراتيجية والأنشطة الكبرى وبرمجة مخطط إجرائي، لضمان تنمية مستدامة بالمناطق المنجمية ومحيطها؛

- خلق برنامج لجبر الضرر الجماعي بهذه المناطق التي عانت من العزلة والتهميش؛

- إعطاء الأولوية لإحداث البنيات الأساسية، وإنشاء مؤسسات الخدمات الاجتماعية كالمستوصفات والمدارس، وخلق أنشطة اجتماعية بالمناطق المنجمية، وفك العزلة على المناطق النائية، وبناء الأحياء السكنية؛

- الاهتمام بالصناعة المنجمية عبر تحويل الموارد المنجمية من خلال خلق مصانع لتثمين المنتوج وخلق قيمة مضافة وإحداث فرص مهمة للشغل؛

- معالجة النفايات الصناعية؛

- الحفاظ على الثروات للأجيال المستقبلية وعدم استنزافها.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع التنمية المستدامة والذي أصبح يحظى باهتمام وطني ودولي متزايد أملته الحاجة إلى تحقيق أهداف الوصول إلى مستقبل مستدام، بعدما أصبح العالم يعيش مجموعة من الإشكالات التي تهدد مستقبل البشرية كالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد الفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحّر، وما إلى ذلك من المشكلات البيئية إن الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة.

وقد التزم المغرب بإدماج البيئة في السياسات التنموية والمناهج التربوية واعتماد ميثاق وطني شامل للبيئة والتنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وترشيد المياه، والطاقة والنفايات والمحميات الطبيعية.

وقد توجت هذه الاختيارات الوطنية بالتزام دستوري واضح إذ أن دستور المملكة المغربية لسنة 2011 ينص على مسؤولية الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية في تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب العيش في بيئة سليمة، وتحقيق تنمية مستدامة تعزز العدالة الاجتماعية والحكامة وتحافظ على الموروث الطبيعي والثقافي.

كما أحدث دستور 2011 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كفضاء للحوار بين المتدخلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمهنيين من أجل صنع مستقبل أفضل لأجيالنا الحالية واللاحقة.

السيد الرئيس،

نتساءل اليوم وقد التزم البرنامج الحكومي بتعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي عن مآل مجموعة من البرامج التي انخرطت فيها الحكومات السابقة، وفي هذا الإطار أين وصلت الأهداف المسطرة في برنامج التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة والذي أكدنا في فريق الأصالة والمعاصرة أنه يسير ببطء شديد لا يساير حجم الإكراهات والرهانات المعقودة عليه، في ظل تعدد المتدخلين وضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين في ميدان التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، خاصة وزارة الداخلية وزارة البيئة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

وفيما يتعلق بتدبير النفايات المنزلية نلاحظ أن هذا التدبير تكتنفه العديد من النقائص خاصة في ظل وجود العديد من المطارح غير المراقبة، وغياب سياسة ناجعة وفعالة لمعالجة وتثمين نفايات المطارح المراقبة وعدم ملاءمة التجهيزات المستعملة في العديد من المناطق، زيادة على أن عملية الكنس تتميز بطابعها الموسمي.

وهذه مناسبة للتساؤل عما تم القيام به في ما يتعلق بتفعيل البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية خاصة وأن الحكومة السابقة التزمت بإنجاز مطارح مراقبة لصالح كل المراكز الحضرية للوصول الى 100% بحلول 2020، كما التزمت أيضا بإعادة تأهيل كل المطارح غير المراقبة وتطوير عملية فرز وتثمين وتدوير النفايات.

السيدة الوزيرة،

بالنسبة للتربية البيئية والتحسيس بأهمية المحافظة على البيئة والانخراط في مجهودات حماية النظم البيئية، وعلى الرغم من المجهودات التي بذلت في هذا الإطار إلا أن التربية البيئية لازالت في بداياتها والنتائج المترتبة عنها تبقى دون الانتظارات.

وفيما يتعلق بانخراط المجتمع المدني في مجهودات المحافظة على البيئة، وبالرغم من الدور الفعال الذي يضطلع به النسيج الجمعوي في التثقيف والتأطير والمساهمة في حماية البيئة فإن بلادنا لازالت لحد الآن لم تستفد بالشكل المطلوب مما يوفره هذا العامل من فرص وإمكانات خاصة وأن الجمعيات البيئية تعتبر قوة اقتراحية في مجال أصبح يحظى بأهمية متزايدة.

بالنسبة للبحث العلمي والتكوين في المهن البيئية نلاحظ أن هذا المجال يعاني من ضعف كبير ولا يساير التطور المتزايد الذي عرفه

البحث العلمي على الصعيد العالمي، لذلك نريد أن نعرف التدابير التي تنوون اتخاذها لجعل التكوين والبحث العلمي قاطرة أساسية للنهوض بالوضع البيئي بصفة عامة.

للأسف السيدة الوزيرة وعلى الرغم من الجهود التي تبذل والتي لا ننكر أهميتها، نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة أن مجهودات أكبر لا بد أن تنجز لمواجهة الإكراهات والتحديات التي تواجه البيئة حاضرا ومستقبلا.

III- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار مناقشة الميزانيات القطاعية التابعة للجنة التعليم والشؤون الثقافية والإجتماعية، وذلك برسم السنة المالية 2018.

وإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن ميزانية هذه القطاعات تكتسي أهمية بالغة نظرا لدورها الكبير في النهوض بالتنمية الاجتماعية للمواطنين، وأن مناقشتها مناسبة حقيقية للوقوف على توجهات واختيارات الحكومة ومضمون سياستها الاجتماعية، مادامت أن الميزانية السنوية يجب أن تعكس هذه التوجهات والاختيارات الاجتماعية للحكومة إن كانت هناك فعلا اختيارات اجتماعية لها؟

غير أن واقع التنمية الاجتماعية في بلادنا يستدعي استحضار البعد الاقتصادي، لمحاربة مظاهر الفقر والهشاشة والتهميش والإقصاء ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تقوية الإقتصاد الوطني وبالتالي الرفع من نسبة النمو لرفع الحيف الذي لحق أهم القطاعات الاجتماعية كالتعليم والشغل والصحة والسكن خاصة للأشخاص المكفوفين وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من الفئات المجتمعية.

السيد الرئيس،

لقد حرصنا في فريق الأصالة والمعاصرة دائما على التنبيه والتذكير بالأهمية التي نوليها لقطاع الصحة، في حين أن هذه الحكومة لا تولي الاهتمام المطلوب بالقضايا الاجتماعية كسابقتها ولم تخض فيها بالعمق الاستراتيجي والبعد الحقوقي سواء تعلق الأمر بحجم الميزانيات المرصودة لها، أو من ناحية ترتيبها في الهيكلة الحكومية، وهذا فيه نوع من التحلل من تحمل المسؤولية السياسية للقطاعات اللصيقة بالمشاكل والمعاناة اليومية للمواطنين؛ فقطاع الصحة يعاني من جملة من الإختلالات، وهو ما تؤكده أغلب الدراسات المرتبطة بالسياسة الصحية، وكذا تقارير المؤسسات الوطنية والدولية على هذا الصعيد، بحيث أن هناك مجموعة كبيرة من النواقص فمنها ما يتعلق بطابع اللامساواة على مستوى البعد الخدماتي الصحي، طبقيا ومجاليا وعلاجيا؛ أو بالميزانية المخصصة للقطاع بحيث لا تستجيب لتوصيات منظمة الصحة العالمية التي توصي بتخصيص ميزانية للقطاع تقدر ب 12% من الناتج الخام الوطني، في حين لا تتجاوز ميزانية القطاع 6% من الميزانية العامة للدولة؛ أو بالتوزيع الغير العادل للأطبّاء 45% يتمرْكزون في محْوَر الرّباط–الدار البيْضاء، الأمر الذي يعني الأزمة في توزيع الموارد البشرية؛ أو بالمؤسسات الإستشفائية فمعظمها تفتقد لأدنى مواصفات وشروط الصحة والسلامة المهنية وسلامة المرضى وبعضها مجرد بنايات فارغة؛ كما نسجل طغيان مظاهر الجشع من طرف بعض المصحات الخاصة؛

اما موضوع مجانية الولوج للعلاج والدواء والتشخيص لحاملي بطاقة "الرميد" أصبح مجرد شعار أفرغه الواقع المعيشي من مضمونه وفلسفته المبنية على روح التضامن؟

أما هزالة ميزانية قطاع الأسرة والتضامن والمساواة والمرأة والتنمية الاجتماعية، فلا تعكس حرص المغرب على تبني سياسة تنموية اجتماعية للنهوض بمنظومة حقوق الإنسان، حيث يعتبر الحق في التنمية الإجتماعية أحد مرتكزاتها، من أجل تحسين مؤشراتها، عبر تمكين الأسر من المساواة والإنصاف في الاستفادة من البرامج الإجتماعية.

نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة أن سياسة الحكومة في القطاعات الاجتماعية بعيدة كل البعد عن الهموم العميقة للمواطنين خاصة الفئات الهشة سواء من حيث التصور والمنطلقات والتوجهات والتي وردت في الدستور والخطب الملكية الأخيرة والمواثيق الدولية، لمقاربة وملامسة الواقع المزري للمواطن؛ وهو ما يفرض ضرورة الإلتقائية والتنسيق مع سائر المتدخلين في قضايا التنمية الإجتماعية.

السيد الرئيس؛ يجب على الحكومة الإسراع في تنفيذ مختلف البرامج ذات الصلة بالنهوض بأوضاع المرأة وصيانة حقوقها الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، حتى تكون بلادنا في مستوى التزاماتها الوطنية والدولية؛ فالمرأة لازالت تعاني من مختلف مظاهر العنف وهوما أشارت إليه الإحصائية الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط أن نسبة 62% من النساء ما بين 18 سنة و64 سنة يتعرضن للعنف؛ كما ندعو الحكومة لتعديل القانون المنظم لصندوق التكافل العائلي المخصص للنساء المطلقات والمعوزات، وذلك في اتجاه تبسيط المساطر والتقليص من الوثائق المطلوبة، وكذا القيام بحملات تعريفية بالصندوق بشكل أكبر لدى النساء المعنيات؛ أما صندوق التماسك الاجتماعي، فلازال يتخبط في العشوائية، والارتجالية التي طالت التمويل والبرمجة والتنسيق بين القطاعات، وغيرها من الإختلالات، أدى به إلى شبه عجز في أدائه وغياب تصور واضح حول مستقبله وكيفية تمويله وآفاق عمله ونجاعة أدواره. لهذا نتساءل معكم السيد الوزير، عن ماذا تقدمون لحوالي 6 مليون مغربي يعيشون تحت عتبة الفقر المدقع؟

كما نلاحظ أن هناك غياب سياسة عمومية مندمجة لحماية الأطفال ضد جميع أشكال الإهمال وسوء المعاملة والعنف والاستغلال، وضرورة تطوير وملائمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المرتبطة بحقوق الطفولة؛ أما تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة فندعو الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل استفادة هذه الفئة من الحق في التشغيل مع تنزيل مضامين نسبة 7% من مجمل مناصب الوظيفة العمومية وتمكينهم من بطاقة المعاق التي تضمن لهم بعض الامتيازات المجانية والقانونية

السيد الرئيس،

في الوقت الذي تتحدث فيه الحكومة، بكلمات مصففة ومنتقاة بشكل أنيق، عن الضرورة القصوى لإصلاح التعليم من قبيل اعتباره "مرتكزا للتنشئة الاجتماعية السليمة، والتربية على القيم الوطنية... وتيسير اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"؛ فإنه ينبغي التأكيد على أن المغاربة قد سئموا من القول، وباتوا يتطلعون أكثر فأكثر إلى الفعل وقياس أثره على مستوى الواقع، من خلال:

- ربط مخارج المنظومة التربوية بسوق الشغل، خاصة وأن نسبة العطالة في تزايد بصفوف المتعلمات والمتعلمين بالمقارنة مع المواطنات والمواطنين الذين لم ينالوا حظهم من التربية والتعليم.

- إصلاح جذري يقوم على أسس مختلفة تمامًا عما كان سائدًا من ناحية الرؤية والأهداف والمضمون والآليات. يأخذ بعين الاعتبار واقع التعليم ببلادنا وأولويات المجتمع والأدوار التي نتطلع إلى الاضطلاع بها على المستويين الإقليمي والدولي.

- معالجة الاكتظاظ المهول في الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح؛ وإعادة النظر في توزيع الجامعات على جهات المملكة؛ ومنحها الاستقلال الكامل في التسيير ودعم الطلبة في نشر أبحاثهم وإنتاجاتهم العلمية.

أما بخصوص قطاع التكوين المهني فلازال يعاني من عدة مشاكل، ولا يساير سوق الشغل؛ علما أنه قطاع مهم وحيوي يسهل إدماج الشباب في الحياة العملية، وهذا راجع إلى: الخصاص المهول في الأطر المكونة؛ الاكتظاظ؛ غياب العدالة المجالية في توزيع المراكز؛ كثرة المتدخلين؛ إعطاء رخص لفتح المؤسسات الخاصة دون مراقبة أو تتبع من طرف الوزارة الوصية.

أما قطاع الثقافة في الواقع يبعث على الشفقة نتيجة للميزانية الهزيلة المرصودة له وعجز الحكومة عن بلورة استراتيجية متكاملة مبنية على رؤية واضحة تهدف إلى جعل الثقافة إحدى أهم رافعات التنمية؛ ذات أهداف محددة وآجال معقولة مع الحرص على توفير التمويلات اللازمة؛ تعكس الأولوية التي يجب أن يحتلها القطاع الثقافي في السياسيات العمومية.

غير أنه وللأسف، فالحكومة لم تبد إشارات واضحة تؤشر على اهتمام جدي بالمسألة الثقافية. من خلال تخصيص 30 منصب مالي فقط لهذا القطاع الذي هو في أمس الحاجة إلى أطر بشرية مؤهلة في مجالات المهن الثقافية.

السيد الرئيس،

ليس بمقدورنا أن نغير شيئا في ميزانية قطاع الاعلام والاتصال، غير أننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نحرص على تفاعلنا مع الإعلام كمسألة هامة ذات عمق استراتيجي حقيقي وكآلية من الآليات الجوهرية لترسيخ العملية الديموقراطية، فهو لازال يشكو من مشاكل ونواقص عديدة.

وأن إصلاح منظومة الإعلام العمومي، يتطلب قرارا سياسيا واضحا يحسم في المكانة التي ينبغي أن يحتلها هذا الإعلام في السياسات العمومية والاختيارات الإستراتيجية الكبرى. وعليه، فإننا، كمعارضة، نعتبر أنه قد حان الوقت لمباشرة إصلاح شامل للإعلام العمومي بكل مكوناته.

كما ندعو الحكومة إلى ضرورة التدخل لإنقاذ القناة الثانية بدل الاكتفاء بالتفرج، بحيث تعتبر مكسبا لكل المغاربة وإنجازا إعلاميا لا يجب التفريط فيه؛ كونها تعتمد في تمويلها على عائدات الإشهار.

فالإعلام الإلكتروني يعاني من مجموعة من الإشكالات: فأصبح تحت رحمة النيابة العامة التي أضحى بإمكانها حجبها وتغريم صاحبها، من خلال وضع شروط يتعذر توفرها في السواد الأعظم من ناشري الصحف الالكترونية؛ إضافة، إلى أن الصحافة الورقية تعيش على إيقاع العديد من المشاكل، منها: مشكل المبيعات وضعف المقروئية ومنافسة الصحف الالكترونية، وكذلك تراجع الغلاف المالي للإشهار بنسبة 15% في مقابل حصة الأسد من 300 مليار سنتيم توجه للتلفزيون فيما لا تتعدى نسبة الصحافة الورقية 22% وقد تراجعت هذه النسبة الْيَوْمَ إلى 14% وواحد في المائة للصحافة الالكترونية، ناهيك عن تعرضها للقرصنة واستنساخ أخبارها من قبل المواقع الالكترونية؛ ومن جهة أخرى، نطالب بضرورة إخراج المجلس الوطني للصحافة إلى حيز الوجود كإطار لإرساء حكامة ذاتية للصحافة والنشر بديموقراطية واستقلالية.

يعتبر قطاع الشباب والرياضة من أهم القطاعات الوزارية، باعتباره المسؤول عن إعداد السياسات العمومية الموجهة لفئة الشباب، والتي تشكل أوسع شريحة ضمن الهرم السكاني ببلاد، ومن المفروض أن تحيطهم الحكومة بأهمية كبيرة جدا، وهذا ما لا نجده ضمن سياسات الحكومة وبرامجها، فالخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك على مسامعنا خلال افتتاح الدورة التشريعية الحالية، توقف بشكل كبير عند وضعية الشباب، وأكد أن الحكومة لازالت متأخرة جدا في هذا المستوى، وعبر عن عدم رضاه إزاء ما يعيشه شبابنا وما يعانيه من إقصاء وتهميش على كافة المستويات؛ أما بالنسبة للمجال الرياضي، لابد أن نشيد مرة أخرى، بالإنجاز الرياضي الهام الذي حققه المنتخب الوطني

لكرة القدم، بانتزاعه لتذكرة العبور إلى نهائيات كأس العالم بروسيا، بعد الغياب ل20 سنة عن هذه التظاهرة الرياضية العالمية، وصرتم مطالبين الآن إلى جانب الجامعة الملكية لكرة القدم إلى بذل المزيد من الجهد، وتوفير كل الإمكانيات اللازمة لمساعدة المنتخب الوطني للبصم على مشاركة متميزة وتكرار سيناريو 1986 بالمرور إلى الدور الثاني، ولما لا الذهاب أبعد من ذلك، فولله الحمد اتضح أننا نتوفر على منتخب قادر على خلق المفاجئة.

ونتمنى صادقين في حزب الأصالة والمعاصرة أن تبادروا إلى وضع استراتيجية واضحة المعالم ومضبوطة لا ببرامج متفرقة ومنعزلة كما دأبت الحكومات السابقة، وذلك لإعادة الإشعاع للرياضة الوطنية.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بواقع التشغيل في بلادنا، نود في هذا الصدد، مساءلتكم حول مدى تنزيل المقتضيات المتضمنة في برنامجكم الحكومي المتعلق بملف التشغيل؟ وأين هو مداها داخل مشروع قانون مالية 2018؟ وأين نحن كذلك من تخفيض نسبة البطالة إلى 8% وإعطاء الأسبقية لقطاع الصناعة الوطنية؟

فحسب تقرير والي بنك المغرب، عن واقع التشغيل بالمغرب، الذي قدمه أمام جلالة الملك محمد السادس خلال التقرير السنوي للبنك المركزي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية برسم سنة 2016، يتبين بالملموس، أن وضعية سوق الشغل عرفت تدهوراً كبيراً خلال العام الماضي؛ حيث بلغ العدد الصافي لمناصب الشغل التي فقدها الاقتصاد الوطني 37 ألف منصب، وهي الخسارة الأولى منذ سنة 2001، مسجلاً تراجعا على مستوى خلق مناصب الشغل بحدة في القطاع الفلاحي الذي فقد 119 ألف منصب شغل، وهو أعلى مستوى يُسجل على الإطلاق.

ها هي شعاراتكم تتساقط وتتهاوى أمام الحقائق الصادمة التي أفاد بها التقرير الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط بأن معدل البطالة في ازدياد، انتقل من 9,1 إلى 9,3% على المستوى الوطني بين الفصل الثاني من سنة 2016 والفصل الثاني من 2017.

السيد الرئيس،

من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2018 يتضح أن الإمكانيات الاقتصادية المتعلقة بخلق مناصب الشغل لازالت "جد هشة"، خصوصا أن معالجة معضلة اجتماعية كبرى كالتشغيل تتطلب إستراتيجية بنيوية وليس فقط عبر إطلاق مخططات مشتتة بين الفينة والأخرى، مع تصحيح الخلل الذي يطال الاستراتيجية الاستثمارية التي لا تنتج مناصب شغل مقارنة مع الاستراتيجية الاستثمارية لدول أخرى. وفي هذا الصدد، نعتبر أن لجوء الحكومة إلى التعاقد بدل إحداث مناصب شغل قارة يعزز واقع الهشاشة والتفقير ببلادنا.

هذا علما أن المشاكل التي اقتصرنا على ذكرها في هذه المداخلة، تبقى مجرد أمثلة للكم الهائل للمشاكل التي تئن تحت وطأتها هذه القطاعات، والتي تستدعي من دون أدنى شك رسم استراتيجيات فعالة وحلولا فورية وناجعة بالنظر إلى الأهمية القصوى والأدوار الحيوية التي تضطلع بها هذه القطاعات في حياة الفرد والمجتمع.

IV- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أتناول الكلمة للمساهمة في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي عرضت على لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمناسبة مشروع قانون المالية لسنة 2018.

السيد الرئيس،

لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية، سنعمل على الابتعاد قدر الإمكان على الجانب المالي، لأن توزيع الميزانية في تقديرنا يبقى بدون أي جدوى، إن لم يكن له أي أثر على الاقتصاد الوطني وبالتالي على المواطنين.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2018، يتوقع تحقيق نسبة نمو تصل إلى 3.2% على الرغم من كون جميع المعطيات المتوفرة لحدود الآن، تؤكد أن بلوغ هذه النسبة أمر صعب جدا، لأنه يبقى مشروطا بتحقيق القطاع الفلاحي لمردودية تقدرب 70 مليون طن من الحبوب.

كما نسجل استغنائكم عن اعتماد سعر البترول ضمن الفرضيات التي يقوم عليها مشروع قانون المالية، صحيح أن الحكومة رفعت الدعم عن البترول، لكن لا يجب أن تنسوا أن له ارتباط بمختلف الجوانب الاقتصادية، وأن تغير سعره سيؤثر ولو بشكل غير مباشرة على الاقتصاد الوطني، لهذا نعتقد أنه كان من الأجدر بالحكومة أن تأخذها بعين الاعتبار أثناء وضع مشروع قانون المالية لهذه السنة.

عموما يمكن القول أن قانون المالية وكما جرت العادة يَرْهَنُ معدل النمو أساسا بالقطاع الفلاحي، والذي يظل هو الأخر رَهِين بالتغيرات المناخية والتساقطات المطرية، مما يجعل نسبة النمو (بغض النظر عن مدى واقعيتها أم لا) معرضة للانهيار.

لهذا ندعوكم السيد الوزير إلى تحيين الفرضيات، التي يقوم عليها مشروع قانون المالية بالاستناد إلى معطيات أكثر دقة، وأخذ أسعار البترول بعين الاعتبار، خاصة وأن المؤشرات الأولية تنذر بموسم فلاحي ضعيف جدا، وهو الذي تراهنون عليه في تحقيق نسبة النمو المدرجة ضمن مشروع قانون المالية؟

السيد الرئيس،

صحيح أن مشروع قانون المالية لهذه السنة، يرفع نوعا ما من الميزانية المخصصة للاستثمار، والتي من المرتقب أن تبلغ 68.23 مليار درهم أي ما يعادل 6.08% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة رغم تطورها بما يقارب 7.33% مقارنة بالسنة الماضية، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة مع الدول التي تعيش وضعا مشابها للمغرب.

غير أننا بمجرد ما نطلع على تفاصيل توزيع الاستثمارات على مجموع الأقاليم المغربية، نواجه إشكالية أخرى، ونلاحظ أن قانون المالية ضرب في العمق أحد الأسس الدستورية الجديدة التي أكد عليها الدستور ما من مرة، وهي العدالة المجالية والترابية والتوزيع المتكافئ للموارد، حيث نجد بمذكرة التوزيع الجهوي للاستثمار أن أربع جهات كبرى تستحوذ على ما مجموعه 75.458 مليون درهم، من أصل 109.408 مليون درهم، أي بنسبة بلغت 68.9%.

الأمر الذي يجعلنا نسائلكم، السيد الوزير، عن ما الذي تعتزمون القيام به من أجل تحقيق العدالة المجالية والحد من إشكالية التفاوت بين الجهات؟

السيد الرئيس،

أما بخصوص الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، فنكاد لا نرى أثرا لبرامجها، فواقع بلادنا يكذب كل والوعود والتطمينات التي ما فتئت تقدمها الحكومة، والفساد لازال ينخر مختلف مناحي الحياة العامة، والمعطيات القادمة من المنظمات المهتمة بمجال الحكامة.

لذا، نتساءل معكم، السيد الوزير المنتدب، حول فعالية الإجراءات الحكومية في هذا المجال؟ فلا يكفي أن تستعرض الحكومة أمام البرلمان ترسانة من الوعود البراقة، إن لم تكن قادرة على الإجابة بفعالية على الإشكالات المطروحة وتحقيق النتائج المرجوة منها؟

وصحيح أن تطبيق نظام المقايسة، كان له الأثر الإيجابي على الميزانية العامة للدولة، حيث انخفض الغلاف المالي للمقاصة بما يفوق 70% مقارنة مع 2013، وهذا طبعا له أثر إيجابي على ميزانية الدولة، غير أننا نتساءل عن أثر ذلك على القدرة الشرائية للمواطن المغربي، وعن مصير المبالغ التي كانت توجه له؟

قد يجيبنا السيد الوزير بالقول أنها وُظِفت أو ستُوظَّف في تمويل بعض البرامج الموجهة إلى الفئات الهشة والفقيرة، كمشروع دعم الأرامل، وستجيبون أيضا أن ما سيتم توفيره من رفع الدعم عن عدد من المواد الأساسية التي تعتزمون تطبيقه، سيتم توجيهه إلى من يستحق أي الفقراء كدعم مباشر.

لكن لطالما تسألنا، عن المعايير التي ستعتمدها الحكومة، لتحديد الفئات الفقيرة والمستحقة للدعم؟ السؤال الذي يشغل المواطنين وبث الخوف والرعب في نفوسهم، هو ما مصير الطبقة المتوسطة وذوي الدخل المحدود من هذا الإجراء؟

السيد الرئيس،

من المعلوم أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يلعب دورا استشاريا مهما في كل القضايا التي تدخل ضمن مجال اختصاصه، لكننا في المقابل نُسجل ضعفا كبيرا في الميزانية المخصصة له، وعدم تناسبها وحجم المهام والأدوار الملقاة على عاتقه، وكان من الأجدر بالحكومة أن ترصد إعتمادات مالية أكثر مما تم تخصيصه له، هذا من جهة.

أما من جهة أخرى، فنود أن نتساءل معكم السيد الرئيس إن كنتم تتوفرون على تصور أولي أو على الأقل خطوط عريضة للتوجه الذي من الممكن أن يذهب فيه المغرب، عند وضعه لنموذج تنموي جديد؟ وهي مناسبة أيضا نتساءل معكم حول التوصيات التي خلصتم إليها بعد إنجازكم لتقرير حول الثروة الإجمالية بالمغرب بين 1999 و2013؟ وكيف ستعملون على تتبع تنفيذها من لدن الحكومة؟ وكيف يمكن استغلال خلاصات التقرير لوضع نموذج تنموي جديد؟

وما نستغرب له في فريق الأصالة والمعاصرة، هو أن المجلس كمؤسسة دستورية، قدم آراء استشارية وتوصيات مهمة، رغم ذلك لا نجد لها أي أثر يذكر في البرنامج الحكومي أو السياسات العمومية، مما يجعلنا مضطرين للتساؤل مرة أخرى عن مآل هذه التوصيات؟ هل تمت الإستفاذة منها؟ أم أنها ظلت حبيسة الرفوف، هل لدى المجلس الوسائل والآليات الإجرائية لتتبع مآل التوصيات التي يصدرها؟ أم أن ذلك يبقى رهينا بإرادة الحكومة؟

السيد الرئيس،

ما قيل عند المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ينطبق إلى حد كبير على المندوبية السامية للتخطيط، فهي الأخرى تلعب أدوار بالغة الأهمية، تتجلى بالأساس في تزويد مختلف الفاعلين في كل المجالات بالمعطيات الضرورية وتوفير الإحصائيات التشخيصية للوضع المغربي على كافة الأصعدة، وأيضا إجراء دراسات موضوعية مستقبلية للتخطيط على المدى البعيد، وهو ما يساهم في إغناء النقاشات والحوارات الوطنية حول القضايا الأساسية التي تشغل الرأي العام.

غير أنها لازالت تعاني من نقص حاد في الأطر والموارد البشرية الكفأة والمؤهلة والقادرة على تطوير أداء المؤسسة، ولا نعتقد أن 20 منصبا ماليا المخصص لها بمقتضى مشروع قانون المالية لسنة 2018 ستساهم بشكل كاف في سد الخصاص وفي الحفاظ على مستوى إشعاع وصدقية الإحصائيات المغربية على الصعيد الدولي؟

للأسف الشديد، ما نسجله بخصوص الميزانية المرصودة للمندوبية السامية للتخطيط، لا تتناسب إطلاقا وحجم المهام والأدوار التي تلعبها، فإصدار تقارير ودراسات موضوعية وعلمية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد، يتطلب بالضرورة إمكانيات مادية ولوجستيكية

هامة، وكان من الأجدر بالحكومة أن ترصد إعتمادات مالية أكثر مما تم تخصيصه لها.

V- لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

السيد الرئيس،

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين أن أبسط وجهة نظر فريقنا بمناسبة الدراسة والتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

بداية، لابد من التأكيد أننا في فريقنا على وعي تام بحجم التحديات والتعقيدات التي تعتري هذا القطاع المتشعب الذي يستوجب في نظرنا رصد إمكانيات مادية تتماشى وحجم الرهانات المعقودة على هذا القطاع.

فزاوية قراءتنا لهذه الميزانية تتجلى عبر ما يمكن أن تحمله هذه الوثيقة الدستورية من مستجدات، وما ستقدمه من أجوبة على مختلف الانتظارات المرتبطة بهذا القطاع المتشعب والوقوف على مدى تحقيق الحكومة لمختلف الأهداف المعبر عنها خلال برنامجها الحكومي.

هذه الاعتبارات تدفعنا أيضا للتساؤل عما يمكن أن تحمله هذه الوثيقة المالية المعروضة على أنظارنا من إجابات لإنجاح كل هذه الأهداف والغايات المتوخاة من ورش الجهوية المتقدمة في أفق تحقيق إقلاع تنموي من صنع المواطن وجهات في خدمته، فتكرار إثارة هذا الموضوع وطرحه بحدة من قبل مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية، يؤشر على أن موضوع استكمال البناء الجهوي ما يزال في حاجة إلى عملية دورية للتتبع ولتقييم والتقويم.

ونتساءل معكم اليوم ألا يشكل تعثر إخراج ميثاق اللاتركيز الإداري تعطيلا للديمقراطية والتنمية المحلية في مختلف أبعادها؟

ما هي أثار وتداعيات تعثر سن ميثاق للاتركيز على مشروع الجهوية المتقدمة؟

وأية وسائل وضعت رهن إشارة مختلف الجهات لتمكنها من خلق دينامية تنموية مستدامة قادرة على مجابهة مختلف التحديات؟

وهل لدى الحكومة إرادة حقيقية لتمكين استفادة الجهات الفقيرة من الفرص التنموية بشكل منصف وعادل؟

ما هي التدابير المتخذة لتقوية قدرات مختلف الجماعات الترابية للعمل والمبادرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والنقص من حجم الفوارق المجالية في أفق القضاء على هذه الفوارق خصوصا في مجال البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية.

أي وقع لمسار التنظيم الجهوي على ترسيخ الحكامة المحلية وتعزيز سياسة القرب وتحقيق التنمية خاصة للجهات الأكثر اتساعا لمساحات الفقر والهشاشة؟

ماذا تم إعداده في مجال التكوين والتكوين المستمر، للموارد البشرية والكفاءات القادرة على تدبير الشأن الجهوي، حتى لا تكون الجهات مجرد هياكل فارغة؟

وهل تستطيع القوانين وحدها أن توفر للمواطن كل مقومات المشاركة الجادة والفعالة، والمساهمة في صناعة القرار العمومي الذي يهم معيشة اليومي؟

وبشكل أدق، ماذا أنجزت الحكومة اليوم لإنجاح هذا الورش المؤسساتي الواعد؟ وهل استثمرت في كل الإمكانيات المتاحة لها لبناء سياق وأرضية قادرين على تقديم إجابات حقيقية لمختلف الانتظارات؟

ألا يشكل هذا الارتباك والضبابية في تدبير مسار التنظيم الجهوي إفراغا لهذا النموذج التنموي من أهدافه وغاياته؟

وهل بادرت الحكومة بإصلاح مالية الجماعات الترابية بما يتناسب وينسجم مع طبيعة وخصوصيات الجهة والتي بوأ لها الدستور الجديد مكانة الصدارة في مجال التنمية البشرية المستدامة والمندمجة؟

أية إجراءات اتخذت من أجل تبسيط قواعد المساطر الخاصة بميزانية مختلف الجماعات الترابية؟

ونتساءل في هذا الشأن لماذا لم تقدم الحكومة على سن إجراءات لخلق منظور موحد للجبايات المحلية يتيح تنمية الموارد الجبائية اللازمة للجماعات الترابية؟

الحكومة مدعوة لإصلاح مالية الجماعات الترابية بما يتناسب وينسجم مع طبيعة وخصوصيات الجهة والتي بوأ لها الدستور الجديد مكانة الصدارة في مجال التنمية البشرية المستدامة والمندمجة؟

وندعوكم للتفاعل مع بعض الإشكالات التي نرى من الواجب إثارتها:

التدبير المفوض وما أبان عنه من نقائص واختلالات عميقة حالت دون تحقيقه للغايات والأهداف المرجوة منه وهو ما يسائل الحكومة حول جدوى الاحتكام إلى هذا التدبير دون غيره في مجموعة من المدن.

ألا يدعو هذا التدبير، الحكومة إلى إعداد تقييم شامل لجدوى وفعالية هذا التدبير في الإجابة على مختلف الإشكالات التي يطرحها التدبير المحلي، رغم عديد المآخذ التي تهم التدبير المفوض، وخلق هيئة مستقلة تكلف بمهام الخبرة والتنسيق والتتبع واليقظة.

من بين القطاعات التي تعرف اختلالات بنيوية قطاع النقل فعلى الرغم من تفويض عدد من الجماعات مسؤولية تدبير النقل الحضري إلى شركات خاصة، في إطار سياسة التدبير المفوض، إلا أن ذلك لم يضع حدا لمشكل النقل العمومي، الذي يعتبر من بين التحديات الكبرى، وصار من الانشغالات الكبرى للمجالس المنتخبة.

ففي ظل التوسع العمراني الذي تشهده المدن المغربية بسبب الهجرة القروية نحو الحواضر، وغياب البنيات التحتية التي لا توازي التوسع العمراني الذي تشهده المدن، وعدم توفير البنيات التحتية تطرح إشكالية النقل العمومي الحضري، كيف ستتعاملون مع هذه الإشكالات المرتبطة بالنقل الحضري؟

من جملة الاختلالات كذلك ما تعرفه المحطات الطرقية وأسواق الجملة رغم الاستراتيجيات المبرمجة لتأهيل هذه المرافق؟

أيضا مشاكل تدبير أراضي الجموع والأراضي السلالية وما تعرفه من اختلالات باتت تشكل عائقا أمام مسار التنمية.

السيد الرئيس،

قطاع السكن مع الأسف لازال يعرف تفاوتات كبيرة، فجل البرامج لم تتجاوز آثارها مع الأسف نطاق عمليات التصحيح والإصلاح بدل تبني سياسات تنموية وهو ما يعكس غياب فعل حكومي قادرا على تسجيل إصلاحات ملموسة، تتجه بالأساس نحو القطع مع كل التفاوتات بين الجهات، وتعزيز التوازن والتضامن والتعاون حيث لازالت عدة نقائص تعتري هذا القطاع منها التفاوتات المسجلة ما بين العالم الحضري والقروي والإخفاقات المسجلة على مستوى برنامج بدون صفيح وهو ما يجعل كل حديث حول المدن الذكية مجرد طموح بعيد المنال، أيضا ما يسجل على مستوي غياب عرض سكني للطبقات المتوسطة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة.

ونتساءل معكم عن الإجراءات التي اعتمدتم لتفعيل توصيات الدورة الأولى للمجلس الأعلى لإعداد التراب المتعلقة بـ:

- وضع إطار قانوني لإعداد التراب الوطني؛

- إحداث لجنة وزارية دائمة لإعداد التراب الوطني؛

- إحداث لجن جهوية لإعداد التراب الوطني؛

- تدعيم مركز الدراسات والأبحاث في التهيئة والتعمير للارتقاء به إلى مستوى مركز وطني إعداد التراب الوطني؛

- دعم الإدارة المكلفة بإعداد التراب؛

- إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب؛

- اعتماد السياسة التعاقدية؛

- التمويل لإحداث الصندوق الوطني للتنمية والتضامن المجالي.

بدوره يشهد قطاع التجهيز والنقل مجموعة من الإشكالات نذكر منها اختلالات اجتياز امتحانات الحصول على رخص السياقة، وارتفاع وتيرة حوادث السير رغم كل الاستراتيجيات التي تم تسطيرها، أيضا ما تعرفه المحطات الطرقية من فوضى والتي تشكل أحد أهم العوائق لتأهيل القطاع، رغم أن هذا القطاع تحت وصاية وزارة الداخلية، إذ يغيب دور السلطة المنظمة للقطاع للتتبع ومراقبته وضبطه، حيث أن الاختلالات العميقة التي يعرفها القطاع تمس مصداقية الخدمة العمومية وتحد من قدرته على الاستجابة للتطور الهام السريع الذي يعرفه المجتمع المغربي، وهو ما يستدعي ضرورة إعادة تنظيم، وبشكل عميق، النقل العمومي للمسافرين الذي يطغى عليه اقتصاد الريع.

كذلك ما تعرفه الطرق السيارة من مشاكل وعلى الخصوص الإصلاحات المتكررة لمجموعة من المقاطع الطرقية.

السيد الرئيس،

نعتقد أنه من بين التحديات المطروحة على بلدنا هي مدى قدرتنا على تعزيز قدراتنا لمواجهة التحديات المائية التي قد تظهر في المستقبل لا سيما مع حجم التغيرات المناخية التي أصبحت معطى يستوجب أخذه بعين الاعتبار ونتساءل حول الإجراءات التي اتخذت من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الرؤية الأفريقية للماء وإقرار الاستراتيجية العربية للأمن المائي.

واسمحوا لي أن ألفت انتباهكم أننا لطالما نادينا في فريق الأصالة والمعاصرة إلى تحقيق التوازن في الاستفادة من المياه من خلال تحويل المياه من الشمال إلى الجنوب غير أن هذا المشروع الطموح لازال مؤجلا، وهو ما يفوت الفرصة على بلادنا لتغطية العجز في بعض الدوائر السوقية وتامين التزويد بالماء والشرب.

ختاما، وانسجاما مع مواقفنا المعبر عنها خلال اللجنة نصوت بالرفض على مشروع الميزانية الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

ثالثا: مداخلات فريق العدالة والتنمية:

I- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة الميزانيات القطاعية لمشروع قانون مالية 2018، ونظرا لضيق الحيز الزمني المخصص فإننا سنقتصر على القطاعات ذات الطابع الاجتماعي في المشروع الذي بين أيدينا، خصوصا وأننا لمسنا خلال تحليلنا للمعطيات المتضمنة فيه التوجه الاجتماعي للحكومة، وهو ما يعني التزمها بتنزيل مقتضيات البرنامج الحكومي الذي نالت على إثره ثقة البرلمان، وعليه فإننا نسجل بكل ارتياح استمرارها في دعم القطاعات الاجتماعية، كالصحة والتعليم والشغل، والتضامن والشباب والرياضة... بالإضافة إلى اعتماد عدة إجراءات لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، حيث

تم تخصيص 130 مليار درهم لدعم القطاعات الاجتماعية مقابل 124 مليار درهم برسم السنة المالية 2017، أي أكثر من 50% من الميزانية العامة، مع إيلاء عناية خاصة بالعالم القروي من بين المحاور ذات الأولوية التي يتعين اتخاذ تدابير وإجراءات استعجالية بصددها وفق مقاربة مندمجة وسن سياسات اجتماعية ناجعة تجعل المواطن في صلب الإصلاحات الهيكلية التي تمت مباشرتها.

وارتباطا بذات السياق، تأتي مناقشة هذا المشروع بعد المصادقة على قانونين من الأهمية بمكان يخصان التغطية الصحية والتغطية الاجتماعية للمستقلين والمهن الحرة، حيث سيبلغ عدد المؤمنين 6 ملايين شخص، أما المستفيدون فسيبلغ عددهم 11 مليون شخص، وبالتالي يمكن القول أننا أمام مشروعين كبيرين، آملين التسريع بالمصادقة على مشروع التغطية الصحية التي ستشمل الوالدين، بعدما استفاد الطلبة منها ابتداء من 2016.

قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يخفى عليكم، الاختلالات البنيوية التي يتخبط فيها قطاع التعليم ببلادنا رغم الموارد المالية والبشرية المهمة المعبئة لهذا القطاع والتي بلغت في مشروع قانون مالية هذه السنة 59 مليار درهم و20 ألف موظف، وهي موارد تبقى كبيرة مقارنة مع ما تنفقه دول أخرى على قطاع التعليم قياسا إلى ناتجها الداخلي الخام، إلا أن النتائج المسجلة تبقى مخيبة للآمال مع الأسف ودون تطلعاتنا وانتظاراتنا، حيث يحتل المغرب مرتبة جد متدنية في مؤشرات جودة التعليم، وهي مرتبة لا يمكن بأي حال من الأحوال تحميلها لهيئتي الإدارة التربوية والتدريس.

إننا نؤمن إيمانا كبيرا بأن السبب في هذه الاختلالات مرتبط أساسا بعنصر الحكامة، لذلك ستبقى الاعتمادات المالية المرصودة على أهميتها غير كافية لبلوغ النتائج المرجوة. وبالإضافة إلى ما سبق نثير انتباهكم إلى أن هذا القطاع الحيوي عرف ارتباكا كبيرا في السنين الأخيرة على مستوى هيكله الإداري، فقد تعاقب على تسيير وزارة التربية الوطنية في الخمس سنوات الماضية 5 وزراء ووزير منتدب و3 كتاب دولة، بالإضافة إلى الفصل تارة بين التعليم الأساسي والتكوين المهني والتعليم العالي ودمجهم تارة أخرى في وزارة واحدة، مما نتج عنه ارتباك كبير في تنزيل مخططات الإصلاح.

إن الوضعية التي تعيشها المدرسة المغربية خصوصا العمومية منها تسائل في العمق نموذجنا التربوي الذي نريده، إذ بدل أن يسهم هذا النموذج في تكريس قيم الاجتهاد والابداع والتفوق والتسامح واحترام الآخر، بات يكرس مظاهر العنف والغش، وينتج المواقف السلبية تجاه المدرسة والمجتمع والدولة.

وفي هذا الإطار، فإننا نجدد الدعوة إلى:

- الإسراع في إخراج القانون الإطار للرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛

- التريث في سد الخصاص التربوي بواسطة التشغيل بالتعاقد دون مراعاة المؤهلات العلمية والبيداغوجية؛

- فتح المجال أمام الأطر التربوية لسد الخصاص التربوي وذلك بتقديم ساعات إضافية داخل المؤسسات العمومية بتعويضات مماثلة للقطاع الخاص؛

- الاسراع في إخراج قانون محاربة العنف في الوسط المدرسي (وبهذه المناسبة لا يفوتني أن أوجه تحية احترام وتقدير لكل مكونات أسرة التربية والتكوين، عرفانا منا بالمجهودات التي يبدلونها من أجل أبناء وطنهم).

قطاع التكوين المهني:

وبخصوص قطاع التكوين المهني، والذي لا يخفى على الجميع أهميته بالنظر لدوره في تلبية احتياجات المقاولات من الموارد البشرية المؤهلة.

فإننا نثمن قرار تعميم المنحة على طلبة التكوين المهني التي تعتبر مكسبا مهما مع الدعوة الى الاسراع في تنزيله.

غير أن واقع القطاع لازال يعاني من إشكالات واختلالات كبرى سواء على المستوى البيداغوجي أو على مستوى جودة التكوين حيث يلاحظ:

- الخصاص في الأطر: إذ أن معدل ما يدرسه المتدربون في كل وحدة هو 15 ساعة عوض 30 ساعة الضرورية؛

- الاكتظاظ: إذ أن بعض الأقسام بها 40 متدربا في حين أن الأقسام والمحترفات تستوعب 30 متدربا على أبعد تقدير؛

- ضعف الجسور والممرات مع التعليم المدرسي والعالي؛

- العجز عن الاستجابة لحاجات النسيج الاقتصادي وخصوصا في المهن الجديدة؛

- الاحتجاجات المستمرة لمستخدمي القطاع؛

- غياب خريطة توقعية للتكوين المهني، مما يؤخر تفعيل الإستراتيجية المندمجة للتكوين المهني 2015-2021.

لذا، فإننا نؤكد على:

- ضرورة تفعيل الاستراتيجية المندمجة للتكوين المهني 2015-2021؛

- العمل على توحيد ما تشتت من التكوين بين قطاعات مختلفة وتجميعه في قطب واحد؛

- القيام بكل الأعمال الضرورية لتحسين جاذبية التكوين حتى يصبح مطلبا اختياريا وليس ملجأ ضروريا.

قطاع الصحة:

أما بخصوص قطاع الصحة فإنه لا يفوتنا أن نشيد بالمجهودات النوعية المبذولة للنهوض بقطاع الصحة، خلال الولاية الحكومية السابقة، كما ننوه باهتمام حكومتكم الملحوظ بهذا القطاع الحيوي، حيث ارتفعت الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة الصحة بشكل ملفت، لتبلغ هذه السنة 14,8 مليار درهم وإحداث 4000 منصبا، مقابل 1500 منصبا فقط السنة الماضية. وهنا نطالب بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الخصاص الكبير المسجل في الأطر الطبية وشبه الطبية والتمريضية في العالم القروي والمناطق الجبلية، أمام ارتفاع الطلب على الخدمات الصحية بهذه المناطق.

كما نثير انتباه الحكومة إلى التحول الديموغرافي الذي تعرفه بلادنا وانتشار أمراض كالسكري وارتفاع الضغط الدموي والفشل الكلوي. وبالتالي ندعو إلى مراجعة السياسة الصحية والتركيز أكثر على الجانب الوقائي.

لذا، وجب التذكير بالملاحظات التالية:

بخصوص الراميد:

- نلفت الانتباه إلى الحرص على استدامة التمويل حيث يلاحظ ارتفاع أعداد المستفيدين من 8.5 إلى 11.2 مليون و83% منهم يعانون الفقر المدقع؛

- العمل على توسيع سلة الخدمات وتجويدها؛

- الحساب الخصوصي للصيدلية المركزية: لا توجد أي مبالغ مرصودة لا من طرف صندوق التماسك الاجتماعي والجماعات الترابية ولا مخصصات الهشاشة.

بخصوص السياسة الدوائية والصحية:

ننوه بكل الإجراءات الرامية إلى تخفيض أثمنة الأدوية، وتشجيع الدواء الجنيس تصنيعا واستعمالا.

وندعو بهذه المناسبة إلى:

- ضرورة إخضاع المختبرات المتعددة الجنسيات للقانون 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة؛

- ضرورة التسريع بإخراج الوكالة الوطنية للأدوية؛

- تفعيل الخريطة الصحية لتحقيق العدالة الصحية المجالية.

قطاع الشغل والإدماج:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتبر الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف آلية مؤسساتية لإرساء السلم الاجتماعي، وقد راكمت بلادنا مكتسبات مهمة في هذا المجال. وإذ نثمن مبادرة رئيس الحكومة للاجتماع بالنقابات وحثه القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية على استئناف الحوار القطاعي الذي ظل متعثرا، فإننا نسجل باستغراب غياب أي إجراءات في مشروع قانون مالية هذه السنة بخصوص الحوار الاجتماعي، مما يثير المخاوف من أن تتحول هذه اللقاءات مع الشركاء الاجتماعيين إلى مجرد جلسات استماع فقط. وفي هذا الصدد ما فتئنا نؤكد في فريق العدالة والتنمية خصوصا من خلال مكونه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على:

- ضرورة الارتقاء بالحوار الاجتماعي إلى مفاوضة جماعية ومأسسته؛

- ربط استفادة المقاولة من التحفيزات الضريبية وعقارات الدولة المعبئة للاستثمار باحترام مدونة الشغل والرفع من التشغيل، وتحسين أجور العمال وتعزيز آليات المصالحة للحد من نزاعات الشغل، بالإضافة إلى العمل على عصرنة القوانين المرتبطة بالشغل والحماية الاجتماعية؛

- تشجيع الشباب حاملي المشاريع على إحداث مقاولاتهم ومواكبتهم، مع تقييم البرامج السابقة؛

- الإسراع في التوقيع على اتفاق اجتماعي جديد لتجاوز الاحتقان الناتج بالأساس عن عدم تنفيذ مجموعة من مضامين اتفاق 26 أبريل 2011.

كما ندعو الحكومة إلى:

- تقييم برامج إنعاش التشغيل التي لا زالت محدودة الأثر؛

- مراجعة آليات الوساطة ودور ANAPEC؛

- ربط التحفيزات على مستوى الاستثمار بعدد مناصب الشغل الفعلية المحدثة؛

- تعزيز دور الجهات في مجال الشغل من خلال إبرام اتفاقيات شراكة؛

- تكثيف جهود الدعم والمواكبة للمقاولات المبتدئة والمبتكرة؛

- تعزيز دور مفتشية الشغل بالموارد البشرية، والتحفيزات المالية، وكذا التقوية لمحاضرها؛

- تعزيز آليات الحماية القانونية والاجتماعية للعمال.

قطاع الشباب:

يحظى الشباب بعناية خاصة من طرف جلالة الملك، حفظه الله،

فهو ما فتئ يدعو إلى ضرورة النهوض بأوضاع الشباب، باعتبارهم ثروة وطنية حقيقية. وهو ما أكده دستور 2011، حيث نص في فصله 33، على إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي. هذا المجلس الذي صادقنا في مجلس المستشارين على مشروع قانونه، يوم الأربعاء 23 نونبر 2017.

لقد برهن الشباب المغربي في مناسبات عدة على نضجه ومسؤوليته وقدم تضحيات واسعة في سبيل الدفاع عن ثوابت الأمة المغربية، كما انخرط بوعي ومسؤولية في مختلف المحطات التي كانت تقتضي تعبئة جماعية، إلا أنه مع الأسف لم يحظى بالاهتمام المطلوب في السياسات العمومية.

ولعل هذا ما يبرر الإحصائيات المخيفة عن واقع الشباب ببلادنا، والذي يقدر بـ 11,7 مليون. إن هذه المؤشرات تستدعي دق ناقوس الخطر، ف 10% من الشباب يعانون من البطالة و82% لا يمارسون أي نشاط ترفيهي، بالإضافة إلى أن 75% لا يتوفرون على أية تغطية صحية، في حين تهدد الاضطرابات النفسية والصحية 20% منهم.

إن هذه الإحصائيات تتطلب مضاعفة الجهود وتعبئة كل الموارد من أجل إدماج الشباب في محيطهم وإيجاد حلول جذرية لمشاكلهم، وفي مقدمتها التكوين والتشغيل لحمايتهم من الانحراف أو استغلالهم من طرف المنظمات الإرهابية أو الهجرة السرية.

لذا، نوصي:

- العمل على تفعيل دور الشباب وإعطائها أدوارا تربوية تتكامل وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية؛

- التسريع بإخراج النصوص التنظيمية للقانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة؛

- العمل على افتحاص الجامعات الرياضية وربط الدعم المقدم لها بالنتائج؛

قطاع الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

إننا نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن النموذج التنموي المغربي لابد أن يرتكز على قيم التضامن والتكافؤ والمساواة بين مختلف الجهات والفئات الاجتماعية، ونؤكد أن تعزيز هذه القيم الأصيلة داخل المجتمع المغربي ستساهم في تعزيز الاستقرار وبناء الثقة بين المواطن والمجتمع والمؤسسات وفي هذا السياق نسجل بارتياح ما يلي:

- ارتفاع ميزانية قطاع الأسرة والمرأة والتضامن لـ 33%؛

- إدراج الزوجات المهملات ضمن المستفيدين من صندوق التكافل العائلي؛

ونشدد في هذا السياق على ضرورة توسيع دائرة الاستفادة من صندوق التماسك الاجتماعي لتشمل الأشخاص المسنين المهملين والنساء ربات البيوت.

ولمواجهة بعض الظواهر السلبية التي أصبحت تنخر مجتمعنا مثل: العنف في الشارع وداخل الاسرة وداخل المؤسسات التعليمية وارتفاع نسب الطلاق وعزوف الشباب عن الزواج فإننا نؤكد على ضرورة الإسراع في تبني سياسات عمومية تهدف إلى رد الاعتبار لمؤسسة الأسرة باعتبارها مؤسسة دستورية وتمكينها من أداء أدوارها التربوية والاجتماعية والثقافية من خلال ما يلي:

-الإسراع في تنزيل مقتضيات القانون رقم 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وكذا القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛

- تقوية وتعزيز دور الأم ورد الاعتبار لمجهودها التربوي والاجتماعي وتمكينها من تعويض مباشر؛

-تقوية آليات الوساطة الأسرية وتوسيع الشراكة مع المجتمع المدني؛

-العناية بالمقبلين على الزواج من الشباب والشابات؛

- العمل على فتح نقاش عمومي حول ظاهرة الطلاق والتفكك الأُسَري.

بخصوص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

وبخصوص برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نسجل أنه فقد تم رصد مبلغ 3.62 مليار درهم سنة 2018 مقابل 2.72 مليار درهم سنة 2017، وذلك لتمويل برامج محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي ومحاربة الهشاشة، فضلا عن الأنشطة المدرة للدخل.

إننا في فريق العدالة والتنمية ننوه بالمجهودات المبذولة وتنوع المبادرات والأنشطة ذات الطابع الاجتماعي، إلا أننا ندعو إلى مزيد من تكثيف الجهود لضمان التقائية السياسات العمومية لضمان النجاعة المطلوبة والاستثمار في ورش الحكامة لإضفاء مزيد من النجاعة على مستوى تنزيل هذه البرامج.

قطاع السكن:

أصبح الولوج إلى السكن هما حقيقيا يقض مضاجع الأسر المغربية، وقد نهنا بمناسبة مناقشة مشروع قانون مالية 2017 إلى انخفاض الطلب على قروض السكن الاجتماعي في السنتين الأخيرتين، ونهنا كذلك إلى أن هذا الانخفاض يؤشر على عدم إقبال الفئات المعنية على هذا المنتوج رغم المبادرات الحكومية. ومن هنا ندعو إلى ضرورة:

- مواكبة المشاريع السكنية والتجزيئات المقدمة من طرف الوداديات وتشجيعها باعتبارها تقدم عرضا واسعا لشرائح مهمة من ذوي الدخل المحدود والطبقة المتوسطة؛

- ضرورة ربط استفادة "المنعشين العقاريين" من امتيازات بتوفير

سكن للطبقة المتوسطة؛

- القيام بدراسة حول أثر هذه الإعفاءات على الفئات المستهدفة.

وعلى سبيل الختم، نود التأكيد على أن المجال الاجتماعي هو المرآة الحقيقية التي تعكس مدى نجاح البلاد على الصعيدين السياسي والاقتصادي، مما يستوجب تقييم آثار كل سياسة عمومية على الإنسان ومعيشه ومحيطه لأنه – أي الإنسان–مبتدأ ومنتهى كل رقي وتنمية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رابعا: مداخلات الفريق الحركي:

I- مداخلة في مناقشة الميزانيات الفرعية لجميع اللجان:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات جميع اللجان الدائمة بمجلس المستشارين برسم مشروع القانون المالي لسنة 2018، وهي فرصة سانحة لنا للإدلاء بوجهات نظرنا وتصوراتنا حول السياسات العمومية وإشكالياتها في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن نهنئ أنفسنا جميعا، على المجهودات التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في إطار الدفاع عن وحدة بلادنا الترابية، مؤكدين تجندنا الدائم وراء جلالته، متشبثين بعدالة قضيتنا ومعبئين للدفاع عن وحدتنا الترابية، كما نقف وقفة إجلال وإكبار لأفراد القوات المسلحة الملكية، ورجال الدرك الملكي، ورجال الأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، الساهرين على أمن وسلامة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لقائدها الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. كما ندعو الله تعالى أن يتغمد بواسع رحمته شهداء الوطن على ما أسدوه من تضحيات جسام في سبيل استقلال ونصرة وخدمة قضايا هذه الأمة، وفي مقدمتهم الملكين المجاهدين جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحيهما.

حضرات السيدات والسادة،

بكل اعتزاز وفخر، نثمن الرؤية الإستراتيجية المتبصرة لجلالة الملك إزاء افريقيا التي تعتبر فضاء حيويا لبلادنا، والتطور النوعي للعلاقات المغربية الإفريقية في مختلف المجالات، وتحركات جلالة الملك في الفضاء الخليجي من أجل تعزيز التوافق بين الدول الخليجية الشقيقة والصديقة، كما نعتز بمجهود جلالته على رأس لجنة القدس، مسجلين في هذا الإطار استنكارنا لقرار الرئيس الأمريكي بخصوص القدس، ومؤكدين دعمنا لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريفة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نثمن كافة الجهود التي تقوم بها وزارة الداخلية للنهوض بهذا القطاع بغية تحسين استقرار وأمن البلاد والنهوض بالمجالات التنموية، وفي صدارتها التنمية البشرية، وفي هذا السياق نشيد بما حققته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من إنجازات مهمة في مجال محاربة الفقر والإقصاء والتهميش.

وعلى صعيد الجهوية المتقدمة نؤكد في فريقنا على أهمية هذا الورش الكبير الذي يعد تحديا حقيقيا أمام بلادنا، مما يفرض علينا جميعا، في إطار مقاربة تشاركية تشمل جميع الفاعلين، استثمار كل التراكمات التي تم تحقيقها في مجال الديمقراطية المحلية، مع تجاوز الإختلالات التي أفرزتها التجارب السابقة.

وانطلاقا من أهمية اللاتركيز الإداري الذي يعد دعامة أساسية ولازمة ضرورية لإنجاح تجربة اللامركزية، فإننا ندعو إلى تسريع إخراج ميثاق اللاتركيز وذلك للاقتناع الراسخ لدينا بأهمية هذا النظام، كمدخل أساسي وجوهري للحكامة الترابية وتكريس الديمقراطية المحلية وإنجاح الجهوية الموسعة.

إن ورش الجهوية المتقدمة يمكن اعتباره منطقا لخلق دينامية جديدة لإصلاح عميق من أجل تحديث هياكل الدولة، لتصبح مؤهلة لإقامة نظام لامركزي ديمقراطي، ولذلك فإننا نؤكد على تخويل الجماعات الترابية كافة الوسائل الضرورية وتدعيم الحكامة المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار إعادة توزيع الثروات الوطنية بشكل عادل ومنصف تحقيقا للتوازن المجالي بين جميع الجهات، والتسريع في استصدار المراسيم التطبيقية المتبقية وتحديد الأملاك الجماعية، والاهتمام بالعنصر البشري الذي يعتبر المحرك الحقيقي لكل عملية تنموية كيفما كان نوعها، من خلال التكوين الأساسي والتكوين المستمر وجعل الوظيفة المحلية أكثر جاذبية من خلال تحسين ظروف العمل وأنظمة الرواتب والتنقيط، هذا فضلا عن تدعيم تكوين المنتخبين المحليين حتى يتسنى لهم القيام بالمهام المسندة إليهم بكل فاعلية ومردودية .

السيد الرئيس،

وفيما يخص قطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، فإنه لا يسعنا إلا أن نثمن الجهود المطردة التي تقوم بها الوزارة على جميع المستويات من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي وتأهيله، وفي هذا السياق فإننا ندعو إلى تكثيف هذه الجهود والرفع من وتيرتها بغية

الرفع من جودة البنيات التحتية التي تعتبر العمود الفقري لكل انطلاقة كيفما كان نوعها اقتصادية واجتماعية أو ثقافية وغيرها، كما نأمل التوزيع العادل للإستثمارات العمومية القطاعية على مستوى سائر جهات المملكة، حتى يتم تدارك الفوارق التي تشكو منها عوض التركيز على بعض الجهات دون غيرها.

وبخصوص قطاع السكنى والتعمير، لا تفوتنا الإشارة إلى الإنتظارات المتعددة لدى المواطن لإيجاد حلول ناجعة لبعض الإشكالات مثل غياب وثائق التعمير وتنامي ظاهرة البناء العشوائي، وتعقد إيجاد الحلول لمشاكل أراضي الجموع وكذا تصاميم التهيئة، كما نتطلع إلى اعتماد المرونة فيما يتعلق بالتعمير في المجال القروي وتبسيط المساطر في هذا القطاع الحيوي والهام.

السيد الرئيس،

إن الفريق الحركي يعتبر إصلاح منظومة الضرائب مطلبا آنيا لا يتطلب التأجيل، فنظامنا الجبائي يعاني من نقائص وإشكالات، فهو يتواجد في قلب معادلة التوازنات الماكرو اقتصادية، حيث إن العجز الذي تعاني منه الميزانية العامة للدولة ليس بمنأى عن النظام الجبائي، فنحن في الفريق الحركي نشير إلى ضرورة مواصلة مراجعة المنظومة الضريبية ولا سيما نظام النفقات الجبائية، كما نقترح ضرورة إيجاد توازن في هيكلة الموارد الجبائية بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة قصد تحقيق العدالة الضريبية المنشودة وكذلك الحد التدريجي من الإختلالات التنافسية الناتجة عن بعض الإعفاءات التي تستفيد منها بعض القطاعات، مع ضرورة مراجعة وعاء الضريبة على الدخل، دون أن نغفل مسألة تقوية وسائل عمل الإدارة الجبائية وذلك بالزيادة في الموارد البشرية الموضوعة رهن إشارة المراقبة الجبائية، التي تبقى المدخل الرئيسي لهذا الإصلاح الجبائي الذي ننشده.

السيد الرئيس،

بخصوص قطاع العدل، فإننا في الفريق الحركي نثمن المجهودات الجبارة التي تبذلها وزارة العدل، لمتابعة ورش الإصلاح القضائي ببلادنا، كما نشيد بالإستراتيجية المعتمدة من طرف الوزارة، مرجعيتها الخطب والتوجيهات الملكية السامية، ونهجها المقاربة التشاركية مع جميع القوى والفاعلين، كما نشيد بمستوى إنجاز الأهداف الإستراتيجية لميثاق إصلاح منظومة العدالة.

وفي هذا السياق، نتمنى أن تساعد اعتمادات ميزانية 2018 على تنفيذ البرامج المسطرة بغية التسريع في تنزيل الإصلاحات، ومواصلة تنزيل توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة ومقتضيات الدستور بشأن السلطة القضائية.

أما فيما يتعلق بميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية ولرئاسة النيابة العامة، فإن تخصيص المجلس ورئاسة النيابة العامة بميزانية خاصة، يعد مؤشرا حقيقيا وملموسا لتنزيل المقتضيات المتعلقة باستقلال السلطة القضائية، بحيث سيساهم ذلك في تمتيعه باستقلال مالي يضمن عدم تبعيته لأية جهة، ويمكنه من توفير الوسائل المادية والبشرية وتدبيرها بشكل مستقل وعلى نحو يضمن له القيام بالمهام المسندة إليها على أحسن وجه.

واعتبارا لما تتطلبه هذه المرحلة التأسيسية من عمر المؤسستين من نفقات تهم التوظيفات ومختلف التجهيزات والمعدات، فإنه يتعين توفير الاعتمادات اللازمة لذلك، حتى تتمكن هاتين المؤسستين من أداء أدوارها في أحسن الظروف، هذا وبالنظر للمكانة التي تحظى بها هذه المؤسسة ولرمزيتها، فإننا نطالب باتخاذ التدابير اللازمة والتعجيل بها قصد تمكين المجلس من بناء مقر خاص به في أقرب الآجال.

السيد الرئيس،

في مجال التربية والتكوين، نؤكد في الفريق الحركي انخراطنا في مبادرة إصلاح المنظومة المتمثلة في رؤية 2015-2030 متطلعين في هذا الإطار إلى إجراءات تساهم في الرفع من جودة العرض المدرسي، وتقليص نسب الاكتظاظ والهدر المدرسي خصوصا بالعالم القروي وفي صفوف الفتيات، عبر تعميم المدارس الجماعاتية كفضاءات رائدة تجمع الدراسة والإيواء والتغذية، وكلها أهداف نتمنى أن تنخرط فيها الجماعات الترابية في إطار نقل الاختصاصات إليها مرفوقة بالاعتمادات اللازمة.

وفي مجال التعليم العالي، لم يعد مقبولا أن تشكل ميزانية البحث العلمي أقل من 1 % من الناتج الداخلي الخام، في حين المتوسط العالمي يصل إلى 2% عموما بل إلى 4% في الدول المتقدمة

وبالنسبة لقطاع الصحة وبنفس التصور الحركي للإصلاح، ندعو الحكومة إلى وضع ميثاق وطني للصحة، كخريطة طريق تتفاعل ايجابا، وتقدم حلولا ناجعة لإشكاليات الخصاص في الموارد البشرية وجودة الخدمات الصحية، خصوصا في أقسام المستعجلات التي نعتبرها نقطة سوداء في المنظومة الصحية، وتحقيق العدالة المجالية والجهوية، وفي هذا النطاق نجدد دعوتنا للحكومة لإنجاز مستشفى جامعي في كل جهة من جهات المملكة، وإصلاح نظام الراميد وتصحيح اختلالاته وضمان نجاعته وتعميمه.

وفي مجال التضامن والسياسة الاجتماعية، نؤكد في الفريق الحركي تفاعلنا الايجابي مع كل المبادرات الحكومة الرامية إلى تعزيز قيم التضامن والتكافل والتماسك الاجتماعي، مع اقتراح تقنين وضبط وتنظيم العمل الاحساني والخيري، وهنا نستحضر فاجعة الصويرة الأليمة، التي أكدت تفشي الحرمان والهشاشة والفقر في مختلف مناطق المغرب خصوصا في العالم القروي والمناطق الجبلة ، وهنا نقترح ربط توزيع الاعتمادات المخصصة لمختلف البرامج الاجتماعية بدراسة دقيقة حول الفئات المستحقة وتحديد خريطة واضحة المعالم للفقر والهشاشة ضمانا لمبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وفي مجال الشباب والرياضة، نؤكد فخرنا واعتزازنا بالنتائج الايجابية لكرة القدم الوطنية، ونتمنى كامل التوفيق لمنتخبنا في روسيا 2018، كما نؤكد في الفريق الحركي تثمينا لملاعب القرب وللسياسة المسطرة للشباب.

بالنسبة لقطاع الثقافة، نثمن الدينامية التي يعرفها القطاع، وفي هذا الإطار نشيد باستراتيجية الوزارة لتعميم دور الثقافة بالعالم القروي، مطالبين الحكومة بتعجيل اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بترسيم الأمازيغية.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع الفلاحة، نعتبره في الفريق الحركي دعامة أساسية في المجال التنموي والإقتصادي بالنسبة لحاضر ومستقبل المغرب، وأن تنمية الفلاحة رهين بمدى مواجهة مشاكل العالم القروي، فالإستثمارت العمومية يجب أن توجه بشكل مكثف إلى هذا القطاع، ونؤكد على ضرورة انخراط المؤسسات البنكية الوطنية التي يقتصر نشاطها الإستثماري على القطاعات المربحة داخل المدن في الدينامية التي يعرفها القطاع الفلاحي بإسهامها في التمويل الفلاحي الذي يعتبر في واقع الأمر إشكالا حقيقيا بالنسبة للفلاحين، خاصة الصغار منهم.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بمخطط " أليوتيس " فإننا نجدد تثميننا لمرتكزاته التي مكنت المغرب من استرجاع ريادته في مجال الصيد البحري، وفي هذا النطاق ندعو الوزارة إلى الانخراط الجاد في مشروع تأمين الصيادين على مخاطر العمل في هذا الميدان، وتحفيز القطاع قصد توسيع قاعدة التشغيل.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نشيد بما جاءت به الحكومة في مجال الصناعة والإستثمار، بحيث أبانت عن سعيها وحرصها في تحقيق إقلاع صناعي وتكنولوجي حقيقي، وتحسين مناخ الأعمال من خلال برامج واضحة المعالم من شأنها أن تعزز موقع المغرب دوليا من ناحية جاذبية الإستثمارات، بعد أن تحقق داخليا نموها بشكل يستجيب لمتطلبات المجتمع.

السيد الرئيس،

تعتبر التنمية المستدامة قطاعا مهما، لكنه يحتاج إلى سياسة شمولية ومندمجة تتقاطع فيها جهود كل المتدخلين من كتابة دولة وقطاع خاص ومجتمع مدني، وذلك عبر إعداد ميثاق وطني للبيئة يجعل حماية البيئة أولوية أساسية لكل السياسات والإستراتيجيات التنموية، لضمان الموروث الطبيعي الوطني وتحسين مستوى عيش المواطنين، ونحن في الفريق الحركي نثمن محاور الرؤية الإستراتيجية في أفق 2030 وتوجهاتها، داعيين الحكومة إلى اتخاذ إجراءات مستعجلة لحماية الواحات وحل إشكالية الماء كتحدي آني ومستقبلي لبلادنا.

السيد الرئيس،

تلكم بعض وجهات نظرنا بخصوص بعض مشاريع الميزانيات القطاعية، نعلن تصويتنا بالإيجاب على الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات كل لجنة على حدة.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خامسا: مداخلات فريق التجمع الوطني للأحرار:

I- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

1- مداخلة المستشار السيد جمال الدين العكرود في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية التابعة لوزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة. وهي السنة الأولى التي نناقش فيها كل ميزانية على حدة بعد تنصيب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لرئيس وأعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وكذلك بعد تسليم السيد وزير العدل مفاتيح رئاسة النيابة العامة للوكيل العام للملك بمحكمة النقض.

إن مسار القضاء ببلادنا يشهد لحظة تاريخية هامة وتحولات مفصلية وإصلاحات عميقة، تكرس القضاء كسلطة مستقلة قائمة الذات عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث يعتبر ورش إصلاح القضاء في صدارة الأوراش الإصلاحية الكبرى في الدولة، أيهما أسبق وأولى: إصلاح القضاء أم إصلاح العدالة إن مشروعية هذا السؤال تجد سندها في تاريخ القضاء المغربي وخطب جلالة الملك والاهتمامات اليومية للمواطن والمتقاضي المغربي منذ ما يزيد على ثلاثة عقود. فكل هذه الأساليب تفيد أن التركيز كان دائما على إصلاح القضاء وليس إصلاح منظومة العدالة، أوعلى الأقل فإن إصلاح هذه المنظومة، أوعلى الأقل فإن إصلاح هذه المنظومة ليست له الأسبقية، بل ليس هناك في الواقع فصل بين إصلاح القضاء والعدالة نظرا للعلاقة الوثيقة بينهما، ذلك إن بلدنا إذا استطاعت أن تصلح القضاء فهي لن تصلح بالتبعية، العدالة حسب بل إن كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمرافق العمومية للدولة ومؤسساتها ستنضبط حتما للإصلاح، فالقضاء هو بمثابة القاطرة التي تقود قطار الإصلاح يتحرك إن تحركت ويقف إن توقفت. تدعم النموذج التنموي الذي نطمح له، إيمانا منا جميعا بأن العدل هو قوام دولة الحق والمؤسسات وسيادة القانون.

السيد الوزير المحترم،

إننا نرى في نقل سلطات وزير العدل المرتبطة بالإشراف على عمل

النيابة العامة للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة، عدم التأثير على الدور الحيوي الذي ما فتئت تقوم به وزارة العدل داخل مشهد العدالة، فالعدالة تبقى شأنا تتقاسمه السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، إلى جانب المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وفق هندسة تشاركية تنسيقية قائمة على التعاون والتفاهم البناء، كل في حدود اختصاصه، وبما لا يمس باستقلال السلطة القضائية ويضمن توازن السلط وتعاونها. حيث نسجل استمرار الوزارة الإشراف على الإدارة القضائية بالمحاكم بما لا يتنافى واستقلال السلطة القضائية، وكذا التدبير المالي والإداري للمحاكم، وإعداد وتقييم مشاريع القوانين المرتبطة بقطاع العدالة ومجال اشتغال القضاة، وتوظيف الموارد البشرية من قضاة وموظفين لتمكين المحاكم من القيام بعملها على أحسن وجه، وكذلك الإشراف على المهن القضائية كالمحامين والمفوضين القضائيين والخبراء والتراجمة والعدول والموثقين، وتشييد البنايات وتجهيزها بكل وسائل العمل اللوجيستيكية والتقنية والمعلوماتية، وهنا لابد أن نثمن قرار الوزارة بالإعلان عن بناء 13 محكمة جديدة وتأهيل أخرى، بالإضافة إلى مراكز القاضي المقيم بعدد من مناطق المغرب العميق وفي مختلف أنحاء المملكة، والذي يجسد تقريب مرفق العدالة من المواطن من أجل القضاء على الاكتظاظ، وهي كلها اختصاصات تتم في إطار التزام بتفعيل مبدأ فصل السلط وتوازنها وتعاونها.

السيد الوزير المحترم،

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يسجل بارتياح كبير مبادرة وزارتكم، لاستكمال مجهوداتها في مجال تطوير العدالة، عبر اتخاذ حزمة من التدابير على مستوى تحديث المنظومة القانونية ووضع سياسة جنائية فعالة وناجعة، من خلال تعزيز دور القضاء في حماية الحقوق والحريات ومحاربة الجريمة، إن على مستوى تحديث المنظومة القانونية في مجال العدالة الجنائية، أو على مستوى السياسة الجنائية، وكذلك من خلال تجويد المنظومة التشريعية، بالعمل على تنزيل عدد من مهم من مشاريع القوانين يفوق 11 مشروع قانون، بالإضافة إلى مشاريع القوانين المتعلقة بالمهن القانونية والقضائية.

السيد الوزير المحترم،

نسجل بفخر كذلك ورش تحديث الإدارة القضائية الذي أطلقته وزارتكم، سواء من حيث إعداد البنية التحتية وتوفير التجهيزات والبرامج المعلوماتية وتتبع نتائجها بالمحاكم، أو من حيث وضع وإنجاز المشاريع المعلوماتية الهادفة إلى تحديث الإدارة وتطويرها، من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع التي تتمحور في اتجاه تكريس قيم النزاهة والشفافية وترسيخ قيم التخليق.

على مستوى تأهيل الموارد البشرية ودعم العمل الاجتماعي، فإننا نرى أن اعتماد التوظيف الذكي حسب الحاجيات المتطلبة لتنزيل التدبير التوقعي للوظائف والأعداد والكفاءات، من شأنه عقلنة التوظيف والحركة الانتقالية بما يتلاءم مع الحاجيات الفعلية لكل وحدة واستشراف حاجياتها المستقبلية، كما أن دعم التكوين المستمر من شأنه الرفع من مردودية وكفاءة الموظف وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن، دون إغفال النهوض بالعمل الاجتماعي لما له من بالغ الأثر على أطر وموظفي القطاع.

وفي هذا الصدد، ندعوكم، السيد الوزير، إلى دعم المحاكم بالعدد الكافي من الموارد البشرية الكفأة القادرة على تحقيق النجاعة، وتيسير ولوج المرتفقين إلى الخدمات القضائية بسلاسة ومرونة أكبر، نظرا لما تعرفه بعض المحاكم من اكتظاظ كبير في بعض مرافقها، وهو ما يقتضي بالموازاة مع ذلك العمل على توفير التجهيزات والآليات والوسائل الكفيلة بمساعدة هذه الموارد في القيام بمهامها.

السيد الوزير المحترم،

تخليقا للحياة العامة وتعزيزا لمبادئ ربط المسؤولية بالمحاسبة، نطالبكم بضرورة تطهير جسم القضاء من بعض السلوكيات التي تأتي من عدة ممارسات اجتماعية كالزبونية والمحسوبية، فإن واجب محاربتها يبقى أمرا مطلوبا وملحا وضروريا وإلزاميا تكريسا للمبادئ الدستورية وبما يحفظ الحقوق والحريات ويرسخ المكتسبات في هذا المجال.

إن معضلة الاعتقال الاحتياطي لازالت تشكل هاجسا كبيرا بالنسبة للأفراد والدولة معا، إذ يكاد يستغرق هذا الاعتقال 42% من ساكنة السجون، وهو ما يثقل كاهل الدولة، من ارتفاع مصاريف السجون بما تقتضيه من تغذية وموارد بشرية ولوجيستيك وغير ذلك، وهنا لا بد من التفكير في سياسة بديلة عبر تفعيل تطبيق مبدأ العقوبات البديلة.

السيد الوزير المحترم،

أخيرا نؤكد داخل فريق التجمع الوطني لأحرار أن مطمئنون، بل متفائلون بمستقبل قطاع العدل تحت إشرافكم السيد الوزير، وثقتنا كبيرة في شخصكم، فخورون بعملكم الذي استطاع في وقت وجيز إرجاع الثقة والطمأنينة لجسم العدالة، وكلنا يقين بأنكم ستكونون في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقكم وستواصلون بخبرتكم وتجربتكم ورزانتكم وحنكتكم السياسية مسيرة الإصلاح وفق الرؤية التي يرتضيها جلالة الملك محمد السادس نصره الله لما فيه خير الصالح العام. ومن جهتنا سنصوت بالإيجاب على مشروع هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية

1- مداخلة السيد محمد عبو في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسيد كاتبي الدولة المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لي الشرف أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2018.

وقبل الشروع في هذه المناقشة، لابد من التنويه بالجهد المبذول والإرادة القوية لبلوغ الأهداف المسطرة للقطاعات التي تشرفون عليها السيد الوزير، والتي لمسناها من خلال المعطيات والأرقام التي تضمنها عرضكم المتميز، خصوصا ونحن نلاحظ الحرص على الرفع من الميزانية المرصودة لهذه الوزارة برسم السنة المالية 2018 بنسبة تقدر بـ 5.2% مقارنة مع سنة 2017 بغلاف إجمالي يصل إلى 15.7 مليار درهم.

السيد الوزير المحترم،

يشكل قطاع الفلاحة رقما مهما في التوازن الماكرو اقتصادي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمملكة، ويعد من أهم القطاعات المنتجة للثروة. وفي هذا الإطار، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نثمن عاليا المنجزات التي تم تحقيقها في المجال الفلاحي خلال العشرية الأخيرة. نجاحات جد مهمة استطاعت بلادنا تحقيقها بفضل مخطط المغرب الأخضر. هذا المشروع الهيكلي المندمج الكبير، الذي تحققت لنا بفضله نتائج مهمة وتاريخية على مستوى كافة سلاسل الإنتاج، حيث أصبحنا بلدا منتجا للعديد منها، وقطعنا أشواطا مهمة في تحقيق الأمن الغذائي للمغرب في العديد من المنتوجات الغذائية الأساسية، وذلك راجع إلى التشجيعات التي رصدها هذا المخطط للقطاع الفلاحي، الذي تعزز بحجم الاستثمارات الفلاحية العمومية المهمة المرصودة، حيث انتقل من 3,8% سنة 2007 إلى 8,8 مليار سنة 2015، والذي جسد الإرادة القوية للنجاح في قطاع كان يعيش على إيقاع الإفلاس قبل إشرافكم السيد الوزير عليه. وأبرز هذه الاستثمارات التي استفاد منها الفلاح بشكل مباشر، وارتقى مستواه المعيشي، وأصبح يساهم في الناتج الداخلي الوطني، بمعنى آخر أننا أصبحنا نلمس ثمار هذا المخطط الناجح، وهي:

- التحفيز الفلاحي 2,76 مليار درهم سنة 2015، مقابل 1،53% سنة 2008؛

- الفلاحة التضامنية ارتفعت إلى 7,4 مليار درهم وهو ما يفند ادعاءات أعداء النجاح ومروجي الخطاب العدمي الذين لم يستوعبوا نجاح هذا المخطط، خصوصا في استفادة الفلاح الصغير والمتوسط من ثماره.

- هذا المجهود الاستثماري الضخم، الذي تحقق بفعل نجاحات هذا المخطط، أدى إلى تحسين مستوى دخل الناتج الداخلي الخام، وساهم مساهمة ملحوظة في تحسين هذا الدخل الوطني الذي انتقل من 65 مليار درهم 2007 إلى أكثر من 116 مليار درهم سنة 2015، وسيصل إلى 120 مليار درهم سنة 2020 إن شاء الله.

بنفس الوتيرة، تواصل الوزارة تشجيع الصناعة الغذائية التحويلية الذي ساهم في تحسين أداء المقاولة المصدرة الغذائية بـ 34%. كما تحسن دخل الفلاح الصغير والمتوسط بنسبة 44%، وتحسن معه التأمين الفلاحي الذي لازال تعميمه متواصلا.

عرف القطاع الفلاحي كذلك ارتفاعا في نسب دعم الأغراس بنسبة 80% و100%، بالنسبة للنخيل. وتم كذلك الرفع من مستوى برامج الإرشاد الفلاحي والاستشارة الفلاحية.

وهنا اسمحوا لي أن أفتح قوسا لأرد على مروجي خطاب التعاسة، الذين يشككون في أرقامكم السيد الوزير وأرقام السيد وزير الاقتصاد والمالية، لنقول لهم آتونا ببرهانكم إن كنتم صادقين، وأن خطاب اليأس البعيد كل البعد عن الموضوعية، جعلتهم في موقع معارضة تائهة تحاول عبثا تبخيس منجزات وزارتكم التي تحققت بالأرقام والمؤشرات، وكان لها الأثر الواضح والملموس على ساكنة العالم القروي، منوها في هذا الإطار بمداخلة زميلنا السيد لحبيب بنطالب الذي نشكره على موضوعيته في التعاطي مع منجزات القطاع واحترافيته.

هذه الساكنة، السيد الوزير، جاء مخطط المغرب الأخضر كذلك ليكون رافعة أساسية للنهوض بأوضاعها، حيث ركز على تحسين ظروف العيش بالمجال القروي والمناطق المعزولة والنائية، ومحاربة الفقر والتهميش في أوساطها. وفي هذا الصدد، لابد أن ننوه بالإستراتيجية المعتمدة في هذا المجال، خصوصا من خلال توجيه برامج صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. وهو البرنامج الذي ندعو الحكومة إلى دعمه باعتباره منطلقا لإرساء التقائية السياسات الاجتماعية العمومية واندماجها، ومدخلا لتحقيق التوازن المطلوب اليوم بين مختلف جهات المملكة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

رغم كل هذا المجهود الجبار والنجاحات المهرة المؤكدة بالأرقام، والتي يحق لنا أن نفتخر بها داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، إلا أنه لابد أن نؤكد على وجود مجموعة من المعيقات أبرزها:

- الأحوال الجوية المتقلبة التي يشهدها المغرب مؤخرا، والتي أضحت مقلقة وتهدد السير الجيد للموسم الفلاحي، مما يستدعي اعتماد تدابير استباقية لمواجهة الخصاص المتوقع في الأمطار، لدعم الفلاح في مواجهة المخاطر المناخية؛

- إشكالية التسويق التي تستدعي بذل المزيد من الجهود لتجويد وتحسين قنوات التسويق والبحث عن أسواق جديدة، خصوصا الأسواق الإفريقية والآسيوية؛

- محدودية الموارد المائية تجبرنا كذلك على نهج سياسة خاصة بتخزين وتجميع المياه، والعمل على التدبير العقلاني لهذه المادة الحيوية، والاعتماد على طرق أخرى لتوفيرها من قبيل توسيع الطاقة الاستكشافية للموارد المائية، وبناء السدود التلية والمتوسطة والكبرى، مع مواصلة إعادة تأهيل شبكات السقي واعتماد برنامج لعقلنة حفر الآبار حفاظا على الفرشة المائية، بالإضافة إلى تحلية مياه البحر. وهنا لابد أن ننوه ببداية إنجاز مشروع تحلية مياه البحر بجهة سوس- ماسة باعتباره مشروعا رائدا ومندمجا سيكون قاطرة لمشاريع مماثلة تشمل جهات أخرى تعيش ساكنتها أزمة ندرة المياه، وقد أدينا صباح اليوم صلاة الاستسقاء، داعين الله عز وجل أن يرحمنا، طالبا منكم السيد الوزير التدخل لدى رئيس الحكومة من أجل إحياء مشروع جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، في التسريع من وتيرة إنجاز السدود على اعتبار أن الماء هو الحياة، وهو أساس الفلاحة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

فريق التجمع الوطني للأحرار يحييكم على التطور النوعي الذي شهده قطاع الصيد البحري في المغرب في ظل استراتيجية "آليوتس" التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة نصره الله سنة 2009. هذا التطور تشهد عليه الإنجازات التي تم تحقيقها على مستويات عدة سواء تعلق الأمر بالارتفاع المسجل في الإنتاج الإجمالي الوطني من منتجات البحر أو في مجال الصادرات البحرية التي بلغ حجمها باتجاه أوربا 132%، حيث ساهم تنفيذ هذه الإستراتيجية في إكسابها قدرة تنافسية مهمة في الأسواق الخارجية. هذه المكاسب شملت كذلك إحداث العديد من مناصب الشغل، وبالتالي فقد ساهم هذا المخطط بشكل جد إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

وعلى الرغم مما تحقق من منجزات هامة والتي لا يمكن لأحد أن ينكرها، وهو ما يجعلنا نطلب من الحكومة إعطاء ما يكفي من الدعم من أجل إرساء سياسة ناجعة للحفاظ على المخزون الوطني المهدد بالتراجع، من ضمنها استعمال التكنولوجيات الحديثة في تحديد مخالفات الصيد البحري، وهو ما يتطلب إمكانيات كبرى. كما أن القطاع بحاجة إلى خطة تسويقية مبتكرة تمكنه من تنويع وجهات صادرات الأسماك المغربية التي توجه 70% منها للاتحاد الأوربي فقط.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

تتوفر بلادنا ولله الحمد على ثروة غنية في مجال التنوع البيولوجي وعددا هائلا من النظم الإيكولوجية، إلا أن ظاهرة التصحر التي أصبحت تطال مساحات شاسعة من التراب الوطني، باتت تهدد بشكل كبير غطاءنا النباتي وثروتنا الغابوية اللذان يتعرضان كذلك إلى الإتلاف والهدر جراء الاستغلال المفرط من قبيل الرعي الجائر والإفراط في ممارسة حق الانتفاع، وكذلك التباين بين إمكانيات الغابة واحتياجات الساكنة من حطب التدفئة، إضافة إلى تفشي ظاهرة التفحيم السري لخشب الأشجار.

السيد الوزير المحترم،

نقدر جيدا المجهودات التي تبذلونها لمواجهة تراجع الغطاء الغابوي بالمغرب، الذي لا يشكل فقط عنصرا مهما في التوازن البيئي والمجالي، بل أيضا مورد عيش مستدام للساكنة المحلية المحاذية للغابة. لكن رغم ذلك، فنحن نطالب ببذل المزيد من الجهود لحماية الغابات ومقدراتها الطبيعية عبر اعتماد النهج التشاركي مع مختلف المتدخلين من أجل احتوائها، ومن ضمنهم الجماعات المحلية، كما أن اعتماد سياسة رادعة في حق المخالفين وتغطية النقص الحاصل في الموارد البشرية العاملة بهذا القطاع وتوفير ضمانات قانونية لحمايتهم أثناء أداء مهامهم من شأنه أن يساهم في النهوض بهذا القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لن يسعفنا الوقت للخوض في المزيد من التفاصيل، إلا أننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نشيد بالمنجزات التي حققتها وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وما كان ذلك ليتحقق لولا الانخراط الجاد لكافة مسؤولي هذا القطاع في الرؤية الإصلاحية التي أسس لها السيد الوزير. وهذه مناسبة كذلك لكي نشكرهم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار على هذا العمل الجاد والمسؤول والوطني الذي يسجل لكم السيد الوزير بمداد من الفخر والاعتزاز، مطالبينكم ببذل المزيد من الجهود لتحقيق الطموحات المسطرة، دون الالتفات لأعداء النجاح ومروجي الادعاءات المغرضة، مطالبين الفاعلين السياسيين بضرورة الارتقاء بمستوى الخطاب السياسي والابتعاد عن خطاب الحقد والعدمية الذي يسيء لوطننا الذي يجب أن يبقى فوق الجميع.

السيد الرئيس المحترم،

اسمحوا لي أن أستغل هذه المناسبة، لكي أعبر عن امتعاض فريقي للقمع الذي طاله بعدما لم تتفاعل رئاسة جلسة يوم الثلاثاء 21 نونبر مع نقطة نظامنا، على إثر الاستهداف الذي تعرض له السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، بعد اللجوء المستمر لأحد مستشاري المعارضة بطريقة مبيتة تستهدفنا وتستهدف وزراءنا بشكل غير مقبول، في محاولة يائسة لإحراجه، علما أنه كان قد أخبر الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني بتغيبه عن جلسة الأسئلة الشفهية المبرمجة يومه نظرا لالتزاماته الوطنية المبرمجة سلفا، بعد ترؤسه فعاليات المهرجان الوطني للزيتون بمدينة وزان في نسخته الثانية، علما أن المستشار المحترم الذي برمج هذين السؤالين على غرار باقي الفرق الأخرى توصل بلائحة الوزراء المتغيبين خمسة أيام قبل

انعقاد الجلسة. وإذ نستنكر مثل هذا السلوك غير المقبول والصبياني والخارج عن الأعراف والمخل بالتوازن بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، ويتنافى مع قرارات المحكمة الدستورية، أبرزها القرار رقم 938 الصادر سنة 2014 الذي يضمن توازن السلط، المخل بمبدأ التفاعل الإيجابي ما بين الحكومة والبرلمان. إذ لا معنى للعمل السياسي والبرلماني عندما يغيب هذا التوازن، لتبقى هذه الطريقة مجرد مناورة سياسية مكشوفة وبائسة، تسيء للعمل الرقابي الجاد لهذا المستشار الفاقد اليوم لبوصلته، ويتصرف بصبيانية في التعاطي مع العمل الرقابي والبرلماني الجاد والمسؤول.

تلكم حضرات السيدات والسادة أهم ملاحظات فريقنا فيما يتعلق بمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. وإذ نثمن المجهودات الحكومية المبذولة في هذا القطاع وننوه بمستوى الإنجازات المحققة، سيصوت فريقنا بالإيجاب على مشروع هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

III- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

1- مداخلة المستشار السيد لحسن أدعي، في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن إختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء والسادة كتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

أتشرف اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لكي أتدخل لمناقشة مختلف الميزانيات الفرعية التي تدخل في إطار اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين، وسنعمل على مناقشة مضامين هذه الميزانيات الفرعية وفق المنهجية التالية:

- قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛

- قطاع الشباب والرياضة؛

- قطاع الثقافة والاتصال؛

- قطاع التشغيل والإدماج المهني.

بالنسبة لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، لا بد أن ننوه باستراتيجية الحكومة للنهوض بقطاع التعليم بشقيه باعتباره قطاع استراتيجي الذي يعتبر أولوية وطنية، خصصت له الحكومة اليوم 95.2 مليار درهم ميزانية ضخمة تصل الى ميزانية الاستثمار المبرمجة في الميزانية العامة، كما يعتبر قاطرة للتنمية بكل المقاييس، فمستقبل بلادنا رهين بالنهوض بوضعية هذا القطاع الذي ما فتئ يراوح مكانه رغم ما رصد له من إمكانيات مادية ووسائل بشرية ولوجستيكية استجابة لضرورات التنمية، ولذلك فهو يحظى حسب مشروعنا هذا بأهمية بالغة اعتبارا للنتائج المقلقة المسجلة في هذا الصدد وما لها من تداعيات مؤثرة على نمو وتطور الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

فريق التجمع الوطني للأحرار ينوه بالتقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي خلال العشرية الأخيرة، ومنها على الخصوص، التقرير التقييمي لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، والذي شكل سندا أساسيا لبناء خارطة طريق الإصلاح التربوي، وبالرؤية الاستراتيجية 2015-2030، المضمنة في هذا التقرير والتي حظيت بشرف التزكية السامية لجلالة الملك، حيث تبنتها الحكومة، فضلا عن دعمها من لدن القوى السياسية والنقابية والمدنية وكل الفاعلين في الحقل التربوي.

كما نثمن ما تضمنه الرأيين اللذين أبداهما المجلس في مشروع القانون المنظم للتعليم العالي، والقانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، فضلا عن إنجازه تقريرا على التربية والقيم والمواطنة، ومشروع تقرير عن التربية غير النظامية، بالإضافة إلى البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلميذ.

تقول الحكمة "إذا وضعنا مشاريع سنوية فلنزرع القمح، وإذا كانت مشاريعنا لعقد من الزمن فلنغرس الأشجار، أما إذا كانت مشاريعنا للحياة بكاملها، فما علينا إلا أن نثقف ونعلم الإنسان".

إن المتأمل لجميع التحولات والإصلاحات التي عرفتها منظومة التربية والتكوين في بلادنا منذ الاستقلال إلى حدود اليوم، سيقف على سلسلة من اللجان والاستراتيجيات وبناء التوافقات دون تفعيل، لأن تاريخ التعليم بالمغرب هو تاريخ إصلاحات. فهل استطاع بلدنا أن يجعل من نظام التربية والتكوين بنيانا يشد بعضه بعضا؟ وإذا لم يستطع، فهل لأن العولمة الجارفة فرضت عليه أن ينحو منحى الإصلاح؟ ولو لم يوفر المقومات الحقيقية والفعلية لهذا الورش الحاسم؟ أم هناك أسبابا أعمق من ذلك؟ إن مسألة الإصلاح التعليمي بالمغرب مسألة سياسية وليس تقنية، أي مجرد إصلاح في الأدوات والبرامج وآليات التدبير الإداري، إن مستوى التعليم هو صورة معبرة لما وصل إليه تدبير الشأن العام بالمغرب.

فالإصلاح يقتضي أولا فهم الواقع التعليمي وتشخيصه بناء على اتصال مباشر مع العاملين في الميدان، والتواصل والحوار معهم، بحيث يكون تشخيص مشكلات الواقع التعليمي مبنيا على مشاركة ديمقراطية للمجتمع المدرسي، مع تبني السياسة الجهوية، فالإصلاح ليس مجرد تعليمات بيروقراطية مفروضة، إنما هي انخراط واع وعقلاني ووجداني، يتطلب إشراك الناس في القرارات والاستراتيجيات

والسياسات، بحيث يصبح الإصلاح جزءا من تاريخية الذات التي تقاوم من أجل إنجاحه.

إن المراجعة السريعة لهذا المسار تجعلنا نقف على مجموعة من المحطات، انطلاقا من اللجنة العليا للتعليم سنة 1957، وصولا إلى الرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

السيد الرئيس المحترم،

أصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رؤية استراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030 لإعطاء نفس جديد لإصلاح التعليم ولإنقاذ المدرسة المغربية من المأزق الذي تعيشه، ولوضع نمط للتدبير يمكن الشركاء والفاعلين من المساهمة في تدبير الشأن التربوي وفق الحكامة الرشيدة مع وضع تحفيزات لفائدة الأطر التربوية باعتبارها من أهم الفاعلين لضمان جودة التعليم، زيادة على ضرورة وضع تصور واضح حول العلاقة بين قطاع التعليم والجماعات الترابية، دون إغفال تقويم تنفيذ هذه الاستراتيجية سواء تعلق الأمر بمعايير التقويم أو بالاستحقاقات الزمنية لعملية التقويم والتصحيح. إن القاسم المشترك بين الإصلاحات ومحاولة الإصلاح وإصلاح الإصلاح وإعادة الإصلاح، هو غياب نظرة استشرافية وتوقعية واضحة المعالم.

فبالرغم من التجارب السابقة واللاحقة، مازال تعليمنا بعيدا عما يجب، لأن الرتب المخجلة التي يحصل عليها المغرب سنويا بناء على عدة تقارير، منها تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، تضع بلادنا في مكان يشعر معه المرء بالعار.

ويبقى أبرز مشكل من مشاكل منظومتنا التعليمية هو إهمال المدرسة العمومية إلى درجة أن الأسر المغربية فقدت ثقتها فيها، وأصبحت تبحث عن البديل، مهما كلفها الأمر، بسبب غياب خريطة مدرسية مدققة، يؤدي إلى إنجاح التلاميذ بمعدلات هزيلة من أجل معالجة آفة الهدر المدرسي التي ترتبت عنها عواقب وخيمة تتمثل في تكديس التلاميذ في الأقسام ما يفاقم من ظاهرة الاكتظاظ، وإرهاق المدرسين، مما يحول دون تحقيق المردودية والجودة المتوخاة.

لم تسفر محاولات الإصلاح المتكررة للنظام التعليمي المغربي عن تحقيق النتائج المنتظرة، وهذا الوضع أصبح يثير مخاوف كل المعنيين بميدان التعليم، لأن مشاريع الإصلاح تستنزف الجهد والموارد المالية، دون أن يحقق المراد، وفي ظل هذه الانتكاسة حيث تخيب الآمال يوما بعد آخر في بناء المدرسة الوطنية، أصبح من اللازم البحث عن حلول منطقية لهذا المشكل الاجتماعي.

لقد وصلنا القرن الواحد والعشرين، ولا زالت سفينة التعليم ببلادنا تتلاطمها الأمواج، أمواج الأمية والجهل، وأمواج تغيير البرامج والمناهج، ولاشيء لاح في الأفق سوى الخطابات الرنانة وكثرة المذكرات، وسفينة التعليم تغوص نحو أعماق الجهل والأمية، وذلك جراء الضعف الشديد في التعلمات الأساس، وهشاشة البنية التحتية لبعض المؤسسات التعليمية، زيادة على مشكل الخصاص في الموارد البشرية، وضعف التمدرس بالتعليم الأولي، دون نسيان الاختلالات العديدة التي تشهدها أسلاك التعليم الإبتدائي والإعدادي والثانوي.

السيد الرئيس المحترم،

إن المدرسة المغربية تعيش أزمة بنيوية وهيكلية مما يدعو الجميع إلى الانخراط الفعلي لإيجاد حلول مناسبة لهذا القطاع الحيوي الذي تدهورت أوضاعه بشكل كبير.

المدرسة العمومية يلزمها إصلاح في العمق، سواء على مستوى الجهة أم على مستويات أخرى، أخلاقية ومعرفية وسياسية... فعندما تبقى ملفات عالقة وأفواج مكونة ولا ترقى، ومدرسون يحملون دبلومات ولا تعطى لهم تلك القيمة التي يستحقونها، فهذا دليل واضح على فشل منظومتنا التعليمية

وفي هذا الصدد، لابد أن نستحضر خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يوم الخميس 30 يوليوز 2015، الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لاعتلاء جلالته عرش أسلافه المنعمين حيث قال جلالته بهذا الخصوص:

"في سياق الإصلاحات التي دأبنا على القيام بها من أجل خدمة المواطن، يظل إصلاح التعليم عماد تحقيق التنمية، ومفتاح الانفتاح والارتقاء الاجتماعي، وضمانة لتحصين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر، ومن نزوعات التطرف والانغلاق. لذا، ما فتئنا ندعو لإصلاح جوهري لهذا القطاع المصيري، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب. ولهذه الغاية، كلفنا المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بتقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وبلورة منظور استراتيجي شامل لإصلاح المنظومة التربوية ببلادنا. ولفهم ما ينبغي أن يكون عليه الإصلاح نطرح السؤال: هل التعليم الذي يتلقاه أبناؤنا اليوم، في المدارس العمومية، قادر على ضمان مستقبلهم؟" انتهى كلام جلالة الملك.

السيد الرئيس المحترم،

انسجاما مع هذه التوجيهات السامية، أصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تقريرا آخرا حول "التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي"، حيث وقف التقرير على جملة من الصعوبات والاختلالات على مستوى التربية على القيم، رغم المكتسبات التي حققتها المدرسة المغربية في هذا الجانب، وعلى رأسها العمل ببرامج متعددة ومختلفة تفتقر إلى التنسيق وإلى اعتماد مقاربات إدماجية قائمة على ترصيد المكتسبات، ومحدودية الملاءمة لأغلب المضامين والوثائق المرجعية المقدمة للمتعلمين مع المستجدات التشريعية والمؤسساتية والمعرفية الحاصلة اليوم على الصعيد العالمي، وفي هذا الإطار لا بد أن أؤكد أن حزب التجمع الوطني للأحرار نظم الجامعة الصيفية والتي اختير لها كشعار "من أجل رد الاعتبار

لمنظومة القيم"، وخلصت توصيات هذا اللقاء إلى ضرورة أن تنهض المدرسة العمومية بأدوارها في تنشئة الطفل على هذه القيم.

كما أشار التقرير إلى أنه غالبا ما تتأخر المراجعات الضرورية للمقررات والمضامين الدراسية، التي تتم بشكل موسمي.

حيث وقف على التفاوت بين أهداف البرنامج الدراسي وواقع الممارسة التربوية في المدرسة، والتي يتم اختزالها في مجرد مادة دراسية، ونادرا ما يتم توظيفها في الحياة المدرسية وسلوكات المتعلمين عموما.

التعارض وضعف الانسجام بين القيم والمبادئ التي تتمحور حولها المواد الدراسية ذات الصلة المباشرة بالقيم وبين المضامين الصريحة والمضمرة في مواد أخرى لا يختلف فيها اثنان لأنه بدونها يؤدي إلى تضارب في اتجاهات السلوك لدى المتعلم، فضلا عن محدودية نجاعة الطرق التربوية المعتمدة، بسبب هيمنة ممارسات تعليمية غير ملائمة لأهداف التربية على القيم وتنمية القدرات العلمية وأهداف بناء الذات، لا سيما التركيز على شحن المتعلمين، بالمعلومات، واتسام العلاقة البيداغوجية أحيانا بالسلطوية والعنف.

السيد الرئيس المحترم،

إن الحكومة التي تتطلع إلى تسريع الرؤية الإستراتيجية (2015.2030) لإصلاح التعليم والهادفة أساسا إلى تعزيز نجاعة وحكامة المنظومة التربوية، مطالبة اليوم بتنفيذ مقتضيات هذا التقرير الذي سيمكن من وضع نموذج للتربية والتكوين قائم على التنوع والانفتاح وتحصين الفرد والمجتمع لمجابهة التحديات التي ترهن آفاق هذا القطاع والتغلب على الصعاب التي تحول دون ترقيته وتطوره.

كما أنها ستقوي آليات الترابط بين التعليم العمومي والتكوين المهني وإدماج المسالك المهنية في المنظومة التربوية من شأنها الحد من نسبة الهدر المدرسي وضمان الاندماج المبكر للشباب في سوق الشغل.

إن هذه المقاربة المبنية على مد الجسور بين التكوين المهني وكل من النظام التعليمي والاقتصادي الوطني قد تعكس نتائج إيجابية على مستوى أداء هذا القطاع الاستراتيجي، وهو ما يفرض بالضرورة مواكبة متطلبات الابتكار من أجل ملاءمة أفضل مع حاجيات الاقتصاد الوطني، ولأجل ذلك لابد من وضع التكوين والتربية والبحث والابتكار في صلب مجموع الاستراتيجيات القطاعية، كما ورد في إحدى توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمناسبة تقديم تقريره السنوي.

وهي مناسبة كذلك، السيد الوزير، نطرح من خلالها جملة من الإكراهات ذات الصبغة الاستعجالية التي تعوق عجلات الإصلاح في مجال التعليم، ونخص بالذكر هنا البنيات التحتية المتهالكة للحجرات الدراسية، التي طالبنا غير ما مرة بتعويض المفكك منها بالصلب، ناهيك عن التجهيزات التي تتطلب المزيد من الرعاية.

السيد الرئيس المحترم،

إن إقليم تطوان، له نصيب وافر من ضعف البنى التحتية التربوية خصوصا في مناطقه الجبلية، لذا ندعوكم السيد الوزير بزيارة للمنطقة للوقوف عن كثب على حجم المعاناة التي يعيشها التلاميذ والأطر التربوية على حد سواء.

وإذ نؤكد لكم أننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سنثمن وسندعم مختلف مبادراتكم الرامية إلى النهوض بهذا القطاع، نذكركم بضرورة التفكير العميق في تعميم النقل المدرسي، نقل يحفظ كرامة المتعلمين، وتحسين الولوج إلى المدرسة العمومية والاعتناء أكثر برجل التعليم، كما أن رجل التعليم اليوم يحمل مسؤولية وطنية كبرى تجاه بلده وملكه لأنه يساهم بشكل كبير في تربية أجيال المستقبل.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بقطاع التكوين المهني، سأحاول التركيز من خلال هذه المداخلة على أربعة عناصر نعتبرها أساسية ومحورية، وهي:

أولا: إعادة الاعتبار لقطاع التكوين المهني حتى يكون قطاعا موازيا لقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي، من خلال تجاوز النظرة التي تجعل منه مجرد باب خلفي لاستقطاب من تعذر عليهم مواصلة تعليمهم، على اعتبار أن هذا القطاع يجب أن نتعامل معه كدعامة أساسية على تأطير وتكوين جيل من الكفاءات المهنية القادرة على مواكبة التطور التكنولوجي، إذ الرهان المطروح اليوم هو هل سيكون بمقدورنا استهلاك هذه المنظومة التكنولوجية المتطورة فبالأحرى إنتاجها...؟ وكيف سنساير متطلبات الاقتصاد العصري في غياب تكوين جاد وذو مصداقية حتى يكون بمقدورنا ولوج عالم التنافسية.

ثانيا: لابد من تجاوز المعيقات والاختلالات التي يعاني منها القطاع حتى نتمكن من إنجاز الرؤية الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 والتي تهدف إلى تكوين مليون شاب وشابة وعلى رأسها:

- معالجة محدودية بنيات الاستقبال والاكتظاظ، عبر توسيع بناء مراكز التكوين مع مراعاة العدالة المجالية في توزيع مؤسسات التكوين المهني. (التوجه نحو العالم القروي)؛

- النقص الحاصل في المعدات والتجهيزات والمواد الأولية؛

- الحد من الخصاص في الموارد البشرية وتسوية أوضاعهم المالية وتوفير التكوين المستمر لتطوير قدرات هذه الأطر؛

- غياب مراكز الإيواء إلى جانب مراكز التكوين لتشجيع التكوين واستمراريته خاصة للفتيات.

ثالثا: لابد من وضع مرصد لتتبع المهن الجديدة التي نحتاجها والتي تكون مواكبة لمتطلبات سوق العمل وبالتالي وضع تصور استباقي لمختلف التكوينات الملائمة مع حاجيات المقاولة؛

رابعا: تطوير مسالك الدراسة بمراكز التكوين المهني المؤهلة عبر نيل الشواهد العليا المتخصصة لإنتاج الكفاءات تكون عامل جذب للاستثمار الخارجي...؛

السيد الرئيس المحترم،

يكتسي قطاع التكوين المهني في بلادنا أهمية خاصة توازي الدور الذي تقوم به مؤسسات التربية والتعليم، لما يوفره من يد عاملة ذات كفاءة. بفضل التكوينات المختلفة التي تقدمها مراكز التكوين التابعة للمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، والذي يسهر على إعداد أطر تساهم في مواكبة تطور الاقتصاد المغربي.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن نشكر مجهودات الحكومة في هذا الإطار مؤكدين أن إشراك وانفتاح مؤسسة التكوين على التطور التكنولوجي المتسارع أمر ضروري يفرض اليوم على مؤسسات التكوين المهني الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعنا من أجل استيعاب الطاقات المعطلة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء والسادة كتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يتعلق بقطاع الشباب والرياضة، لا بد أن نثمن البرنامج الذي تعتزم الوزارة إنجازه في سنة 2018 والسنوات المقبلة. وحتى لا أطيل في مناقشة تفاصيل الأرقام التي تبدو واضحة ومحددة، إلا أننا نرى أن المبالغ المرصودة للقطاع لا تلبي طموحاتنا ولا ترقى إلى مستوى التحديات المستقبلية التي تنتظر بلادنا. أكيد السيد الوزير أنكم واعون بهذا الإكراه وستعملون جاهدين على توفير كل الإمكانيات لإنجاح هذه البرامج المستقبلية التي تعزز مكانة المغرب وسط المنتظم الدولي، مبرزين في فريق التجمع الوطني للأحرار أن هذه المشاريع والتظاهرات الكبرى التي نحن مقبلين عليها تقتضي تعبئة كافة إمكانيات الحكومة لإنجاحها.

السيد الرئيس المحترم،

تأتي مناقشة مشروع ميزانية الشباب والرياضة هذه السنة في سياقات هامة جدا، سياقات لا بد أن تقف عندها على اعتبار أنها ستؤسس لمرحلة جديدة في تدبير القطاع الذي تشرفون عليه وتديرونه باحترافية عالية وبهدوء تام.

أولى هاته السياقات تتجلى في التأهل التاريخي لمنتخبنا الوطني إلى إقصائيات كأس العالم لكرة القدم بروسيا من بعد 20 سنة من الغياب، 20 سنة من الانكسارات الكروية المتتالية. فعلا كمغاربة كنا محتاجين لتلك اللحظة التاريخية والتي تنفسنا فيها الصعداء، حيث خرج المغاربة بكل تلقائية ليعبروا للعالم أنهم شعب متحضر يعشق التألق والانتصار، فخور بهذا الانجاز. كان ذلك أقل شيء يقدم لمنتخبنا الوطني، وهي مناسبة لكي نتقدم فيها مرة أخرى باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بأحر التهاني إلى الرياضي الأول صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله على هذا الانتصار التاريخي والذي واكب المنتخب لكي يفوز في هذا الاستحقاق الرياضي الهام، كما نتقدم كذلك بالشكر والتقدير إليكم والى طاقم وزارتكم لما قدمتموه من دعم للفريق الوطني. الشكر الموصول كذلك الى رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم وللمكتب الجامعي، وكذلك إلى المدرب الوطني الذي أطر هذا المنتخب وأبان عن احترافية كبيرة في التدريب الرياضي. التهنئة الخالصة كذلك الى كافة اللاعبين الذين كانوا أسودا في الميدان، رابطوا وكافحوا من أجل إعلاء راية الوطن. انتصار كبير وصحوة كروية جديدة يجب السيد الوزير أن نستثمرها للمستقبل عبر مواصلة دعم التكوين وبناء المدارس الكروية والأندية بكل أصنافها. وكذلك دعم الجامعة الملكية المغربية التي تقوم اليوم بأدوار مهمة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يقود اليوم السيد وزير الشباب والرياضة ثورة هادئة لإرساء الحكامة. ففي ظرف وجيز استطاع أن يحرك البرك الراكدة في الوزارة ويباشر معالجتها بكل جرأة وصرامة. وهنا لابد أن أركز على موضوع الحكامة في الجامعات الرياضية.

كما تعلمون هناك 30 جامعة رياضية في مختلف الأنواع الرياضة ولله الحمد. واقعنا الرياضي غني جدا بالكفاءات، لكن للأسف غير مستثمرة بالشكل اللائق، فقط جامعتين هما اللتان تستفيدان من وضع الجمعيات ذات المنفعة العامة والتي تكون معفية من أداء الضرائب والرسوم. وهو وضع مهم يجب استثماره لكي يشمل كافة هاته الجامعات التي للأسف لازالت تتخبط ولازالت تعاني في غياب الحكامة والتدبير الديمقراطي الشفاف.

الجامعتين اللتين تستفيدان من هذا الوضع هما: الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم والجامعة الملكية المغربية لألعاب القوى، والتي رغم المجهودات المبذولة، إلا أن النتائج المحققة لا تليق بطموحاتنا وطموحات الشعب المغربي.

السياق الثاني: ملف ترشيح المغرب لتنظيم كأس العالم لكرة القدم سنة 2026.

فريق التجمع الوطني للأحرار فخور بهذا الانجاز الذي يعزز مكانة المغرب بين الأمم والشعوب الراقية والتي تسير بخطى حثيثة نحو مصاف الدول الصاعدة. اعتقد أنه أصبح من حقنا وحق إفريقيا اليوم تنظيم هذه التظاهرة عندنا. لا نريد فتح ملف 2010 وما تعرضنا له، ولكن نتوجه نحو المستقبل طالبين منكم السيد الوزير استحضار ملفات ترشيح المغرب في المحطات السابقة والاستفادة منها، مع الإسراع في

انجاز الملاعب الكبرى المبرمجة، وجدة، الناظور، تطوان، حيث أصبحنا في حاجة ماسة إلى قرية رياضية ومدينة رياضية، طالبا منكم تنظيم لقاء مع رجال الأعمال المغاربة والأجانب للاستثمار في القطاع الرياضي. فللأسف بلادنا تتوفر على كافة المؤهلات ليكون لها اقتصاد رياضي بناء ومنتج يعمل على استيعاب فئة عريضة من الشباب المغربي التواق اليوم إلى ممارسة مختلف أنواع الرياضات.

السيد الرئيس المحترم،

السياق الثالث الذي تأتي فيه مناقشة هذه الميزانية هو الخطاب الملكي السامي لافتتاح الدورة الخريفية الأخيرة، والذي أعطى فيه جلالته تعليماته السامية للحكومة والبرلمان بضرورة الانكباب على حل مشاكل الشباب وإخراج الترسانة القانونية المرتبطة به في هذا الإطار. ننوه بتفاعل السيد الوزير السريع ومعه البرلمان في إخراج القانون التنظيمي للشباب والعمل الجمعوي إلى حيز الوجود. التفاعل السريع والايجابي الذي يعزز الدينامية التي زرعها السيد الوزير مشكورا في القطاع تتجسد في مشروع الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب التي صادقت عليها الحكومة وعرضتموها السيد الوزير على البرلمان بغرفتيه حيث سعيتم إلى توسيع النقاش فيها لإغنائها وتنزيلها مبادرة تعزز الحس التشاركي المؤسساتي للحكومة. وهنا لا بد أن نقف ولو بشكل جزئي عند ملخص هذه الاستراتيجية والتي جاءت بأرقام صادمة وجب الوقوف عندها:

- عدد الشباب في المغرب يصل إلى 11,7 مليون شاب وشابة يمثلون 34% من ساكنة المغرب. المؤسف أن 82% منهم لا يمارسون أي نشاط ومهددون بالاضطرابات النفسية؛

- 270 ألف يغادرون المدرسة كل سنة؛

- 1% فقط منخرطون في الأحزاب السياسية؛

- وما بين 10 الى 15% فقط منخرط في العمل الجمعوي.

أعتقد أمام هول وخطورة هذه الأرقام، تساءلنا جميعا وتفرض علينا سؤالا عريضا: أين نحن من السياسات العمومية الموجهة لتأطير الشباب وتكوينه وتربيته وتشغيله؟

هنا لا بد أن نشكر السيد الوزير على صراحته ووضوحه وشجاعته في إخراج هذه الأرقام إلى حيز الوجود. فلأول مرة الحكومة تفرج عنها، إذن الشباب يعيش في وضعية هشاشة يجب الإسراع في معالجتها وفق مقاربة متأنية رزينة.

السيد الرئيس المحترم،

نعتز في التجمع الوطني للأحرار بالحركية والدينامية التي تدبرون بها هذا القطاع، ومتأكدون أنكم ستنجحون في أول مهامكم وستعملون عبر هذه السياسة المعتمدة في رفع كل أسباب الاختناقات الشبابية ومحاصرة كل التفاوتات المجالية. لذا، نطالبكم من موقعكم كوزير لهذا القطاع في الحكومة بضرورة الدفاع وباستماتة كما عهدناكم دائما في ضمان التقائية المشاريع ذات الوقع على أداء الشباب خصوصا، والقطاعات الاجتماعية بشكل عام ولم شتات مجهود الدولة في هذا الإطار.

أكيد أن موضوع الشباب وإدماجه في المجتمع هاجسنا اليوم جميعا. لكن نرفض تسييسه أو الركوب عليه أو توظيفه من أي جهة كانت على اعتبار أنه أصبح ورشا ملكيا بامتياز. وعلينا كفاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين، كل من موقعه، المساهمة في إنجاحه. لذلك فمسؤوليتنا كبيرة، حكومة وبرلمان، في إعادة بناء سياسات عمومية جديدة منصفة للشباب وتقطع مع اللامبالاة ولا تساير نفس الطموحات، ثائرة على الأوضاع التقليدية، تستطيع انتشال الشباب من وضع الانتظارية، تجعله شبابا مبادرا. سياسات عمومية تقوم على أساس التكوين والتشغيل مع الاستثمار في القطاع الرياضي والتوجه رأسا نحو المناطق الهامشية والقروية والجبلية.

السيد الرئيس المحترم،

فريق التجمع الوطني للأحرار واضح في مواقفه، يرفض مطلقا الركوب على مآسي الشباب وتبني ازدواجية الخطاب في مثل هذه القضايا التي تبقى في نظرنا قضايا مرتبطة بالأمة وبالجالس على عرشها. لذلك فمن مسؤوليتنا في إطار الارتقاء بمستوى الخطاب السياسي أن نبقيها بعيدة كل البعد عن المزايدات السياسية الرخيصة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء والسادة كتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قطاع الثقافة والاتصال الذي يشمل قطاعين مختلفين واستراتيجيين. يلعب دورا مهما كدعامة أساسية للتنمية، والاهتمام بهذين المجالين يعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية مع ضرورة حماية مكونات الهوية الوطنية، والانخراط الواعي في تنمية المشترك الثقافي. ولم يكن صدفة أن يجتمع هذين القطاعين في الهندسة الحكومية الحالية، بحكم التقائيتهما ولعبهما دورا رياديا لتسويق الهوية المغربية والتميز المغربي عبر العالم.

ومن هذا المنطلق، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو إلى ضرورة حماية نموذجنا الثقافي الذي يتعزز بحماية المآثر التاريخية التي تعاني من التآكل والضياع، والتدخل العاجل من أجل إعادة ترميمها وصيانتها وحمايتها من الاندثار، وإحداث المزيد من المراكز الثقافية وفق عدالة مجالية، مستحضرين البعد الجهوي والإقليمي في توزيع المنتوج الثقافي خاصة في برامج الوزارة والدعم المخصص لها، ونهج حكامة جيدة في تدبير الدعم الموجه للمشاريع الثقافية والفنية، وتتبع ومراقبة عمل دور الثقافة وتقييم فعاليتها ومردوديتها، وتوفير الظروف الملائمة لأداء الدور المنوط بها، وتنشيط المراكز الثقافية وتبسيط المساطر في

المجال الثقافي وتجهيز مكتبات المؤسسات التعليمية، مع ضرورة إدماج مادة الثقافة في المناهج والمقررات الدراسية، واستهداف الأطفال والناشئة من خلال التحسيس بالقراءة ومصاحبة الكتاب، وكذا الاهتمام أكثر بالعالم القروي الذي يفتقر للمراكز الثقافية، وإشراك الجماعات الترابية في الشأن الثقافي عبر إبرام اتفاقيات، وإحياء الجامعات الشعبية داخل الفضاءات والمراكز الثقافية.

السيد الرئيس المحترم،

كما يلاحظ أن هناك تقاطعات كبرى بين الثقافة والاتصال بحكم ترابطهما الا أننا نسجل غياب المهنية والاحترافية في أداء الإعلام العمومي، وعدم مواكبة وسائل الإعلام العمومي للفترات السياسية الاستثنائية واستغلال تسويق ثراتنا وما يزخر به في العالم، في مقابل ذلك، اشتغال الإعلام العمومي بقضايا لا تمت بصلة للرغبة والإرادة في خلق مناخ ديمقراطي يساعد المواطن المغربي على اكتساب قيم الشفافية والحداثة والدمقرطة، مع تغييب المرأة سياسيا واجتماعيا وثقافيا عن برامج قنوات القطب العمومي، وإظهارها في صورة سيئة ومتدنية خصوصا في بعض الوصلات الإشهارية، وعدم الانفتاح على النخب الجديدة من السياسيين والمثقفين، وكذا انفلات الأداء الإعلامي العمومي وعجزه عن حماية الهوية الوطنية. لذلك فإننا ندعو إلى ضرورة حماية اللغات الوطنية في البرامج التلفزيونية، والحد من استعمال لغات أجنبية لا تمثل الحضارة المغربية ولا تشكل جزءا من هويتها، والعمل على تحرير الإعلام السمعي البصري وتشجيع إنشاء قنوات تلفزية خاصة، إسوة بالإذاعات الخاصة التي حققت إشعاعا كبيرا، مع وجوب التفكير من جديد في إنشاء قناة برلمانية لرد الاعتبار لممثلي الأمة، وإبراز مجهوداتهم الكبيرة والجبارة في خدمة قضايا الوطن والمواطنين علما أن أداءنا وعملنا الشاق الذي نقوم به داخل اللجان لم يراه المواطن ولم يصل إليه، وبالتالي تبقى الصورة النمطية المسيئة التي أخذها المواطن على المؤسسة التشريعية تفاقم أزمة تعاطي النخب والشباب مع السياسة.

وعلى مستوى الأرقام، أعتقد أن حجم الرهانات والتحديات الواقعة اليوم على عاتق هذا القطاع تحتاج إلى امكانيات أكبر من هاته المعروضة علينا للنقاش. لذلك، لا بد من امكانيات اضافية لتحسين أداء هذا المرفق وتحصين تراثنا وتاريخنا الذي نراه ينهار أمامنا.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء والسادة كتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قطاع الشغل والإدماج المهني قطاع مهم والحيوي، إذ يعتبر قطاعا اجتماعيا بامتياز، نظرا للفئات الموجهة إليها خدماته، والمرافق التابعة له.

وفي هذا الصدد، فإننا نستحضر جميعا التدابير الواردة في البرنامج الحكومي المرتبطة بمحور التشغيل، والمتمثلة في دعم خلق مناصب الشغل، والعمل على ملاءمة الكفاءات مع فرص الإدماج المهني، وتكييف برامج تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل المأجور، ودعم التشغيل الذاتي، ودعم أنشطة الوساطة في سوق الشغل وتقريب خدماتها من المواطنين، ووضع برامج جهوية لإنعاش التشغيل، وكذا تحسين اشتغال سوق الشغل وظروف العمل. وهي التدابير التي تسائلنا عن مستوى تقييم الحكومة للسياسة الاجتماعية، خاصة في مجال التشغيل والحد من البطالة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نسجل بارتياح، في إطار تتبع إنجاز وتقييم برامج إنعاش التشغيل وتطوير الخدمات المقدمة للباحثين عن شغل والمشغلين وتعزيز نظام الوساطة، توسيع قاعدة المستفيدين من نظام التكوين من أجل الإدماج من خلال حذف شرط التسجيل بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) لمدة ستة أشهر، وكذلك فتح ست وكالات جامعية، وأربع فضاءات للتوجيه المهني بالعالم القروي والشروع في اقتناء وحدات متنقلة لتحسين قابلية التشغيل، وتنويع العرض الخدماتي للوكالة مع متطلبات مختلف فئات الباحثين عن الشغل، وكذا مواكبة المستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل، وإدماج ما يزيد عن 66000 باحث عن شغل من خلال عقود التكوين من أجل الإدماج أو عقود محددة أو غير محددة المدة أو في إطار برنامج تحفيز، وتحسين ظروف التشغيل للباحثين عن شغل في إطار برنامج تأهيل، وأيضا مواكبة حاملي المشاريع في إطار برنامج التشغيل الذاتي، وهي إجراءات مهمة من شأنها تبسيط شروط الولوج إلى سوق الشغل، والتخفيف من معاناة الباحثين عن عمل.

لا بد أن أقف عند توزيع مشاريع الوزارة، حيث وجدت أن جهة درعة تافيلالت مقصية تماما، فلم تنجز الوزارة أي مشروع على أرضها، لذلك فإننا نطلب منكم تنفيذ مشاريع تستوعب الشباب المعطل المهمش الباحث عن الشغل، خصوصا في مجال المناجم والسياحة، كما نفتقد في إقليم تنغير على مندوبية خاصة بالوزارة لمتابعة أوضاع شغيلة المناجم.

السيد الرئيس المحترم،

قطعت الحكومة على نفسها، من خلال برنامجها، عددا من الالتزامات، ها هي اليوم ماضية في تفعيلها، إذ نسجل بفخر إخراج نظام التغطية الاجتماعية للعمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة إلى حيز الوجود، وتحسين وتبسيط شروط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل. وهي مناسبة نطالبكم من خلالها، السيد الوزير، الإسراع في تفعيل قانون الحماية الاجتماعية للمستقلين أو العمال غير الأجراء من تجار وفلاحين ومهنيين، الذي صادق عليه البرلمان مؤخرا عبر إصدار القوانين التنظيمية، لتوفير الآليات اللازمة لإنجاح هذا المشروع الوطني، سواء على المستوى التنظيمي أو التقني، أو على مستوى توفير

الموارد البشرية الكفيلة بتدبير هذا الورش.

إن تفعيل دور الحوار الاجتماعي ومأسسته وتعزيزه وطنيا وقطاعيا ومحليا والنهوض بالمفاوضات الجماعية بات أمرا ملحا وضروريا لتحسين مناخ الشغل، لكونه كما جاء في الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة للمشاركين في المنتدى البرلماني الثاني للعدالة الاجتماعية، يشكل اختيارا استراتيجيا للمغرب، وهو الأمر الذي يتطلب توفر الإرادة السياسية لدى الجميع من أجل بلورة ميثاق اجتماعي يحدد التزامات مختلف الأطراف للاستجابة للمطالب الملحة للمواطنات والمواطنين، وتحقيق السلم الاجتماعي. كما ندعوكم إلى تحيين بعض النصوص القانونية والإسراع في إخراج بعض القوانين التنظيمية كقانون النقابات، مطالبين زملاءنا في مجلس النواب الإفراج على قانون الإضراب والإسراع في مناقشته.

السيد الرئيس المحترم،

إن جهاز تفتيش الشغل باعتباره آلية أساسية لضبط اختلالات القطاع وخلق التوازن بين المتدخلين، وهو الآلية المخول لها دور استباقي ووقائي لتجنب الاحتقانات ونزاعات الشغل الفردية والجماعية، وكذا رصد مدى احترام تطبيق تشريع الشغل وعدم المس بالحقوق الأساسية، يعاني اليوم، من ضعف الموارد البشرية والخصاص في وسائل العمل والتجهيزات، وهو الأمر الذي يسائلنا جميعا عن تمكنه من أداء الأدوار المنوطة به في هذا القطاع وتحقيق العدالة المجالية فيه، مما يستدعي إيجاد حلول استعجالية لتقوية قدرات ووظائف هذه المؤسسة مع تشجيع وتطوير آليات الوساطة والتحكيم. كما ندعوكم إلى تفعيل المرصد الوطني للشغل لكونه الكفيل برصد اختلالات الشغل بالمغرب، والكشف عن مختلف ملابساته للتمكن من النهوض بقطاع الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

إن أرقام البطالة باتت مقلقة، بل ومخيفة خاصة في صفوف خريجي الجامعات المغربية، والتي وصلت إلى نسبة 25% مقارنة مع حاملي دبلوم التأهيل المهني أو دبلوم التقني أو إطار متوسط، الشيء الذي يعيق تنفيذ البرنامج الحكومي، ناهيك عن نسبة البطالة في صفوف الأميين التي بلغت 4%، وبالعالم القروي، رغم مجهودات الوزارة المبذولة في برامج التشغيل الذاتي كبرنامج "مقاولتي" و"تحفيز" و"إدماج" وغيرها...

ندعوكم، السيد الوزير، في إطار مقاربة النوع، إلى التركيز على المقاولات النسائية وإدماجها في الاقتصاد الوطني، فحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 8 نساء من 10 من حاملي الشهادات يتواجدون بالجهات المهمشة والعالم القروي.

السيد الرئيس المحترم،

نسجل بقلق كبير العجز الذي يعرفه الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS)، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن حصيلة الصناديق المعنية بتدبير منظومة الحماية الاجتماعية الإجبارية لوزارة الشغل والإدماج المهني، وعلى رأسها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) الذي يتعامل مع 210 ألف مقاولة مصرحة، و3.28 مليون أجير مصرح به.

أما فيما يتعلق بالحكامة وجودة خدمات قطاع الشغل، فالجميع يتساءل عن مدى تفعيل ميثاق الحكامة الجيدة الذي أعلنته الحكومة سنة 2012، وعن استمرارية انعقاد المجالس الإدارية للمؤسسات العمومية الخاضعة لوزارة الشغل والإدماج المهني، وعن إمكانية تنفيذ القرارات التي تتخذها هذه الأخيرة، وعن مخططات الوزارة للتأكد من تنفيذ توصيات المجلس الأعلى للحسابات وتفعيل دور المفتشيات والأجهزة الأخرى المكلفة بالمراقبة الداخلية داخل الوزارة، وأيضا داخل المؤسسات الخاضعة لوصايتها تفعيلا لمبادئ الحكامة الجيدة، مشيدين في السياق ذاته، بالحرص والعناية التي حظي بهما مجال تجويد الخدمات المقدمة للمستفيدين من المرافق العمومية من طرف دستور المملكة، والقوانين الجاري بها العمل والخطب الملكية السامية، الأمر الذي يتطلب من وزارتكم تكثيف الجهود ووضع استراتيجية واضحة من خلال تجويد النصوص التشريعية والتنظيمية وتطوير الإدارة الإلكترونية لمواكبة السياسة التنموية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أن ميزانية قطاع الشغل والإدماج المهني تظل دون المستوى المطلوب الذي يحتاجه قطاع حيوي يطمح للتوجه نحو المستقبل وتقليص الفوارق الاجتماعية ومحاربة الإقصاء الاجتماعي والاستغلال الأمثل للثروة البشرية.

ختاما، ومن موقعنا داخل الأغلبية الحكومية، نعبر لكم عن دعمنا للإجراءات والتدابير المتخذة للنهوض بهذه القطاعات الحيوية، وتبعا لذلك، سنصوت بالإيجاب على مشاريع هاته الميزانيات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

IV- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

1- مداخلة السيد محمد القندوسي في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بكل فخر واعتزاز أتدخل اليوم لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، هذه الوزارة التي عرفت مع السيد مولاي حفيظ العلمي قفزة نوعية على درب إقلاع اقتصادي، تأسس بفعل الإصلاحات الجذرية والهيكلية التي جاء بها

السيد الوزير والتي واجه فيها وبكل شجاعة مختلف الأزمات التي كانت محدقة باقتصاد الوطن.

الكل على علم بأن هذا القطاع هو ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني وهو قاطرة إقلاعه حيث جاءت استراتيجية التسريع الصناعي على غرار باقي المخططات الوطنية الناجحة، كمخطط المغرب الأخضر، التنمية المستدامة، الإستراتيجية الطاقية، أليوتس. لبناء المشاريع الكبرى ذات البنيات التحتية التي تقطع مع كل البنيات التقليدية التي جعلتنا نقبع في مكاننا.

السيد الرئيس المحترم،

إن الرؤية الثاقبة لجلالة الملك حفظه الله في اعتماد هذه الإستراتيجيات والمخططات القطاعية، كانت قناعة ملكية محسوبة ومحسومة بأن المغرب لا يمكنه أن يقلع اقتصاديا ويعالج مشاكله الاجتماعية والاقتصادية دون اعتماد مخطط للتصنيع يجعل منا بلدا منتجا وليس مستهلكا فقط وهو الأمر الذي تيسر ولله الحمد من خلال النتائج الإيجابية التي تحققت إلى حد الآن. في مجال تصنيع السيارات والمحركات، ومعدات الطيران، جعلتنا أول بلد مصنع للسيارات بشمال إفريقيا ونتوفر على ثاني أكبر مصنع للسيارات في القارة.

هذه النجاحات المهمة ولله الحمد لم تكن لتتحقق لولا توفر بلادنا على الكفاءات والطاقات التي واكبت هاته المخططات. لهذا فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار لفخورون بكم السيد الوزير وبالإنجازات التي تحققونها لدعم قطاع التصنيع شاكرا لكم هذه المجهودات وللنساء والرجال من الكفاءات الوطنية التي تشتغل إلى جانبكم فأنتم حقيقة تقودون ثورة هادئة لتوفير الشغل للشباب المعطل وتعملون جاهدين على دعم الناتج الداخلي الخام الوطني، وتساهمون بشكل كبير في تغيير البيئة التقليدية للاقتصاد الوطني، وتقطعون مع نظام الريع وتشجعون المنتوج الوطني، وتسعون إلى تجويده ليواكب قوة المنافسة الدولية، وتحاولون جاهدين تنويع الشراكات الدولية للبلاد عبر اختراق الأسواق الأسيوية والروسية، وتعملون جاهدين على بعث القطاعات المفلسة ودعمها كالنسيج مثلا. إنها فعلا ثورة حقيقية في هذا القطاع فأمام جسامة هذه الأوراش المفتوحة التي تقومون بها، عليكم السيد الوزير كذلك التوجه نحو تأهيل العنصر البشري عبر اعتماد آليات التكوين، خصوصا في وزارتكم، والاهتمام به ومع العمل على إعادة المنظام الإداري للوزارة على غرار ما قام به السيد عزيز أخنوش في وزارة الفلاحة، وأعتقد أن الوزارة بنظامها الحالي لا تواكب وتيرة هذه البرامج وسرعتها. حيث اقترحنا داخل فريقنا في مشروع قانون المالية الحالي بتغيير اسم بعض المرافق التي لم تواكب مستجدات العصر.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة الكرام،

لا أريد أن أناقش معكم الأرقام التي تفضلتم بعرضها علينا فهي تجيب على نفسها وأحاول بعجالة التطرق إلى البعض منها لتبيان أهمية هذه الثورة. التي قمتم بها السيد الوزير وهي: المساهمة في الناتج الداخلي الخام من 14% إلى 23%. مخطط التسريع الصناعي يهدف إلى إحداث 500 ألف منصب شغل في أفق 2020 بالنظر إلى الوتيرة المنجزة أعتقد أننا سنصل إلى هذا الرقم وسيتعداه إن شاء الله لماذا لأنه: 2016 خلقتم 150.056 منصب لوحدها. في قطاع السيارات لوحده. حيث تم إحداث 54 منظومة صناعية تهم 13 قطاع صناعي بين الدولة والجمعيات المهنية، وإعداد أرضية خصبة للإنتاج وتصدير السيارات ومعداتها، إلى متم غشت 2017 قمتم بإرساء 8 منظومات صناعية وهي أسلاك السيارات ومقاعدها وختم المعادن والبطاريات، الهياكل الصناعية، نظام نقل الحركة، والبطاريات، ماذا يعني هذا؟

يعني أنكم تتفاعلون مع السوق وواعون بخطورة المنافسة القوية وتحاولون تنويع العرض الصناعي الوطني.

إن هذا المخطط سيعزز كذلك بتوقيعكم 86 عقد استثمار منذ انطلاق هذا المخطط، وسيشتغل على تطوير الاستثمار الخاص الذي يبقى في نظرنا الحل الناجع للتقليص من البطالة وتوفر فرص الشغل للشباب المعطل.

قطاع الطيران بدوره يسير بخطى حثيثة جسد نجاحكم السيد الوزير في استقطاب أكبر الشركات العالمية كمومباردي بدوره سيوفر 850 منصب شغل قار وحوالي 450 منصب غير مباشر. حيث عملتم على مواكبة المنظومات المصاحبة لهذا القطاع عبر الاتفاقيات المبرمة مع القطاع الخاص وفي توفر 2300 منصب شغل لذلك إذا سرتم بهذه الوتيرة فإنكم ستتجاوزون سقف طموحاتكم.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

قطاع النسيج كان قبل تقلدكم مهمة تدبير هذا القطاع على حافة الإفلاس. وهنا لابد أن نشكركم على مجهوداتكم الجبارة وسعيكم الحثيث على تشجيعه من خلال العديد من آليات الدعم التي عملتم ضمنها في هذا القطاع وهو قطاع يستحق لأنه مشغل بالدرجة الأولى ويعاني كثيرا من التهريب (منطقة الكركرات) فرغم الإجراءات الجمركية والجبائية إلا أنه لازال يعاني وعليكم السيد الوزير أن تواكبوا المنظومات التي وقعتم معها عقود النجاعة، نفس المعاناة تعيشها شركات "الكاغيط" الوطنية التي تبذل مجهودات جبارة لا من حيث ضمان الجودة، ولا من حيث تزويد السوق الوطنية ولا من حيث توسيع رقم استثماراتها إلا أنها تعاني كثيرا من المنافسة التركية، والأسيوية طلبت منكم اعتماد إجراء وحيد من أجل التخفيف عليها نسبيا إلى حد الساعة لم تستجيبوا لهذا الطلب ولم تفعلوا بعد قرار وقف تصدير نفايات الكاغيط إلى الخارج وعلى الخصوص إلى الصين، فهي محتاجة اليوم إلى هذه النفايات لإعادة تحويلها بدل استيراد المواد الخام الخاص لتحويل هذا الكاغيط بالعملة الصعبة علما أن رقم معاملات هذا

الإجراء مكلف جدا بالنسبة للميزان التجاري للدولة. لذا نطلب منكم، السيد الوزير، الجلوس إلى طاولة الحوار مع صناع الكاغيط في البلد والإسراع في إخراج قرار توقيف تصدير هذا النوع من النفايات إلى الخارج.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نهئ باسم فريق التجمع الوطني للأحرار وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي على مجهوداته الجبارة من أجل إنجاح مخطط الإقلاع الاقتصادي عبر بوابة التصنيع، نهنئكم السيد الوزير على جرأتكم وروح المبادرة التي تتحلون بها في مباشرة الملفات الشائكة. إلا أنه لا بد من مشروع مارشال للنهوض بأوضاع المقاولة الوطنية خصوصا الصغيرة والمتوسطة حيث أصبح من المستعجل اليوم:

1- الإسراع في توفير الوعاء العقاري الخاص بهذه المقاولات أي بناء منظومة صناعية خاصة بهذا النوع من المقاولات مع إعادة هيكلة المناطق الصناعية القديمة؛

2- الإسراع في إخراج ميثاق الاستثمارات؛

3- الإسراع في إخراج ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

4- الإسراع في تفعيل مضمون الاتفاقية المبرمة ما بين وزارتكم ووزارة الفلاحة بخصوص تجميع الصناعات الغذائية التحويلية للاستيعاب الإنتاج الوطني من المنتوجات الفلاحية؛

5- تبسيط مساطر التجارة الخارجية مع تعميم البيانات الإلكترونية والإسراع في تفعيل الشباك الوحيد.

كانت هذه هي مداخلة فريقنا في هذا القطاع الذي سنصوت على مشروع ميزانيته بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

V- لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

1- مداخلة السيد عبد القادر سلامة في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون الدولي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي برسم السنة المالية 2018. وإذ نعتبر تجديد هذا اللقاء السنوي مناسبة للتواصل معكم، فإننا نرى فيه كذلك توطينا لنقاش بناء ولتفاعل دائم بين المؤسسة التشريعية، وعلى وجه الخصوص مجلس المستشارين وقطاع الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

وهنا لا يفوتني التنويه بالمستوى المتميز الذي طبع مناقشة مشروع ميزانية هذا القطاع داخل لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة وبالجو الأخوي الذي ساد خلال أشغال هذه اللجنة، التي تناولت مواضيع غاية في الأهمية، كان على رأسها قضية وحدتنا الترابية التي تحظى بإجماع دائم داخل كل فرق هذا المجلس الموقر.

حضرات السيدات والسادة الكرام،

بفضل القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وتوجيهاته السديدة، شهدت الدبلوماسية المغربية في السنوات الأخيرة قفزة نوعية جعلت بلادنا تحقق مكتسبات ونجاحات على عدة مستويات من العمل الدبلوماسي. ولعل أبرزها الدور الريادي والقيادي الذي أصبحت تلعبه بلادنا على الساحة الإفريقية، خصوصا بعد العودة المظفرة إلى كنف الاتحاد الإفريقي بعد عقود من الغياب. فقد تابعنا بفخر كبير المشاركة المغربية بتمثيلية دبلوماسية رفيعة المستوى في أشغال الدورة الخامسة للقمة الإفريقية الأوربية، التي جرت أطوارها الأسبوع المنصرم بأبيدجان، حيث قاد جلالة الملك حفظه الله الوفد المغربي المشارك في هذه القمة. وهو الحضور الذي خلط أوراق الخصوم بالنظر إلى نجاح الدبلوماسية الملكية في عزل مرتزقة البوليساريو خلال هذه التظاهرة، التي شهدت كذلك توجيه صفعة قوية لهذا الكيان الوهمي ولصنيعته الجزائر بعد الاستقبال الذي خص به صاحب الجلالة الرئيس الجنوب إفريقي جاكوب زوما واتفاقهما على الرفع من التمثيلية الدبلوماسية بين البلدين، إضافة إلى فتح فصل جديد من العلاقات الثنائية مع جمهورية أنغولا، على اثر اللقاء الذي جمع جلالته بالرئيس جواو لورونسو. وهو ما يعد نجاحا باهرا للمملكة فيما يتعلق باستمرارها في اختراق المحور الإفريقي الذي كن العداء السياسي لبلادنا منذ عقود.

وما كل ذلك إلا تجسيد للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية للمملكة التي اتجهت نحو سن القطيعة مع سياسة المقعد الشاغر في المحافل الإفريقية، في إطار الدفع بعودتها بقوة إلى عمقها الاستراتيجي الإفريقي، مدعومة بدبلوماسية اقتصادية وثقافية ودينية فاعلة نسجت خيوطها بنجاح مع مجموعة من الدول الإفريقية الشقيقة والصديقة في إطار سياسة للتعاون جنوب-جنوب. فهذا الخيار الاستراتيجي الذي أصبح لا محيد عنه، قد أثمر عن نجاح المغرب في الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، إضافة إلى عقد ما يقارب من 1000 اتفاقية للشراكة والتعاون على إثر الزيارات

الملكية الميمونة لمجموعة من الدول بمختلف ربوع القارة الإفريقية. وهذه مناسبة لدعوة الحكومة لتسريع تفعيل كل الاتفاقيات الموقعة مواكبة منها للسياسة الملكية الحكيمة وما توليه لهذا الموضوع من أهمية. أهمية عكسها الخطاب الملكي الأخير بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، والذي خصصه جلالته لرجوع المملكة إلى حظيرة الاتحاد الإفريقي ولتعزيز الشراكة الاقتصادية مع دول القارة، في إطار رؤية إستراتيجية مندمجة تهدف إلى تنمية مشتركة على أساس شراكة مربحة للجميع. كما إن إحداث وزارة منتدبة مكلفة بالشؤون الإفريقية التي أعلن عنها جلالة الملك حفظه الله في افتتاح الدورة البرلمانية الحالية هو تجسيد لالتزام المغرب بتعزيز الوحدة الإفريقية.

وسأضطر لأرجع مرة أخرى إلى قمة أبيدجان لأن فريقنا اعتبرها مفصلية في رسم تطور جديد واستراتيجي للمحور جنوب-جنوب، الذي جاهد المغرب وفي ظرف قياسي لإعطائه الجرعات تلو الأخرى ولتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي يصبو إليها، وخصوصا المجهود والدور الكبير لجلالة الملك حفظه الله، والذي يرعى تقوية هذا المحور في كل مناسبة. هذا الجهد عرف تطورا جديدا للعلاقات بين المغرب وجنوب إفريقيا التي باتت مقتنعة بأنه لا يمكنها تجاهل دور المغرب المتنامي في الاتحاد الإفريقي. فالمخزون التاريخي والمقومات التي ترتكز عليها العلاقات بين المغرب وهذا البلد الافريقي قد تساعد على المضي بعيدا في هذه العلاقات لأنه يظل مدينا لنا تاريخيا بالدعم الذي قدمه المغرب لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وزعيمه الراحل نيلسون مانديلا، حيث كان من ضمن الدول العربية القليلة التي قدمت له دعما سياسيا وعسكريا.

ونحن كفريق رأينا أن المغرب ضرب في أبيدجان عصفورين بحجر واحد عندما طوى خلافاته مع كل من جنوب افريقيا وأنغولا. ان قوتنا الناعمة لها دور في القارة السمراء تتنامى بشكل ملحوظ منذ عودتنا إلى الاتحاد الإفريقي بعد ثلاثة عقود من القطيعة وسياسة الكرسي الفارغ. وتتجلى ملامح هذا الدور في مئات الاتفاقيات الموقعة مع دول افريقية ومن أبرزها اتفاقية لإقامة مشروع أنبوب غاز استراتيجي يربط نيجريا في غرب إفريقيا بالمغرب على أبواب أوربا، واتفاقية شراكة ضخمة مع اثيوبيا في مجال مشتقات الفوسفاط وعشرات الاتفاقيات والمشاريع في مجالات الطاقة والاتصالات والمصارف مع دول الساحل الغربي لإفريقيا، وهي الحليف التقليدي للمغرب. وعليه فان الأنظار أصبحت تتجه إلى التداعيات المحتملة لتقارب المغرب مع مجموعة من الدول الإفريقية، وأهمها جنوب إفريقيا، فيما يخص الملفات الإفريقية الساخنة، خصوصا وانه يؤشر على تغيير استراتيجي في العلاقات بين دول الاتحاد الإفريقي، خصوص عندما برز دور المغرب خلال قمة أبيدجان كحلقة وصل رئيسية بين أوربا وإفريقيا بعدما أعلن أنه سيشارك إلى جانب فرنسا وألمانيا في معالجة إحدى اعقد مشكلات الهجرة واللجوء التي تؤرق القادة الأوروبيين وتمس الأفارقة في نفس الآن، وهي الأوضاع المأساوية للمهاجرين العالقين بليبيا. وهنا ننوه بكون المغرب قد أعلن بشجاعة أنه شريك إلى جانب فرنسا وألمانيا في عمليات إجلاء العالقين بالأرضي الليبية ويهدف إلى إنهاء مأساة الاستعباد التي يتعرضون لها هناك وفق تقارير موثقة لمنظمات إنسانية دولية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

زميلاتي وزملائي المستشارين المحترمين،

إن التطورات التي تعرفها قضيتنا الوطنية، كما تم عرضها من طرفكم، لتحتم علينا اليوم أن نتعبأ جميعا من أجل التصدي لكافة الهجمات والتحرشات ولشتى أنواع المناورات التي أصبحنا مستهدفين بها ككيان يميزه الاستقرار ويعرف أنجح تجارب الانتقال الديمقراطي على الصعيد الإقليمي بشهادة كل المراقبين. علينا أن نعي أن النجاحات الدبلوماسية المتتالية التي حققتها بلادنا، خصوصا على الساحة الإفريقية، قد خلقت الكثير من التوجس داخل محيطنا الإقليمي وجعلتنا مستهدفين، أكثر من أي وقت مضى، من طرف خصوم المغرب بمناوراتهم المتتالية ومواقفهم العدائية التي لا يتوانون عن البوح بها كلما سنحت الفرصة لهم بذلك. وما التصريحات الخطيرة والمجانية التي أدلى بها وزير الخارجية الجزائري حين اتهم فيها المغرب بتبييض أموال الحشيش في دول إفريقيا إلا دليل على ذلك.

حضرات السيدات والسادة،

لا يسعنا إلا الإشادة بسياسة الحزم والصرامة التي انتهجتها الدبلوماسية المغربية في تعاملها مع خصومنا المباشرين وغير المباشرين، وفي إحباط محاولاتهم الاستفزازية المتكررة، ومن بينها أزمة الكركرات التي نجحنا بقيادة صاحب الجلالة في تدبيرها بكل عقلانية وهدوء، موجهين بذلك صفعة قوية لميليشيات الانفصاليين الذين لا يدعون فرصة دون خلق أزمات مفتعلة يحولون بها أنظار المنتظم الدولي عن الخروقات الإنسانية التي تعرفها مخيمات تندوف والحمادة.

أنها فرصة لدعوة الحكومة إلى الرفع من درجة اليقظة والجاهزية في التعامل مع جميع مناورات اللوبي الجزائري وتحرشاته ومساعيه الدائمة للترويج للأطروحة الانفصالية، والمضي إلى أبعد الحدود في الدفاع عن مكتسباتنا ومصالحنا الإستراتيجية، والعمل على تسويق النموذجي المغربي الناجح في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة، مع الثبات على موقف واحد، ألا وهو حل سياسي توافقي في إطار ما قدمه المغرب بشجاعة من خلال مقترح الحكم الذاتي. هذا المقترح الواعد الذي تستمر المناوءات لإفشاله من طرف المساندين للطرح الانفصالي على غرار السيناتور الأمريكي JAMES INHOFE، الذي بلغ إلى علمنا أنه قاد مؤخرا مشروع قانون أصدرته لجنة الإنفاق في مجلس الشيوخ الأمريكي والمتعلق بالإعتمادات السنوية الموجهة نحو المشاريع التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية بأقاليمنا الجنوبية،

حيث يقضي بإلزام الإدارة الأمريكية بالتشاور مع المينورسو قبل تقديم المساعدات لهذه الأقاليم. وهذه مناسبة السيد الوزير لنطلب منكم إمدادنا بمعطيات حول هذا الموضوع، وما هي الإجراءات الدبلوماسية التي اتخذتموها للضغط باتجاه عدم المصادقة على هذا المشروع الخطير الذي يضر بمصالح المملكة وبمشروعية قضيتها الوطنية؟

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

بعدما استبشر الجميع خيرا بالتغييرات الهيكيلية التي شهدتها منظمة الأمم المتحدة، بعد انتهاء ولاية بان كي مون وخلافته من طرف السيد أنطونيو غوتيريس، نجد أنفسنا اليوم أمام تحد جديد يتعلق بتعيين الكندي كولن ستيوارت رئيسا لبعثة المينورسو خلفا لمواطنته كيم بولدوك. فما يدعونا الى القلق هو المسار المهني لهذا الدبلوماسي الذي واكب كل حيثيات تأسيس دولة تيمور الشرقية وكذلك جنوب السودان. وهنا علينا أن نطرح أكثر من علامة استفهام عن مغزى هذا التعيين.

لكننا في المقابل لنا كامل الثقة في دبلوماسيتنا الوطنية وقدرتها على تجاوز أي عائق من شأنه أن يمس بمصالح المملكة.

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

لا يمكنني كذلك إلا الإشادة بالدور المحوري الذي أضحت تلعبه بلادنا في محيطها العربي والإسلامي ومناصرتها الدائمة لقضايا الأمة العربية والإسلامية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وهذه مناسبة لنعبر عن تنديدنا واستنكارنا الشديدين لقرار الإدارة الأمريكية بتحويل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس الشريف، في خرق سافر للشرعية الدولية. كما نعتز بالموقف المغربي بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس لجنة القدس، الذي كان من السباقين إلى التفاعل مع هذا التطور الخطير، منذ تواتر الأخبار عن اعتزام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القيام بهذا الإجراء، وذلك من خلال الرسالة التي بعث بها جلالته إليه والتي دعاه فيها إلى التحلي بالحكمة في التعامل مع قضية القدس اعتبارا للرمزية الدينية والسياسية لهذه المدينة التي يجب أن تظل أرضا للتعايش والتسامح. كما إن إعطاء جلالته لتعليماته السامية لكم، السيد الوزير، باستدعاء القائمة بأعمال السفارة الأمريكية بالرباط، بحضور كل من سفراء روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة وفلسطين، وتسليمها الرسالة الخطية لجلالته، والتي تضمنت رفض المغرب المساس بالقدس وبمركزها القانوني والسياسي وضرورة احترام رمزيتها الدينية وهويتها الحضارية العريقة، لدليل على تجديد المغرب لدعمه المطلق لقضية الشعب الفلسطيني ووقوفه الدائم إلى جانبه لنيل حقوقه المشروعة بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ونستحضر كذلك في الشأن العربي انخراط المغرب في شراكات ذات أبعاد أمنية واقتصادية وسياسية، خصوصا مع دول الخليج. كما نحيي المجهودات المبذولة لتطوير علاقات المملكة مع شركائها التقليديين وكذلك حرصها الدائم على تنويع شراكاتنا، من خلال ربط علاقات اقتصادية مهمة مع عمالقة الاقتصاد الصاعد من قبيل الصين والهند وروسيا الاتحادية. وإذا كان العالم اليوم لا يستطيع الفصل بين الاقتصاد والسياسة، فإننا نغتنم هذا اللقاء لنطلب منكم إيلاء المزيد من الاهتمام بالدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة ناجعة لتطوير علاقاتنا مع المنتظم الدولي.

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعوكم إلى بذل المزيد من الجهود لدعم الدبلوماسية الموازية، وأخص بالذكر الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها أحد أهم روافد العمل الدبلوماسي الوطني، حيث استطاع مجلس المستشارين أن يؤدي دورا متميزا على المستوى الدبلوماسي، وعلى وجه الخصوص داخل المنظمات الإقليمية والدولية من خلال بناء شبكة قوية من العلاقات معها. وفي هذا الصدد، فقد وفقت هذه المؤسسة مؤخرا في إقناع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوربا بالدفع بتمثيلية المغرب داخلها إلى وضع متقدم، كما استطعنا أن نقنعها بعقد دورتها الشتوية لسنة 2019 بمدينة مراكش، وهو ما يعد إنجازا مهما بالنظر إلى أنها لم يسبق لها أن عقدت دوراتها خارج المجال الأوربي.

وعلى هذا الأساس، نطلب من الحكومة مواكبة هذا الحدث لتعزيز موقع البرلمان المغربي بداخل هذه المنظمة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لن يسعفنا الوقت للخوض في المزيد من التفاصيل، إلا أننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن المنجزات التي حققتها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وما كان ذلك ليتحقق لولا الانخراط الجاد للمسؤولين عن هذا القطاع في تدبيره. كما ندعو الحكومة إلى توفير المزيد من الدعم لهذه الوزارة من خلال تخصيص ميزانية تتلاءم مع أهمية الأوراش التي تشرف عليها والتي تحظى بصبغة خاصة. فالميزانية المرصودة لسنة 2018 غير كافية في نظر فريقنا لنجاح جميع البرامج المسطرة.

وفي الأخير، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نقف وقفة إكبار

وإجلال لجميع أفراد القوات المسلحة الملكية الباسلة بكل مكوناتها البرية والبحرية والجوية وعلى رأسها قائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، التي عودت هذا الوطن على التضحية بالغالي والنفيس دفاعا عن حوزته ووحدة ترابه. كما نتوجه بالتحية والتقدير للقوات المساعدة وللدرك الملكي والوقاية المدنية، ثم بالخصوص رجال الأمن الوطني بكل أطيافهم، خصوصا جنود الخفاء في المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني والمديرية العامة للدراسة والمستندات لدورهم الكبير في صون هذا البلد وجعله آمنا سالما وحمايته من كل ما من شأنه أن يمس باستقراره.

تلكم، السيد الرئيس، مساهمة فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي. وإذ نثمن مجهودات الحكومة في تدبير هذا القطاع، ندعوها إلى المزيد من العمل والاجتهاد. ومن جهتنا سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2- مداخلة السيد عبد العزيز بوهدود في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ونعتبر هذا اللقاء فرصة للتواصل معكم وتقاسم الأفكار فيما بيننا فيما يتعلق بتدبير الشأن الديني ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن تحقيق الأمن الروحي أصبح اليوم مفهوما يجب التعاطي معه بكل موضوعية بالنظر إلى التجليات الواضحة لبعض الظواهر المجتمعية الجديدة التي أصبحنا نلحظها، والتي تعتبر أضرارا جانبية للعولمة ولانفتاح بلادنا على الثقافات الأجنبية بمختلف أنماطها، ولمستوى حماية الحقوق والحريات التي هي في حد ذاتها مكتسبات نفتخر بها، لكن من تأثيراتها بروز ظواهر غريبة، أخص منها بالذكر استشراء العنف داخل المؤسسات، سواء التعليمية أو الرياضية أو غيرها. إن الدين قبل أن يكون معتقدا هو تربية وتهذيب وتأطير لأي مجتمع قصد القضاء على الظواهر الجاهلية التي لا تخضع لأي معيار عقلاني. وهنا مربط الفرس، حيث أن دور التأطير الديني والروحي وهو دور أساسي لتهذيب المواطن وتكوين أجيال سليمة وقادرة على الاندماج داخل المجتمع. اننا اليوم في أشد الحاجة أن تلعب المؤسسات الدينية دورها كاملا للمساهمة مع باقي المؤسسات في توفير هذا الجانب الأمني الذي أظهر فاعليته في المقاربة التي تبنتها بلادنا لمحاربة ظاهرة الإرهاب، وما يؤسس لها من تطرف وغلو. وهنا لا يسعني إلا أن أجدد ما قلته السنة الماضية من تهنئة لوزارتكم وللمؤسسات التابعة لها في ترسيخ قيم الإسلام السمح والمتسامح المبني على المذهب المالكي وعلى العقيدة الأشعرية، وذلك تماشيا مع توجيهات أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الحريص أشد الحرص على تحصين عقيدة الأمة وعلى النهوض بفكر إسلامي راق ومنفتح يحافظ على الخصوصية المغربية ويثير إعجاب الجميع، كما يعتبر مضرب مثل لدى مجموعة من الدول الأوربية والإفريقية التي تتقاسم معنا نفس المبادئ والقيم الروحية والتي أصبحت اليوم ترى في المغرب دوحة علمية لتكوين أئمتها ومرشديها الدينيين. وهذه مناسبة للتنويه بما تقوم به مؤسسة محمد السادس في تأطير العلماء الأفارقة ومساعدتهم على نهل أصول العلوم الدينية والفقهية، تعزيزا لدور المغرب في نشر قيم الوسطية والاعتدال والتسامح الديني وتقريب الفهم الصحيح لديننا الحنيف.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لقد تأسفنا جميعا لما وقع الأسبوع الماضي من وفاة مأساوية لمجموعة من السيدات كن بصدد تلقي مساعدات إحسانية. وان كان هذا الأمر يسائلنا جميعا حكومة ومنتخبين ومجتمع مدني، إلا انه يجرني أساسا للحديث عن ما يقتضيه تأطير العمل الإحساني ببلادنا من اجتهاد وتوفير لآليات مبتكرة لتدبير الزكاة والصدقات. لقد آن الأوان للتفكير في إحداث صندوق للزكاة يعتبر آلية تمويلية للقيام بعمل إحساني مقنن يمكن من توفير منتوجات مالية توفق بين رغبة عدد كبير من المغاربة في القيام بواجبهم الديني وبين صون كرامة ذوي الخصاصة من أبناء هذا الوطن المعوزات والمعوزين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

تأهيل الأئمة والقيمين الدينيين يعد بمثابة حصن حصين ضد الفكر المتطرف ومحاولات بث التفرقة والأفكار المغلوطة والمسيئة للشريعة الإسلامية. وهنا لابد أن نحييكم على المجهودات التي بذلتها وزارتكم لتأطير هذه الفئة على أساس نهج خطاب وسطي ومتسامح يدعو إلى المحبة وإشاعة ثقافة قبول الآخر. وهي مناسبة لندعوكم باسم فريقنا الى المزيد من التعبئة لمواصلة تأهيل الخدمات الدينية ووالرفع من دور الفضاءات الدينية في خدمة الأمن الروحي للمواطنين المغاربة وحمايتها من أي استغلال سلبي يفتح المجال أمام التطرف والانغلاق والجهل، حفاظا على الدور الأساسي لهذه الفضاءات المتمثل في العبادة والتعليم والإرشاد، وفي إطار النموذج المغربي المرتكز على إمارة المؤمنين ووحدة المذهب المالكي والتصوف السني، المتسم كذلك بالوسطية والاعتدال والفكر المتنور في إطار الحفاظ على ديننا الحنيف وفي سياق مبادئ الديمقراطية الحداثية وحقوق الإنسان.

وهذه مناسبة كذلك لندعوكم السيد الوزير إلى مواصلة العناية بالقيمين الدينين عبر تحسين أوضاعهم المادية والرفع من جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

ومن أجل إنجاح ورش تأطير الحقل الديني، فإننا نشدد على أهمية وضع برنامج لبناء المساجد ولترميم المتقادمة منها أو الآيلة للسقوط، خصوصا في الأحياء الفقيرة والهامشية، مع إيلاء العناية بمدارس التعليم العتيق وملحقاتها من الكتاتيب القرآنية لما لها من دور توعوي وتكويني ولمساهمتها الفاعلة في تحصين الأمة المغربية والحفاظ على دينها وهويتها.

تلكم، السيد الرئيس، وفي إطار الحيز الزمني المخول لنا، أهم ملاحظات فريقنا فيما يتعلق بمشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وانطلاقا من قناعتنا بأهمية الجهود المبذولة في هذا القطاع ووفاء بالتزاماتنا داخل الأغلبية الحكومية، سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VI- لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الاساسية:

1- مداخلة السيد محمد اباحنيني في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيد الوزير المنتدب المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد بتناول الكلمة اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، وهو القطاع الذي يكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى ارتباطه المباشر بالقضايا اليومية للمواطنات والمواطنين ومباشرته لمجموعة من الأوراش الكبرى بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي لها تأثير قوي ومباشر في دعم المسار التنموي ببلادنا.

لكن قبل الشروع في المناقشة، لابد أن نثمن العرض القيم الذي تقدمتم به والذي تضمن أرقاما ومعطيات أعطتنا فكرة واضحة عن حصيلة ومنجزات وزارة الداخلية برسم سنة 2017، بالإضافة إلى استراتيجية وبرنامج عملكم في أفق سنة 2018. وهي مناسبة نؤكد فيها كذلك على ضرورة اعتبار موضوع الوحدة الترابية موضوعا وطنيا بامتياز، يجب أن نتتبعه ونوظف مجهوداتكم ومجهوداتنا جميعا كبرلمانيين، طالبا منكم دعم الدبلوماسية البرلمانية كدبلوماسية موازية، خصوصا لدى المنظمات الدولية التي بدأت تؤمن أكثر بوجاهة الموقف المغربي، منها الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوربا التي شرفتمونا باستقبالها مؤخرا. وفي هذا الإطار، نخبركم السيد الوزير أننا بصدد العمل على تنظيم مؤتمر هذه المنظمة لأول مرة في تاريخها خارج الفضاء الأوربي، مما يعكس ثقتهم في المملكة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

ان محطة مناقشة مشروع قانون المالية برسم سنة 2018 تعتبر مناسبة مهمة لقياس مدى تقدم الحكومة في تنزيل مقتضيات البرنامج الحكومي، ولعل أهمها ترسيخ الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللاتمركز الإداري، باعتباره مشروعا له راهنيته والحجر الأساس للنموذج التنموي الجديد الذي نتوق جميعا لتحقيقه. وإذ ننوه بالجهود التي تبذلها وزارة الداخلية، رغم التحديات والصعاب، لتسريع استكمال تفعيل آليات الجهوية المتقدمة عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية والتقنية والتنظيمية المنظمة لهذا الورش، وعلى رأسها إصدار العديد من المراسيم التطبيقية للقوانين التنظيمية، فإننا ندعو إلى المزيد من الجرأة السياسية في التعاطي مع هذا الإصلاح المجالي الذي يقتضي رؤية شمولية ذات أبعاد استراتيجية ترتكز على منح الجهات مزيدا من الحرية والاستقلال المالي والإداري، على أساس إصلاح عميق لمنظومة الموارد البشرية والمالية، مع تعزيز الحكامة المحلية التي تقتضي ربط المحاسبة بالمسؤولية، بالإضافة إلى إصلاح نظام عدم التركيز الإداري في إطار ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية حول هذا المشروع الملكي الطموح.

والحديث عن الجهوية الموسعة يحيلنا مباشرة على موضوع العدالة المجالية وما يتطلبه تحقيقها من تمكين لمختلف جهات المملكة من الاستفادة من الجهود التنموية، حيث لازالت المؤشرات تؤكد على وجود فوارق مجالية بين مختلف جهات ومناطق المملكة، بل ومدنها أيضا، ليستمر منطق المغرب النافع وغير النافع. فلازلنا أمام مناطق تعيش ساكنتها تحت وطأة غياب أبسط شروط العيش الكريم من تعليم وصحة وبنى تحتية. ولازالت تئن آلاف العائلات تحت خط الفقر. وما فاجعة سيدي بولعلام بإقليم الصويرة إلا عكس لهذا الواقع. وهذه مناسبة لنثمن عمل الحكومة فيما يتعلق بالإجراءات الفورية التي اتخذتها على إثر هذه الواقعة لتقنين العمل الإحساني وتأطيره. كما أننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، إذ نشجع استمرار العمل الخيري باعتباره عملا نبيلا يعكس التضامن الذي يتحلى به الشعب المغربي، ندعو إلى ضرورة مأسسة هذا النشاط الإنساني بشكل يضمن كرامة من يضطرون لمد أيديهم بسبب الحاجة والفقر، والذي لن يتأتى لنا القضاء عليه بدون صياغة حلول ومبادرات استعجالية وسن سياسات عمومية فاعلة تشجع على خلق بيئة حاضنة للاستثمار تساهم في توفير فرص الشغل وفي خلق الثروة.

وهنا لابد أن نذكركم بالمطلب الذي سبق وتقدمنا به أثناء مناقشة ميزانية هذا القطاع برسم سنة 2017، حيث اقترحنا ان تتقدم الحكومة بمشروع قانون لإحداث وكالة وطنية لتنمية المناطق الجبلية

تروم تحقيق التنمية الشاملة والمندمجة بها خصوصا في الشق المتعلق بالتزويد بالماء الشروب والكهرباء وتطهير السائل وتصفية المياه العادمة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لا أحد منا يشكك في النتائج الهامة التي حققتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من حيث معالجة الإقصاء والهشاشة والقضاء على العجز الاجتماعي، من خلال الدور الحيوي الذي لعبته في الحفاظ على كرامة الإنسان وتمكينه من المشاركة في التنمية الاقتصادية المحلية والجهوية والوطنية عبر مشاريع مدرة للدخل، إلا أن آخر تقرير أصدرته الأمم المتحدة حول مؤشر التنمية البشرية يؤكد أن بلادنا تسير ببطء شديد في هذا المجال، حيث احتلت الرتبة 123 من ضمن 188 دولة، متأخرة في الترتيب عن كل من الجزائر وتونس ومصر وحتى ليبيا التي تعاني من مشاكل جمة. هذا الواقع يدعونا إلى ضرورة إعطاء نفس جديد لهذا المشروع الملكي الهام والبحث عن بلورة أهدافه من خلال اعتماد برامج أخرى تصحح الاختلالات التي شابت هذه التجربة، والتي ساهمت في تعطيل مجموعة من مشاريعها ببعض مناطق المملكة، مطالبين في نفس الوقت بالتنسيق مع الجمعيات وإشراكها في تنزيل الأهداف المسطرة. كما نشدد على تعزيز التقائية البرامج الاجتماعية القطاعية ووضع برامج جديدة موجهة للشباب، خصوصا لليافعين منهم، وذلك بغرض إيجاد حلول ناجعة لمجموعة من ظواهر العنف على رأسها ظاهرة العنف المدرسي التي أصبحت تنخر الجسم التربوي ببلادنا، مع تصاعد ظاهرة الإهانات والاعتداءات الجسدية التي يتعرض لها أعضاء الهيئة التعليمية والتي طفت مؤخرا بحدة على سطح النقاش العمومي.

السيد الوزير المحترم،

لا يسعنا في فريق التجمع الوطني للأحرار إلا التنويه بالرؤية الإستراتيجية الشمولية التي انتهجتها وزارتكم فيما يتعلق بالحفاظ على سلامة وأمن المواطنين، كما نشيد عاليا بالدور الفاعل الذي تبذله مختلف الأجهزة الأمنية لتأمين سلامة الأشخاص والمنشآت. وهذه مناسبة لنلتمس من الحكومة تحفيز العاملين بهذا القطاع عبر تحسين أوضاعهم المادية والمعنوية باعتبارهم حجر الأساس في نجاح أي مقاربة أمنية كفيلة بمجابهة كل التحديات والمخاطر التي تحدق ببلادنا، وخصوصا محاربة كل أشكال الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والاتجار في البشر ومواجهة خطر المجموعات الإرهابية.

وارتباطا بموضوع الإرهاب، فإننا ننوه في فريقنا كذلك بالأسلوب الاستباقي والاستشرافي المعتمد في التصدي لظاهرة الإرهاب التي أصبحت تهدد كافة المجتمعات بدون استثناء، حيث وفقت المصالح الأمنية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، وعلى رأسها المكتب المركزي للأبحاث القضائية، في إحباط سلسلة من العمليات الإرهابية وفي تفكيك العديد من الخلايا النائمة التي تهدد أمن واستقرار بلادنا.

وأغتنم هذا اللقاء لأدعوكم لتوفير المزيد من الدعم للسياسة الأمنية للقرب، حيث يعتبر إضفاء طابع القرب على الأجهزة الأمنية من أهم العوامل التي ستسمح بترسيخ الأمن العام وحماية المواطنين وضمان سلامتهم عبر القضاء على كل مظاهر الجنوح والانحراف المرتبطة أساسا بمظاهر الفقر والتهميش، وهي وسيلة كذلك لتقوية روابط الثقة المتبادلة بين الشرطة والمواطن. كما أن الشأن الأمني يفرض تبني مبدأ التشاركية كمعيار من معايير الحكامة الجيدة، حيث أن التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة من أمن وطني ودرك وقوات مساعدة وسلطات محلية وعدم احتكار المعلومة من شأنه بلورة حكامة أمنية جيدة تتسم بالفعالية والنجاعة.

السيد الوزير المحترم،

يعتبر الارتقاء بأداء الجماعات المحلية هدفا استراتيجيا يروم دعم الحكامة المحلية الجيدة وتعزيز القدرات التدبيرية للمنتخبين والعاملين بمختلف الجماعات الترابية. وقد جاءت الترسانة القانونية الجديدة التي صادقنا عليها لتدعم هذا الورش الهام، غير أن تنزيلها تعترضه مجموعة من العوائق على رأسها محدودية الموارد الموازاناتية وغياب الدعم اللوجيستي وضعف الموارد البشرية. وهنا يجب أن نستحضر وبقوة أن الجماعات الترابية هي من أوائل مقدمي الخدمات العمومية، وبالتالي لها ارتباط مباشر بالخدمات الأساسية التي تقدم للمواطن المغربي، مما يحتم رصد العراقيل التي تحد من فعاليتها والبحث عن حلول لتأهيل الجماعات الفقيرة، وذلك رغم تعدد البرامج والصناديق المرصودة لمحاربة الفقر والهشاشة خصوصا بالعالم القروي. ولعل ترجيح كفة التسيير على حساب الاستثمار من الأسباب التي حالت دون الوصول إلى المستوى المطلوب في دعم البنيات التحتية واستقطاب الاستثمارات وتحقيق التنمية المحلية المنشودة. وهو ما يدفعنا للتأكيد على ضرورة اعتماد الجماعات الترابية على موارد أخرى بدل اقتصارها على حصة الضريبة على القيمة المضافة التي تشوبها مجموعة من الإختلالات في التوزيع، مطالبين في هذا الإطار بإخراج مرسوم يحدد معايير توزيعها مستقبلا بشكل يستحضر خصوصيات كل منطقة. كما نؤكد على ضرورة مصاحبة الجماعات لإحداث إدراتها الجبائية، في إطار التخفيف من حدة الوصاية الإدارية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

دور الجماعات الترابية يبقى متواضعا فيما يتعلق بالتعمير وإعداد التراب بسبب تداخل الاختصاصات في هذا المجال، مما يطرح مجموعة من الإشكاليات على رأسها التأخر في المصادقة على وثائق التعمير وعدم تحديد المسؤولية بشكل دقيق. وعلى هذا الأساس، نجدد اقتراحنا في

هذا الباب بضرورة فتح حوار وطني بين جميع المتدخلين في هذا الميدان لايجاد تصور شامل يحدد اختصاصات كل طرف ويؤسس لجماعات ومدن تستحضر خصوصية المجال الترابي.

السيد الوزير المحترم،

إننا، في فريق التجمع الوطني للأحرار، نقدر الجهود التي بذلتها الحكومة لتدبير طرق استغلال أراضي الجموع وتأهيلها لتساهم في تنمية الاقتصاد المحلي والوطني خصوصا وأنها تشكل 22% من المساحة الوطنية الاجمالية بما مجموعه 12 مليون هكتار، أغلبها في حالة جمود، إلا أننا اليوم في حاجة لحلول إبداعية تمكن من مواكبة المجهودات الاستثمارية القطاعية ومن ضمنها إيجاد نظام متطور يتعلق بتنظيم أراضي الجموع وتدبير استغلالها، وعلى رأس ذلك إعادة النظر في منظومتها القانونية عبر العمل على صياغة مدونة موحدة تنظم هذا المجال الذي تطغى عليه العشوائية، وهو ما من شأنه الحد من مشكلة الترامي على أراضي الغير مع ضرورة إيجاد الوزارة لحلول مناسبة للحد من التفويتات التي تتم بشكل غير تشاوري مع ذوي الحقوق، دون إغفال إشراك جميع الفعاليات المعنية بالأراضي الجماعية في البحث عن صيغة بديلة لإدماج هذه الأراضي في المخططات التنموية.

السيد الوزير المحترم،

هذه فرصة للتنويه مجددا بالسياسة المغربية المعتمدة في معالجة إشكالية الهجرة بعدما تحولت بلادنا من بلد مصدر للمهاجرين إلى بلد عبور واستقبال، خصوصا للعديد من مواطني إفريقيا جنوب الصحراء. وهنا لابد أن نشيد بالمجهودات التي تبذلها وزارة الداخلية للمساهمة في تدبير هذا الملف بكل النجاعة والحكمة المطلوبين، وذلك وفق مقاربة إنسانية وحقوقية قائمة على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وهذه مناسبة لنطرح معكم ما تناقلته وسائل الإعلام حول المناوشات التي دارت بين سكان درب الكبير بمدينة الدار البيضاء وبعض المهاجرين الأفارقة، والتي رغم نجاح القوات العمومية، التي نحييها بهذه المناسبة، في فض هذه المواجهات في وقت وجيز وعملها على استتبات الأمن داخل المنطقة، إلا أن هذه الحادثة قد خلفت نقاشا حول مدى نجاعة سياسة تسوية الأوضاع القانونية لهؤلاء المهاجرين في غياب إجراءات عملية تساعد على اندماجهم وعلى احترام قوانين المجتمع الذي احتضنهم. المشكل حتما ليس في إخواننا المهاجرين ولا مشكل عنصرية لان بلادنا ولله الحمد بلد متسامح ومتضامن. المشكل الحقيقي هو عدم توفر بلادنا على بنية تحتية خاصة بالمهاجرين على غرار الدول التي لها تاريخ في مجال الهجرة والتي توفر مراكز للإيواء والمساعدة أو على الأقل تقدم بدائل عن هذه المراكز تسمح بصون حقوق وكرامة المهاجر.

لنا اليقين، السيد الوزير، أن الحكومة قادرة على تدارك النواقص التي تعتري سياسة الهجرة ببلادنا لوجود إرادة قوية لإنجاح هذا الورش الهام الذي ميز بلادنا عن باقي دول المنطقة وأجهض مؤامرات الجيران المستهدفة لاستقرار بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

الوقت لا يسعفنا للوقوف على المزيد من الملاحظات بخصوص مجموعة من القضايا المرتبطة بهذا القطاع، لذلك سأختم بوجهة نظر فريقنا فيما يتعلق بالميزانية المرصودة لقطاع الداخلية، الذي يعتبر حجر الزاوية في تنزيل البرنامج الحكومي على المستويات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث نؤكد على أن الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع برسم السنة المالية 2018 ستساهم في مواكبة التطورات التي تشهدها بلادنا على مختلف المستويات، لكنها تبقى في نظرنا غير كافية ولا ترقى إلى حجم المشاريع والبرامج المسطرة وكذلك بالنسبة لتسيير وتدبير المجالات والمصالح التابعة لهذه الوزارة المتشعبة المهام.

تلكم حضرات السيدات والسادة رؤية وموقف فريقنا، فريق التجمع الوطني للأحرار، من مختلف المناقشات المرتبطة بمشروع ميزانية وزارة الداخلية. وإذ نثمن مجهودات الحكومة في تدبير هذا القطاع، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2- مداخلة السيد محمد الرزمة في مناقشة الميزانيتين الفرعيتين لوزارتي التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، والطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدات الوزراء المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعداء أن نجدد اللقاء بكم اليوم بمناسبة مناقشة مشروع الميزانيتين الفرعيتين لكل من وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء ووزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة. وهذه فرصة متميزة للنقاش والحوار ولتبادل الأفكار والرؤى فيما بيننا حول هذين القطاعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن الحديث عن فك العزلة عن العالم القروي يجرنا إلى المساءلة عن حصيلة برنامج الطرق القروية على مدار السنوات الأخيرة. وفي هذا الإطار، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، وان كنا نعتبر أن التقدم الحاصل في مجال البنيات التحتية، الذي سمح لبلادنا، رغم امكانياتها المحدودة، بتوفير بنية طرقية وسككية تضاهي الدول المتقدمة، فإننا ندعو الحكومة بالموازاة مع ذلك إلى مضاعفة جهودها لتقوية الشبكة الطرقية ببلادنا والعمل على تحقيق العدالة المجالية في هذا الباب تفعيلا للأحكام الدستورية، وذلك عبر دعم الشبكة الطرقية الصغيرة والمتوسطة من طرق وطنية وجهوية وثانوية ومسالك قروية.

إن الاستثمار في هذا النوع من المسالك يعد استثمارا اقتصاديا واجتماعيا في آن واحد، لما له من أثر مباشر على الساكنة المحلية وعلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وعلى وجه الخصوص في العالم القروي والمناطق المعزولة، حيث تتطلب وضعية الطرق تدخلات عاجلة لفك العزلة عن الدواوير النائية التي تعاني الأمرين، خصوصا عند تساقط الثلوج وفي فترة الفياضانات.

وإذا كان برنامج فك العزلة عن العالم القروي قد ساهم في توسيع وصيانة العديد من المقاطع الطرقية، فان العديد من المشاريع المبرمجة في هذا الإطار لازالت متعثرة، فاتحة المجال لوضعية متردية وجد سيئة للعديد من المسالك والطرق، إن صح أن ننعتها بطرق في ظل غياب مواصفاتها، مما يعرض مستعمليها للأخطار، كما تؤثر سلبا على العديد من مناحي الحياة، من قبيل حرمان التلاميذ من متابعة دراستهم، وكذلك صعوبة ولوج الخدمات الطبية والإسعافية. لذلك، فإننا ندعو الحكومة، وفي إطار مقاربة تشاركية مع جميع المتدخلين، إلى بذل المزيد من الجهود لدعم صندوق التنمية القروية باعتباره الرافعة الأساسية لبرنامج فك العزلة عن العالم القروي واستكمال وتطوير المشاريع بالبوادي المغربية التي ظل العديد منها خارج عجلة التنمية.

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر النقل السري والنقل المزدوج من الإشكاليات التي يتعين حلها بصفة استعجالية. فعدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف تأخذ بعين الاعتبار ضعف أسطول النقل المزدوج الذي لا يراعي النمو الديمغرافي المتزايد ولا كثافة الإقبال عليه أثناء ساعات الذروة، ولا التوسع العمراني السريع، يجعل من النقل السري، رغم عدم قانونيته، الخيار الوحيد للعديد من المواطنين، سواء في البوادي أو الحواضر، الذين يجدون أنفسهم مكرهين على التنقل بواسطة هذا النوع من وسائل النقل غير الشرعية اما لأسباب مادية تتعلق بالأسعار المغرية المقترحة أو لعدم توفر وسائل النقل القانونية.

وفي هذا الإطار، فإننا نطلب منكم بجانب العمل على مضاعفة أعداد مركبات النقل الحضري المنظم والقانوني بشكل يتناسب مع حاجيات سكان المدن. أما بالنسبة للبوادي، وبالنظر لأهمية الخدمات التي يسديها النقل السري لساكنتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ففريقنا يدعوكم إلى فتح حوار بناء مع مهنيي هذا النوع من النقل وباقي الفرقاء بهدف إيجاد حلول توافقية، من قبيل إدماجهم في أسطول سيارات الأجرة القانونية مع توفير إطار قانوني لهذا النوع من النقل الذي قد يكون وسيلة ناجعة لمحاربة البطالة وخلق العديد من فرص الشغل.

حضرات السيدات والسادة،

إنني أؤكد كذلك باسم فريق التجمع الوطني للأحرار على ضرورة تعزيز بنية المطارات المحلية والدولية. فبلادنا اليوم مرشحة لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2026، كما أننا نشهد عودة الثقة والدينامية للقطاع السياحي. وهذان أمران يقتضيان تأهيل بنية المطارات باعتبارها الواجهة الأولى للمغرب. وهنا نؤكد على ضرورة وضع إستراتيجية وطنية في هذا الشأن تواكبها كل القطاعات المعنية من سياحة ونقل جوي وشباب ورياضة وتجهيز ونقل وباقي القطاعات المهتمة.

ونفس هذه الأسباب، إضافة إلى الأدوار الاقتصادية الهامة التي تلعبها السكك الحديدية، تدفعنا للمطالبة بضرورة توسيع شبكتها عبر ربوع المملكة مع ضرورة إخراج مشروع الشبكة الجهوية إلى حيز الوجود. كما لا تفوتنا الفرصة دون أن نشدد على أهمية معالجة المشاكل الأمنية المرتبطة بهذا القطاع، حيث لازال غياب المعابر ومحاور المراقبة يتسبب في العديد من الحوادث الخطيرة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عاشت بلادنا في الفترة الأخيرة العديد من المشاكل المرتبطة بندرة المياه خصوصا في مناطق الجنوب والجنوب الشرقي، حيث تم ترويج مجموعة من المغالطات تدعي أن تطوير بعض الزراعات هو سبب ندرة المياه، في حين أن الحقيقة بعيدة كل البعد عن هذه التأويلات.

إن محدودية الموارد المائية بالمغرب تجبرنا على نهج سياسة خاصة بتخزين وتجميع المياه والعمل على التدبير العقلاني لهذه المادة الحيوية والاعتماد على طرق أخرى لتوفيرها من قبيل توسيع الطاقة الاستكشافية للموارد المائية، مع مواصلة إعادة تأهيل شبكات السقي واعتماد برنامج لعقلنة حفر الآبار، بالإضافة إلى تحلية مياه البحر. وهنا لابد أن ننوه ببداية إنجاز مشروع تحلية مياه البحر بجهة سوس- ماسة باعتباره مشروعا رائدا ومندمجا سيكون قاطرة لمشاريع مماثلة تشمل جهات أخرى تعيش ساكنتها أزمة ندرة المياه.

وسيرا على النهج الحكيم للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، يعتبر الاستمرار في بناء السدود التلية والمتوسطة والكبرى من أهم الدعائم التي من شأنها التخفيف من حدة هذه الإشكالية، هذا دون أن نغفل أهمية مصاحبة ذلك بالصيانة اللازمة لهذه السدود حفاظا على حقينتها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

فيما يتعلق بقطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، فكما تعلمون أن أكبر تحدي يواجهه المغرب والبشرية جمعاء اليوم هو التغيرات المناخية ورهانات التنمية المستدامة، والتي تستدعي تظافر جهود جميع مكونات المجتمع من أجل تنمية مستدامة ومتوازنة تحفظ البيئة. إن تغير المناخ ظاهرة متواترة الآثار السلبية على النظام البيئي لكوكب الأرض وهي معضلة عالمية متصاعدة المخاطر على واقع النمو الاقتصادي وكذا على السلم والأمن البيئي ببلادنا حيث يتسبب في تراجع

خطط العمل التنفيذي الموجهة لانجاز أهداف التنمية المستدامة.

فقضايا البيئة والاستدامة وصون معالم النظم البيئية المتنوعة والمتداخلة في وظائفها الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية والحقوقية ببعدها الإنساني والحضاري وكحق طبيعي للأجيال، تعتبر محور استراتيجي في خطة إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

ننوه أنه في هذا الإطار اعتمدتم إستراتيجية للتنمية المستدامة تعزز التوازن بين الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة المعيشية للمواطنين، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتشجيع استخدام تكنولوجيا الطاقة النظيفة.

نثمن عاليا كذلك رؤية الحكومة ومجهوداتكم لإدماج البيئة في السياسات التنموية والمناهج التربوية عبر اعتماد ميثاق وطني شامل للبيئة والتنمية المستدامة وفق مبادئ المشاركة والالتزام والتعاقد والتشاور، وإصدار ترسانة من القوانين البيئية تهم على الخصوص الاقتصاد الأخضر وترشيد المياه والطاقة والنفايات والمحميات الطبيعية. ونعتقد أن هذه الدينامية وفي إطارها يندرج إحداث المرصد الوطني للبيئة ومراصد جهوية لمراقبة ومتابعة المؤشرات البيئية في ترسيخ السلوك البيئي القويم وتقريب قضايا البيئة من المواطنين. وطبعا كل هذه الاختيارات نجدها في دستور 2011 الذي ينص على مسؤولية الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية في تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب العيش في بيئة سليمة وتحقيق تنمية مستدامة تعزز العدالة الاجتماعية والحكامة وتحافظ على الموروث الطبيعي والثقافي، وأن خلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كفضاء للحوار بين المتدخلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمهنيين من أجل صنع مستقبل أفضل لأجيالنا الحالية واللاحقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

نعي أن بلادنا تقدم تجربة هامة من حيث انسجام استراتيجيتها الوطنية مع التزاماتها الوثيقة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة وكذا بتحركات الحكومة على الصعيد الخارجي بترجمة التزاماتها الدولية على أرض الواقع. إلى جانب مبادراتها النوعية في مجال الحفاظ على البيئة، وذلك عبر مخططات وإجراءات تمس عدة قطاعات تتعلق أساسا بالفلاحة والماء والنفايات والغابات والطاقة والصناعة والسكن، الهدف منها تأمين شروط الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وقد تجسد كل هذا المجهود في التزام بلادنا في مجال التنمية المستدامة والبيئة، حيث أصبح جليا وواضحا بعد احتضان المغرب لمؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ 22 والتي شكلت محطة للتفكير في التدابير وآليات المواكبة والتمويل وتدبير الأزمات الواردة في اتفاق باريس التاريخي.

نحن واعون أن مفهوم التنمية البيئية المستدامة لازال في مخاضاته الأولية من حيث التداول الدقيق والتفعيل الحقيقي، لذلك فإننا نحتاج إلى التحلي بوعي بيئي جماعي وتغيير السلوكيات والانخراط القوي لمختلف مكونات المجتمع المدني والحفاظ على التنوع البيئي وجودة الرصيد الطبيعي والتاريخي وتحقيق التنمية المتوازنة وتحسين جودة الحياة والظروف الصحية للمواطنين، وسيتيح بصفة خاصة الحفاظ على المجالات والمحميات والموارد الطبيعية وكذا التراث الثقافي في إطار عملية التنمية المستدامة باعتبار البيئة رصيدا مشتركا للأمة ومسؤولية جماعية لأجيالها الحاضرة والمقبلة. أعانكم الله لتحقيق الأهداف المتوخاة رغم أن ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة تبدو لنا غير كافية لإنجاح طموحنا، كل طموحاتنا، ولكن بالحكامة وحسن التدبير نحن متأكدين أن الحكومة قادرة على تجاوز المعيقات القائمة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن مشروع الكهرباء في القرى أصبح نقمة بعدما كان في بدايتيه نعمة، حيث أصبحت أعمدة الإنارة العمومية في الدواوير وبالجماعات المحلية تشكل خطرا حقيقيا على أمن وسلامة المواطنين بعدما أصبحت مهددة بالسقوط بين لحظة وحين، منها ما هو متساقط. كل الأعمدة في مجملها هشة قابلة للسقوط في أية لحظة، وبالتالي فان سلامة المواطنين في الميزان، ناهيك عن الشرارات الكهربائية التي تحدث كل فينة وأخرى خاصة عند تهاطل الأمطار أو عندما تشتد قوة الرياح، ما جعل السكان يعيشون في خوف وقلق دائمين.

إن هذه النعمة قد تحولت إلى نقمة بالنسبة للسكان. جل الأعمدة الخشبية مشكوك في مثانة تثبيتها وتسقط وتسقط معها الأسلاك الكهربائية، فنجد بعض المواطنين يعملون على رفع بعض الأعمدة رغم خطورة الأمر، على الأقل لتجنيب المارة أخطار الصعق الكهربائي وضمان استمرار الإنارة العمومية، خاصة في الأيام المظلمة. فمثلا في جماعة الزينات فقط، 400 عمود هوى وتساقط على الأرض. فالي متى ستبقى هذه المناطق خارج حسابات المكتب ومن يصلح الوضع.

الكل يستنكرون هذه الوضعية ويصفونها بالكارثية ونبهونا إلى الخطورة التي قد تنجم عن هذا المشكل نتيجة الإهمال، ناهيك عن الانقطاعات الكهربائية المتكررة التي تعاني منها بعض مناطق المملكة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لن يسعفنا الوقت للخوض في المزيد من الملاحظات، إلا أننا ومن موقعنا داخل الأغلبية الحكومية، نعبر لكم عن دعمنا للإجراءات والتدابير المتخذة للنهوض بهذه القطاعات، وتبعا لذلك، سنصوت بالإيجاب على مشروع هاتين الميزانيتين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سادسا: مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

I- مداخلة في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات جميع اللجن:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وأعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية برسم مشروع القانون المالي للسنة المالية 2018 المعروض على مجلسنا الموقر للدراسة والمصادقة، وهي مناسبة لفريقنا للإدلاء بوجهة نظره والمساهمة في إغناء النقاش العمومي حول التوجهات الكبرى للسياسات الحكومية في مجال الاستثمار وتدبير المالية العمومية وتقييم تنفيذ البرامج والمخططات القطاعية، مع تقديم ملاحظات واقتراحات واقعية بما يخدم تحقيق الأهداف التنموية لبلادنا ورفع التحديات المرتبطة بخلق الثروة ومناصب الشغل المنتج في إطار مبادئ التنمية المستديمة والشاملة والمتوازنة مجاليا، مع استحضارنا للمدة الزمنية التي تفصل بين مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية 2018 والميزانيات وقانون المالية للسنة الحالية، وهي مدة في كل الأحوال تبقى قصيرة وغير كافية لملامسة أثر تطبيق الالتزامات المتضمنة في مشروع ميزانية 2017 للقطاعات التي نحن بصدد مناقشة مشاريع ميزانيتها.

قطاع الصناعة والتجارة الخارجية والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

السيد الرئيس،

لابد أن نشيد بالمجهود المبذول من قبل الوزارة وإرادة الحكومة لتنمية وتطوير هذا القطاع الذي يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني ويُعَوَّل عليه كثيرا لإنجاح التحول الهيكلي للاقتصاد المغربي في أفق التوصل لنموذج تنموي شامل ومُدمج، قادر على رفع التحديات المرتبطة بالتنمية وخلق مناصب الشغل المنتج بنسب تمكن من امتصاص البطالة، بعدما أن أبان النموذج التنموي الحالي محدوديته وفشله، كما عبر عن ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، في عدة مناسبات، كان آخرها خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، حيث إن الاقتصاد الوطني لم يتمكن من خلق سوى 66.000 منصب شغل صافي، كمعدل سنوي ما بين 2010 و2015 (33.000 سنة 2015).

لهذه الأسباب، نعتبر في الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن الحاجة أصبحت اليوم ملحة قصد إعادة النظر في السياسة الاستثمارية المتبعة ببلادنا وبلورة استراتيجية جديدة، قوامها نموذج تنموي مبتكر، مبني على التصنيع وعلى القطاعات الواعدة التي لها انعكاس حقيقي على خلق مناصب الشغل وعلى تقوية العرض التصديري، وكذا جعل الابتكار رافعة أساسية لتحسين إنتاجية المقاولات التي تعتبر الجهة الرئيسية لخلق مناصب شغل.

وفي هذا الإطار، وبُغْيَة تحفيز الاستثمار، اعتمدت بلادنا مؤخرا "مخطط التسريع الصناعي 2014-2020"، الذي أَعطى رُؤْيَة واضحة للمستثمرين وساهم في استقطاب شركات كبرى في مجال صناعة السيارات، كان آخرها شركة "بوجو-ستروين" وكذا في قطاع الطيران، بفضل رؤية مُبْتَكَرَة لصاحب الجلالة، ترتكز على منظومات صناعية مندمجة ومتكاملة ستساهم في جعل حصة القطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام تناهز 23% مقابل أقل من 14% قبل تنفيذ المخطط، في أفق إعادة هندسة مختلف مكونات الناتج الداخلي الخام، من خلال تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، عبر التركيز على التصنيع والتصدير، وفي تحسين مؤشرات التنمية.

ورغم أهمية هذا المخطط الاستراتيجي، إلا أننا نُلاحظ أن الحكومة لم تَنْخرط بِشكل قَوِي في مُسايَرَة هذا التوجه الملكي، عبر تَوفير الموارد المالية الضرورية التي لا تَرْقى إلى طُموحات الفاعلين الاقتصاديين، بما يَضْمَنُ إنجاح جَميع البرامج الصناعية الكُبرى، التي راهَنَت عَليها بِلادنا لولوج نادي الدول الصاعدة.

كما ندعو الحكومة العمل على تنزيل مخطط "تسريع التنمية الصناعية" على الصعيد الجهوي بما في ذلك الأنظمة المندمجة (Ecosystèmes) للحد من الفوارق المجالية بين الجهات.

السيد الرئيس،

إننا إذ نعتز لكون الصناعات الجديدة أضحت تشكل المصدر الرئيسي لصادرات المغرب، خصوصا صناعة السيارات التي تخطت قيمة صادراتها صادرات الفوسفاط ومشتقاته، كما تبين الأرقام التي قدمها السيد الوزير في عرضه، حيث أضحت بلادنا ثاني مصنع للسيارات في إفريقيا وأول مصنع على مستوى شمال إفريقيا، وتسجل نسبة 25% كمعدل نمو سنوي لرقم معاملات الصادرات للقطاع، فإننا نطالب بإيلاء مزيد من الاهتمام لباقي القطاعات الصناعية الأخرى، ومنها قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية من خلال مراجعة السياسة المتبعة من قبل المؤسسات العمومية قصد تمكين المقاولة الوطنية من الانخراط بشكل أوسع في طلبات عروضها المرتبطة بالقطاع، مما سيساهم في تنميتها وتحسين قدرة تنافسيتها، بدل اقتصارها على المناولة، كما يجب تخويل المقاولة الوطنية نفس الامتيازات التي تحظى بها المقاولة الأجنبية.

وهنا ننوه بقرار الوزارة مواصلة تنفيذ عقود إنجاز المنظومات الصناعية الفعالة لقطاع الصناعات التعدينية والميكانيكية وكذا

التوقيع على عقد الأداء الخاص لقطاع صناعات السكك الحديدية في أفق إرساء منظومة مندمجة في هذا المجال وكذا في مجال صناعة وصيانة السفن والبواخر نظرا للإمكانيات الواعدة التي يتيحها هذا القطاع للاقتصاد الوطني وكذا في مجال التصدير.

السيد الرئيس،

إن بلادنا تواجه العديد من التحديات الكبرى لجلب الاستثمارات الأجنبية لتسريع عجلة التنمية الاقتصادية، وخلق فرص الشغل اللائق والمنتج، ولحد الآن لم تتوفق بلادنا من استثمار جميع الإمكانات الهائلة التي تَزْخَرُ بها، وكذا ظروف الاستقرار والأمن التي تنعم بهما، مما يُحتم علينا جميعا، حكومة وقطاع خاص، المرور للسرعة القصوى في مواصلة المجهودات المبذولة، الرامية إلى تذليل الصعوبات والإشكالات المرتبطة بمناخ الأعمال.

وفي هذا الإطار، فإننا نثمن الخطوة التي أقدمت عليها وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرَّقْمي بإشراك كافة الفاعلين إبان إطْلاق النسْخَة الجَديدة "لِميثاق الاستثمار"، الذي يُعَوَّل عليه كثيرا لإعطاء قفزة نوعية لتحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي، وبالتالي تحقيق جميع أهداف مخطط "تسريع التنمية الصناعية 2014-2020"، بما يضمن ولوج المغرب لنادي الدول الصاعدة.

ونؤكد لكم، السيد الوزير، السيد كاتب الدولة، قدرة المقاولة المغربية على رفع هذا التحدي، وذلك من خلال إبراز نقاط قوتها لتمكينها من العمل في مناخ أعمال ملائم وفي ظروف تنافسية عادلة، وأن تنظر إليها الحكومة بوصفها مصدرا رئيسيا لخلق الثروات ومناصب الشغل، لذلك يجب أن تحظى بالدعم اللازم للنجاح في تحقيق نقلة نوعية من شأنها أن تفتح أمامها فرصا جديدة للنمو.

ومن هذا المنطلق، فإننا في "الاتحاد العام لمقاولات المغرب" نثمن ما جاء في مشروع قانون المالية قيد الدرس على مستوى الإعفاءات الضريبية للشركات الجديدة بالنسبة لعشرة مستخدمين عوض 5 مستخدمين في السابق، وتمديد الإعفاء الذي يشمل أيضا التكاليف الاجتماعية إلى سنة 2022، إلى جانب إعفاء الربح العقاري بالنسبة للكفالة، علاوة على إحداث جدول تصاعدي على الشركات بدل جدول نسبي سيسمح للفاعلين الاقتصاديين وأرباب المقاولات الاشتغال في ظروف ملائمة.

إلا أننا نثير انتباهكم، السيد الوزير، السيد كاتب الدولة، أن اعتماد الطابع التصاعدي للضريبة على الشركات لوحده، غير كاف لتشجيع الاستثمار، بل من اللازم العمل على مكافأة الشركات التي تستثمر، أي أنه في نهاية العام، بعد أن تقدم الشركات حساباتها، يتوجب تقليص الضريبة على الشركات التي تستثمر، على غرار المؤونة من أجل الاستثمار التي كان معمولا بها، إضافة إلى أن تشجيع الاستثمار يستدعي تحفيز الشركات على تجديد آليات إنتاجها لتساير التقدم التكنولوجي للرفع من الجودة والإنتاج لتحافظ على تنافسيتها في السوق الدولية.

السيد الرئيس،

لا بد أن نشيد بحكامة الوزارة من خلال تجميع مختلف المؤسسات المتدخلة في مجال الاستثمار والتصدير في وكالة واحدة، وهي الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، كجهاز لتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية وكمخاطب وحيد للمصدرين والمستثمرين، ولتشكل قوة اقتراحية لتحسين مناخ الأعمال بالمغرب.

وعلاقة بتحسين مناخ الأعمال، نحث الحكومة على تبني مقاربة تشاركية تترجم على أرض الواقع مقترحات الفاعلين الخواص، خصوصا ما يتعلق بـ:

1- تيسير حصول المقاولات المتوسطة والصغيرة والمبتكرة على التمويل الملائم وتقنين المقاصة الصناعية؛

2- إصلاح القانون المتعلق بآجال الأداء وتسديد مستحقات المقاولات على المؤسسات والإدارات العمومية؛

3- التوافق حول مبادرة هيكلية شمولية جديدة تجمع كل المبادرات الحالية، مثل قانون "المقاول الذاتي" و"مغرب ابتكار"، و"مقاولتي" في مبادرة واحدة عامة وشاملة (Small Business Act) تأخذ بعين الاعتبار التعثرات التي عرفتها مختلف البرامج السابقة، وتجمع الإمكانيات المالية والتحفيزات المتفرقة لتعمل بنجاعة أكبر؛

4- وضع استراتيجية شاملة للتعويض الصناعي حسب كل قطاع بآليات ملائمة وناجعة تروم الرفع من مستوى العرض المحلي ونقل المهارات والتكنولوجيا نحو المغرب؛

5- تشجيع الاندماج والترابط بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة مع وإرساء تدابير تحفيزية لتطوير السلاسل الإنتاجية ذات قيمة مضافة مرتفعة؛

6- تقديم إعفاء ضريبي لتشجيع الاستثمار في مجال النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة؛

7- تحسين الولوج للوعاء العقاري المعبأ للاستثمار الصناعي من خلال كلفة تنافسية على مستوى كافة التراب الوطنية (خلق وكالة للعقار الصناعي)، فبالرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال، فإنها تَظَلُّ غير كافية، وتُواجِهُها عَراقيل عِدَّة، منها على الخصوص:

-ارتفاع أثمنة المباني الصناعية الجاهزة للاستعمال؛

- ضعف تأهيل فضاءات الاستقبال الصناعية؛

- توزيع غير متوازن للحظائر الصناعية على مختلف جهات المملكة؛

-استغلال بعض الحظائر الصناعية في المضاربة وضعف العروض الخاصة بالكراء...

ومن هذا المنطلق لا يسعنا إلا أن نشيد بما جاء في عرضكم، السيد الوزير، فيما يخص مختلف المشاريع التي تعتزم الوزارة إطلاقها في مجال إنجاز الحظائر المندمجة الموجهة للكراء في كل من سطات وإقليم برشيد وإقليم مديونة وكذا إنجاز الحظيرة الصناعية عين شكاك بإقليم صفرو، إضافة لمشروع "إنتاجية العقار الصناعي" بشراكة مع هيئة تحدي الألفية، وهو ما سيكون له إثر إيجابي على تيسير الاستثمار في مشاريع صناعية بهذه المناطق.

السيد الرئيس،

لابد لنا من إثارة مسألة تنامي القطاع غير المنظم والذي ينافس القطاع المهيكل منافسة غير متكافئة ولا مشروعة، ويهدد بانزلاق مقاولات منظمة نحوه، وعلى الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها في محاربته، للحد من هذا الوضع اللامقبول لقطاع يعمل خارج القانون، ولا يحترم أية مسؤولية اجتماعية، ويضر بمناخ الأعمال، وذلك بتضافر جهود الدولة مع جهود "الاتحاد العام لمقاولات المغرب" لاجتذاب وحدات هذا القطاع لتكون مقاولات مواطنة، واحتوائها في قطاع منظم وبحماية اجتماعية.

وفي ما يتعلق بالتجارة الخارجية، وإذ نثمن ما ورد في البرنامج الحكومي من إجراءات وتدابير لتحفيز ودعم الصادرات المغربية، خاصة ما يرتبط بتقييم اتفاقيات التبادل الحر القائمة وإشراك القطاع الخاص في التقييم وفي المفاوضات بما يضمن توازنها، فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار مقترحات القطاع الخاص وخاصة في المفاوضات حول "اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق" بين المغرب والاتحاد الأوربي، كما ندعو الحكومة إلى إرساء خطة تروم التنويع المجالي وتنويع المنتوج الموجه للتصدير والرفع من جودته وتنافسيته مع الاهتمام بتطوير تصدير الخدمات خصوصا نحو البلدان الإفريقية.

كما يجب تعميق التفكير في إطار مقاربة تشاركية في كيفية استثمار الفرص التي تتيحها اتفاقيات التبادل الحر لتنمية وتطوير الصناعات الوطنية من خلال مواكبة المقاولات الوطنية، خاصة الصغيرة والمتوسطة، لاستشراف أسواق جديدة وكذا في الترويج والتسويق للمنتوج المغربي مع إعمال نظام لليقظة لحماية الصناعة الوطنية من بعض الأساليب التي تدخل في مجال المنافسة غير الشريفة (سياسة الإغراق التجاري على سبيل المثال).

كما نسجل بارتياح تحسن أداء مختلف القطاعات المصدرة (الصناعات الغذائية، السيارات، الفوسفاط ومشتقاته، النسيج والجلد...)، وهو ما ترتب عنه تحسن في نسبة تغطية الصادرات للواردات.

ولا تفوتنا الفرصة دون التنويه بمختلف الإجراءات التي تزمع الوزارة اتخاذها من أجل مواكبة المقاولات المصدرة ودعم تنافسية المنتوج الوطني، إضافة إلى التدابير الهادفة لتسهيل الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وهنا نطالب بضرورة التعجيل بنشر المرسوم التطبيقي للقانون رقم 91.14 المتعلق بالتجارة الخارجية ومختلف النصوص التنظيمية المرتبطة بها.

السيد الرئيس،

نعي جيدا اهتمام الوزارة بتطوير الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث حققت بلادنا إنجازات هامة في هذا الصدد، مكنته من احتلال موقع الريادة الإقليمية، إلا أنه من الضروري التسريع بتفعيل "استراتيجية المغرب الرقمي 2020" لتعزيز الاقتصاد الرقمي الذي ساهم بنحو 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن "لوكالة التنمية الرقمية" التي صادق البرلمان على القانون رقم 61.16، القاضي بإحداثها، أن تشكل أداة مؤسساتية موضوعة رهن إشارة الوزارة الوصية، لتحسين تموقع المغرب على المدى المتوسط بين البلدان المنتجة للتكنولوجيا، وجعل الاقتصاد المغربي ذو قيمة مضافة عالية وتحسين جاذبية بلادنا للإستثمار في قطاع الاقتصاد الرقمي، موازاة مع تقوية البنية التحتية الرقمية التي تعد مرتكزا أساسيا لبناء أنشطة صناعية متطورة، ولجذب المستثمرين وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، وهنا نشيد بإنشاء أول مركز للحوسبة السحابية للبيانات بالمغرب بمدينة تمارة خلال شهر شتنبر الماضي، وهو مشروع منجز بشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة في إطار برنامج "إمتياز" مما سيعزز إنتاجية المقاولات المغربية، وتمنح لمشاريعها مردودية وفعالية من خلال الخدمات المتنوعة المقدمة، والتي تتحدد في تشكيل قاعدة معلوماتية للبيانات تخص الزبناء، فضلا عن تمكين الشركات والمستثمرين من تسويق خدماتهم على المستوى القاري والعالمي، وهو ما سيعزز الإشعاع التكنولوجي لبلدنا من خلال تموقعه كمحور مركزي تكنولوجي جهوي، كما يمكن أن تشكل هذا النوع من المشاريع نواة النظام الاقتصادي الرقمي ببلادنا.

فلا يخفى عليكم، السيد الوزير، السيد كاتب الدولة، الآفاق الواعدة التي يتيحها الاقتصاد الرقمي لجلب استثمارات مهمة ذات قيمة مضافة مرتفعة، خصوصا في مجال تحليل البيانات الكبرى، حيث تقدر قيمة التداول العالمية لهذه الصناعة ب 50 مليار دولار في سنة 2019.

لذا، يجب تشجيع الاستثمار في المحتوى الرقمي وتحسيس الفاعلين بضرورة التعاون فيما بينهم لإيجاد الحلول الملائمة للبيانات الكبيرة "Big data"، مع دعم تكوين أطر وتقنيين متخصصين في هذا المجال، واعتماد استراتيجية واضحة في مجال الأمن المعلوماتي سواء تعلق الأمر بالمؤسسات العمومية أو الشركات الخاصة، وهنا نستحضر الهجومات الالكترونية المتكررة التي تستهدف الشركات والمؤسسات الحكومية في مختلف القارات.

وبصفة عامة، لابد أن نشيد بمجهودات الوزارة في جذب

واستقطاب مشاريع استثمارية مهيكلة في قطاعات يراهن المغرب على تطويرها لتعزيز نسبة النمو وخلق فرص الشغل والرفع من قيمة الصادرات وإرساء أسس صناعة متكاملة ومندمجة ستساهم في تعزيز قدرات المغرب لولوج نادي الدول الصاعدة.

تِلْكُمْ، السيد الرئيس، السيد الوزير، السيد كاتب الدولة، بعض الملاحظات والأفكار التي ارتأينا تقاسمها معكم في هذه الجلسة، آملين أن تجد طريقها نحو التنفيذ بما سيساهم في خلق مناخ ملائم للاستثمار، تسوده الثقة ويشكل أرضية خصبة للإقلاع الاقتصادي المنشود، خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدعيما لمزيد من الاستقرار لوطننا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

بداية، لابد من الإشادة بأهمية تجميع قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية ضمن وزارة وصية واحدة، نظرا لترابط وتداخل وتأثير أنشطة هذه القطاعات بعضها على بعض وهو ما سيساهم في تعزيز التقائية برامجها كمدخل أساسي لتقوية الحكامة وتطوير هذه القطاعات التي تلعب أدوارا استراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والترابية.

السيد الرئيس،

لسنا في حاجة اليوم بالتذكير بالدور الهام الذي يضطلع به قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني، فهو يكتسي أهمية خاصة على الصعيد الماكرو- اقتصادي، حيث أن حصته من الناتج الداخلي الخام تقارب 7%، ويساهم بأكثر من 5% من فرص الشغل، وهو بالتالي ثاني أهم مَصْدر لفرص العمل ويتجاوز رقم معاملاته 110 مليار درهم، كما يشكل مع تحويلات المالية لمغاربة العالم، إحدى المصادر الرئيسية للعملة الصعبة حيث يساهم بحوالي 20% في ميزان الأداءات (صادرات السلع والخدمات)، إضافة لاستحواذه على حصة 43% من تصدير الخدمات.

وبفضل المخططات الإستراتيجية المتبعة في هذا القطاع من قبل الحكومات المتعاقبة، فقد برهن القطاع السياحي على مُرونته في وجه مختلف الصدمات الخارجية التي تعود على وجه الخصوص إلى انعدامِ الاستقرار في المنطقة.

وبالفعل، فقد سجلنا مؤخرا تحسنا ملحوظا لعدد الوافدين على المملكة بزيادة حوالي +10.4% مقارنة مع السنة الماضية 2016، موازاة مع ارتفاع عدد ليالي المبيت السياحية ب+15%، إضافة لتسجيل تطور إيجابي لعائدات السياحة حيث من الموقع أن ترتفع عند نهاية السنة الحالية بنسبة +4.8% لتناهز 70 مليار درهم.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية المشجعة، إلا أن الموضوعية تفرض علينا أن نثير أمامكم ونحن نخوض في مناقشة مضمون ميزانية الوزارة، أن نتوقف عند استراتيجية الحكومة للقطاع والمتمثلة في "رؤية 2020" واستحضار أهدافها الطموحة والمتمثلة في جعل المغرب كوجهة دولية ضمن الوجهات السياحية العشرين المفضلة للسياح وفرض نفسه كمرجع للتنمية المستدامة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وجعل إنعاش السياحة الداخلية والسياحة العائلية من بين أولوياتها، مع مضاعفة عدد السياح الوافدين إلى المملكة مرتين، ورفع العائدات السياحية إلى 140 مليار درهم في أفق سنة 2020.

كل هذه الأهداف، هي أهداف طموحة تحتاج لتحقيقها حكامة جيدة والتقائية مختلف البرامج الحكومية وتعبئة كل المتدخلين، سواء كانوا مؤسسات عمومية أو قطاع خاص أو جماعات ترابية.

وقد حان الوقت، في نظرنا، لتقييم هذا المخطط الاستراتيجي للوقوف على ما أنجز وما لم ينجز وتشخيص الأسباب، حتى لا يعاد تكرار نفس أخطاء واختلالات "المخطط الأزرق"، الذي لم يتمكن من تحقيق إلا أقل من 10% فقط من أهدافه الخاصة بتوفير 58 ألف سرير، فعلى سبيل المثال:

- سقف الأَسِرَّة المحدثة في محطة "تغازوت" لم يتجاوز 750 سريرا، من أصل 7450 سريرا مبرمجة في أفق 2020، أي بمعدل إنجاز لم يتعد 10% فقط، والأمر نفسه بالنسبة إلى محطة "ليكسوس" السياحية، إذ استقر المعدل عند حوالي 6 % (2016)

- محطة "موكادور": لم يتجاوز بها معدل الإنجاز سقف 7% (2016)، ذلك أنه من أصل خمسة آلاف و450 سريرا مبرمجا في أفق 2020، لم يتم إحداث سوى حوالي 410 أَسِرَّة بالمحطة الفندقية؛

- محطة "مازغان": أقل من 6% (2016)؛

- محطة الشاطئ الأبيض (كلميم): بعيدة عن توفير عدد الأَسِرَّة المبرمج والبالغ 12 ألف سرير.

وبالرجوع للأرقام التي قدمها تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول "الشركة المغربية للهندسة السياحية"، فنلاحظ أن الأمور تسير على نفس المنوال بالنسبة لرؤية 2020، حيث أن نسبة الإنتاج جد ضعيفة (حوالي 3% عند متم سنة 2015)، كما أن نسبة إنجاز المشاريع المنصوص عليها في العقود الجهوية هي بحدود 0.3% فقط عند متم شهر يونيو 2015، وحتى لو تم اعتبار المشاريع التي هي في طور الإنجاز، فإن النسبة المذكورة لا تتجاوز 20%، وهو ما يستدعي تقويم الوضع باعتماد مقاربة جديدة ونموذج تنموي مبتكر للقطاع بإشراك مختلف الفاعلين في الميدان.

وفي هذا الإطار، لابد أن نهنئ الحكومة وخاصة الوزارة الوصية على القطاع على المقاربة الجديدة التي تبنتها والتي تعتمد التشاور وإشراك المهنيين، وعلى الحركية والدينامية التي أضفتها على القطاع مؤخرا، من خلال اللقاءات المتعددة مع الفاعلين في القطاع السياحي وتَوَفُّقِها

في التوصل معهم بشكل توافقي لاعتماد آلية للحكامة من خلال خلق لجنة مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتتبع تنفيذ مضامين مخطط "رؤية 2020"، وهذا يُحسب لكم، كحكومة وكوزارة.

وبالرجوع للمخطط الأزرق، يمكن القول أن هناك إجماع وطني على فشله في تحقيق أهدافه، وهناك عدة تقارير لمختلف المؤسسات والهيئات الوطنية في هذا الشأن، تعطي أرقاما دقيقة لا داعي للرجوع إليها.

السيد الرئيس،

نحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب أنظارنا موجهة للمستقبل، ونروم معكم استشراف مستقبل واعد للسياحة الوطنية، لذلك نرى أنه من الواجب القيام بتشخيص دقيق "لرؤية 2020" للوقوف على مسببات تعثر هذا المخطط الاستراتيجي الهام، والذي تعول عليه بلادنا كثيرا كرافعة للتنمية وخلق مناصب الشغل.

وفي هذا الإطار، يمكن أن تشكل خلاصات واستنتاجات مكتب الدراسات "Boston Consulting Group" الذي قام بافتحاص "للمخطط الأزرق"، نقطة انطلاق وتحول من أجل البحث عن الوسائل المناسبة لإعداد مخطط إنعاش للقطاع السياحي على المدى القريب والمتوسط بإجراءات وتدابير محددة.

ومن وجهة نظرنا، فإن المعضلة الأساسية التي يجب تجاوزها هي: كيف يمكن استرجاع ثقة المستثمرين وإقناعهم بالاستثمار في القطاع، بعد معاناة العديد منهم لاستكمال مشاريعهم التي كلفتهم الشيء الكثير؟

لأن إنعاش المخطط والحالة هذه، يحتاج لأكثر من إجراء عادي أو تدابير تحفيزية مألوفة، بل يحتاج لما يمكن أن نسميه "العلاج بالصدمة"، من خلال البحث عن آليات مبتكرة تتجاوز المقاربات والإجراءات التي تم تجربتها سلفا والتي لم تعط أكلها في تحقيق أهداف المخطط الأزرق.

وهنا لابد من الإشادة ببعض المقتضيات التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2018 والتي تروم إعطاء دينامية جديدة للاستثمار في القطاع السياحي من خلال إعفاء المستثمرين من واجبات تسجيل الأراضي فضاء المقتناة بغرض تشييد مؤسسات فندقية، وذلك وفق شروط محددة، بالإضافة إلى منح مؤسسات التنشيط السياحي نفس الامتيازات الضريبية للمنشآت الفندقية.

ودائما في إطار تقاسم هواجسنا المشتركة لتحقيق أهداف "رؤية 2020" من خلال تحفيز وإنعاش الاستثمار في القطاع السياحي، وخصوصا في المحطات الساحلية التي حددتها "رؤية 2020"، لابد من إيجاد حل لمسألة "الرسوم على الأراضي غير المبنية" (TNB)، لأن العديد من المستثمرين يجدون صعوبات جمة في الحصول على التمويل لمشاريعهم، مما يعطل تنفيذها لعدة سنوات، وإذا أضفنا لذلك إلزامهم بدفعهم هذه الرسوم المترتبة أصلا عن التأخير في إنجاز هذه المشاريع، فسنزيد من معاناتهم، وهي في الحقيقة بمثابة دعوة غير مباشرة للتخلي عن مشاريعهم الاستثمارية.

هذه الرسوم، السيد الوزير، السيدة كاتبة الدولة، كانت غائبة في "رؤية 2010" وتم إرجاعها في "رؤية 2020"، ونحن نستغرب هذه الخطوة ونتساءل عن المغزى من ذلك؟ وعن أي فلسفة وأي مرجعية تم الاستناد عليها في ذلك؟

السيد الرئيس،

من التدابير المواكبة لإعطاء دفعة قوية للقطاع السياحي، ما هو مرتبط بالترويج لوجهة المغرب وتسويق المحطات السياحية، وهي مهمة تحتاج لموارد مالية هامة، إذ أن الميزانية الحالية للمكتب الوطني المغربي للسياحة محدودة جدا، وتأتي أساسا من حصته في الرسوم الجوية، وهي غير كافية لتحقيق أهداف المخطط، ومن الضروري التفكير في موارد إضافية، ومن أجل ذلك نحث الوزارة على ابتكار طرق جديدة للترويج باستعمال الإمكانيات الهائلة التي توفرها تكنولوجيا الإعلام والاتصال (TIC) للترويج على نطاق واسع وبأقل تكلفة، وهنا تستحضر على سبيل المثال المبادرة القيمة لأحد الفنانين العالميين المغاربة الذي صور "كليب فيديو" لأغنية بطريقة ترويجية لوجهة المغرب والذي حضي بمتابعة أكثر من 80 مليون مشاهد من مختلف بلدان العالم في أقل من شهر.

بالإضافة إلى ما تم ذكره سلفا، على الحكومة أن تتخذ مزيد من التدابير لتشجيع الاستثمار وتنمية القطاع السياحي من خلال:

- تسهيل ولوج الشركات السياحية للتمويل وإعادة الهيكلة؛

- دعم المقاولات السياحية وتحسين تنافسيتها؛

- إعداد استراتيجية شاملة ومحددة بشكل جيد ومفصلة في شكل برامج عمل بأهداف واضحة قابلة للقياس، تمكن من تقييم النتائج وفق مدة زمنية محددة.

- مواكبة وكالات الأسفار في التحولات الذي يعيشها قطاعهم والعمل على تعزيز دورهم للتحول لصُنّاع المَنْتوج السياحي الوطني ومُنعِشين للسياحة الداخلية ومُرَوِّجين مُهمين لوجهة المغرب من خلال تنويع العرض السياحي على طول السنة بين المنتوج السياحي الثقافي والبيئي والجبلي (السياحة الإيكولوجية) وغيرها وعدم الاقتصار للترويج للسياحة الساحلية الموسمية فقط على أهميتها ودورها في اجتذاب السياح وفي تشغيل اليد العاملة؛

- مواصلة تطوير المنتوجات السياحية الموجهة للسوق الداخلية والتي يجب أن تراعى فيه خصوصيات الزبون المغربي وعاداته وخياراته (سياحية عائلية بطلب مرتفع خلال العطل المدرسية والعطلة الصيفية)؛

- تحسين مستوى الخدمات وظروف استقبال السياح لمواجهة

المنافسة الشرسة في محيطنا الإقليمي والجهوي (دول البحر الأبيض المتوسط)، من خلال مراجعة منظومة التكوين الذي يستجيب لمعايير الجودة (تنمية المهارات المهنية، إتقان اللغات...)؛

- تطوير خدمات النقل الجوي وتسهيل الولوج إلى الوجهات السياحية الرئيسية ببلانا.

قطاع النقل الجوي:

وعلاقة بالنقل الجوي، فلا أحد يجادل في الدور المحوري الذي يلعبه النقل الجوي في تنمية السياحة لكونه يشكل أول نمط لنقل السياح، إضافة لدوره الهام في تسهيل المبادلات التجارية خصوصا مع الدول غير الساحلية، لذلك يجب على الحكومة أن تنكب على جعل هذا القطاع أكثر تنافسية وفي خدمة تنمية الاقتصاد الوطني من خلال العمل على تخفيض كلفة النقل الجوي سواء بالنسبة للأشخاص أو البضائع.

وبصفة عامة، يبقى قطاع النقل الجوي مطالبا بدعم السياسة الوطنية في مجال الانفتاح على إفريقيا بعد القرار التاريخي لرجوع المغرب إلى حضنه المؤسسي للاتحاد الإفريقي، إلى جانب الطلب الرسمي الذي تقدم به للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) في أفق تحقيق أهداف الإستراتيجية الإفريقية الشاملة لبلادنا وتوجهات جلالة الملك حفظه الله، نحو الاندماج الإفريقي للاقتصاد المغربي.

في هذا الإطار، نثمن البرامج الاستثمارية الطموحة التي ساهمت بشكل كبير في عصرنة وتطوير مختلف مكونات قطاع النقل الجوي بالمغرب، سواء على مستوى البنيات التحتية أو الإنتاج أو التكوين وجعله قطاعا تنافسيا وقادرا على رفع تحديات العولمة، كما نثمن التدابير التي تعتزم الحكومة القيام بها لإرساء حكامة جيدة للرفع من فعالية القطاع من خلال:

- تكثيف وتفعيل الإجراءات المرتبطة بإنعاش الربط الجوي الداخلي والدولي؛

- الرفع من الطاقة الاستيعابية للمطارات وتحسين جودة الخدمات والمحافظة على البيئة؛

- الرفع من الطاقة الاستيعابية للمجال الجوي المغربي إلى 500 ألف حركة خلال السنة المقبلة 2018؛

- تقوية المنظومة القانونية للطيران المدني بشكل يتوافق التشريع الدولي؛

- ...إلخ

قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس،

دون الحاجة للرجوع لسرد أهمية قطاع الصناعة التقليدية ومكانته الوازنة في المجتمع المغربي والتي تتعدى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لما يختزنه من مقومات حضارية ولما يحمله منتوجها من حمولة ثقافية وفنية، تحتم علينا العمل على تنميته والحفاظ عليه كموروث ثقافي وتاريخي، تتميز به بلادنا ويشكل أهم دعامات الهوية الحضارية لبلادنا، وذلك من خلال العمل على إضفاء قيمة أكبر عليه وضمان استمراريته عبر تعزيز حمايته من المنافسة غير المتكافئة من قبل المنتوجات الأجنبية (خصوصا الصينية والهندية والتركية...إلخ)

إلا أن تنافسية قطاع الصناعة التقليدية، رهينة بمستوى جودة منتجاته والمحافظة على خصوصيته وانفتاحه على الابتكار وقدرته على التأقلم المستمر مع متطلبات السوق الداخلي والخارجي.

وهنا نثمن الانعكاسات الإيجابية لمختلف الأوراش المنجزة في إطار "رؤية 2015"، والتي تم تنفيذها بفضل تضافر الجهود المبذولة من طرف كل الفاعلين والشركاء ودعمهم المستمر لبرامج التنمية الخاصة بالصناعة التقليدية، إلا أن ذلك لا يجب أن يحجب عنا الإشكاليات والمعوقات التي يعاني منها هذا القطاع والتي تتطلب جهدا إضافيا من أجل معالجتها وتجاوزها، ضمانا لتنمية مندمجة ومستدامة، مما يحتم القيام بلحظة تأمل لتقييم "رؤية 2015" للوقوف على مدى تقدم مختلف الأوراش وتقييم المنجزات مقارنة مع الأهداف المرسومة، في إطار مقاربة تشاركية، لرصد مكامن الضعف والإشكالات التي يعاني منها القطاع، والبحث عن الحلول الملائمة، حتى يتسنى إعداد إستراتيجية جديدة مبتكرة هدفها السمو بقطاع الصناعة التقليدية إلى المكانة التي تليق به ضمن باقي قطاعات ومكونات الاقتصاد الوطني، في التقائية وانسجام تام مع الاستراتيجيات القطاعية الأخرى.

ولن يتأتى ذلك، السيد الرئيس، إلا بتحسين جودة وتنافسية منتوج الصناعة التقليدية من خلال تأهيل مكوناته المهنية وتطوير النسيج المقاولاتي للقطاع ودعمه بإحداث مناطق وفضاءات أنشطة مندمجة من جيل جديد، تتوفر على بنيات تحتية ملائمة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة بالقطاع، إضافة لتقديم الدعم اللوجيستيكي للحرفيين وتمكينهم من المواد الأولية ذات الجودة العالية ليتمكنوا من رفع حجم الإنتاج وجودته وإدخال بعض التصاميم العصرية وكذا مسايرة التحولات التكنولوجية وتطوير وتنويع المنتجات، لتتمكن المقاولة الوطنية المصدرة من الانسجام مع أحدث الاتجاهات في التصاميم والألوان والاستجابة لمتطلبات الزبناء.

كما لن يتسنى تطوير القطاع بالشكل المُتوخى ما لم يتم إخراج مشروع القانون المتعلق بتنظيم مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية والذي طال انتظاره من قبل كافة المتدخلين في القطاع والذي يمكن أن يشكل مدخلا أساسيا لتطوير القطاع وتنمية مختلف أنشطته.

إضافة لابتكار حلول ملائمة للإشكاليات المرتبطة بالولوج إلى

التمويل بالنسبة للمقولات الصغرى والمتوسطة التي تمارس أنشطتها في مجال الصناعة التقليدية، وكذا اعتماد آليات ناجعة وواقعية من أَجْلِ تَمْويل إِعادَة هيكلتها، عبر تحسين وسائل الإنتاج، حتى تتمكن من مُواكَبَة التَّحَوُّلات التكنولوجية الحَديثَة دون المس بالطابع التقليدي للمنتوج وخصوصياته الحضارية والثقافية، مع التفكير في خلق جيل جديد من المؤسسات التي تتولى عملية التسويق لمنتجات الصناعة التقليدية، تتوفر على المقومات الضرورية للاستجابة لحجم الطلبيات المرتفعة واحترام الآجال المعقولة للتسليم.

السيد الرئيس،

لقد حضي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باهتمام كبير في البرنامج الحكومي المقدم أمام البرلمان، ويُعَوَّل كثيرا على أنشطته للمساهمة في إدماج الفئات التي تعاني الهشاشة في الدورة الاقتصادي، خصوصا في العالم القروي والمناطق الجبلية وهوامش المدن، إذ حسب الدراسة التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإنّ الاقتصاد الاجتماعيّ والتضامني هو بمثابة الدّعامة الثالثة التي ينبغي أنْ يقُومُ عليها الاقتصاد المتوازن والمُدْمِج، إلى جانب القطاع العموميّ والقطاع الخاص.

وينْطوي هذا الاقتصادُ على ما يكفي من الإمكانات والوسائل التي تجعله قادراً على تعْبئة وتوفيرِ ثرواتٍ هامّة، مادّية وغيْر مادّية متى تم توفير إطار تشريعيّ وحكامة وطنية ملائمة، تمكن من تأطير وتوجيه عمل وأنشطة مكوناته وفق أهداف مختلف البرامج والاستراتيجيات القطاعية، محليا وجهويا، خصوصا منها برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو التي يتم إطلاقها في إطار التعاون الدولي.

كما نستحضر هنا بعض المبادرات المبتكرة لتعزيز دور الاقتصاد الاجتماعي في التنمية، من خلال تثمين منتوجاته وخلق قيمة مضافة عليها، بتبني مقاربة تشاركية تروم الالتقائية في تحقيق الأهداف، وهنا نود أن نشيد على وجه الخصوص بالشراكة النموذجية التي تم الشروع في تنفيذها بين مؤسسة محمد الخامس للتضامن من جهة وقطاعي الصناعة التقليدية والتشغيل والتكوين المهني من جهة أخرى، والتي مكنت من انجاز بنيات تحتية مهمة تضم مراكز للتكوين وفضاءات للإنتاج والبيع، حظيت بتدشين صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله، مما يترجم العناية الملكية الموصولة لهذا القطاع.

قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

السيد الرئيس،

رجوعا إلى مشروع ميزانية قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وبعد الدراسة والإطلاع على مختلف الوثائق المقدمة لنا، وفي إطار مهمتنا الدستورية، وبعد التقييم الموضوعي لمفردات مشاريع الميزانية المقدمة فإننا نثمن المجهودات المبذولة والإنجازات التي حققت في مختلف القطاعات وعلى رأسها قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، كما نسجل إيلاء الحكومة مزيد من الأهمية والاهتمام لهذه القطاعات من خلال الرفع من ميزانياتها في مشروع قانون المالية الحالي، حيث ارتفعت الاعتمادات المخصصة لها بنسبة تصل إلى 18% مقارنة مع ميزانية سنة 2017 مع إعطاء أهمية كبرى لمجال التنمية القروية الذي حضي لوحده بزيادة في الاعتمادات المرصودة له تناهز 70% مقارنة مع سنة 2017، وهو ما يترجم وعي الحكومة بمدى جسامة المجهود الذي ينتظرها من أجل تدارك التفاوت الاجتماعي والمجالي في العالم القروي، إذ خصص لتنمية هذا الأخير غلاف مالي يعادل 6,85 مليار درهم، سيساهم جزء كبير منه لتمويل برامج فك العزلة والربط بشبكة الماء والكهرباء.

ورغم ذلك، السيد الوزير، فلا يزال العالم القروي يعاني خصاصا كبيرا في البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية، كما أن مظاهر الفقر والهشاشة تتفاقم كلما تأخرت التساقطات المطرية عن موعدها أو ضَعُفت نِسَبُها، نظرا لاعتماد الساكنة القروية بالأساس على الأنشطة الفلاحية والزراعية في حياتهم المعيشية، وما الأحداث المأساوية الأخيرة التي شهدتها جماعة سيدي بولعلام بإقليم الصويرة إلا تجسيدا لهذا الواقع الذي يسائلنا جميعا، حكومة وبرلمانا ومجتمعا مدنيا، من أجل ابتكار حلول استعجالية ومناسبة وتحرير كل الطاقات الإيجابية من أجل المرور للسرعة القصوى لمواجهة كل مظاهر الهشاشة، من خلال إعادة النظر في النموذج التنموي لبلادنا، واعتماد مقاربات وطرق جديدة لتمويل المشاريع التنموية بالمناطق الجبلية والقروية والواحات، يمكن أن يشكل "صندوق المناخ الأخضر" إحدى أهم ركائزها ومصدرا واعدا لتمويل العديد من المشاريع في هذا المجال إن تم إعداد ملفاتها بشكل جيد وباحترافية عالية.

السيد الرئيس،

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يثمن مجهودات الوزارة لتشجيع الحوار بين الفاعلين العموميين والخواص في إطار مخطط "المغرب الأخضر"، قصد تحديد الفروع التي يمكن للاستثمارات أن تدعم إنتاجها الفلاحي وتنمية سلاسل القيمة والتجارة المندمجة. وأملنا كبير في تسريع تفعيل القانون المتعلق بالمهن الفلاحية والمائية الذي يحدد شروط خلق وتمويل المهن الفلاحية بهدف تعزيز التنسيق والتشاور بين الفاعلين المتدخلين في مختلف حلقات سلاسل القيمة الفلاحية وتمكين هذه المهن من التوفر على تعبئة موارد مالية دائمة، إضافة إلى ضمان شروط التنافسية والمردودية للمنتجات الفلاحية المغربية والرفع من قوة الفلاحة المغربية على مستوى التصدير.

وهنا لابد من الإشادة بالمجهود الذي بذل من قبل الوزارة لتحقيق جل أهداف المخطط الاستراتيجي "المغرب الأخضر"، حيث مكن هذا الأخير على سبيل المثال من تحقيق هدف مليون هكتار من المساحات المخصصة لغرس أشجار الزيتون محققا بذلك الهدف المرسوم من قبل المخطط، ثلاث سنوات قبل استكمال الأجل، إضافة لتحويل 700

ألف هكتار من الأراضي الفلاحية لفائدة الزراعات ذات القيمة المضافة العالية، خاصة الأشجار المثمرة والخضروات، في ظرف 10 سنوات، وهو ما مكن من ضمان تغطية 42% من الحاجيات الاستهلاكية الوطنية من السكر وغزو أسواق جديدة لتصدير المنتوجات الفلاحية خاصة في إفريقيا.

كما أن عملية تعبئة العقار الفلاحي لإنجاز المشاريع الفلاحية العصرية تستدعي مواصلة وتعزيز المجهودات المبذولة لمواجهة إشكال صِغر مساحات الضيعات الفلاحية؛ من خلال تشجيع التجميع بفضل مجموعة من التسهيلات والامتيازات التي تقدمها للمجمِّعين والمجمَّعين، مع ضمان الأمان القانوني لهذه الممارسة من خلال قانون التجميع الفلاحي، ومواصلة تشجيع كراء هذه الأراضي لإنجاز مشاريع فلاحية عصرية بهدف تعبئة وتثمين واستغلال الأراضي الجماعية الفلاحية من طرف المستثمرين الخواص.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة لقطاع لصيد البحري، فإننا نثمن مختلف التدابير المتضمنة في محور الاستدامة لمخطط "Halieutis" والتي تهدف الحفاظ على مخزون السمك في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، إلا أن هذا المخزون أصبح مهددا لعدة عوامل، منها تنامي أنشطة الصيد غير القانوني وغير المصرح به، إضافة لعدم إقرار فترات راحة بيولوحية ملائمة وكافية لتعزيز الكتلة الحيوية خاصة في البحر الأبيض المتوسط وبعض المناطق بالمحيط الأطلسي، وهو ما يستدعي تعزيز آليات المراقبة وتكثيف الأبحاث العلمية البحرية الوطنية حول الثروة السمكية الوطنية وطرق استغلالها وفق قواعد الاستدامة وتثمين جميع المنتجات البحرية، خصوصا تلك الموجهة للتصدير، وهو ما سيمكن من بلوغ جل أهداف البرنامج الاستراتيجي لمخطط "Halieutis"، الذي نؤكد في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالمناسبة على نجاحه من خلال عدة مؤشرات ايجابية، سواء تعلق الأمر بالشق الاقتصادي من خلال المنحى التصاعدي الذي عرفته أنشطة أسطول الصيد بموانئ الصيد، أو في الشق الاجتماعي من خلال تحسين منظومة الحماية الاجتماعية للصيادين التقليديين في إطار الاستفادة من تعميم التأمين الصحي بمساهمة المهنيين.

السيد الرئيس،

أما بخصوص المياه والغابات، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب إذ ينوه بالمجهودات الجبارة المبذولة في هذا القطاع الحيوي، خصوصا على مستوى التحديد الغابوي وحماية الثروة الغابوية والغطاء النباتي والتربة والموارد المائية والحد من ظاهرة التصحر بالنظر للأهمية المحورية التي يكتسيها القطاع على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإنه يؤكد أن نجاح مبادرات الحكومة في هذا الشأن مرهون باعتماد سياسة تنموية مندمجة تخرج الإنسان القروي من الفقر والعزلة والأمية وهذا هو الهدف المتوخى من إحداث صندوق التنمية القروية بفضل التوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد الرئيس،

علاقة بقطاع الفلاحة والصيد البحري في ارتباطه بالعلاقات المغربية الإفريقية؛ فإننا نذكر الحكومة بضرورة إضفاء طابع تمايزي في علاقاتنا مع الدول الإفريقية، استحضارا لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله في خطابه التاريخي من داكار بمناسبة الذكرى 41 لعيد المسيرة الخضراء السنة الفارطة، وفي هذا السياق فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب عمل على خلق آلية لتتبع إنجاز المشاريع الاستثمارية في مختلف البلدان الإفريقية، التزاما منه بمواكبة الاتفاقيات الموقعة والعمل على تحقيق التقائية الدبلوماسية الاقتصادية مع مبادرات المستثمرين وهو ما سيمكن المملكة المغربية والدول الإفريقية الشريكة لبلادنا من تطوير التعاون جنوب-جنوب، من أجل تعزيز الأمن الغذائي بإفريقيا، وتقليص نسب الفقر وتدبير الموارد المائية بشكل مستدام.

قطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

لابد في البداية أن نشيد بوجاهة دمج قطاع الطاقة والمعادن وقطاع التنمية المستدامة في وزارة واحدة نظرا للترابط الوثيق بين القطاعين مما سيعزز التقائية البرامج الحكومية في هذا المجال بما يضمن شروط نجاح مختلف البرامج والمخططات الإستراتيجية القطاعية سواء على المستوى الجهوي أو الوطني.

السيد الرئيس،

إن أهم تحدي سيواجهه المغرب على المدى المتوسط والبعيد هو كيفية ضمان تزويد الاقتصاد الوطني بما يحتاجه من الطاقة من مختلف المصادر سواء كانت أحفورية أو متجددة، استجابة للطلب الوطني المتزايد على الطاقة، والذي أخذ في السنوات الأخيرة منحى تصاعديا، كنتيجة طبيعية للطفرة الاقتصادية التي عرفتها عدة قطاعات صناعية في إطار التحول الهيكلي للصناعة المغربية وتطور النمو الديموغرافي الذي يعرفه المغرب، حيث ارتفع استهلاك الطاقة خلال السنة الحالية (2017) بنسبة +4.1% مقارنة مع السنة الماضية (2016)، وبمعدل سنوي خلال العشرية الأخيرة يناهز نسبة 7%.

ورغم المجهودات التي يبذلها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والزيادة المسجلة في إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة التي أضحت تُشَكل نسبتها 13%، فإن تبعيتنا الطاقية لازالت جد مرتفعة وتتعدى نسبتها 93%، أي أننا نعتمد بصفة شبه كلية على الاستيراد لتغطية احتياجاتنا من الطاقة، كما تشكل الفاتورة الطاقية ضغطا دائما على الاحتياط الوطني من العملة الصعبة، حيث تتعدى كلفتها السنوية 50 مليار درهم تُؤَدَّى بالعملة الأجنبية وكانت السبب المباشر لارتفاع نسبة الواردات بـ 70% عند متم شهر غشت الماضي، وبالتالي فإن للفاتورة الطاقية تأثير سِلْبي مُباشر على الميزان التجاري.

ومن أجل الحد من هذه التأثيرات السلبية للفاتورة الطاقية على المالية العمومية، وكذا التخفيض من التبعية الطاقية للخارج، نهجت بلادنا بفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة، استراتيجية طاقية وطنية جديدة، تروم تَنَوُّع وتَنافُسِية البَاقَة الطاقية الوطنية، وتَعْبِئَة مختلف الموارد الطاقية المتجددة على الصعيد الوطني، مع تَعزيز النجاعة الطاقية، في أُفُق تَحقيق أهداف التَّحَوُّل الطاقي، من خلال النمو المتصاعد لحصة الطاقات المتجددة لتصل نسبتها 43% خلال سنة 2020 و52% من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق سنة 2030، مما يجعل من المغرب رائدا في هذا المجال على المستوى الجِهَوي والإفريقي.

وبالنظر للمؤهلات التي يَتَوَفَّر عليها المغرب في مجال الطاقات المتجددة، سواء الريحية أو الشمسية أو الكهرومائية، فإن قراره بتطوير الاستثمار فيها يعتبر خيارا صَائِباً وحكيماً إذ سَيُمَكِّنه من إنتاج طاقة كهربائية نظيفة وبِكُلْفة منخفضة، مما سيساهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستديمة، إذ ستمكن الطاقات المتجددة من تعزيز استقلال المغرب الطاقي وتيسير برامج التنمية في العالم القروي والمساهمة في تطوير الفلاحة من خلال توفير طاقة ملائمة لبرامج الري وتَحْلِيَة مياه البحر (Dessalement de l'eau de mer) وبالتالي تحسين تنافسية اقتصاده والوفاء بالتزاماته الدولية في مجال الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وهنا نهنئ الحكومة ونهنئ أنفسنا جميعا على المشروع الضخم القاضي ببناء محطة لتحلية مياه البحر بأكادير من خلال استغلال الطاقة الشمسية لمحطة نور ورزازات، ويروم هذا المشروع تحلية 275 ألف متر مكعب يومياً من المياه البحرية، لتحويلها لمياه صالحة للاستعمال المنزلي والفلاحي في مرحلة أولى، على أن يرتفع إنتاج المحطة إلى 450 ألف متر مكعب في مرحلة ثانية، وهو ما سيمكن من ضمان تزويد أكثر من مليوني نسمة من الماء الصالح للشرب، وهو حل وجيه لمواجهة النقص المسجل في الموارد المائية الطبيعية السطحية والجوفية بجهة سوس ماسة. ولولا المشاريع الكبرى للطاقات المتجددة ببلادنا، لَمَا كان مُجْدِياً اقتصاديا تنفيذ مثل هذه المشاريع لتحلية مياه البحر كأحد الحلول لِمُواجَهة شُحَّ المياه وَتَنامي حَجْم الاستهلاك، بسبب حاجاتها الضخمة إلى الطاقة وارتفاع كُلْفة الاستغلال.

إلا أنه رغم المؤهلات والإمكانات الواعدة التي يتيحها المغرب لإنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة (خاصة الريحية) بقوة عالية وبكلفة تعتبر الأقل انخفاضا على المستوى العالمي، إلا أننا نلاحظ ضعف إقبال الفاعلين الدوليين في مجال للاستثمار في هذا المجال، مقارنة مع دول أخرى بتنافسية أقل بكثير، بسبب وجود نصوص قانونية وتنظيمية لا تشجع على ذلك، مما يستوجب مراجعتها في أقرب الآجال؛ إضافة لضرورة اعتماد حكامة جيدة وتنظيم أحسن للقطاع، خاصة على مستوى تحرير سوق الكهرباء الخضراء ذات الجهد المنخفض والمتوسط، موازاة مع توجيه الاستثمار العمومي لتعزيز وتقوية قدرة الشبكة الكهربائية لتصريف الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة التي تتسم بإنتاج لامركزي، عبر إحداث وتطوير "الشبكات الذكية" (Smart Grids) وكذا العمل على تسريع ربط الشبكة الكهربائية للأقاليم الجنوبية مع الشبكة الكهربائية الوطنية.

السيد الرئيس،

سبق أن وقعت الحكومة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب عقد برنامج للفترة 2014-2017 بتاريخ 26 ماي 2014 بغلاف مالي قدره 45 مليار درهم، ساهمت فيه الدولة والمكتب بنسبة 70%، منها 22 مليار درهم تتحملها الدولة:

وهنا نعيد تساؤلنا الذي سبق لنا عبرنا عنه منذ شهور أمام هذه اللجنة خلال مناقشة مشروع ميزانية 2017، عن مدى قدرة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب للوفاء بتعهداته الواردة في هذا العقد البرنامج؟

هذا التساؤل يجد جَدْواه لكون هامش الاحتياط المتعلق بالعرض في إنتاج الكهرباء لا يتعدى 10% خلال سنة 2016 بينما العقد البرنامج يستهدف هامش احتياط يعادل 15% عند متم سنة 2017، هل تحقق، السيد الوزير، تطور في هذا الشأن؟

أما فيما يخص النجاعة الطاقية، فبالرغم من أنها تُشَكِّل أولوية في الإستراتيجية الطاقية للحكومة بهدف تحقيق نسبة 5% في اقتصاد الطاقة في أفق 2020 ونسبة 20% في أفق 30%، وأخذاً بعين الاعتبار ما تم الإعلان عنه من برامج وإصلاحات لإدخال تقنيات النجاعة الطاقية في القطاعات الإنتاجية الرئيسية في الاقتصاد الوطني، فإننا نُؤكد في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على ضرورة تسريع تفعيل البرنامج التعاقدي 2017-2021 للنجاعة الطاقية، خصوصا وأنه يستهدف القطاعات الأكثر استهلاكا للطاقة بما في ذلك النقل والصناعة، من خلال تحديد أهداف واضحة والنتائج المتوخاة، مع القيام بتقييم مرحلي للبرنامج لتقويم وتصحيح أي اختلالات مفترضة، إضافة للتسريع في خطة عمل الحكومة للتثمين الطاقي للكتلة الحيوية (Biomasse) والطاقة الحرارية الباطنية (géothermie) التي تشكلان مصادر للطاقة لا يستهان بها مثلما أبانت عن ذلك العديد من التجارب على المستوى العالمي.

كما لا يسعنا، السيد الوزير، إلا أن نُثَمِّن الإجراءات القانونية للحكومة المصاحبة لتنفيذ استراتيجية التحول الطاقي، خصوصا إصدارها المراسيم اللازمة لتطوير تدابير النجاعة الطاقية المتعلقة بتقييم آثار الطاقة وكذا إحداث الشركات المتخصصة في الخدمات الطاقية.

كما نشيد بالإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لتشجيع الخواص في تنفيذ مشاريع تروم تقوية المخزون الاحتياطي من المواد البترولية والغاز، والشَّرَاكَات التي تنوي الحكومة مُباشرتها من أجل تنفيذ

مشروع "Gas to power" الذي يهدف إلى إنشاء محطة غازية في أفق 2019 للمساهمة في استيراد الاحتياجات الوطنية من الغاز الطبيعي والتي تقدر بحوالي 5 مليارات متر مكعب في السنة، وبناء 4 محطات كهربائية، وذلك لضمان تزويد محطات توليد الكهرباء التي تستخدم الغاز الطبيعي، خاصة بعد انتهاء آجال الاتفاقية المتعلقة بنقل الغاز الجزائري عبر التراب الوطني خلال نونبر 2021.

السيد الرئيس،

إن قطاع المعادن يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني، لا من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام (حوالي 10%) أو من خلال تشغيل اليد العاملة، أو من خلال نسبته في الصادرات، ورغم التحولات والدينامية التي يعرفها مؤخرا هذا القطاع، إلا أننا نلاحظ أن الفوسفاط لازال يستحوذ على أكثر من 90% من الإنتاج المنجمي بالمغرب، وبهذه المناسبة نشيد بالخيار الذي تبناه مكتب الشريف للفوسفاط والهادف إلى تثمين المنتجات الفوسفاطية محليا من خلال إطلاق مشاريع صناعية كبرى لإنتاج الأسمدة والرفع من قدرة إنتاج الحامض الفوسفوري ذات القيمة المضافة العالية.

ومن أجل تشجيع وتنمية القطاع المعدني بالمغرب، لابد من اتخاذ عدة تدابير، نذكر منها على سبيل المثال:

- الرفع من نسبة التخريط الجيولوجي والجيوفيزيائي والجيوكيمائي ووضع مختلف المعطيات رهن إشارة المستثمرين المحتملين لتشجيعهم على الاستثمار في البحث والتنقيب عن المعادن أو لتوسيع أنشطتهم القائمة؛

- تحفيز المقاولات والشركات المنجمية للقيام بأعمال البحث والتنقيب في المناجم واستكشافها وتطوير البحث في القطاع المنجمي وذلك قصد ضمان استدامة وتطوير هذا القطاع، على غرار ما هو معمول به على مستوى العديد من الدول الإفريقية، إذ يعتبر مهنيو القطاع أن عدم تشجيع البحث المنجمي ببلادنا ستكون له في الأمد القصير عواقب وخيمة بالنسبة لمدة حياة المناجم المستغلة حاليا ومدى استدامة هذا القطاع بصفة عامة.

كما نحث الوزارة على مواكبة المشروع العملاق الذي أعطى انطلاقه جلالة الملك، حفظه الله، والمتعلق بأنبوب ربط الغاز الطبيعي بين نيجيريا والمغرب لما يشكله من رهان استراتيجي للاندماج الاقتصادي لدول غرب إفريقيا من خلال إقامة سوق إقليمي تنافسي للكهرباء وتمكينه من تطوير أقطاب صناعية مندمجة، وكذا تحسين التنافسية للصادرات وتحفيز التثمين المحلي للموارد الطبيعية الكثيرة والمتنوعة لتزويد الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

السيد الرئيس،

تشكل التنمية المستدامة محورا رئيسيا في البرنامج الحكومي المقدم أمام البرلمان، وهو ما يعكس التزام الحكومة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتأهيل البيئي، من خلال اعتماد خطة وطنية للماء وتسريع تنفيذ خطط الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

كما تعتبر التنمية المستدامة خيارا استراتيجيا التزمت المملكة المغربية بمبادئه، حيث انعكس هذا الالتزام بالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة من خلال القيام بعدة إصلاحات متتالية همت تخليق الحياة السياسية، وتحسين الظروف الاجتماعية، وتعزيز الجاذبية الاقتصادية، وتسريع وتيرة النهوض بالشأن البيئي عبر الإجراءات الوقائية والعلاجية.

وقد تعزز هذا الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة في خطابي العرش لسنتي 2009 و2010، الذين مهدا الطريق لبناء أسس التنمية المستدامة وجعلها مشروعا مجتمعيا شاملا ومتكاملا. ففي خطاب العرش لسنة 2009، دعا صاحب الجلالة الحكومة إلى إعداد ميثاق وطني شامل للبيئة يستهدف الحفاظ على مجالاتها ومحمياتها ومواردها الطبيعية، ضمن تنمية مستدامة، كما أكد جلالة الملك في خطاب العرش لسنة 2010 على هذا التوجه، حيث أعطى توجيهات سامية تنص على ضرورة انخراط بلادنا في مسار التنمية المستدامة كأساس لكل السياسات العمومية، وحث الحكومة على تفعيل الميثاق الوطني من خلال اعتماد خطة عمل مندمجة وإعداد قانون إطار للبيئة والتنمية المستدامة.

غير أننا نعتبر في الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن المجهودات التي بذلها المغرب منذ انخراطه في هذا المجال انطلاقا من قمة ريو 1992 وتنظيم كوب 22 بمراكش سنة 2016، لم ينعكس بالشكل المطلوب على الواقع اليومي للمواطن، حيث يتعين على الحكومة، تجميع كل الطاقات والجهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وذلك بالاستناد إلى عدة عوامل منها، توسيع مجال الصناعات الجديدة وتطوير الاقتصاد الأخضر، وتعزيز الحكامة الجيدة، وتأهيل العنصر البشري، وخلق بيئة أعمال مناسبة.

وفي هذا الإطار، فإن بلورة نموذج تنموي منتج لفرص الشغل ومقلص للفوارق الاجتماعية والمجالية يقتضي مواصلة التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي، وهو ما يستدعي في نظرنا مواصلة الاستراتيجيات القطاعية وتقييمها، ودراسة آثارها وتحيينها عند الاقتضاء.

وفي هذا السياق، ندعو إلى تفعيل كل الجوانب المرتبطة بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتأهيل البيئي من خلال:

- تسريع تفعيل المخططات الوطنية للنفايات الصلبة والصناعية والمخططات الوطنية للتطهير الصلب والسائل ومعالجة المياه العادمة؛

- دعم الإمكانيات المالية المخصصة لمحاربة التلوث الصناعي، خاصة منها المعبأة في إطار صندوق مكافحة التلوث الصناعي والآلية التطوعية لمكافحة التلوث الصناعي المائي؛

- بلورة مخططات تنموية جهوية وإقليمية تعتمد الاقتصاد الأخضر كمحور أساسي للتنمية؛

- تعزيز حماية المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية والمناطق الرطبة؛

- المحافظة والتدبير المستدام للموارد الغابوية؛

- تفعيل قانون الساحل؛

- ترشيد بعض الأنشطة الفلاحية التي تتسبب في استنزاف المياه الجوفية وارتفاع ملوحة التربة وتلويثهما، واستبدالها بالأنماط البيولوجية المستدامة؛

- المعالجة الكاملة للنفايات عن طريق المطارح المراقبة والعمل على إعداد استراتيجيات من أجل تدويرها وتثمينها؛

- مواجهة مخاطر الاختلال بين الطلب على الماء والعرض، والمحافظة على الموارد المائية من التلوث والاستنزاف، خاصة في بلد تقل مدخراته المائية وتتضاءل باستمرار بسبب التغيرات المناخية.

تلكم، السيد الوزير، السيدة كاتبة الدولة، بعض الملاحظات التي ارتأينا التركيز عليها في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وهي مناسبة لنجدد لكم استعدادنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، للتعاون وتبادل الأفكار والتجارب لاستشراف آفاق واعدة للاقتصاد الوطني في المجال المعدني والطاقي بصفة عامة والطاقات المتجددة بصفة خاصة، بما يساهم في تأمين الحاجيات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد الوطني وبما يضمن تعزيز تنافسية المقاولات المغربية لتحقيق التنمية المنشودة.

قطاع الداخلية:

أما فيما يخص وزارة الداخلية، ونظرا للدور الريادي الذي تضطلع به مختلف الأجهزة التابعة لها من أطر وموظفين ومسؤولين ساميين، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نشيد بالتفاعل الايجابي للسيدات والسادة عمال وولاة صاحب الجلالة وكافة نساء ورجال السلطة مع المنتخبين والمهنيين من رجال الأعمال.

وإذ ننوه بالمجهودات المبذولة من طرف مختلف أجهزة الوزارة، سواء تعلق الأمر بحفظ الأمن والمحافظة على سلامة الأشخاص والممتلكات، أو في مجالات محاربة الجريمة وفي التصدي الاستباقي للإرهاب والجريمة المنظمة، داخليا أو على المستوى الدولي في إطار التعاون الأمني مع الدول الصديقة، فإننا نطمح في أفق مشروع قانون المالية المقبل برسم سنة 2018، الزيادة تدريجيا من الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية في إطار ملاءمة مجموع التدخلات التي تدبرها الوزارة، حتى تتمكن من الاستجابة لانتظارات المواطنين والمنتخبين ورجال الأعمال المغاربة، وكذا للبرامج والمشاريع المبرمجة.

السيد الرئيس،

لابد من التذكير بكون مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2018 للوزارة يأتي في سياق خاص يتميز بحرص وزارة الداخلية على تنزيل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة حفظه الله وكذا البرنامج الحكومي، خصوصا ما يتعلق بأجرأة آليات الجهوية المتقدمة التي أرسى بنيانها دستور فاتح يوليوز 2011 والتي تهم عدة إجراءات ذات الصبغة القانونية والمالية والتقنية للجماعات الترابية وغيرها من الإجراءات التنظيمية والتقنية الكفيلة بإنجاح هذا الورش الاستراتيجي، مع ضرورة تقوية الجهود المبذولة الرامية إلى الحد من التفاوتات المجالية في أفق التأهيل الاجتماعي وتحسين الخدمات لفائدة المرتفقين بمختلف جهات ومناطق البلاد، باعتبارها قاعدة صلبة في مسار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

السيد الرئيس،

إذا كان مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2018 يهدف إلى ضمان مواصلة العمل على تعزيز الحكامة الأمنية من خلال اعتماد المقاربة الاستباقية لمحاربة الجريمة بكل أنواعها، من خلال إحكام التنسيق على مستوى التدخلات الأمنية لمكافحة الجريمة الإرهابية وشبكات تهريب المخدرات والاتجار في البشر على ضوء إحداث آليات التنسيق على الصعيدين الداخلي والدولي، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن جميع المجهودات المبذولة من طرف مختلف الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية على مختلف المستويات والأصعدة.

كما أننا نطمح في أفق مشروع قانون المالية المقبل برسم السنة 2019 الزيادة تدريجيا من الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية في إطار الغلاف المالي المخصص لوزارة الداخلية قصد ملاءمة مجموع التدخلات التي تدبرها الوزارة حتى تتمكن من الاستجابة لانتظارات المرتفقين والمنتخبين ورجال الأعمال المغاربة وكذا للبرامج والمشاريع المبرمجة.

السيد الرئيس،

إذا كانت أهداف ومرامي الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الوزير الأول سنة 2002 حول التدبير اللامركزي للاستثمارات، قد رسمت الخطوط العريضة لإحداث المراكز الجهوية للاستثمار لجعلها وسيلة من أجل تشجيع الاستثمار على الصعيدين الوطني والجهوي، فإن فالحكومة مطالبة بتصحيح مكامن الضعف والخلل في سيرها، ووضع تصور جديد ومتجدد لإعادة إحياء أدوارها فيما يتعلق بالشباك الأول المخصص لتأسيس المقاولات والشباك الثاني الذي يتكفل بمواكبة الاستثمارات.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كانت أهداف ومرامي الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الوزير الأول سنة 2002 حول التدبير اللامركزي للاستثمارات، قد رسمت

الخطوط العريضة لإحداث المراكز الجهوية للاستثمار لجعلها وسيلة من أجل تشجيع الاستثمار على الصعيدين الوطني والجهوي، لذا فالحكومة مطالبة بتصحيح مكامن الضعف والخلل في سيرها، ووضع تصور جديد ومتجدد لإعادة إحياء أدوارها فيما يتعلق بالشباك الأول المخصص لتأسيس المقاولات والشباك الثاني الذي يتكفل بمواكبة الاستثمارات.

السيد الرئيس،

إذا كانت الإكراهات التي يعيشها الاقتصاد الوطني عامة والجهوي خاصة تتجلى في عدم نجاعة عمل المراكز الجهوية للاستثمار على الرغم من أهمية المجهودات المبذولة من طرف وزارة الداخلية والتي لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد، وهو ما يقتضي من الحكومة ممثلة في وزارتكم بلورة خطة محكمة لتجاوز أزمة هذه المراكز وفق تصور استراتيجي مندمج ومتكامل. إضافة إلى مواصلة المجهودات المبذولة الرامية إلى تذليل الصعوبات والإشكالات المترتبة عن ضعف الاستثمار الخاص الجهوي بسبب الإكراهات المرتبطة بمناخ الأعمال، جراء العراقيل التي تقف في وجه المبادرة الحرة والاستثمار الخاص؛ من صعوبة الولوج من بوابة المراكز الجهوية للاستثمار إلى العقار خاصة العقار الصناعي والتفكير في إعادة هيكلة الإطار المؤسساتي لتصبح المراكز الجهوية للاستثمار مسيرة بواسطة مجالس إدارة "مكونة من أعضاء تابعين لمختلف المصالح الإدارية الجهوية (الوالي، ملحقين وزاريين جهويين مثلا، رؤساء المجالس الجهوية) بالإضافة إلى ممثلي الجمعيات المهنية (الاتحاد العام لمقاولات المغرب باعتباره المنظمة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلا بالمغرب). مع خلق مصلحة خاصة بالعقاروتسليم تراخيص التأسيس، هذه المصلحة التي ستكون على اتصال مباشر بالإدارة المعنية.

<u>المجلس الأعلى للحسابات:</u>

السيد الرئيس،

حرص المغرب على الارتقاء بالمجلس الأعلى للحسابات إلى مصاف مؤسسة دستورية تضطلع بدور المساهمةِ الفعالة في عقلنة تدبير الأموال العامة وتمارس وظيفتها كمؤسسة عليا للرقابة مستقلة في الوقت ذاته عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وذلك عبرعدة مراحل مرت بها هذه المؤسسة ابتداء من سنة 1960 حيث تم إحداث اللجنة الوطنية للحسابات ثم الارتقاء بالمجلس الأعلى للحسابات إلى مصاف مؤسسة دستورية، ثم صدور القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، ليعزز دستور 2011 دور المحاكم المالية حيث تضمن عدة مقتضيات من شأنها تدعيم مكتسبات هذه المحاكم وتقوية دورها في المجالات الهامة المتعلقة بالمالية العمومية.

وبالرجوع لفصول الباب العاشر من الدستور الذي ينص على مهام المجلس الأعلى للحسابات، تتضح بجلاء أهمية الاختصاصات والمهام الموكولة له والتي تصب في مجملها في اتجاه تعزيز الشفافية والحكامة الجيدة والضبط في طرق إنفاق المال العام، من خلال ممارسة الرقابة العليا على تنفيذ قوانين المالية والتحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخيل ومصاريف الأجهزة الخاضعة لمراقبته، وهي مهام تجعل من المجلس الأعلى للحسابات على هرم مؤسسات الافتحاص المالي ببلادنا، ولابد من التنويه في هذا المجال باحترام المجلس للآجال المحددة بمقتضى القانون التنظيمي للمالية حيث يحيل المجلس الأعلى للحسابات على البرلمان التقرير حول تنفيذ قانون المالية والتصريح العام للمطابقة بين الحسابات الفردية للمحاسبين والحساب العام للمملكة الذي يعتبر من أهم التقارير المرفقة بمشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية.

كما نثمن بهذه المناسبة عاليا إلتزام المجلس بالمقتضى الدستوري الذي يفرض تقديم التقرير السنوي أمام البرلمان، حيث يعتبر المجلس الأعلى للحسابات الذي ترأسونه السيد الرئيس الأول من المؤسسات الدستورية المعدودة على رؤوس الأصابع التي تلتزم بتقديم تقريرها السنوي، وهو ما ينم عن روح المسؤولية التي تتحلون بها ومدى احترامكم للمؤسسة البرلمانية.

غير أننا نتساءل في هذا الإطار عن سبب عدم فحص ومراقبة تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية الكبرى التي يراهن عليها المغرب من أجل تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي، حيث يلاحظ التأخير والبطء في التقدم الحاصل على مستوى تنفيذ هذه الاستراتيجيات وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

وحتى يتمكن المجلس من الاضطلاع بالأدوار الدستورية المنوطة به فلابد من تمكينه من كافة الإمكانيات المادية والموارد البشرية من قضاة وأطر إدارية مختصة.

وبخصوص الميزانية المرصودة للمجلس برسم السنة المالية 2018 فإنها تبقى في نظرنا غير كافية لممارسة المهام الموكولة له بحكم تعدد الجهات والقطاعات التي تخضع لرقابة المجلس، حيث ندعو في هذا الإطار إلى ضرورة الرفع من هذه الميزانية مستقبلا.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ووعيا منا بجسامة المسؤولية وعظم الأمانة التدبيرية والمحاسباتية الملقاة على عاتق على هذه المؤسسة الدستورية والتي تتطلب مجهودات استثنائية لتحقيق الأهداف والمرامي الواردة في الوثيقة الدستورية المتعلقة بتدعيم وحماية المال العمومي وإرساء مبادئ وقيم الحكامة الجيدة وتعزيز الشفافية في التدبير العمومي وترشيد تدخلات مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية لتنزيل المبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، فإننا ننوه بالمجهودات المعتبرة التي يبذلها قضاة المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، كما ننوه بجودة التقارير والدراسات الصادرة عن المجلس في مختلف

المجالات والمهام المنوطة به، كما نعبر بهذه المناسبة للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات انخراطنا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب وتفاعلنا الإيجابي مع كافة المبادرات والاستراتيجيات التي يشرف عليها بهدف حماية المال العام وترشيده واستثماره بما يخدم المصالح العليا للوطن.

قطاع العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية:

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ننوه بالمجهود المميز الذي حضي به قطاع العدل من خلال إطلاق دينامية الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة، والذي توج بمصادقة البرلمان على القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، هذا التشريع الذي كرس مزيدا من فصل السلط واستقلال السلطة القضائية، تنفيذا لمقتضيات دستور المملكة 2011.

كما نؤكد على ضرورة استكمال إصلاح الترسانة القانونية في هذا المجال، ومن أهمها استكمال الورش التشريعي المرتبط بمشروعي القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، بالإضافة إلى ضرورة تعديل الكتاب الخامس من مدونة التجارة وذلك للحد من النسب المهولة (حوالي 09 %) من المقاولات التي تعاني من صعوبات تنتهي بالتصفية القضائية.

السيد الرئيس،

كما يجب التأكيد على ضرورة مراعاة الإكراهات التي تعاني منها المقاولة عند نظر القضاء في بعض النزاعات المعروضة عليها، وبهذا الخصوص نؤكد على أن هذه الإشارة لا تعد دعوة لتجاوز القانون أو توجيه للسادة القضاة، بقدر ما تعد حرصا على التطبيق السليم لروح القانون خاصة ضمن نطاق السلطة التقديرية التي يتمتع بها السادة القضاة عند النظر في بعض المساطر والإجراءات، حيث يلاحظ ميلهم التلقائي لصالح الأجير سواء كان ضحية أو مقترفا لأفعال أو أخطاء جسيمة تبرر اتخاذ إجراءات عقابية اتجاههم، حيث تبين الوضعية الحالية (بالنظر للرقابة الإدارية الصارمة المفروضة على المقاولة فيما يخص تطبيق مقتضيات حفظ الصحة والسلامة، الحد الأدنى للأجور، التحملات الاجتماعية...) أن المقاولة في غالب الأحيان تتموقع كطرف ضعيف في العلاقة الشغلية مما يستدعي مراجعة الآليات المعتمدة للتعامل مع الصعوبات التي تعاني منها.

السيد الرئيس،

واعتبارا لكون وزارة العدل عضوا محوريا في اللجنة البين-وزارية لتحسين مناخ الأعمال والتي من بين مهامها الأساسية وضع الاستراتيجيات والتوجهات الأساسية لتهيئ الظروف الملائمة لتعزيز تنافسية المقاولة الوطنية، والتي يندرج ضمنها النظام القانوني كمؤثر فعال في حياة وانتاجية المقاولة، فإننا ننادي بضرورة إصلاح المحاكم التجارية بالمغرب، إن على مستوى التركيبة أو البنية القاعدية لها، وكذا من خلال النظر في طريقة اشتغالها، هذه المراجعة تبقى في نظرنا، منفذا مهما لجعل مطلب إصلاح منظومة القضاء المتخصص، ومنه تحقيق النجاعة، منطقيا من جهة، وقابلا للتحقيق من جهة أخرى، دون إغفال التركيز على التكوين والتكوين المستمر للقضاة في قانون الأعمال، كما ندعو إلى الرفع من المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية (3 محاكم استئناف تجارية بالمملكة) لتوازي على الأقل عدد جهات المملكة مع مراعاة خصوصية بعض الجهات التي تعرف محاكمها التجارية ضغطا استثنائيا في عدد الملفات المعروضة عليها.

ومن جهة أخرى لا تفوتنا الفرصة لإثارة مسألة القضاء الإداري الذي يعد فاعلا أساسيا في تجاوز المقاولة لكل المعيقات التي تحد من تطورها خاصة عندما يكون الطرف المتنازع معه هو الدولة أو من يمثلها بما تستفيد منه من مساطر امتيازية تضر في أغلب الأحيان بحقوق المقاولة واستيفائها لمستحقاتها الذي يؤدي في معظم الأحيان إلى إفلاس المقاولات نتيجة عجز القضاء الإداري عن تنفيذ المقررات الصادرة عنه.

ولتفادي عرقلة المساطر القضائية للسير العادي للمقاولات، لابد من العمل على تبسيط المساطر والإجراءات القضائية بما يساهم في تقليص الآجال وتسريع إجراءات البت في القضايا نظرا للطابع الاستعجالي للمعاملات التجارية، بالإضافة إلى العمل على تسريع وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية.

قطاع حقوق الإنسان:

إن دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان هي مناسبة لمناقشة موضوع حقوق الإنسان ببلادنا، وهو موضوع تتقاطع فيه العديد من المؤسسات في إعداده وإقراره وتدبيره، على رأسها وزارة الدولة التي تعتبر حاليا الجهة الحكومية المشرفة على هذا القطاع، بدل المندوبية الوزارية، وهو تغيير نعتبره في فريقنا ذو أهمية كبيرة ودفعة قوية للنهوض بحقوق الإنسان بالمغرب، باعتبارها مجموعة من القيم الكونية تعمل المجتمعات والدول بكل مكوناتها على تكريسها وحمايتها والدفاع عنها، مما يؤكد عزم بلادنا على مواصلة إنجاز ورش بناء دولة الحق والقانون والحريات والديمقراطية.

ومن هذا المنطلق فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعبر عن افتخارنا بالخطوات المهمة التي قطعتها بلادنا في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحماية الحريات الفردية والجماعية، كما هي متعارف عليها دوليا، سواء تعلق الأمر منها بالحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما نثمن التطور الملموس المسجل على صعيد إدماج ثقافة حقوق الإنسان ضمن المنظومة التعليمية كمادة أساسية في المؤسسات التعليمية والجامعات والمعاهد العليا.

السيد الرئيس،

إن الانفتاح الاقتصادي للمغرب ولاسيما على إفريقيا والوضع

المتقدم الذي تحظى به المملكة في علاقتها مع الاتحاد الأوربي وكذا انخراطها في مجلس حقوق الإنسان، كلها أمور تضع الفاعلين العموميين والخواص أمام تحديات ضمان حماية حقوق الإنسان حيث أن انخراط المغرب في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولات يشكل رافعة لإشاعة حقوق الإنسان تتعدى المقاولة لتشمل سلسلة التزويد وعلاقاتها مع الممونين والمناولين.

ومن هذا المنطلق وإيمانا من الاتحاد العام لمقاولات المغرب بأهمية حقوق الإنسان التي توجد في صلب المسؤوليات الاجتماعية للمقاولات بالمغرب، تم في شهر ماي لسنة 2016 توقيع اتفاقية إطار حول المقاولات وحقوق الإنسان بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ترمي إلى تحديد كيفيات التعاون بين المؤسستين في إطار مشروع النهوض بحقوق الإنسان داخل المقاولة.

السيد الرئيس،

في الختام نؤكد لكم في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، مساندتنا ودعمنا لكل المبادرات والبرامج التي تسهر الحكومة على تنفيذها في سبيل النهوض بأوضاع حقوق الإنسان ببلادنا وحمايتها وإشاعة ثقافتها، انسجاما مع مقتضيات الدستور الذي أكد في ديباجته على تشبثه بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، كما نؤكد لكم استعدادنا للتعاون وتبادل الأفكار في هذا المجال بما يساهم في الدفع بالنهضة الحقوقية والتنموية التي تعيشها بلادنا.

قطاع الخارجية والتعاون الدولي:

السيد الرئيس،

إن السياق العام الذي تعرفه الساحة الدولية اليوم، والمتسم بالعديد من المتغيرات المبلورة في اتجاهها العام لملامح تشكل نظام عالمي جديد، سواء ما تعلق منها بتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو ما تعلق بارتفاع منسوب التهديدات الإرهابية التي تعصف باستقرار أكثر من دولة وبأمن أكثر من شعب، وغيرها من السياقات والحيثيات التي تؤكد كلها على الدور الاستراتيجي الذي يجب أن تلعبه وزارة الشؤون الخارجية والتعاون لكسب رهان العمل الدبلوماسي لبلادنا من خلال ترسيخ موقع المغرب على مستوى الفعل الدولي والحضور الدائم في المحافل الدولية والمساهمة في نشر قيم العدالة والحرية والسلام وحق الشعوب في الكرامة والاستقرار والدفاع عن قضايانا العادلة وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية.

وفي هذا الإطار لابد من الإشادة والتنويه بالقرار التاريخي الذي اتخذته بلادنا بالعودة إلى حضنها المؤسسي، وهو القرار الذي لقي ترحيبا إقليميا ودوليا واسعا يعكس حجم العلاقات الدبلوماسية القوية التي تربط المغرب بعمقه الإفريقي، كما يعبر عن الوعي بِمكانة المغرب ودوره الهام في تقوية العلاقات الأفريقية، وكذا الطلب الذي تقدم به للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "سيدياو"، وما سيعطيه ذلك من إشعاع للقارة بفضل مَوْقِعه الجُغرافي وَثقله السياسي باعتباره نموذجا جاذِبا في المنطقة وباعتباره كذلك منَصَّة اقتصادية تَنافُسِية وبوابة لإفريقيا نحو الأسواق الخارجية، وهي مناسبة لنجدد التأكيد على مواقفنا الثابتة بخصوص القضية الوطنية، كما نغتنمها فرصة للتقدم بتحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية بمختلف أصنافها على تضحياتها حماية لأمن وسيادة الأمة المغربية، وكذا الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكل الهيئات الأمنية الساهرة على أمن هذه البلاد واستقرارها، بقيادة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وضامن وحدة وأمن واستقرار البلاد، جلالة الملك محمد السادس حفظه الله،

السيد الرئيس،

لقد أضحى المغرب بفضل قوته الدبلوماسية وعلى رأسها الدبلوماسية الملكية، وجهة رئيسية للدول الإفريقية من أجل الاطلاع والاستفادة من تجربته في العديد من المجالات منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- مجال تدبير الحقل الديني بفضل المبادرات القوية والشجاعة التي اتخذها أمير المؤمنين من أجل تطوير التأطير الديني والتطوير المستمر للوظائف الدينية داخل المساجد وخارجها صيانة للعقيدة والمذهب وحفاظا على الهوية الروحية والوحدة الوطنية للأمة وقيمتها التاريخية والحضارية، وهو ما جعل النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني يحظى بالاهتمام على المستويين القاري والدولي. هذا الاهتمام يتجلى بوضوح في استقبال المملكة، بأمر من أمير المؤمنين لعدد كبير من الأئمة من الدول الشقيقة التي أبدت رغبتها في التزود من معين التجربة المغربية في مجال تدبير الشأن الديني. وبالفعل فقد توافد على المغرب أئمة من مالي وغينيا وليبيا وتونس، ونيجيريا.... كي يتلقوا تكوينا دينيا يقوم على منهج الوسطية والاعتدال والتسامح والانفتاح على الآخر، ونبذ الغلو والتطرف.

- وكذا ما يخص الأمن الغذائي من خلال مجموعة من الاتفاقيات التي يوقعها المغرب مع العديد من الدول الإفريقية والتي تهدف إلى إرساء دعائم شراكة إستراتيجية في خدمة الأمن الغذائي، حيث أطلقت بلادنا عبر المجمع الشريف للفوسفاط استثمارات ضخمة في مصانع أسمدة ومنشآت تخزين وتوزيع في إفريقيا الغربية، كما يتولى المجمع الشريف نقل التجربة المغربية في مجال إعداد خريطة الخصوبة إلى إفريقيا.

- وفي مجال تدبير المياه، حيث استفادت مجموعة من البلدان الإفريقية من برامج للتكوين تنظمها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في مجال تدبير الموارد المائية، والولوج إلى الماء الصالح للشرب، وحماية البيئة، والتطهير وإعادة استعمال المياه العادمة كما تعمل بلادنا على تقديم المساعدة التقنية لفائدة الفاعلين في مجال الماء بإفريقيا، بهدف تعزيز قدراتهم التقنية والتدبيرية وذلك لتمكينهم من

تحسين أدائهم لضمان الولوج إلى الماء الصالح للشرب.

كما نحيي في هذا الإطار الجهود المبذولة في دعم العلاقات المغربية الإفريقية وفي التزام المغرب بتعزيز شراكاته وتطوير إستراتيجيته مع دول هذه القارة، باعتبارها أنجح المسالك لتحقيق التنمية والاندماج في الفضاء الإفريقي بِفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك وتَوجيهاته الإستراتيجية نحو العمق الإفريقي لِبلادِنا، والتركيز على الخيار القائم على تنمية تَعاوُن جنوب-جنوب، مُبْتَكَر وتَضامُني وذي منفعة متبادلة بما يضمن للمغرب دورا رياديا داخل الساحة الإفريقية، وذلك استحضار التوجيهات جلالة الملك في خطابه التاريخي من داكار بمناسبة عيد المسيرة الخضراء الذي أكد فيه " وإننا نتطلع أن تكون السياسة المستقبلية للحكومة، شاملة ومتكاملة تجاه إفريقيا، وأن تنظر إليها كمجموعة، كما ننتظر من الوزراء أن يعطوا لقارتنا، نفس الاهتمام، الذي يولونه في مهامهم وتنقلاتهم للدول الغربية" (انتهى منطوق خطاب صاحب الجلالة)، وكما نثمن في هذا الإطار بجهود الدبلوماسية الملكية التي أعطت دينامية جديدة ومبتكرة للدبلوماسية الرسمية، توجت بالمصادقة علة مجموعة من الاتفاقيات للتعاون والتبادل، وكذا سحب أو تراجع العديد من دول التي كانت تعتبر دولا داعمة ومؤيدة لجمهورية الوهم، كان آخرها سحب الاعتراف من طرف جمهورية مالاوي، وكذا إعادة العلاقات الدبلوماسية مع دولة كوبا، كل ذلك بالموازاة مع المعركة الدبلوماسية التي تخوضها بلادنا لكسب الدعم والمساندة في القضية الوطنية لبلادنا داخل أروقة الأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار لابد من الإشادة بالقرار الذي أعلن عنه جلالة الملك بتخصيص وزارة مختصة بالشؤون الإفريقية وهو ما من شأنه إيلاء مزيد من الأهمية للعمق الإفريقي لبلادنا وتحسين جودة العلاقات التي تربطنا بدول القارة.

السيد الرئيس،

وبالرجوع إلى الاتفاقيات المبرمة في المجال الاقتصادي، لابُد من التذكير من أن المغرب أَضْحى أول مستثمر في غرب إفريقيا، وثاني مُستثمر على مُستوى القارة كلِّها وأنه يَتَطَلع، كما أشار لذلك صاحب الجلالة، لأن يَكون أولَ مُسْتَثمر في القارة الإفريقية خِلال السنوات القَليلة القادِمَة، إذ أصبَحَت المقاولات المغربية ذات تَواجُد قَوِي على مُستوى جُلِّ الدول الإفريقية وتَلعب دَوراً رِيادِياً في دَعْمِ التنمية المحلية.

ولا بد أن نُسَجِّل هُنا، مُواكبَة الاتحاد العام لمقاولات المغرب لِكُل مَراحِل الزيارات الملكية للدول الإفريقية ومُبادَرات جلالته الهادفة لِتَعْزيز الرَوابِط الاقتصادية وَتَقوية أَواصر التعاون مَعها في إِطار شَراكَة رابح-رابح سَتُساهِم في خَلْقِ قيمة مُضافَة بين المغرب وهذه الدول، وهو ما تَرَتبَ عَنْه تَزايُد نِسْبَة المبادلات التجارية بين المغرب والبلدان الإفريقية جنوب الصحراء ما بين 2005 و2015 بِنِسْبَة 11% سَنَوِيا.

كما نهيب بالسيد الوزير في هذا المجال العمل على جعل الدبلوماسية في خدمة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التفكير في إحداث منصب ملحق اقتصادي بسفارات المملكة على غرار الملحق العسكري والثقافي، وخاصة بالنسبة للدول التي تربطنا بها اتفاقيات التبادل الحر.

وفي علاقتها مع الدول العربية فالدبلوماسية المغربية هي دبلوماسية متضامنة، تسخر جل وسائلها وأدواتها للتجاوب الوثيق مع الانشغالات المصيرية للفضاء العربي بجدية ومصداقية، بعيدا عن الشعارات الزائفة والوعود الوهمية، وفي مقدمتها الدعم الثابت والقوي والملموس للقضية الفلسطينية وحماية القدس الشريف، من منطلق رئاسة صاحب الجلالة للجنة القدس.

كما لا يسعنا إلا أن ندد بقرار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية القاضي بنقل سفارة بلاده إلى القدس والذي يتعارض مع التوافق الدولي حول وضعية القدس، وهو قرار لا يتماشى مع الإجماع الدولي الذي نصت عليه مختلف قرارات الأمم المتحدة والتي تعارض صراحة وبوضوح ضم إسرائيل للقدس الشرقية كجزء من "عاصمة موحدة"، كان آخرها القرار رقم 2334 والصادر في دجنبر 2016 والقاضي بمطالبة وقف الأنشطة الاستيطانية بالأراضي المحتلة بما فيها القدس، وإعلان عدم الاعتراف بأي تغييرات داخل حدود يونيو 1967.

كما ننوه في هذا الإطار بالتعليمات الصادرة عن جلالة الملك حفظه الله باعتباره رئيس لجنة القدس لوزير الشؤون الخارجية والتعاون، القاضية باستدعاء القائمة بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الرباط بالإضافة إلى سفراء كل من روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة المعتمدين في الرباط، باعتبارهم أعضاء دائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة، وذلك بحضور سفير دولة فلسطين بالرباط.

وفي الختام، لا بد من التأكيد على ضرورة رفع الميزانية المرصودة لهذا القطاع الحيوي ببلادنا حتى تتمكن الدبلوماسية المغربية من الاضطلاع بمهامها، حيث نلاحظ أن ميزانية الوزارة لا تسعفها لمباشرة البرامج والأهداف التي تسعى لتحقيقها، كما نجدد دعمنا ومساندتنا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب للجهود التي تقوم بها الدبلوماسية المغربية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سابعا: مداخلات الفريق الاشتراكي:

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل

والتشريع وحقوق الإنسان.

حيث إن دقة الظرفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر منها بلادنا، تجعلنا نضع قطاع العدل والسلطة القضائية ضمن أولوياتنا الوطنية، ولذلك فإننا نؤكد على أن بلادنا في أمس الحاجة إلى نفس أو جيل جديد من الإصلاحات النوعية والعميقة والشمولية، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات القضائية أو بمختلف المهن المصاحبة لها أو بمحيطها العام، وبالتالي فإن مختلف المحاور التي تشكل برنامج عمل وزارة العدل برسم سنة 2018. هي كلها برامج لا يمكن إلا أن تحظى بدعمنا ومساندتنا لأنها برامج تنتمي لمرحلتها وتؤشر على سلامة الاختيارات في حد ذاتها، غير أن قيمتها العملية والحقيقية لن تتحقق إلا من خلال مدى مساهمتها في تحقيق الغايات والمرامي الكبرى لمسلسل الإصلاح والمتمثلة أساسا في استقلال القضاء ونزاهته وفعاليته وجودته، الأمر الذي يجعلنا نؤكد من منظورنا في الفريق الاشتراكي على ضرورة تفعيل البرامج السالفة الذكر وفق ما يجعل المواطن المغربي مقتنعا بأن السلطة القضائية ببلادنا سلطة مستقلة وساهرة على حماية حقوقه وحرياته الفردية والعامة بعيدا عن كل خوف أو توجس أو شك.

ومن الأكيد أن قضايا العدالة تشكل شأنا مشتركا بين مختلف الأطراف المجتمعية، غير أن دور وزارة العدل يظل محوريا ومركزيا، مما يقتضي العمل على جعلها قوة تنسيقية وتعبوية وتدبيرية واقتراحية تجاه الشركاء الدوليين والوطنيين والجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمهن ذات الصلة، وذلك ضمانا للانخراط الواسع لمختلف هذه المؤسسات في مسلسل إصلاح واستقلال القضاء.

ولقد واكبنا تنزيل مخططات عمل الوزارة بهذا القطاع الحساس، ولامسنا التدابير المكثفة التي اتخذتها الوزارة المعنية بإصلاح وتخليق القضاء، والتصورات بهذا الخصوص، وكنا ننتظر الكثير من هذا القطاع، من أجل تحسين مناخ العدل، رغم ما حظي به القطاع من صلاحيات دستورية جعلت منه سلطة مستقلة، حيث لم تتم الاستجابة إلى جزء من هذه الانتظارات.

ولقد ظل الاعتقال الاحتياطي بمثابة الحل الأنسب في السياسة الجنائية لمواجهة تزايد ظاهرة الإجرام، مما ساهم في عرقلة أداء المؤسسات السجنية للدور المنوط بها، إذ أنه رغم دسترة تمتيع كل شخص سجين بحقوق أساسية وبظروف اعتقال إنسانية والاستفادة من برامج التكوين وإعادة الإدماج، فإن حقوق النزلاء والحفاظ على كرامتهم وأنسنة حياتهم داخل السجون ومواكبتهم بعد الإفراج عنهم، تبقى بعيدة المنال، وبدل اللجوء إلى برامج عمل واضحة المعالم والأهداف، نجد هذه الحكومة تتجه نحو بناء سجون جديدة وكأن البناء سيحل هذه المعضلة.

السيد الرئيس المحترم،

من المؤكد أن جهودا بذلت خلال السنوات الأخيرة في اتجاه الارتقاء بمستوى المؤسسة السجنية، بغرض الاستجابة للمعايير الدولية في جعلها فضاء لإصلاح وتهذيب السجناء وتقويم سلوكهم، وخاصة منهم الأحداث الجانحين. والسهر على تأهيلهم مهنيا واجتماعيا، مساهمة منها في إعادة إدماجهم داخل المجتمع، عبر التربية والتكوين واكتساب مهارات في المهن ذات الصلة بسوق الشغل، عوض الاستمرار في اعتماد المقاربة الأمنية، القائمة على العقوبات الزجرية وسلب حرية الأشخاص وإيداعهم الحبس. فإلى أي حد استطاعت هذه المؤسسة الاضطلاع بدورها وتحقيق الأهداف المرجوة؟

لقد تم بدل مجهودات جبارة تبذلها ومازالت تبذلها المؤسسات الإدارية المنوط إليها اتخاذ عقوبات وتدابير في حق المعتقلين في الميدان الإصلاحي والاجتماعي والتأهيلي، حيث لم يبقى دورها منحصرا فقط في تنفيذ العقوبات والتدابير، وإنما أصبح دورها أولا وقبل كل شيء هو تحقيق الهدف المتوخى من العقوبة ألا وهو تأهيل وتهذيب السجناء في تقويم اعوجاج سلوكهم وحمايتهم من براثين الإجرام، وتقديم يد المساعدة لهم أثناء تواجدهم بالمؤسسات الراعية لهم وإلى فترة ما بعد انتهاء العقوبة، وذلك بقصد مساعدتهم على إيجاد سبل عيش كريم ليتمكنوا من إعادة بناء شخصيتهم من جديد على أسس صحيحة.

وعلى الرغم من المجهودات التي تقوم بها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج فيما يتعلق بترميم أو إصلاح أو بناء فضاءات سجنية أخرى أو العمل على جعل المؤسسات السجنية فضاءات لإعادة التأهيل والإندماج في المجتمع، إلا أنها مازالت تعرف عدة مشاكل منها:

- ظاهرة الاكتظاظ، إذ ارتفع عدد الساكنة السجنية من 68 ألف سنة 2012 إلى 86.400 خلال هذه السنة، ومع ارتفاع العدد يصعب تنفيذ ومواكبة الإصلاحات على جميع المستويات، مما يشكل عقبة أمام تنزيل برامج التأهيل والإدماج؛

- ارتفاع نسبة المعتقلين الاحتياطيين من مجموع المعتقلين، إذ يناهز عددهم 39% من الساكنة السجنية مما يعمق ظاهرة الاكتظاظ، وهذا سبب رئيسي في التفكير بشكل جدي وآني في تفعيل العقوبات البديلة؛

- وظاهرة الاكتظاظ تفرض على إدارة السجون جمع النزلاء في الزنزانة الواحدة حسب المدة السجنية، على اختلاف أعمارهم وجرائمهم مما يتيح لهم فرصة التأثير بتجارب إجرامية عوض الإصلاح والتأهيل.

السيد الرئيس المحترم،

من الأكيد أن قضايا حقوق الإنسان تشكل شأنا مشتركا بين مختلف الأطراف المجتمعية، غير أن دور وزارتكم يظل محوريا ومركزيا، مما يقتضي العمل على جعله قوة تنسيقية وتعبوية وتدبيرية واقتراحية تجاه الشركاء الدوليين والوطنيين والجماعات المحلية ومنظمات

المجتمع المدني والمهن ذات الصلة، وذلك ضمانا للانخراط الواسع لمختلف هذه المؤسسات في مسلسل الإصلاح.

فوضعية حقوق الإنسان بالمغرب مرتبطة أشد الارتباط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، إذ لا مجال لاحترام الحقوق في وضعية تتميز بالتردي والخصاص حتى ولو حضرت الإرادة لتحقيق ذلك. وعموما لازال الوضع بالمغرب يتميز بخصاص واضح في المجالات الاجتماعية بفعل الاعتناء بالإكراهات المالية واللهث وراء الحفاظ على التوازنات المالية العامة بأي ثمن كأولوية الأولويات ولو دعا الأمر إلى التضحية بكل الباقي.

فلا نحن حققنا النسبة المطلوبة من النمو الاقتصادي ولا نحن استطعنا التخفيف من تزايد الفقر واستفحال البطالة والتصدي لانتشار السكن العشوائي وغير اللائق، ولا نحن شرعنا فعلا وفعليا في التغيير الجذري لمنظومة تعليمنا المهترئة ولو على الأقل بالتخفيف من مهزلة المزيد من تخريج العاطلين والمعطلين وإنتاج وإعادة إنتاج البطالة المستدامة.

لقد نص الدستور على النهوض بقضايا حقوق الإنسان وذلك عبر دسترة الحريات العامة والحقوق الأساسية (أن يجعل هذا المجال من اختصاص القانون). وضمان كرامة الإنسان ويقع على السلطات العمومية واجب احترامها وحمايتها ويرتبط بهذه الحقوق؛ الحق في الحياة والسلامة البدنية ومناهضة التعذيب والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والاستبعاد والسخرة وإلغاء عقوبة الإعدام، حرية التنقل والتعبير، المساواة بين المواطنين، التضامن الاقتصادي والاجتماعي، كما نص الدستور على حقوق ووجبات المواطن والحق في المشاركة السياسية، وفي الحصول على خدمات إدارية وحق تقديم العرائض، ومن الواجبات إلزامية المساهمة في الأعباء الضريبية والواجبات الاجتماعية. إضافة إلى هذا نص الدستور على تقوية القضاء وذلك عن طريق الارتقاء به دستوريا إلى مستوى سلطة، كما أقر الدستور مبدأ الحكامة الأمنية بحيث تعد الدولة الطرف الوحيد في المجتمع الذي يستأثر بالحق الشرعي في استخدام القوة والمساءلة أمام المؤسسات الدستورية وبهذا ينبغي أن تحترم الضوابط الشرعية والتي من بينها:

- المحافظة على السلم والقانون والنظام العام؛

- حماية الحقوق والحريات الأساسية؛

- منع الجريمة ومحاربتها؛

- تقديم المساعدة والخدمات المطلوبة؛

- استخدام سلطة الدولة لفائدة المجتمع، حيث يجب أن تتسم بالحيادية السياسية؛

- ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تكون طرف في الصراع السياسي.

إن الأفق الحقيقي لتقوية المنظومة الحقوقية في المغرب هو النهوض بقضايا المواطنة؛ فمن خلال فتح نقاش وطني حول قضايا المواطنة على جميع المستويات تربوية أو ثقافية أو سياسية أو اجتماعية يمكن الدخول إلى المسألة الحقوقية واستيعاب الدور الذي يمكن أن تلعبه في تكريس قيم الحق والواجب والحرية والكرامة والعدالة والمساواة والتسامح التي كلها تصب في خانة حقوق الإنسان، ولا يتم ذلك ينبغي الاعتماد على مجموعة من الوسائل والتقنيات التي من خلالها يتم تمرير خطاب حقوق الإنسان. كما يمكن أن تلعب المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني دورا رياديا وأساسيا في تمرير خطاب حقوق الإنسان والمواطنة عبر التوعية والتحسيس بأهمية الموضوع وراهنيته في الدخول إلى مجتمع الحداثة والديمقراطية.

السيد الرئيس المحترم،

يشكل هذا قطاع الوظيفة العمومية نقطة تتقاطع عندها مختلف القضايا المرتبطة بالإدارة العمومية المغربية، مما يضع على كاهل هذه الوزارة مهام العمل على جعل الإدارة المغربية إدارة مواطنة منتمية لعصرها عبر تمكينها من الشروط التي تؤهلها للتوجه بخدماتها إلى كافة المواطنين المغاربة وفق متطلبات التواصل والشفافية والمساواة والسرعة والحكامة.

إننا في الفريق الاشتراكي نعتبر برنامج هذه الوزارة المعلن برسم سنة 2018 بمثابة تعاقد أو ميثاق اتجاه المواطن المغربي، مدى قدرته على ترجمة الالتزامات الواردة في التصريح الحكومي والمتمثلة في مواصلة إصلاح المرفق العمومي على المستوى المركزي والترابي وتبسيط المساطر وترشيد أساليب التدبير وتفعيل دور المفتشيات العامة للوزارات ومراجعة الأنظمة الأساسية للموظفين ومنظومة الأجور بهدف تأهيل الإدارة وضمان جودة أدائها.

من هذا المنظور فإذا كنا ندعم مبدأ التشاور والحوار وإشراك كل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والقطاعات العمومية في مجهود التحديث باعتباره نهجا سلميا وخيارا عقلانيا، فإن دعمنا هذا مبني على قاعدة المسؤولية التي تقتضي إعمال قواعد المساءلة والمكاشفة والمحاسبة اتجاه كل الأطراف التي تعرقل مسار الإصلاح والتحديث أينما كان موقعهم داخل الإدارة العمومية أو خارجها.

إن بناء الثقة لدى المواطن المغربي إزاء إدارته متوقف على مدى انعكاس برامج الإصلاح الإداري بشكل ملموس على حياته اليومية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال السهر على حسن تطبيق برامج التحديث، وعلى إعمال مفهوم الحكامة أو الإدارة الترشيدية في صرف الاعتمادات العمومية.

إن التحولات التي يعرفها محيطنا الجهوي والدولي على المستويات المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية تستدعي أكثر من أي وقت مضى الرفع من وثيرة الإصلاح الإداري ومشاريع التحديث وفي هذا السياق إذ نسجل ضعف الجهود التي تبذلها الوزارة من أجل تدعيم

الحكامة الإدارية الجيدة وإرساء أسس التحديث وإشاعة ثقافة المرفق العام على قاعدة المساواة والاستحقاق وروح المواطنة وتعزيز أسس إدارة عصرية مواطنة وشفافة وعادلة في تقديم الخدمات العمومية.

إن الإدارة وفي معاناتها مع ارتفاع نسبة الشيخوخة تحتاج إلى تحديث لا يقف في حدود استبدال التقنيات بأخرى حديثة بل بتحديث العقليات والنصوص القانونية المنظمة لها.

إننا ندعو إلى التعاطي مع هذه الأوراش وفق مقاربة تتوخى النتائج وليس الأهداف فقط مشددين من جهة أخرى على أهمية الانخراط العملي في مأسسة الحوار الاجتماعي خاصة وأن التحديات الظرفية والإستراتيجية التي تواجه بلادنا تستلزم تقوية وتصليب الجبهة الداخلية والتصدي لكل أسباب الاحتقان الاجتماعي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

II-لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل في مناقشة القطاعات التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، والتي تضم كل من قطاع الفلاحة، الصيد البحري، التنمية القروية، والمياه والغابات، وقطاع الصناعة، الاستثمار، التجارة والاقتصاد الرقمي، وقطاع السياحة، النقل الجوي، الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، وقطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

بعد عرض السادة الوزراء لمختلف المعطيات والأرقام والمؤشرات والبرامج المتعلقة بالقطاعات التي يشرفون على تسييرها، أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، كانت لنا فرصة النقاش والتفاعل مع الحكومة قدمنا من خلالها ملاحظاتنا وأبدينا رأينا في القضايا ذات الأولوية التي تفرضها الظرفية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

السيد الرئيس،

تشكل الفلاحة ببلادنا عنصرا أساسيا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها قطاعا حيويا يساهم في الناتج الداخلي الخام الوطني بنسبة أساسية تناهز 13%، ويلعب دورا محوريا وأساسيا في ضمان الأمن الغذائي للمواطنين، وفي استقرار الساكنة القروية، ويوفر المواد الأولية للصناعات الغذائية، ويشكل جانبا مهما من الصادرات الوطنية(12.5%)، كما يوفر 36% من فرص الشغل، خاصة بعد نهج المغرب إستراتيجية المغرب الأخضر التي لا يمكن أن ننكر دورها الفعال باعتبارها إستراتيجية متكاملة ومندمجة ساهمت في النهوض وتنمية القطاع الفلاحي، من خلال تحسين الدخل وظروف العيش والحد من الفقر بالنسبة لعدد مهم من ساكنة العالم القروي، واعتماد سياسة الاقتصاد في مياه السقي عن طريق الري بالتنقيط منذ سنة 2008، كما مكنت بلادنا من احتلال مكانة متميزة بين الدول الكبرى فلاحيا على المستوى العالمي.

إلا أنه ومع ذلك لا زال القطاع الفلاحي يعرف مجموعة من المشاكل والصعوبات تحد من فاعليته وتقف حجرة عثرة أمام تحقيقه التنمية المنشودة بسبب إكراهات التغييرات المناخية، فقلة التساقطات المطرية وتأخرها، والاحتباس الحراري وتوالي سنوات الجفاف لها انعكاساتها السلبية على كل من الفلاحين خصوصا الصغار والمتوسطين الذين يعتبرون الحلقة الأضعف في المنظومة الفلاحية، وعلى الساكنة القروية عموما، وعلى الفرشة المائية التي أصبحت مهددة بشكل كبير، وعلى الاقتصاد الوطني... نسبة النمو، كما أننا لا ننكر أن الحكومة التي نحن جزء منها تعمل جاهدة للتخفيف من حدة الوضع، وتقف بجانب الفلاح والساكنة القروية، خاصة عن طريق توزيع الأعلاف كإجراء تضامني مع الفلاحين للحفاظ على الثروة الحيوانية، غير أن هذا يظل غير كافي في ظل انعدام خلق أنشطة غير زراعية توفر فرص الشغل بالعالم القروي، وتخفف من معاناته، فبجانب المحافظة على الثروة الحيوانية يجب الاهتمام بالإنسان القروي ومواكبته خاصة في المناطق المتضررة لتجاوز الظروف المعيشية الصعبة، وكذلك تأمين الفلاح ضد كل ما يعيق نشاطه، وتحصينه ضد التقلبات المناخية، مع ضرورة تأطيره ودعمه وتأهليه ومواكبته وتشجيعه على الفلاحة التضامنية لتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية، من أجل مواجهة تكاليف الإنتاج وتسهيل تسويق منتجاته وخلق فضاءات لتبادل التجارب والخبرات وتعزيز تثمين المنتجات المحلية، مع الحرص على الحكامة في تدبيرها، والعمل على الحد من التفاوتات المجالية كخطوة أساسية في ورش الجهوية الموسعة.

- البحث عن أسواق خارجية جديدة لكون الأسواق التقليدية غير قادرة على استيعاب العرض الفلاحي المتزايد والكفيل بالرفع من القوة التصديرية وضمان شروط التنافسية والمردودية للمنتوجات الفلاحية الوطنية؛

- تطوير الصناعات الغذائية بشكل متكامل ومندمج مع الصناعات الفلاحية الأخرى في إطار مخطط التسريع الصناعي والعمل على ربطه بالمخطط الأخضر للرفع من مساهمة الصناعات الغذائية ذات القيمة المضافة العالية الموجهة نحو التصدير؛

- تحسين جودة التكوين والتكوين المستمر، وخلق تخصصات تهم المجال الفلاحي، وإيلاء عناية خاصة بالبحث الزراعي كضرورة ملحة لتحقيق التنمية الفلاحية؛

- تعزيز الحكامة والنجاعة والشفافية في تدبير برنامج مخطط المغرب الأخضر للنهوض بقطاع الفلاحة وتحقيق التنمية الفلاحية

المنشودة، وضمان الأمن الغذائي وخلق فرص الشغل؛

- تعزيز دور الغرف الفلاحية كآلية من آليات سياسة القرب؛

- تشجيع وتحفيز الاستثمار في القطاع الفلاحي.

السيد الرئيس،

أما بخصوص قطاع الصيد البحري، نقول رغم المجهودات المبذولة من أجل تطوير هذا القطاع، لازالت هناك إكراهات تواجهه خاصة على مستوى البنيات التحتية للموانئ الخاصة بالصيد التي تعاني قلة التجهيزات الضرورية لمساعدة الصيادين للعمل في أحسن الظروف، وكذلك مشكل الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم مما يؤثر سلبا على الثروة السمكية ببلادنا، ضعف الاستهلاك الداخلي وضعف القدرة الشرائية بسبب غلاء الأثمنة، مما جعله بعيدا عن متناول فئات عريضة من شرائح المجتمع المغربي، قلة الاهتمام بالصيد التقليدي وادماجه في برامج ومخططات الوزارة، وعدم الوعي بالدور الذي يلعبه في توفير فرص الشغل، ولهذا نعتبر أن تنمية قطاع الصيد البحري رهين بهيكلة الصيد التقليدي والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للصيادين.

بالنسبة لقطاع التنمية القروية، فقد طالبنا دائما بالاهتمام بالعالم القروي وخلق استراتيجية للتخفيف من حدة التفاوتات المجالية والاجتماعية التي أصبحت تطرح نفسها بحدة أمام التغيرات التي طرأت على ساكنة العالم القروي بفضل النقلة المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي، وبهذا الخصوص نثمن المشروع الذي أعلن عنه صاحب الجلالة لتنمية العالم القروي بقيمة 50 مليار درهم على مدار ثلاث سنوات، لهذا نرى ضرورة التنسيق بين كل القطاعات المعنية وبين المجالس المنتخبة لتنفيذ البرامج والمخططات التي تصب في مجال التنمية القروية، كبناء الطرق وتوسعها وإصلاحها لفك العزلة عن الساكنة القروية، وربطها بالشبكة الكهربائية وتعميمها في كامل البوادي، مد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، فلازالت هناك مناطق تعاني من انعدام هذه المادة الحيوية وصعوبة الوصول إليها، رأفة بهذه الشريحة من المجتمع المغربي، فتح أوراش لخلق فرص الشغل للتخفيف من حدة البطالة خاصة في المواسم الفلاحية الصعبة.

فتأهيل العالم القروي رهين بتأهيل العنصر البشري الذي نعتبره مفتاح لكل تنمية حقيقية، ونؤكد على التنمية الفلاحية كسبيل لحل مشاكل العالم القروي، باعتبار أن الفلاحة هي النشاط الوحيد الذي تعتمد عليه الساكنة القروية في حياتها المعيشية.

السيد الرئيس،

إن قطاع المياه والغابات يشكل ثروة وطنية ثمينة، يجب الحفاظ عليها والتصدي بكل حزم لعمليات التخريب والنهب والاستغلال العشوائي الذي يطال المجال الغابوي، ووقايتها من التصرفات اللامسؤولة التي تعرضها لحرائق مروعة تتسبب في الإجهاز على مساحة شاسعة مع حلول كل فصل الصيف، ضرورة تحيين القوانين الخاصة بالغابة وخاصة تلك التي تنظم العلاقة بين المجاورين لها والمستفيدين منها.

كما نؤكد على ضرورة العناية بالأحواض المائية نظرا لكثرة الأوحال خاصة في المناطق الجبلية، مما يجعل المغرب مهدد بارتفاع نسبة توحل السدود، مع العلم أن المغرب اعتمد سياسة السدود منذ زمن طويل، وأغفل الاهتمام بالأحواض المائية التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا بالنسبة للسدود.

السيد الرئيس،

فيما يخص مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي لا بد من إبداء رأينا حول الاختلالات والمشاكل التي تعرفها هذه القطاعات خاصة وأنها مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن لقطاع أن يتقدم بمنأى عن الآخر.

فقطاع السياحة يعتبر قطاعا حيويا نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا على مستوى تشغيل اليد العاملة وضمان مداخيل فئات عريضة من المجتمع، وفي لهذا نثمن ما جاء به المخطط الأزرق ورؤية 2020، الذي تم إطلاقه في إطار تثمين المؤهلات التي يزخر بها المغرب والنهوض بهذا القطاع الذي يساهم بشكل كبير في إشعاع صورة بلادنا، ولهذا لا بد من تقييم رؤية 2020 لرصد الواقع السياحي بالمغرب وتدارك الوضع لتفادي فشلها مثل رؤية 2010 التي كانت نتائجها جد محدودة والقيام بمجموعة من الإجراءات من شأنها تعزيز مكانة السياحة الداخلية وتوفير عروض سياحية للمغاربة بأثمنة مناسبة خاصة العروض العائلية، مع ضرورة تشجيع السياحة البيئية وسياحة المغامرات والسياحة الجبلية، العمل على إعادة تصنيف الأوطيلات وتشديد المراقبة للرفع من جودة الاستقبال والخدمات المقدمة، وجودة المنتوج بصفة عامة، ونظرا للترابط القوي والمتين بين السياحة والنقل الجوي كما سبق وأن ذكرنا، ومع التطور الذي عرفه هذا القطاع على المستوى العالمي والتطور التكنولوجي وظهور شركات تقدم خدماتها بأقل كلفة والتي غيرت ضوابط المنافسة لا من حيث الخدمات ولا من حيث الرحلات الجوية، نؤكد على:

- ضرورة تجويد وتطوير الخدمات المقدمة من طرف شركة الخطوط الملكية المغربية للحد من معاناة المسافرين مع هذه الشركة؛

- فتح خطوط جديدة لكل من روسيا وأمريكا اللاتينية لتشجيعها للولوج إلى السوق المغربي للترويج للمنتوج السياحي المغربي خاصة بعد التطور الذي عرفته العلاقات المغربية الروسية وكذلك حدث تأهل المنتخب الوطني لمنافسة كأس العالم الذي سيقام بالديار الروسية وهي فرصة ثمينة يجب استغلالها بما يخدم الاقتصاد الوطني؛

- الاهتمام بالبنيات التحتية للمطارات ومرافقها والرقي بالخدمات المقدمة بها، نظرا لسياسة الانفتاح الذي لجأت إليها بلادنا من خلال

إبرام مجموعة من الاتفاقيات خاصة منها معاهدة السماء المفتوحة مع الاتحاد الأوروبي؛

- إعادة فتح المطارات التي تم إهمالها لفك العزلة عن المناطق التي توجد بها وتقريب جميع مناطق المغرب من بعضها وذلك تشجيعا للسياحة الداخلية مع خفض ثمن التذاكر لتكون في متناول المواطن.

السيد الرئيس،

على مستوى قطاع الصناعة التقليدية الذي يلعب دورا مهما وحيويا داخل النسيج الاقتصاد الوطني بفضل مساهمته في الناتج الوطني وتشغيل يد عاملة مهمة عبر إعادة تنظيميه وهيكلته كقطاع مرتبط بتاريخ وهوية وثقافة المغرب، ويشكل مشكل التسويق أهم معيقات قطاع الصناعة التقليدية الذي يحول دون استفادة الصانع من المردودية المباشرة لمنتوجه، ولهذا يجب على الحكومة التدخل لدعم القطاع للحفاظ على جودة المنتوج الوطني وإنعاش الصادرات، والبحث عن أسواق جديدة، وتطوير تقنيات ووسائل التكوين لمواكبة تطور الصناعات الحرفية والحفاظ عليها وحمايتها من الاندثار، وحماية فن المعمار الذي يعكس الثقافة المغربية والتاريخ المغربي والتي لا نفوت الفرصة في كل مناسبة للتأكيد عليها، مع ضرورة إصدار كتيبات تبين الغنى الفني والحرفي الذي تزخر به بلادنا خاصة في المعارض الدولية خدمة للسياحة نظرا للرابط القوي بين قطاعين، يجب إعطاء دور أكبر لغرف الصناعة التقليدية والجمعيات والتعاونيات وحماية الوحدات الإنتاجية وتأمينها ضد المخاطر والصعوبات التي تواجهها من جراء تصرفات المتطفلين على القطاع، وإشراك الغرف في التحضير للمعارض وتعميمها على مستوى جميع جهات المملكة وتحسين ظروف استقبال العارضين، واعتماد مبدأ الشفافية والنزاهة وحسن التدبير والحكامة الجيدة في استقبال العروض الخاصة بصفقات المعارض سواء الوطنية أو الجهوية من طرف دار الصانع، وضرورة إيجاد حلول بديلة للحرف الملوثة للبيئة في إطار تفعيل القانون الإطار بشأن البيئة والتنمية المستدامة.

على مستوى قطاع الطاقة، يجب تضافر جهود جميع الفاعلين والعاملين في القطاع من أجل الوصول لأهداف الإستراتيجية الطاقية التي ترتكز على الرفع من الطاقات المتجددة وتطوير النجاعة الطاقية للوصول إلى 52% من القدرة الإنتاجية الكهربائية في أفق 2030 من أجل تغطية الطلب المتزايد على الطاقة والتقليل من التبعية الطاقية للخارج، مما يتطلب من الحكومة اتخاذ تدابير عملية وواقعية فيما يخص القطاعات المستهلكة للطاقة بنسبة أكبر كالصناعة والفلاحة والإنارة العمومية...، لحثها على استعمال أمثل للطاقة والحفاظ عليها، تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية في المجال الطاقي عبر منح التراخيص بهذا المجال مع تبسيط المساطر الإدارية للولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية والتحكم فيها والحفاظ على البيئة من خلال استعمال الطاقات النظيفة في إطار التنمية المستدامة وتأمين الإمدادات الطاقية والتزود بالطاقة.

أما بخصوص القطاع المعدني نسجل عدم استفادة المغرب منه بالشكل الكافي نظرا تصديره خاما للخارج، في الوقت الذي يتوفر فيه المغرب على صناع تقليديين متخصصين في صناعة المعدن ويشتكون من عدم توفر نقط البيع على المستوى الوطني، نسجل كذلك معاناة عمال القطاع المنجمي بالمغرب الشرقي والمنجمين التقليديين الذين يعانون وضعية اقتصادية واجتماعية هشة تستوجب التدخل للتخفيف من قساوتها في إطار الاهتمام بالفئات الهشة بالمجتمع، تشجيع الاستثمارات في مجال التنقيب والبحث المعدني الذي يتطلب توفير الظروف والوسائل المتطورة والمناسبة للوصول إلى مناطق التنقيب والبحث عنها، كذلك الاستغلال الأمثل للمنطقة المنجمية تافيلالت وفجيج للرفع من مساهمتها في الإنتاج الوطني لما تتوفر عليه من مؤهلات معدنية هامة، نؤكد على الاستفادة من عودة المغرب لحظيرة الاتحاد الإفريقي والانفتاح على الأسواق الإفريقية وجلب الاستثمارات في إطار تطوير علاقات التعاون مع الدول الإفريقية في هذا المجال.

على مستوى قطاع التنمية المستدامة نرى ضرورة التفكير في التدابير وآليات المواكبة، والتمويل وتدبير الأزمات والإشكاليات المرتبطة بالتغيرات المناخية والتعامل مع هذه الآفة، لتحقيق رهانات التنمية المستدامة التي تحترم البيئة، وانطلاقا من إلمامنا بواقع البيئة المغربية يمكن القول أن مفهوم التنمية البيئية المستدامة لازال في مخاضاته الأولية من حيث التداول الدقيق والتفعيل الحقيقي، لذلك فنحن مطالبون بوعي بيئي جماعي، وتغيير السلوكيات، والانخراط القوي لمختلف مكونات المجتمع المدني، والحفاظ على التنوع البيئي الذي تزخر به بلادنا، وجودة الرصيد الطبيعي والتاريخي، وتحقيق التنمية المتوازنة، وتحسين جودة الحياة والظروف الصحية للمواطنين، لأن البيئة تعتبر رصيدا مشتركا لجميع المغاربة، ومسؤولية جماعية لكل الأجيال الحاضرة والمقبلة.

قطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

تعتبر التنمية الصناعية الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية لما تضمنه من خلق مناصب الشغل وتعزيز الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وجلب الاستثمارات الأجنبية، ولهذا أولى المغرب أهمية بالغة لدعم القطاع الصناعي عبر مجموعة من البرامج والاستراتجيات.

فمناقشة ميزانية قطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، هي مناسبة للوقوف على منجزات الحكومة في المجالات الصناعية والتجارية وفرصة للاضطلاع على وضعية الاستثمارات الأجنبية والوطنية ببلادنا، والوقوف على ما تحقق من الاستراتجيات والبرامج المسطرة كمخطط التسريع الصناعي 2020/2014 الذي يهدف بالأساس إلى تنمية القطاع الصناعي الذي حقق بفضله قفزة نوعية خاصة على مستوى صناعة السيارات، وصناعة الطائرات، مما مكن

المغرب من صدارة الدول الإفريقية على مستوى استقطاب الاستثمارات الخارجية خلال سنة 2016، الشيء الذي انعكس ايجابيا على صورته باعتباره قاعدة تصدير نحو أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا.

فالمغرب شهد في السنوات الأخيرة إقلاعا اقتصاديا وتكنولوجيا حقيقيا، عززت من مكانته على المستوى الدولي، وحسن من وضعية مناخ الأعمال الذي أصبحنا نحتل فيه مكانة متميزة.

لقد نجحت بلادنا في تغيير معالم نموذجه التنموي الذي كان يعتمد بالدرجة الأولى على الفلاحة، وتوجه للتركيز على الإنتاج الصناعي والتكنولوجي المتطور، وخلق مهن صناعية جديدة وفرت مناصب الشغل لفئات عريضة من شريحة المجتمع المغربي، الشيء الذي أثر بشكل ايجابي على وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية.

لكن بالمقابل ومع كل ما تحقق لازال القطاع الصناعي يعاني من جملة من الاختلالات والصعوبات نتطرق فيما يلي لبعض منها:

- ضرورة تقليص الهوة بين جهات المملكة، والاهتمام بالجهات التي تعاني الهشاشة وضعف الإمكانيات لتحفيز الاستثمارات بها، وتقوية التنافسية فيما بينها في إطار تحقيق عدالة مجالية صناعية، وعدم التركيز على منطقة دون أخرى؛

- توفير البنيات التحتية الأساسية، وتطوير منظومة النقل، وتأهيل شبكة طرق الوطنية وتوسيعها لما لها من دور في حركية التنقل، تعميم الطرق السيارة وكذلك شبكة السكك الحديدية لتشمل مناطق أخرى، تأهيل المطارات والموانئ لمواكبة سياسة الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية نظرا لكون المغرب يشكل همزة وصل بين السوق الأوروبي والسوق الإفريقي، وتشجيع الاستثمارات الوطنية؛

- تحيين المنظومة القانونية المنظمة للقطاع، خاصة المتعلقة بمجال الاستثمار؛

- العمل على التأطير والتكوين المهني والتقني لليد العاملة في القطاع الصناعي؛

- خلق مناطق صناعية حرة في مناطق أخرى من تراب المملكة وعدم التركيز على محور طنجة . القنيطرة . الدار البيضاء؛

- تقديم تحفيزات للمقاولات الصغرى والمتوسطة لتشجيعها للتوجه نحو العمل في المجال الصناعي ومجال التصدير؛

- الاهتمام بالبحث العلمي والتكوين في التخصصات التي تهم المجال الصناعي وفي هذا الإطار لا بد من التنسيق بين الجامعة والمقاولة؛

- ضرورة تنظيم القطاع الغير مهيكل لما له من تأثير سلبي على الصناعة الوطنية؛

- تشديد المراقبة الجمركية على الواردات، واتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يخص المواد المغشوشة المستوردة، والتي تضر بصحة وسلامة المواطن المغربي، والاقتصاد الوطني، والتصدي لظاهرة التهريب حماية للمستهلك المغربي.

- تخويل للمراكز الجهوية للاستثمار صلاحيات جديدة من أجل تسهيل الاستثمار على المستوى الجهوي.

على مستوى الاقتصاد الرقمي، نعتبر إحداث وكالة التنمية الرقمية خطوة مهمة للوصول بالقطاع الرقمي إلى مستوى متقدم وناجح، وجعله محركا قويا للتنمية الاقتصادية في السنوات المقبلة، نظرا للدور المهم الموكول لها في عملية تنزيل البرامج المسطرة في الإستراتيجية الرقمية "المغرب الرقمي 2020" لتنمية الاقتصاد الرقمي، ومساهمتها في تمويل المقاولات الناشئة في هذا القطاع لتحقيق إقلاعها الاقتصادي، وتطوير الوسائل والمعدات الرقمية والتشجيع على استخدامها، وتطويرها لتشجيع وجلب الاستثمارات في مجال الاقتصاد الرقمي، وتسريع التحول الرقمي للاقتصاد المغربي وتقوية مكانته كقطب رقمي جهوي، ولهذا نطالب بتفعيلها على ارض الواقع، ونجدد تأكيدنا على إعداد نصوص قانونية تعمل على تعزيز الأمن المعلوماتي ومكافحة الجريمة الالكترونية وتأمين نظم المعلومات من أجل حماية ضحايا ومستعملي الانترنت، ضرورة تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2020، للوقوف على ما أنجز منها خاصة وأنها على مشارف الانتهاء، العمل على تقوية التعاون مع الدول الإفريقية في المجال التكنولوجي ومجال الاتصال بصفة عامة.

فيما يخص التجارة الخارجية نؤكد على ضرورة الانفتاح على الأسواق الإفريقية في ظل العلاقات التجارية مع دول هذه المنطقة الواعدة وتمتين الروابط وتطويرها بما يحقق التقدم والازدهار للاقتصاد الوطني، وتشجيع الصادرات نحو هذه الأسواق، وننوه باستراتيجية " مغرب التجارة 2021" الذي يهدف إلى النهوض بقطاع التجارة الداخلية والتوزيع للرفع من إنتاجية جميع مكونات القطاع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

III. لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي أن أتدخل نيابة عن أعضاء الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2018.

فرغم مناقشتنا للسياسة الحكومية بمختلف أبعادها في القانون المالي لسنة 2018، نحرص دائما على التدخل في الميزانيات الفرعية للقطاعات خصوصا تلك المرتبطة بالشق الاجتماعي، الذي ينبع من مبادئ وقيم حزبنا الثابتة، في إيلاء المسألة الاجتماعية اهتماما كبيرا ضمن برامجه ومخططاته الحزبية.

ولأن التنمية الشاملة التي يسعى المغرب تحقيق أهدافها عبر تراب المملكة، تقتضي تظافر جهود جميع الفاعلين، قصد النهوض بالأوضاع الاجتماعية لفئات عريضة من المواطنين الذين يعانون الهشاشة والفقر. حرصت الحكومة الحالية أن تضع القطاعات الاجتماعية في أولوية مخططاتها في مشروع قانون مالية 2018، لما لهذه القطاعات من انعكاسات إيجابية ومباشرة على حياة المواطن.

فقد عملت على تسطير برنامج عمل يهم النهوض بالقطاعات الاجتماعية للفترة الممتدة من 2017 إلى 2021، في مقدمتها الخدمات الصحية المقدمة للمواطن تكريسا لحقه الدستوري في الصحة ولرهانات تنمية بشرية رأسمالها الإنسان، لهذا تم تخصيص اعتمادات مالية بلغت 14.790.120.000 مليار درهم، أي بزيادة 500 مليون درهم مقارنة مع سنة 2017.

فمن خلال تتبعنا لحصيلة الحكومة فيما يخص السياسة الصحية ببلادنا، نقف على إنجاز مجموعة من المشاريع التي التزمت بها الحكومة في قطاع الصحة بموجب قانون مالية سنة 2017، نذكر منها فتح مستشفيات جديدة، إعطاء الانطلاقة لبناء مستشفيات أخرى، تخفيض أسعار 135 دواء، تعميم لقاح الولادة في بعض المستشفيات العمومية، اعتماد برامج مكافحة الأمراض المعدية والمزمنة والسارية، اقتناء أحدث التجهيزات والمعدات الخاصة ببعض المستشفيات العمومية، العمل على تعميم خدمة التغطية الصحية لتشمل جميع المهنيين، السعي إلى تدبير ملف الموارد البشرية باعتباره ركيزة أساسية في أي إصلاح خاص بالمنظومة الصحية ببلادنا.

فرغم المجهودات المبذولة التي تبين عزم المغرب ملكا وحكومة على العمل للتقليص من الإختلالات الكبيرة التي يعرفها هذا القطاع، إلا أنه ما زال يعرف عدة مشاكل والتي تتجلى في مستويات عدة، منها ضعف البنية التحتية التي لا تواكب الانتشار الواسع للأمراض الجسدية والنفسية الخطيرة، والتي تتطلب إمكانيات طبية ذي جودة، نقص حاد في الموارد البشرية لتغطية جميع جهات المملكة، ارتفاع تكاليف العلاج والدواء، التجهيزات والمعدات الطبية التي تعرف نقصا كبيرا وإن وجدت فهي معطلة، غياب تام للنظام المعلوماتي في مستشفياتنا لتسيير وتدبير ملفات المرضى، المستعجلات ومعانات المواطنين والأطباء على حد سواء من المناخ العام الذي يسود هذه الأقسام، النقص الحاد في مخزون الدم، عدم توفر المستوصفات والمستشفيات الإقليمية على إمكانيات طبية تساعد في تقديم العلاج عن قرب للمواطن دون التوجه إلى المستشفيات الجامعية... والفئة المتضررة في هذه الحلقة هي الفئة المحدودة الدخل أو الفئة المعوزة التي لا تسعفها ظروفها للعلاج في المستشفيات الخاصة، ناهيك على المشاكل المرتبطة ببطاقة الرميد التي لم يعد لها جدوى لمن هو في حاجة ماسة إليها، ورغم تجربة المستشفيات المتنقلة التي نثمنها والتي نهجتها الوزارة للتقليص من حدة المشاكل التي يعاني منها العالم القروي، فمازالت هناك اختلالات هيكلية حقيقية مرتبطة أساسا بكيفية توزيع الأطر الطبية والتخصصات المطلوبة واللوجستيك لتوفير صحة جيدة لساكنة هذه المناطق.

ويعتبر ورش الجهوية على مستوى المنظومة الصحية، من أهم الأوراش التي تعمل الحكومة على تنزيله تنزيلا عادلا، هدفه تحقيق الولوج السريع إلى الخدمات الصحية بمختلف جهات المملكة، وهذا لن يتأتى إلا بتظافر جهود مختلف المتدخلين كل من موقعه، على أن تخليق الحياة المهنية بهذا القطاع، الذي تنخره الرشوة في جميع مرافقه ليستدعي منا جميعا التدخل لاستئصال هذا الوباء الخطير، مع محاسبة ومعاقبة مرتكبيه، وهي إجراءات كفيلة بأن تجعل المستشفى العمومي إدارة مواطنة خدومة تهدف إلى تحقيق بعض من مبادئ الحكامة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قطاع التربية الوطنية، وهو قطاع حظي أيضا باهتمام كبير من طرف الحكومة، لذا عمدت إلى الرفع في الاعتمادات العامة الموجهة إلى قطاع التعليم مقارنة مع السنة الفارطة، وهو دعم جاء ليعالج جزء من الإختلالات التي يتخبط فيها هذا القطاع منذ سنوات، وأيضا استجابة لانتظارات وطموحات شريحة كبيرة من المجتمع المغربي، دون أن نغفل سيرورة الأوضاع المتقلبة التي شهدتها بلادنا سنة 2017.

لهذا وعملا باستراتيجية الإصلاح التي أعلنها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في ان إصلاح المنظومة التعليمية هي مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع، وهو أيضا بمثابة تعاقد وطني يلتزم الجميع بتنفيذ مقتضياته، فكلنا متفقون بأن التخطيط للتنمية البشرية يبدأ من المسألة التعليمية ومن تأهيل المدرسة العمومية والخاصة لدورها المركزي في مواجهة التخلف، وقد تتبعنا الدخول المدرسي لهذه السنة، وتابعنا حصيلة السيد رئيس الحكومة والآن قانون مالية 2018، ووقفنا على ما تم إنجازه من برامج ومخططات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، فتح 55 مؤسسة تعليمية، تزويد بعض المؤسسات بالمعدات والتجهيزات، تأهيل واجهات وفضاءات المؤسسات التعليمية، التسجيل المسبق للتلاميذ، العمل على حل مشكل الاكتظاظ، محاربة المخدرات من خلال تدخل رجال الأمن أمام المؤسسات التعليمية، العمل على سد الخصاص المهول في هيئة التدريس من خلال توفير 20 ألف منصب شغل بالتعاقد عبر الأكاديميات الجهوية لوزارة التربية والتكوين... ورغم ما لمسناه من مجهودات، يبقى القطاع مستعصي على كل الحلول التي تم التخطيط لها. فلحل إشكالية الاكتظاظ تم التعاقد مع أناس خضعوا لأربع حصص تكوينية، مع العلم أن مهنة التدريس تتطلب على الأقل سنتين للدراسة وللتكوين البيداغوجي، مع ذلك نثمن خطة التعاقد لحل مشكل الخصاص، شريطة توفر الكفاءة والحس

المهني.

استفحال ظاهرة العنف المدرسي في الآونة الأخيرة في الفضاءات المدرسية بشكل خطير، التي أصبحت تستهدف الأساتذة بشكل مباشر وأثناء مزاولة عملهم، الأمر الذي يستدعي التدخل لمواجهتها والبحث عن سبل ضبط مظاهرها، فانعدام الاحترام أضحى قاعدة تطبع سلوك التلميذ في العديد من المؤسسات التعليمية، وهذا يتنافى مع مطلب ترسيخ قيم المواطنة وثقافة الاحترام داخل المؤسسات التعليمية، لذا أصبح من الضروري التفكير في وضع آلية تشريعية ضد العنف المدرسي من خلال تخريج قانون خاص بجرم الظاهرة. ناهيك على مشكل أساتذة ضحايا النظامين الأساسيين وهو مشكل قديم لمجموعة من الأساتذة لم يتم إنصافهم ليومنا هذا، رغم إحالتهم على التقاعد لم تسعفهم نضالاتهم ووعود المسؤولين المتعاقبين على القطاع لحل مشكلتهم. عدم إيلاء الإهتمام الكافي للتعليم الأولي كلبنة أساسية في العملية التربوية والتعليمية والتعلمية ككل.

كانت هذه بعض ما سجلناه من ملاحظات تهم قطاع يحظى بأولوية ثابتة بعد القضية الوطنية، أهم ما يشترط في إنجاح أوراشه الإصلاحية الإرادة المواطنة وترسيخ الحكامة المالية مع تشديد المراقبة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في مجال التشغيل فإن الفريق الاشتراكي يثمن الخطة التي أقدمت عليها الوزارة، ويطالب بالتسريع في إعادة النظر في حكامة منظومة التشغيل وفي طريقة عمل وأداء الوكالة الوطنية لتشغيل الكفاءات ANAPEC ويطالب أيضا بأن يتم تدليل كل العقبات التي تحول دون بلوغ الأهداف التي سطرتها هذه الإستراتيجية الجديدة.

وفي مجال الشغل فإن الفريق يؤكد على ضرورة مأسسة الحوار الاجتماعي ما بين الفرقاء الاجتماعيين، وأن يتم إدماج كل الفعاليات النقابية الوطنية التي كان لها إسهاما كبيرا في المحافظة على السلم الاجتماعي وتقوية الممارسة النقابية، ولذلك فإننا في الفريق الاشتراكي نؤيد المواقف التي عبرت عنها المركزية النقابية الفيدرالية الديمقراطية للشغل، والتي ثم إقصاؤها من الحوار الاجتماعي السابق ونأمل أن تتدارك الحكومة هذا الموقف لاحقا.

أما في مجال الحماية الاجتماعي، فإن الفريق يثمن الخطوات التي أقدمت عليها الحكومة مؤخرا في أن تشمل التغطية الصحية فئات جديدة لم يسبق لها الاستفادة من نظام الحماية الاجتماعية، ونطالب في أن تشمل التغطية الاجتماعية أوسع الفئات الأخرى التي لازالت خارج منظومة التغطية الصحية.

كما يؤكد الفريق على أهمية الإصلاح الجذري والأساسي لنظام التقاعد، لأنه بالنسبة لنا كل الإصلاحات الجزئية التي تمت حتى الآن لا يمكن أن تجيب على الإشكالات الأساسية المرتبطة بالأعطاب التي يعرفها نظام التقاعد ببلادنا والتي تؤكد كل الدراسات على أنها تهدد هذا النظام وديمومته.

وإذ نسجل بشكل إيجابي ربط اهتمامات وزارة الشغل والتأهيل المهني، لنؤكد على أهمية جانب الملاءمة بين مجالات التكوين وسوق الشغل التي من شأنها أن تساهم في استيعاب عدد أكبر من خريجي المعاهد في سوق الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد مناقشتنا لقطاع الصحة، يأتي دور قطاع اجتماعي محض، يحظى بأولوية الأولويات من طرف جلالة الملك وباقي مكونات المجتمع، إنه قطاع الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية،

وتنفيذا لما التزمت به الحكومة من برامج واستراتيجيات تهدف إلى النهوض بالقطاعات ذات الطابع الاجتماعي، حرصت أن تجسد التزاماتها في مشروع قانون مالية 2018 من خلال الرفع الغير المسبوق في الميزانيات المخصصة للقطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة وشغل وشؤون اجتماعية.

فما من شك أن قطاع الأسرة والتضامن ينهج مقاربة ميدانية تجعل من البعد الاجتماعي للتنمية جوهر المشروع المجتمعي التضامني الذي ندافع عن إرساء أسسه، من خلال ترجمة الإرادة السياسية لمحاربة الفقر والتهميش والإقصاء والتمييز... نحو نهج سياسة القرب لجعل التضامن الاجتماعي مسؤولية جماعية مشتركة بين جميع مكونات المجتمع بدء بالأسرة، المرأة، الأطفال، المسنون، الأشخاص في وضعية إعاقة، حماية الطفولة، المشردون، النساء الأرامل والمعنفات... فالمشاكل الاجتماعية تشكل تحديا كبيرا بالنسبة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية، والمطلوب مواجهتها خاصة على مستوى تلبية الحاجيات الملحة واليومية للمواطنين، مع ضمان شروط المساواة في الولوج لكافة الخدمات، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية للمواطنين.

وكفريق لا يسعنا إلا أن نثمن المجهودات المبذولة في هذا القطاع، نذكر منها العمل على مأسسة المساواة ومكافحة التمييز، المساهمة في وضع آليات لمناهضة العنف ضد المرأة، تنفيذ الخطة الحكومية إكرام 2 بمشاركة بعض جمعيات المجتمع المدني، العمل على تأهيل 41 مؤسسة للرعاية الاجتماعية لفائدة الأطفال سواء للاستقبال أو الإيواء أوللحماية، النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال فتح مراكز للتوجيه والمساعدة، النهوض بالوساطة الأسرية...إلى غير ذلك من منجزات لا ينكرها إلا جاحد، ارتأت الحكومة أن ترفع الميزانية بنسبة

33% مقارنة مع السنة الفارطة 2017، ولكنها تبقى ضئيلة لحجم المسؤولية الملقاة على هذه الوزارة في العمل على تكريم الإنسان المغربي عبر تراب المملكة.

ومن هنا تمت ترجمة مجموعة من السلوكات الشاذة في مجتمعنا إلى نصوص تشريعية خصوصا تلك المتعلقة بالمرأة، فالخطة الحكومية للمساواة لم تنجح في إقرار هذا المبدأ بين الجنسين في مجتمعنا، تزايد الاستغلال الجنسي للقاصرين كانت فتاة أو فتى لا فرق، استفحال ظاهرة العنف ضد المرأة في مختلف الأماكن ببلادنا، لذا ضروري من إخراج النص التشريعي الخاص بمناهضة العنف ضد المرأة وفق شروط تصون كرامتها وتجرم مقترفيها.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتبر قطاع التكوين المهني ركيزة من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المغرب في تكوين جيل من الكفاءات المهنية القادرة على مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، مما دفع بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي إلى إدراج التكوين المهني ضمن استراتيجية إصلاح منظومة التعليم 2015-2030، وهي الخطة التي تروم تعزيز موقع التكوين المهني في التعليم المدرسي، بهدف الحصول على خريجين من ذوي الكفاءات المختصة لتتبع أوراش التنمية ببلادنا.

غير أنه ورغم المجهودات المبذولة، مازال القطاع يعاني من عدة مشاكل من بينها، محدودية طاقة الاستقبال عبر جهات المملكة، عدم مواكبته لمتطلبات النسيج الاقتصادي العالمي، النقص الكبير في المعدات والتجهيزات والمواد الأولية، غياب التكوين المستمر لتطوير قدرات الأطر المكونة، انعدام مراكز الإيواء المرافقة لمراكز التكوين ببعض المناطق، مما يصعب معه انخراط أبناء هذه المناطق في التكوين خصوصا الفتيات، وهذا راجع بالأساس إلى غياب عدالة مجالية في توزيع هذه المؤسسات، اعتبار التكوين المهني مخبئ لمن فشل في مواصلة تعليمه بالمؤسسات التعليمية، انعدام الجسور بين المسالك الدراسية بهذه المراكز والجامعة لاستكمال الدراسة والمساهمة في إنتاج طاقات بشرية قادرة على مواكبة التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم.

ورغم ما سجلناه من ملاحظات تخص هذا القطاع الحيوي، نثمن التعاون جنوب جنوب الذي انخرطت فيه بلادنا مع مجموعة من الدول الإفريقية للتعاون ولتبادل الخبرات في هذا المجال، مما يتطلب تضافر جهود كل الفاعلين في القطاع لتفعيل الإستراتيجية المندمجة للتكوين المهني قصد تأهيل وإدماج الشباب في سوق الشغل وفي تماشي مع حاجيات المقاولات المغربية والأجنبية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يلعب التعليم العالي دورا بارزا في العملية التنموية للمجتمعات، ومدخلا طبيعيا لأية تنمية تهدف صناعة الرأس المال البشري الذي يعول عليه في تحقيق التنمية بمختلف جوانبها. لهذا فوظيفة التعليم العالي لا تنحصر في التحصيل العلمي فقط، بل هي فضاء واسع للبحث في شتى المجالات المرتبطة بالنمو الهائل الذي تشهده المعارف العلمية والتقنية في العالم المعاصر، وهو ثمرة لما يبذله الأستاذ الباحث من جهود علمية نظرية وتطبيقية تخدم بلاده، ورغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة، مازال البحث العلمي ببلادنا دون المستوى المطلوب، نظرا لغياب سياسة وطنية واضحة ترسم أهداف وغايات البحث العلمي ببلادنا والعمل على مد جسوره بالخطة الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومواجهة تحدياتها.

ومع إعادة تأهيل الجامعة والعمل على دعم استقلاليتها في مجموعة من الميادين البيداغوجية والإدارية والمالية، تم إنشاء العديد من البنيات الجامعية بعدد من جهات المملكة لتحقيق هذا المبتغى، غير أنها مازالت تفتقد إلى بعض الشروط الموضوعية لقيامها بالدور المنوط بها من قبيل تراجع عدد الأساتذة الباحثين، قلة الموارد الإدارية، ضعف التأطير البيداغوجي نتيجة ارتفاع عدد الطلبة، تقلص الأشغال التطبيقية، ضعف المطاعم الجامعية مع معاناة الطلبة من النقل، معايير توزيع المنح التي آن الأوان لمراجعتها، الإختلالات المرافقة لنيل شهادة الماستر، وقس على هذا مشاكل أخرى مرتبطة بالحكامة في التدبير اليومي للجامعة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عندما يصوت الفريق الاشتراكي لفائدة وزارة الثقافة، رغم تواضع اعتماداتها، فإنه بذلك يدعم الإنتاج الوطني بكل تجلياته الفكري والأدبي والفني ويساهم في إشاعة قيم الجمال والإبداع وتفتح الفكر وتنويره وتهذيب الذوق ونشر ثقافة الحوار والتسامح ونبذ العنف والتطرف على أشكالهم.

على أننا نطالب ببذل المزيد من المجهودات للنهوض بهذا القطاع الذي أصبح ضروريا لإشعاع بلدنا على مستوى الدبلوماسية الثقافية بين القارات، والعمل على تهيئة المنشآت المرتبطة به مع إلزامية تعميمها عبر جهات المملكة لتدارك الخصاص الكبير في هذا المجال، مع دعم الإنتاج الوطني الفكري والأدبي والفني الهادف، والعناية بالأوضاع الاجتماعية للمبدعين، كما نؤكد على ضرورة التنسيق مع قطاعات أخرى تدخل على خط ترويج المنتوج الثقافي على رأسهم قطاع الاتصال.

فيما يخص قطاع الاتصال، كفريق نؤكد على مواصلة التنزيل المحكم لمقتضيات مدونة الصحافة والنشر، خصوصا القانون المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة، هذا التنزيل الذي سيعمل لا محالة على تأهيل هذا القطاع لأن يرق إلى مستوى تطلعات القراء وعموم المتتبعين للشأن الإعلامي ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعد قطاع الشباب والرياضة من أهم القطاعات الإنتاجية المتخصصة في التنمية الإنسانية، ومع ذلك لم يحظ ببالغ الاهتمام من طرف الحكومات المتعاقبة على تدبيره، لهذا عملت الحكومة الحالية على سن سياسة عمومية وطنية مندمجة خاصة بالشباب تفعيلا لإرادة جلالة الملك الذي يؤكد باستمرار في خطاباته إلى ضرورة الاهتمام بهذه الفئة، التي ما فتئت تنتفض ضد سياسة الإقصاء والتهميش، ولأنه آن الأوان للتعامل مع الشباب كشريك وفاعل في تسطيروتقييم السياسات العمومية في بلادنا.

IV. لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع والمناطق المغربية المحتلة.

لقد أصبح من باب التقليد أن يحصل إجماع الفرقاء البرلمانيين على ميزانية قطاع الدفاع، وإن كنا في الفريق الاشتراكي نعتبرهذه الميزانية غير كافية، ولكنها معقولة اعتبارا للإكراهات ولإمكانيات الدولة وللظرفية الاقتصادية التي تعيشها البلاد. غير كافية لأن التطورات الإقليمية والجيو استراتيجية تفرض علينا زيادة تحصين حدودنا وزيادة قدرات القوات المسلحة الملكية وتحديثها ودعمها بشريا وتسليحيا وعصرنة ورفع قدراتها على مستوى التكوين وإتقان الاحتراف.

غير كافية لأن مهام جديدة أنيطت بهذه القوات بالإضافة إلى حماية الأمن الخارجي والذود عن حدود الوطن وتحسين وحدته، هناك تحديات جديدة من قبيل الوضع الحاضر في منطقة الساحل الهجرة غير القانونية والجريمة العابرة للحدود بما فيها الجريمة الإرهابية والتهريب والاتجار الدولي في المخدرات بالإضافة إلى المهام الإنسانية في مناطق النزاع.

هذه المهام لم تكن من قبل كلها ملقاة على عاتق القوات المسلحة الملكية على غرارجيوش العالم.

وفي الحالة المغربية تكتسي هذه المهام أهمية خاصة بالنظر إلى موقفنا الاستراتيجي ووجودنا وسط منطقة تهزها النزاعات الداخلية والعابرة للحدود.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي نعتبر أن تعزيز قدرات قواتنا المسلحة الملكية ومختلف قوى الأمن والدرك يعتبر ورشا لا يقبل بالمزايدة نظرا لما لهذه القوات من دور في حفظ السلام والأمن بمختلف مناطق المغرب وخارجه، ونخص بالذكر تلك المرابطة على طول الحدود والتي باتت تشكل اليوم تحديا كبيرا بتنامي مختلف جرائم التهريب سواء للسلاح أو المخدرات، وهذا ما يتطلب تقويتها بمختلف آليات المراقبة والقدرات الاستخبارية والأمنية لمواجهة الجرائم الإرهابية العابرة للحدود، خاصة إزاء الوضع الجديد بشمال مالي الذي يعرف تطورات عسكرية مرتبطة بنمو الخطر الإرهابي بالمنطقة.

إن هذه الوضعية لا يمكن مواجهتها إلا بتمكين آلياتنا الدفاعية من عصرنة التجهيزات العسكرية وتكوين الموارد البشرية وتقوية قدراتها، كما لا يفوتنا أن نسجل أهمية الرعاية الاجتماعية لأفراد قواتنا المسلحة وعائلاتهم وتحسين الخدمات الصحية والسكن. ولا يفوتنا التأكيد على أهمية ضمان أمن نظمنا المعلوماتية في الإدارات والمؤسسات العمومية.

السيد الرئيس،

يعرف المحيط الإقليمي (في منطقة المغرب العربي) أوضاع غير مستقرة مما يستدعي يقظة خاصة من جانب المصالح الأمنية لحماية الأمن القومي المغربي.

فإلى جانب الأوضاع الأمنية غير المستقرة في بعض المناطق بإفريقيا جنوب الصحراء وأنشطة عصابات التهريب والهجرة غير القانونية والاتجار في المخدرات وأنشطة الجماعات الإرهابية المسلحة، انضافت تداعيات الثورات التي شهدتها أقطارتونس وليبيا ومصرمع ما تلي ذلك وما رافقه من انتشار للأسلحة ووصولها إلى أيدي جماعات وعصابات الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة. وقد يزداد الامر تعقيدا مع الانقلاب. الذي شهدته مالي أمس، أيا كانت نتائجه.

ولا تخفى عليكم رغبة بعض الأطراف الإقليمية في بث عدم الاستقرارفي بلدان المنطقة وفي مقدمتها المغرب. إن ذلك يستدعي تقوية قدراتنا الاستخباراتية والدفاعية.

والتنسيق الأمني مع بلدان المنطقة للتصدي للإرهاب وباقي أشكال الجريمة المنظمة وحماية الحدود المغربية من أي اختراق أمني، خاصة في ضوء اختراقات الجماعات الإرهابية للعصابات المنظمة للجريمة ولضحايا الهجرة السرية.

لنا ثقة في المستقبل وتفاؤل بافتتاح الحدود بين المغرب والجزائر.

وإذا تم ذلك .وهذا ما نتمناه في أقرب فإن إيجابيته المأمولة تحتم علينا الاستمرار في برامجنا.

اعتبارا لوضعية ملف وحدتنا الترابية . فإننا يجب أن نتعود على جعل تكاليف أقاليمنا الصحراوية مدنيا وعسكريا مسألة استمرارية أيا كانت ظروف بلادنا الاقتصادية ولو اقتضى الأمر مساهمات على مجموع سكان المغرب.

السيد الرئيس،

في ظل تشابك القضايا وتَعَقُّدِها وتزايد التحديات على المستوى الدولي، وفي ظرفية أصبحت تطبعها المنافسة الجيو- اقتصادية والمصالح الجيوستراتيجية الشرسة على أعلى المقاييس تتولد عنها نزاعات وصراعات داخل الدول وخارجها بما فيها بلدَنا، مصالح تجعل حتى المتدخلين المسؤولين عن الأمن الدولي، الذين يفترض فيهم الحياد، ينحازون إلى هذا الطرف أو ذاك، مما يجعلنا نتساءل على الدوام عن مآل قضية وحدتنا الترابية ومصيرها. الآن، وبعد مضي عشر سنوات على مقترح المغرب للحكم الذاتي في الصحراء، والذي أعطى موقعا جديدا للمغرب، ولقي تأييدا دوليا واسعا، ووصف بالواقعي وكونه الأكثر جدية ومصداقية للوصول إلى حل نهائي للنزاع المفتعل من طرف النظام الجزائري، الذي يبدو وأنه يسعى إلى نسف هذا المقترح ومحاولة ربح الوقت والانتقال من مرحلة إلى أخرى، أو بالأحرى، من دوامة إلى أخرى. فما هي النتيجة؟

إننا داخل فريقنا الاشتراكي نلح على ضرورة تبني دبلوماسيتنا بمختلف مكوناتها وشركائها، استراتيجية جديدة تنبني على تسويق الصورة المشرقة للمغرب الديمقراطي لا عن الحزبية الضيقة واستغلال الدبلوماسية الرسمية في المحافل الدولية لأغراض حزبية صرفة، وأن لا نركَن إلى أسلوب الدفاع الذي تجرنا إليه بعض المنظمات الحقوقية والتي تتجاوز حدودها منتهكة بذلك حرمة المؤسسات والإدارات المغربية ونضطر دائما إلى الدفاع عن قضيتنا بدل أن نبادر فيها. وهو ما لا يمكن أن يتأتى إلا بالعمل على إشراك مختلف فئات الساكنة بالأقاليم الصحراوية، خاصة الشباب والنساء، والمنظمات وهيئات المجتمع المدني الصحراوي في بناء القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالمنطقة داخل الوحدة والانتماء إلى الوطن، وفي إطار الجهوية الموسعة، تعزيزا لقدراته في الدفاع عن الأطروحة المغربية بعيدا عن المقاربة الأمنية ذات الأبعاد المحدودة.

كما لا يفوتنا في هذا المقام مطالبة الحكومة بتكثيف الجهود الدبلوماسية لفتح الحدود لما يصاحب ذلك من تعزيز لأواصر الأخوة بين الشعبين الجزائري والمغربي وتحقيق رفاههما اقتصاديا وثقافيا وفكريا واجتماعيا..

السيد الرئيس،

إن أمننا العسكري والمدني لا يوازيه إلا حاجتنا في أمن روحي، وهو ما يقتضي بدوره دعم مختلف أوراش الإصلاح الديني إن على مستوى المؤسسات أو التأطير والتوجيه أو التعليم على هدى من المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية، وذلك بتقوية دروس التوعية الدينية وتحديث التعليم الديني والعناية بالمساجد والقيمين الدينيين وضبط الفتاوى ومأسستها، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للحجاج المغاربة وتحصين الجالية المقيمة بالخارج، وحسن تدبير ممتلكات الأوقاف التي ماتزال تفتقر إلى جرد كامل ودقيق لها بما يحفظها ويصونها.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي لا يسعنا المتتبع إلا أن نعترف بأهمية المكاسب التي حصل عليها مغاربة الخارج من خلال هذه الفصول، بل يمكن الجزم في تقديري أن المُشرع تجاوز سقف مطالب الجالية المغربية المُقيمة في الخارج، وهناك من يعزو سبب هذه المفارقة لما أصاب الجالية من شعور بالإحباط في تعاطي الدولة مع مطالبها أو لأسباب ما فتئ بعض الماسكين بهذا الملف يلوح بها ويضعها في واجهة تطورها واندماجها في بلدان الإقامة ويدافع عن مقاربة انصهارها في مجتمعات الاستقبال.

بغض النظر عن صحة هذه المقاربة أو تلك، جاء دستور 2011 ليؤكد استمرار الارتباط بين مغاربة الخارج بالمغرب وفتح المجال لمن أراد منهم المساهمة في الشأن السياسي الداخلي بكل حقوق المواطنة وواجباتها.

المطروح والمُستعجل اليوم أن تفي الحكومة بالتزاماتها، وأن تُسرع بإنجاز القوانين المُنظمة لهذه الحقوق، وأن تفتح ورش التشاور مع أصحاب الشأن ومع المؤسسات المعنية، وأن تنتقل بسرعة نحو صياغة مقاربة جديدة واستراتيجية استشرافية تشاركية ومندمجة قادرة على نفض الغبار عن هذا الملف وترتيب آليات تدبير الملفات المستعجلة والمتوارثة منذ عهود غابرة.

V. لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم سنة 2018، والتي تشمل القطاعات التالية:

- الداخلية؛
- التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء؛
- وإعداد التراب الوطني والسكنى وسياسة المدينة.

السيد الرئيس،

نعتبر أن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية هي فرصة للوقوف على حصيلة المنجزات التي تهم مجموعة من القضايا الكبرى التي يسهر على تسييرها هذا القطاع، خاصة بالنظر إلى تعدد المجالات التي يشرف عليها والتي تشمل مستويات متعددة وتداخلها في نفس الوقت مع سياسات قطاعية أخرى.

وهي مناسبة كذلك للوقوف على السياسة الحكومية في المجال الأمني الذي أصبح هاجس المواطن المغربي بسبب انتشار الجرائم بمختلف أنواعها، باعتبار أن الوظيفة الأمنية هي أهم وظيفة منوطة بوزارة الداخلية من أجل ضمان الأمن والأمان للوطن والمواطنين، والحفاظ على سلامة حياتهم وممتلكاتهم عن طريق محاربة كل أنواع الجريمة والتصدي لكل الظواهر الاجتماعية السلبية التي أصبحت تنخر المجتمع المغربي وتهدد تمساك النسيج الاجتماعي، ولهذا فهي مطالبة اليوم وأكثر من أي وقت آخر بتعزيز الحكامة الأمنية لتحقيق النجاعة والتنسيق بين مختلف المصالح الأمنية والرفع من جاهزيتها للتدخل لدرء الخطر الذي يهدد بلانا، والتصدي لشتى أنواع الجريمة خاصة العابرة للحدود والمتعلقة بالشبكات الإرهابية، وشبكات تهريب المخدرات والاتجار بالبشر، وهنا لا تفوتنا الفرصة لكي ننوه بيقظة أجهزتنا الأمنية فيما يخص التدخلات الاستباقية التي تقوم بها لمواجهة العمليات الإرهابية التي تكون على وشك تنفيذ مخططاتها الإجرامية ببلادنا، فتحية لرجال الأمن لما يبدلونه من مجهودات في سبيل الحفاظ على الاستقرار الداخلي للمملكة من أجل أن ننعم بالأمن والأمان في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

السيد الرئيس،

إن الخيارات الإصلاحية المعتمدة في إطار تعزيز الديمقراطية المحلية مكنت بلادنا من تحقيق خطوات مشهودة على طريق استيعاب وترسيخ المسار الديمقراطي والبناء المؤسساتي لبلادنا، فورش الجهوية الموسعة يعتبر آلية فعالة لانبثاق أقطاب جهوية قوية وتنافسية، ووسيلة للحد من التفاوتات المجالية وتحقيق تنمية متوازنة للوصول إلى عدالة اجتماعية، كما أنه الإطار الأنسب للاتمركز الإداري وإنعاش الديمقراطية المحلية، وهكذا فإننا نعبر عن اعتزازنا بهذه الآلية، وبفلسفتها وبأهدافها كرافعة لتحقيق التنمية الترابية، ونثمن مجهودات الوزارة لتسريع هذا الإنجاز وذلك بإصدار العديد من المراسيم التطبيقية للقوانين التنظيمية، وتعميم دوريات ودلائل توجيهية، همت الجوانب القانونية والمالية والتقنية للجماعات الترابية، وغيرها من الإجراءات التقنية، والتنظيمية المؤطرة لهذا الورش، لكن على مستوى التطبيق الفعلي نجد بلادنا تعاني من التفاوتات بين جهات المملكة وأن العديد من القرارات لازالت تتخذ على مستوى المركز ولتجاوز هذه المعيقات تتطلب جرأة سياسية واضحة، يتم من خلالها نقل الاختصاصات والإمكانيات إلى الجهة، قصد تمكينها من الاستقلالية والصلاحيات اللازمة، حتى تستجيب لتطلعات الساكنة، كما أن النقص العددي في الموارد البشرية وغياب الكفاءة لا يسمح للجهات بتغطية الهيكل التنظيمي.

وفي إطار إصلاح الإدارة الجماعاتية، نعتبره مطلبا ملحا لما تعرفه من اختلالات ومشاكل، فرغم المجهودات المبذولة للارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين على مستوى الجماعات الترابية، إلا أننا مازلنا نلاحظ بعض السلوكات السلبية وغياب الأخلاق المهنية في العديد من المراكز، وبالتالي فإننا ندعو إلى تسريع تنزيل الإصلاحات التي تخص الأجهزة الإدارية، وإدماج الرقمنة لتسهيل الولوج للخدمات بالنسبة للمواطنين، واعتماد مبدأ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة لتخليق الحياة العامة وتحسين خدمات المرافق العمومية وحماية المال العام من الهدر.

أما على مستوى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي ترمي إلى محاربة الفقر والهشاشة والنهوض بالمكون البشري فهذه الآلية أبانت عن فشلها ولم ترقى لمتطلبات المواطنين وحاجياتهم وهذا ما أكده صاحب الجلالة في خطاب العرش المجيد. لهذا نطالب بتقييم نتائج هذه التجربة وضرورة إجراء تحقيق في بعض مشاريع المبادرة الوطنية غير المنجزة والمتعثرة في جميع مناطق المغرب، كما نطالب بإشراك المجتمع المدني في هذه المبادرة باعتباره شريكا فعالا يمكن أن يلعب دور الاستشارة والتنسيق في هذا الإطار.

كما نثير إشكالية الأراضي الجموع التي تثمل أساسا في النزاعات والصراعات المتعلقة باستغلالها وكيفية تدبيرها، كذلك فيما يتعلق بنصوص التنظيمية وفي هذا السياق نحن نطالب بضرورة ربط المعطيات الخاصة بأراضي الجماعات السلالية وحصر لوائح السلاليين لذوي الحقوق كما نطالب بضرورة العمل على تسريع وثيرة التصفية القانونية للأرصدة العقارية من أجل تحصينها، وتفعيل التوصيات الصادرة عن المناظرات الوطنية التي نظمت في هذا الإطار.

السيد الرئيس،

إن مناقشة ميزانية قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك تعتبر فرصة للاضطلاع على حصيلة هذه الوزارة من جهة وعلى خطة عملها وبرامجها المستقبلية.

نعلم أن هذا القطاع عرف إصلاحات هيكلية مهمة في السنوات الأخيرة تجلت في العديد من البرامج والاستراتيجيات للنهوض به، إلا أنه مازال يواجه تحديات ضخمة

وبصفة عامة نسجل مجموعة من الملاحظات يجب تداركها للرقي بهذا القطاع:

- حل مشكل الاكتظاظ في مدارس السياقة والحرص على توفير الموارد البشرية اللازمة وتوفير مساحات اللازمة لحلبات التعليم التطبيقي للسياقة؛

- معالجة الفوضى العارمة في المحطات الطرقية؛

- ربط المطارات بوسائل النقل العمومي؛

- توفير حواجز أمام المدارس وإبراز ممرات عريضة للراجلين؛

- مراقبة السيارات المترهلة والشاحنات التي تحمل حمولات زائدة؛

- ضرورة فك العزلة على المناطق النائية وتمكينها من ظروف العيش الكريمة؛

- أهمية الصيانة الطرقية بدءا بالمجالات الحضرية، والعناية بمداخل المدن وإعادة النظر في المطبات في الطرقات التي تحد من السرعة أكثر من تسببها في الحوادث السير؛

- بناء القناطر يجب أن يخضع لدراسة عميقة واختبارها لتحتمل الفيضانات؛

- إيجاد حلول لنقل السري؛

- تحسين وضعية العاملين في الطريق السيار؛

- الحرص على توفير السلامة الطرقية بكل الوسائل الممكنة وتقليص حوادث السير؛

- اعتماد العدالة المجالية في توزيع العادل لبرامج الطرق بين مختلف جهات المملكة؛

- تعميم مواقف ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف المرافق، وإرفاقها بتشوير أفقي وعمودي، مع فرض احترامها؛

- العمل على توسيع السكك الحديدية لتصل إلى مختلف مناطق المغرب؛

- إيجاد حلول لتأخر القطار عن مواعيد السفر وتحسين جودة خدمات النقل السككي؛

- العناية بجميع موانئ المغربية التي تعاني مجموعة من المشاكل والاختلالات على مستوى التسيير والتدبير.

وبالتالي فإن قطاع النقل يعتبر رافعة أساسية في الكيان الاقتصادي، نظرا للدور الذي يلعبه على مستوى جلب الاستثمار وكذلك على المستوى الاجتماعي في تقليص الفوارق الاجتماعية.

بخصوص قطاع الماء فإن المغرب اليوم يواجه مشكلة كبيرة فيما يتعلق بموارده المائية، ما انعكس سلبا على بعض مناطق في المملكة. لذلك فنحن مازلنا نطالب بضرورة إعطاء حصيلة تفعيل إستراتيجية الوطنية للماء وعلاقتها بالمخططات المديرية المندمجة للموارد المائية والمخطط الوطني للماء. ووضع سياسة مائية واضحة المعالم، استغلال مياه البحر عبر تحليته لتأمين حاجيات البلد، كذلك ضرورة زيادة في مشاريع مطفيات تجميع المياه لتنويع مصادر المياه، ومراقبة وصيانة السدود وإزاحة الوحل من أحواضها التي تؤثر سلبا على حقينتها وإيجاد حل لتبخر الذي يضيع آلاف الأمتار المكعبة يوميا، وإبعاد كل المخاطر المتعلقة بالفيضانات وتجنيب تعطلها عن أداء مهمتها المائية والطاقية.

أما بالنسبة لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان فهو مجال حيوي وأساسي ويهدف إلى الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع ومختلف جهات المملكة وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية وذلك بتوفير تكافؤ الفرص وتوزيع أفضل للسكان والأنشطة على امتداد الوطن من أجل التغلب على التحديات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية مع الحرص على خصوصيات كل منطقة فإطار الخيار الديمقراطي، الجهوية، اللامركزية والتنمية وإننا نشيد بالمجهودات الوزارية التي تتجلى في عملية الاستشراف وتأطير المجالات الترابية، ومواكبة الجهات ودعم التنمية المجالية وإعداد التراب الوطني، لكن في المقابل نلاحظ تفاقم اللاعدالة المجالية في بعض المناطق وعدم تحديد المسؤوليات المتعلقة بأوراش الإصلاح القانوني المتعلق بالتعمير، ضعف تغطية المدن والقرى بوثائق التعمير، وكلفة اجتماعية تتجلى في التوسع العمراني العشوائي واستفحال ظاهرة المضاربات العقارية.

وباسم الفريق نطالب باعتماد منظور جديد أثناء إعداد وثائق التعمير لإمكانية الولوج لعالم المدن الذكية وإعادة النظر في منح رخص البناء بالنسبة لأراضي الجموع والأراضي السلالية، كما نحث على توفير مزيد من الدعم فيما يتعلق بترميم القصور والقصبات حفاظا على الموروث الثقافي والتراث العمراني لهذه المناطق.

أما فيما يخص الإسكان وسياسة المدينة فالأنشطة الاستراتيجية التي قامت بها الوزارة للنهوض بالقطاع لم تبلغ الأهداف المرسومة في مداها، حيث أن العجز السكني لازال قائما لدى الطبقات الفقيرة وكذا المتوسطة، مع استمرار دور الصفيح الذي يفرز إشكالات كبيرة منها البناء العشوائي خاصة في المراكز القريبة من المدن. كما أن هناك سوء تدبير فيما يخص السكن الاقتصادي الذي يمكن أن نصفه بالغير اللائق في بعض المناطق، كما أن هناك اختلالات سوسيو مجالية وضعف المرافق في الوحدات السكنية. كل هذه المعيقات تتطلب مقاربة أفقية تحتاج إلى انخراط جميع المستويات والفاعلين.

ثامنا: مداخلات فريق الاتحاد المغربي للشغل:

I- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنها فعلا مناسبة سعيدة أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة العدل والتشريع

وحقوق الإنسان، كما وأنتهز هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجبار الذي تقوم به هذه اللجنة لدراسة المشاريع الخاصة بالقطاعات التابعة لها في حيز زمني أقل ما يقال عنه أنه لا يتناسب وأهمية هذه القطاعات والمشاكل التي تعيشها، ولا تفوتني الفرصة كذلك في أن أنوه بالروح العالية والنضج الكبير الذي أبان عنه السادة المستشارون من مختلف مكونات المجلس، في إطار مناقشة هذه القطاعات، شاكرين بالمناسبة السادة الوزراء والأطر المرافقة لهم وكذا أطر مجلس المستشارين الذين ضحوا خلال هذه الفترة من أجل مواكبة وتتبع أشغال اللجان الدائمة.

وسأركز في مداخلتي على أهم ملاحظات فريق الاتحاد المغربي للشغل داخل قبة البرلمان في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وفق التصميم التالي:

1) قطاع العدل؛

2) الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؛

3) الأمانة العامة للحكومة؛

4) المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛

5) المحاكم المالية؛

6) وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان؛

7) الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية؛

8) المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

- قطاع العدل:

لقد سبق لفريقنا الاتحاد المغربي للشغل في لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان أن أشار إلى أن العدالة هي الضامن الأكبر للأمن والاستقرار والتلاحم الذي به تكون المواطنة الحقة، كما أنها تمكن من إتاحة فرص التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي، وفتح الباب نحو النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه جلالة الملك عقب خطاب افتتاح الدورة التشريعية 2017، والذي من خلاله نطمح إلى تحقيق ما نصبو إليه من آمال.

وعلى هذا الأساس نتساءل في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل عن أبرز التوجهات والملامح الكبرى لهذا الإصلاح كما جاءت في الخطب الملكية والدستور والميثاق وكيف لها أن تؤسس لأرضية إصلاح تستجيب لانتظارات وطموحات المغاربة في منظومة عدالة مستقلة، نزيهة ومتطورة؟

وعليه؛ فإننا في فريقنا ندعو الحكومة إلى ضرورة إعادة النظر في المنظومة، وفي الإطار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية، ونهج سياسة جنائية جديدة، تقوم على مراجعة وملائمة القانون والمسطرة الجنائية، ومواكبتها للتطورات، وتطوير الطرق القضائية البديلة، والأخذ بالعقوبات البديلة، وإعادة النظر في قضاء القرب وتحديث المنظومة القانونية، وخاصة ما يتعلق بمجال الأعمال والاستثمار.

كما وأننا نؤكد على ضرورة ضمان شروط المحاكمة العادلة، والعمل على تحسين الأوضاع المادية للقضاة وموظفي العدل، وإيلاء الاهتمام للجانب الاجتماعي، وكذا ضرورة إعادة النظر في طريقة انتخاب المجلس الأعلى للقضاء، بما يكفل لعضويته الكفاءة والنزاهة، ويضمن تمثيلية النساء في سلك القضاء، وكذا مراجعة النظام الأساسي للقضاة في اتجاه تعزيز الاحترافية والمسؤولية والتجرد وديناميةالترقية المهنية.

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

فإن ما يمكن القول به في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل بهذا الصدد، هو أن الكثير من الجمعيات حتى وإن نجحت في بعض المشاريع الجمعوية وفي حيز ضيق وفي مناطق محدودة، إلا أنه يجدر بنا التذكير هنا أنه لا يجب أن تتحول مشاريع هذه الجمعيات بديلا لواجبات الدولة والجماعات المحلية، بحيث أن الإمكانيات الذاتية البسيطة للجمعية لا يمكنها أن تقوم مقام الدولة التي عليها أن تحل معضلات السكان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار تشاركي مع مختلف الفعاليات المحلية.

ومن جهة أخرى؛ لابد من الإشارة كذلك إلى وجود غياب تنسيق محكم وعقلنة فعالة بين البرلمان والحكومة، وخاصة وضعية مجلس المستشارين في إطار الفصل 176 من الدستور، مازالت تلقى بظلالها على الممارسة البرلمانية، ولعل السؤال الذي يطرح نفسه وبقوة هو استمرارية التعامل السلبي مع مقترحات القوانين، ضدا على أحكام الدستور الذي بمقتضاه يجب أن يخصص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين. وإن صح التعبير وكأن البرلمان لم يصل بعد إلى سن التشريع القانوني.

وبالتالي، فإننا في فريقنا نطالب الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان بالسهر على التنسيق الفعال، بين البرلمان والحكومة، وذلك من خلال العمل على حضور السادة الوزراء لجلسات الأسئلة الشفهية بمجلس المستشارين، باعتبار أن تغيبهم عن جلسة المساءلة يفرغ العمل البرلماني من محتواه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى السهر على تطوير أعمال وأدوار المجتمع المدني، ومَدِّ يد العون من أجل الانخراط في مساهمته في التطور الاقتصادي لبلادنا.

- الأمانة العامة للحكومة:

فيما يخص هذا القطاع لابد من العمل على ضرورة تجسيد الديمقراطية التشاركية استجابة لمقتضيات الدستور وترسيخ لثقافة جديدة تنبني على عدة أسس يمكن إجمالها في ملائمة التشريع المغربي

مع الدستور والتزامات المملكة الدولية، وكذا العمل على وضع برنامج معلوماتي لرقمنة إدارة الأمانة العامة ومختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، مما يحقق السرعة والفعالية في استصدار النصوص، وكذلك ضرورة مراجعة الإطار القانوني للمهن وتطوير النسيج الجمعوي، مع ضرورة حياد الأمانة العامة للحكومة في التشريع لتحافظ على استمراريتها كمؤسسة دستورية دورها أساسا هو تقني غير سياسي من خلال تعزيز العمل التشريعي وتقويته، لأن الجهاز التشريعي هو مفتاح الديمقراطية الحقة.

- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة التأهيل.

رغم المجهودات التي تقوم بها المندوبية العامة في تفعيل الاستراتيجية المعتمدة الهادفة إلى النهوض بظروف اعتقال السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع، فإننا نرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن القضاء على مختلف أشكال الانحراف داخل السجون، يتطلب ضرورة إحداث هيئة تفتيش مستقلة، مع مراعاة معايير احترام حقوق إنسان، ومسألة إعادة تأهيل السجناء للاندماج في المجتمع بعد الإفراج عنهم، والعمل على ضرورة إشراك المجتمع المدني في تدبير الشأن السجني لما له من أهمية في تأهيل المؤسسات السجنية، والمساهمة في تأهيل السجناء ورعايتهم، وإنجاز التقارير حول وضعية السجون، وكذلك خلق مؤسسة قانونية وتشريعية تساهم في تتبع الرعاية اللاحقة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نلاحظ ونرى أنه من بين الأسس التي يمكن اعتمادها من أجل إدخال إصلاحات حقيقية على السجون المغربية، يمكن تلخيصها في النقط التالية:

- العمل على ربط مصير السجن والسجناء بمصير العدالة الجنائية والعقابية؛

- توسيع وترسيخ مقومات الحماية لحقوق وكرامة السجناء والفئات الأكثر هشاشة؛

- تحديث تدبير السجن على أسس شراكة حقيقية مع المحيط والمكونات المجتمعية ومع قطاعات حكومية وترابية أخرى؛

- تحديث مقومات الهيكل القانوني، وملاءمته مع مقتضيات الدستور ومع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

- والعمل على تخليق قطاع السجن وتدبيره على أساس قيم الشفافية والمراقبة والمساءلة.

- المحاكم المالية.

بالرغم من الأهمية التي يكتسيها المجلس الأعلى للحسابات فيما يتعلق بمراقبة مالية الدولة، وكذلك مراقبة المالية المحلية، إلا أن هذا الاهتمام على أرض الواقع لم يرق إلى المستوى المتوخى من دسترة هذه المؤسسات، بل إن الإطار الدستوري نفسه بقي محدودا جدا ولم يحسم في الطابع القضائي الفعلي لهذه المجالس.

وبالتالي فإن المراقبة على تنفيذ الميزانية تجعل الرقابة العليا شكلية وذات طبيعة مسطرية محضة، ولا تندرج في سياق الرقابة هنا ومناقشة السياسات العمومية أو تقييمها، علما أن السياسات العمومية ذات تكاليف مالية تتجاوز بشكل واضح تدبير الميزانية في حد ذاتها.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى أن أهمية الموضوع في اعتبار حماية المال العام رهانا أساسيا في سياق الحديث عن الإصلاحات السياسية، إذ لا بد من تفعيل الرقابة بكل أنواعها على المالية العمومية والترابية، وتعزيز دور المحاكم المالية وتوسيع مهامها، وذلك لترسيخ مبادئ الحكامة المالية المرتكزة على معايير الجودة والمساواة والشفافية والمسؤولية والمحاسبة.

- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان.

في هذا الصدد لابد من رصد أهم مؤشرات التراجع في مجال حقوق الإنسان بالمغرب، التي تسجلها التقارير الحقوقية الدولية للمنظمات غير الحكومية في مجالات عدة، أهمها:

- استمرار أساليب التعذيب المتنوعة مع تزايد عدد الشكاوى من التعذيب والمعاملة المهنية؛

- التضييق على حرية التجمع والتظاهر السلميين والعودة إلى المحاكمات غير العادلة.

- تراجع الحريات المدنية والسياسية بشكل كبير في سياق مكافحة الإرهاب، خاصة بعدما تم إقرار قانون 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب؛

- تعرض حرية التعبير وخاصة الصفحات المستقلة لعدة مضايقات من أجل تسخير آلية القضاء لمحاولة تصفيتها وتشديد الخناق عليها؛

وأمام هذا الوضع، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نرى أن ثقافة حقوق الإنسان بالمغرب ما زالت لم ترق كمحدد من المحددات الرئيسية في تعامل المواطنين فيما بينهم، وفي تعامل السلطات ورجال الأمن مع المواطن الذي يخضع في أحيان كثيرة لعقلية التسلط التي تعتبر هي المسيطرة في ظل غياب ثقافة حقوق الإنسان، واحترام شروط المواطنة الكاملة بما تتطلبه من حقوق شمولية ومسؤولية كاملة.

- المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وجدير بالذكر فإنه من خلال ما منحت للمجلس الأعلى للسلطة القضائية من صلاحيات واختصاصات بموجب الدستور وبموجب القانون التنظيمي المنظم لها، في تسيير السلطة القضائية، يحق لنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نتساءل عن دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية في بلورة المحاكمة العادلة، وعن الضمانات التي يقدمها لتحقيق محاكمات عادلة؟ وكيف يساهم في تخليق الحقل القضائي؟

ولعلنا في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على الدور المحوري والمركزي الذي ينتظر من المجلس أن يضطلع به مباشرة بعد إنشائه وفق مقتضيات الدستور الجديد، والمتمثل في السهر على تطبيق الضمانات

الممنوحة للقضاة، ووضع تقارير حول وضعية القضاء ومنظومة العدالة، إضافة إلى إصدار أراء مفصلة حول كل مسألة تتعلق بسير القضاء. وكذا ما يمثله المجلس من رمزية للاستقلالية المنشودة والتي ركز عليها الدستور نفسه في الفصل 107 حيث نص على أن السلطة القضائية مستقلة عن باقي السلط من غير إهمال التعاون بينهما، وأن الملك هو الضامن لهذه الاستقلالية من جهة، ومن جهة أخرى فالمجلس يستمد قوته من الفصل 115 الذي ينص على أن الملك هو الذي يرأس المجلس، مع وجود تمثيليات من خارج أسرة القضاء ضمانا للشفافية.

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الادارة والوظيفة العمومية.

على الرغم من المجهودات التي بذلت من طرف مختلف الحكومات المتعاقبة، فقد ظلت الإدارة في جوهرها جامدة ومحملة بنفس الاختلالات بفعل غياب الإرادة السياسية الحقيقية للإصلاح الشمولي حيث اقتصر تعامل الحكومات المتعاقبة مع الإصلاح بدافع تقليص كتلة الأجور وتملص الدولة من وظائفها الاجتماعية في التشغيل وبفعل المقاربة الأحادية-الانتقائية التي اتبعتها الحكومات السابقة، إذ لم تتجاوز مرحلة الترقيع بل الأكثر من ذلك أن كل المحاولات الانفرادية منيت بالفشل الذريع تماما كما هو الحال بالنسبة لأغلب النصوص التنظيمية التي مررت خارج طاولة المفاوضات والتي هي اليوم إما موضع مراجعة أو احتجاجات من لدن مختلف فئات الموظفين.

إن ضمان نجاح هذا الورش الإصلاحي يمر عبر التنزيل الأسلم لمضامين الدستور واعتماد المقاربة التشاركية، كما لن يتأتى الإصلاح دون ضمان انخراط واسع وحقيقي للعاملين بالقطاع العام، لذلك وجب استحضار تحفيز العنصر البشري الذي يبقى العامل الأساسي في إنجاح هذا الورش الإصلاحي، وحماية مكتسباته المادية والمعنوية، عبر:

- المراجعة الجذرية لمنظومة الأجور؛

- توفير شروط الصحة والسلامة؛

- احترام حق التنظيم النقابي والحماية القانونية للنقابيين وملائمة التشريعات الإدارية مع مختلف الاتفاقيات الدولية؛

- تخليق الإدارة أمام الموظفين والمواطنين وذلك من خلال الحد من السلطة التقديرية التي تتنافى ومبدأ دولة الحق والقانون وتدقيق المسؤوليات والواجبات والاحتكام إلى القانون وتعليل كل القرارات الإدارية.

وبخصوص المجلس الأعلى للوظيفة العمومية نؤكد باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة مراجعة الإطار القانوني لهذا المجلس، ليتم اعتماد التمثيلية النقابية في المجلس الأعلى للوظيفة العمومية وبما يعيد الاحترام للحركة النقابية واحترام الدستور في فصله الثامن الذي يعطي للمنظمات النقابية أحقية تمثيل الأجراء، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 135 الخاصة بممثلي العمال المصادق عليها من طرف المغرب والتي تنص في مادتها الخامسة على أحقية الممثلين النقابيين في تمثيل الأجراء في حالة وجود ممثلين نقابيين وممثلين منتخبين حتى لا يتم استخدام ممثلي المأجورين لإضعاف النقابات وتهميشها، وكذلك بالنظر لأهمية المجلس الأعلى للوظيفة العمومية كفضاء للتشاور وتبادل الرأي في القضايا المرتبطة بالوظيفة العمومية، فإن المجلس يقتضي وجود خبراء أكثر أهلية للاضطلاع بهذه المهمة أمام ممثلي الحكومة التي تصيغ هي بنفسها مختلف النصوص القانونية، وليس مجرد ممثلين للجان الثنائية.

وتبعا لكل ما سبق ذكره في مداخلتي بخصوص الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل غير مقتنعين بما جاء فيها، ونؤكد في مجلسنا الموقر ومن هذا المنبر أن الحكومة قد عجزت عن رفع التحدي في المجال الاجتماعي والتدبير الاقتصادي والمالي، ومشروع هذه الميزانيات القطاعية لا يرقى إلى طموحات المواطنين عموما وطموحاتنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، لذلك فإننا نصوت ضد هذه الميزانيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية.

1- الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدة كاتبة الدولة،

السيد كاتب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة الأطر المحترمين،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أساهم إلى جانبكم في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ومحاربة التصحر بهذه المداخلة التي سأعرضها حسب القطاعات كما يلي:

الفلاحة:

يحتل القطاع الفلاحي مكانة مهمة داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني، حيث يساهم بنسبة بنسبة 14% من الناتج الداخلي الخام ويبقى من أبرز القطاعات في توفر فرص الشغل حيث يعيش أكثر من 40% من السكان في هذا القطاع، لكن إنتاجية القطاع تظل مرتبطة بظاهرة الجفاف الهيكلي تماما كما حصل سنة 2016 التي تميزت بضعف التساقطات المطرية مما أثر سلبا على نمو الاقتصاد الوطني الذي لم يتجاوز حينها 1% وهذا ما يحتم على بلادنا نهج سياسة

حازمة لحسن استثمار المياه وإعادة النظر في بعض المنتوجات الأكثر استهلاكا للماء، فلا يعقل أن تخرج ساكنة زاكورة للاحتجاج طلبا للماء الصالح للشرب بينما المساحة المخصصة لزراعة البطيخ الأحمر الذي يتطلب إنتاجه حوالي 7000 لتر مكعب من الماء تضاعفت لخمس مرات في ظرف وجيز.

وإذا كانت المشاريع الكبرى التي اعتمدها المغرب خلال السنوات الأخيرة ومنها مخطط المغرب الأخضر قد ساهمت في الرفع من الإنتاج الفلاحي الموجه للتصدير، فإنها لم تنعكس بنفس الإيجاب على أوضاع السكان القرويين بدليل فاجعة بولعلام ولا على العمال الزراعيين الذين يتجاوز عددهم المليون عامل ويشتغلون داخل الضيعات الكبرى -المستفيد الأول من هذه المخططات-بسبب تدني الأجور وعدم تطبيق اتفاق 26 أبريل 2011 وخاصة البند المتعلق بتوحيد الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي مع الحد الأدنى للأجور في القطاع الصناعي. وحينما نتحدث عن العمال الزراعيين يجب ان نستحضر حجم المآسي الناتجة حوادث السير القاتلة لما يسمى بعربات الموت التي يتم تكديسهم داخلها لنقلهم من "الموقف" إلى "الفيرمة"، وحجم الاستغلال الذي يتعرضون له على يد أرباب العمل وعدم تطبيق مدونة الشغل.

وبخصوص ضمان الأمن الغذائي فإن هذا المبتغى لازال بعيد المنال ذلك نسبة تغطية الصادرات الفلاحية للواردات من المواد الغذائية لم تتعد 68% سنة 2014 بفعل اعتماد بلادنا على تلبية حاجياتها من المنتوجات الغذائية الأساسية كالحبوب والزيت والسكر على الاستيراد من الخارج مع ما تشكله هذه التبعية من مخاطر كبيرة على استقرار الغذاء في بلدنا بفعل تقلبات الأسعار بالسوق العالمية.

التنمية القروية والمياه والغابات:

حماية الرصيد الغابوي: نود كاتحاد مغربي للشغل أن ننوه بالمجهودات المبذولة للحفاظ على الملك الغابوي ببلادنا، وخاصة فيما يتعلق بمشروع التحديد والتحفيظ الغابوي الذي نعتبره بدورنا عملية معقدة وخاصة بمنطقة الشمال والجنوب الغربي للمملكة، لكن على مستوى تخليف وتعويض الغطاء الغابوي نسجل ان العديد من المساحات لم يتم تعويضها تماما كما هو الشأن بالنسبة لغابة المعمورة بجهة الرباط التي تقلصت مساحتها نتيجة لإنجاز الطريق السيار القنيطرة الرباط والطريق المداري على مستوى سلا الجديدة والغريب أن كتابة الدولة في المياه والغابات لازالت تسمح في بعض الأحيان للخواص بالإجهاز على مساحات هامة من الأشجار لتنجز مكانها أنشطة مضرة بالبيئة كالمقالع. كما لا ننسى أن الوثائق التي بين أيدينا تشير إلى أن نسبة نجاح عملية التشجير لا تتجاوز 60% وهي نسبة تبقى دون مستوى دول البحر الأبيض المتوسط.

على مستوى التشريع: ضرورة مراجعة النصوص التشريعية بهدف ملاءمتها مع العصر إذ يرجع عدد هام منها إلى عهد الاستعمار. ويكفي بهذا الخصوص أن نشير إلى أن المخالفات الغابوية، وخاصة قطع الأشجار والصيد الجائر، تدخل في خانة المخالفات الجنحية بينما المفروض أن يتم تعديل النص القانوني لتجريم مثل هذه المخالفات بالنظر لخطورتها على ثروتنا الغابوية.

الموارد البشرية: لم يتجاوز عدد المناصب المالية المخصصة للقطاع برسم سنة 2018، 60 منصبا وهو نفس عدد المناصب برسم سنة 2017، رغم أن عدد المناصب المحذوفة وصل إلى 143 منصبا هذا دون أن ننسى أن القطاع أضيفت إليه مهام التنمية القروية. وعلى مستوى التوزيع الجهوي للموارد البشرية نسجل أن بعض الجهات رحم توفرها على غطاء غابوي هام لا تتوفر على العدد الكافي من الموارد البشرية كجهة سوس-ماسة التي تعتبر حاجزا طبيعيا أمام التصحر والتعرية وتحتضن أزيد من 700.000 هكتار من شجر الأركان ومساحات شاسعة من البلوط، العرعار، الصنوبر...الخ، ورغم ذلك لا يتجاوز عدد موظفي المياه والغابات بالجهة 200 موظف.

وفيما يتعلق بأوضاع العاملين بالقطاع وظروف ووسائل عملهم فإنها تبقى دون المستوى المطلوب ودون حجم المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتق الموظفين والمخاطر التي يتعرضون لها تماما كما الشأن بالنسبة لفئة الحراس الغابويون (بوغابة) الذي يعيشون أوضاعا مادية ومعنوية مزرية في ظل غياب أبسط ضروريات ممارسة هذه المهنة المحفوفة بالمخاطر، وعلى سبيل المثال فأغلب الدور المخصصة لهم يرجع عهدها إلى زمن الاستعماروإن توفرت لهم فأغلبها لا يتوفر على الماء والكهرباء، هذا علاوة على ضعف وسائل التنقل داخل مجالات عملهم التي تتراوح بين 5000 و8000 هكتار من الغابات وهزالة أجورهم بل الأكثرمن ذلك أن بعض التعويضات التي كانت قد منحت لهم بتعليمات من الملك الراحل الحسن الثاني (التعويض عن التشجير، التعويض عن الاستغلال، التعويض عن العزلة) تم حرمانهم منها.

الصيد البحري: حسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة الفاو (2014) يحتل المغرب المرتبة 18 عالميا من بين الدول المنتجة لأسماك وثمار البحر بنسبة 4% من الإنتاج العالمي كما يمتاز بتنوع موارده البحرية الحية وامتداد شواطئه على طول 3500 كلم، ورغم ذلك لازال استهلاك المواطن المغربي من السمك ضعيفا إذ لا يتجاوز 12 كلغ للفرد مقارنة مع المعدل العالمي المحدد في 20 كلغ للفرد. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأسماك بل إن أغلب الأنواع ليست في متناول الأغلبية الساحقة من المواطنين. وكل ذلك رغم اعتماد الوزارة لمخطط آليوتيس الذي علقت عليه آمالا واسعة من طرف المواطنين وصغار البحارة للاستفادة من الثروة السمكية لبلادنا، ولا يفوتني بهذا الخصوص أن اذكربما سبق لفريق الاتحاد المغربي للشغل أن أكد عليه بمناسبة مناقشة ميزانية القطاع برسم مشروع قانون المالية لسنة 2017 خصوص ضرورة تقييم مخطط آليوتيس قصد الوقوف على نقاط الضعف والقوة وتقويم الاختلالات التي تحول دون بلوغ الأهداف

الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة.

الموارد البشرية: نسجل كاتحاد مغربي للشغل–المتواجد نقابيا داخل القطاع- النقص الحاد على مستوى الموارد البشرية حيث لا يتجاوز عدد الموظفين العاملين بالقطاع 1248 نصفهم يعمل كمكونين بالمؤسسات التكوينية التابعة للقطاع، وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الموظفين المكلفين بالجانب التدبيري للقطاع، لن يبقى إلى عدد محدود جدا هو الذي يعمل ميدانيا لمراقبة الصيد على امتداد 3500 كلم من الشواطئ، لذلك نعتبر أن 55 منصب جديد المحدثة برسم مشروع الميزانية لسنة 2018 يبقى ضئيل جدا وخاصة وأن هذه المناصب ليست صافية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد المحالين على التقاعد لسنتي 2017 و2018.

الأعمال الاجتماعية: من الملاحظات التي استرعت الانتباه أن المنحة المخصصة لجمعية الأعمال الاجتماعية لا تتجاوز 35 مليون سنتيم على الرغم من عدم توفرها على موارد أخرى علما أن عدد الموظفين بالقطاع يصل 1248 موظف. وهي منحة ضعيفة جدا مقارنة مع قطاعات وزارية أخرى وسؤالنا أي عمل اجتماعي يمكن القيام به بهذا المبلغ الزهيد؟ لذلك نطالبكم السيدة كاتبة الدولة بالعمل على الرفع من هذه المنحة حتى تتمكن الجمعية المذكورة من القيام بمهامها على أحسن وجه داخل هذا القطاع الوزاري الذي يعتبر القطاعات الإنتاجية الرائدة في تحقيق الأمن الغذائي وجلب العملة الصعبة وخلق فرص الشغل.

غرف الصيد البحري: ونحن نتحدث عن قطاع الصيد البحري لا يجب أن نغفل وضعية غرف الصيد البحري وجامعتها التي لم يشرع بعد في إعادة هيكلتها الإدارية علما أن باقي الغرف المهنية قد تمت إعادة هيكلتها كما لم يتم إصلاح النظام الأساسي الخاص بموظفي غرف الصيد البحري حتى يكون نظاما عادلا ومنصفا فلا يعقل أن موظفين بهذه المؤسسات يطبق عليهم النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ولا يحق لهم الانتقال أو الإلحاق بحجة أنهم لا يتوفرون على رقم تأجير علما أن الإجراء المالي يبقى إجراء تقنيا بسيطا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

III- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنها فعلا مناسبة سعيدة أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، كما وأنتهز هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجبار الذي تقوم به هذه اللجان لدراسة المشاريع الخاصة بالقطاعات التابعة لها في حيز زمني أقل ما يقال عنه أنه لا يتناسب وأهمية هذه القطاعات والمشاكل التي تعيشها، ولا تفوتني الفرصة كذلك في أن أنوه بالروح العالية التي طبعت أشغال لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والنضج الكبير الذي أبان عنه السادة المستشارون من مختلف مكونات المجلس، شاكرين بالمناسبة السادة الوزراء والأطر المرافقة لهم وكذا أطر مجلس المستشارين الذين ضحوا خلال هذه الفترة من أجل مواكبة وتتبع أشغال اللجن الدائمة.

وسأركز في مداخلتي على أهم ملاحظات فريق الاتحاد المغربي للشغل داخل قبة البرلمان في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وذلك وفق التصميم التالي:

1) وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛

2) وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية؛

3) وزارة الاتصال والثقافة؛

4) وزارة الشباب والرياضة؛

5) وزارة الصحة؛

6) وزارة الاسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

لقد سبق لفريقنا الاتحاد المغربي للشغل، بخصوص مناقشة ميزانية هذا القطاع في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية أن اشار الى أن الميزانية الضخمة المرصودة للقطاع لا نلمسه على مستوى الواقع المعاش، فليس هناك تطوير فعلي بكل الجوانب المتعلقة بالمنظومة التربوية التعليمية ببلادنا، خصوصا الاهتمام بالمؤسسات التعليمية شكلا ومضمونا، من خلال تطوير المنظومة البيداغوجية وتوفير الموارد البشرية والاهتمام بالمحيط المدرسي، وإشراك كافة الفاعلين في القطاع، حيث لا نلمس إرادة سياسية حقيقية لإصلاح القطاع وإعادة الاعتبار لنساء ورجال التعليم، وحمايتهم من كل الاعتداءات التي تطالهم، والإسراع في تأهيل الموارد البشرية لمواكبة كل التطورات السريعة التي يعرفها القطاع.

لذلك، فإننا نؤكد على ضرورة:

- إعادة النظر في منظومة التربية والتكوين في بلادنا، وفق مقاربة جديدة تتجاوز كل الاحباطات السابقة؛

- التحلي بالشجاعة الكافية في مواجهة المشاكل العالقة والمرتبطة أساسا بإكراهات الهدر المدرسي والاكتظاظ، وتدني المستوى التعليمي في المدرسة العمومية؛

- محاربة كل أنواع العنف والتحرش التي يتعرض لها نساء ورجال التعليم؛

- الاهتمام بالتعليم بالعالم القروي وربطه بالبنى التحتية الأساسية من طرق ومسالك؛

- الاهتمام بالسكن الوظيفي للأطر التعليمية إلى جانب الأطر الإدارية، خصوصا في المناطق النائية والتي يصعب معها إيجاد سكن لائق بالقرب من المدارس؛

- الاهتمام بالنقل المدرسي، خصوصا في المناطق الجبلية الوعرة؛

- الاهتمام بالمطاعم المدرسية والداخليات لتفادي الهدر المدرسي في صفوف الفتيات على وجه الخصوص؛

- ربط المسؤولية بالمحاسبة في الملفات التي عرفت اختلالات مالية (المخطط الاستعجالي) والتي أقرتها المفتشية العامة للمالية والمجلس الأعلى للحسابات حل المشاكل العالقة خصوصا بالنسبة لضحايا النظاميين؛

- وضع آليات تشريعية جديدة تحمي أطر التربية والتكوين خلال مزاولة عملهم النبيل ومراجعة القوانين ذات الصلة؛

- توفير أطر الدعم التربوي والنفسي تفعيلا للدور المركزي للمؤسسات التعليمية، والذي يتمثل في التربية أولا مع حماية محيط المؤسسات التعليمية من مختلف مظاهر الانحراف والفساد والجريمة بكل أنواعها؛

- تكريس قيم المواطنة والتسامح التي تتميز بها الهوية المغربية في ظل منظومة العدالة الاجتماعية التي تكرس الانصاف وتلبية الحاجيات المحددة في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والنفسية والثقافية والفنية تؤطرها الغير الأخلاقية؛

- وفي الختام، لابد من التأكيد على أن إصلاح التعليم ليس مشكلا بيداغوجيا فحسب، كما يتضح من التجارب الفاشلة السابقة (إدماج – كفاءات -...) ونما مشكل إرادة سياسية أصبحت لا تحتمل أي تأخير في معالجة الاختلالات البنيوية والمنهجية التي تعاني منها منظومتنا التربوية والتي جعلت لبلادنا تتبوأ المراتب الدنيا في التصنيف الدولي.

- وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية:

إن كل المخططات والاستراتيجيات لن تجدي نفعا إذا لم تكن تتوفر لدى الجميع إرادة سياسية حقيقية من أجل بلورة ميثاق جماعي يحدد التزامات مختلف الأطراف للاستجابة للمطالب المتزايدة والملحة للمواطنات والمواطنين، وتحقيق السلم الاجتماعي الذي بدونه سيبقى عرضة لحوادث وظواهر تذهب بحياة المئات من المواطنين بسبب لقمة عيش أو شربة ماء في ظل مغرب يتباهى به أبناؤه المنعم عليهم بالتطورات الحاصلة فيه، وآخرون يعيشون في بؤس وفقر شديدين دون أن ينقص ذلك من وطنيتهم وغيرتهم على بلدهم، يعيشون على أمل الإصلاح الاقتصاد، يعيشون على أمل الحصول على شغل وتعليم لأبنائهم، ومسكن يأويهم ويحفظ كرامتهم الإنسانية.

وهنا في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل ندعو إلى ضرورة تفعيل الحوار الاجتماعي ومأسسته من أجل تحسين مناخ الشغل ووضع أسس ومرتكزات لحوار اجتماعي وطني من جهات وحوارات اجتماعية قطاعية، والنهوض بالمفاوضات الجماعية في إطار إرساء جهوية حقيقية على مستوى مؤسسات الدولة من جهة والمؤسسات النقابية والفرقاء الاجتماعيين من جهة أخرى.

وهذا ما لمسناه ولمسه معنا كل الحاضرون خلال تلاوة الرسالة الملكية السامية التي وجهها صاحب الجلالة للمشاركين في المنتدى البرلماني الدولي الثاني للعدالة الاجتماعية باعتباره اختيارا استراتيجيا للمغرب.

وأكيد أن الوصول إلى هذه النتيجة يتطلب وضع استراتيجية واضحة واستباقية لمتطلبات سوق الشغل، والتنسيق مع جميع المتدخلين في هذا القطاع للوصول إلى المبتغى والمتمثل في إعداد طاقات متخصصة قادرة على رفع تحدي العولمة وقادرة على جلب الاستثمار الخارجي وتحفيز الاستثمار الوطني.

- وزارة الاتصال والثقافة:

فيما يخص هذا القطاع فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة الأخذ بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي أشار إلى مجموعة من الملاحظات من المفروض الأخذ بها مستقبلا، لتفادي كل المعيقات التي تعترض الشأن الثقافي ببلادنا، والذي تناول موضوع اقتصاديات الثقافة في بلادنا وفق عدة معطيات واقعية ومشاكل موضوعية، وأشار إلى إمكانية وضع أسس عامة لإطلاق حركية اقتصادية تكون فيها للثقافة المكانة المجتمعية والتربوية والحضارية الضرورية لنهضة بلادنا.

ولابد أن نؤكد كذلك على أن أوضاع العاملين بالمجال الثقافي سواء أطر وموظفو الوزارة أو الفنانين والمبدعين عموما، هي أوضاع جد مزرية باستثناء بعض الفئات المحظوظة من الفنانات والفنانين والمبدعين، حيث أن أغلب المشتغلين في هذا المجال يعيشون مآسي اجتماعية كبيرة، ويفتقرون إلى تغطية صحية واجتماعية تمكنهم من الاستفادة من تقاعد وولوج المستشفيات العمومية والمصحات.

ومن موقعنا في الاتحاد المغربي للشغل، نطالب:

- بالحد من الاعتداءات على الصحافيين أثناء أداء عملهم المهني؛

- تحسين أوضاعهم الاجتماعية والرفع من قيمة أجورهم وتعويضاتهم المالية.

- تمكينهم من جمعية للأعمال الاجتماعية تواكب متطلباتهم

وحاجياتهم الاجتماعية.

- وزارة الشباب والرياضة:

أكيد أن الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية لدورة أكتوبر 2017 (13 أكتوبر 2017) كان بمناسبة خارطة طريق جديدة لتناول موضوع الشباب والرياضة، كما أنه ركز على مسألة إدماج الشباب في الحياة المهنية والعملية والاجتماعية، ولن يتأتى هذا سوى بتفعيل دور الحكومة في هذا الباب من خلال سياسة مندمجة، والتنسيق بين القطاعات الوزارية المتدخلة، وللأسف فإن مشروع قانون المالية الذي تم عرضه على أنظار البرلمان كان بعيدا كل البعد عن ما ورد في الخطاب الملكي، مما يستدعي مراجعة وتعديل في بعض الأولويات التي جاء بها هذا القانون.

وهنا يمكن التساؤل: هل أعددنا العدة لمواجهة ومواكبة هذه التحولات؟ فعلى سبيل المثال لا الحصر نسجل في مجال التشريع ضعف الترسانة القانونية المؤطرة لعمل الوزارة بالنسبة لقطاعي الشباب والرياضة، وغياب تام لقانون متعلق بالمخيمات وكل ما يتعلق بالشباب بشكل مباشر، رغم أن مجلسنا عرف مناقشة القانون التنظيمي 89.15 المتعلق بالشباب والعمل الجمعوي والذي شهد نقاشا حادا حول الرؤية الحقيقية والنموذجية لتدبير مجال الشباب والعمل الجمعوي ببلادنا.

لذلك، ندعو في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل إلى ضرورة إعادة النظر في المنتوج التربوي والثقافي الوطني، يواكب تكنولوجيا الإعلام والاتصال، واستثمار جديد وجيد لوقت الفراغ، تعتمد فيه وسائل التواصل الاجتماعي من خلال تقنيات جديدة تسمح بتنشيط ثقافي جديد يمتلك مشروعا بيداغوجيا واضحا وقويا من خلال أهداف قبلية وبعدية مدروسة.

- وزارة الصحة.

كما سبق الإشارة سلفا، فإن قطاع الصحة يعد من القطاعات الحيوية، وبالرغم من الميزانية المرصودة لها، باعتبارها أفضل من بعض الميزانيات الأخرى، ولكن لازالت لم ترق إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى حجم التحديات التي يعرفها القطاع، إن على مستوى الموارد البشرية أو البنى التحتية والمستشفيات المختصة، ووسائل العمل والأدوية وغيرها من الآليات الضرورية لتقديم عرض صحي في المستوى المطلوب.اضافة الى ضعف البرامج الخاصة:

- برامج مكافحة الأمراض المعدية؛

- البرامج الخاصة بصحة الأم والطفل؛

- نظام تغطية صحية غير واضح المعالم، ارتفاع نسبة طالبي نظام المساعدة الطبية RAMED بالمقابل عدم توفر المستشفيات والاختصاصات الكفيلة بتغطية العدد المتزايد لهذه الفئة؛

- إشكالية الخصاص الذي تسببه المغادرة الطوعية والإحالة على التقاعد؛

- غياب رؤية جهوية للمنظومة الصحية وارتباط المواطنين بالمدن الكبرى من أجل العلاج وبعض الخدمات الصحية الأخرى.

هذا القطاع الذي يعتبره الجميع حقا دستوريا من المفروض أن يستفيد من خدماته كل المواطنين، مادام المواطن السليم جسديا ونفسيا هو المواطن القادر على العطاء والإبداع والضامن لتوازن المجتمع، هذا الحق الذي من المفروض أن يكون أولوية يستفيد منه قاطنو المدن والبوادي على حد السواء، في إطار عدالة مجالية، وهو ما ينص عليه الفصل 31 من الدستور الذي يؤكد على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية.

- وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

إننا، في فريق الاتحاد المغربي للشغل، ليس من طبعنا تبخيس العمل ولا الانتقاد من أجل الانتقاد، فمن الواجب علينا أن نثمن المجهودات المبذولة التي تقوم بها الوزارة في العديد من المجالات الاجتماعية من خلال وضع جملة من الاستراتيجيات والبرامج التي تستهدف النهوض بالعمل الاجتماعي في بلادنا، وتستهدف تحسين أوضاع المرأة والطفل والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنون...

كما نثمن رفع ميزانية الوزارة بنسبة 33%، وهذا أمر محمود وجد إيجابي، نظرا لحساسية مسؤولية القطاع، والأمانة الملقاة على عاتقها من أجل معالجة مختلف الاختلالات الاجتماعية التي تعرفها بلادنا، وضمان الاستقرار الاجتماعي، ومحاربة الفقر والتهميش والإقصاء، وهذا بطبيعة الحال لن يتأتى إلا إذا استطاعت الأسرة المغربية الاضطلاع بمهامها، ولعب دورها الريادي في تربية الأطفال، وتتبعهم ومواكبة الدولة لهذه الأسرة مواكبة مادية وبيداغوجية ونفسية، والاهتمام بقطب الرحى في هذه الأسرة، ألا وهي المرأة سواء في البيت أو الشارع أو العمل.

إذن، امام هذا الوضع لابد من التساؤل جميعا عن آليات النجاح في هذه المقاربة، والتي لحد الآن لم نلمسها على أرض الواقع، فالمشاكل كثيرة، وظاهرة العنف مستشرية في المجتمع والأسرة، والفقر والتهميش يخرب آلاف الأسر ويشرد أبناءهم، والسياسات اللا اجتماعية للحكومات المتعاقبة جعلت الهوة تكبر بين الفقراء والأغنياء، بل جعلت الفئات التي كانت من المفروض أن تكون وسط هذا التباين وتقوم بالتوازن الاجتماعي، جعلتها هذه السياسات تسقط إلى الحضيض.

لذلك، نطالب في الاتحاد المغربي للشغل بـ:

- تحسين البرنامج الوطني التنفيذي للسياسات العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015 / 2021؛

- تفعيل البرنامج الوطني للسياسات العمومية الاجتماعية؛

- إحداث أجهزة مؤسساتية للاهتمام بأوضاع الأطفال واستقبالهم وانتشالهم من الشارع وكابوس الفقر والحرمان والعنف الذي يعيشون كل يوم؛

- الاهتمام بالأشخاص في وضعية إعاقة من خلال سن سياسة خاصة سواء على مستوى التشغيل أو التطبيب أو النقل العمومي أو الولوج إلى المرافق العمومية.

تبعا لكل ما سبق ذكره في مداخلتنا بخصوص الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل غير مقتنعين بما جاء فيها، ونؤكد في مجلسنا الموقر ومن هذا المنبر أن الحكومة قد عجزت عن رفع التحدي في المجال الاجتماعي والتدبير الاقتصادي والمالي، ومشروع هذه الميزانيات القطاعية لا يرقى إلى طموحات المواطنين عموما وطموحاتنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، لذلك فإننا نصوت ضد هذه الميزانية. بالنسبة للتعليم والصحة والتشغيل وبالامتناع بالنسبة لباقي القطاعات الاجتماعية الأخرى.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IV- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني تقديم مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018.

بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية:

فلابد من التنويه بالمجهودات الجبارة والعمل المتميز الذي يقوم به أطر وموظفو الوزارة الذين يديرون ميزانية الدولة، سواء تعلق الأمر بمحصلي المداخيل، أو بمتتبعي صرف النفقات والاعتمادات بحنكة وخبرة تجعلهم يحافظون على الأمن المالي، الذي يعتبر الدعامة الأساسية للاستقرار وتنمية الاقتصاد الوطني. لذاك نطالب من موقعنا كنقابة مسؤولة بضرورة المزيد من العناية والاهتمام بالموارد البشرية سواء من خلال تسطير برنامج متكامل للتكوين وإعادة التكوين، أو توفير وسائل وآليات وظروف اشتغال ملائمة. وبهذه المناسبة نؤكد على ضرورة البحث عن إمكانية لتنسيق عمل مصالح وزارة الاقتصاد والمالية والجماعات الترابية من أجل كسب رهان التنمية المحلية المندمجة والمستدامة، وذلك في إطار من التعاون والتشاور والمتشارك والمصاحبة خاصة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الأنظمة المعلوماتية التي وضعتها الخزينة العامة للملكة رهن إشارة المسؤولين والمدبرين المحليين من قبيل نظام التدبير المنمذج للموارد والنفقات. لهذا الغرض نلح على ضرورة عقد شراكات مع الجماعات الترابية تهم تكوين وتأهيل الموارد البشرية للجماعات المحلية خاصة في المجال المحاسباتي والتقني والمعلومات المرتبط لاستعمال نظام (GID). كما نؤكد على أن وزارة الاقتصاد والمالية مدعوة إلى دعم وتوطيد دينامية الاستثمار بشقيه العمومي والخاص، وسن تدابير وتحفيزات وتشجيع المستثمرين، والشركات على خلق مشاريع استثمارية بمختلف المناطق عبر جهات المملكة، من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي وخلق فرص الشغل وتقليص نسبة البطالة.

وندعو الوزارة الوصية إلى مواصلة دعم آليات اليقظة، ودراسة الجوانب المرتبطة بتنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني، وإدراج الرأسمال غير المادي في قياس الثروة الكلية للبلاد.

كذلك ندعو إلى ضرورة العمل على تبسيط المساطر الجمركية وعن مآل نظام الإرسال الإلكتروني للوثائق المرفقة بالتصريح الجمركي. وتسريع عملية مراجعة الوثائق المتطلبة لقبول عمليات تفويت أملاك الدولة الخاصة.

وفي الشق المتعلق بالميزانية الفرعية لمجلسي البرلمان مجلس النواب ومجلس المستشارين:

نؤكد على ضرورة العمل على التحسين من أداء المؤسسة البرلمانية من حيث التكوين والانفتاح على التجارب الدولية لتأهيل ممثلي الأمة في القيام بمهامهم التشريعية والرقابية وتفعيل الدبلوماسية البرلمانية وتقييم السياسات العمومية، وتقوية قدرات موظفي المجلسين من خلال التكوين والتكوين المستمر والتمكن من اللغات الأجنبية قصد الاضطلاع بمهامهم في مواكبة السيدات والسادة البرلمانيين.

أما بخصوص الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين، فنحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل نثمن المجهودات المبذولة من طرف رئاسة ومكتب مجلس المستشارين قصد التأسيس لمرحلة جديدة في تاريخ هذه المؤسسة الدستورية، من خلال استراتيجية عمل المجلس للفترة ما بين 2016-2018.

وفي هذا الصدد، نشيد وننوه بالمجهودات المبذولة من طرف موظفات وموظفي مجلس المستشارين في القيام بمهامهم على أكمل وجه، سواء تعلق الأمر بموظفي الفرق واللجان البرلمانية الدائمة أو العاملين في مختلف المصالح الإدارية بالمؤسسة، ونؤكد بالمناسبة على ضرورة الرفع من الدعم المادي والمعنوي لموظفات وموظفي مجلس المستشارين، لما يبذلونه من مجهود ذهني وبدني، من أجل النهوض بمتطلبات الوظيفة التشريعية والرقابية للمؤسسة البرلمانية، وتوفير ظروف عمل ملائمة لفائدة السيدات والسادة المستشارين، حتى يتمكنوا من القيام بالمهام

الملقاة على عاتقهم في أحسن الظروف.

وللرفع من قدرات أداء الموارد البشرية وتجويد أعمال المؤسسة التشريعية وجعلها تضطلع بأدوارها الدستورية والمؤسساتية فنرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن المجلس مطالب بتسطير برنامج مكثف للتكوين والتكوين المستمر في إطار برامج تعاون دولية تمكن من الانفتاح على تجارب برلمانات عريقة واكتساب قدرات وكفاءات جديدة في مجال التدبير الإداري البرلماني. لا خلاف أنّ عددا كبيرا من الأطر العليا والموظفين داخل مجلسنا الموقر، يساهمون في خلق نوع من التوازن داخل مؤسستنا التشريعية، ولا يُمكن بأي حال من الأحوال تناسي الدور الهام الذي يقوم به أطر وموظفو المجلس، الذين انخرطوا بتفانٍ ونكران الذات في دعم وترسيخ العمل التشريعي والرقابي الجاد بجانب السيدات والسادة المستشارين البرلمانيين.

واقتناعا منا بضرورة مساهمة كل مكونات مجلس المستشارين على مستوى المكتب في التدبير والتسيير الإداري للمجلس، والحرص على تطبيق النظام الداخلي للمجلس، ودراسة مجموعة من القضايا التي تهم المجال الدبلوماسي والاقتصادي والاجتماعي، وكذا البت في المراسلات المتعلقة بالأنشطة الخارجية للمجلس، وإصدار قرارات، من شأنها أن تساهم لا محالة في النهوض بمؤسستنا التشريعية، أضحى من واجبنا السيد الرئيس، وإدراكا منا لأهمية الاستراتيجية للحوافز الذاتية والحافز من قبل الرؤساء الذين يهملون موهبة وإبداع بعض الموظفين في عملهم والمصنفين في السلالم الدنيا، إذ نجد فارقا كبيرا بين ما يتمتعون به من مهارات ومواهب ومعرفة فكرية وبين أدائهم الفعلي في عملهم في ظل غياب الحافز المادي أو المعنوي.

وفي هذا الإطار، نذكركم، السيد الرئيس، بمقتضيات القانون رقم 30.13 بتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفات وموظفي مجلس المستشارين الصادر بتاريخ 13 مارس 2013 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6138 بتاريخ 16 جمادى الأولى 1434 الموافق ل 28 مارس 2013، وخاصة المهام الأولى المضمنة في الملحق رقم 4، والمتعلقة برئيس مكتب، وكذلك التعويض عن التقنية، وجاء كما يلي:

1- التعويض عن المهام:

يستفيد موظفات وموظفو مجلس المستشارين المعينون في المناصب المشار إليها بعده من تعويض عن المهام تحدد مقاديرها الشهرية كما يلي:

- رئيس مكتب؛
- السلم 3أ والسلم 3 ب: 500 درهم؛
- السلم 4أ فما فوق: 700 درهم؛

2- التعويض عن التقنية:

يمنح تعويض عن التقنية لصنف الموظفات والموظفين المتوفرين على تقنية خاصة وتحدد بمقرر من مكتب المجلس قائمة الوظائف التي تستفيد من هذا التعويض وكذا قيمتها وشروط منحها.

السيد الرئيس المحترم،

هذه المقتضيات غير مفعلة، ونجهل أسباب عدم تنفيذها رغم قانونيتها.

لا أظن، السيد الرئيس، أن هناك إكراهات مادية، بقدر ما هناك ارتباك في كيفية انتقاء من يستحقون منصب رئيس مكتب، وكذا التعويض عن التقنية التي من السهل انتقاء من يستحقونها، وهنا يتجلى دور المكتب الذي ترأسونه السيد الرئيس.

أما بالنسبة للأطر المتعاقدة مع مجلسنا الموقر، نجهل تماما المعايير المتخذة في هذا الصدد، ونود منكم، السيد الرئيس المحترم، إعادة النظر في ملفات المتعاقدين وتعويضاتهم لأهداف تنظيمية وموازناتية للحصول على الميزة التحفيزية لكل حسب كفاءته المهنية والشواهد المحصل عليها، لتحقيق العدالة بينهم.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، وبصفتنا منظمة نقابية تدافع عن الطبقة الشغيلة بمختلف أطيافها. نطرح تساؤلات عريضة:

إلى متى سيظل منصب رئيس مكتب حبرا على ورق في ظل تواجد نظام أساسي خاص بموظفات وموظفي مجلس المستشارين؟

إلى متى سيظل التعويض عن التقنية معلقا؟

ما هي المعايير التي تتخذونها في تحديد التعويضات للمهندسين والتقنيين المتعاقدين مع المجلس؟

ونؤكد على أن منهجية اختيار الأطر المستفيدة من التكوين يجب أن تحترم مبدأ الشفافية والاختصاص عوض أن تراعي مبدأ الإرضاءات والولاءات.

كما نقترح في هذا الصدد:

- خلق خلية أو مركز للدبلوماسية البرلمانية يواكب عمل المديرية المختصة في تدبير الدبلوماسية البرلمانية يسهر على مجال البحث العلمي الديبلوماسي ويواكب التطورات الحاصلة في العالم في هذا الباب؛

- عقد اتفاقيات من أجل التكوين في اللغات لفائدة البرلمانيين والأطر على حد السواء؛

- إيجاد حل جذري لمشكل مرأب السيارات ومشكل خدمات الإيواء والتنقل التي تمت إثارتها خلال جلسة دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم قانون المالية لسنة 2018

السيد الرئيس،

بخصوص الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:

فإننا نثمن الجهود المبذولة على مستوى هذه المؤسسة الدستورية، وننوه بالعمل الذي تقوم به، رغم محدودية إمكانياتها، ونعبر عن ارتياحنا لما يرد من معطيات قيمة بالوثائق التي يضعها المجلس رهين إشارة البرلمان والتي تتخذ أشكال دراسات جريئة وموضوعية وتتسم بطابع الحياد والتي غالبا ما يتم إنجازها في أوقات وأزمنة قياسية، ومن المفروض أن ينتقل العمل بهذه التقارير من مجال الاستشارة والاستئناس إلى طابع الإلزامية وخاصة بالنسبة للحكومة لكي تصبح هذه التقارير مصدر إغناء لتطوير مجموعة من المؤسسات، بل وأكثر من ذلك يجب أن تستثمر في اتجاه دعم الجماعات الترابية، من حيث سيرها وفق مقاربة بيئية تراعي إدماج الطاقات النظيفة، وتوجه يؤسس ويرسخ دعائم حكامة جديدة وفي مجال التنمية المستدامة.

إنه من الطبيعي أن المسؤولية الملقاة على عاتق هذا المجلس مسؤولية كبيرة بالنظر إلى مهامه الدستورية المحددة في الفصلين 151 و152 من الدستور، والتي تهم الإحداث والمسؤولية الاستشارية للمجلس، حيث أنه يستشار في جميع القضايا التي لها طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي، ويدلي برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.

ونحن بدورنا نثمن عمل المجلس الذي حرص خلال عمله تقريب وجهات النظر بين مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين الممثلين داخله من خلال الحوار الهادئ والبناء، وباعتماد نهج تشاركي واسع يستوعب آراء وأفكار كافة الفئات المكونة له.

وسأحاول أن أبدي بعض الملاحظات في مسألة تدبير المجلس ومنهجية عمله مع الحكومة من خلال:

- مدى حضور وبصمة توصيات المجلس في إعداد مشاريع قوانين المالية السنوي؟

- ما هو دور المجلس في مراجعة النموذج التنموي الوطني؟

- هل هناك دراسة لمسألة الثروة بالمغرب؟

- هل هناك توصيات وإحصاءات حول مستويات الفقر والصحة والتعليم ببلادنا؟

- هل هناك تقارير تهم مسألة الحكامة؟

- ما هي المعيقات الحقيقية للاستثمار بالمغرب؟

- كيف يمكن تنزيل مقاربة جهوية حقيقية تراعي كل التفاوتات والتطبيق الفعلي لمبدأ العدالة المجالية؟

- ما هي نسبة استنزاف الاقتصاد الغير مهيكل لمالية الدولة؟

- ما هي الأرقام الحقيقية لمعدلات البطالة في مختلف الفئات: الشباب، النساء، بالوسط الحضري، بالعالم القروي، صفوف الأميين وفي صفوف خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس العليا.

السيد الرئيس،

علاقة بالميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة:

حسب ما جاء في عرض تقديم الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة والذي يندرج ضمن السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018، الذي استند الى مجموعة من المرتكزات الهادفة الى تحقيق التنمية المتوازنة بمختلف ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على درب الارتقاء ببلدنا إلى مراتب أعلى من التقدم بين الدول الصاعدة ومن بين تلك المرتكزات على الخصوص تأهيل الرأس المال البشري وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وكذا تعزيز اليات الحكامة المؤسساتية. وأمام هذا الطرح لاحظنا غياب معطيات وافية وتقارير مفصلة حول مجموعة من المؤسسات الدستورية التابعة لمصالح رئاسة الحكومة، بهدف تقوية التواصل، وتعزيز آليات العمل وخصوصا بين مؤسستين دستوريتين هما البرلمان ورئاسة الحكومة.

إضافة إلى باقي المؤسسات الدستورية الأخرى ونتساءل بالمناسبة عن كيفية صرف هذه الاعتمادات المرصدة لها.

ومن جهة أخرى، نثير إشكالية تعدد المتدخلين في مجال تدبير صندوق التنمية القروية والكوارث الطبيعية، وعن الأسباب الداعية إلى تسجيل جزء من اعتماداته في ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية والجزء الآخر في ميزانية رئاسة الحكومة؟

وبخصوص قطاع الشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس،

نؤكد على أن ميادين عمل الوزارة استراتيجية وذات أهمية كبيرة خاصة فيما يتعلق بإشكالية تدبير صندوق المقاصة وان العمل بشكل تشاركي مع البرلمان والفاعلين الاقتصاديين لتنزيل سليم للإصلاح، خاصة فيما يتعلق بغاز البوطان لأنه يشكل محور اهتمام كل فئات الشعب المغربي وخصوصا الفئات المستضعفة، وإن تَحَجُّجْ الوزارة في هذا الباب بغياب دراسة تقنية هو مبرر غير كافي للتبرير والإقناع، ونخشى أن الحكومة ربما قد تكون غير جاهزة سياسيا لتحمل تبعات هذا الإصلاح. خاصة وأن هناك دراسات في هذا الشأن لعدد من المؤسسات الدستورية كالمندوبية السامية للتخطيط تبين حقيقة الوقع على فئات متعددة من المجتمع.

وإن مقترح استهداف الفئات الفقيرة بالدعم المباشر من شأنه أن يغفل وضعية الطبقة المتوسطة التي أصبحت تعاني كثيرا وتتحمل جزءا كبيرا من الإصلاح، وهنا نتساءل عن كيفية ضبط عملية الدعم وتحديد نسبة الفقر كي لا يكون هذا التدبير ورقة انتخابية في يد البعض.

وهنا يجرنا الحديث للتساؤل عن أنواع دعم أخرى الى جانب غاز

البوطان كالسكر والدقيق وكذا المكتب الوطني للماء والكهرباء.

وبالعودة إلى تحرير أسعار المحروقات فلابد من الإشارة الى ان المواطن البسيط هو الذي تحمل فاتورة هذا الإصلاح ويؤدي ثمنا باهظا رغم انخفاض أسعار المحروقات عالميا.

ولا تفوتنا الفرصة ونحن في شهر رمضان المبارك لكن نثير مسألة ارتفاع المواد الغذائية ومسألة الغش والاحتكار والمضاربة.

كذلك، فإننا نتساءل عن التدابير المتخذة لحماية القدرة الشرائية للمستهلك، في ظل اتساع رقعة ولهيب نيران الزيادة في أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية منها، والتي سبقت الإشارة اليها سلفا مما يعمق من أزمة القدرة الشرائية للفقراء والمستهلكين من الطبقة الوسطى.

وفي الشق المرتبط بالميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

في البداية، لابد من الإشادة والتنويه بالعمل الذي تقوم به المندوبية السامية للتخطيط من خلال الأرقام والأبحاث والدراسات التي تقوم بها، باعتبارها مصدرا مهما لإنتاج المعلومات الإحصائية واهميتها لباقي صناع القرار السياسي في البلاد. وهما نؤكد على دور المندوبية في مراجعة النموذج التنموي المغربي ومدى تحقيقه للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي المنشود في التقليص من الفوارق الاجتماعية والبطالة ومدى قدرة البرنامج على تحقيق الأهداف التي جاء لها الدستور.

ونحن نتساءل عن حقيقية بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى في تحديد نسبة النمو وعدد من الفرضيات المتضاربة فيما بينها وما تقدمه مؤسسات أخرى كمديرية التوقعات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد والمالية والبنك المركزي أو بنك المغرب، بحيث تثار هذه النقطة كل سنة بمناسبة مناقشة القانون المالي السنوي.

ولا زلنا نطرح السؤال الجوهري حول أسباب هذا التضارب وعلى اية ارقام سنعتمد في تحليلنا للسياسات العمومية للحكومة.

إن الاختصاصات المخولة للمندوبية السامية للتخطيط كثيرة ومتعددة، ومن بينها توفير المعطيات الإحصائية والمعلومة وتوزيعها وتفسيرها وتحيين المعطيات والمؤشرات الإحصائية، وإعداد الحسابات الوطنية، وتحليل الظرفية وإنجاز دراسات توقعية ومستقبلية، وسوسيو اقتصادية وديمغرافية، بالإضافة إلى مهمة تكوين الأطر في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات بكل من المعهد الوطني للإحصاء التطبيقي ومدرسة علوم الإعلام.

من جهة أخرى، فإننا نشجع المجلس على دوره في مجال البحوث وخصوصا المتعلقة بالحكامة المالية، حيث أن دراسات المجلس من المفروض أن تنكب على معرفة الأسباب الحقيقية التي تدفع الملزمين إلى الغش والتهرب الضريبي، وعن القطاعات التي من المفروض أن تدخل في مجال الإعفاءات الضريبية ومدى تضرر ميزانية الدولة من كلفة النفقات الجبائية التي أصبحت تتزايد مع مرور السنين، وعن المعايير التي يتم بها الإعفاء والحالات تستحق الإعفاء من الضرائب.

إن العمل التوقعي للمندوبية السامية للتخطيط يجب أن يواكب البرامج الحكومية التي تلزم الحكومة مدة انتدابها وهي خمس سنوات، حيث من المفروض أن تقوم المندوبية السامية للتخطيط بتقييم العمل الحكومي بالمقارنة مع البرامج الحكومية المعلن عنها، وإعطاء صورة واضحة لمستوى الإنجازات حتى تربط فعلا المحاسبة بالمسؤوليات التي يضطلع بها كل جهاز أو مؤسسة بناء على دوره الدستوري المسطر له.

ولا يجب أن ننسى كذلك بعض المفارقات الأخرى التي تقع بين الحكومة والمندوبية من خلال معدل تواجد مدن الصفيح بالمدن المغربية، ونسبة إنجاز السكن الاجتماعي والمواصفات، والحد الأدنى الذي يجب أن يتوفر عليه هذا النوع من السكن بمقابل الأثمنة المحددة له.

ومن المفروض ألا تكتفي المندوبية السامية بإعطاء إحصاءات في بعض المجالات، كالهشاشة والفقر والجريمة، بل يجب أن تطرح بدائل واقتراحات ولو في بعض التقاطعات مع مؤسسات دستورية أخرى، حتى يكون المواطن المغربي عموما، والمهتم والباحث على وجه الخصوص على بينة من هذه الأرقام.

وبالمناسبة لابد من التأكيد على ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري في المندوبية، لأنه العنصر الوحيد الكفيل بإنتاج المعلومات الصحيحة وإعطاء التحاليل العلمية الدقيقة، واستنتاج الخلاصات في ظل ندرة الكفاءات وفي ظل رغبتنا جميعا في تحسين المردودية والنجاعة.

وفي الختام لابد من طرح تساؤلات في إطار ورش تنزيل الجهوية المتقدمة:

- هل التخطيط الجهوي سيكون بشراكة مع رؤساء وأطر مجالس الجهات؟

- ما هي نسبة استثمار منتوج ومجهود المندوبية من قبل الدولة والمؤسسات الأخرى؟

- ما هي نتائج بحوث وتحاليل المندوبية حول مجموعة من القضايا؟

- إشكالية التعليم، إشكالية الفقر، إشكالية البطالة؛

- ما هي نسبة تعامل الحكومة مع دراسات المندوبية بالمقابل مع تعامل الحكومة مع دراسات مؤسسات أجنبية أخرى؟

هل تبقى آراء ودراسات المندوبية استثنائية أو هناك طابع إلزامي للحكومة في تبنيها خلال تنفيذ السياسات العمومية

وفي الأخير، لا بد من إثارة مجموعة من المشاكل والإكراهات التي تتخبط فيها المديريات الجهوية التابعة للمندوبية السامية للتخطيط من قلة وسائل العمل، الأمر الذي يتطلب تزويدها بالموارد البشرية

والمادية والتقنية اللازمة، وتطوير نظامها الإعلامي حتى تقوم بعملها وفق الكيفية المطلوبة.

وبحكم أن الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، لا ترقى لطموحات وتطلعات المواطنين وفراغها من كل بعد اجتماعي فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل سنصوت بالامتناع.

والسلام.

V- لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنها فعلا مناسبة سعيدة أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجان الدائمة للمجلس، وأنتهز هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجبار الذي تقوم به هذه اللجان لدراسة المشاريع الخاصة بالقطاعات التابعة لها في حيز زمني أقل ما يقال عنه أنه لا يتناسب وأهمية هذه القطاعات والمشاكل التي تعيشها، ولا تفوتني الفرصة في أن أنوه كذلك بالروح العالية التي طبعت أشغال لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، والنضج الكبير الذي أبان عنه السادة المستشارون من مختلف مكونات المجلس، في إطار مناقشة قضايا وطنية حساسة تتطلب الحكمة والتروي، شاكرين بالمناسبة السادة الوزراء والأطر المرافقة لهم وكذا أطر مجلس المستشارين الذين ضحوا خلال هذه الفترة من أجل مواكبة وتتبع أشغال اللجن الدائمة.

وسأركز في مداخلتي على أهم ملاحظات فريق الاتحاد المغربي للشغل داخل قبة البرلمان في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المحتلة وفق التصميم التالي:

1. قطاع المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة؛
2. قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
3. قطاع إدارة الدفاع الوطني؛
4. قطاع قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير؛
5. قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الدولي؛

1. قطاع المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

لقد كانت فعلا مناسبة مهمة خلال مناقشة ميزانية هذا القطاع، هذه المناسبة التي تزامنت مع الأحداث التي يعرفها العالم والتي أشارت بأصابع الاتهام لشريحة من المواطنين المغاربة الشرفاء الدين يعيشون ببلاد المهجر، والذين يساهمون في تنمية هذه البلاد وتطورها من خلال عطائهم وتفانيهم في العمل والمشاركة في الأعمال الخيرية سواء في إطار بلدهم الأصل أو بلد الضيافة، والقيام بعملهم بكل تجرد ومسؤولية من أجل ان يتطور بلد الضيافة الذي يعتبرونه في مثابة بلدهم الأم.

كما أشجب كل أعمال الإرهاب والدمار والتخريب التي يقوم بها بعض المتطرفين المعزولين والدين فضلوا طريق القتل والموت عوض الحياة والعطاء والسلام، وبالمناسبة أتقدم بأحر التعازي لأسر الضحايا والأبرياء الذين يؤدون فاتورة الصراعات السياسية والأيديولوجية التي يجب أن يتحد العالم لمحاربتها ووضع خطة عمل تجعل الإنسان صلب الاهتمام في كل تنمية منشودة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، ولتكون هذه التنمية السبيل الوحيد لحل كل المشاكل التي يعيشها العالم، وخصوصا داخل الدول الفقيرة في مختلف قارات العالم.

وإذا كانت مناقشة ميزانية هذا القطاع لا يمكن الحديث عنها بشكل معمق أو تعديلها بأي حال من الأحوال سأركز في مداخلتي على نقطتين أساسيتين هما: مغاربة العالم وشؤون الهجرة، هاتين النقطتين يدفعاني إلى طرح عدة تساؤلات حول التطورات الحاصلة في هذا المجال وإستراتيجية الوزارة لتقديم الخدمات الأساسية لهؤلاء المواطنين المغاربة في سياق دولي جديد يعرف تدفقات المهاجرين واللاجئين على الفضاء الأوروبي ونقاش كبير داخل دول الاتحاد الأوربي، علما أن هناك انتظارات جديدة للمغاربة المقيمين بالخارج، خاصة لدى الأجيال الصاعدة، الجيل الثالث والرابع، إن على المستوى الثقافي أو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إضافة إلى إستراتيجية الوزارة في ما يخص الفئات الأكثر تضررا من الأحداث وهم النساء والأطفال والمسنون، وقد تم التأكيد على ذلك من خلال التوجيهات الملكية السامية في خطابي عيد العرش المجيد لسنة 2010 و2015، وخطاب ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2012 والتي حث فيها جلالته على ضرورة العمل على تعزيز العلاقة بين مغاربة العالم ووطنهم الأم، وتسهيل اندماجهم ببلدان الإقامة والتضامن معهم لتجاوز آثار الأزمات الاقتصادية.

ولابد من طرح بعض التساؤلات والاستفسارات، أهمها:

ماذا أعدت الوزارة لهؤلاء المغاربة للحفاظ على هويتهم المغربية لحماية حقوقهم ومصالحهم داخل المغرب أو بلدان الإقامة؟

ماذا أعدت الوزارة والحكومة لتسهيل إدماج هؤلاء المغاربة ببلدهم الأم وتمكينهم من استثمار أموالهم للمساهمة في تنمية بلادهم ومدنهم وقراهم؟

ماذا أعدت الوزارة كمساعدة اجتماعية للمغاربة الموجودين في وضعية هشاشة؟

ماذا أعدت الوزارة لترحيل الراغبين في العودة إلى الوطن وترحيل

كذلك جثامين المتوفين بدول الاستقبال؟

- تقييم الأداء الدراسي لأطفال الجالية المغربية المقيمة بالخارج ومدى تطابقه مع المقررات الوطنية في حالة رغبة هؤلاء في العودة النهائية إلى وطنهم؛

- ما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لمواكبة هؤلاء المواطنين وحل مشاكلهم مع المحاكم والمساطر القانونية البطيئة؟

- هل من إجراءات لتعزيز قدرات الجمعيات التي تعمل لفائدة مغاربة العالم ببلدان الإقامة في مجال إعداد مشاريع خاصة بالدعم المدرسي ومواكبة الشباب والمسنين والنساء بالخارج، وكذا مجال التسيير المالي والإداري لهذه المشاريع؛

- ماهي الاجراءات التي ستتخذها الوزارة لحماية النساء العاملات في بلدان الخليج خصوصا امام التعسفات التي يعيشها المغاربة العاملين بهذه الديار بصفة عامة؛

- كما نطالب الوزارة العمل على تلميع وتصحيح صورة المرأة المغربية؛

- كما نطالب الوزارة بالاعتناء بالطلبة المقيمين بالخارج خاصة بالدول الافريقية

السيد الرئيس المحترم،

إن مشاكل مغاربة العالم كثيرة، ومجهودات الوزارة الوصية محترمة ولكن لازالت لم تغطي هذه المشاكل برمتها، لذلك باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل نطلب من الحكومة بذل مجهودات أكبر، خصوصا في مجال تأطير ومواكبة هذه الجالية سواء ببلدان الإقامة أو حين عودتهم للبلد الأم.

ولا تفوتني الفرصة أن أؤكد من خلال صفتي النقابية على ضرورة الاهتمام بأطر وموظفي الوزارة المعنية، وتمكينهم من أدوات العمل المادية واللوجستيكية لكي يتمكنوا من أداء واجبهم على أحسن ما يرام.

2. قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية:

فيما يخص هذا القطاع، ونظرا لأهميته والتحديات التي يعرفها سواء على مستوى التأطير الديني أو على مستوى تدبير الأوقاف، فإننا نؤكد على ضرورة الوقوف على مجموعة من النقط:

فيما يخص الشأن الديني نثمن إستراتيجية الوزارة في هذا المجال باعتبار أن الشأن الديني هو الأساس في بناء الإنسان وحماية الأوطان، والوزارة مطالبة بالانخراط في التحولات التي يعرفها العالم في هذا المجال، لتُحدث فيه تغييرات من حيث إعادة الهيكلة وإحداث أوراش كبرى للرقي بالخطاب الديني بصفة عامة.

وسأحاول أن أركز مداخلتي في هذا القطاع على بعض النقط التي أراها ضرورية لفتح النقاش فيها ووضع مجموعة من التساؤلات التي أتمنى أن أجد الإجابات الشافية عليها.

1) مسألة تكوين الأئمة.

من المؤكد أن المغرب أصبح يعرف تطورا كبيرا في مجال تكوين الأئمة في إطار المذهب المالكي يؤكد فيها على روح التسامح والسلام المعتدل الذي يتوخى احترام الحياة واحترام الإنسان، واحترام الاختلاف، واحترام باقي الديانات السماوية الأخرى، وهناك العديد من الدول الإفريقية التي أصبحت تقتدي بالنموذج المغربي وتطالب المغرب بتكوين أئمتها.

2) مجال تنظيم شؤون الحج.

لا بد من طرح السؤال حول حدود المسؤولية خلال الأحداث التي وقعت مؤخرا في مكة المكرمة إبان موسم الحج، والتي خلفت العديد من الضحايا، ونتساءل عن الأسباب.

كما نطالب الوزارة بإعادة التوقيت والمدة المخصصين للحصص التدريبية والتوعوية للحجاج

3) العناية بدور العبادة.

يجب أن تكون مقاربة الوزارة للمساجد انطلاقا من رؤية يتم فيها إنشاء هذه المساجد بشكل يضمن توفر كل مناطق المغرب على حصتها، خصوصا التجمعات السكنية الجديدة، مع الحرص على إصلاح وترميم المساجد والمدارس العتيقة.

كما نؤكد على ضرورة فتح بعض المساجد التي تم إغلاقها بسبب بعض الأحداث والتي تتطلب إيجاد تدابير أمنية واحترازية واستباقية لتفادي كل انزلاقات أو أعمال خارجة عن القانون.

ولا تفوتني المناسبة لكي أشيد بالمساجد التاريخية للمملكة وبالدروس الحسنية التي تقام فيها خلال شهر رمضان، هذه الدروس التي تلعب دورها الطلائعي وتحقق مكاسب لا تُحصى من خلال إشعاع وطني ودولي، وننوه بإدماج المرأة في هذه الدروس.

4) بالنسبة للقيمين الدينيين.

ندعو إلى الاهتمام أكثر بهذه الفئة ماديا وكذا تحصينها بالتغطية الصحية، أئمة كانوا أو خطباء أو مؤذنين، خاصة وأن المكافآت الممنوحة تبقى دون حاجياتهم، ولا تصل في بعض الأحيان إلى الحد الأدنى من الأجور، وبهذه المناسبة نطالب الحكومة بإنصاف هذه الفئة المتضررة وتعميم الزيادة على كافة الأئمة بمجموع التراب الوطني.

ولا بد من التنويه بالمناسبة بالعمل الجبار الذي تقوم به إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، والقناة السادسة، بالنظر للإشعاع الذي تحققه هذه القنوات في نشر الوعظ والإرشاد وشرح المفاهيم الدينية الصحيحة، وتأطير الحجاج من خلال حصص خاصة بمناسك الحج، إلا أنها تبقى غير كافية.

ولابد كذلك من الإشارة إلى ضرورة التصدي ومواجهة بعض القنوات التي تنشر الفكر الظلامي عن طريق فتاوى وتوجيهات مغلوطة لا تمت للدين بصلة.

3. قطاع إدارة الدفاع الوطني:

بمناسبة مناقشة هذا القطاع، لن تفوتني الفرصة لتقديم تحية احترام وإجلال لأفراد القوات المسلحة الملكية وعلى رأسها القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، منشدين بالدور الريادي الذي تلعبه في استتباب الأمن والأمان وحماية حدود التراب الوطني، بالإضافة إلى الأعمال الإنسانية التي تقوم بها داخل أو خارج الوطن.

وبالرجوع إلى الموارد المالية المرصودة للقطاع، نرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أنها لا تستجيب للتحديات التي رفعها المغرب من أجل استقرار بلاده من جهة وأمنه من جهة أخرى، ومن أجل لعب دوره الإنساني في استتباب الأمن وتقديم المساعدات الإنسانية سواء من خلال القوات المسلحة وبعثاتها، أو المستشفيات العسكرية التي تقوم بخدمة المواطنين بالدول العربية والإفريقية المتضررة من الحروب والآفات.

ونثمن كذلك دور القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة وكافة القوى الأمنية ببلادنا في محاربة ظاهرة الهجرة السرية والتصدي للجريمة الدولية العابرة للقارات، ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أنواعها.

كما لا تفوتني الفرصة للتطرق للجانب الاجتماعي الذي بُذلت فيه مجهودات كبيرة لتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية، وتتمثل في توفير الخدمات الصحية بكل أنواعها، وتوفير مساكن لفائدة العسكريين ذوي الدخل المحدود من خلال تفويتها لهم بأثمنة تفضيلية، وإعانة البعض الآخر من اقتناء مساكن اجتماعية.

كما نؤكد على ضرورة الاهتمام بأفراد القوات المسلحة الملكية سواء المنخرطين في الخدمة أو المتقاعدين أو الأرامل أو الأيتام، مؤكدين على ضرورة رفع تعويضات الجنود المرابطين على الحدود، وأخص هنا بالذكر الجنود والضباط الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل الدفاع عن التراب الوطني وتم اعتقالهم آنذاك من طرف البوليساريو بتندوف، حيث قضوا سنين طويلة تجاوزت 24 سنة، ولولا العناية المولوية السامية التي شملت هؤلاء الجنود والضباط، لظلوا مرابطين أمام مقر البرلمان، وخير دليل على ما أقول تلك المجموعة التي سبق لها أن عمرت بالقرب من مؤسستنا الموقرة لأشهر طوال، تنتظر من الحكومة أن ترفع عنها الضرر المادي والمعنوي الذي شملها.

السيد الرئيس المحترم،

نحن لا ننكر المجهودات الجبار التي تقوم بها الوزارة في هذا المجال، ولا يمنعنا هذا من المطالبة بتسوية الوضعية الإدارية والمالية لكل المعتقلين مهما كانت مدة اعتقالهم، كما هو معمول به في جميع الدول، مع تكريمهم وتوشيحهم بأوسمة، حيث ستكون هذه المبادرة عملية تحفيزية في صفوف القوات المسلحة سواء منهم المرابطون على الحدود أو داخل الوطن في مختلف مناطق المملكة المغربية، للرفع من معنوياتهم وحفاظا على كرامتهم التي ظن البوليساريو والموالون له أنه سلبها منهم، بل بالعكس هم جنود وضباط شجعان ووطنيون وستظل تضحياتهم الجسام مرسومة في تاريخ المغرب رغم تعاقب الأجيال.

ولا تفوتني الفرصة بأن أشيد بالثروة البشرية العاملة بالقوات المسلحة الملكية، خصوصا وأنها تزخر بأطر وكفاءات وخبرات وطاقات فكرية وإبداعية من خلال التكوين الأساسي من جهة، والتكوين المستمر من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، أطرح السؤال عن نظام الخدمة العسكرية التي يجب أن لا تكون إجبارية كما كان معمول به في السابق، بل طوعية، من أجل استقطاب وتكوين قاعدة للقوات الاحتياطية تجنبا لكل المخاطر الأمنية ومواجهة الكوارث الطبيعية التي أصبحت تتكاثر بسبب التلوث والإخلال بالتوازن البيئي، وكذا تكوين شخصية الشباب المغربي على الانضباط وحب الوطن وامتصاص جزء كبير من البطالة في صفوف الشباب تجنبا للسقوط في براثين الانحراف أو التطرف بكل أنواعه.

وهنا لابد من الإشادة بالمجهودات التي يقوم بها أفراد الدرك الملكي والقوات المساعدة الذين يساهمون في استتباب الأمن الداخلي ومحاربة الجريمة وتنظيم السير بالطرق وغيرها من المهام الإنسانية خلال الكوارث والحوادث الخطيرة.

كما أجدد الشكر والثناء لقواتنا المسلحة بكل أصنافها، ونطالبها بالمزيد من اليقظة والحذر للدفاع عن بلادنا، خاصة في ظل المخاطر الأمنية التي يعرفها العالم من خلال تدفق المهاجرين والجريمة المنظمة والإرهاب الأعمى، علما أن جزءا من الحدود مع الجارة الجزائر يعرف تسربات متعمدة للمهاجرين موجهة من قبل الجزائر لخلق الفتنة والبلبلة في المملكة المغربية الشريفة وستظل شريفة رغما عن أنف كل الحاقدين.

4. قطاع قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

لقد كانت مناسبة كبيرة حين قامت اللجنة بمناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، لنترحم على أرواح من قضوا نحبهم، ونطلب الشفاء وطول العمر لمن هم على قيد الحياة، هذه الفئة التي ضحت في سبيل استقلال البلاد، ونستحضر بالمناسبة كل المحطات التاريخية والبطولات التي أحرز عليها المقاومون من أجل عزة الوطن وكرامته.

ولكي يكون لهذا الاعتراف معنى خاصة لمن زالوا على قيد الحياة ويعيشون ويتواجدون بيننا، فإنه من واجبنا الاهتمام بشؤونهم

الصحية والاجتماعية، دون أن ننسى أسر من توفتهم المنية، ونوفر لهم الحد الأدنى من العيش الكريم، وهذا لن يتأتى سوى بتوفير السكن اللائق لهم والرفع من التعويضات الشهرية الممنوحة لهم.

أما فيما يخص المأذونيات، فيجب أن تقنن لكي تستفيد منها الفئة التي تستحقها ولا تدخل في مجال الريع الاقتصادي.

وبالمقابل لابد من أن نوفر لأبناء هؤلاء المقاومين فرص للتشغيل الذاتي وتمكينهم من تكوين ملائم يمكنهم من الحصول على عيش كريم.

أما فيما يتعلق بالذاكرة الوطنية، فإننا نؤكد على ضرورة الاهتمام بالمتاحف الوطنية وموسوعة الحركة الوطنية التي تعتبر معلمة تاريخية، وتوفير الاعتمادات الضرورية للإشعاع والتعريف بتاريخ المقاومة خارج التراب الوطني، ووضع فقرات بالمقررات الدراسية تهتم بأهم رجالات المقاومة الوطنية والتعريف بمسارهم التاريخي والبطولي.

وبالمناسبة، نحث مخرجي السينما الوطنية على الاهتمام بالأفلام الوثائقية التي تعرف بتاريخ المقاومة المغربية من أجل استقلال البلاد.

ولا تفوتني الفرصة كذلك لكي أتكلم عن الاصدارات والكتابات في موضوع المقاومة والتاريخ النضالي للمملكة المغربية الشريفة، هذه الإصدارات التي تبقى دون المستوى المطلوب، وهي مناسبة كذلك للتذكير بدور المغرب التاريخي في تحرير العديد من الدول على غرار الجزائر وجنوب إفريقيا ومساهمة رجالاته الفعالة والبطولية في الحرب العالمية الأولى والثانية.

وبهذه المناسبة نؤكد على ضرورة دعم الجمعيات المهتمة بتطوير والحفاظ على الموروث التاريخي المغربي سواء منها المادي أو اللغوي وعلى رأسهم تاريخ بلادنا في مجال المقاومة والنضال.

ولابد هنا من التأكيد على أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع غير كافية ولا ترقى إلى مستوى التطلعات في المجالات الاجتماعية والصحية لأفراد المقاومة وأعضاء جيش التحرير، وأشكر بالمناسبة المجهودات التي تقوم بها المندوبية السامية من أجل تأطير ومساعدة هذه الفئة التي تستحق كل شكر وتنويه وتقدير لما أسدته من خدمات جليلة لهذا الوطن العزيز.

5. قطاع الشؤون الخارجية:

أما فيما يخص الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، في ظل المستجدات والحركية التي يعرفها العالم سواء من خلال التحركات الدبلوماسية التي تفرضها الأحداث التي يعرفها العالم، والتي طغى عليها عدم الاستقرار والأفعال الإرهابية التي أودت بحياة العديد من الأبرياء في مختلف دول العالم، وآخرها ما وقع في باريس ومالي وتونس، نندد في فريق الاتحاد المغربي للشغل بهذه الأحداث الارهابية الإجرامية، ونطالب جميع الدول بتكثيف جهودها من أجل محاربة هذه الظاهرة ومحاربة المتطرفين بكل أشكالهم أينما وجدوا، حتى نقطع دابرهم ونستأصل شوكتهم، ليعم الأمن والسلام بكل دول العالم.

وبتناول موضوع الدبلوماسية المغربية والشؤون الخارجية لبلادنا، لابد من التطرق إلى عدة جوانب تهم القطاع، من أجل الإشعاع الحضاري لبلادنا من جهة، والانخراط في المنظومة الدولية على جميع المستويات، في إطار المبادئ الثلاث التي جاءت في عرضكم، والتي يعتمدها المغرب في علاقته الخارجية والمتمثلة في الصرامة والتضامن والمصداقية، وسأركز على محورين:

- محور استراتيجية الوزارة في الدفاع عن حوزة الوطن؛

- محور استراتيجية العمل الدبلوماسي والقنصلي.

السيد الرئيس المحترم،

ما هي استراتيجية الوزارة في إطار التعبئة الوطنية من أجل الدفاع عن قضية الصحراء المغربية؟ وما هي إستراتيجية الوزارة في التعامل مع الدبلوماسية الموازية؟ سواء فيما يخص قضية وحدتنا الترابية أو الدبلوماسية الثقافية والاقتصادية التي لازالت تعرف تعثرا كبيرا، أضف إلى ذلك الدبلوماسية البرلمانية الرسمية في كل المجالات.

وسيظل السؤال مطروحا حول دور الوزارة في الترويج للنموذج المغربي المتميز في كل أبعاده؟ هذا النموذج الذي أصبح مثالا يحتذى به لدى الدول الإفريقية من حيث التنمية البشرية أو من حيث النمو والانفتاح الاقتصادي على دول الجنوب، وتصدير التجربة المغربية في مجال السكن الاجتماعي والتنمية البشرية.

وهنا لابد من التمييز بين العمل الديبلوماسي الذي تبذل فيه الوزارة مجهودات كبيرة، والعمل القنصلي الذي يعاني معه مغاربة العالم الكثير، ولعل تعليمات صاحب الجلالة في هذا المجال واضحة، دفعت بالوزارة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات استعجالية بدأت بتعيين قناصلة جدد شباب منهم العديد من النساء لدرء الخصاص الحاصل في هذا المجال، ولتمكين المواطنين المغاربة العاملين بدول المهجر من قضاء أغراضهم الإدارية في أحسن الظروف.

ولا تفوتني الفرصة في أن أتحدث عن المشاكل التي يلاقيها مغاربة العالم أمام الإدارة المغربية والمحاكم، جراء بُطء المساطر، ونظرا للحيز الزمني الذي يتواجدون فيه في بلدهم الأصلي، والذي غالبا ما لا يتعدى 30 يوما مدة العطلة السنوية، مما يجعل مصالحهم تبقى معطلة، ولا يستكملون الإجراءات اللازمة لحل مشاكلهم، خصوصا مع المحاكم، وغالبا ما يفوضون أمرهم لبعض المحامين أو أفراد عائلاتهم، ولكن كثيرا ما يقعون ضحية النصب والسرقة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نطالب:

- بتحسين الاستقبال بالمصالح القنصلية؛

- تطوير الخدمات المقدمة من خلال تبسيط المساطر وتسريع المصادقة على الوثائق الإدارية؛

- توفير ظروف العمل للعاملين بهذه القنصليات والوسائل اللوجستيكية.

ولابد من التأكيد على ضرورة مساهمة المغرب في تأطير الحقل الديني في العديد من الدول الإفريقية المسلمة، ومبادرة استقبال تكوين أئمة هذه البلدان بمبادرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمير المؤمنين، في ظروف تعتبر هذه المبادرة دفعة قوية لتصحيح وتسوية صورة الاسلام الحقيقية لدى الغرب خصوصا وباقي بلدان العالم، فهو دين السلام والمحبة والإخاء.

ونعتقد أن التحول الذي يعرفه العالم وإيمانه القوي بأن تطوير المجال الاقتصادي هو الدعامة الأساسية للمجال الاجتماعي وخدمة الإنسان.

وبذلك قد تحولت الدبلوماسية العالمية التي تسعى لخدمة شعوبها إلى إعطاء الأولوية للدبلوماسية الاقتصادية على اعتبار أنها السبيل القريب لتطوير العلاقات السياسية، ونهيب في هذه المناسبة بوزارة الخارجية أن تستمر مكانة المغرب واستقراره ورصيده من الاتفاقيات الدولية ليظل قطبا حركيا دائما وقويا، وصلة وصل بين القارات.

تبعا لكل ما سبق ذكره في مداخلتي بخصوص الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل غير مقتنعين بما جاء فيها، ونؤكد في مجلسنا الموقر ومن هذا المنبر أن الحكومة قد عجزت عن رفع التحدي في المجال الاجتماعي والتدبير الاقتصادي والمالي، ومشروع هذه الميزانيات القطاعية لا يرقى إلى طموحات المواطنين عموما وطموحاتنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، لذلك فإننا نصوت ضد هذه الميزانيات باستثناء ميزانية الدفاع الوطني التي نصوت لها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VI- لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنها فعلا مناسبة سعيدة أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، كما وأنتهز هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجبار الذي تقوم به هذه اللجان لدراسة المشاريع الخاصة بالقطاعات التابعة لها في حيز زمني أقل ما يقال عنه أنه لا يتناسب وأهمية هذه القطاعات والمشاكل التي تعيشها، وهي:

- قطاع الداخلية؛

- قطاع التجهيز واللوجستيك والماء؛

- قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

1- قطاع الداخلية.

إن الامن والاستقرار الاجتماعيين مرهونتين بالتنمية والديمقراطية والحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة وبناء دولة الحق والقانون، وهي آليات يكفلها الخيار الديمقراطي والدستور المغربي، والاتفاقيات التي صادق عليها المغرب، والخطب الملكية.

إننا، السيد الوزير، أمام أزمة اجتماعية غير مسبوقة تَرْجَمتها وتُتَرْجِمها الاحتجاجات في العديد من مناطق المغرب، الريف، زاكورة، الصويرة، أمثلة على سبيل الحصر، وهو ما يسائلنا جميعا، حكومة وبرلمانا ومجتمع سياسي وحقوقي، ومجتمع مدني عن الحلول والإجراءات والمقترحات الضرورية الناجعة في إطار استكمال بناء نموذجنا التنموي. والحد من الاحتقانات والاحتجاجات لا يتأتيان السيد الوزير في غياب إرادة سياسية قوية تحد من الفساد وهدر المال العام وترشيد النفقات وتطوير الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وسكن، وإشراك كل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين.

السيد الوزير،

إننا في نقطة انعطاف وتحول اجتماعي واقتصادي يفرضان على كل منا له غيرة على هذا البلد ووطنية أن يترجمها بالعمل الجاد والمسؤول، وبكل تضحية ونكران ذات، حتى نتجاوز الأزمة ونخلق جو من الاستقرار، في إطار تنمية بشرية شاملة وواعدة تلبي الحاجيات الضرورية والأساسية للعيش الكريم للمواطنين والمواطنات. وكون علاقتنا بما هو اجتماعي هي الأساس، وأن دفاعنا عن الطبقة العاملة وعموم الجماهير، نرى على أن الطبقة العاملة كانت وستبقى العنصر الأساسي في إنتاج وتطوير الثروة الوطنية، وهنا نسجل تغييب الحكومة البعد الاجتماعي والعمالي في برامجها، إذ لم يكن هناك أية إشارة فيما يتعلق بسن قوانين اجتماعية تواكب المستجدات الشغلية: التوظيف بالعقدة، التدبير المفوض، المناولة، حيث الضبابية في العلاقة الشغلية وتحديد المسؤوليات، وضمان حق الأجير.

وفي هذا الباب، وحتى يكون هناك سلم اجتماعي واستقرار يوفر المزيد من الاستثمارات، وإتاحة فرص الشغل التي تمتص فئات عريضة من المعطلين، لابد من الانفراج والانفتاح على الحركة النقابية المسؤولية كطرف فيما يهم الجانب الاجتماعي للطبقة العاملة وعموم الجماهير، وبالإشراك الفعلي عبر آليات، والتي يبقى الحوار الاجتماعي أحد أهم أركانها ينظر إلى دور النقابات في الحفاظ على السلم الاجتماعي عن طريق التفاوض الذي يحمي مصالح الطبقة العاملة وعموم الجماهير،

في الحالات التي يطغى في التجاهل والتغييب حيث يصبحان السمة السائدة سواء من الحكومة أو الباطرونا، وهو ما يخلق جوا متوترا في العديد من القطاعات سواء العمومية أو الشبه العمومية أو الخاص.

السيد الوزير،

في إطار هذا الجو العام المتسم باختلالات على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي، يعيش قطاع الجماعات المحلية هو أيضا مشاكل متعددة جعلتها تلح على إجراء الحوارات القطاعية على مستوى المركزية النقابية الاتحاد المغربي، وطالبنا بحل العديد من المشاكل العالقة، لكن للأسف لم نتوصل الى حلول شاملة تمكن من اعطاء انطلاقة جديدة لمسالة تدبير الموارد البشرية في الادارة عموما وقطاع الجماعات المحلية على وجه الخصوص، والحد من نزيف التراجعات على مستوى المكتسبات جراء الاجراءات الحكومية المتبعة في حق الطبقة العاملة، وعموم المأجورين.

السيد الوزير،

إن التقاطع بين الوزارة وقطاع الجماعات المحلية من المفروض أن يحظى باهتمام خاص نظرا للدور الكبير الذي يلعبه العاملون به من أجل تقريب الخدمات اليومية من المواطنين والمواطنات خصوصا أنها خدمات مرتبطة بالمعيش اليومي لها.

السيد الوزير،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نرى على أن أطروحة الحكومة والمتجلية في فرض سياسة الأمر الواقع وتماديها في تمرير مخططات تجهز على مكتسبات الطبقة العاملة ومن ضمنه موظفو وموظفات ومستخدمو ومستخدمات قطاع الجماعات المحلية يعيشون أوضاع اجتماعية مزرية تضعف من قدرتها الشرائية، إذ أن أغلبهم مرتبون في سلاليم الأجور من 6 إلى 8، وفي الوقت الذي ظلت فيه الأجور مجمدة ارتفعت أسعار المحروقات الذي بطبيعة الحال سيساهم في ارتفاع ثمن المواد الغذائية.

وعدد من الموظفين والموظفات السيد الوزير في قطاع الجماعات المحلية المصنفين في السلاليم 6 و8 ما يقارب ثلث الموظفين يحملون شهادات جامعية، ولا يستفيدون من السلاليم المناسبة لهم، وهذا موضوع يجب أن إيجاد حل له، لأن وجود الانسان مرتبط بتحسين وضعه الاجتماعي.

السيد الوزير،

من الملاحظ أن الاعتمادات المرصودة للوزارة في إطار ميزانية 2018 بالمقارنة مع حجم اختصاصاتها ومسؤولياتها ضئيل، وخصوصا وأن الوزارة تضطلع بمجالات هامة وحيوية، وهي الأمن وسلامة المواطنين، وتساهم إلى جانب السلطات المنتخبة في تنزيل وتدبير البرامج التنموية، هذا بالإضافة إلى محاربة الجريمة ومكافحة الارهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات، وفي هذا السياق سأحاول أن أتطرق لمواضيع تظهر بشكل جلي من جهة أهميتها في المساهمة في التنمية والدور الهام للموارد البشرية التي تشكل الحجر الأساس في تنزيلها وتتبعها، سواء كانت في الجهاز المكلف بالأمن وحماية المواطن ومحاربة الجريمة ومكافحة الإرهاب، أو موظفات وموظفي الجماعات الترابية على اعتبار أن وزارة الداخلية هي الوزارة الوصية على قطاع الجماعات المحلية.

والبداية ببرنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الذي يعتبر من السياسة الاجتماعية الهامة والذي عرف تعثرات في العديد من مناطق المغرب، حيث لم يحقق المبتغى منها، ولقد أصبح لزاما التحقيق في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة فتح تحقيق في بعض المشاريع في أفق تحصين الأهداف والوقوف على دورها في خدمة البنيات التحتية، وإتاحة فرص لمحاربة الهشاشة وفك العزلة والحد من الاقصاء والتهميش، خصوصا في المناطق القروية، وهنا لابد من الإشارة إلى الاتقائية بين سياسة الحكومة في محاربة الفقر والهشاشة والاقصاء والتفاوت المجالي على إعطاء الأولوية واستحضار فلسفة التنمية البشرية للحد من الفقر والحد من ظاهرة الإحسان أو بالأحرى تقنينها بشكل يضمن كرامة المواطنين والمواطنات، وجعلهم يشعرون بالمواطنة، ويؤطرها التضامن وحب الوطن ومن يعيش فيه بكل فئاته.

أما عن الأراضي السلالية، فهو موضوع يعرف بدوره نزاعات ومشاكل، مما يستدعي تدبير هذا الملف مما يتطلب إجراء بحث علمي دقيق يمكن من ضبط المعطيات الخاصة بأراضي المجموعات السلالية، والعمل على تسريع وثيرة التصفية القانونية للأرصدة العقارية من أجل تحصينها، وسن مدونة شاملة وموحدة تجمع الظهائر الصادرة في هذا الشأن، وتفعيل كل ما راكمه موضوع الأراضي السلالية من أجل الاستفادة من هذا المجال في التنمية ونزع مثل الاحتجاجات والنزاعات التي يعرفها هذا الموضوع في مناطق عديدة في المغرب (الرشيدية).

وفيما يخص الجهوية المتقدمة السيد الوزير، فالجهوية المتقدمة هي أساس لترسيخ دولة الحق من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، ونعتبرها في فريق الاتحاد المغربي للشغل الإطار الأنسب للاتمركز الإداري وإنعاش الديمقراطية المحلية في إطار التضامن، وذلك بتفعيل صندوق تضامن الجهات، وتبادل الخبرات والتعاون من أجل خلق جو التكامل.

وأكيد أن تفعيل هذا الورش يقتضي جرأة سياسية لنقل الاختصاصات والإمكانيات المادية والبشرية إلى الجهات بهدف تمكينها من الاستقلالية والصلاحية اللازمة بهدف تقريب الهوة الحاصلة على مستوى العدالة الاجتماعية والمجالية وخلق حركية اقتصادية تقوي البنيات التحتية وخاصة الطرق والطرق السيارة، وشبكة السكك الحديدية لفك العزلة وجعل جميع الجهات على قدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية.

أما عن الجماعات؛

إن ما تعيشه الجماعات الترابية عموما والجماعات المحلية على وجه الخصوص من مشاكل متعددة حاولنا السيد الوزير إطلاعكم عليها من خلال العديد من الأسئلة الشفهية والكتابية، وانتظرنا أجوبة عليها، ولكن للأسف غياب الوزارة المتكرر عن جلسات الأسئلة الشفهية جعلها تبقى معلقة ولكم السيد الوزير أمثلة:

- استفادة الممرضين الجماعيين من التعويضات عن المخاطر المهنية؛

- أوضاع شركة المناولة؛

- التدبير المفوض والمناولة؛

- وضعية مهنيي قطاع سيارة الأجرة والعلاقة بين مشغلي سيارات الأجرة ومالكي المأذونيات؛

- تأخر الترقية السنوية الخاصة بمتصرفي وزارة الداخلية؛

- حاملي الشهادات؛

- عمال النظافة؛

- مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وموظفات الجماعات المحلية.

وفي موضوع تعزيز الحكامة الأمنية لمكافحة الجريمة وتدبير المخاطر، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نثمن كل ما يبذل من مجهودات من طرف مختلف أجهزة الأمن ونسجل في هذا الباب أن جوهر المسألة الأمنية وحصول جرائم في حق المواطنين بأشكال متعددة، هو غياب ربط الأمن بالتنمية والديمقراطية حتى يمكن تحقيق الدولة الحديثة القادرة على توفير حاجيات المواطنين، وتحقيق العدالة والمساواة بينهم، درء للتوترات الاقتصادية والاجتماعية، والحد من الجريمة ومحاربتها قبل وقوعها، فالخلل مصدره الفقر والبطالة والتهميش، وتعاطي المخدرات وعلو التيارات المتطرفة وهي ظواهر لا تترك مجالا للاستثمار والتنمية، كما أنه أصبح من الضروري الوقوف على ظواهر العنف في المؤسسات التعليمية ومحيطها والشوارع، وجعل الرهان الأساسي للحفاظ على المكانة المتقدمة في الحكامة الأمنية يرتكز على الدستور الجديد والتزامات المغرب الدولية الخاصة بحقوق الإنسان فضلا عن إرساء دولة الحق والقانون وتحقيق مفهوم الأمن بالتواصل مع المواطنين والمواطنات، وتلبية حاجياتهم والتحسيس على أنهم في حاجة في الأمن بل أن الأمن يقتضي المصالحة بين جهاز الأمن والمواطنين وجعلهم مساهمين في استتبابه.

وأخيرا السيد الوزير، وإيمانا منا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن الحوار القطاعي جزء مهم في الاستقرار الاجتماعي، ونسجل في هذا الباب، إحجام الحكومة على هذه الآلية التي لا تعتبر على الإرادة في بناء منهجية تطوير العلاقة بين الحكومة والإطارات النقابية في أفق تصفية أجواء تقوية جبهتنا الداخلية لتصدي لكل ما يهدد بلادنا ويعيث تبوؤ مكانتنا في صفوف الدول الصاعدة.

2- قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

إن سياسة إعداد التراب الوطني عرفت مسارا شكل مخاضا كان مبتغاه إيجاد حلول ناجعة تؤهل الإمكان البشري، وتجعله مساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وألا يكون مستبعدا اجتماعيا.

ومع تطور المجتمع المغربي وتعدد المتدخلين في إعداد التراب الوطني سواء مؤسسات الدولة أو هيئات المجتمع المدني والسياسي والحقوقي، وتماشيا مع التحولات العالمية في مسألة التنمية التي أصبح فيها الإمكان البشري قوة مادية فاعلة ومساهمة في أي نمو وتطور، كل هذا حتم وفرض مفهوم إعداد التراب الوطني على أنه سياسة تهدف إلى الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع وبين مختلف جهات المملكة، وإلى تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية، وذلك بتوفير تكافؤ الفرص وتوزيع أفضل للسكان والأنشطة على امتداد الوطن من أجل التغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع الحرص على خصوصيات وإمكانات كل منطقة في إطار الخيار الديمقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون والجهوية المتقدمة بالارتكاز على الدستور الجديد ومقتضياته (المادة 31) والخطب الملكية والمواثيق الدولية، إلا أن السيد الوزير البرنامج الحكومي لم يأخذ بعين الاعتبار كل المعيقات لإنجاز ناجح لإعداد التراب الوطني وإدراج سبل الحد منها، ورصد ميزانيات كفيلة لتجاوزها وتوزيع الموارد حسب المناطق المهمشة والفئات الفقيرة، وخلق وحدات إنتاجية في المغرب العميق لتخفيف التباين بين المدن والقرى، كل هذا السيد الوزير لن يتأتى دون الإشراك الفعلي للقطاعات الحكومية من خلال سياسة إلتقائية، وإحداث مشاريع هادفة خاضعة للتقييم والتتبع ومستحضرة بكل صرامة مبدأي المساءلة والمحاسبة، بالإضافة إلى إشراك الفاعلين على المستوى المحلي والجهوي، وذلك لتحسين المردودية والرفع من الجودة وترشيد التسيير، وحسن استعمال الموارد الطبيعية والبشرية والتدبير المعقلن للميزانيات المرصودة، هذا بالإضافة إلى انخراط القوى الحية في عملية إعداد التراب من هيئات سياسية ونقابية والهيئات التمثيلية والمجتمع المدني، حتى يكون الإيمان والاقتناع من طرف الجميع بضرورة التفاوض والترافع والحوار حول القضايا التي تدخل في صلب التنمية المستدامة، وتطور الإمكان البشري ومجاله الاجتماعي والاقتصادي، ولن تكتمل ولن تتأتى الرؤية الاستراتيجية لإعداد التراب الوطني دون دعم حقيقي للجهات التي تفتقر إلى البنيات التحتية التي تساهم بالأساس في فك العزلة وتقديم الخدمات الضرورية من تعليم وصحة وسكن، وهو ما يستدعي تفعيل صندوق تضامن الجهات (المادة 142) من الإطار الدستوري لتنظيم الجهات التي تحتاج إلى التضامن مثلا

السيد الوزير: درعة تافيلالت، خنيفرة، بني ملال، الحسيمة، تطوان، طنجة...

لا يفوتني السيد الوزير بالتنويه ببرنامج التنمية المجالية المستدامة لواحات تافيلالت التي شهدته هذه الجهة والذي يستحسن السيد الوزير ضمان استمراريته وتطويره لما هو مفيد لساكنتها، وأن تعمم التجربة على مناطق تعيش الهشاشة وضعف الموارد، كما أصبح لزاما السيد الوزير التفكير وبكل مسؤولية في حماية الموارد المائية، وبذل المزيد من الجهود في التهيئة الهيدروفلاحية، مكافحة التصحر والتعرية والحفاظ على التنوع البيولوجي، وذلك بجعلها في قلب هذه الاهتمامات (كلية العلوم والتقنيات، الراشيدية كمثال) كما أن تثمين المنتوجات المحلية وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي وتقنينه بوضع مساطر وقوانين تؤهله ليكون مساهما في التنمية، وخلق فرص الشغل للشباب العاطل، والحرص على ألا يكون مجالا للمتاجرة والربح الغير المشروع، وذلك بتفعيل صيغ التدقيق والتتبع.

ونشير السيد الوزير في فريق الاتحاد المغربي للشغل على أن التنمية المجالية تقتضي وضع مشاريع التنمية السوسيواقتصادية والثقافية، والتنمية السياحية تفرض تعبئة الموارد المالية بما فيها مساهمة صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، والتي تبقى دون المستوى المطلوب بالنظر إلى المناطق الهشة وحاجياتها من أجل تنمية واعدة.

السيد الوزير،

رغم استراتيجية الحكومة في مجال التعمير والتي تترجمها مخططات استباقية، إلا أن الخروقات والتجاوزات التي يعرفها هذا الميدان كثيرة في غياب مدونة شاملة للتعمير تحدد المسؤوليات والاختصاصات، إذ أن تأخر إصدار وثائق التعمير وإشكاليات تعميمها ووجود تباين بين وثائق التعمير والواقع، وتأخر في إصدار تصاميم التهيئة وعدم احترام الآجال المنصوص عليها قانونيا، زد على ذلك السيد الوزير إشكالات تعتري قانون 66.12، هذا بالإضافة إلى تأخر إصدار النصوص التنظيمية.

إنه من المفروض تحسين قانون الرقابة والزجر المعمول بهما حاليا لتعزيز الحكامة في هذا المجال، وإيجاد صيغ من القوانين العامة والنصوص الثلاث المنظمة لقطاع التعمير بالمغرب:

- قانون رقم 12.90 متعلق بالتعمير؛

- قانون رقم 25.90 متعلق بالتجزءات العقارية والسكنية وتقسيم العقارات؛

- الظهير الشريف 160/063 (25 يونيو 1960) يشكل توسيع نطاق العمارات القروية.

كما لا يفوتنا السيد الوزير الإشارة إلى تعميم مدارس الهندسة المعمارية والمعاهد التقنية، وإخضاعها للمراقبة وتأهيل المؤطرين والمشتغلين في هذا المجال، ولابد كذلك السيد الوزير بالتفكير بضرورة إصدار الإطار القانوني المنظم للوكالات الحضرية وتعميمها والاهتمام بالمشاكل التي تعاني منها الموارد البشرية بهذه الوكالات والبحث عن حلول موضوعية لها، من خلال فتح حوار جاد مع النقابات الممثلة لها.

السيد الوزير،

إن موضوع السكن الاجتماعي أصبح من الأولويات التي تستأثر باهتمام كبير السواد الأعظم لسكان المغرب، وإحداث المبتغيات المنشودة لهم، وهو ما تعكسه الاحتجاجات في مناطق عديدة، واستنكار جودة السكن، وعدم توفره على معايير السكن اللائق وبأثمنة معقولة في حدود دخل الشريحة المهمة من فئات مجتمعنا المتوسطة منها والمعوزة، على اعتبار أن بداية الكرامة تبدأ من المأوى والذي لا يمكن إلا أن يكون يعكس أدنى شروط الإنسانية وأن لا يكون مصدر مضاربات واستغلال الرغبة في الحصول على السكن الذي يضمن الاستقرار الاجتماعي ويفتح المجال للاندماج والمساهمة في بناء مجتمع متماسك ومتواصل ومنتج، هذا السكن الذي من المفروض أن تتوفر فيه السلامة الضرورية التي تكون فيها شروط الحياة الآمنة والأساسية من خلال توفير المرافق التي تعتبر من المؤشرات الضرورية للتواجد السكاني المساهم فعلا في التنمية المستدامة.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، نرى على أن وكما سبقت الإشارة إليه حق دستوري ولكن هذا الحق يجب أن يكون خاضعا لشروط بناء تتوفر فيه مواصفات تمكن المواطنين والمواطنات من الولوج إلى مقرات سكناهم دون خوف ولا رعب، ما يهدد سلامتهم.

وفي هذا الباب نتساءل السيد الوزير، ما قامت به الحكومة والوزارة الوصية في جرد للمباني الآيلة للسقوط والتي لازالت هي الأخرى مقرات للسكن في العديد من المدن المغربية والتي يصنف بعضها على أنها تراث يجب حمايته كما وقع في مدينة فاس؟ والبعض الآخر الذي يجب هدمه في الحالات المنافية.

إن النتائج المحققة في مجال الإسكان كبيرة ولكنها ليست بكبر حجم المشاكل التي يئن تحت وطأتها الكثيرون في هذا القطاع، خصوصا أن فئات عريضة من السكان لم تستطع امتلاك سكنها الخاص بسبب المضاربات أو بسبب صعوبات ومتطلبات الحياة وارتفاع الأسعار الذي يقف حجرة عثر في الولوج للسكن، ناهيك عن الإجراءات الغير قانونية التي يقوم بها بعض المنعشون العقاريون (noir)، زد على ذلك سعر الفائدة للأبناك الذي لا يتماشى ودخل الموظفين والموظفات والمستخدمين والمستخدمات في القطاع العمومي، وكذلك بسبب بعد الوحدات السكنية عن المراكز الحضرية، وضعف وسائل النقل أو انعدامها أحيانا، مما يزيد من معاناتها.

إن من أسباب الاستبعاد الاجتماعي هو المساكن الغير اللائقة، حيث تصبح جيوبا للحرمان المكثف، حيث تعاني هذا النوع من الأحياء بشكل حاد من البطالة والجريمة على نحو ميؤوس منه مع مستويات

متدنية في الصحة والتعليم، حيث تتحول إلى مناطق محدور دخولها على البعض، لأن البنيات التحتية فيها والمقومات الاقتصادية لم تكن محط عناية، وهو ما يطرح السد الوزير التفكير في وضع استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار إنشاء تجزئات سكنية بمواصفات تضمن شروط حياة كريمة وتؤسس لمفهوم المواطنة الحقيقية كمدخل أساسي لتنمية بشرية.

السيد الوزير،

إن من بين المداخيل الأساسية لتنمية حقيقية لدور الصفيح التي تعتبر إلى جانب أن العيش فيها يحط من الكرامة الإنسانية فهي أيضا مصدر مشاكل اجتماعية تتجلى في الانحراف والإجرام، وأنها مشاتل للعناصر المتطرفة، وهو ما يستدعي تظافر الجهود ورصد ميزانية لدعم الأسر القاطنة فيها للحصول على سكن لائق، إلا أن السيد الوزير الميزانية المرصودة لسنة 2018 عدد الأسر المستفيدة انخفض بالمقارنة مع ما كان عليه في ميزانية سنة 2017.

نطرح السؤال هنا، لماذا انخفضت؟

أما عن سياسة المدينة السيد الوزير فمازالت مدننا في غالبيتها تفتقر إلى مقومات مدن نموذجية رغم ما جاء في حصيلة 2018 عن سياسة المدينة، لأن ذلك يتناقص والواقع، لأن نهج السياسة الالتقائية لازالت تعتريها نواقص مما يتطلب سياسة إرادية قوية وتعبئة شاملة لمواردنا الطبيعية والبشرية، وإشراك جميع المتدخلين من منتخبين وفاعلين اجتماعيين واقتصاديين وسلطات محلية وسكان.

وختاما، إننا في الاتحاد المغربي للشغل ننوه بمجهودات أطروموظفي وموظفات ومستخدمي ومستخدمات وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، ونطالب بتحسين مستواهم الاجتماعي وتنمية كفاءاتهم من خلال التكوين المنظم لمواكبة حاجيات الإدارة وفتح حوار جاد مع ممثليهم، وهو ما نعتبره محفزا لهم للمزيد من العمل والعطاء خدمة للصالح العام.

ونشدد على أهمية إخراج مشروع قانون 13.16 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي القطاع.

<u>3- قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء</u>

أما بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، فإن هذه المداخلة ندرجها من أجل إعطاء بعض الملاحظات التي نراها في فريقنا جوهرية وأساسية من أجل تفعيل المقتضيات الدستورية واعتماد الحكامة المجالية والتوزيع العادل لبرامج الطرق في مختلف الجهات، وخصوصا بالعالم القروي.

وحيث أن الموضوع يتطلب العمل الجاد والكبير لمواجهة التحديات الكبرى التي أصبحت تقف حجرة عثرة أما تقدم ونموبلادنا التي انخرطت في تحديات أهداف التنمية المستدامة كباقي دول العالم، من أجل خلق نموذج تنموي جديد يساير الطموحات والأهداف الاستراتيجية التي سطرها دستور المملكة ومواكبة الاستراتيجية الوطنية حول التنافسية اللوجستيكية.

لذلك، أصبح لزاما على الوزارة وقطاع النقل عبر الطرق حل الإشكاليات المرتبطة بالاستقرار، والتعاون، والتشارك، والتلاحم الاجتماعي والتقدم السوسيو-اقتصادي والسياسي، مما يستدعي ضرورة العمل على الرفع من كفاءة خدماته من حيث الجودة والسلامة الطرقية والكلفة.

ونظرا للارتباط الوطيد بين قطاعي النقل والتجهيز فلابد من إثارة عدة ملاحظات سأذكر أهمها:

- إصلاح الترسانة القانونية المنظمة للقطاع وتأهيل العنصر البشري مهنيا واجتماعيا وتأهيل مختلف خدمات النقل عبر الطرق وإعادة النظر في المساطر الإدارية المتعلقة بها في اتجاه تعويض الترخيص بالتصريح واعتماد دفاتر التحملات، إضافة إلى تقوية التعاون الدولي الثنائي في مجال النقل الدولي عبر الطرق؛

- علاقة بالسلامة الطرقية، ونحن بصدد دراسة مشروع قانون 103.14 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية تعتبر ظاهرة حوادث السير على طرقاتنا بمثابة فاجعة كبرى، تحصد أرواح العشرات من المواطنين الأبرياء، وتتسبب في عاهات مستديمة لمئات الضحايا، وتتسبب في إحداث معاناة إنسانية كبيرة لأسر وأقرباء الضحايا؛

- الإشكالية القانونية للمقالع، وتأثيرها على محيطها البيئي: ما هي أسباب تأخر النصوص التنظيمية الواردة في قانون المقالع؛

- تنظيم النقل الطرقي داخل إطار قانون وتمكين الشباب العاطل من إحداث مقاولات تستفيد من نظام المأذونيات وتبسيط المساطر في هذا المجال؛

- مواصلة برنامج بناء القناطر وخصوصا في المناطق التي تعرف فيضانات وسيول جارفة بمواصفات دولية تحترم سلامة المواطنين عموما والمشغلين في مجال النقل الطرقي على وجه الخصوص؛

- مضاعفة الجهود في مجال بناء الطرق الرئيسية والثانوية لفك العزلة عن العديد من المناطق، وتمكينها من العيش الكريم؛

- مواصلة الجهود المبذولة في مجال الطرق السيارة بالمغرب؛

- العناية بالجانب المتعلق بالسلامة الطرقية خصوصا في بعض النقط السوداء والمسارات الصعبة التي تسبب حوادث فادحة في الأرواح والعتاد؛

- معالجة وضعية العاملين بالطرق السيارة وفتح باب الحوار مع العاملين بالقطاع؛

- ربط التجمعات السكنية القروية بالطرق الرئيسية والثانوية

المجاورة لها؛

- احترام التشوير؛

- بذل مزيد من الجهد لتحسين مستوى قارعة الطريق في العديد من المناطق التي تعرف تقلبات جوية كبيرة؛

- تأهيل مدارس تعليم السياقة والحرص على توفير الإمكانات البشرية والمادية المؤهلة؛

- مراقبة هذه المدارس ومدى احترامها لشروط التكوين؛

- الاهتمام بمجال النقل السككي؛

- توسيع شبكة النقل السككي؛

- تحسين خدمات النقل السككي؛

- احترام المواعيد الخاصة ببعض النقط التي تربط بين المراكز الحيوية؛

- الاهتمام بالنقل الجوي؛

- الاهتمام بالنقل البحري والموانئ المغربية؛

- فرض آليات حديثة لمراقبة دائمة لتحسين وضعية الموانئ وتحقيق شروط السلامة المهنية والبيئية على حد سواء، والرفع من جودة خدماتها بما يتناسب ودورها وطنيا ودوليا؛

- الاهتمام بالسدود المغربية وكل أنواعها، والعمل على التقليص من نسبة الأوحال الموجودة بها، حتى لا تعطي أرقام مغلوطة على نسبة التخزين الحقيقية للماء؛

- تحديد الإجراءات الاستعجالية للحد من ظاهرة التوحل خلال عملية إنشاء السدود مستقبلا؛

- ضرورة التركيز على مجال الصيانة لحماية السدود الوطنية؛

- الاهتمام بالعنصر البشري الذي هو الركيزة الأساسية لكل إصلاح وتنمية منشودة.

ونظرا لكل ما سبقت الإشارة إليه فإننا سنصوت بالامتناع.

تاسعا: مداخلات الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

I- لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

والسيدات والسادة المستشارون،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة برسم السنة المالية 2018.

في البداية، أود أن أؤكد على المواقف الثابتة لفريقنا الواردة في نص المداخلة التي طرحها السيد الرئيس إدريس الراضي في مناقشة الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2018 والتي تعكس بوضوح مواقف الفريق من العديد من القضايا التي تشغل بال المواطن ومن المواقف المتخذة من طرف الحكومة مبرزا الإيجابي منها وداعيا إلى تطويره وتجويده ومنبها إلى النواقص ومشيرا بموضوعية إلى المشاكل والتحديات داعيا إلى الاجتهاد في مواجهتها ومعالجتها والحد من تداعياتها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بخصوص قطاع الدفاع الوطني، هذا القطاع الذي يوليه مولانا المنصور بالله، جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده عناية خاصة باعتبار جلالته القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، كما أن الشعب المغربي مواطنون وفعاليات المجتمع المدني وطبقة سياسية ومؤسسات دستورية، الجميع يقدر ويحترم ويحيي الدور الذي تقوم به القوات المسلحة الملكية في حفظ الأمن وحماية الوحدة الترابية للمملكة سواء القوات المرابطة بالثكنات أو تلك المرابطة بالحدود أو تلك المتواجدة ضمن قوات حفظ السلام في العديد من مناطق التوتر عبر العالم، وبهذه المناسبة نترحم على أرواح الجنود الذين سقطوا شهداء من أجل كل هذه الغايات الإنسانية النبيلة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة الحضور،

إن التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله والتي ترتكز على:

أولا: مواصلة تعزيز الخطط الدفاعية والأمنية الاستباقية لقواتنا المسلحة الملكية وتعزيز مواردها البشرية ورفع مستوى كفاءتها وجاهزيتها لحماية السيادة الوطنية والدفاع عن الوحدة الترابية واستقرار المملكة الشريفة وحماية حدودها البرية والبحرية والجوية ومحاربة تنامي ظاهرة الإرهاب والهجرة السرية والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

ثانيا: مواصلة المساهمة المتميزة لقواتنا الباسلة في عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين وفي عمليات الإنقاذ والإغاثة وفك العزلة والمساعدات الإنسانية لفائدة سكان المناطق النائية والمنكوبة.

ثالثا: دعم المشاريع الاجتماعية لفائدة افراد قواتنا المسلحة

وأسرهم وذويهم.

باعتبار هذه المرجعية ومرتكزاتها في قراءتنا لهذا المشروع المعروض على أنظارنا نجد أن الحكومة حاولت الحفاظ على التوازن بين الإمكانيات المرصودة للقطاع والحاجيات المتزايدة التي تمليها المهام المتنامية لأفراد قواتنا المسلحة خصوصا بعد عودة المغرب إلى حظيرة الاتحاد الإفريقي.

غير أن هذه الاعتمادات تبقى دون الآمال والطموحات لأنها غير كافية أمام المهام الجسام التي تضطلع بها هذه القوات سواء على المستوى الوطني أو القاري أو الدولي.

لذلك، ندعو إلى ضرورة الرفع من هذه الموارد كلما سمحت الظروف بذلك، وإعطائها الأولوية في توفير الموارد البشرية الضرورية والإمكانيات المادية اللازمة والاهتمام والعناية بتكوين عناصرها وتأهيلهم حتى يكونوا مواكبين للتطورات في الميدان العسكري ومهنة الجندية في عالم يسعى إلى الحد من التسلح بينما يجتهد كل بلد فيه لامتلاك أسلحة متطورة من حيث النوع وعالية من حيث العدة والعتاد.

كما أننا ندعو إلى تحسين ظروف عيش أفراد هذه القوات سواء المزاولون لمهامهم أو أفراد قواتنا الاحتياطية، والاهتمام بأسرهم وذويهم من خلال تمكينهم من رواتب مشرفة ومساكن لائقة واعتبار أرامل أفراد هذه القوات أبنائهم أسر شهداء لأن الشهادة ليست حكرا على من توفي على أرض المعركة بل مكتوبة لكل فرد أو عنصر من هذه القوات التي نعتبر أن كل مغربي ومغربية مدين لها بما ينعم فيه وطننا الحبيب من أمن وأمان واستقرار، هذه القوات التي تشتغل تحت القيادة السامية لقائدها الأعلى ورئيس أركان حربها العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

المجد والخلود لضباط وضباط الصف وجنود قواتنا المسلحة الملكية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

بخصوص قطاع الأوقاف الشؤون الإسلامية، فإننا ننوه بالسياسة الملكية السامية في تدبير الشأن الديني باعتبار جلالته أمير المؤمنين وكما قال جلالته "كل المؤمنين" وذلك من خلال نهج للتعايش بين المواطنين بغض النظر عن دينهم داخل الوطن الواحد والتعايش بين مختلف الدول بعيدا عن كل غلو أو تطرف وسن مبدأ الوسطية والاعتدال في ممارسة الشعائر الدينية والتعامل مع المعتقدات الآخر.

وقد أصبحت بلادنا نموذجا في تدبير الشأن الديني وتأطير وتأهيل القائمين عليه، لذلك ندعو إلى الاستمرار مع الاهتمام بالأئمة وتمكينهم من مستوى عال في الفهم الصحيح لمبادئ ديننا الحنيف لتوفير شروط تمكنهم من القيام بأدوارهم بما يلزم لإلقاء دروس تمكن المقبل عليها من الفهم الصحيح للإسلام خصوصا وأنه في وقتنا الحاضر هناك غزو لأفكار وممارسات دينان بريء منها لكن مع الأسف تقترف باسمه.

السيد الرئيس،

لقد كان العديد من شبابنا خصوصا منهم المنتمون إلى الجيل الثالث والرابع بدول المهجر ضحايا لأفكار متطرفة وبالتالي تمكنت منهم شبكات وتنظيمات إرهابية ما أثر سلبا على صورة المقيم أو المواطن من أصل وجذور مغربية، لذا ندعو إلى إعطاء عناية خاصة لهؤلاء وتحصينهم ضد كل استهداف أو استغلال وحمايتهم من أن يكونوا ضحايا التجنيد من طرف مافيا الإرهاب في العالم.

السيد الرئيس،

إذا كانت الدولة المغربية تبذل مجهودات جبارة في تهيء الظروف المناسبة لضيوف الرحمان من حجاجنا الميامين، فإن العديد منهم تسقط ضحية بعض الوكالات المنظمة لهذه الخدمات لذلك ندعو إلى تشديد المراقبة في هذا المجال والصرامة في التعامل مع كل من ثبت تقصيره أو نصبه في هذا المجال.

السيد الرئيس،

أما بخصوص قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الدولي وبعد الاطلاع على المرتكزات والتوجهات العامة للعمل الدبلوماسي والمتمثلة في:

تطبيق الأولويات المحددة في الدستور والمتعلقة بالسياسة الخارجية للمملكة.

تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالعمل الدبلوماسي.

الحفاظ على المكتسبات التي حققتها بلادنا خاصة ما يتعلق بقضية الوحدة الترابية.

وإذا كانت التوجهات العامة تتمثل في:

- الدفاع عن سيادة المغرب ووحدته الترابية.

- الترويج للنموذج المغربي وإعطاء الأولوية للدبلوماسية الاقتصادية والثقافية.

- تنويع الشراكات وتطوير التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف.

- مواكبة السياسة الإفريقية لجلالة الملك.

- تحسين وتجويد العمل الدبلوماسي والقنصلي عبر تعزيز البنيات التحتية والاهتمام بالعنصر البشري، لذلك من أجل التنزيل السليم لهذه المرتكزات واحترام التوجهات، لا نتصور أن الاعتمادات المالية المرصودة لهذا القطاع كافية وتفي بالغرض.

وإننا إذ نقدر الظروف التي يشتغل فيها القائمون على الشأن الدبلوماسي لا نجد بدا من الاجتهاد لتوفير الظروف المناسبة لهم.

وبهذه المناسبة نود أن ننوه بالسياسة الملكية في هذا المجال والتي جعلت المغرب يسترجع مكانته في المنتديات والمنظمات إقليمية كانت أو دولية، مما جعل المملكة تحظى باحترام وتقدير المنتظم الدولي، بل لا نكاد نجد لها خصما أو عدوا وذلك من خلال إعادة الدفء إلى العلاقات مع دول كانت بالأمس القريب لها موقف مناهضة للمغرب.

السيد الرئيس،

إن الرؤيا التي طرحها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في القمة الإفريقية الأوربية الأخيرة في التعامل مع الهجرة وشؤون المهاجرين تفسر التميز المغربي في التعامل مع هذه الظاهرة العالمية التي أصبحت محددة لمصير حكومات وحكام دول كانت رائدة في التغني بنموذجها الديمقراطي واحترامها لحقوق الإنسان ودفاعها عن حقوق الأقليات ومناهضتها للتمييز العنصري في هذا المجال والنأي بتدافعنا السياسي عن كل توظيف لهذا الموضوع وما يشكل من خطر على حياتنا السياسية والاجتماعية وبما قد يهدد أمن واستقرار بلادنا.

إن الاهتمام بمغاربة المهجر هو واضح من خلال الرعاية السامية لشؤونهم والتي كانت موضوع العديد من الخطب والمبادرات الملكية، كما أن الحكومة بادرت إلى اتخاذ إجراءات عملية وتوفير موارد مادية وبشرية والاهتمام بهذه الفئة من المغاربة، وقد تجلى ذلك من خلال خلق وزارة تهتم بهذه الشريحة من المواطنين وذلك بغية:

- الحفاظ على هويتهم المغربية؛
- حماية حقوقهم ومصالحهم؛
- تعزيز مساهمتهم في تنمية بلدهم؛

إننا بهذه المناسبة نشيد بمغاربة العالم وننوه بالصورة التي يقدمونها وبمدى تشبثهم بوطنهم الأم، لذلك ندعو إلى الاهتمام أكثر بهم وبشؤونهم وقد كان للعملية الأخيرة، والخاصة بإرجاع مواطنينا بالديار الليبية الأثر الكبير منوهين بالجهود التي بذلت لأجل ذلك علما أن العملية لم تكن بالأمر السهل والهين.

السيد الرئيس،

لقد حاولنا من خلال هذه المداخلة أن نسلط الضوء وبتركيز واختصار شديدين على أهم المواقف التي أطرت تعاملنا من مشاريع الميزانيات الفرعية لهذه القطاعات، معبرين عن استعدادنا للتعاون مع الحكومة للتنفيذ السليم والبلوغ القويم للأهداف المتوخاة من هذه المشاريع.

وفقنا الله لما فيه خير بلدنا الحبيب تحت الرعاية السامية لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عاشرا: مداخلات مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

I- مداخلة في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات جميع اللجن:

السيد الرئيس، السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين

يشرفني أن آخذ الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية لمشروع قانون المالية برسم سنة 2018.

السيد الوزير،

لقد وصفتم مشروع قانون المالية بأنه اجتماعي صرحتم خلال ردكم على مداخلات الفرق والمجموعات بهذا المجلس أن الحكومة تولي اهتماما كبيرا للقطاعات الاجتماعية وعلى رأسها التعليم والصحة، وتفاعلت مع البرلمان حيث قبلت مجموعة من التعديلات ضمنها 41 تعديلا تقدم بها مجلس المستشارين.

لكننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وبعد دراستنا لهذا المشروع وللتعديلات التي وافقتم عليها، نسائلكم، السيد الوزير عن الإجراءات التي جعلتكم تصفونه بالمشروع الاجتماعي:

- هل هي تخصيص صفر (0) منصب شغل لقطاع التربية ومحاولة تدارك العجز المهول باللجوء إلى تشغيل 20 ألف أستاذ وأستاذة عن التعاقد في خرق سافر لنظام الوظيفة العمومية ومدونة الشغل وحتى المرسوم الذي أصدرته حكومتكم؟

فكيف رفضت الحكومة السابقة التي تعتبر حكومتكم امتدادا لها بتشغيل من قامت بتكوينهم لمدة سنة بعدما أصدرت المرسومين اللذين يفصلان التكوين عن التوظيف، ثم تقومون بتشغيل من لا تكوين لهم؟ هل بهذه الإجراءات ستنهضون بالتعليم العمومي أم هي مقدمة للدفع بما تبقى من أطفال المغاربة إلى المدرسة الخصوصية التي أبانت أنها لن تكون بديلا عن المدرسة العمومية بسبب المشاكل التي تتخبط فيها؟

- هل باللجوء إلى جيوب الموظفين والمتقاعدين تحت ذريعة توفير التغطية الصحية للوالدين للتغطية على فشل نظام المساعدة الطبية RAMED، وعلى الاختلالات التي يعرفها صندوق منظمات الاحتياط الاجتماعي CNOPS، أو بالرفض الممنهج لإلغاء الضريبة على الأدوية التي طالبنا بها كمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، خلال مناقشة مشروع قانون المالية برسم سنة 2017، وبرسم سنة 2018 من أجل تخفيض نسبة إنفاق الأسر على الصحة التي تقارب 60% حيث تصل نسبة الإنفاق على الأدوية 40.4%؟

- هل باللجوء في مشروع قانون المالية هذا، إلى فرض الضريبة (IS)

على الجمعيات والتعاونيات السكنية إرضاء للوبي العقار علما أن هذا اللوبي، ورغم استفادته من عدة امتيازات وإعفاءات ضريبية وتوفير العقار بأثمنة مشجعة، ينقض التزاماته ويرفض الاستثمار في السكن المتوسط ويفضل السكن الاجتماعي الذي يدر عليه أرباحا طائلة مقابل بناء مساكن لا يتوفر فيها الحد الأدنى من شروط السكن اللائق، ويبقى مجال إعادة إيواء سكان دور الصفيح من المجالات التي يحس فيها المواطن بفقدان كرامته الإنسانية من جراء الفساد وتفشي ظاهرة الرشوة؟

- هل بتفكيك القطاع العام واللجوء إلى الشراكة مع القطاع الخاص عبر التدبير المفوض والمناولة واللجوء إلى التوظيف بالعقدة وخرق المقتضيات القانونية المنظمة لمجال الشغل وعلى رأسها مدونة الشغل وما يعني ذلك من تكريس للهشاشة والفقر، علما أن نسبة التأطير في الوظيفة العمومية يظل من بين الأضعف في العالم حيث يصل إلى 17 في الألف بالمغرب مقابل 90 في الألف كمعدل عالمي، إضافة إلى ما يشكل تفكيك القطاع العام من خطر على ديمومة الصندوق للتقاعد والصندوق المغربي الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي؟

- هل بإحداث 19.315 منصب شغل قار مقابل 20 ألف منصب بالعقدة في مجال التربية والتكوين علما أن عدد الموظفين الذين سيحالون على التقاعد يناهز 14 ألف موظف، وهو ما يعني إحداث حوالي 5.000 منصب شغل قار فقط؟

- هل بتقليص الأجور وذلك بالمضي قدما في الاقتطاع من أجور الموظفين لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد رغم خلاصات اللجنة النيابية لتقصي الحقائق؟

- هل بحرمان المواطنين من حقهم في الماء بسبب استنزاف الثروات المائية من طرف الفلاحين الكبار وغياب سياسة مائية مندمجة تضع ضمن الأولويات ضمان الأمن المائي لجميع المواطنين؟

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2018 ليست لديه أية صيغة اجتماعية بل هو مشروع الإعفاءات والامتيازات المقدمة للقطاع الخاص بامتياز بدعوى توفير مناصب الشغل. إن الرهان على القطاع الخاص أثبت فشله، فكل الإعفاءات والامتيازات التي منحت له منذ عقود، لم تساعد على تقليص البطالة والأمثلة كثيرة آخرها تمديد الإعفاء لفائدة المقاولات التي تشغل إلى 5 إلى 10 أجراء وبأثر رجعي علما أن النتائج المحققة لا تمت بصلة للتوقعات، فالبطالة والهشاشة والفقر في تصاعد مستمر حيث أصبحت النساء المغربيات تلفظن أنفاسهن تحت الأقدام من أجل حفنة دقيق كما حدث في سيدي بولعلام أو بحثا عن بضاعة رخيصة في معبر باب سبتة المحتلة، كما أن العديد من الشباب يلقون بأنفسهم في البحر بحثا عن لقمة عيش في أوروبا حتى لو كلفهم ذلك الموت أو الاحتجاز والتعرض إلى سلوكات تذكرنا بالعبودية.

السيد الوزير،

إن كل هذه الإعفاءات والامتيازات لم تسفر ولن تسفر إلا على تفقير الفقراء، وإغناء الأغنياء، إذ يحق لنا أن نسائلكم على سبيل المثال عمن استفاد من رفع الدعم عن المحروقات، أليست شركات التوزيع التي زاد هامش ربحها بحوالي 3,5 درهم للتر، وفي هذا الصدد، ألم يحن الوقت لإعادة تشغيل مصفاة LA SAMIR لضمان الأمن الطاقي للبلاد.

كما يحق لنا أن نسائلكم عن العدالة الضريبية، فلماذا يؤدي موظف خارج السلم يتقاضى 300 ألف درهم في السنة 38% كضريبة على الدخل أي 114 ألف درهم في حين تؤدي شركة يقدر ربحها السنوي الصافي 300 ألف درهم 10% كضريبة على الشركات أي 30 ألف درهم؟

السيد الوزير،

من أجل إضفاء صبغة اجتماعية حقيقية على مشروع قانون المالية يجب على الحكومة أن تقوم بتقييم السياسات والإجراءات السابقة ومدى نجاعتها في محاربة الفقر والبطالة، كما يجب عليها أن تلتزم بفتح حوار اجتماعي جاد ومسؤول وفتح نقاش مع الفرقاء الاجتماعيين قبل إعداد مشروع قانون المالية كما فعلت مع ممثلي أرباب العمل.

وشكرا.

الحادي عشر: مجموعة العمل التقدمي:

I- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

1- مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

بمناسبة تقديم الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم السنة المالية 2018 والتطرق لآفاق العمل في قطاع العدل، يطيب لي أن أدلي ببعض الملاحظات باسم مجموعة العمل التقدمي بمجلس المستشارين التي سنركز فيها بشكل مختصر على بعض جوانب الميزانية القطاعية ومحدداتها وأولوياتها بجانب العلاقة مع المؤسسة التشريعية وعلى بعض جوانب تطوير وتحسين وتجويد المنظومة.

ورش العدالة لضمان الحقوق الانسانية واحترام القانون:

إن الهدف من إصلاح منظومة العدالة هو في عمقه حماية للشرعية الديمقراطية وتعزيز لحقوق الإنسان، حيث أن معايير القضاء الحديث ووجوب الالتزام بها قد وردت بشكل صريح في الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، أولها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م، والعهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان المدنية والسياسية 1966م.

وقد أتت قواعد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بقواعد توجب احترام وكفالة حقوق الإنسان في الممارسة العملية للقضاء.

وأدرجت هذه الصكوك بعض المعايير، من ضمنها اعتماد الابتكارات العلمية والتقنيات ووسائل التواصل الحديثة في العمل القضائي إجمالا، واستعمال تقنيات مبتكرة للكشف عن الجرائم والتحقيق والمقاضاة وإصدار الأحكام.

كما أوصت باعتماد التدريب والتكوين المستمروتقييم أداء العاملين في قطاع العدل.

كما فصلت مواثيق واتفاقيات دولية أخرى بعض المعايير الرئيسية، كالوثيقة الخاصة بمبادئ استقلال السلطة القضائية، التي اعتبرت كمعيار وكركن من أركان القضاء الحديث، وفوق ذلك فاستقلال القضاء يشكل ضمانة لحسن أداء بقية المعاييروإعمالها وتفعيلها بشكل حكيم، ومنها أن يوفر لكل فرد الحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام هيئة من قضاة مؤهلين ومستقلين وغير منحازين.

ودستور 2011 جعل استكمال منظومة حقوق الإنسان منصة قوية لانطلاق مشروع العدالة كورش للحقوق والحريات واحترام القانون.

ولا يكفي إن توضع مبادئ استقلال القضاء في إطار التشريعات الوطنية فقط بل يجب احترامها في الممارسة العملية.

مضمون والتزامات البرنامج الحكومي:

- دعم استقلالية السلطة القضائية؛

- دعم آليات التخليق والعصرنة والحكامة وتعزيز الفعالية والنجاعة من خلال تحديث الإدارة القضائية وتكريس إدارة ناجعة وعصرية حديثة؛

- تثبيت الأمن القانوني والقضائي توخيا للرفع من مستوى الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

ومن المستجدات الأساسية المرتبطة بمناقشة مشروع قانون المالية 2018:

- صدور القانونين التنظيميين للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، وهو ما توج بتنصيب أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية كمؤسسة دستورية (6 أبريل 2017)؛

- تنزيل القانون التنظيمي للمالية المرتبط بالنجاعة القضائية وتعزيز الحقوق والحريات وتحديث المنظومة القضائية والقانونية بجانب المواكبة والقيادة؛

- إحداث مؤسسة رئاسة النيابة العامة، وتتويجها بتعيين الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة.

إن ورش إصلاح القضاء يعد في صدارة الأوراش الإصلاحية الكبرى في الدولة، وهو اليوم في قلب النموذج التنموي الذي يطمح إليه الشعب المغربي، وهو ركيزة ودعامة أساسية لبناء دولة الحق والمؤسسات وسيادة القانون.

الأداء التشريعي:

إن التشريع نتاج شراكة حقيقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. كما أن الشأن العام هو مسؤولية مشتركة بين الحكومة من جهة ومجلسي النواب والمستشارين من جهة ثانية، ولا تستطيع أي من الجهتين الانفراد به أو الاستحواذ عليه.

إن تمركز السلطة أو السلطات في يد شخص واحد أو هيئة واحدة يشكّل خطرا على الحرية وعلى الممارسة الديمقراطية.

ولا يخفى ما للمبادرة التشريعية من أهمية في تنظيم واستقرار الحياة العامة في المجتمع بشكل عام. كما لا يمكن إنكار ما لممثلي الأمة من دور خاص في حسن الأداء التشريعي وعمله على الشكل الأمثل والأكمل، بهدف تطوير البنى الاجتماعية وتحديثها عبر النصوص التنظيمية والقانونية، حتى بات معيار رقي الدولة وتقدمها متوقفاً على مدى ملامستها أو مقاربتها لما يسمى دولة المؤسسات والقانون.

وفي ارتباط بالمخطط التشريعي، فقد تعزز إصلاح المنظومة القضائية مؤخرا بصدور القانون رقم 33.17 المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة، إضافة إلى وضع قواعد وضوابط تنظيم رئاسة النيابة العامة وتحديدها في كل ما له ارتباط بالسلطة الرئاسية على قضاة النيابة العامة والمراقبة وممارسة الدعوى العمومية والسهر على حسن سير الدعاوى وممارسة الطعون المتعلقة بها.

وهو قانون 33.17 متعلق بآليات نقل الصلاحيات، وتخضع ممارسته العملية والتنظيمية لمقتضيات المسطرة الجنائية والمسطرة المدنية.

وما زلنا ننتظر استكمال المخطط التشريعي المعلن عنه، وبالخصوص ما يتعلق ب:

- مشروع قانون يقضي بتتميم وتغيير القانون 41.10 المحدد لشروط الاستفادة من صندوق التكافل العائلي؛

- مشروع قانون رقم 98.14 يقضي بتغيير الكتاب الخامس من مدونة التجارة بهدف تحسين مناخ الأعمال؛

- هذا، بجانب مشاريع قوانين أخرى تهم المفتشية العامة للشؤون القضائية بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والمعهد العالي للقضاء وتنظيم التحكيم والوساطة الاتفاقية وتنظيم المصاريف القضائية وتنظيم المراكز التجارية الكبرى وممارسة الطب الشرعي والتعويض عن الخطأ الطبي... وغيره.

وكلها عناصر تصب في سياق تجويد المنظومة التشريعية، ولكن، يتعين تحسين الأداء التشريعي وإشراك المؤسسة التشريعية في مجال المبادرة إلى التشريع، بالانفتاح أكثر على مقترحات القوانين التي تتقدم بها المؤسسة التشريعية بغرفتيها، بهدف إغناء الترسانة القانونية، وتنويع مصادرها، وعدم احتكار المبادرة التشريعية بشكل قوي من طرف الجهاز التنفيذي.

بعض متطلبات استكمال الإصلاح:

إن العدالة شأن مشترك ومتقاسم بين السلطة الحكومية المختصة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة بما يكفل استقلال السلطة القضائية وضمان توازن السلط وتآزرها وتعاونها (الفصل الأول من الدستور)؛

وتفرض المستجدات الأساسية المرتبطة بمناقشة مشروع قانون المالية 2018، والتي أشرنا إليها سابقا توفير مقري المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، ومدهما بالتجهيزات وبالوسائل المادية والبشرية الضرورية لحسن سيرهما، بجانب تقديم الدعم التقني لإعداد أول مشروع ميزانية المؤسستين، ورصد الاعتمادات الضرورية لتدبير المرحلة الانتقالية برسم ميزانية السنة المالية 2018؛

إن معايير القضاء الحديث متطورة ومتجددة بتطور وتجدد مكتسبات حقوق الإنسان وبتزايد نمو التصنيع والتكنولوجيا وتقنيات التواصل والتقدم العلمي؛

ويتعين في هذا الجانب، توظيف الطفرة النوعية في مجال التكنولوجيا وتداول المعلومات بهدف تحديث آليات العدالة وتطوير أداء الإدارة القضائية والقانونية؛

ومواكبة لهذه التحولات الكبرى، تقتضي متطلبات استكمال الإصلاح الاستمرار في تحديث المنظومة القانونية وتطوير العدالة الجنائية وتقوية عناصر وضع سياسة جنائية فعالة وناجعة، بجانب الالتزام باحترام التعهدات على المستوى الدولي.

على مستوى السياسة الجنائية:

نحيي فكرة إحداث المرصد الوطني للإجرام في إطار إعادة هيكلة وزارة العدل، لما له من دور في تدقيق معالم السياسة الجنائية وتقديم المشورة والدعم المؤسساتي في مجال الرصد والتتبع، خصوصا وأن التطور النوعي الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلوميات والتحولات العميقة التي تعرفها المجتمعات المعاصرة فرض واقعا جديدا في عالم الإجرام وتطور مختلف أشكال الجريمة وعولمتها، يسائلنا حول القدرة على التأقلم.

وفي هذا المجال، لا بد من التذكير بأهمية:

1- وضع معايير موضوعية وشفافة مبنية على الكفاءة والنزاهة للاختيارات والتعيينات والانتقالات والإعفاءات القضائية؛

2- تدقيق العلاقة بين وزير العدل ورئيس النيابة العامة بخصوص السياسة الجنائية، تماشيا مع مبدأ فصل السلط وحسن توازنها؛

3- ضمان استقلال أقوى لقضاة التحقيق وتقديم ضمانات أقوى لحقوق الدفاع؛

4- مراجعة الضوابط القانونية للوضع تحت الحراسة النظرية، باعتباره تدبيرا استثنائيا، واتخاذ كل التدابير اللازمة لترشيد الاعتقال الاحتياطي ووضع ضوابط قانونية له؛

5- وضع آليات الوقاية من التعذيب، ومن خلالها ضبط إجراءات الشرطة القضائية، وخصوصا في فترة الحراسة النظرية، وتعزيز المراقبة القضائية على أدائها؛

6- تقوية حق الدفاع، وضمان حضور المحامي خصوصا في مراحل البحث والتحري والتحقيق؛

7- تقوية التدابير الرامية إلى حماية الأحداث؛

8- الحرص على ضرورة تحقيق العقوبة الجنائية لوظيفتها في الردع وتقويم السلوك وإصلاح الجناة وإعادة الإدماج.

على مستوى تنفيذ الأحكام القضائية:

يتعين في هذا الجانب، مضاعفة الجهد أساسا من أجل:

- معالجة إشكاليات تعثر عمليات التنفيذ، لما لها من أثر في ثقة المواطنين في العدالة وفي نجاعة المنظومة، ومصاحبتها بمقتضيات تشريعية؛

- رسم ضوابط قانونية لمؤسسة قاضي التنفيذ، وتجريم كل أشكال التسبب في تأخير المساطر القضائية.

على مستوى التخليق وتعزيز الحكامة:

- محاربة كل مظاهر الفساد والانحراف وتخليق منظومة العدالة لما لها من ارتباط بالثقة في المؤسسات وتحسين مناخ الاستثمار ودعم إشاعة قيم النزاهة وربط المسؤولية بالمحاسبة واعتماد قواعد الحكامة الجيدة المبنية على الأهداف ومراقبة الانجاز؛

- الحرص على المزاوجة بين المقاربة القانونية والمقاربة الأخلاقية.

على مستوى تحديث الإدارة القضائية:

يتعين العمل على تقوية الجوانب التالية:

- تهيئ الأرضية لتحسين مناخ الأعمال وتوفير الآليات والأدوات الفعالة لذلك؛

- الحوسبة ولا مادية مختلف الإجراءات الإدارية كمؤشر أساسي في تقييم الأداء من طرف المؤسسات الدولية ذات الاختصاص؛

- تعزيز الإدارة الرقمية بتطبيقات ونظم مندمجة وفعالة، وتحقيق

تحول رقمي شامل للإدارة القضائية جدير بمغرب القرن 21؛

- تعزيز التبادل الالكتروني مع مختلف الشركاء والمتدخلين والمتعاونين والمرتفقين.

على مستوى تحسين مناخ الأعمال:

وفي سياق دعم مناخ الأعمال، وتوفير ضمانات للمقاولات وللمستثمرين، يتعين التنويه بالتدابير المتخذة في مجال:

- حوسبة السجل التجاري الوطني؛

- الربط الالكتروني مع المراكز الجهوية للاستثمار؛

- إيداع القوائم التركيبية للمقاولات عن بعد؛

- معالجة أرشيف السجلات؛

- الربط مع المنصات المعلوماتية للموثقين ومكاتب الائتمان؛

- الربط مع السجل التجاري المركزي؛

- الأداء الالكتروني لمختلف الرسوم والواجبات؛

- إحداث سجل وطني للرهون بهدف دعم ثقة المعاملات العقارية والتجارية؛

كل هذا بجانب دعم البنية التحتية للمحاكم.

على مستوى التعاون الدولي:

فعلى إثر عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، يتعين أساسا تعزيز التعاون الدولي، خصوصا مع الدول الإفريقية، والاستفادة والإفادة في مجال التعاون الإداري والتقني الرامي إلى تحديث الإدارة القضائية وتطوير القدرات المؤسساتية والبشرية بالقطاع.

إن من ضمن معالم خطة طريق إصلاح منظومة العدالة المضي قدما نحو إعادة النظر في مهام وتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وطريقة عمله، ومراجعة القانون الأساسي للقضاة، وفي دور الإدارة المركزية ومنهجية عملها وتخليص المسؤولين القضائيين بالمحاكم من العمليات التي تحد من استقلاليتهم وتفعيل التفتيش والعناية بالتأهيل والتكوين والوضع المادي للقضاة ولكتاب الضبط، والحرص على الجودة في الأحكام والخدمات وتسهيل اللجوء إلى القضاء والقطع مع الفساد وتشجيع كل ما يساعد على تفعيل الإصلاح المتوخى.

2- مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان (الرهانات والتحديات الحقوقية على ضوء مشروع قانون المالية 2018)

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

لأول مرة تعرض علينا كبرلمان ميزانية وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، وكنا نشتاق أن نقرأ من خلالها المعالم المستقبلية لاستكمال منظومة حقوق الإنسان في بلادنا.

نعتقد أن إحداث وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان ضمن تشكيلة حكومة ما بعد انتخابات أكتوبر 2016 لا يخلو من مؤشر ودلالة على أن المغرب يشق طريقه نحو المستقبل، تؤطره منظومة حقوق الإنسان الكونية، تفعيلا وتنزيلا للمبادئ والقواعد المسطرة في دستور المملكة.

ولا نشك أن هذا يفرضه كذلك وضع المغرب الدولي والتزاماته، سواء من خلال التحولات العميقة التي يعرفها الكون، وبالخصوص بعد انخراطه في اتفاقيات كوب 22 (COP 22) وما تلاها، وشق طريقه نحو القارة الإفريقية، وهو حامل لمشروع تشاركي قوي، يعتمد على قدرات ومؤهلات إفريقيا، بشريا واقتصاديا واجتماعيا.

كل ذلك يفرض مواجهة الرهانات الجديدة لاستكمال منظومة حقوق الإنسان في بلادنا كقاعدة قادرة على مواجهة المستقبل بكل ما يحمله من أمل وتعطش إلى الحرية والابتكار.

تطورات ومكتسبات على الصعيد العالمي.

مرت أزيد من 13 سنة على المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد سنة 1993.

ومنذ ذلك الوقت:

- عرفت قيم حقوق الإنسان حركة عولمة مستمرة: حيث شهدت الأنظمة القانونية الوطنية إغناء تدريجيا عبر اعتماد نصوص دستورية تقوي ضمانات الحقوق والحريات الأساسية؛

- أضحت حقوق الإنسان متغيرا مركزيا في العلاقات الدولية؛

- تدعيم القانون الدولي لحقوق الإنسان بمعاهدات جديدة: دخول تسعة صكوك دولية حيز النفاذ (اتفاقيتين دوليتين و7 بروتوكولات إضافية)؛

- تمت تقوية وتجديد منظومة الأمم المتحدة لحماية الحقوق الأساسية بشكل ملحوظ: إحداث مجلس حقوق الإنسان، اعتماد آلية الاستعراض الدوري الشامل، تعيين 29 من أصحاب الولايات الموضوعاتية برسم الإجراءات الخاصة؛

- منذ مؤتمر فيينا، أحدثت مؤسسات جديدة على الصعيد الجهوي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

- تمكنت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الحديثة النشأة آنذاك، من كسب الاعتراف بها كفاعل ديناميكي وبأدوارها المهمة؛

- تضاعفت أعداد المنظمات غير الحكومية التي تم تأسيسها على المستويات الوطنية والجهوية والدولية ويتسم عملها بالمهنية

والتخصص، وأصبحت بذلك فاعلا لا محيد عنه في إسماع أصوات المجتمعات ومساءلة الدول بشأن احترام التزاماتها الدولية.

تحديات وقضايا ضاغطة عالميا.

- عالم معولم ومتصل بالشبكة العنكبوتية: إن الاتصال الرقمي الذي يربطنا بالعالم وبالضحايا بصفته أداة يطرح أيضا مسألة حقوق الإنسان في العهد الرقمي وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وحماية الحق في الخصوصية؛

- برزت إشكاليات جديدة لم تكن معروفة بالأمس وتسائل الضمير العالمي، وفي هذا الصدد عرفت الأجندة الدولية لحقوق الإنسان تحولات عميقة. فإذا كانت الأجيال الأولى لحقوق الإنسان ما زالت تحتفظ بالصدارة، فقد ظهرت موضوعات جديدة كحماية حقوق المسنين والمقاولة وحقوق الإنسان ومسؤولية الفاعلين غير الدولتيين وحقوق الأشخاص الحاملين لداء فقدان المناعة المكتسبة... والتمكين القانوني للفقراء والحق في التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛

- تعاظمت وتنوعت تجليات منازعة والتشكيك في الكونية. ففي العديد من بقاع العالم، أدى الانغلاق على الذات ورفض الآخر واللاتسامح سواء بناء على أسباب إثنية أو قراءة تحريفية للتعاليم السمحة للرسالات الدينية، إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية وخاصة المبدأ المقدس للحق في الحياة؛

- من جهة أخرى لا يمكن أن تكون كونية حقوق الإنسان موضع تساؤل. لهذا كله، بعيدا عن كونها تعبيرا عن الفكر والنموذج الواحد، يجذر اعتبار الكونية في جوهرها كمحصلة لدينامية الانخراط المتدرج وعلى مراحل عبر تملك فردي وجماعي لمجموعة قيم غير قابلة للتقييد، وحيث تجد التقاليد الوطنية والثقافية بشكل طبيعي مكانتها فيها، وليس ضدها أو بجانبها. إن الكوني بإغنائه بهذا الشكل، يربح شرعيته عندما يمثل ويحمي تنوع الانسانية وكذلك لما يصبح مشكلا من قبل جل الثقافات ومتملكا من قبل كل الشعوب. فالكوني مشترك والمسار خصوصي.

رهانات عالمية جديدة.

- يتمثل الرهان الأول في مسائل المساواة والمناصفة.

فبعد مرور 22 سنة (في 1995، اعتمدت الـ 189 دولة العضو بالأمم المتحدة إعلان وأرضية عمل بيجين) بغية إدماج بعد النوع في السياسات والاستراتيجيات والبرامج المعتمدة بالبلدان. ودعا الإعلان الدول الأعضاء إلى تعزيز أهداف المساواة والتنمية والسلم لكل النساء والتأكيد على أن حقوق النساء والفتيات تشكل من حيث عدم قابليتها للتجزيئ وفي شموليتها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية؛

وبعد أزيد من 20 سنة عن هذا المؤتمر، تشهد المعطيات المتوفرة والواقع اليومي للنساء والفتيات على حجم المقاومات للأهداف التي حددها الإعلان وأرضية عمل بيجين. وعلى الرغم من التقدم الحاصل، فإن المنجزات ليست في مستوى الطموحات المرسومة آنذاك.؛

– يتمثل الرهان الثاني في أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم شتنبر 2015 في قمة أممية.

خلصت، قمة الألفية التي نظمت في شتنبر 2000 بنيويورك، إلى اعتماد الـ 189 دولة العضو بالأمم المتحدة، إعلان الألفية الذي تم التنصيص فيه على أهداف الألفية الـ 8 من أجل التنمية. وتعبر هذه الأهداف عن إرادة المجتمع الدولي بالالتزام بتقليص الفقر إلى النصف وضمان التعليم الأولي للجميع وتعزيز المساواة بين الجنسين ودعم استقلالية النساء إلى غاية 2015. ومنذ ذلك الحين، وبمناسبة العديد من المؤتمرات حول التنمية، تم اتخاذ تدابير أخرى بهدف تكثيف المنجزات وتمديد أهداف الألفية من أجل التنمية إلى ما بعد 2015. كما تم إعداد وثائق مرجعية مثل " المستقبل الذي نريد" و"حياة كريمة للجميع" كما تم وضع آليات للتشاور لتحديد أجندة ما بعد 2015. وقررت المجموعة الدولية أن تكون دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لشهر شتنبر 2015 محطة لتكريس هذا المسلسل باعتماد أجندة جديدة لأهداف التنمية المستدامة التي ستعمل بلدان العالم خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة على تحقيقها من خلال حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع ضمان اشتمال الجميع بتلك الجهود.

ومن المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام أمورها وتضع أطرا وطنية لتحقيقها. وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

وعلى الصعيد العالمي، ستُرصد أهداف التنمية المستدامة الـ17 وغاياتها الـ169 من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات العالمية التي تعتمدها اللجنة الإحصائية؛

- أما الرهان الثالث فيتعلق بالهجرات الدولية وطالبي اللجوء. مع 240 مليون مهاجرا دوليا سنة 2012، والذي تجاوز عتبة 250 مليون سنة 2014، فيما تعدى عدد اللاجئين حاجز 65 مليون شخص عبر العالم.

وتشكل الهجرات اليوم في كل بقاع العالم، موضوع انشغال ونقاش ثابتين، مسائلة بذلك السلطات العمومية والمجتمعات المدنية والمجموعة الدولية. إن المقاربات السجالية مازالت قائمة وتتقوى في حين أن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2009 سبق وأن

سجل الدور المركزي للحركية البشرية في التنمية البشرية.

ويرافق تنامي التدفقات الهجروية جنوب جنوب الطابع الثأنيثي féminisation لهذه التدفقات، وبروز شبكات متطورة متخصصة في الاتجار بالبشر وتنوع بروفايلات profil المهاجرين واللاجئين وتطور مستواهم السوسيو ثقافي وأخيرا بهجرة القاصرين؛

- ويتنامى رفض المهاجرين وذويهم في العديد من البلدان بإيعاز من بعض التيارات السياسية المتطرفة، كما تطرح بشكل ملح إشكاليات العيش المشترك في العديد من المجتمعات. وتأتي هذه التطورات في الوقت الذي لم تتم فيه المصادقة على الاتفاقية الدولية حول حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، كمعيار أساسي في مجال حقوق الإنسان، إلا من قبل دول الجنوب.

– ومن ضمن آليات تنزيل السياسة الجديدة للهجرة والتي انطلقت سنة 2013 تغيير المنظومة القانونية بخصوص التعاطي مع مجموعة من المكتسبات من بينها تخويل المهاجرين الحق في السكن الاجتماعي والولوج إلى المدرسة، والاستفادة من الخدمات الطبية، إن كانوا في وضعية قانونية، وكذا التكوين المهني.

– إن معالجة إشكالية الهجرة ينبغي أن تتم في إطار مجتمعي وبتضافر كافة الجهود

تحولات مجتمعية على الصعيد الوطني.

- عرفت بلادنا في السنوات الأخيرة على غرار باقي دول المنطقة تحولات سوسيو ديمغرافية وثقافية من بين علاماتها بروز الشباب كفاعل جديد في الساحة الاجتماعية. وإن الحضور المكثف للشباب سيلقي بثقله على تشكيل المجتمع في السنوات القادمة مما يستلزم الأخذ بعين الاعتبار ثلاث تحولات عميقة تتعلق بالانتقال الديمغرافي والتمدن السريع والإقلاع الثقافي؛

- وبخصوص الانتقال الديمغرافي بالمغرب، من خلال وتيرته، الملاحظين والمهتمين بالديمغرافيا. فقد تقدمت نسبة انخفاض الخصوبة بالمغرب بشكل ملحوظ مقارنة بالبلدان العربية الأخرى، حيث شهد بدايته في منتصف السبعينات حيث انتقلت نسبة الخصوبة من 7.2 طفل للمرأة سنة 1962 إلى 2.19 طفل للمرأة سنة 2010 واستقر متوسط عدد الأطفال لكل امرأة (المعدل التركيبي للخصوبة) في حدود 2،21 طفل سنة 2014 مقابل 2.47 طفل سنة 2004. في حين أن الخصوبة في المجال الحضري فتعادل اليوم 84.1 طفل للمرأة. وترتقب المندوبية السامية للتخطيط التقاء سريعا في السنوات المقبلة بين الوتيرتين الحضرية والقروية كما حصل في تونس ولبنان أي انهيار نسبة الخصوبة؛

- ويترتب عن هذا الانتقال الديمغرافي القوي تركيبة اجتماعية جديدة مميزة بالحضور المكثف للشباب. أزيد من 51% من الساكنة تقل أعمارهم عن 25 سنة، ما يناهز 4.10 مليون شخص ما بين 10 و24 سنة. وهذا يضع بلدنا أمام تحديات جديدة: التربية والتكوين والصحة والشغل وإدماج الشباب في مسلسل التنمية وفي الحياة المدنية؛

- ويتفاعل هذا الاتجاه العميق ويتقوى من التحولات الثانية الأساسية التالية:

• أقل من 30% من الساكنة المغربية كانت تعيش في المدن سنة 1960، وفي منتصف سنة 2000 تغيرت المعادلة؛ ففي سنة 2007، يعيش 5% من السكان في الوسط الحضري، ثم ارتفعت نسبة التمدن إلى 60,3% سنة 2014؛

أخذا بعين الاعتبار السرعة التي يجري بها والسياق الذي يحدث فيه، فإن هذا التحول الاجتماعي الكبير يستلزم رفع تحديات كبرى. فمئات المدن والمراكز الحضرية قد تم إحداثها خلال الخمسين سنة الماضية، حيث انتقلنا من 112 مدينة سنة 1960 إلى 350 مدينة سنة 2004. وفي سنة 2014، يضم المغرب 221 جماعة حضرية ضمن 12 جهة، بينها 50 مدينة كبرى ؛

• ومن جهة أخرى ساهم تطوير البنيات التحتية (الطرق والمدارس وكهربة العالم القروي) في الحركية الجغرافية للساكنة المغربية وبهجرات بين- حضرية مهمة وهجرة متواصلة للعالم القروي وتنقيل المدن نحو البوادي وكذلك تجاوز الحدود الوطنية. وأبرز البحث الوطني حول الهجرات الديمغرافية المتكررة سنتي 2009 و2010 أن البادية المغربية فقدت خلال سنة البحث ما يناهز 200 ألف شخص لفائدة المدن؛

• وتساهم حركية الساكنة والمدرسة ووسائل الاعلام في مسلسل التوحيد الثقافي للبلد، كعنصر مشجع على الاستقرار ولإثبات الدولة الوطنية، حيث أن شكلا من "الهابيتوس" الثقافي بدأ يتشكل عبر التراب الوطني كما تشهد على ذلك تقليص حجم الفوارق الجهوية من حيث الخصوبة والبنية الأسرية والتحولات الزيجية وانخفاض نسبة الزواج داخل الأسرة الواحدة. كما أن هذه الظواهر الديمغرافية غالبا ما تتغذى من التحولات الثقافية والقطائع مع القيم التقليدية للمجتمع ومن بروز الفرد؛

• أما فيما يتعلق بالإقلاع الثقافي، فيرتبط الأمر بمسار تعلم غالبية الساكنة (أزيد من 50% من الشباب الذكور في مرحلة أولى متبوعين بالشابات في مرحلة ثانية) بفضل تعميم التمدرس. وكمعطى تاريخي، سواء تعلق الأمر بالمجتمعات البشرية عموما أو في منطقتنا أو في بلدنا، ينتج عن تعميم التمدرس تحولات كبرى؛

• ويترتب عن تعليم الفتيان (ثم الفتيات في ما بعد) الكتابة والقراءة، دون آبائهم، إعادة النظر في مضامين الثقافة الشفهية في المجتمع وكذا في الأشكال التقليدية للتنشئة ومن تم اختلال علاقات السلطة داخل الأسرة؛

• كما ينتج عن المزج بين ارتفاع نسبة تربية الساكنة ومراقبة الولادات المرتبطة بها، زعزعة علاقات النوع وسلطة الزوج على الزوجة كما هو مؤسس له في النظام الأبوي. وقد تم تسريع وثيرة تعميم التمدرس إلى المستوى الابتدائي في التسعينيات بعد أن عرف تأخرا ليصل إلى نسبة 5.93% بالنسبة للأطفال المتراوحة أعمارهم بين 6 و11 سنة. أما أعداد المتمدرسين في الابتدائي والإعدادي فقد انتقلت من 366 ألف مع الاستقلال سنة 1956 لتصل إلى 7.6 مليون تلميذ سنة 2007. كما ارتفع عدد التلاميذ الذين التحقوا بالمؤسسات التعليمية العمومية بالابتدائي والثانوي، برسم موسم 2016-2017 إلى حوالي 5 ملايين و953 ألف تلميذ وتلميذة. وبخصوص نسبة النجاح في امتحانات الباكالوريا، فهي في تقدم مستمر خلال الألفية الثانية لتصل إلى 4.47% سنة 2010-2011 مع تطور واضح وجلي لنسبة الفتيات منذ سنة 2005.

فعلى المدى القريب والمتوسط والبعيد، سينتج عن دينامية تعميم التمدرس الذي بوشر من التسعينيات أثر متعدد الأبعاد، من خلال:

- المساهمة في التقليص من الفوارق الثقافية بين المجال الحضري والمجال القروي والعمل على تحقيق مستوى عال من الإدماج الثقافي في المجتمع المغربي؛

- ضمان حضور أقوى للفتيات في مختلف مستويات التعليم وتسريع وثيرة ولوج النساء للفضاء العمومي والاقتصادي والإداري؛

- تقوية مسار بروز الفرد مع ما يتطلبه من تغييرات في نظام القيم والذهنيات وعلاقات السلطة؛

- تغيير طبائع النخب المغربية بالنظر إلى تعريب التعليم العمومي؛

- تعزيز المطلب الثقافي واللغوي الأمازيغي، خصوصا فيما يتعلق بتعميم استعمالها في التعليم والإعلام والإدارة، تبعا لدسترتها كلغة رسمية.

وكل هذه الرهانات الدولية والتحولات المجتمعية الوطنية سيكون لها انعكاس على طبيعة تناولنا للشأن الحقوقي، وعلى وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، والمؤسسة البرلمانية ولجانها المختصة قراءتها قراءة جيدة واستخلاص المسارات المستقبلية والممارسات المثلى المرتبطة بها.

البرلمان المغربي ومنظومة حقوق الإنسان:

عقدت عدة لقاءات حول أهمية ودور البرلمانات داخل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، خاصة في ما يتعلق بالاستعراض الدولي الشامل للتقارير الذي يتم على مستوى الأمم المتحدة؛ ويبدو أن البرلمانات "كانت غائبة أو مغيبة" في ما يتعلق بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما على مستوى مجلس حقوق الإنسان.

التأكيد على:

- ضرورة المساهمة في رصد التراكم الذي تحقق بريادة المؤسسات الوطنية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، مع ضرورة مأسسة إمكانية مساهمة البرلمانات الوطنية بتقديم تقاريرها أمام هيئات المعاهدات أو في إطار الاستعراض الدوري الشامل، إضافة إلى تقوية اختصاصات لجان التشريع وحقوق الإنسان والعدل واللجان المماثلة في المهام؛

- ضرورة وضع البرلمانات لإطارات منهجية لتقييم السياسات العمومية باستعمال المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان، فالبرلمان المغربي لم يراوح المراحل الجنينية في صياغة المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان واستخدامها لتقييم السياسات العمومية.

تقدم على مستوى النصوص وتراجعات في الممارسة.

إننا نتقدم باطراد على مستوى النصوص، لكن التراجعات تحصل باستمرار على مستوى الممارسة.

ويبدو أن الوضع الذي توجد عليه قضية الحريات اليوم ومستوى المساس والهضم الذي تتعرض له هاته الحقوق، خصوصا على مستوى الحق في التجمعات والاحتجاجات والتظاهرات والتجمهر والتعبير والصحافة يتسم بالتراجع.

يبدو أن العرض الأخير للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، في إطار مناقشة تقرير الحكومة المغربية وجوابها على ملاحظات الدول المشاركة التي ناقشت التقرير الاستعراضي الدوري الشامل، غير مقنع.

هذا العرض الذي لا يرى فيه العديد من الملاحظين، إلا مجرد وجهة نظر واحدة، لا تعكس حقيقة الحوار والنقاش الدائر داخل المجتمع المغربي، ولا يعبر حتى عن رأي أغلب الأحزاب المشاركة في الحكومة.

كما أن التقاطع مع تقارير المنظمات الدولية والوطنية المعنية يجد مصوغات رسم صورة تكاد تكون قاتمة إلى درجة الجزم بحدوث تراجعات قد تعود بالمغرب إلى ما قبل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وإلى ما قبل دستور 2011.

فطفت إلى السطح أصوات كثيرة في مختلف الأوساط الوطنية والدولية تدق ناقوس الخطر وتبدي قلقها المتزايد جراء القيود المفروضة على حرية التعبير وتأسيس الجمعيات وحرية التجمع واستمرار صدور أحكام بالإعدام، ورفض المغرب للتوصيات المتعلقة بوقف تنفيذه الاختياري في أفق إلغاءه.

3- مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

السيد الوزير المنتدب،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

بمناسبة تقديم مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني برسم السنة المالية 2018 نقدم ورقة حول العلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني.

لا يخفى ما للمبادرة التشريعية من أهمية في تنظيم واستقرار الحياة العامة في المجتمع بشكل عام. كما لا يمكن إنكار ما لممثلي الأمة من دور خاص في حسن أداء هذه العملية على الشكل الأمثل والأكمل، بهدف تطوير البنى الاجتماعية وتحديثها عبر النصوص التنظيمية والقانونية، حتى بات معيار رقي الدولة وتقدمها متوقفاً على مدى ملامستها أو مقاربتها لما يسمى دولة المؤسسات والقانون.

كما لا يخفى الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في البناء الديمقراطي.

ولا بد من الإقرار بأن المهام التواصلية أساسية في عمل الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ومع المجتمع المدني

<u>إعداد مشروع الميزانية الفرعية:</u>

إن إعداد مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2018 للوزارة يندرج في سياق:

- تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة، حيث أكد جلالته على أن "... المرحلة التي نحن مقبلون عليها أكثر أهمية من سابقاتها، فهي تقتضي الانكباب الجاد على القضايا والانشغالات الحقيقية للمواطنين والدفع قدما بعمل المرافق الإدارية وتحسين الخدمات التي تقدمها (...)؛

- تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بتعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتمتيع المجتمع المدني بالأدوار الدستورية الجديدة؛

- تنزيل مضامين البرنامج الحكومي للولاية التشريعية 2016-2021؛

- تم إعداد هذا المشروع ضمن إطار مشروع نجاعة الأداء، والتي ارتكزت عليه الوزارة في إعداد وتحضير توجهات وبرنامج عملها برسم السنة المالية 2018.

الرؤية العامة:

لقد قدمت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان استراتيجيتها القطاعية (2012-2017) التي تعتمد في رؤيتها العامة على ثلاث عناصر:

- تحقيق تعاون منتج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛

- دعم أسس مجتمع مدني حر، مستقل، تعددي، فعال، وذو مصداقية؛

- بناء خطة تواصلية حكومية فعالة ومؤثرة في الرأي العام.

مع التأكيد على أربع أهداف استراتيجية أساسية:

1- المساهمة في الرفع من الإنتاج التشريعي والرقابي للسلطة التشريعية وتعزيز المبادرات التشريعية البرلمانية؛ من خلال تجويد التعاون في المجالين التشريعي والرقابي ومضاعفة آليات التنسيق، وتقوية المبادرات التشريعية البرلمانية؛

2- تعزيز أدوار المجتمع المدني ورفع قدرات الجمعيات وتقوية أنظمة تمويلها؛من خلال وتقوية الحكامة وتنمية التمويل وتدعيم شفافية الولوج إليه وتكافؤ فرص استحقاقه وإصلاح المنظومة القانونية والتنظيمية للجمعيات؛

3- إرساء تواصل حكومي فعال ومؤثر في الرأي العام؛ من خلال بناء خطة تواصلية حكومية استباقية وناجعة ترافع عن الأداء الحكومي؛

4- تعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للشفافية والحكامة والتعاقد، من خلال تحديث الإدارة والعمل على الرفع من المردودية ونجاعة الأداء وإرساء آليات الشفافية والحكامة.

فالبرلمان مدعو كذلك إلى قيادة العمل التشريعي وفق ما ينص عليه الدستور، وإلى الانصات أكثر لنبض المجتمع، من أجل البحث عن الاختيارات الأساسية وإنتاج تشريعي يرقى إلى مستوى الطموحات.

إن البرلمان مدعو إلى فتح قنوات الحوار وإقامة علاقات تعاون مع مختلف المؤسسات الحكومية ومع مؤسسات المجتمع المدني ومع مراكز البحث ومؤسسات الحكامة ومع الفئات المجتمعية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

كما أن للبرلمان دور في تنظيم الحوار وفرص اللقاء حول مختلف الموضوعات المهمة في مجال التشريع والتواصل... والتي قد تكون مصدرا مفيدا للمعلومات لتحقيق الأهداف التي حددها أعضاء البرلمان.

العلاقة مع المجتمع المدني:

إن التحولات الكبرى في المسار الديمقراطي تفرض تعزيز العلاقة التفاعلية بين المؤسسة التشريعية ومكونات المجتمع المدني وإيجاد الآليات البناءة لعملية التعزيز وتفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة.

فأهمية المجتمع المدني أكيدة في عملية التطور الديمقراطي من خلال الدينامية التشاركية والمشاركة المدنية في صياغة السياسات العامة وسن التشريعات.

لذا، فإن تطوير العلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان ومأسستها أصبحت ذات أهمية قصوى من أجل النهوض بإصلاح سياسي متكامل وتحقيق التنمية المستدامة.

ولقد أصبحت دلائل العمل البرلماني، تقدم بشكل معياري، علاقة المؤسسة التشريعية بالمجتمع المدني ضمن مؤشرات الحكامة الجيدة

في الأداء البرلماني، وتصنف تواصل المجتمع المدني والبرلمان، وإمكانية مساهمة هيئات وممثلي المجتمع المدني في العمل البرلماني (التشريع، المراقبة، تقييم السياسات العمومية) كأحد المؤشرات الحاسمة والأساسية في تقييم أهمية الوظيفة البرلمانية.

الاستثمار في المستقبل:

إن الاستثمار في المستقبل، يقتضي التعاون المثمر بين البرلمان والوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان من أجل " إنشاء وحدة استشارية " تؤمن الدعم التقني والمهني الموضوعي للجن البرلمانية بغية أداء دورها بفاعلية، فضلا عن السعي إلى وضع برنامج تعزيز تنمية الموارد البشرية.

وبما أن الشباب المغربي من 15 إلى 25 سنة يمثل ما يقارب خمس سكان المغرب (حوالي 6 مليون مواطن)، فمن الطبيعي أن تحظى فئة الشباب بأهمية قصوى لدى المؤسسة التشريعية... ويمكن الاسترشاد بتجارب بعض الدول (فنلندا – اسرائيل) التي أحدثت "لجنة أجيال المستقبل" والتي تستهدف إدراج بعد مستقبلي في التشريعات الوطنية. وذلك عن طريق إبداء الآراء ورفع تقارير عن التطورات وعن الخيارات طويلة الأمد وتقديم التوصيات إزاء التشريعات التي تهم أجيال المستقبل.

وهذه التدابير والإجراءات يمكنها إلزام المؤسسة التشريعية أثناء أداء مهامها التشريعية المعتادة بأن تلقي نظرة نحو المستقبل، ووضع تحديات ومقاربة إشكاليات تنظيمية ذات بعد طويل الأمد ومقاربة القيم التي تستند إليها... ومن ضمنها: تقنيات الهندسة الجينية والوراثية، المشكلات البيئية الكبرى، آثار التنمية الاقتصادية، تطور سوق الشغل مستقبلا، مجتمع المعلومات وتقييم التكنولوجيا، مدن المستقبل، تطور القيم المجتمعية..

إن من السمات المميزة للمجتمعات الحية، توفرها على مؤسسات تشريعية مسايرة لتطورات العصر ومنصتة لنبض المجتمعات ومتفاعلة مع محيطها، من خلال مواصلة الإصلاح بدينامية وإصرار، لأن البرلمان هو حامي الديمقراطية والساهر على مسارها الصحيح.

وعلى البرلمان أن يبادر، ولا يكتفي بالاستجابة لمبادرات تقدمها له الحكومات، دون عناء كبير منه... من خلال مواكبة التحولات الكبرى، والرقي بالنصوص القانونية وجعلها تستجيب أكثر للحاجيات الأساسية للمواطنين (الأمن – التشغيل – محاربة البطالة).

إن البرلمان، ومعه الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، مدعو إلى الانفتاح أكثر على كافة قضايا المجتمع، وعقلنة أداءه، واعتماد قراءة ذكية لحاجياته.

وبهذا تكون المؤسسة التشريعية مطالبة بأن تكون فعالة وفاعلة وأكثر إنتاجية لقوانين نوعية، تعبد الطريق نحو تعميق إصلاح منظومتها والارتقاء بها إلى مستوى أفضل، لتكون مقدمة وقدوة نحو الإصلاح السياسي والاجتماعي الاقتصادي المنشود.

فالبرلمان الديمقراطي يتميز بخمس سمات أساسية: وهي أن يكون البرلمان ممثلا لفئات الشعب، وشفافاً، وسهل التواصل مع محيطه، وخاضعاً للمسائلة وفعالاً.

وحسبنا أن يكون عمل المؤسسة التشريعية بجانب أداء الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ميالا نحو هذا الاتجاه.

-5 مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية

مؤشرات عامة:

• 583.000 موظفا؛

• 106 مليار درهم سنويا ككتلة الأجور، أي ما يقارب 10.5% من الناتج الداخلي الخام؛

• معدل أجرة الموظف العمومي: 7700.00 درهم إي ما يوازي 3.2 مرات معدل الرواتب وطنيا؛

• معدل الراتب بالقطاع الخاص : 3500.00 درهم.

الرأسمال البشري في الوظيفة العمومية:

تطور سكان المغرب:

- من 30.998.000 (2007) إلى 34.852.000 سنة 2017 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 1.18%

تطور عدد السكان النشيطين (+ 15 سنة)

- 12.062.000 سنة 2017.

التشغيل بالقطاع العمومي (2017)

- 17 موظفا / 1000 نسمة (570.000 موظف)؛

- 47 موظفا لكل 1000 نسمة من السكان النشيطين.

تطور عدد موظفي الدولة المدنيين

- 525.049 (2007) إلى 583.071 (2016) موظفا بارتفاع بلغ 11.05%؛

- ارتفاع سنوي بقيمة 1.17%.

السيد الوزير المنتدب،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

عرف قطاع إصلاح الإدارة العمومية مجهودا كبيرا على مستوى إنجاز الدراسات وتراكمها، دون أن يعرف الطريق إلى كيفية وضع مخطط دقيق وناجع، قادر على حسم إشكالية الحكامة بكافة مكوناتها وقيمها،

باعتبار أن الإدارة هي الأداة الأساسية لتنفيذ السياسات العمومية.

فمن جهة، فإن المؤسسات المؤطرة لعمل الإدارة أصبحت في وضع يسائل الحكومة باستمرار:

- المدرسة الوطنية للإدارة العمومية ومتطلبات التطوير والتحديث والاندماج؛

- المدرسة الوطنية العليا للإدارة، ومتطلبات الفعالية والديمقراطية؛

- المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، الذي لم نعد نسمع عنه أي شيء.

فبقيت الوزارة عبارة عن أداة تحاول تصريف بعض الفتاوى والآراء من خلال إنتاج مذكرات تحت الطلب، بجانب تتبع إصدار عدد من القرارات والمراسيم التي تهم شؤون موظفي الدولة.

وهو ما زاد في تعقيد وضع الوظيفة العمومية في جميع مستوياتها المركزية واللامركزية.

ومن خلال العرض والوثائق المقدمة إلى اللجنة تبين أن هناك مجهودا يتجلى في وضع مخطط استراتيجي في أفق 2021 يمكن اعتباره خلاصة مشروع إصلاح الحكامة، من خلال عدد من الدراسات التي أنجزتها الوزارة.

لكن التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات حول الوظيفة العمومية جاء ليكدر الجو من جديد، من خلال الخلاصات التي توصل إليها بشأن وضع الوظيفة العمومية وأداءها.

قراءة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول الوظيفة العمومية:

أهم عناصر التشخيص:

- ضعف جودة خدمات الوظيفة العمومية رغم أهمية الوسائل؛

- غياب ثقافة تقييم جودة الخدمات العمومية؛

- نقص استغلال المشاريع المنجزة لتبسيط المساطر الإدارية؛

- الدور المحدود لوزارة الوظيفة العمومية؛

- الدور المهيمن للوزارة المكلفة بالمالية؛

- نقص التواصل بخصوص المعطيات المتعلقة بالوظيفة العمومية؛

- تركيبة غير ملائمة للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية؛

- تدبير تقليدي للموارد البشرية بالقطاعات الوزارية؛

- مساطر التوظيف بحاجة لمزيد من التطوير؛

- تكوين مستمر بدون أهداف عملية؛

- ترقية الموظفين غير مرتبط بأدائهم؛

- صعوبة تعترض حركية الموظفين؛

- منظومة أجور متجاوزة يجب إصلاحها؛

- غياب الدقة بتحديد الحاجيات من الموارد البشرية؛

- ارتفاع كتلة الأجور رغم استقرار أعداد الموظفين؛

- غياب بيانات موثوقة عن الوقت الفعلي للعمل؛

ملاحظات عامة:

- يهدف تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول الوظيفة العمومية أساسا إلى بيان أهم الصعوبات التي تميز نظام الوظيفة العمومية، وذلك على مختلف أوجه المسار المهني للموظفين، منذ التوظيف وحتى الإحالة على التقاعد. وانطلاقا من هذا التحليل، يسعى التقييم إلى توجيه السلطات العمومية إلى مختلف الاختلالات التي يعرفها النظام وتقديم مقترحات للإصلاح؛

- لكن، يبدو أن التقرير لم يهتم سوى بمداخيل الموظف، دون أن يأبه بالتسريبات القائمة بالنسبة للناتج الداخلي الخام fuites sous-évalués du PIB؛

- كما أنه لا يركز على مدى مردودية الوظيفة العمومية، ولا يبحث عما إذا كانت الإدارة توفر ظروف الاشتغال الملائمة، مما يجعل طرق التقييم موضع تساؤل؛

- بخصوص التصنيع الصناعي، يلاحظ أنه خلافا لما خلق 500 ألف منصب شغل، نجد أن هذا القطاع يحذف مناصب متوفرة بدل إحداث مناصب جديدة، مشيرا إلى أن القطاع الوحيد الذي يخلق مناصب شغل جديدة هو قطاع الصناعة التقليدية؛

- إن 80% من مناصب الشغل المنتظر توفيرها، عبر" الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات" (ANAPEC)، برسم سنة 2018، تضم نحو 60% ممن لا كفاءة لهم ولا تكوين، علما بأن المشكل ليس في التكوين فقط؛

- أقلية قليلة تستحوذ على 40% من الكتلة الأجرية؛

- فإذا كان الهدف هو تقليص الكتلة الأجرية، فهذا النوع من التفكير قد اعتمد منذ سنة 2005، عندما طبقت " المغادرة الطوعية"، التي أدت إلى إفراغ قطاعات عديدة من كفاءات تبين، لاحقا، أنها لا تزال في أمس الحاجة إليها؛

- إن الإصلاح الحقيقي، في هذا المضمار، يجب أن يتمثل في " الاهتمام بحاجيات المجتمع وليس الاقتصاد، مع العمل على إدماج حاجيات الاقتصاد في حاجيات المجتمع "؛

- والتعليم الجيد مرتبط بالبحث العلمي والابتكار.

كما إن اعتماد صيغة "التعاقد" في تغطية الخصاص الحاصل في هيئة التدريس بقطاع التعليم العمومي ليس من شأنه سوى توسيع

الهشاشة والتعميق غير المباشر لما هو قائم في القطاع غير المهيكل.

بعض التوصيات:

إعادة الإعتبار لمنظومة القيم داخل المرفق العمومي؛

- إرساء آليات تحسين جودة الخدمات العمومية؛

- إلزام الإدارات بالتقيد بإجراءات تبسيط المساطر الإدارية؛

- ضبط الوقت المخصص للعمل بالإدارة؛

- مراجعة حكامة إصلاحات الوظيفة العمومية؛

- إرساء سياسة فعلية للاتمركز الإداري؛

- اعتماد المهنية في عمليات التوظيف بالإدارات العمومية؛

- إضفاء المصداقية على منظومة التقييم وربط الترقية بالإستحقاق؛

- إجراء إصلاح شامل لمنظومة الأجور؛

- تشجيع حركية الموظفين؛

- إيلاء أهمية للتكوين المستمر؛

- إعادة هيكلة الوظيفة العمومية الترابية.

تأنيث القطاعات الوظيفية:

- في إطار الجهود المبذولة من أجل إقرار المساواة بين الجنسين بالمغرب، أشار تقرير حكومي صدر حديثا بأن نسبة النساء والرجال المشتغلين بالوزارات لا تزال غير متكافئة؛

- معدل نشاط النساء في المغرب بلغ حوالي 23.6 سنة 2016 (بعد 30% في سنة 1999)، مقابل 70.8 للرجال، أي بفارق أكثر من 47.2 نقطة؛

- النساء تعملن أساسا في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة وفي وظائف غير مؤهلة وبأجور منخفضة؛

- ضرورة "إدماج بعد النوع الاجتماعي في عملية برمجة الميزانية، وفي مسلسل إعداد المشاريع الوزارية"؛

- تراهن الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على 3 محاور استراتيجية، تتمثل في الرأسمال البشري والعلاقة بين الإدارة والمواطن، وعلى الحكامة والتنظيم. وعلى ضوء ذلك يقترح مشروع الوزارة برنامجا يهم المساواة ومقاربة النوع في مؤشرات الأداء، ويرصد لتلك الاستراتيجية غلافا ماليا قدره 60.53 مليون درهم؛

- وعلى ضوء النتائج المحصل عليها، فان معدل التأنيث في الوظيفة العمومية بلغ نسبة 35%. كما أن المرأة بالقطاعات العمومية "المؤنثة" تظل أكثر تمثيلية؛ إذ تبلغ نسبة الموظفات 74%، ينتمين لقطاع الصحة ووزارة التربية والوطنية والتكوين المهني.؛

- أما بخصوص الأعمار، فالنساء اللواتي تفوق أعمارهن 40 سنة، يشكلن 54% في الوظائف العمومية. في حين تشكل الموظفات اللواتي تقل أعمارهن عن 30 سنة نسبة 18%؛

- إن نسبة النساء في مناصب المسؤولية داخل الوظيفة العمومية بلغت 19.09% في سنة 2017، تبلغ فيها النساء في منصب المدير 10.3%، و10% كرئيسات أقسام في مجموع إدارات المغرب.

الموارد البشرية والتفاوت الجهوي:

نلاحظ من خلال التوزيع الجهوي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2018 تكريس الهشاشة والتفاوت المجالي، حيث تستحوذ أربع جهات على 70% من الاستثمارات العمومية، وهي جهات الدار البيضاء – سطات (28%) الرباط – سلا القنيطرة (23%) مراكش – آسفي (10%) طنجة – تطوان–الحسيمة (9%).

ويلاحظ بأن الجهات الأربعة الرباط – سلا القنيطرة (21%) والدار البيضاء – سطات (15.6%) وفاس – مكناس (12.2%) ثم مراكش – آسفي (11.1%) تستحوذ على 60% من مجموع الموظفين المدنيين بالوظيفة العمومية.

في حين أن القطب الاقتصادي طنجة – تطوان – الحسيمة ما زالت نسبة الموظفين العاملين به لا تتجاوز 8.9%.

ويجب الانتباه هنا إلى التفاوت الجهوي في توزيع الموارد البشرية، بحكم أنها تطرح إشكالية مدى قدرة موظفي الدولة على ضمان حسن تسيير مرافق الإدارة الموجهة أساسا لساكنة تشهد تحولات سوسيو اقتصادية هامة.